الحجة في علل القراءات السبع

تأليف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود

الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحقيقه

الدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي

نائب رئيس لجنة المصحف وشيخ مقرأة المسجد الحسيني

وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

الجزء الثالث

DKI

دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: **AL-HUJJAH FĪ ʿILAL AL-QIRĀʾĀT AL-SABʿ**

(A book about the Seven recitations of the Holy Qur'an)

Author: Abū ʿAli al-Fārisi

Editor: Al-šayḫ ʿĀdil Aḥmad ʿAbdul-Mawjūd
and: Al-šayḫ ʿAli Muḥammad Muʿawwaḍ
and: Dr. Aḥmad ʿĪsa Ḥasan al-Maʿṣarāwi

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 2316 (4 volumes)

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: الحجّة في علل القراءات السبع

المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
والشيخ علي محمد معوّض
والدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي

الناشر: دار الكتب العلميـــة ـ بيروت

عدد الصفحات: 2316 (4 أجزاء)

سنة الطباعة: 2007 م

بلد الطباعة: لبنـان

الطبعة: الأولى

ISBN 2-7451-3306-3
9 782745 133069 90000

منشورات محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الأولى
٢٠٠٧ م. ١٤٢٨ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

هاتف: ١٢ / ١١ / ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم(١)

ذكر اختلافهم فى سورة الأعراف

اختلفوا فى تشديد الذال وتخفيفها وزيادة ياء فى قوله -عز وجل-: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [٣]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وعاصم(٢) فى رواية أبى بكر: ﴿قليلًا ما تذَّكَّرون﴾ مشددة الذال والكاف(٣).

وقرأ حمزة والكسائى، وعاصم فى رواية حفص: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ خفيفة الذال شديدة الكاف.

وقرأ ابن عامر(٤): ﴿قَلِيلًا مَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ بياء وتاء. وقد روى عنه بتاءين.

من قرأها: ﴿تذَّكَّرون﴾ أراد: تتذكرون، فأدغم تاء تفعل فى الذال، وإدغامها فيه حسن؛ لأن التاء مهموسة، والذال مجهورة، والمجهور أزيد صوتًا، وأقوى من المهموس؛ فحسن إدغام الأنقص فى الأزيد، ولا يسوغ إدغام الأزيد فى الأنقص.

ألا ترى أن الصاد وأختيها لم يُدغمن فى مقاربهن لما فيهن من زيادة الصفير.

و﴿ما﴾ فى قوله: ﴿ما تذَّكَّرون﴾(٥) موصولة بالفعل، وهى معه بمنزلة المصدر. والمعنى: قليلًا(٦) تذكركم. ولا ذكر فى الصلة يعود إليها كما لا يكون فى صلة أنْ ذكر.

وقراءة عاصم وحمزة والكسائى فى المعنى مثل قراءة من تقدم ذكره، إلا أنهم

---

(١) زاد فى أ: عونك يا رب سورة الأعراف.

(٢) فى أ: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٢)، الإعراب للنحاس (١/ ٥٩٩)، البحر المحيط (٤/ ٢٦٨)، التبيان للطوسى (٤/ ٣٧٠)، الحجة لابن خالويه(١٥٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٩٤)، تفسير الرازى (٤/ ١٧٨).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٢)، البحر المحيط (٤/ ٢٦٨)، التبيان للطوسى (٤/ ٣٨١)، التيسير للدانى (١٠٩)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٨)، الغيث للصفاقسى (٢٢١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٩٤)، تفسير الرازى (٤/ ١٧٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٧).

(٥) فى ب: ما يذكرون.

(٦) فى ب: قليل.

حذفوا التاء، التى أدغمها هؤلاء، وذلك حسن لاجتماع ثلاثة أحرف متقاربة.

ويقوى ذلك قولهم: اسطاع يسطيع، فحذفوا أحد الثلاثة المتقاربة.

وقول ابن عامر: ﴿تتذكّرون﴾ بتاءين كقراءة من قرأ: ﴿تذّكّرون﴾، [و] ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ إلا أنه أظهر مما أدغمه من قال: «تَذّكّرون» وما حذفه من قال: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾.

وقول ابن عامر: ﴿يتذكرون﴾ بياء وتاء، وجهه: أنه مخاطبة للنبى ﷺ أى: قليلاً تذكر هؤلاء الذين ذكروا بهذا الخطاب.

وكلهم قرأ[١]: ﴿مَعَٰيِشَۗ﴾ [١٠] بغير همز:

وروى خارجة عن نافع: ﴿معائشَ﴾ [ممدودًا مهموزًا][٢]، وهذا غلط[٣].

قوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ﴾:

«معايش» فيه: جمع معيشة، واعتل معيشة لأنه [على][٤] وزن «يعيش»، وزيادته زيادة تختص الاسم دون الفعل، فلم يحتج إلى الفصل بين الاسم والفعل، كما احتيج إليه فيما كانت زيادته مشتركة نحو الهمزة فى: أجاد، وهو أجود منك. وموافقة الاسم لبناء الفعل، يوجب فى الاسم الاعتلال.

ألا ترى أنهم أعلُّوا: بابًا ودارًا [ونابًا][٥] ويوم راحٌ[٦] لما كان على وزن الفعل، وصححوا نحو: حِوَلٍ، وعُيَبَةٍ ولُوَمة لما لم يكن على مثال الفعل، فمعيشة موافقة للفعل فى البناء.

ألا ترى أنه مثل: يعيش، فى الزنة، وتكسيرها يزيل مشابهته فى البناء؛ فقد علمت بذلك زوال المعنى الموجب للإعلال[٧] فى الواحد فى الجمع، فلزم

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٣)، الحجة لابن خالويه(١٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٩)، الغيث للصفاقسى (٢٢٢)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٠٦)، تفسير الرازى (٤/ ١٩٣، ١٩٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٧).

(٢) فى ب: ممدود مهموز.

(٣) إذ الياء أصلية والهمز إنما يكون فى الياء الزائدة.

(٤) سقط فى ب.

(٥) سقط فى ب.

(٦) أى شديد الريح. قال الليث: يوم ريح ويوم راح: ذو ريح شديدة. اللسان (روح).

(٧) فى أ: للاعتلال.

التصحيح فى التكسير لزوال المشابهة فى اللفظ، ولأن التكسير معنى لا يكون فى الفعل، إنما يختص به الاسم وإذا كانوا قد صححوا نحو الجَوَلان والهَيَمان والغثيان، مع قيام بناء الفعل فيه لما لحقه من الزيادة التى يختص بها الاسم؛ فتصحيح قولهم ﴿مَعَٰيِشَۗ﴾ الذى قد زال مشابهة الفعل عنه فى اللفظ والمعنى لا إشكال فى تصحيحه، وفى وجوب العدل عن إعلاله، ومن أعل فهمز؛ فمجازه على وجه الغلط، وهو أن معيشة على وزن: سفينة، فتوهمها: فعيلة؛ فهمز كما يهمز(١) مصايب.

ومثل ذلك مما يحمل على الغلط: قولهم فى جمع مسيل: أمسِلَة، وقد جاء ذلك فى شعر هذيل.

قال أبو ذؤيب: [من الوافر]

.... وَأَمْسِلَةٌ مَدَافِعُهَا خَلِيفُ(٢)

فتوهموه فعيلة. وإنما هو مفعِلَة؛ فالميم فى أمسِلة على هذا ميم مَفْعِل، وقد حكى يعقوب وغيره مسيلٌ ومُسُلٌ، فالميم على هذا فاء، ومسيل(٣): فعيل وليس بمفْعِل من سال.

ومن همز: مداينَ، لم يجعله: مفْعِلة، من [يدين](٤) ولكنه فعيلة يدل على ذلك: مُدُن ولا يجوز أن يكون: مَفْعِلة، من دان يدين، ومن أخذه من ذلك، كان مدينة مفعِلة عنده، وجَمَعَها: مداين بتصحيح الياء.

واختلفوا فى ضم التاء [وفتحها من قوله:](٥) ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [٢٥]:

فقرأ ابن كثير [ونافع، وعاصم، وأبو عمرو](٦): ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾، بضم التاء

---

(١) فى أ: كما همز.

(٢) عجز بيت وصدره:

بأرض لا أنيس بها يباب ....

ينظر ديوانه (١/ ١٠١).

(٣) السيل معروف وجمعه سيول، وهو مصدر فى الأصل من: سال الماء يسيل سيلا من باب: باع، وسيلانا: إذا طغا وجرى، ثم غلب السيل فى المجتمع من المطر الجارى فى الأودية، وأسلته إسالة: أجريته، والمسيل مجرى السيل، والجمع مسايل ومُسُل بضمتين، وربما قيل: مسلان مثل رغيف ورغفان. المصباح المنير (سيل).

(٤) سقط فى ب.

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى ب: وأبو عمرو، ونافع، وعاصم.

وفتح الراء ها هنا، وفى الروم: ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ . وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ﴾ [١٩، ٢٠] مثله. وفى الزخرف [١١]: ﴿كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾، مثله. وفى الجاثية [٣٥]: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا﴾، وقرأ فى: سأل سائل: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ﴾ [المعارج: ٤٣]، وفى الروم [٢٥]: ﴿إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾؛ بفتح[١] التاء والياء فى هذين، لم يختلف الناس فيهما.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿ومنها تَخرُجون﴾ فى الأعراف بفتح التاء وضم الراء، وفى الروم: ﴿وكَذَلِك تَخرُجون﴾ مثله، وفى الجاثية: ﴿فاليومَ لَا يَخرُجون مِنهَا﴾ مثله، وكذلك الزخرف [١١] ﴿يَخْرُجونَ﴾.

وفتح ابن عامر التاء فى الأعراف [فقط][٢]. وضمها فى الباقى.

وأما قوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائى[٣]: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾ بنصب الياء وضم الراء.

وقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿يُخْرَجُ مِنْهُمَا﴾ بضم الياء وفتح الراء.

وروى أبو هشام عن حسين الجعفى، عن أبى عمرو: ﴿نُخْرِجُ مِنْهُمَا﴾ بنون مضمومة ﴿اللُّؤلُؤَ وَالمَرْجَانَ﴾ نصبهما.

حدثنى محمد بن عيسى المقرئ، عن أبى هشام[٤]، عن حسين الجعفى، عن أبى عمرو: ﴿نُخرِجُ﴾ بنون مضمومة.

ومن قرأ: ﴿يُخْرَجُونَ﴾ بضم الياء فحجته قوله: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[٥] [المؤمنون: ٣٥]. وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأعراف: ٥٧].

وحجة من قال: ﴿تَخرُجون﴾ اتفاق الجميع فى قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] بفتح التاء.

ومن حجته قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ [يس: ٥١] فأسند الفعل إليهم.

---

(١) فى ب: ففتح.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى ب: وعاصم وحمزة والكسائى وابن عامر.
(٤) فى ب: أبى هاشم، والصواب المثبت.
(٥) فى ب: «أيعدكم أنكم إذا متم» إلى قوله: «أنكم مخرجون».

ومن حجته أنه أشبه بما قبله من قوله: ﴿قال فيها تحيون وفيها تموتون ومنها تَخرُجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥].

ومن حجتهم قوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

فأما قوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]:

فمن قال: «يُخرِج [منهما][1]» فعلى أنه أسند [الفعل][2] إلى الله عز وجل، كما قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، ومن قال: ﴿يَخْرُجُ﴾ جعله مطاوع أخرج، كما تقول: أخرجته فخرج، والأول أدخل فى الحقيقة، وقال: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾، واللؤلؤ يخرج من الملح.

وزعم أبو الحسن: أن قومًا قالوا: إنه يخرج منهما جميعًا، ويجوز أن يكون: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾ فى المعنى: يخرج من الملح، فقال: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾ على أنه يخرج من أحدهما، فحذف المضاف، ومثل ذلك فى حذف المضاف قوله: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١].

والرجل إنما يكون من قرية واحدة، كما أن اللؤلؤ يخرج من الملح، وإنما المعنى: على رجل من رجلَى القريتين [عظيم][3]، والقريتان: مكة والطائف[4].

اختلفوا فى رفع السين ونصبها من قوله -تعالى-: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [٢٦]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ رفعًا.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائى: ﴿وَلِبَاسَ التَّقْوَى﴾ نصبًا[5].

أما النصب: فعلى أنه حمل على: ﴿أَنزَلَ﴾ من قوله: ﴿قد أنزلنا عليكم لباسا

---

(١) سقط فى ب.
(٢) سقط فى ب.
(٣) سقط فى ب.
(٤) زاد فى أ: والرجلان.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٠٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥٧)، البحر المحيط (٤/ ٢٨٣)، التبيان للطوسى (٤/ ٤٠٦)، التيسير للدانى (١٠٩)، تفسير الطبرى (١٢/ ٤٠١)، تفسير القرطبى (٧/ ١٨٥)، الحجة لابن خالويه(١٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الغيث للصفاقسى (٢٢٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٠، ٤٦١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٠٨)، المعانى للأخفش (٢/ ٢٩٧)، المعانى للفراء (١/ ٣٧٥)، تفسير الرازى (٤/ ٢٠٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦٨).

يوارى سوءاتكم وريشا وَلِبَاسَ التقوى﴾ [الأعراف: ٢٦]، وأنزلنا هنا: كقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، وكقوله: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦]، أى: خلق، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾ على هذا: مبتدأ، وخبره ﴿خَيْرٌ﴾.

ومن رفع فقال: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ قطع اللباس من الأول واستأنف به فجعله مبتدأ.

وقوله: «ذلك» صفة أو بدل أو عطف بيان.

ومن قال: إن «ذلك» لغو، لم يكن على قوله دلالة؛ لأنه يجوز أن يكون على ما ذكرنا، و«خير»: خبر لـ: «لباس»، والمعنى: لباس التقوى خير لصاحبه إذا أخذ به وأقرب له إلى الله مما خلق له من اللباس والرياش الذى يتجمل به، وأضيف اللباس إلى التقوى، كما أضيف فى قوله: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢] إلى الجوع.

اختلفوا فى رفع التاء ونصبها من قوله: ﴿خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [٣٢]:

فقرأ نافع وحده: ﴿خَالِصَةٌ﴾ رفعًا.

وقرأ الباقون: ﴿خَالِصَةً﴾ نصبًا[(١)].

قال أبو الحسن: أخرج لعباده فى الحياة الدنيا:

قال أبو على: لا يخلو القول فى قوله: ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعراف: ٣٢] من أن يتعلق بـ «حرَّم» أو: بـ «زينة»، أو: بـ «أخرجَ»، أو بـ «الطيبات»، أو بـ «الرزق» من قوله: ﴿مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢] أو بقوله: ﴿ءَامَنُوا۟﴾ [الأعراف: ٣٢]؛ فلا يمتنع من أن يتعلق بـ «حرَّم» فيكون التقدير: قل: من حرم فى الحياة الدنيا، ويكون[(٢)] المعنى: قل: من حرم ذلك وقت الحياة الدنيا زينة، ولا يجوز أن يتعلق

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٠٩)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥٧)، البحر المحيط (٤/ ٢٩١)، التبيان للطوسى (٤/ ٤١٦)، التيسير للدانى (١٠٩)، تفسير الطبرى (١٢/ ٤٠١)، تفسير القرطبى (٧/ ١٩٩)، الحجة لابن خالويه(١٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٨١)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٦١)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤١٢)، المعانى للفراء (١/ ٣٧٧)، تفسير الرازى (٤/ ٢٠٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٩).

(٢) فى أ: أو يكون المعنى.

بـ: «زينة»؛ لأنه مصدر، أو جار مجراه، وقد وصفتها، فإذا وصفتها[1]، لم يجز أن يتعلق بها شيء بعد الوصف، كما لا يتعلق به بعد العطف عليه، ويجوز أن يتعلق بـ: أخرج لعباده فى الحياة الدنيا.

فإن قلت: هلا[2] لم يجز تعلقه بقوله: «أخرج لعباده» لأن فيه فصلاً بين الصلة والموصول بقوله: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الأعراف: ٣٢]، وهو كلام مستأنف ليس فى الصلة ؟

قيل: لا يمتنع الفصل به؛ لأنه مما يسدد القصة، وقد جاء: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [يونس: ٢٧] [فقوله: وترهقهم][3] معطوف على كسبوا، فكذلك: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾[4].

ويجوز - أيضًا - أن يتعلق بالطيبات، تقديره: والمباحات من الرزق. ويجوز أن يتعلق بالرزق أيضًا، وإن كان موصولاً، ويجوز أن يتعلق بـ: آمنوا، الذى هو صلة الذين. أى: آمنوا فى الحياة الدنيا، فكل ما ذكرنا من هذه الأشياء يجوز أن يتعلق به

---

(١) فى أ: وقد وصفناها فإذا وصفناها.

(٢) فى ب: فهلا.

(٣) سقط فى ب.

(٤) قال السمين: قلت: هذا وإن أفاد فيما ذكر فلا يفيد فى الاعتراض الأول، وهو العطف على موصوف الموصول قبل تمام صلته؛ إذ هو أجنبى منه، وأيضًا فلا نسلم أن هذه الآية نظير آية يونس؛ فإن الظاهر فى آية يونس أنه ليس فيها فصل بين أبعاض الصلة. وقوله: «لأن جزاء سيئة بمثلها» معترض، «وترهقهم» عطف على «كسبوا». قلنا: ممنوع، بل «جزاء سيئة بمثلها» هو خبر الموصول، فيعترض بعد الرابط بين المبتدأ والخبر، فيجاب بأنه محذوف، وهو من أحسن الحذوف؛ لأنه مجرور بـ«من» التبعيضية، وقد نص النحاة على أن ما كان كذلك كثر حذفه وحسن، والتقدير: والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة منهم بمثلها، فـ«جزاء سيئة» مبتدأ ومنهم صفتها، و«بمثلها» خبره، والجملة خبر الموصول، وهو نظير قولهم: السمن منوان بدرهم، أى: منوان منه، وسيأتى لهذه الآية مزيد بيان. ومنع مكى أن يتعلق «فى الحياة الدنيا» بـ«زينة»، قال: «لأنها قد نعتت، والمصدر واسم الفاعل متى نعتا لا يعملان لبعدهما عن شبه الفعل، قال: ولأنه يفرق بين الصلة والموصول؛ لأن نعت الموصول ليس من صلته». قلت: لأن «زينة» مصدر، فهى فى قوة حرف موصول وصلته، وقد تقرر أنه لا يتبع الموصول إلا بعد تمام صلته، فقد تحصل فى تعلق «للذين آمنوا» ثلاثة أوجه: إما أن يتعلق بـ«خالصة»، أو بمحذوف على أنها خبر، أو بمحذوف على أنها للبيان.
ينظر: الدر المصون (٣/ ٢٦١).

[هذا][١] الظرف.

فأما قوله: «خَالِصَةٌ» فمن رفعه جعله خبرًا للمتبدأ الذى هو هى، ويكون للذين آمنوا تبيينًا[٢] للخلوص، ولا شىء فيه على هذا[٣]، ومن قال: هذا حلو حامض، أمكن أن يكون ﴿للذين آمنوا﴾ خبرًا، و«خَالِصَةٌ» خبرًا آخر، ويكون الذكر فيه على ما تقدم وصفه فى هذا الكتاب.

ومن نصب ﴿خَالِصَةً﴾ كان: حالاً مما فى قوله: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

ألا ترى أن فيه ذكرًا يعود إلى المبتدأ الذى هو هى؟ ف: «خالصة» حال عن ذلك الذكر، والعامل فى الحال ما فى اللام من معنى الفعل، وهى متعلقة بمحذوف، وفيه الذكر الذى كان يكون فى المحذوف، ولو ذكر ولم يحذف، وليس متعلقًا بالخلوص، كما تعلق به فى قول من رفع.

قال سيبويه: وقد قرؤوا هذا الحرف على وجهين: ﴿قل هى للذين ءامنوا فى الحياة الدنيا خالصةٌ يوم القيامة﴾ بالرفع والنصب، فجعل اللام الجارة لغوًا فى قول من رفع، «خالصةٌ»، ومستقرًا فى قول من نصب ﴿خَالِصَةً﴾.

والقول فيما ذهب إليه أبو الحسن من أن المعنى: التى أخرج لعباده فى الحياة الدنيا، أنه إن علق «فى الحياة الدنيا»، ب «حرَّم»، أو «أخرَجَ»، فلا يخلو من أن تنصب ﴿خَالِصَةً﴾ أو ترفعه.

فإن رفعته فصلت بين الابتداء والخبر بأجنبى[٤].

ألا ترى أن قوله: فى الحياة الدنيا» إذا لم يكن متصلاً ب «آمنوا» كان أجنبيًا من الابتداء والخبر.

وإن نصبت ﴿خَالِصَةً﴾، فصلت بين الحال وذى الحال بأجنبى منهما، كما فصلت بين الابتداء والخبر؟ فإذا كان كذلك لم يحسن، وليس باعتراض فيكون فيه تسديد.

ومن حجة أبى الحسن أن يقول: إن المفصول به فى هذا الموضع بين ما لا يحسن الفصل بينهما بالأجنبى، ظرف، ولا يمتنع الفصل بالظرف، وإن كان

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: تثبيتا.
(٣) فى أ: على هذا فيه.
(٤) فى أ: بالأجنبى.

أجنبيًّا مما يفصل [به][(١)] بينهما.

ألا ترى أنهم لم يجيزوا: كانت زيدًا الحمّى تأخذ؟ ولم يفصلوا بين الفاعل وفعله بالمفعول به، ولو كان مكان المفعول به ظرف، لأجازوا ذلك، وذلك قولهم: إن فى الدار زيدًا قائمًا، فأجازوا الفصل بالظرف، وإن كان أجنبيًّا من العامل والمعمول فيه.

وعلى هذا جاء: [من الطويل]

فلا تلْحَنِى فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ[(٢)]

وحجة من رفع ﴿خالصةٌ﴾: أن المعنى: هى تخلص للذين آمنوا يوم القيامة، وإن شركهم فيها غيرهم من الكافرين فى الدنيا.

ومن نصب فالمعنى عنده: هى ثابتة للذين آمنوا فى حال خلوصها يوم القيامة لهم.

وانتصاب ﴿خَالِصَةً﴾ على الحال، وهو أشبه لقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ . ءَاخِذِينَ﴾ [الذاريات: ١٥، ١٦]، ونحو ذلك مما انتصب فيه الاسم على الحال بعد الابتداء وخبره وما يجرى مجراه إذا كان فيه معنى فعل.

اختلفوا فى التاء والياء من قوله -تعالى-: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ [٣٨]:

فقرأ عاصم وحده فى رواية أبى بكر: ﴿لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ بالياء[(٣)].

وروى حفص عن عاصم بالتاء.

وكذلك قرأ الباقون بالتاء.

وجه القراءة بالتاء فى قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ أن المعنى: لكل ضعف، أى: لكل فريق من المُضِلّين والمُضَلّين ضعف، ولكن لا تعلمون أيها المضِلون والمضَلون.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، البحر المحيط (٤/ ٢٩٦)، التبيان للطوسى (٤/ ٤٢٧)، التيسير للدانى (١١٠)، الحجة لابن خالويه(١٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٨١)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الغيث للصفاقسى (٢٢٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٦٢)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤١٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٩).

ومن قرأ بالياء: حمل الكلام على كل؛ لأنه، وإن كان للمخاطبين، فهو اسم ظاهر موضوع للغيبة، فحمل على اللفظ دون المعنى، ومثل هذا فى المعنى: ﴿قَالُوا رَبَّنَا مَن قَدَّمَ لَنَا هَٰذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ﴾ [ص: ٦١].

اختلفوا فى التخفيف والتشديد[١] فى قوله - تعالى -: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ﴾ [٤٠]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر: ﴿لَا تُفَتَّحُ﴾ بالتاء مشددة التاء الثانية.

وقرأ أبو عمرو ﴿لا تُفْتَح﴾ بالتاء خفيفة ساكنة الفاء[٢].

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿لا يُفْتَح﴾ بالياء خفيفة[٣].

حجة من قال: ﴿تُفَتَّحُ﴾ قوله: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]؛ فقياس مفتحة: تفتح، وقوله: ﴿وَفُتِّحَتِ السماء فكانت أبوابا﴾ [النبأ: ١٩]؛ لأن [المعنى][٤] فى: فتِّحت السماء على أبوابها، والمعنى: فكانت ذات أبواب.

وحجة من خفف: قولُه: ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُّنْهَمِرٍ﴾ [القمر: ١١]، وقوله: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤].

و«فَتَحْنا» قيد يقع على التكثير كما يقع «فَتَّحنا».

ومن قال: ﴿لا يُفتَحُ﴾ بالياء، فلتقدُّم الفعل[٥].

ويشهد للتأنيث قوله: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠].

ألا ترى أن اسم الفاعل يجرى مجرى الفعل، وقد أنث، وكذلك الفعل ينبغى أن

---

(١) فى أ: اختلفوا فى الياء والتخفيف والتاء والتشديد.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥٨)، البحر المحيط (٤/ ٢٩٧)، التبيان للطوسى (٤/ ٤٢٩)، التيسير للدانى (١١٠)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٠٦)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الغيث للصفاقسى (٢٢٣)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤١٧)، تفسير الرازى (٤/ ٢٠٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٩).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، الإعراب للنحاس (١/ ٦١١)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥٨)، البحر المحيط (٤/ ٢٩٧)، التبيان للطوسى (٤/ ٤٢٩)، التيسير للدانى (١١٠)، تفسير الطبرى (١٢/ ٤٢٦)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٠٦)، الحجة لابن خالويه(١٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الغيث للصفاقسى (٢٢٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٦٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤١٧)، تفسير الرازى (٤/ ٢٠٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٩).

(٤) سقط فى ب.

(٥) سقط فى ب.

يؤنث.

وأما قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦] فإنما[١] خفف؛ لأن المعنى: فتح سد يأجوج ومأجوج؛ فأجرى التأنيث على لفظ يأجوج، وإن كان المعنى على السد، أو يكون: فتحت أرض يأجوج؛ لأن فتح سدها فتح أرضهم، فهو فتح واحد لا تكرير فيه، فيحسن التشديد.

ومعنى: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ﴾، أى: لا تصعد أعمالهم إليها.

وروى فى تفسير قوله: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩] أن موضع المؤمن الذى كان يرتفع إليه عمله الصالح، يبكى عليه إذا مات، وقال الله -عز وجل-: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

كلهم قرأ: ﴿قَالُواْ نَعَمْ﴾ [٤٤]: بفتح العين والنون فى كل القرآن.

غير الكسائى؛ فإنه قرأ: ﴿نَعِمْ﴾ بفتح النون وكسر العين فى كل القرآن[٢].

قال أبو الحسن: «نَعَمْ، ونَعِمْ» لغتان، قال: وفى القراءة: الفتح.

قال سيبويه: نَعَم: عدة وتصديق، قال: وإذا استفهمت أجبت بـ: نَعِم، ولم يحك سيبويه فيها الكسر.

والذى يريده بقوله: عدة وتصديق أنه يستعمل عدة، ويستعمل تصديقًا، وليس يريد أن التصديق يجتمع مع العدة.

ألا ترى أنه إذا قال: أتعطينى؟، فقال: نَعَم. ، كان عدة، ولا تصديق فى هذا، وإذا قال: قد كان كذا [وكذا][٣]؛ فقلت: نعم، فقد صدقته ولا عدة فى هذا.

فليس قوله فى نعم أنه عدة وتصديق، كقوله فى إذًا: إنها جواب وجزاء؛ [لأن إذًا يكون جوابًا فى الموضع الذى يكون][٤] فيه جزاءً، يقول: أنا آتيك، فتقول: إذًا

---

(١) فى ب: فأما.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، الإعراب للنحاس (١/ ٦١٣)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥٩)، البحر المحيط (٤/ ٣٠٠)، التبيان للطوسى (٤/ ٤٣٥)، التيسير للدانى (١١٠)، تفسير الطبرى (١٢/ ٤٤٦)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٠٩)، الحجة لابن خالويه(١٥٤، ١٥٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٨١)، الغيث للصفاقسى (٢٢٣)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٢، ٤٦٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٩).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: لأن إذن تكون جوابًا فى الموضع الذى تكون.

أكرمك، فيكون[١] جوابًا لكلامه، ويكون[٢] جزاء - أيضًا - فى هذا الموضع؛ فقد علمت أن قوله فى نعم عدة وتصديق ليس كقوله فى إذًا: إنها جواب وجزاء.

وقوله: إذا استفهمت أجبت بـ: «نعم»، تريد: استفهمت عن موجب أجبتَ بـ: «نَعَم»، تقول: أيقوم زيد ؟ فتقول: نعم، ولو كان مكان الإيجاب نفى لقلت: بلى، ولم تقل: نعم، كما تقول[٣] فى جواب الإيجاب.

قال -تعالى-: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] [ولم يقل: نعم][٤].

وقال: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ . بَلَىٰ﴾ [القيامة: ٣، ٤].

ويجوز فى القياس على قول من قال: شِهِد، أن تكسر النون من نِعِم فى لغة من كسر العين، كما كسرت[٥] الفاء فى: شِهِد[٦].

فإن قلت: إن ذلك إنما جاء فى الأسماء والأفعال.

فالقول: إن نَعَمْ، وإن كان حرفًا، فإنه: [إذا][٧] كان على لفظ الأسماء جاز أن تجرى فى القياس مجراها.

ألا ترى أنهم أمالوا «بلى» وإن كان حرفًا لما كان على لفظ الأسماء ؟

اختلفوا فى تشديد النون وتخفيفها فى قوله -عز وجل-: ﴿أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ﴾ [٤٤]:

فقرأ ابن كثير فى رواية قنبل، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم: ﴿أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ﴾ خفيفة النون ساكنة[٨].

---

(١) فى أ: فتكون.

(٢) فى أ: وتكون.

(٣) فى ب: كمالا تقول، وهى خطأ.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: كسر.

(٦) وأما قول بعضهم فى القراءة: «إن الله نعما يعظكم به» فحرك العين فليس على لغة من قال نِعْمَ فأسكن العين، ولكنه على لغة من قال: نَعِم فحرك العين. وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل، وكسروا كما قالوا: لعب.
ينظر: الكتاب: (٤/ ٤٣٩، ٤٤٠).

(٧) سقط فى ب.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٦١٣)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥٩)، البحر المحيط (٤/ ٣٠١)، التبيان للطوسى (٤/ ٤٣٥)، التيسير للدانى (١١٠)، تفسير الطبرى (١٢/ ٤٤٧)، الحجة لابن خالويه(١٥٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٨١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٦٤)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٢، ٤٦٣)، =

حدثنى مضر بن محمد[1] القاضى عن البَزِّى عنهم ﴿أنَّ لَعْنَةَ اللهِ﴾ نصبًا.

وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائى: ﴿أنَّ لَعْنَةَ اللهِ﴾ نصبًا، ﴿عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ مشددة النون.

حدثنى الحسين بن بشر الصوفى، عن روح بن عبد المؤمن، عن محمد بن صالح المُرى عن شبل عن ابن كثير مثله «أنَّ» مشددة.

وكذلك روى خلف والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير مثله ﴿أنَّ لَعْنَةَ اللهِ﴾ نصبًا.

وكلهم قرأ التى فى سورة النور: ﴿أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ﴾ [الآية: ٧]، [و] ﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ﴾ [الآية: ٩] بالتشديد.

غير نافع فإنه قرأ: ﴿أن لَّعْنَةُ الله﴾، و:﴿أنْ غَضِبَ الله﴾ مخففتين.

﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ﴾ [الأعراف: ٤٤] بمنزلة: أعلم.

قال سيبويه: أذنت: إعلام بتصويت فالتى تقع بعد العلم إنما هى المشددة أو المخففة عنها، والتقدير: أعلم معلم أن لعنة الله. ومن خفف «أن» كان على إرادة إضمار القصة والحديث، تقديره: أنهُ لَعَنَةُ الله، ومثل ذلك قوله: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، التقدير: «أنه»، ولا تخفف «أن» هذه إلا وإضمار القصة والحديث يراد معها، ومن ثقل نصب بـ «أن» ما بعدها، كما ينصب بالمشددة المكسورة، فالمكسورة إذا خففت لا يكون ما بعدها على إضمار القصة والحديث، كما تكون المفتوحة كذلك.

والذى فصل بينهما أن المفتوحة موصولة، والموصولة تقتضى صلتها، [فصارت][2] لاقتضائها الصلة أشد اتصالاً بما بعدها من المكسورة، فقدر بعدها

= المجمع للطبرسى (٢/ ٤٢١)، تفسير الرازى (٤/ ٢٢٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٩).

(١) مضر بن محمد بن خالد بن الوليد أبو محمد الضبى الأسدى الكوفى معروف وثقوه، وروى القراءة سماعًا عن أحمد بن محمد البزى، وحامد بن يحيى البلخى، وعبد الله بن ذكوان، وإبراهيم بن الحسن العلاف، وعبد الرحمن بن داود بن أبى طيبة، وروى عن يحيى بن معين قطعة فى الرجال تعرف بقطعة مضر، وروى الحروف عنه: أبو بكر بن مجاهد، وأحمد بن عمرو الواسطى، وابن شنبوذ، وعلى بن عمرو بن سهل عن شخص عنه، وأبو بكر بن مقسم سماعًا.

ينظر: الغاية (٢/ ٢٩٩، ٣٠٠) (٣٦١٣).

(٢) سقط فى ب.

الضمير الذى هو من جملة صلتها، وليست المكسورة كذلك.

ومن المفتوحة قول الأعشى: [من البسيط]

فِى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[١]

وأما قراءتهم فى النور ﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ﴾:

[فإن «أنَّ»][٢] فى موضع رفع؛ لأنه[٣] خبر المبتدأ.

فأما تخفيف نافع ﴿أن لَّعنةُ الله﴾ فحسن، وهو بمنزلة قوله: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

وأما تخفيفه: ﴿أنْ غَضِبَ اللهُ﴾، فإن قال قائل: فهلا لم يستحسن هذا؛ لأن المخففة من [المشددة][٤] لا يقع بعدها الفعل، حتى يدخل عوض من حذف «أن»، ومن أنها تولى ما لا يليه من الفعل.

يدل على ذلك قوله: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩].

قيل: استجاز هذا، وإن لم يدخل معه شىء من هذه الحروف؛ [لأنه][٥] دعاء، وليس شىء من هذه الحروف يحتمل الدخول معه، ونظير هذا - فى أنه لما كان دعاء لم يلزمه العوض - قوله: ﴿نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨]؛ فولى قوله: ﴿نودى﴾، ﴿أن﴾ وإن لم يدخل معها عوض، كما لم يدخل فى قراءة نافع ﴿أنْ غَضِبَ الله عليها﴾ [النور: ٩]. والدعاء قد استجيز معه ما لم يستجز مع غيره.

ألا ترى أنهم قالوا: «أما إنْ جزاك الله خيرًا» وحمله سيبويه على إضمار القصة[٦] فى «إن» المكسورة، ولم يضمر القصة مع المكسورة إلا فى هذا الموضع.

---

(١) تقدم.

(٢) فى ب: فإن.

(٣) فى أ: بأنه.

(٤) فى أ: الشديدة.

(٥) فى ب: فلأنه.

(٦) وأما قولهم: أما أن جزاك الله خيرًا، فإنهم إنما أجازوه؛ لأنه دعاء، ولا يصلون إلى قد ههنا ولا إلى السين. وكذلك لو قلت: أما أن يغفر الله لك جاز؛ لأنه دعاء، ولا تصل هنا إلى السين. ومع هذا أيضًا أنه قد كثر فى كلامهم حتى حذفوا فيه «إنه»، وإنه لا تحذف فى غير =

كلهم قرأ: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ﴾ [٤٣]: بواو.

غير ابن عامر[١]؛ فإنه قرأ ﴿مَا كُنَّا﴾ بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام.

وجه الاستغناء عن حرف العطف في قوله: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ﴾ أن الجملة ملتبسة بما قبلها، فأغنى التباسها به عن حرف العطف. وقد تقدم ذكر ذلك.

ومثل ذلك قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، فاستغنى عن الحرف العاطف بالتباس إحدى الجملتين بالأخرى.

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر[٢] ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [٤٣] غير مدغمة، وكذلك في الزخرف [٧٢].

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿أُورِتُّمُوهَا﴾ مدغمة، وكذلك في الزخرف.

قال أبو علي: من ترك الإدغام فلتباين المخرجين، وأن الحرفين في حكم الانفصال، وإن كانا في كلمة واحدة.

ألا ترى أنهم لم يدغموا ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وإن كانا مثلين لما لم يكونا لازمين.

ألا ترى أن تاء «افتعل» قد يقع بعدها غير التاء؟ فكذلك «أورث» قد يقع بعدها غير التاء فلا يجب الإدغام.

ووجه الإدغام أن الثاء والتاء مهموستان متقاربتان فاستحسن الإدغام من أدغم.

وقد جعل قوم تاء المضمر بمنزلة غيرها مما يتصل بالكلمة؛ لأن الفعل لا يقدر منفصلاً من الفاعل، بل يقدر متصلاً بدلالة قولهم فعلت، وإسكانهم اللام [في

= هذا الموضع. سمعناهم يقولون: أما إن جزاك الله خيرًا، شبهوه بـ «أنه»، فلما جازت «إن» كانت هذه أجوز.

ينظر: الكتاب (٣/ ١٦٧، ١٦٨).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، البحر المحيط (٤/ ٢٩٩)، التيسير للداني (١١٠)، تفسير القرطبي (٧/ ٢٠٨)، الحجة لابن خالويه(١٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الغيث للصفاقسي (٢٢٣)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٦٣)، الكشف للقيسي (١/ ٤٦٤)، المجمع للطبرسي (٢/ ٤١٩)، تفسير الرازي (٤/ ٢٠٨)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٦٩).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، الإملاء للعكبري (١/ ١٥٩)، البحر المحيط (٤/ ٣٠٠)، التبيان للطوسي (٤/ ٤٣٤)، تفسير القرطبي (٧/ ٢٠٩)، الحجة لابن خالويه(١٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٨١)، الغيث للصفاقسي (٢٢٤)، المجمع للطبرسي (٢/ ٤١٩).

قولهم: يَفْعَلْنَ][١] ومجيئهم بالإعراب بعد الفاعل وقد قال قوم: فحَصْط برجلى[٢]، فأبدلوا تاء الضمير طاءً، وقالوا: فُزْدُ، فأبدلوا منها الدال كما أبدلوا فى نحو: اذدكر، ونحو اصطبر[٣]؛ فعلى هذا يحسن الإدغام فى أورثتموها.

واختلفوا فى تشديد الشين وتخفيفها فى قوله -جل وعز-: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [٥٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ ساكنة الغين خفيفة، وكذلك فى الرعد [الآية:٣].

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر وحمزة والكسائى ﴿يُغَشِّى﴾ مفتوحة الغين مشددة، وكذلك فى الرعد.

وروى حفص عن عاصم ﴿يُغْشِى﴾ ساكنة الغين خفيفة فيهما.

وأما قوله: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ﴾[٤] [الأنفال: ١١]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿إِذْ يَغْشَاكُم النُّعَاسُ﴾ رفعًا.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى ﴿يُغَشِّيكُمُ﴾ بضم الياء وفتح الغين وتشديد الشين، ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾ نصبًا.

وقرأ نافع: ﴿إذ يُغْشِيكُم﴾ من أغشى ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾ نصبًا.

قولهم: «غشى»، فِعل متعد إلى مفعول واحد.

يدل على ذلك قوله: ﴿وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [إبراهيم: ٥٠]، و ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، فإذا نقلت الفعل المتعدى إلى المفعول الواحد بالهمزة أو بتضعيف العين تعدى إلى مفعولين.

---

(١) سقط فى ب.

(٢) قالوا: فَحَصْطَ برجلك وحِصْطَ؛ ويريدون: حِصْتَ وفَحَصْتَ. والطاءُ كالصَّاد فيما ذكرنا.
وقالوا: فُزْدُ؛ يريدون. فُزْتُ؛ كما قالوا: فَحَصْطُ.
ينظر: الكتاب (٤/ ٢٤٠).

(٣) و(الطاءُ) منها فى افْتَعَلَ إذا كانت بعد الضاد فى افْتَعَلَ، نحو اضْطَهَدَ.
وكذلك إذا كانت بعد الصاد فى مثل اصْطَبَرَ. وبعد الظاء فى هذا. وقد أبدلت الطاء من التاء فى فَعلْتُ إذا كانت بعد هذه الحروف، وهى لغة لتميم.
ينظر الكتاب (٤/ ٢٣٩، ٢٤٠).
وزاد فى ب: ازدكر، والمثبت هو الصواب.

(٤) زاد فى ب: رفعا، ولا فائدة منها هنا، والصواب المثبت.

وقد جاء التنزيل بالأمرين [جميعًا][(١)].

فمما جاء بتضعيف العين قوله: ﴿فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾ [النجم: ٥٤]، فـ «ما» فى موضع نصب بأنه المفعول الثانى.

ومما جاء بنقل الهمزة قوله: ﴿فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٩].

فهذا منقول بالهمزة، والمفعول الثانى محذوف، والمعنى: فأغشيناهم العمى عنهم أو فقد الرؤية. فإذا جاء التنزيل بالأمرين؛ فكل واحد من الفريقين ممن قرأ: «يُغْشِى»، «ويُغَشِّى» أخذ بما جاء فى التنزيل، وكذلك إن أخذ آخذ بالوجهين جميعًا كما روى عن عاصم الأمران جميعًا.

وكذلك من قرأ: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ﴾ [الأنفال: ١١] و﴿يُغشِيكُمْ﴾ الكاف والميم مفعول أول.

وهذا كقولهم فرحته وأفرحته، وغرمته وأغرمته، قال: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [الأعراف: ٥٤] ولم يقل: ويغشى النهار الليل، كما قال: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، ولم يذكر تقيكم البرد؛ للعلم بذلك من الفحوى، ومثل هذا لا يضيق، وكل واحد من «الليل» و«النهار» منتصب بأنه مفعول به.

والفعل قبل النقل: غشى الليل النهار، فإذا نقلت قلت: أغشى الله [الليل النهار][(٢)] وغشَّى الله، فصار ما كان فاعلاً قبل النقل مفعولاً أولاً[(٣)].

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ [٥٤] رفعًا كلها.

ونصب الباقون هذه الحروف كلها[(٤)].

حجة من نصب، قوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا

---

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: مفعول أول.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٥)، الإعراب للنحاس (١/ ٦١٧)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٠)، البحر المحيط (٤/ ٣٠٩)، التبيان للطوسى (٤/ ٤٥١)، التيسير للدانى (١١٠)، الحجة لابن خالويه(١٥٦، ١٥٧)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٢)، الغيث للصفاقسى (٢٢٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٦٥)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٢٧)، تفسير الرازى (٤/ ٢٢٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٩).

لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ [فصلت: ٣٧]، فكما أخبر في هذه أنه خلق الشمس والقمر، كذلك يحمل على «خلق» في قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وحجة ابن عامر قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ١٣]، ومما في السماء: الشمس والقمر؛ فإذا أخبر بتسخيرها حسن الإخبارعنها به، كما أنك إذا قلت: ضرب زيدٌ[١] استقام أن تقول: زيد مضروب.

قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر ﴿تَضَرُّعًا وَخِفْيَةً﴾ [٥٥] بكسر الخاء ههنا، وفي الأنعام[٢] [الآية: ٦٣].

وقرأ الباقون: ﴿وَخُفْيَةً﴾ مضمومة الخاء فيهما[٣].

وروى حفص عن عاصم ﴿وَخُفْيَةً﴾ مضمومة الخاء فيهما.

القول في ذلك: إن «خُفيَةً» و«خِفْيَة» لغتان فيما حكاهما أبو الحسن.

قال: والخُفيَة: الإخفاء، والخيفة: الخوف والرهبة.

قال أبو علي: فالهمزة في الإخفاء منقلبة عن الياء بدلالة الخفية، كما أن الألف في الغنى منقلبة عن الياء بدلالة ما حكاه أبو زيد من قولهم: أدام الله لك الغنية.

وفي التنزيل: ﴿مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ﴾ [إبراهيم: ٣٨] فمقابلة الإخفاء له فيها بالإعلان.

ويدلك أن الإخفاء والإعلان كالإسرار والإجهار قال: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾ [الملك: ١٣] قالوا: خَفَيتُ الشيء إذا أظهرته.

قال: [من البسيط]

يخْفى التُّرابَ بِأَظْلَافٍ ثَمَانِيَةٍ   في أَرْبَعٍ مَسُّهُنَّ الأَرْضَ تَحْليلُ[٤]

---

(١) في ب: ضربت زيدًا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٥)، الإملاء للعكبري (١/ ١٦٠)، البحر المحيط (٤/ ٣١١)، التبيان للطوسي (٤/ ٤٥٤)، التيسير للداني (١٠٣، ١١٠)، الحجة لابن خالويه(١٥٧)، السبعة (٢٨٣)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٦٥)، المجمع للطبرسي (٢/ ٤٢٨)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٥٩، ٢٦٩).

(٣) في ب: جميعًا.

(٤) البيت لعبدة بن الطبيب في ديوانه ص(٧١)، ولسان العرب (حلل)، وشرح اختيارات =

فيمكن أن يكون: أخفيت الشيء: أزلت إظهاره، وإذا أزلت إظهاره، فقد كتمته، ومثل ذلك قولهم: أشكيته: إذا أزلت شكواه.

قال وأنشد أبو زيد: [من الرجز]

تَمُدُّ بِالأَعْنَاقِ أَوْ تَلْوِيهَا
وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّنَا نُشْكِيهَا[1]

فأما قوله: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]: فمما يدل على أن رفع الصوت بالدعاء لا يستحب، والخوف لله مما أمر به، ومدح عليه من قوله: ﴿وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: ١٧٥] وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، والمعنى: خافوا عقابي، كما قال: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧].

اختلفوا في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [٥٧]:

فقرأ ابن كثير: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾ واحدة، ﴿نُشُرًا﴾ مضمومة النون والشين[2].

وقرأ أبو عمرو، ونافع: ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ جماعة، ﴿نُشُرًا﴾ مضمومة النون والشين أيضًا.

وقرأ ابن عامر: ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ جماعة ﴿نُشْرًا﴾ مضمومة النون ساكنة الشين[3].

= المفضل ص(٦٦٧)، ونوادر أبي زيد ص(٩)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٦١٨)، والخصائص (٣/ ٨١). ويروى: «تخفي» بدل «يخفي».

(١) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص(٢٣٨)، وخزانة الأدب (١١/ ٢١٦)، والخصائص (٣/ ٧٧)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٨)، ولسان العرب (جفا)، (شكا).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٦١٩)، الإملاء للعكبري (١/ ١٥٦)، البحر المحيط (٤/ ٣١٦)، التيسير للداني (١١٠)، تفسير الطبري (١٢/ ٤٩١)، تفسير القرطبي (٧/ ٢٢٩)، الحجة لابن خالويه(١٥٧)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٣)، الغيث للصفاقسي (٢٢٤)، الكشف للقيسي (١/ ٤٦٥، ٤٦٦)، المجمع للطبرسي (٢/ ٤٣٠)، المحتسب لابن جني (١/ ٢٥٥)، المعاني للأخفش (٢/ ٣٠١)، تفسير الرازي (٤/ ٢٣٨)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٧٠).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٦١٩)، الإملاء للعكبري (١/ ١٥٦)، البحر المحيط (٤/ ٣١٦)، التبيان للطوسي (٤/ ٤٥٧)، التيسير للداني (١١٠)، تفسير الطبري (١٢/ ٤٩٠)، تفسير القرطبي (٧/ ٢٢٩)، الحجة لابن خالويه(١٥٧)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٣)، الغيث للصفاقسي (٢٢٤)، الكشف =

وقرأ عاصم: ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ جماعة ﴿بُشْرًا﴾ بالباء، ساكنة الشين منونة.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿الريحَ﴾ على التوحيد، ﴿نَشْرًا﴾ بفتح النون ساكنة الشين منونة[١].

القول فى إفراد الريح وجمعها:

اعلم أن الريح اسم على «فِعل»، والعين منه واو، فانقلبت فى الواحد للكسرة.

فأما فى الجمع القليل: أرواح، فصحت؛ لأنه لا شىء فيه يوجب الإعلال.

ألا ترى أن الفتحة لا توجب إعلال هذه الواو فى نحو قوم، وقول، وعَونٍ ؟

وأما فى الجمع الكثير فرياح، فانقلبت الواو ياء للكسرة التى قبلها، وإذا كانت قد انقلبت فى نحو ديمة[٢]، ودِيَم وحِيلة وحِيَل، فأنْ تنقلب فى «رياح» أجدر لوقوع الألف بعدها، والألف تشبه الياء، والياء إذا تأخرت عن الواو أوجبت فيها الإعلال؛ فكذلك الألف لشبهها بها.

وقد يجوز أن تكون «الريحُ» على لفظ الواحد، ويراد بها الكثرة؛ كقولك: كثر الدينار والدرهم[٣]، والشاء والبعير، و ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، ثم

= للقيسى (١/ ٤٦٥، ٤٦٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٣٠)، المحتسب لابن جنى (١/ ٢٥٥)، تفسير الرازى (٤/ ٢٣٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٩، ٢٧٠).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٦١٩)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥٦)، البحر المحيط (٤/ ٣١٦)، التبيان للطوسى (٤/ ٤٥٩)، التيسير للدانى (١١٠)، تفسير الطبرى (١٢/ ٤٩١)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٢٩)، الحجة لابن خالويه(١٥٧)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٣)، الغيث للصفاقسى (٢٢٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٦٦)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٥، ٤٦٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٣٠)، المعانى للفراء (١/ ٣٨١)، تفسير الرازى (٣/ ٢٣٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٠).

(٢) الدِّيمَةُ: المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق، أقله ثلث النهار أو ثلث الليل، وأكثره ما بلغ من العدة، والجمع ديم؛ قال لبيد:

باتت وأسبل واكف من ديمة ... يروى الخمائل دائمًا تسجامها

ثم يشبه به غيره، وفى حديث عائشة - رضى الله عنها - وسئلت عن عمل رسول الله ﷺ وعبادته، فقالت: «كان عمله ديمةً».

الدِّيمَةُ: المطر الدائم فى سكون، شبهت عمله فى دوامه مع الاقتصاد بديمة المطر الدائم، قال: وأصله الواو فانقلبت ياء للكسرة قبلها. وفى حديث حذيفة، وذكر الفتن فقال: «إنها لآتيتكم ديمًا ديمًا» أى: أنها تملأ الأرض فى داوم، وديم: جمع ديمة المطر. ينظر: لسان العرب (دوم).

(٣) فى أ: كثر الدرهم والدينار.

قال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٣] فكذلك من قرأ: ﴿الريحَ نُشُرًا﴾ فأفرد، ووصفه بالجمع، فإنه حمله على المعنى وقد أجازه أبو الحسن.

وقد قال: [من الكامل]

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا... ... ...[(1)]

فمن نصب حمله على المعنى؛ لأن المفرد يراد به الجمع، وهذا وجه قراءة ابن كثير.

ألا ترى أنه أفرد الريح، ووصفه بالجمع في قوله: ﴿نُشُرًا بين يدى رحمته﴾ [الأعراف: ٥٧]، فلا تكون الريح على هذا إلا اسم الجنس.

وقول من جمع الريح، إذا وصفها بالجمع[(2)] الذى هو ﴿نُشُرًا﴾ أحسن؛ لأن الحمل على المعنى ليس بكثرة الحمل على اللفظ.

ويؤكد ذلك قوله: ﴿ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٦] فلما وصفت بالجمع جمع الموصوف أيضًا.

ومما جاء فيه الجمع القليل بالواو قول ذى الرمة: [من الطويل]

إِذَا هَبَّتِ الأَرْوَاحُ مِنْ نَحْوِ جَانِبٍ بِهِ آلُ مَيٍّ هَاجَ شَوْقِى هبُوبُهَا[(3)]

وليس ذلك كعيد وأعياد؛ لأن هذا بدل لازم، وليس البدل فى الريح كذلك.

فأما ما جاء فى الحديث من أن النبى ﷺ كان يقول إذا هبت ريح: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيَاحًا وَلَا تجْعَلْهَا رِيحًا»[(4)]، فلأن عامة ما جاء فى التنزيل، على لفظ «الرياح» للسقيا والرحمة كقوله عز من قائل: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، وكقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٦] وقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ

---

(١) البيت لعنترة وتمامه:

.... كخافية الغراب الأسحم

ينظر ديوانه ص(١٩٣)، والحيوان (٣/ ٤٢٥)، وخزانة الأدب (٧/ ٣٩٠)، وشرح شذور الذهب ص(٣٢٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨٧)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣/ ٦٢٥)، وشرح المفصل (٣/ ٥٥، ٦/ ٢٤).

(٢) فى ب: بالجميع.

(٣) ينظر: ديوانه ص(٦٩٤)، والمخصص (٩/ ٩١)، وتهذيب اللغة (٤/ ٣٢٧)، وتاج العروس (جنب).

(٤) تقدم.

سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَآءِ﴾ [الروم: ٤٨].

وما جاء بخلاف ذلك جاء على الإفراد كقوله: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١]، وقوله: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ﴾ [الحاقة: ٦]، ﴿بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ. تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٤، ٢٥]، فجاءت فى هذه المواضع على لفظ الإفراد وفى خلافها على لفظ الجمع.

[قال] أبو عبيدة: «نَشْرًا» أى متفرقة من كل جانب.

وقال أبو زيد: قد أنشر الله الريح إنشارًا؛ إذا بعثها، وقد أرسلها نشرًا بعد الموت.

قال أبو على: أنشر الله الريح [إنشارًا][١] مثل أحياها، فنشرت هى، أى: حييت، والدليل على أن إنشار الريح إحياؤها قول المرار الفقعسى: [من الطويل]

وَهَبَّتْ لَهُ رِيحُ الجَنُوبِ وَأُحْيِيَتْ لَهُ رَيْدَةٌ يُحْيِى المِيَاهَ نَسِيمُهَا[٢]

وكما جاء «أحييت» كذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: أنشر الله الريح، معناه: الإحياء.

ومما يدل على ذلك أن الريحَ قد وصفت بالموت، كما وصفت بالحياة.

قال: [من الرجز]

إِنِّـى لأَرْجُـو أَنْ تَـمُـوتَ الـرِّيـحُ
فَـأَقْـعُـدُ الـيَـوْمَ وَأَسْـتَـرِيـحُ[٣]

فقال: تموت الريحُ.

بخلاف ما قاله الآخر: [من الطويل]

... ... وأُحْـيِـيَـتْ لـه رَيْـدَةٌ... ... ...

والريدة: الريح.

قال: [من الرجز]

---

(١) سقط فى ب.

(٢) البيت فى المخصص (٩/ ٩١)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى لسان العرب (ريد). ويروى: «وأنشرت» بدل «وأحييت».

(٣) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (موت)، (نشر)، وتاج العروس (موت)، (نشر)، والمخصص (٩/ ٩١).

أَوْدَتْ بِـهِ زَيْـدَانَـةٌ صَـرْصَـرٌ[١]

وقراءة من قرأ «نُشُرًا» يحتمل ضربين: يجوز أن يكون جمع ريحٍ نَشورٍ وريح ناشر. ويكون: ناشر على معنى النسب؛ فإذا جعلته جمع نشور احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون النشور بمعنى المنشر، كما أن الركوب بمعنى المركوب.

قال: [من الطويل]

وَمَا زِلْتُ خَيْرًا مِنْكَ مُذْ عَضَّ كَارِهًا بِلَحْيَيْكَ عَادِيُّ الطَّرِيقِ رَكُوبُ[٢]

وقال أوس: [من الطويل]

تَـضَـمَّـنَـهَـا وَهْـمٌ رَكُـوبٌ كَـأَنَّـهَـا إِذَا ضَمَّ جَنْبَيْهِ المَخَارِمُ رَزْدَقُ[٣]

كأن المعنى: ريح أو رياح منشرات.

ويجوز أن يكون نشرا: جمع نشور يراد به الفاعل، كأنه كطهور ونحوه من الصفات.

ويجوز أن يكون نُشُرًا: جمع ناشر، كشاهد وشُهُد، وبازل وبُزُل، وقاتل وقُتُل.

وقال الأعشى: [من البسيط]

... ... إِنَّا لِأَمْثَالِكُمْ يَا قَوْمَنَا قُتُلُ[٤]

وقول ابن عامر: «نُشْرًا» يحتمل الوجهين:

أن يكون جمع فعول وفاعل، فخفف العين، كما يقال: كُتْب ورُسْل، ويكون جمع فاعل كبازل وبُزْل وعايط وعيط.

وأما قراءة حمزة والكسائى «نَشْرًا» فإنه يحتمل ضربين:

يجوز أن يكون المصدر حالاً من الريح فإذا جعلته حالاً منها احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون النشر الذى هو خلاف الطى، كأنها كانت بانقطاعها كالمطوية.

---

(١) الرجز لابن ميادة فى ديوانه ص(١٢٢)، والمنصف (٢/ ١١).

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: ديوانه ص(٧٧)، وكتاب الجيم (٢/ ٢٣)، وجمهرة اللغة ص(١٣٢٥)، والمخصص (٩/ ٩٢)، وأدب الكتاب ص(٥٠٠).

(٤) عجز بيت وصدره:

كـلا زعـمـتـم بـأنـا لا نـقـاتـلـكـم ....

وينظر: ديوانه ص(١٠٩)، ولسان العرب (كلا)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٣٦٤)، والمخصص (٩/ ٩٢).

ويجوز على تأويل أبى عبيدة أن تكون متفرقة فى وجوهها.

والآخر: أن يكون النشْر، الذى هو الحياة فى قوله: [من السريع]

... ... يَـا عَـجَـبًـا لِلْمَـيِّـتِ الـنَّـاشِـرِ[1]

فإذا حملته على ذلك وهو الوجه، كان المصدر يراد به الفاعل كما تقول: أتانا ركضًا، أى: راكضًا، ويجوز أن يكون المصدر يراد به المفعول، كأنه يرسل الرياح إنشارًا، أى: محياة؛ فحذف الزوائد من المصدر كما قالوا: عمْرك الله.

وكما قال: [من الوافر]

... . وَإِنْ[2] يَهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِى[3]

أى تقديرى.

والضرب الآخر: أن يكون «نشرًا» على قراءتهما ينتصب انتصاب المصادر من باب ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨].

لأنه إذا قال «يرسِلُ الرياحَ» دل هذا الكلام على: ينشر الريح نشرًا أو تُنْشرُ نشرًا، من قوله: [من البسيط]

... ... كَمَا تُنَشَّرُ بَعْدَ الطَّيَّةِ الكُتُبُ[4]

ومن نشرت الريح مثل نشر الميت.

وقراءة عاصم: «بُشْرًا»؛ فهو جمع بشير، وبُشُر من قوله: ﴿يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٦]، أى تبشر بالمطر والرحمة، وجمع بشيرًا على بشر، ككتاب وكتب.

---

(١) عجز بيت للأعشى، وصدره:

حـتـى يـقـول الـنـاس مما رأوا ....

ينظر: ديوانه ص(١٩١)، ولسان العرب (نشر)، وتهذيب اللغة (١١/ ٣٣٨)، ومقاييس اللغة (٥/ ٤٣٠)، وتاج العروس (نشر)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٧٣٤)، والمخصص (٩/ ٩٢).

(٢) فى ب: فإن.

(٣) تقدم.

(٤) عجز بيت لذى الرمة وصدره:

من دمنة نسفت عنها الصبا سفعًا ....

ينظر: ديوانه ص(١٥)، ولسان العرب (سفع)، (طوى)، وتهذيب اللغة (٢/ ١٠٩، ١٤/ ٤٦)، وكتاب العين (١/ ٣٤١، ٧/ ٤٦٥)، وجمهرة أشعار العرب ص(٩٤٢)، وتاج العروس (سفع)، وبلا نسبة فى المخصص (٥/ ١٢١).

اختلفوا فى الرفع والخفض فى قوله - عز وجل -: ﴿مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [٥٩]:
فقرأ الكسائى وحده ﴿مَا لَكُم مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرِهِ﴾ خفضًا[١].
وقرأ الباقون: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ رفعًا فى كل القرآن.
وقرأ حمزة والكسائى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللهِ﴾ [فاطر: ٣] خفضًا.
وقرأ الباقون: ﴿غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ رفعًا.

وجه قراءة الكسائى فى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾ بالجر أنه جعل «غيرًا» صفة لـ «إله» على اللفظ، وجعل «لكم» مستقرًا، أو جعله غير مستقر، وأضمر الخبر، والخبر: ما لكم فى الوجود أو العالم، ونحو ذلك، لا بد من هذا الإضمار[٢]، إذا لم يُجعل [«لكم»][٣] مستقرا؛ لأن الصفة والموصوف، لا يستقل بهما كلام.

وحجة من قرأ ذلك رفعًا ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، فكما أن قوله ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ بدل من قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ﴾ كذلك قوله: ﴿غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ يكون بدلاً من قوله: ﴿مِنْ إِلَٰهٍ﴾ وتكون ﴿غَيْرُهُۥٓ﴾ بمنزلة الاسم[٤] الذى بعد «إلا»، وهذا الذى ذكرنا أولى أن يحمل عليه من أن يجعل غير صفة لـ «إله» على الموضع.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ صفة لقوله: ﴿مِنْ إِلَٰهٍ﴾ على الموضع، كما كان قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] صفة لـ: «آلهة».

فالقول إن «إلا» بكونها استثناء أعرف، وأكثر من كونها صفة، وإنما جعلت صفة على التشبيه بغير؛ فإذا كان بالاستثناء أولى حملنا: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ على الاستثناء من المنفى فى المعنى؛ لأن قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ بمنزلة: ما من خالق غير الله، ولا بد من إضمار الخبر، كأنه: ما من خالق للعالم غير الله، ويؤكد ذلك قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] فهذا استثناء من منفى مثل: لا أحد فى

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٢٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٥٦)، البحر المحيط (٤/ ٣١٩)، تفسير الطبرى (١٢/ ٤٩٦)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٣١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٦٧).
(٢) فى ب: والإضمار.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى ب: الأسماء.

الدار إلا زيد.

فأما قراءة حمزة والكسائى: ﴿هل من خالق غيرِ الله﴾ فعلى أن جعلا «غير»[(١)] صفة لـ «خالق»[(٢)]، وأُضمِرَ الخبر كما تقدم.

والباقون جعلوه استثناء بدلا من المنفي، وهو الأولى عندنا لما تقدم من الاستشهاد عليه من قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

واختلفوا فى تشديد اللام وتخفيفها من قوله -تعالى-: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ [٦٢]:

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿أُبْلِغُكُمْ﴾ ساكنة الباء خفيفة اللام مضمومة الغين فى كل القرآن[(٣)].

وقرأ الباقون: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ بفتح الباء وتشديد اللام فى كل القرآن.

القول [فيه][(٤)]: إن «بلغ» فعل يتعدى إلى مفعول واحد فى نحو: بلغنى خبرك[(٥)]، وبلغت أرضك جريبًا[(٦)].

---

(١) فى أ: غيرًا.

(٢) فى ب: للخالق، والمثبت هو الصواب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، البحر المحيط (٤/ ٣٢١)، التبيان للطوسى (٤/ ٤٦٨)، التيسير للدانى (١١١)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٤)، الغيث للصفاقسى (٢٢٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٦٧، ٦٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٧)، المجمع للطبرسى (١/ ٤٣١)، تفسير الرازى (٤/ ٢٤٥)، النشر لابن الجزرى (٢٧٠).

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى ب: خبركم.

(٦) الجريب، فى اللغة: الوادى، ثم استعير للقطعة المتميزة من الأرض، وجمعها أجربة وجربان، وجريب الطعام أربعة أقفزة.

وفى الاصطلاح: مكيال قدره أربعة أقفزة، والجريب نوع من أنواع المقاييس؛ كما هو نوع من الأكيال المستخدمة فى العراق، فهو كيل عراقى معروف، ومقدار القفيز: اثنا عشر صاعًا، أى: أربع وستون رطلا.

وعلى ذلك يكون مقدار الجريب ٦٤ × ٤ = ٢٥٦ رطلا، أو ١٢ × ٤ = ٤٨ رطلا.

وقد ذكر على مبارك نقلا عن بعض المؤلفين أن الجريب قد ضوعف؛ فصار يتركب من ثمانية أقفزة؛ وبذلك فهو يساوى ٨ × ٦٤ = ٥١٢ رطلا، أو ٤٨ × ٨ = ٣٨٤ مدا.

وهذا هو الذى يسميه على مبارك بالدن.

ولكن الذى نرجحه ونقوم بتقديره عند التقويم هو الجريب الأصلى الوارد ذكره فى كتب اللغة والمعاجم؛ وعلى ذلك إذا أطلق الجريب، فيراد به الجريب الأصلى الذى يسع أربعة أقفزة، أو ثمانية وأربعين صاعًا، أو ستة وخمسين ومائتى رطل.

ينظر: المقادير الشرعية ص(١٧٩، ١٨٠).

فإذا نقلته تعدى إلى مفعولين، والنقل تارة يكون بالهمزة[١] وأخرى بتضعيف العين، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل، قال: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾ [هود: ٥٧].

فهذا نقل بالهمزة والنقل بالتضعيف ﴿يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالاته﴾ [المائدة: ٦٧]، فكلا الأمرين في التنزيل، وكل واحدة من اللغتين مثل الأخرى فى مجىء التنزيل بهما، وفى الحديث: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ».

واختلفوا فى الاستفهامين يجتمعان، فاستفهم بهما بعضهم، واكتفى بعضهم بالأول من الثانى:

فممن استفهم بهما جميعًا: عبد الله بن كثير، وأبو عمرو، وعاصم فى رواية أبى بكر، وحمزة[٢] كانوا يقرءون: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ. . . أَإِنَّكُمْ لتأتون الرجال﴾ [الأعراف: ٨٠، ٨١]، ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾ [الرعد: ٥]، وما كان مثله فى كل القرآن باستفهام.

وروى حفص عن عاصم: ﴿إِنَّكُمْ﴾ فى الأعراف[٣] مثل نافع، وكذلك فى العنكبوت [الآيتان: ٢٨-٢٩].

غير أنهم اختلفوا فى الهمز[٤].

وقرأ عاصم بهمزتين، وكذلك حمزة.

ولم يهمز ابن كثير وأبو عمرو إلا واحدة.

وممن اكتفى بالاستفهام الأول من الثانى: نافع والكسائى؛ فكانا يقرآن: ﴿أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا إِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥]، [و]﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصافات: ١٦]، وما كان مثله فى القرآن كله.

إلا أن الكسائى همز همزتين ونافع لم يهمز إلا واحدة.

---

(١) فى ب: بالهمز.
(٢) زاد فى أ: عنه.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٧)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٢٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦١)، التبيان للطوسى (٤/ ٤٨٧، ٤٨٨)، التيسير للدانى (٣٢، ١١١)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٤٥)، الحجة لابن خالويه (١٥٨)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٦)، الغيث للصفاقسى (٢٢٥)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٤٤)، تفسير الرازى (٤/ ٢٥٣).
(٤) فى أ: الهمزة.

وخالف نافع الكسائى فى قصة لوط:

فكان نافع يمضى على أصله[١]، وكان الكسائى يقرأ بالاستفهامين جميعًا فى قصة لوط.

ثم اختلفا فى العنكبوت: ﴿أَئِنَّكُم لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [الآية: ٢٩]: فكان نافع يستفهم بالثانى ولا يستفهم بالأول.

وكان الكسائى يستفهم بهما جميعًا.

واختلفوا فى سورة النمل فى قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا﴾ [الآية: ٦٧] باستفهام:

فقرأ الكسائى ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ بهمزتين، و: ﴿آبَاؤُنَا إِنَّنَا﴾ بنونين من غير استفهام.

وقرأ ابن عامر ضد قراءة نافع والكسائى فى عامة ذلك، فكان لا يستفهم بالأول ويستفهم بالثانى، وهمز[٢] همزتين فى كل القرآن إلا فى حرفين؛ فإنه خالف فيهما هذا الأصل:

فقرأ فى الواقعة: ﴿أَئِذَا مُتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا﴾ [الآية: ٤٧]، جمع بين الاستفهامين.

وفى النازعات: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ﴾ [الآية: ١٠] بالاستفهام، ﴿إِذَا كُنَّا عِظَامًا﴾ [الآية: ١١] بغير استفهام.

وقرأ فى النمل غير ذلك: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا إِنَّنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ [الآية: ٦٧] كقراءة الكسائى.

ومضى فى العنكبوت على الأصل الذى أصل من ترك الاستفهام فى الأول.

قوله: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا﴾ [٨٠] ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ [٨١].

كل واحد من الاستفهامين كلام مستقل لا حاجة بواحد من الكلامين إلى الآخر فيما يستقل به.

فلو قال: إن قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ تقرير؛ فهو بمنزلة الإخبار، وإن كان على لفظ [الاستفهام][٣] وإذا كان كذلك جعلت: ﴿أئنكم لتأتون الرجال﴾ تفسيرًا

---

(١) فى ب: ما أصل.

(٢) فى أ: ويهمز.

(٣) سقط فى ب.

للفاحشة، كما أن قوله: ﴿فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] تفسير للوصية - لكان قولاً.

فأما قوله: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا﴾[١] [النمل: ٦٧] فليس مثل قوله: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [الأعراف: ٨٠]، ﴿أئنكم لتأتون الرجال﴾ [الأعراف: ٨١]؛ لأن الاستفهامين هنا قد استقلا، وليس كذلك قوله: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا﴾.

ألا ترى أن قوله: ﴿إذا﴾ فى قوله: ﴿إذا كنا ترابًا﴾، ظرف من الزمان يقتضى أن يكون متعلقًا بشىء، وليس فى الكلام ما يتعلق به.

فإن قلت: فلم لا يتعلق ﴿إذا﴾ بقوله: ﴿كنا﴾؟

قيل: لا يجوز ذلك؛ لأن ﴿كنا﴾ مضاف إليه.

ألا ترى أن ﴿إذا﴾ مضاف إلى ﴿كنا﴾، والمضاف والمضاف إليه لا يكون منهما كلام مستقل، كما لا يكون من الصفة والموصوف.

فإن قلت: فاجعل الفعل فى موضع جزم بـ ﴿إذا﴾ لتكون ﴿إذا﴾ معمولة:

فإن ذلك لم يجئ فى الكلام، إنما يجىء فى الشعر، فإذا كان كذلك، فلابد من تعليق ﴿إذا﴾ بشىء يكون معمولاً، ويستقل به الكلام، وذلك «نبعث» أو «نحشر»، التقدير: أنُبعث إذا كنا ترابًا، فحذف «نبعث» فى اللفظ لدلالة: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ عليه، ولا يجوز أن تتعلق ﴿إذا﴾ فى قوله: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾ بقوله: ﴿مبعوثون﴾؛ لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه ما بعد الاستفهام، ولكن يتعلق[٢] بالمضمر الذى ذكرنا.

ومثل ذلك قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢]، فقوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ متعلق بما دل عليه هذا الكلام من قوله: يحزنون، ولا يتعلق بشىء مما بعد ﴿لَا﴾ من قوله: ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾.

قال: روى حفص عن عاصم ﴿إِنَّكُمْ﴾ فى الأعراف مثل نافع، وكذلك فى العنكبوت، غير أنهم اختلفوا فى الهمز:

فقرأ عاصم بهمزتين، وكذلك حمزة.

---

(١) فى أ: ﴿أإذا متنا وكنا ترابًا . أإنا﴾ [الواقعة: ٤٧].
(٢) فى ب: تتعلق.

ولم يهمز ابن كثير، وأبو عمرو، إلا واحدة.

يريد أحمد بن موسى بقوله: «إلا واحدة»: أنهما خففا إحدى الهمزتين، ولم يحققوهما[1] كما حققهما عاصم وحمزة.

قال: وممن اكتفى بالاستفهام الأول من الثانى نافع والكسائى، وكانا يقرآن: ﴿أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا، إِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥] ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا. . . إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧] وما كان مثله فى القرآن كله، إلا أن الكسائى همز همزتين ونافع لم يهمز إلا واحدة.

يريد أحمد بقوله: «إلا أن الكسائى همز همزتين»: أنه حققهما كما يحققهما عاصم وحمزة، وخفف نافع إحداهما.

والقول فى قوله: ﴿أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا إِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾: إن إذا متعلق بفعل مضمر يدل عليه قوله: ﴿إنا لفى خلق جديد﴾.

تقديره: أإذا كنا ترابًا نبعث أو نحشر أو نعاد؛ لأن قوله: ﴿إنا لفى خلق جديد﴾، يدل على هذا الضرب من الفعل، ولا يجوز أن يتعلق ﴿إذا﴾ بـ ﴿جديد﴾؛ لأن ما بعد «إن» لا يعمل فيما قبلها، كما أن ما بعد لام الابتداء، لا يعمل فيما قبلها.

وكذلك القول فى قوله: ﴿أءذا مُتْنَا وكنا ترابا وعظاما إنّا لمبعوثون﴾ [المؤمنون: ٨٢].

قال أحمد: وخالف نافعًا الكسائى فى قصة لوط، فكان نافع يمضى على ما أصل، وكان الكسائى يقرأ بالاستفهامين جميعًا فى قصة لوط، وقد تقدم ذكر ذلك.

قال أحمد: واختلفا فى قوله فى العنكبوت: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ [٢٩]، فكان نافع يستفهم بالثانى ولا يستفهم بالأول، وكان الكسائى يستفهم بهما جميعًا.

كل واحد من الاستفهامين جملة مستقلة لا تحتاج فى تمامها إلى شىء، فمن ألحق حرف الاستفهام جملة نقلها به من الخبر إلى الاستخبار، ومن لم يلحقها بقّاها على الخبر.

واختلفا فى سورة النمل فى قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا﴾ [الآية: ٦٧]:

---

(١) فى ب: يحققوها.

فقرأ نافع ﴿وقال الذين كفروا إِذَا كنا ترابًا وآباؤنا أئِنَّا﴾ باستفهام.

وقرأ الكسائى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ بهمزتين، ﴿وآباؤنا إِنَّنَا﴾ بنونين من غير استفهام.

وجه قراءة نافع: ﴿إِذَا كُنَّا ترابًا وآباؤُنَا أَئِنَّا﴾: أن: ﴿إذا﴾ لا بد من أن يحمل على فعل.

يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يترك الكلام على ظاهره، فلا يضمر شىء، أو يضمر الفعل؛ ليحمل ﴿إذا﴾ عليه، فلا يجوز أن يترك على ظاهره؛ لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله، وكذلك ما بعد «إن» لا يعمل فيما قبلها، وقد اجتمع الأمران فى قوله: ﴿إذا كنا ترابًا أئنا﴾.

فإذا لم يجز حمل ﴿إذا﴾ على شىء من هذا الكلام ظاهر، فلا بد من إضمار الفعل وتقدير ذلك الفعل: «أنبعث» أو «نحشر»، أو «نخرج»، ويدلك[1] قوله: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ على ذلك.

وكذلك قراءة الكسائى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَآؤُنَآ﴾ بهمزتين أيضًا.

وينبغى[2] أن يقدر فعل فى الكلام، يتعلق ﴿إذا﴾ به، يدل على ذلك أن ﴿إذا﴾ لا يجوز تعلقها بشىء قبلها؛ لأن ما فى حيز الاستفهام ينقطع مما قبله، فلا يتعلق به، ولا يجوز أن يتعلق ما بعد «إن» من قوله: ﴿إننا﴾؛ لأن «إن» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كما أن الاستفهام ولام الابتداء كذلك، ومثلهما فى هذا «لا» النافية التى تبنى مع المفرد المنكور على الفتح، نحو: لا رجل؛ فإذا لم يجز تعلقها بما قبلها، ولا بما بعدها فلا بد من فعل مضمر تتعلق[3] به ﴿إذا﴾، وهو الفعل الذى تقدم ذكره، ولا يجوز تعلق ﴿إذا﴾ بالفعل الذى بعدها؛ لأنها مضافة إليه، ولو جاز ذلك لجاز: القتال زيدًا حين يأتى، يريد القتال حين يأتى زيدًا.

وأما قراءته: ﴿إننا﴾ بنونين؛ فلأنه جاء به على الأصل، ومن قرأ: ﴿إنا﴾ حذف من النونات واحدة كراهة اجتماع الأمثال والمحذوفة، وهى الوسطى؛ لأن علامة الضمير لا تحذف.

---

(١) فى ب: وذلك. والمثبت الصواب.

(٢) فى ب: ينبغى.

(٣) فى ب: يتعلق.

فإن قلت: إن التكرير إنما وقع بالتى هى علامة الضمير، فهى لذلك أولى بالحذف.

قيل: «إنه» وإن كان كذلك لم يحذف؛ لأنها لم تحذف فى موضع.

ونظير ذلك فى أن الحذف وقع فى غير الآخر قولهم: فى تحقير «ذا»: «ذيّا» حذف الأول من الأمثال، وكان أصله: «ذييّا»، فلم تحذف الياء للتحقير، ولم تحذف التى هى لام لما كان يلزم من تحريك ياء التحقير، وهى لم تحرك فى موضع.

قال: وقرأ ابن عامر ضد قراءة نافع والكسائى فى عامة ذلك، فكان لا يستفهم بالأول ويستفهم بالثانى، ويهمز همزتين فى كل القرآن إلا فى حرفين.

قال أبو على: إلحاق حرف الاستفهام الأول نحو: ﴿أئذا متنا وكنا ترابًا... إنا لمبعوثون﴾ أحسن لأمرين:

أحدهما: أن قوله: ﴿لمبعوثون﴾، لما كان يدل على «نبعث»[1] ونحوه مما يتعلق ﴿إذا﴾ به صار كجزء من الكلام الذى دخل عليه حرف الاستفهام.

والآخر: أن الكلام الأول إذا دخل عليه الاستفهام قد ذكر حرفه، وأريد فى الكلام الثانى كان أحسن؛ لأنه على الاستفهام أدل.

ووجه قول ابن عامر: أن الدلالة مما يذكر بعد قد تكون كالدلالة فيما يذكر قبلُ.

ألا ترى أن من قرأ: ﴿ولا تَحْسِبَنَّ الذين يبخلون بما ءاتهم الله من فضله هو خيرا لهم﴾ [آل عمران: ١٨٠] إنما يريد: لا تحسبن بخل الذين يبخلون؛ فأضمر البخل لدلالة ما يجىء من بعد عليه فى قوله: ﴿يَبْخَلُونَ﴾ فكذلك الاستفهام إذا ذكر حرفه بعد، يدل على إرادته فيما تقدمه.

ووجه قراءة ابن عامر فى الواقعة: ﴿أَإِذَا مُتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وعظامًا أَئِنَّا﴾ [الآية: ٤٧] فعلق ﴿إذا﴾ بالمضمر على ما تقدم، وقراءته فى النازعات: ﴿أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الحَافِرَةِ. إِذَا كُنَّا﴾ [الآية: ١٠، ١١] فإن قوله: ﴿إذا﴾ إذا لم يدخل عليه حرف الاستفهام، جاز تعلقه بقوله: ﴿مردودون﴾، وإذا ألحق إذا حرف الاستفهام، لم يكن بد من إضمار فعل.

قال: وقرأ فى النمل غير ذلك: ﴿وَقَالَ الذين كفروا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤنَا إِنَّنَا

(١) فى ب: يبعث.

لمخرجون﴾ [الآية: ٦٧]، كقراءة الكسائى، ومضى فى العنكبوت على ما أصل من ترك الاستفهام من[1] الأول.

قوله: «إذا كنا ترابًا» ينبغى أن يتعلق بمضمر على نحو ما تقدم به القول فى نحوه.

قرأ ابن عامر فى الأعراف [الآية: ٧٥] فى قصة صالح: ﴿وَقَالَ المَلأُ الَّذِينَ استَكبَرُوا﴾ بإثبات الواو، وكذلك هى فى مصاحفهم[2].

وقرأ الباقون بغير واو، وكذلك هى فى مصاحفهم.

قد قلنا فيما تقدم فى نحو هذه الواو: إن إثباتها حسن وحذفها حسن.

كلهم قرأ: ﴿لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم﴾ [الأعراف: ٩٦] خفيفة غير ابن عامر، فإنه قرأ ﴿لَفَتَّحْنَا﴾ عليهم مشددة التاء[3].

قد تقدم القول فى هذا.

اختلفوا فى فتح الواو وإسكانها من قوله -عز وجل-: ﴿أَوَ أَمِنَ﴾ [٩٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿أَوْ أَمِنَ﴾ بسكون[4] الواو[5].

وروى ورش عن نافع ﴿أَوَامِنَ﴾ [يفتح][6] ويدع الهمزة، ويلقى حركتها على الواو[7].

---

(١) فى ب: فى.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، البحر المحيط (٤/ ٣٢٩)، التبيان للطوسى (٤/ ٤٨٢)، التيسير للدانى (١١١)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٤)، الغيث للصفاقسى (٢٢٥)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٠).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٧)، البحر المحيط (٤/ ٣٤٨)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٠٨)، التيسير للدانى (١٠٢، ١١١)، الحجة لابن خالويه(١٥٩)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٦)، الغيث للصفاقسى (٢٢٦)، الكشف للقيسى (١/ ٤٣٢).

(٤) فى ب: بإسكان.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٧)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٢٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٢)، البحر المحيط (٤/ ٣٤٩)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٠٩)، التيسير للدانى (١١١)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٥٣)، الحجة لابن خالويه (١٥٨)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٦)، الغيث للصفاقسى (٢٢٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٧٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٥٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٠).

(٦) سقط فى أ.

(٧) ينظر: الإعراب للنحاس (١/ ٦٢٦)، البحر المحيط (٤/ ٣٤٩)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٠٩)، التيسير للدانى (١١١)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٦)، الحجة لابن خالويه (١٥٨)، =

وقرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿أَوَ أَمِنَ﴾ بتحريك الواو.

غير أن ابن كثير كان ينصب الواو فى الصافات [الآية:١٧] والواقعة [الآية:٤٨].

وكان نافع وابن عامر يقفانها فى الثلاثة المواضع.

قال أبو على: «أو»: حرف استعمل على ضربين:

أحدهما: أن يكون بمعنى أحد الشيئين أو الأشياء فى الخبر والاستفهام.

والآخر: أن يكون للإضراب عما قبلها فى الخبر والاستفهام، كما أن «أم» المنقطعة فى الاستفهام، والخبر كذلك.

فأما [«أو»][1] التى تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، فمثاله فى الخبر: زيد أو عمرو جاء، وزيد أو عمرو ضربته كما تقول: أحدهما جاء، وأحدهما ضربته، وهى إذا كانت للإباحة كذلك أيضًا، وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، ويدلك على أنها ليست بمعنى الواو أنه إذا جالس أحدهما؛ فقد ائتمر للأمر، ولم يخالفه، وإنما جاز له الجمع بين مجالستهما من حيث كان كل واحد منهما مجالسته بمعنى مجالسة الآخر، ليس من حيث كانت «أو» بمعنى الواو.

وقول الشاعر: [من البسيط]

وَكَانَ سِيَّانِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَمًا ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ[2]

إنما حسن له استعمال «أو»، مع أنه لا يجوز: سيّان أحدهما - أنه رأى نحو -: «جالس الحسن أو ابن سيرين» فيجوز له أن يجمع بين مجالستهما.

وأما «أو» التى تجىء للإضراب بعد الخبر والاستفهام، فكقولك[3]: أنا أخرج، ثم تقول: أو أقيم، أضرب عن الخروج وأثبت الإقامة، كأنك قلت: لا بل أقيم، كما أنك فى قولك: «إنها لإبل أم شاء» مضرب عن الأول، ولا تقع بعد «أو» هذه إلا جملة، كما لا تقع بعد «أم» إذا كانت للإضراب إلا جملة.

ومن ثم قال سيبويه: فى قوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]: إنك لو قلت: «أو لا تطع كفورا»، انقلب المعنى، وإنما كان ينقلب المعنى لأنه إذا

= الكشف للقيسى (١/ ٤٦٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٥٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٠).

(١) سقط فى أ.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: فقولك.

قال: «لا تطع آثما أو كفورًا» فكأنه قال: لا تطع هذا الضرب، ولا تطع هؤلاء، وإنما لزمه ألا يطيع أحدًا[١] منهما؛ لأن كل واحد منهما فى معنى الآخر فى وجوب ترك الطاعة له، كما جاز له أن يجمع بين مجالسة الحسن وابن سيرين؛ لأن كل واحد منهما أهل للمجالسة، ومجالسة كل واحد منهما كمجالسة الآخر، ولو قال: لا تطع آثمًا أو لا تطع كفورًا، كان بقوله: أو لا تطع، قد أضرب عن ترك طاعة الأول، فكان يجوز أن يطيعه، وفى جواز ذلك انقلاب المعنى.

فوجه قراءة من قرأ: ﴿أَوْ أَمِنَ﴾: أنه جعل «أو» للإضراب لا على أنه أبطل الأول، ولكن كقوله: ﴿الٓمٓ . تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [السجدة: ١، ٢]، ثم قال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ٣]، فجاء هذا ليبصروا ضلالتهم، فكأن المعنى: أأمنوا هذه الضروب من معاقبتهم، والأخذ لهم.

وإن شئت جعلته «أو» التى فى قولك: ضربت زيدًا أو عمرًا، كأنك أردت أفأمنوا إحدى هذه العقوبات؟

وجه قراءة من قرأ: ﴿أَوَ أَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [٩٨] أنه أدخل همزة الاستفهام على حرف العطف، كما دخل فى نحو قوله: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]، وقوله: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا﴾ [البقرة: ١٠٠].

ومن حجة من قرأ ذلك: أنه أشبه بما قبله وما بعده.

ألا ترى أن قبله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا﴾ [الأعراف:٩٧] وبعده ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩] ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، فكما أن هذه الأشياء حروف عطف دخل عليها حرف الاستفهام، كذلك يكون قوله: ﴿أَوَ أَمِنَ﴾.

اختلفوا فى تشديد الياء وتخفيفها من قوله -جل وعز-: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [١٠٥]:

فقرأ نافع وحده: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ﴾ بتشديد الياء ونصبها[٢].

---

(١) فى أ: واحدًا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، البحر المحيط (٤/ ٣٢٩)، التبيان للطوسى (٤/ ٤٨٢)، التيسير للدانى (١١١)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٤)، الغيث للصفاقسى (٢٢٥)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٠).

وقرأ الباقون بتخفيف الياء وهى مرسلة.

حجة نافع[١] فى قوله -عز وجل-: ﴿حقيقٌ علىَّ﴾ وإيصاله له بـ ﴿علىَّ﴾ أنه يسوغ من وجهين:

أحدهما: أن «حق» الذى [هو][٢] فعل، قد تعدى بـ «على»، قال: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ﴾ [الصافات: ٣١]، وقال: ﴿فَحَقَّ عَلَيْهَا [ٱلْقَوْلُ﴾][٣] [الإسراء: ١٦]، فـ ﴿حقيق﴾ يتصل بـ ﴿على﴾ من هذا الوجه.

والوجه الآخر: أن ﴿حقيق﴾ بمعنى واجب، فكما أن وجب يتعدى بـ: «على»، كذلك تعدى ﴿حقيق﴾ به إذا أريد به ما أريد بـ «واجب».

وأما من قرأ: ﴿حقيقٌ على﴾ فجاز تعديته[٤] بـ «على» من الوجهين اللذين ذكرنا.

وقد قالوا: هو حقيق بكذا، فيجوز على هذا أن يكون «على» بمنزلة الباء تقول: «حقيقٌ على أن»، فتضع «على» موضع الباء.

قال أبو الحسن: قال: ﴿وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ﴾ [الأعراف: ٨٦]:

فكما وقعت الباء فى قوله: ﴿بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ﴾ موقع «على»، كذلك وقعت «على» موقع[٥] الباء فى قوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ﴾.

قال: والأول أحسنهما عندنا، يعنى: «حقيق على أن لا» بالألف غير مضاف إلى [ياء][٦] المتكلم.

قال: لأن ﴿حقيق على﴾، معناها الباء، أى حقيق بذا، قال: وليس ذلك بالمقيس [ف] لو قلت: «ذهبت على زيد»، وأنت تريد «بزيد» - لم يجز، قال: وجاز فى «علىَّ» لأن القراءة قد وردت به.

اختلفوا فى الهمز وإسقاطه من قوله -عز وجل-: ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [١١١]: فقرأ ابن كثير ﴿أرجِئهو وَأَخَاهُو﴾ مهموز بواو بعد الهاء فى اللفظ[٧].

---

(١) زاد فى ب: وغيره.
(٢) سقط فى ب.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى ب: تعديه.
(٥) فى ب: موضع.
(٦) سقط فى ب.
(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٧، ٢٢٨)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٣٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٢)، البحر المحيط (٤/ ٣٦٠)، التبيان للطوسى (٤/ ٤٢٦)، التيسير للدانى =

وقرأ أبو عمرو مثله، غير أنه كان يضم الهاء ضمة من غير أن يبلغ بها الواو.

وكانا يهمزان ﴿مُرجَئُون﴾ [التوبة: ١٠٦] و: ﴿تُرجِئُ مَنْ تَشَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥١].

وقرأ نافع وحده ﴿أرْجِهِ وأخاه﴾ بكسر الهاء، ولا يبلغ بها الياء، ولا يهمز. هذه رواية المسيبى وقالون.

وروى ورش عنه: ﴿أرْجِهِى وأخاه﴾ يصلها بياء، ولا يهمز بين الجيم والهاء، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر عن نافع.

وقال خلف وابن سعدان عن إسحاق عن نافع: إنه وصل الهاء بياء.

وقرأ ابن عامر: ﴿أَرْجِئْه وأخاه﴾ فى رواية هشام بن عمار مثل أبى عمرو.

وفى رواية ابن ذكوان[(١)]: كسرها بالهمز، وكسر الهاء ﴿أَرجِئْهِ﴾، وهمز ﴿مُرْجَئُون﴾ و﴿تُرْجِئُ﴾، وهذا غلط، لا يجوز كسر الهاء مع الهمز، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة.

واختلف عن عاصم:

فروى هارون بن حاتم عن حسين الجعفى عن أبى بكر عن عاصم: أنه قرأ مثل أبى عمرو ﴿أرْجِئْه﴾ مهموزًا.

وقال خلف عن يحيى عن أبى بكر: إنه ربما كان همزها ورفع الهاء.

وحدثنى محمد بن الجهم عن ابن أبى أمية عن أبى بكر عن عاصم ﴿أَرْجِئْهُ﴾ مهموز ساكنة الهاء.

وقال محمد بن الجهم فيما نحسب . شك ابن الجهم .: بهمز الألف التى قبل الراء.

وقال إبراهيم بن أحمد الوكيعى عن أبيه عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿أرْجِئْهْ﴾ مهموزًا جزمًا[(٢)].

= (١١١)، تفسير الطبرى (١٣/ ٣٧)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٥٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٩، ١٦٠)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٧، ٢٨٨)، الغيث للصفاقسى (٢٢٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٨١)، الكشف للقيسى (١/ ٤٧٠، ٤٧١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٥٩)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٠٨)، تفسير الرازى (٤/ ٢٦٨).

(١) زاد فى أ، ب: كسرها. وما أثبتناه موافق لما فى السبعة.

(٢) فى ب: مهموز جزم.

حدثنى موسى بن إسحاق القاضى، عن أبى هشام عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿أَرْجِهْ﴾ جزم[(١)] بغير همز.

وكذلك روى خلف عن يحيى عنه جزم[(٢)].

وكذلك حدثنى عبد الله بن شاكر عن يحيى عن أبى بكر: بجزم الهاء، والكسائى عن أبى بكر [عن عاصم:][(٣)] بجزم الهاء ولم يذكر هو الهمز.

قال الأعشى عن أبى بكر عن عاصم ﴿أَرْجِهْ﴾ بغير همز، ويهمز ﴿مرجَئُون﴾ ولا يهمز ﴿تُرْجِى﴾.

أبو البحترى عن يحيى عن أبى بكر عنه أنه لا يهمز ﴿تُرْجِى﴾ ولا ﴿مُرْجَوْنَ﴾.

وقال هبيرة عن حفص عن عاصم: أنه جزم الهاء فى الأعراف، وجرها فى الشعراء [٣٦].

وقال غير هبيرة عن حفص: ﴿أَرْجِهْ﴾ جزم ولا يهمز: ﴿مُرْجَوْنَ﴾ و: ﴿تُرْجِى﴾ وفى الشعراء ﴿أَرْجِهْ﴾ جزم، وكذلك قال وهيب بن عبد الله عن الحسن بن مبارك عن أبى حفص عمرو بن الصباح عن أبى عمر عن عاصم.

وقرأ حمزة والكسائى ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾.

واختلفا فى الهاء؛ فأسكنها حمزة مثل عاصم، ووصلها الكسائى بياء فقال: «أَرجِهِى وأخاه».

قال أبو زيد: أرجأت الأمر إرجاء: إذا أخرته، فقوله: «أَرْجِئهُ». أفعله من هذا، وضم الهاء مع الهمزة لا يجوز غيره، وألا يبلغ الواو أحسن؛ لأن الهاء خفية، فلو بلغ بها الواو لكان كأنه قد جمع [بين][(٤)] ساكنين.

ألا ترى أن من قال: «رُدُّ يا فتى» فضم؛ فإنه إذا وصل [بالدال الضمير][(٥)] المؤنث قال: ردها، ففتح، كما تقول: رُدّا؛ لخفاء الهاء، فكذلك «أَرْجِئْهُ» لا ينبغى أن يبلغ بها الواو، فيصير كأنه جمع بين ساكنين.

---

(١) فى أ: جزمًا.
(٢) فى ب: جزمًا.
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى ب.
(٥) فى أ: الدال بضمير.

ومن قال: «أرْجِئهو» فألحق الواو؛ فلأن الهاء متحركة ولم يلتق ساكنان؛ لأن الهاء فاصل، فقال: «أرْجِئهو» كما تقول: اضربهو قبل، ولو كان مكان الباء حرف لين لكان وصلها بالواو أقبح، نحو: عليهو[١]؛ لاجتماع حروف متقاربة مع أن الهاء، ليس بحاجز قوى فى الفصل، واجتماع المتقاربة فى الكراهة كاجتماع الأمثال.

قال: وقرأ نافع: «أرْجِهِ وأخاهُ» بكسر الهاء، ولا يبلغ بها الياء، ولا يهمز. هذه رواية المسيبى وقالون.

وروى ورش: «أرْجِهِى» يصلها بياء، ولا يهمز بين الجيم والهاء.

وكذلك قال إسماعيل بن جعفر.

قال أبو على: وصل الهاء بياء إذا قال: «أرجِهى»؛ لأن هذه الهاء توصل فى الإدراج بواو أو ياء، نحو: بِهو أو بهى وضربهو، ولا تقول فى الوصل: بِهُ، ولا بِه، ولا ضَربَهُ حتى تشبع فتقول: بهو فاعلم، وبهى داء، أو: بهوُ داء، إلا فى ضرورة شعر.

كقوله: [من الطويل]

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ ... .[٢]

قال: وقرأ ابن عامر: «أرْجِئْه وأخاه» فى رواية هشام بن عمار مثل أبى عمرو، وفى رواية ابن ذكوان كسرها بالهمز.

قال أبو على: كسر الهاء مع الهمز غلط لا يجوز، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، ولو خفف الهمزة فقلبها ياء فقال: «أرجيهِ» فكسر الهاء لم يستقم؛

---

(١) وأهل الحجاز يقولون: «مررت بهو قبل»، ولديهو مال، ويقولون: «فخسفنا بهو وبدارِهو الأرض».

فإن لحقت الهاء الميم فى علامة الجمع، كسرتها؛ كراهية الضمة بعد الكسرة؛ ألا ترى أنهما لا يلزمان حرفًا أبدًا؛ فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياء؛ كما فعلت ذلك فى الهاء.

ومن قال: «وبِدَارِ هُو الأرضَ» قال: عليهمو مال، وبهمو ذلك. وقال بعضهم: عليهمو، أتبع الياء ما أشبهها؛ كما أمال الألف لما ذكرت لك، وترك ما لا يشبه الياء ولا الألف على الأصل وهو الميم؛ كما أنك تقول فى باب الإدغام: مصدر، فتقربها من أشبه الحروف من موضعها بالدال وهى الزاى، ولا تفعل ذلك بالصاد مع الراء والقاف ونحوهما؛ لأن موضعهما لم يقرب من الصاد كقرب الدال.

ينظر: الكتاب (٤/ ١٩٥، ١٩٦).

وفى أ: عليهمو.

(٢) تقدم.

لأن هذه الياء فى تقدير الهمزة، فكما لم يدغم نحو: «رؤيا»، إذا خففت الهمزة؛ لأن الواو فى تقدير الهمزة، كذلك لا يحسن تحريك الهاء بالكسر مع الياء المنقلبة عن الهمز.

وقياس من قال: «رُيًّا»، فأدغم: أن يحرك الهاء - أيضًا - بالكسر، وعلى هذا المسلك قول من قال: ﴿أَنبِيهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣] إذا كسر الهاء مع قلب الهمزة ياء.

قال: واختلف عن عاصم:

فروى هارون بن حاتم عن حسين الجُعفى عن أبى بكر عن عاصم أنه قرأ مثل [قراءة][١] أبى عمرو «أَرْجِئْه» مهموزًا[٢].

وقال خلف عن يحيى عن أبى بكر [عن عاصم أنه كان][٣] ربما همزها ورفع الهاء.

وروى أبان عن عاصم: «أرجه» جزمًا[٤].

قال أبو على: وهذا لأنه قد جاء فى «أرجأت» لغتان[٥]: أرجَأْتُ، وأرجَيْتُ، وإذا قال: «أرجِهْ» كان من أرجيت.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَـٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾ [١١٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر فى الأعراف وفى يونس [الآية: ٧٩]: ﴿بِكُلِّ سَـٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾ بالألف قبل الحاء. وقرءوا فى الشعراء [الآية: ٣٧] ﴿سَحَّارٍ﴾ بألف بعد الحاء.

وقرأ حمزة والكسائى ثلاثتهن ﴿سَحَّارٍ﴾ بألف بعد الحاء[٦].

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: مهموز.
(٣) فى أ: أنه كان، وفى ب: عن عاصم أنه.
(٤) فى أ: جزم.
(٥) رجأ: أرجأ الأمر: أخره، وترك الهمز لغة ابن السكيت، أرجأ الأمر وأرجيته: إذا أخرته. ينظر: اللسان (رجأ).
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٨)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٣٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٢)، البحر المحيط (٤/ ٣٦٠)، التيسير للدانى (١١٢)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٥٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٠)، الحجة لأبى زرعة (٢٩١)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٨١)، الكشف للقيسى (١/ ٤٧١، ٤٧٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٥٩)، تفسير الرازى (٤/ ٢٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٠).

قال أبو علي: من حجة من قال: ﴿سَٰحِرٍ﴾ قوله: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١]، والفاعل من السحر: ساحر.

يدلك[١] على ذلك قوله: ﴿وَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٠]، و: ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُوا۟ هُمُ . . .﴾ [الشعراء: ٤٠].

والسحرة جمع ساحر، ككاتب وكتبة، وفاجر وفجرة.

ومن حجتهم: ﴿سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦]، واسم الفاعل على سحروا: ساحر.

ومن حجة من قال: ﴿سَحَّارٍ﴾: أنه قد وصف بـ«عليم» ووصفه به يدل على تناهيه فيه، وحذقه به؛ فحسن لذلك أن يذكروا بالاسم الدال على المبالغة في السحر.

اختلفوا في الاستفهام والخبر في قوله: ﴿أئنّ لنا لأجرًا﴾ [١١٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية حفص[٢] ههنا ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ مكسورة الألف على الخبر، وفي الشعراء: ﴿آينّ لَنَا﴾ [الآية: ٤١] ممدودة مفتوحة الألف.

غير أن حفصًا روى عن عاصم في الشعراء ﴿أَيِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ بهمزتين.

وقرأ أبو عمرو ﴿آينَّ لَنَا﴾ ممدودة في السورتين.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر فيما أرى وحمزة والكسائي بهمزتين في الموضعين جميعًا.

قال أبو علي: الاستفهام أشبه في هذا الموضع؛ لأنهم يستعلمون[٣] عن الأجر، وليس يقطعون على أن لهم الأجر.

ويقوى ذلك إجماعهم في الشعراء، وربما حذفت همزة الاستفهام.

قال أبو الحسن في قوله -عز وجل-: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢]: إن من الناس من يذهب إلى أنه على الاستفهام.

---

(١) في أ: ويدل.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٧، ٢٢٨)، الإملاء للعكبري (١/ ١٦١، ١٦٢)، التبيان للطوسي (٤/ ٥٣٠)، التيسير للداني (٣٢، ١١، ١١٢)، تفسير القرطبي (٧/ ٨٤٥، ٢٥٨)، الحجة لابن خالويه (١٥٨، ١٦١)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٨، ٢٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٦، ٢٨٩)، الغيث للصفاقسي (٢٢٥)، الكشف للقيسي (١/ ٤٦٨، ٤٧٢)، المجمع للطبرسي (٢/ ٤٤٤، ٤٦٠)، تفسير الرازي (٤/ ٢٥٣، ٢٦٩).

(٣) في أ: يستعملون.

وقد جاء ذلك فى الشعر، قال: [من المنسرح]

أَفْـــرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِـــرَامَ وَأَنْ   أُورَثَ ذَوْدًا شَـصَـائِصًـا نَـبَـلا[١]

وهذا أقبح من قولهم: [من الطويل]

وَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعْشَرٍ   أَتَوْنِى فَقَالُوا مِنْ رَبِيعَة أَمْ[٢] مُضَرْ[٣]

لأن «أم» قد تدل على الهمزة.

كلهم قرأ: ﴿تَلَقَّف﴾ [١١٧] بتشديد القاف إلا عاصمًا[٤]؛ فإنه قرأ: ﴿تَلْقَفُ﴾ ساكنة اللام خفيفة القاف.

[قال] أبو عبيدة: «تلقَّف، وتَلَقَّمُ» واحد، [و] قال: ﴿مَا يَأْفِكُونَ﴾ ما يسحرون.

وما روى عن عاصم من[٥] قراءته: ﴿تَلْقَفُ﴾ ينبغى أن يكون مضارع «لَقِفَ» مثل لَقِمَ يلقَمُ.

وروى ابن أبى بزة وعبد الوهاب بن فليح بإسنادهما عن ابن كثير ﴿فإذا هى تَّلقَّف﴾ مشددة التاء[٦].

وكان قنبل يروى عن القواس بإسناده عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿[تلَقَّفُ]﴾[٧] خفيفة

---

(١) البيت لحضرمى بن عامر فى لسان العرب (جزأ)، (شصص)، (نبل)، وتاج العروس (جزأ)، (شصص)، (نبل)، (زنن)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٣٧٩)، وتهذيب اللغة (١١/ ٢٦٣، ١٥/ ٣٥٩، ٣٦٠)، ومقاييس اللغة (٥/ ٣٨٣)، وديوان الأدب (١/ ١٧٣، ٢٢٩)، وكتاب العين (٨/ ٣٢٩).

(٢) فى ب: أو.

(٣) البيت لعمران بن حطان فى ديوانه ص(١١١)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٥٩)، وبلا نسبة فى الخصائص (٢/ ٢٨١)، والمحتسب (١/ ٥٠)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٦٩، ٦٧٠).
ويروى: «فأصبحت» بدل «وأصبحت».

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٢)، البحر المحيط (٤/ ٣٦٣)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٣٥)، التيسير للدانى (١١٢)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٥٩)، الحجة لابن خالويه (١٦١)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٠)، الغيث للصفاقسى (٢٢٧)، الكشف للقيسى (١/ ١٧٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٦١)، المعانى للفراء (١/ ٣٩٠)، تفسير الرازى (٤/ ٢٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٧١).

(٥) فى أ: فى.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٢)، البحر المحيط (٤/ ٣٦٣)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٣٥)، التيسير للدانى (٨٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٠)، الغيث للصفاقسى (٢٢٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧١).

(٧) سقط فى ب.

التاء مشددة القاف فى هذه وأخواتها، فى كل القرآن.

كأنه لفظ بها بألف ولام: ﴿هى تَّلَقَّفُ﴾، فإذا ابتدأت ﴿تلقَّف﴾ ابتدأت بها خفيفة التاء، ولا يمكن غير ذلك.

قال أبو على: وجه ما روى عن ابن كثير: ﴿فإذا هِىَ تَّلَقَّفُ﴾: أنه أدغم [بالتاء][١]، فسكنت المدغمة ولو كان هذا فى الماضى، لاجتلبت له همزة الوصل مثل: ﴿فَادَّٰرَءۡتُمۡ فِيهَاۖ﴾ [البقرة: ٧٢]، و: ﴿وَٱزَّيَّنَتۡ﴾ [يونس: ٢٤]، ولكن همزة الوصل لا تجتلب فى المضارع لمشابهته[٢] اسم الفاعل، وإن آخره معرب.

فإذا ابتدأ بها قال[٣]: «تَلَقّف» [يثبت][٤] التاء التى للمضارعة، ويحذف التاء التى للمطاوعة فى «تفعل»، وليس القياس أن تجتلب فى المعرب همزة الوصل، والأسماء التى جاء ذلك فيها وليست بجارية على الأفعال شاذة عن[٥] القياس قليلة.

اختلفوا فى قوله جل وعز: ﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [١٢٣]:

فقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿ءآمنتم به﴾ بهمزة ومدة على الاستفهام[٦].

قياس قول أبى عمرو: ﴿ءآمنتم﴾ بهمزة مفتوحة بعدها ألف والألف التى بعدها هى الألف التى يفصل بها بين الهمزتين، كما يفصل بين النونات فى «اخشَيْنانِّ» والهمزة الثانية التى بعد هذه الألف هى همزة «أفعل» فى قولك: أأْمَنُ، والألف بعدها هى المنقلبة عن الفاء التى هى همزة لاجتماع همزتين فى: أأْمَنَ أوقعت الألف

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: لمشابهتها.
(٣) فى ب: قلت.
(٤) سقط فى ب.
(٥) فى ب: فى.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٢)، البحر المحيط (٤/ ٣٦٣)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٣٥)، التيسير للدانى (٨٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٠)، الغيث للصفاقسى (٢٢٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧١).

بعد الهمزة المخففة، كما وقعت بعد الهمزة، [إذا قلت][(١)]: اقرأ آية[(٢)] فحققت الهمزتين جميعًا، هذا [هو][(٣)] قياس قوله، إلا أنه يشبه أن يكون ترك قياس قوله ههنا؛ لما كان يلزم من[(٤)] اجتماع [الحروف] المتشابهة؛ فترك الألف التى تدخل بين الهمزتين فى نحو: «آأنتَ»[(٥)]، وخفف الهمزة الثانية، التى هى همزة أفعل من أأمن[(٦)]، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة التى هى فاء.

يدل على ذلك قولهم فيما ترجموا عنه بهمزة ومدة على الاستفهام، وكذلك ما ترجموا عنه من قولهم.

وكذلك فى طه [الآية: ٧١]، والشعراء [الآية: ٤٩] فى تقدير همزة بعدها ألفان.

فالهمزة همزة استفهام، والألفان الأولى منهما: الهمزة المخففة التى هى فى «أفعلتم» والثانية المنقلبة عن الفاء.

قال: وقال البَزى عن أبى الإخريط عن ابن كثير ﴿قَالَ فِرْعَونُ وَآمَنْتُم﴾ [١٢٣]. بواو بعد النون بغير همزة.

القول فيه: إنه أبدل من همزة الاستفهام اللاحقة لـ «أفعلتم»، واوًا لانضمام ما قبلها، وهى النون المضمومة فى قوله: «فِرْعَوْن»، وهذا فى المنفصل كالمتصل فى تُودَةٍ، فقوله: . . نُ وَا . . مثل: «توَد» من «تُوَدة»، وقوله: بغير همزة يريد بغير همزة بعد الواو المنقلبة عن همزة الاستفهام، يريد أنه خفف همزة «أفعلْتُم»، من آمنتم فجعلها بين الهمزة والألف، وهذا على قول أهل الحجاز؛ لأنهم يخففون الهمزتين إذا اجتمعتا، كما يخففون الواحدة.

قال أحمد بن موسى: قال قنبل عن القواس مثل رواية البزى عن أبى الإخريط، غير أنه كان يهمز بعد الواو.

قال أبو على: همز بعد الواو لأن هذه الواو هى منقلبة عن همزة الاستفهام وبعد همزة الاستفهام همزة «أفعلتم»، فحققها ولم يخففها كما خفف فى القول الأول لما

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: اقراا انّه.
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى أ: فى.
(٥) فى ب: أاأنت.
(٦) فى ب: آآمن.

خفف الأولى حقق الثانية.

ووجهه: أن [الأولى لما زالت عن لفظ الهمز][(١)] بانقلابها واوًا حقق الهمزة بعدها؛ لأنه لم يجتمع همزتان.

ووجه القول الأول: أن الواو لما كان انقلابها عن الهمزة فى تخفيف قياسى كان فى حكم الهمزة، فلم تحقق معها الثانية، كما لا تحقق مع الهمزة نفسها؛ لأن الواو فى حكمها، كما أنها لما كانت فى حكمها فى قولهم: «رُويَا» فى تخفيف «رُؤْيَا» لم يدغموها فى الياء، كما لم تدغم الهمزة فيها، وكما جعلوا الواو فى حكم الهمزة فى «رُويَا»، فلم[(٢)] تدغم كذلك جُعل[(٣)] الواو فى قوله «نُوَا» من قوله: ﴿قال فرعون وامنتم﴾ فى حكم الهمزة؛ فخفف الهمزة الثانية [التى][(٤)] فى «أفعلتم».

قال أحمد: وقال قُنْبُل فى طه: ﴿ءَامَنْتُم﴾ [الآية: ٧١] بلفظ الخبر من غير مد.

قال أبو على: وجه الخبر فيه أنه يخبرهم بإيمانهم على وجه التقريع لهم بإيمانهم والإنكار عليهم.

ووجه الاستفهام أنه استفهام على وجه [التقريع لهم][(٥)]، [يوبخهم به وينكره][(٦)] عليهم.

قال قنبل فى الشعراء: قال: ﴿آآمنتم﴾ [الآية: ٤٩] مثل أبى عمرو ويمد.

قال أبو على: يريد أنه يزيد الاستفهام، فألحق همزة الاستفهام وخفف همزة ﴿آآمنتُم﴾ وهى الهمزة التى بعد همزة الاستفهام، وتخفيفها أن تُجْعَل بين بين.

وقرأ حمزة والكسائى فى المواضع الثلاثة: ﴿آأَمَنْتُم﴾ بهمزتين، الثانية ممدودة.

قال أبو على: حقَّقَا الهمزتين على ما يريانه من تحقيقهما، والهمزة الثانية ممدودة؛ لأن الهمزة الثانية تتصل بها الألف المنقلبة عن الهمزة التى هى فاء فى الأمر.

وما بعد هذا روايات لا عمل فيها.

---

(١) فى ب: الأول لما زال عن لفظة الهمزة.
(٢) زاد فى أ: تكن.
(٣) فى أ: جعلوا.
(٤) سقط فى ب.
(٥) فى ب: التقرير.
(٦) فى أ: ويوبخهم به وينكر.

اختلفوا فى التخفيف والتشديد من قوله -عز وجل-: ﴿سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [١٢٧] و﴿يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾ [١٤١]:

فقرأ ابن كثير[(١)]: ﴿سنَقْتُلُ﴾ خفيفة، و: ﴿يُقَتِّلُونَ﴾ مشددة.

وشددهما جميعًا أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائى.

وخففهما جميعًا نافع، ﴿يَقْتُلون﴾ و﴿سَنَقْتُلُ﴾ [بالتخفيف][(٢)].

قال أبو على: التثقيل حسن؛ لأنه يراد به التكثير[(٣)]، والتثقيل لذا المعنى أخص، والتخفيف يقع على التكثير، وغيره؛ فمن خفف فلأنه يصلح للتكثير أيضًا، ومن جمع بين التخفيف والتثقيل كان آخذًا بالوجهين.

وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائى: ﴿يُورِثُهَا﴾ [١٢٨] ساكنة الواو خفيفة الراء، وكذلك فى مريم [الآية: ٦٣].

واختلف عن عاصم[(٤)]: فروى أبو بكر عنه: ﴿يُورِثُها﴾ خفيفة مثل حمزة.

وأخبرنى الخزاز[(٥)] أحمد بن على عن هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿يورِّثُها﴾ مشددة الراء، ولم يروها[(٦)] عن حفص غير هبيرة، وهو غلط، والمعروف عن عاصم ﴿يُورِثها﴾ خفيفة.

وفى سورة مريم لم يختلفوا فى قوله: ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ﴾ [الآية: ٦٣] أنها خفيفة.

قال أبو على: [حجة][(٧)] التخفيف قوله: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَٰرَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٧]، وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ﴾ [الدخان: ٢٨]، ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٩)، البحر المحيط (٤/ ٣٦٨)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٤٤)، التيسير للدانى (١١٢)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٦٢)، الحجة لابن خالويه (١٦٢)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٢٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٧٤)، تفسير الرازى (٤/ ٢٧٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧١).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: الكثير.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٩)، البحر المحيط (٤/ ٣٦٨)، الحجة لابن خالويه (١٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٢).

(٥) زاد فى ب: أحسبه.

(٦) زاد فى ب: عن عاصم.

(٧) سقط فى ب.

كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

ووجه التشديد أنك تقول: وَرِثَ زيدٌ مالاً، وفى التنزيل ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١]؛ فهو متعد فنقول فى نقله بالهمزة وبتضعيف العين والتخفيف أولى لمجىء التنزيل عليه.

قال أبو زيد: ورث الرجل أباه يرثه وراثة، وميراثًا، وَوِرْثًا، وأورَث الرجل ابنه مالاً إيراثًا حسنًا، وَوَرَّثَ الرجل بنى فلان ماله توريثًا، وذلك إذا أدخل فى ماله على ورثته من ليس منهم فجعل له نصيبًا.

قال أبو على: فالقراءة بالتثقيل على وجه ما حكاه أبو زيد، وحملها عليه بعيد، ولكنه يكون على قول الأعشى: [من الطويل]

مُـوَرِّثَـة مَـالاً وَفِـى الـحَـىِّ رِفْـعَـة ... ...(١)

واختلفوا فى ضم الراء وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿يَعْرِشُونَ﴾ [١٣٧]، [النحل: ٦٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وحمزة، والكسائى، وحفص عن عاصم(٢): ﴿يَعْرِشُونَ﴾ بكسر الراء، وفى النحل مثله.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر وابن عامر بضم الراء فيهما.

واختلفوا فى ضم الكاف وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿يَعكِفُون﴾ [١٣٨]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر ﴿يَعْكُفُونَ﴾ بضم الكاف.

---

(١) صدر بيت، وعجزه:

.... لما ضاع فيها من قروء نسائكا

ينظر ديوانه ص(١٤١)، والأضداد ص(٦، ١٦٥)، وجمهرة اللغة ص(١٠٩٢)، والدرر (٦/ ١٦١)، ولسان العرب (ثرأ)، (قرأ)، والمحتسب (١/ ١٨٣)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٢/ ١٤١)، ويروى: «الحمد» بدل «الحى».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٩)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٣٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٤)، البحر المحيط (٤/ ٣٧٧)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٥٨)، التيسير للدانى (١١٣)، تفسير الطبرى (١٣/ ٧٩)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٧٢)، الحجة لابن خالويه (١٦٢)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٢٨)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٨٧)، الكشف للقيسى (١/ ٤٧٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٧٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧١).

وروى عبد الوارث عن أبى عمرو: ﴿يَعكِفُون﴾ بكسر الكاف.

وقرأ حمزة والكسائى[1]: ﴿يَعْكِفُون﴾.

قال أبو على: كل واحد من الضم والكسر فى عَيْنَى الكلمتين لغة، ومثل: يَعْكِفُ ويعكُفُ ويعرِشُ ويعرُش - قولهم: يحشُرُ ويحشِرُ، ويفسُقُ ويفسِقُ.

قال أبو عبيدة: ﴿يعرُشُون﴾ أى: يبنون[2]، والعرش فى هذا الموضع: البناء، ويقال: عرشُ مكة أى: بناؤه.

وقال أبو الحسن: يعرِشُون ويعرُشُون لغتان، وكذلك يبطُش ويبطِش، ويحشِر ويحشُر، ويعكِف ويعكُف، وينفِر وينفُر.

[و][3] اختلفوا فى[4] المد والقصر فى قوله -جل وعز-: ﴿دَكًّا﴾ [١٤٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿جَعَلَهُ دَكًّا﴾ منونة مقصورة [ههنا، وفى الكهف [٩٨] مثله][5].

وقرأ عاصم فى الأعراف: ﴿دَكًّا﴾ منونة مقصورة، [وقرأ][6] فى الكهف [٩٨]: ﴿دَكَّآءَ﴾ ممدودة غير منونة.

وقرأ حمزة والكسائى[7]: ﴿دَكًّا﴾ فى الموضعين ممدودة غير منونة.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٩)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٤)، البحر المحيط (٤/ ٣٧٧)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٦١)، التيسير للدانى (١١٣)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٧٣)، الحجة لابن خالويه (١٦٢)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٨٧)، الكشف للقيسى (١/ ٤٧٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧١).

(٢) فى أ: بناؤها.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: من.

(٥) فى أ: ههنا، وفى الكهف. وفى ب: وفى الكهف مثله.

(٦) سقط فى ب.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٠)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٣٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٤)، البحر المحيط (٤/ ٣٨٤)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٦٦)، التيسير للدانى (١١٣)، تفسير الطبرى (١٣/ ١٠٠)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٧٨)، الحجة لابن خالويه (١٦٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٣)، الغيث للصفاقسى (٢٢٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٩١)، الكشف للقيسى (١/ ٤٧٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٧٤)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٠٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧١).

قال أبو زيد: دَكَكْتُ على الميت التراب أدكه دكا: إذا دفنته، وهِلْتُ عليه التراب أهيله هيلًا، وهما واحد، ودَكَكْتُ الرَّكية دكًا: إذا دفنتها، ودُكَّ الرجل فهو مدكوك: إذا مرض.

[قال][1] أبو عبيدة: ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ أى: مندكًا، والدَّكُّ والدَّكَّةُ مصدر، وناقة دكَّاء ذاهبة السَّنام، والدك: المستوى.

وأنشد للأغلب: [من الرجز]

هَلْ غَيْرُ غَارٍ دَكَّ غَارًا فَانهَدَمْ[2]

قال أبو الحسن: ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾؛ لأنه لما قال: ﴿جعله﴾ كأنه قال: «دكه»، أو أراد جعله ذا دك، ويقال: ﴿دكاء﴾: جعلوها كالناقة الدكاء التى لا سنام لها؛ فكأنه بقى أكثره، [قال:][3] والأول أكثر القراءتين.

قال أبو على: والمضاف محذوف على قول[4] أبى الحسن.

وفى التنزيل: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤].

وفيه: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١].

اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله -تعالى-: ﴿بِرِسَٰلَٰتِى﴾ [١٤٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع[5] ﴿بِرِسَالَتِى﴾ واحدة.

وقرأ الباقون ﴿بِرِسَٰلَٰتِى﴾ جماعة.

«الرسالة»: تجرى مجرى المصدر، فتفرد فى موضع الجمع، وإن لم تكن المصدر من «أرسل».

---

(١) سقط فى: ب.
(٢) الرجز فى ملحق ديوانه ص(١٧٧)، ولسان العرب (زور)، (غلصم)، (فحم)، وتهذيب اللغة (٥/ ١٢٢، ٨/ ٢٣١)، وتاج العروس (فحم)، (غلصم)، وله أو ليحيى بن منصور فى التنبيه والإيضاح (٢/ ١٢٩)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٥٥٦).
(٣) سقط فى ب.
(٤) فى أ: تقدير.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٠)، البحر المحيط (٤/ ٣٨٦)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٧١)، التيسير للدانى (١١٣)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٨٠)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٣)، الغيث للصفاقسى (٢٢٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٧٦)، تفسير الرازى (٤/ ٢٨٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٢).

يدلك على أنه جار مجراه قول الأعشى: [من المتقارب]

غَزَاتَكَ بِالخَيْلِ أرْضَ العَدُوِّ وَجُذْعَانُهَا كَلَفِيظِ الْعَجَمْ[١]

فإعماله إياه إعمال المصدر، يدلك على ذلك أنه يجرى مجراه، والمصدر قد يقع لفظ الواحد منه، والمراد به الكثرة.

قال: [من الطويل]

فَقَتْلًا بِتَقْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ جَزَاءَ العُطَاسِ لَا يَنَامُ مَنِ اتَّأَرْ[٢]

فكان[٣] المعنى على الجمع[٤]؛ لأنه مرسل بضروب من الرسالة، والمصادر قد تجمع مثل الحلوم [والأشغال][٥] والألباب.

وقال عز وجل: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، فجمع الأصوات لما أريد بها أجناس مختلفة، صوت الحمار بعضها، وأفرد صوت الحمار، وإن كان المراد به الكثرة؛ لأنه ضرب واحد.

اختلفوا فى التخفيف والتثقيل من قوله -جل وعز-: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ﴾ [١٤٦]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر ﴿سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ﴾ بضم الراء خفيفة.

وقرأ حمزة والكسائى[٦]: ﴿سَبِيلَ الرَّشَدِ﴾ مثقَّلَةً بفتح الراء والشين.

وقرأ ابن كثير ونافع وحمزة والكسائى فى الكهف: ﴿مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾

(١) ينظر: ديوانه ص(٨٧)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٤٨٤، ٩٣٢)، ويروى: «مقادك» بدل «غزاتك».
(٢) تقدم.
(٣) فى أ: وكأن.
(٤) فى ب: الجميع.
(٥) سقط فى ب.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٠)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٣٧)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٤)، البحر المحيط (٤/ ٣٩٠)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٧٤)، التيسير للدانى (١١٣)، تفسير الطبرى (١٣/ ١١٥)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٨٣)، الحجة لابن خالويه (١٦٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٣)، الغيث للصفاقسى (٢٢٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٩٣)، الكشف للقيسى (١/ ٤٧٦، ٤٧٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٧٧)، تفسير الرازى (٤/ ٢٨٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٢).

[الآية: ٦٦] مضمومة الراء خفيفة.

وقرأ أبو عمرو ﴿رَشَدًا﴾ مفتوحة الراء خفيفة.

وقرأ ابن عامر ﴿رُشُدًا﴾ مضمومة الراء والشين ثقيلة.

هكذا فى كتابى عن ابن ذكوان ﴿رُشُدًا﴾ بضم الراء والشين.

ورأيت فى رواية غيره ﴿رُشْدًا﴾ خفيفة الشين موقوفة، أخبرنى بذلك أحمد ابن يوسف التغلبى عن عبد الله بن ذكوان عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عنه.

وروى هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر ﴿رُشْدًا﴾ بضم الراء موقوفة الشين خفيفة.

قال أبو على: الرُّشْد، والرَّشَد: حكى أن أبا عمرو فرق بينهما، فقال الرَّشَد: الصلاح، والرُّشد: الدين، مثل قوله ﴿مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

قال أبو على: وقد جاء: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوْاْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٤]، فهذا فى الدين وكذلك: ﴿هل أتبعك على أن تعلمنى مما علمت رَشَدًا﴾ [الكهف: ٦٦]، ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠].

فهذا كله فى الدين، وهذه التى فى الأعراف يجوز أن يكون يعنى به الدين، كأن المعنى: وإن يروا سبيل الخير زاغوا عنه، وعدلوا فلم يتخذوه سبيلاً - أى: لم يأخذوا به - وإن يروا سبيل الغى يتخذوه سبيلاً.

ألا تراه يقول: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾، ومقابلته بالغى يدل على الضلالة والزيغ عن طريق الدين والهدى؟

وقال: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]، والتى فى [سورة][١] النساء فى قوله: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [الآية: ٦] فمن إصلاح المال والحفظ له.

وقد جاء الرَّشَدُ فى غير الدين.

قال: [من البسيط]

---

(١) سقط فى ب.

حَنَّتْ إِلَى نَعَمِ الدَّهْنَا فَقُلْتُ لَهَا أُمِّى هِلَالا عَلَى التَّوْفِيقِ[١] وَالرَّشَدِ[٢]

ويدل على تقوية قول أبى عمرو فى فصله بين الرُّشْد والرَّشَد، وأنه ليس بلغتين على حد العُجْم والعَجَم، والعُرْب والعَرَب.

ونحو ذلك: أن سيبويه قال: بعضهم يقول: البَخْل كالفَقْر، والبُخْل كالفُقْر، وبعضهم يقول: البَخَل كالكَرَم، فلم يحمل البُخْل والبَخَل على مثال: العُجْم والعَجَم والثُّكْل والثَّكَل، فكذلك[٣] الرُّشْد والرَّشَد.

واختلفوا فى ضم الحاء وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ [١٤٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ بضم الحاء[٤].

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿مِنْ حِلِيِّهِم﴾ بكسر الحاء.

وكلهم شدد الياء.

الواحد من الحُلى: حَلْى، وجمعه: حُلِى، ومثله ثَدْى وثُدِى، ومن الواو: حَقْوٌ وحُقى.

قال: [من الطويل]

يُسَهَّدُ مِنْ نَوْمِ العَشِىِّ سَلِيمُهَا لِحَلْيِ النِّسَاءِ فِى يَدَيْهِ قَعَاقِعُ[٥]

قال: «لحلى النساء» على أحد أمرين:

إما على حد قوله: [من الوافر]

كُلُوا فِى بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا ....[٦]

---

(١) فى ب: الاقتصاد.
(٢) البيت لذى الرمة فى ديوانه (١/ ١٧٥).
(٣) فى ب: وكذلك.
(٤) ينظر: البحر المحيط (٤/ ٣٩٢)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٧٧)، التيسير للدانى (١١٣)، تفسير الطبرى (١٣/ ١١٥)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٨٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٥)، الغيث للصفاقسى (٢٢٩)، الكشاف للزمخشرى (١/ ٤٧٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٧٩)، تفسير الرازى (٤/ ٢٨٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٢).
(٥) البيت للنابغة فى ديوانه ص(٣٣)، ولسان العرب (سهل)، (قعع)، وكتاب العين (١/ ٦٤)، وتهذيب اللغة (٦/ ١١٥)، وتاج العروس (سهد)، (قعع)، وبلا نسبة فى المخصص (٢/ ٤١).
(٦) تقدم.

وقوله:[(١)] [من البسيط]

.... قَد عَضَّ أَعنَاقَهُم جِلدُ الجَوَامِيسِ[(٢)]

أو يكون على حد قوله: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤، النحل: ١٨] فيريد به الكثرة [أما «فُعولٌ» فإنه يكون مفردًا، ويكون جمعًا. فإذا كان مفردًا، جاء على ضربين:

أحدهما: أن يكون مصدرًا وهو العام الكثير، مثل: القعود والدخول والمُضِى.

وقد جاء اسمًا فى قولهم: الأُتِى والسُّدُوس.

وإذا كان جمعًا كان على ضربين:

أحدهما: أن يكون جمعًا للثلاثة مثل: كعب وكعوب.

والآخر: أن يكون لما زاد على الثلاثة نحو: شاهد وشهود، وحاضر وحضور؛ فإذا كان جمعًا للثلاثة، فالثلاثة المجموع بها على ضربين:

صحيح.

ومعتل.

ومن المعتل المجموع على فعول ما كان لامه حرف علة وذلك نحو: ثدى وثُدى، وحَقو وحُقى، مما كان من الياء نحو قولهم: حُلى فى جمع حَلْى، فواو فُعُول قلبت ياء لوقوعها قبل الياء التى هى لام، كما أبدلت واو مفعول من مَرْمِىٌ لذلك، وأبدلت من ضمة عين فعول كسرة، كما أبدلت ضمة عين مفعول فى: مَرْمِى، وإن كانت اللام واوًا أُبْدِلَت منها الياء، وذلك نحو: حقوِ وحُقى[(٣)]، وقال الشاعر: [من الطويل]

بِرَيحَانَةٍ مِنْ بَطْنِ حَلْيَةَ نَوَّرَتْ لَهَا أَرَجٌ مَا حَوْلَهَا غَيْرُ مُسنِتِ[(٤)]

فإن كان هذا المكان سمى بواحد حَلْى، كتمرة وتمر، كان حَلْى جمعًا، ويكون

---

(١) فى ب: وقولهم.

(٢) عجز بيت لجرير وصدره:

تدعوك تيم وتيم فى قرى سبأ ....

وينظر: ديوانه ص(١٣٠)، ولسان العرب (ضغبس)، والمخصص (١/ ٣١، ٤/ ٤١، ١٣/ ٨٦).

(٣) ما بين المعكوفين سقط فى أ.

(٤) تقدم.

قوله: «لحَلْى النساء» جمعًا قد أضيف إلى جمع.

وقال: ﴿أومن يَنشَأ في الحلية﴾ [الزخرف: ١٨]، وقال: ﴿وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [فاطر: ١٢]، فيجوز أن تكون الحلية إنما كسرت مع علامة التأنيث، وفتح بلا هاء فقال[1]: حَلْى، كما قالوا: البَرْك للصدر.

والبركة قال: [من المتقارب]

وَلَوْحُ ذِراعَيْنِ فى بِرْكَةٍ ... ...[2]

وقالوا: كان زياد أشعر بَرْكًا.

فأما وجه قول من ضم ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾؛ فإن حُليًّا لا يخلو من أن يكون جمعًا على حد نخل وتمر، أو مفردًا فيكون: حَلْى وحُلى، كقولهم كعب وكعوب وفلس وفلوس، إلا أنه لما جمع أبدل من الواو الياء؛ لإدغامها فى الياء، وأبدل من الضمة كسرة كما أبدلت فى[3] مرمى ومَخشى، ونحو ذلك.

فأما الحاء التى هى فاء فى الحُلى، فإنها بقيت مضمومة كما كانت مضمومة فى: كُعوب وفلوس، ويجوز أن يكون جمعًا كتمر، وجُمع على «فعول» كما جمع صفًا على صُفى فى نحو: [من الرجز]

مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفِىّ[4]

ومما يحتمل أن تكون الضمة أبدلت فيه كسرة قولهم: [من الرجز]

بَكَيْتُ، وَالْمُحْتَزِنُ البَكِىُّ[5]

---

(١) فى أ: فقيل.

(٢) صدر بيت للنابغة الجعدى وعجزه:

.... إلى جؤجؤ رهل المنكب

ينظر: ديوانه ص(٢١)، وأدب الكاتب ص(٥١٨)، والأزهية ص(٢٦٩)، وجمهرة اللغة ص(١٣١٥)، ولسان العرب (حمد)، (فيا) والمعانى الكبير (١/ ١٣٧)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٥٧١).

(٣) فى أ: من.

(٤) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص(١٨٨)، وللأخيل الطائى فى لسان العرب (صفا)، (نفى)، وله أو للعجاج فى لسان العرب (هيص)، وليس فى ديوان العجاج، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٩٤٥، ٩٧٢)، والخصائص (٢/ ١١٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٢٥٠)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥١٤)، وشرح المفصل (٥/ ٢٢)، ولسان العرب (هيض)، (وقع).

(٥) تقدم.

ف «البَكِى» يجوز أن يكون فعيلاً، ويكون باكٍ وبكى، كعالم وعليم، وشاهد وشهيد، فالكسرة فى[(١)] العين على هذا كسرة «فعيل»، ويجوز أن يكون فعولاً، أبدلت الواو منه[(٢)] ياء، وأبدلت من ضمتها الكسرة[(٣)] كقولهم: أُدحى النعام، وآرى الدابة هما «فاعول»، إلا أن اللام من أدحى واو قلبت ياء، ومن آرى ياء، والكسرة فى [البناءين مبدلة من ضمة][(٤)].

ووجه قول حمزة والكسائى فى كسرهما الحاء من ﴿حِلِيِّهم﴾، هو أن المكسر من الجموع[(٥)] قد غير[(٦)] عما كان الواحد عليه فى اللفظ والمعنى، كما أن الاسم المضاف إليه كذلك.

ألا ترى أن الاسم المكسر فى الجمع يدل بالتكسير على الكثرة، وأن الفاء قد غير فى التكسير، كما أن الاسم المضاف إليه كذلك؟ وذلك أنه بالنسب صار صفة، وكان قبل اسمًا، وقد تغير فى اللفظ بما[(٧)] لحقه من الزيادة؛ فلما تغير الاسم تغييرين وهو: إبدال الواو ياء، وإبدال الضمة كسرة، كما غير فى الإضافة تغييرين - قوى هذا التغيير على تغيير الفاء، كما قوى النسب للتغييرين على حذف الياء من[(٨)] نحو: حنفى وجدلى فى النسب إلى حنيفة وجديلة، وكذلك حِلِى وعِصِى.

فإن قلت: فهلّا لزم هذا التغيير فى الجمع ههنا، كما لزم فى النسب؟

قيل: إن النسب قد جاء منه ما لم يغير[(٩)]، وترك على أصله، وذلك قولهم فى الإضافة إلى سليقة: سليقى، وإلى عَمِيرَةِ كلب: عميرى، فجاء غير مغير مع التغييرين اللاحقين للاسم فى النسب؛ فكذلك جاء «حُلى» على الأصل مع [هذين][(١٠)] التغييرين اللاحقين للاسم.

(١) فى ب: من.
(٢) فى ب: منها.
(٣) فى أ: كسرة.
(٤) فى ب: البناء مبدلة ضمة.
(٥) فى ب: المجموع.
(٦) فى أ: غيره.
(٧) فى أ: لما.
(٨) فى أ: فى.
(٩) فى أ: يغيره.
(١٠) سقط فى أ.

وأما نحو: عُصى وقُنى فقد لحقه مع هذين التغييرين اللذين ذكرنا تغيير ثالث، وهو إبدال الواو ياء، وكذلك ما كان من ذلك جمعًا، الآخر منه واو، فإنه يلزم بدل الواو منه ياء نحو: عُصى وحُقى ودُلى؛ فهذا مستمر، إلا أن يشذ منه شىء، فيجىء على الأصل نحو ما حكاه من قولهم: إنكم لتنظرون فى نحو كثيرة[١].

ونحو ما أنشده[٢] أحمد بن يحيى: [من الطويل]

... ... وَأَصْبَحْتُ مِنْ أَدْنَى حُمُوَّتِهَا حَمَا[٣]

فجاءت الواو فى الحُمُوَّة مصححة، وكان القياس أن تنقلب ياء من حيث كان جمعًا.

فأما إلحاق[٤] تاء التأنيث له فعلى حد عمومة وخيوطة[٥]، وليس لحاق هذه التاء مما يمنع القلب.

ألا ترى أن الذى يوجب القلب فيه هو أنه جمع، وما كان من هذا النحو واحدًا كالمُضِى والصُّلِى، مصدر صَلِى فإن الفاء منه، لا تكسر كما كسر فى الجموع؛ لأن الواحد لم يتغير فيه المعنى كما تغير فى الجمع؟

وحكى أبو عمر عن أبى زيد آوى إليه إوِيًّا.

ومما يؤكد كسر الفاء فى هذا النحو من الجمع قولهم: «قِسى» [فى][٦] جمع قوس. ألا ترى أنا لا نعلم أحدًا يُسْكَنْ إلى روايته حكى فيه غير الكسر فى الفاء؟ فهذا

---

(١) فى ب: كثير.
(٢) فى ب: أنشد.
(٣) عجز بيت لعبد الله بن عجلان النهدى وصدره:

لقد أصبحت أسماء حجرًا محرمًا ....

ينظر: الشعر والشعراء ص(٧٢٠)، ولمسافر بن أبى عمرو فى الأغانى(٩/ ٦٣)، ولعبد الله أو لمسافر فى الأغانى (٢٢/ ٢٤٤)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٥/ ٢٧٢)، وكتاب العين (٣/ ٣١٢)، وتاج العروس (حمو)، ولسان العرب (حمو).
(٤) فى أ: لحاق.
(٥) الخَيْطُ: السلك، والجمع: أخياط وخيوط وخيوطة، الأول نقله ابن برى، والأخيران نقلهما الجوهرى، وقال: مثل فحول وفحولة. زاد فى اللسان: زادوا الهاء لتأنيث الجمع. وأنشد ابن برى لابن مقبل:

فريسًا ومغشيًا عليه كأنه خيوطة مارى لواهنّ فاتله

ينظر: التاج (١٩/ ٢٧٧، ٢٧٨).
(٦) سقط فى أ.

مما يدلك[١] على تمكن الكسرة فى هذا الباب الذى هو الجمع، وربما أبدلت اللامات إذا كانت واوات من الأسماء.

وليس ذلك على حد الإبدال فى عِصى وحِقى، [و] لو كان على هذا الحد للزم هذا الضرب من الآحاد كما لزم الجموع، وإنما ألزمت الآحاد التغيير، كما لزمت أَدْلٍ وأحْقٍ وأجْرٍ، وذلك أنه لما قرب من الطرف أبدلت كما أبدل هذا الضرب، وعلى هذا قالوا: مَسْنِيَّة، ومعدِى.

ومن ذلك قولهم: العتوُّ قال تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، فصححت، وأبدلت فى قوله: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، [و] ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨]؛ فهذا مصدر، ولو كان اسمًا على حد: شاهد، وشهود، للزم فيه البدل، كقولهم: الجُثِى فى جمع جاث؛ لأنه من يجثو، ولكنه أبدل على حد مَسْنِى ومَعْدِى، و[قد][٢] قالوا: أنا أجُوءُك وأنْبُؤُك، وهو مُنْحدُرٌ من الجبل، فأتبعوا الحركة الحركة، فإن لم يكن فى الكلمة تغييران، فهذا التغيير فى الجمع على ما قرأه حمزة والكسائى أقوى.

وأما قولهم فى جمع: الفتى فُتُوّ، فهو على قول أبى الحسن من باب نُحُوٌّ وحُمُو[٣]؛ لأنه يرى أنه من الواو، وفى قول غيره أذهب فى باب الشذوذ.

ألا ترى أنه إذا قلب ما كان من الواو إلى الياء نحو: حُقى وعُصى، [فالذى من الياء][٤] أجدر أن يترك على ما هو عليه، فإذا أبدل منها الواو فى الجمع مع أنها من الياء كان على خلاف ما جاء عليه الجمهور والكثرة.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ [١٤٩]، وفى الرفع والنصب من قوله -تعالى-: ﴿ربّنا﴾:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم: ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ بالياء والرفع، وقرأ حمزة والكسائى[٥] ﴿لَئِنْ لَمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَتَغْفِرْ لَنَا﴾ بالتاء

---

(١) فى ب: يدل.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى ب: حموة.
(٤) فى ب: والذى من الواو.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٠)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٣٨، ٦٣٩)، البحر المحيط (٤/ ٣٩٤)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٧٩)، التيسير للدانى (١١٣)، تفسير الطبرى (١٣/ ١١٩)، =

ونصب ﴿رَبَّنا﴾.

القول فى ذلك: إن من قرأ: ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا﴾ جعل الفعل للغيبة، وارتفع ﴿رَبُّنَا﴾ به، وكذلك: ﴿وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ فيه ضمير ﴿رَبُّنَا﴾ وهو مثل ﴿يَرْحَمْنَا﴾ فى الإسناد إلى الغيبة.

ومن قرأ: ﴿لئن لم ترحَمْنا ربَّنا وتغفر لنا﴾ جعل ﴿تغفر لنا﴾ للخطاب، وفيه ضمير الخطاب و﴿ربَّنا﴾ نداء، و[هو][1] الذى كان فى قراءة من قدمنا قوله فاعلاً، وحذف حرف التنبيه معه؛ لأن عامة ما فى التنزيل من ذلك، يحذف حرف التنبيه [منه][2]: كقوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً . . . رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ . . . رَبَّنَا ٱطْمِسْ﴾ [يونس: ٨٨]، ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى﴾ [إبراهيم: ٣٧]، ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤].

اختلفوا فى كسر الميم وفتحها من قوله جل وعز: ﴿قال ابن أمّ﴾ [١٥٠]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾ نصبًا، وفى طه [الآية: ٩٤] مثلها.

وقرأ ابن عامر وعاصم فى رواية أبى بكر وحمزة والكسائى[3]: ﴿قَالَ ابنَ أُمِّ﴾ بكسر الميم، فأما الهمزة فمضمومة.

قال أبو على: من قال: ﴿يابن أمِّ﴾؛ فقال سيبويه: قالوا: يابن أمَّ، يابْنَ عَمَّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأن هذا أكثر فى كلامهم من يابنَ أبى، ويا غلامَ

= تفسير القرطبى (٧/ ٢٨٦)، الحجة لابن خالويه (١٦٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٥)، الغيث للصفاقسى (٢٢٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٩٤)، الكشف للقيسى (١/ ٤٧٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٨٠)، المعانى للفراء (١/ ٣٩٣)، تفسير الرازى (٤/ ٢٩١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٢).

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣١)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٣٩)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٥)، البحر المحيط (٤/ ٣٩٦)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٨٠)، التيسير للدانى (١١٣)، تفسير الطبرى (١٣/ ١٢٨)، تفسير القرطبى (٧/ ٢٩٠)، الحجة لابن خالويه (١٦٤، ١٩٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٥)، الغيث للصفاقسى (٢٢٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٩٥)، الكشف للقيسى (١/ ٤٧٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٨١)، المعانى للفراء (١/ ٣٩٤)، تفسير الرازى (٤/ ٢٩٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٢).

غلامى.

قال أبو على: جعلوهما بمنزلة اسم واحد، ولم يرفضوا الأصل الذى هو إضافة الأول إلى الثانى كما رفضوا الأصل فى خطايا، والتصحيح للعين فى: قال، وباع وخاف، ونحو ذلك مما يرفض فيه الأصل، فلا يستعمل.

ألا ترى قول أبى زبيد[١]: [من الخفيف]

يَـابْنَ أُمِّـى وَيَـا شُقَـيِّـقَ نَـفْسِـى أَنْـتَ خَـلَّيْـتَـنِـى لِأَمْـرٍ شَـدِيـدِ[٢]

فهذا بمنزلة «القُصْوى» الذى استعمل فيه الأصل الذى رفض فى غيره، فكذلك قولهم: يابن أمى.

ومن قال: ﴿يابن أمَّ﴾ فبنى الاسمين على الفتح، فالفتحة[٣] فى: «ابنَ»، ليست النصبة التى كانت تكون فى الاسم المضاف المنادى، ولكن بنى على الحركة التى كانت تكون للإعراب، كما أن قولهم: لا رجل كذلك، وكما أن: «مكانك»، إذا أردت به الأمر لا تكون الفتحة فيه الفتحة التى كانت فيه وهو ظرف، ولكنه على حد الفتحة التى [كانت][٤] فى «رويدك».

فإن قلت: لم لا نقول: إنها نصبة؟ فالمراد «يابن أُمَّا»، فحذف الألف كما حذفت[٥] ياء الإضافة فى «غُلامى» [فى النداء][٦].

قيل: ليس مثله.

ألا ترى أن من حذف الياء من: يا غلام، أثبتها فى يا غلام غلامى ؟ فلو كانت الألف مقدرة فى: يابن أمَّ[٧]، لم يكن يحذف، كما لم يحذف فى قوله: [من الرجز]

---

(١) فى ب: زيد وهو خطأ.

(٢) البيت فى ديوانه ص(٤٨)، والدرر (٥/ ٥٧)، وشرح التصريح (٢/ ١٧٩)، والكتاب (٢/ ٢١٣)، ولسان العرب (شقق)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٢٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/ ٤٠)، وشرح الأشمونى (٢/ ٤٥٧)، وشرح قطر الندى ص(٢٠٧)، وشرح المفصل (٢/ ١٢)، والمقتضب (٤/ ٢٥٠)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٤).

(٣) فى ب: والفتحة.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: حذف.

(٦) سقط فى ب.

(٧) فى ب: أما.

يَا بْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِى وَاهْجَعِى[(١)]

فالألف لا تحذف حيث تحذف الياء.

ألا ترى أن من قال: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤]، ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]، فحذف الياء من الفواصل، وما أشبه الفواصل من الكلام التام - لم يكن عنده فى نحو [قوله][(٢)]: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ. وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١، ٢] إلا الإثبات.

فإن قلت: فقد حذفت الألف فى نحو: [من الرمل]

... ... رَهْطُ[(٣)] مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ المُعَلّ[(٤)]

وهو يريد المُعَلَّى.

وقد أنشد أبو الحسن: [من الوافر]

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّى ... بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ انِّى[(٥)]

يريد بلهفى فحذف الألف.

فالقول: إن ذلك فى الشعر ولا يجوز[(٦)] فى الاختيار وحال السعة؛ فلا ينبغى أن يحمل قوله: ﴿ابْنَ أُمَّ﴾ على هذا.

وقياس من أجاز ذلك أن تكون فتحة الابن نصبة، والفتحة فى ﴿أُمَّ﴾ ليست كالتى فى «عشر» من «خمسة عشر»، ولكن مثل الفتحة التى فى الميم من: «يا بنت عمَّا».

---

(١) الرجز لأبى النجم فى خزانة الأدب (١/ ٣٦٤)، والدرر (٥/ ٥٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٤٠)، وشرح التصريح (٢/ ١٧٩)، وشرح المفصل (٢/ ١٢)، والكتاب (٢/ ٢١٤)، ولسان العرب (عمم)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٢٤)، ونوادر أبى زيد ص(١٩)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/ ٤١)، ورصف المبانى ص(١٥٩)، وشرح قطر الندى ص(٢٠٨)، والمقتضب (٤/ ٢٥٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٤).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: من رهط.

(٤) تقدم.

(٥) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٦٣، ١٧٩)، والإنصاف (١/ ٣٩٠)، وأوضح المسالك (٤/ ٣٧)، وخزانة الأدب (١/ ١٣١)، والخصائص (٣/ ١٣٥)، ورصف المبانى ص(٢٨٨)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٥٢١، ٢/ ٧٢٨)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٣٢)، وشرح عمدة الحافظ ص(٥١٢)، وشرح قطر الندى ص(٢٠٥)، ولسان العرب (لهف)، والمحتسب (١/ ٢٧٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٤٨)، والمقرب (١/ ١٨١، ٢/ ٢٠١)، والممتع فى التصريف (٢/ ٦٢٢).

(٦) فى أ: يكون.

وحجة من قال: ﴿يابن أمِّ لا تأخذ﴾ أن سيبويه قال: وقد قالوا أيضًا: يا بن أمِّ، يابنَ عمِّ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسمًا واحدًا ثم أضافوه كقولك: يا أحد عشر أقبلوا. [قال][١]: وإن شئت قلت: حذفوا هذه الياء لكثرة هذا فى كلامهم.

وعلى ذا قال الشاعر: [من الرجز]

يَابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِى وَاهْجَعِى[٢]

اختلفوا فى كسر الألف وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿إِصْرَهُمْ﴾ [١٥٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائى ﴿إِصْرَهُمْ﴾ بكسر الألف.

وقرأ ابن عامر[٣]: ﴿آصَارَهُمْ﴾ ممدودة الألف على الجمع.

قال أبو على: «الإصر»: مصدر يقع على الكثرة مع إفراد لفظه.

يدلك[٤] على ذلك قوله: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فأضيف وهو مفرد إلى الكثرة، ولم يجمع.

وقال: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

[و] ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠].

وقال: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٣].

وقال: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥].

فالوجه الإفراد؛ كما أفرد فى غير هذا الموضع.

وجمع ابن عامر كأنه أراد ضروبًا من المآثم مختلفة، فجمع لاختلافها، والمصادر قد تجمع إذا اختلفت ضروبها كما تجمع سائر الأجناس، وإذا كانوا قد جمعوا ما يكون ضربًا واحدًا.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) تقدم.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣١)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٥)، البحر المحيط (٤/ ٤٠٤)، التبيان للطوسى (٤/ ٥٩٣)، التيسير للدانى (١١٣)، تفسير القرطبى (٧/ ٣٠١)، الحجة لابن خالويه (١٦٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٥)، الغيث للصفاقسى (٢٢٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٩٧)، الكشف للقيسى (١/ ٤٧٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٨٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٢).
(٤) فى أ: يدل.

كقوله: [من البسيط]

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُنْذِرَهُمْ مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضِّى وَتَضْرِيسِى[١]

فأن يجمع ما يختلف من المآثم أجدر.

فجعل «إصرًا» و«آصارًا» بمنزلة عدل وأعدال.

يقوى ذلك قوله: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣].

و«الثقل» مصدر كالشبع والصغر والكبر.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿نغفر لكم خطاياكم﴾ [١٦١]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائى: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ بالتاء مهموزة على الجمع.

وقرأ أبو عمرو[٢]: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالنون، ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ [من غير][٣] همز، مثل: قضاياكم، ولا تاء فيها.

وقرأ نافع: ﴿تُغْفَر لَكُمْ﴾ بالتاء مضمومة، ﴿خَطِيئَاتُكُمْ﴾ بالهمز، وضم التاء على الجمع.

وكذلك روى محبوب عن أبى عمرو[٤]: ﴿تُغْفَرْ لَكُمْ﴾ [بالتاء مضمومة][٥] ﴿خَطِيئَاتُكُمْ﴾ بالهمز، وضم التاء.

وتابعه ابن عامر[٦] على التاء من ﴿تُغْفَرْ لَكُمْ﴾ وضمها، وقرأ: ﴿خَطِيئَتُكُمْ﴾

---

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣١)، البحر المحيط (٤/ ٤٠٩)، التبيان للطوسى (٥/ ١٠، ١١)، التيسير للدانى (١١٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٢٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٦)، الغيث للصفاقسى (٢٩٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٩٩)، الكشف للقيسى (١/ ٤٨٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٩٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٢).

(٣) فى أ: بغير.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣١)، البحر المحيط (٤/ ٤٠٩)، التبيان للطوسى (٥/ ١١)، التيسير للدانى (١١٤)، الحجة لابن خالويه(١٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٥)، الغيث للصفاقسى (٢٢٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٩٩)، الكشف للقيسى (١/ ٤٨٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٩٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٢).

(٥) سقط فى أ.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣١)، البحر المحيط (٤/ ٤٠٩)، التبيان للطوسى (٥/ ١٠، ١١)، التيسير للدانى (١١٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٦)، الغيث للصفاقسى (٢٩٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٩٩)، الكشف =

واحدة مهموزة مرفوعة.

من قرأ: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾، فهو [على][1]: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ... وَٱدْخُلُواْ ... نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾، والتى فى البقرة: ﴿نَّغْفِرْ﴾ والنون هناك أحسن لقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ [البقرة:٥٨]، وفى الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾.

والمعنى فيمن قرأ فى الأعراف: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾، كأنه قيل لهم: ادخلوا نغفر، أى: إن دخلتم غفرنا. فأما ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ فجمع خطيئة، صححها فى الجمع، كما كسرت على «خطايا»، وكلا الأمرين [شائع وحسن][2]، فـ «خطايا» فى اللفظ مثل «قضايا» إلا أن الألف فى «قضايا» منقلبة عن ياء هى لام الفعل، والألف فى «خطايا» منقلبة عن ياء منقلبة عن همزة وهى لام الفعل.

فإن قلت: فهلا رددت الهمزة فى «خطايا»؛ لأنك إنما كنت قلبتها ياء لاجتماع الهمزتين وقد زال اجتماعهما، فهلا قلت: «خطاياكم» ؟.

فإن ذلك لا يستقيم؛ لأن الياء فى «خطايا» منقلبة عن همزة «فعيلة»، فحكمها حكم ما انقلب عنها.

ألا ترى أن حكم الهمزة فى «حمراء» حكم ما انقلبت عنه[3] من[4] الألف، وحكم «هَرِق»، حكم «أرق»؟ فلو سميت بها لم تصرف كما لا تصرف «أرق»، وكذلك حكم الهمزة فى «عِلباء»، حكم الياء فى «درحاية»[5]، فكذلك حكم الياء فى

= للقيسى (١/ ٤٨٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٩٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٢).

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: سائغ حسن.
(٣) فى ب: انقلب عنها.
(٤) فى أ: فى.
(٥) دَرَحَ، كمنعَ: دَفَعَ، وكَفَرِحَ: هَرِمَ هَرَمًا تامًا. ومنه قيل: ناقة دَرِحٌ ككَتِفٍ أى: هَرِمةٌ مسنة؛ قاله الأزهرى.

ورجل دِرَحايَةٌ، بالكسر: كثير اللحم قصير سمين بطين لئيم الخلقة، وهو فعلاية. قال الراجز:

إما تـريـنـى رجـلا دعـكـايـه
عـكـوكًـا إذا مـشـى دِرَحـايَـهْ
تحـسـبـنـى لا أحـسـن الحـدايـه
أيـــايـــه أيـــايـــه أيـــايـــه

ينظر: تاج العروس (٦/ ٣٦٢).

«خطايا»، حكم الهمزة التى انقلبت عنها، وإذا كان كذلك، فاجتماع الهمزتين فى الحكم قائم، وإن لم يكن اللفظ عليه.

فأما قراءة نافع: ﴿تُغْفَرْ﴾ بالتاء مضمومة؛ فلأنه [قد][1] أسند إليها ﴿خطيئاتكم﴾، وهو مؤنث، فأنث، وبنى الفعل للمفعول فقال: ﴿تُغْفَر﴾، ولم يقل: ﴿نَّغْفِرْ﴾ لأن بناءه للمفعول أشبه بما قبله.

ألا ترى أن قبله: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾ وليس هذا مثل ما فى البقرة؛ لأن فى البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾، فـ ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ فى البقرة، إنما هو على: ﴿قُلْنَا﴾.

ومما يقوى قراءة من قرأ: ﴿نَّغْفِرْ﴾ بالنون ما بعده من قوله: ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

اختلفوا فى الرفع والنصب من قوله -تعالى-: ﴿مَعذِرَةٌ إلى ربكم﴾ [١٦٤]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائى[2] ﴿مَعْذِرَةٌ﴾ رفعًا.

واختلف عن عاصم: فروى أبو بكر فى رواية يحيى بن آدم عنه، وغيره ﴿معذِرةٌ﴾ رفعًا مثل حمزة.

وروى الحسين[3] بن على الجُعْفى عن أبى بكر وحفص عن عاصم ﴿مَعْذِرَةً﴾ نصبًا.

قال أبو زيد: عَذَرْتُه أعذِرُهُ عُذْرًا ومعذِرة وعُذْرى، [فُعلى][4].

وحجة من رفع: أن سيبويه قال: ومثله فى أنه[5] على الابتداء - ويريد مثل حنان فى قوله: [من الطويل]

(١) سقط فى ب.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٢)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٤٥)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٦)، البحر المحيط (٤/ ٤١٢)، التبيان للطوسى (٥/ ١٥)، التيسير للدانى (١١٤)، تفسير الطبرى (١٣/ ١٨٥)، تفسير القرطبى (٧/ ٣٠٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٦)، الغيث للصفاقسى (٢٣٠)، الكشف للقيسى (١/ ٤٨١)، المعانى للفراء (١/ ٣٩٨)، تفسير الرازى (٤/ ٣٠٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٢).
(٣) فى أ: حسين.
(٤) سقط فى ب.
(٥) فى ب: قراءته.

فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ....[(١)]

ومثله فى أنه على الابتداء، وليس على فِعْلٍ قوله: ﴿قالوا مَعذِرَةٌ إلى ربكم﴾ [الأعراف: ١٦٤] لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارًا مستأنفًا من أمر ليمُوا عليه، ولكنهم قيل لهم: لم تعظون قومًا ؟ فقالوا: معذرة، أى: موعظتنا معذرة إلى ربكم.

وحجة من نصب ﴿مَعْذِرَةً﴾: أن سيبويه قال: لو قال رجل لرجل: معذرة إلى الله، وإليك من كذا وكذا - لنصب.

واختلفوا فى قوله جل وعز: ﴿بِعَذَابِۭ بَئِيسِۭ﴾ [١٦٥]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائى: ﴿بَئِيسٍ﴾ على وزن «فعيل»، الهمزة بين الباء والياء منون[(٢)].

وقرأ نافع ﴿بعذاب بِيسٍ بما﴾ بكسر الباء من غير همز وينون.

وروى أبو قرة عن نافع ﴿بَئِيسٍ﴾ على وزن فعيل مثل حمزة.

وروى خارجة عن نافع: ﴿بَيْس﴾ بفتح الباء من غير همز منون على وزن «فَعْل».

وقرأ ابن عامر: ﴿بعذابِ بِئْسٍ بما﴾ على وزن «فِعْل» مثل نافع غير أنه مهموز، فكذلك ما روى عن نافع من قوله: ﴿بعذاب بَئسٍ﴾.

وروى حفص عن عاصم ﴿بَئِيسٍ﴾ مثل حمزة.

وروى حسين الجُعْفى عن أبى بكر عن عاصم ﴿بَيْئَسٍ﴾ على وزن «فَيْعَلٍ» بفتح

---

(١) صدر بيت وعجزه:

.... أذو نسب أم أنت بالحى عارف

والبيت لمنذر بن درهم الكلبى فى خزانة الأدب (٢/ ١١٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٣٥)، وبلا نسبة فى أمالى الزجاجى ص(١٣١)، وأوضح المسالك (١/ ٢١٧)، والدرر اللوامع (٣/ ٦٦)، وشرح الأشمونى (١/ ١٠٦)، وشرح التصريح (١/ ١٧٧)، وشرح عمدة الحافظ ص(١٩٠)، وشرح المفصل (١/ ١١٨)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(٢٥٥)، والكتاب (١/ ٣٢٠، ٣٤٩)، ولسان العرب (حنن)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٣٩)، والمقتضب (٣/ ٢٢٥)، وهمع الهوامع (١/ ١٨٩).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٢)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٤٧)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٦)، البحر المحيط (٤/ ٤١٢، ٤١٣)، التبيان للطوسى (٥/ ١٧)، التيسير للدانى (١١٤)، تفسير الطبرى (١٣/ ٢٠٠، ٢٠١)، تفسير القرطبى (٧/ ٣٠٨)، الحجة لابن خالويه(١٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٦)، الغيث للصفاقسى (٢٣٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٠١)، الكشف للقيسى (١/ ٤٨١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٩٢)، المحتسب لابن جنى (١/ ٢٦٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٢).

الهمزة[١].

[و][٢]أخبرنى موسى بن إسحاق عن هارون بن حاتم عنه؛ وحدثنى أبو البخترى عن يحيى بن آدم عن أبى بكر قال: كان حفظى عن عاصم ﴿بَيْئَسٍ بما﴾ على وزن «فَيْعَلٍ» ثم دخلنى منها[٣] شك، فتركت روايتها عن عاصم وأخذتها عن الأعمش ﴿بَئِيسٍ بِمَا﴾ مثل حمزة.

حدثنى محمد بن الجهم قال: حدثنى ابن أبى أمية عن أبى بكر قال: كان حفظى عن عاصم ﴿بَيْئَس﴾ على وزن «فَيْعَل»[٤] ثم دخلنى منها شك فتركت روايتها عن عاصم، وأخذتها عن الأعمش ﴿بعذاب بَئِيس﴾ على وزن فعيل.

قال أبو زيد: قد بؤسَ الرجل يَبْؤسُ بأسًا[٥]؛ إذا كان شديد البأس، وقال فى البؤس: بئس[٦] يبأس بؤسًا وبيسًا وبأسًا، والبأساء الاسم.

قال أبو على: يحتمل قول من قال: ﴿بئيس﴾ أمرين:

أحدهما: أن يكون «فعيلًا» من بَؤُسَ يَبْؤُس؛ إذا كان شديد البأس مثل: ﴿من عذاب شديد﴾ [إبراهيم: ٢].

والآخر: أن يكون من عذاب بئيس، فوصف بالمصدر، والمصدر على فعيل، وقد جاء كثيرًا كالنذير، والنكير، والشحيح، وعذير الحى، والتقدير: من عذاب ذى بئيس، أى: عذاب ذى بؤس.

وأما ما روى عن نافع من قوله: ﴿بعذاب بِيْس﴾، فإنه جعل ﴿بِيس﴾ الذى هو فِعل اسمًا فوصف به، ومثل ذلك قوله: «إِنَّ اللهَ يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ»[٧] و«عَنْ قِيلٍ

---

(١) فى ب: الباء.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى أ: فيها.
(٤) ثبت فى حاشية أ: «فى الأصل بئيس على وزن فعيل».
(٥) فى ب: شديدًا.
(٦) فى أ: قد بئس.
(٧) ورد ذلك من حديث المغيرة بن شعبة، وأبى هريرة:
حديث المغيرة:
أخرجه البخارى (٤/ ١٠٤): كتاب الزكاة باب قول الله تعالى: ﴿لا يسألون الناس إلحافا﴾، [١٤٧٧]، و(٥/ ٣٤٩): كتاب الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال، [٢٤٠٨]، و(١٢/ ٩): كتاب الأدب: باب عقوق الوالدين من الكبائر، [٥٩٧٥]، =

وَقَالِ».

وقال: [من الرمل]

أَصْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلْوَى بِهِمْ غَيْرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قِيلٍ وَقَالِ[(١)]

ومثل ذلك: «مِنْ[(٢)] شُبَّ إلى دُبَّ»، و «مِنْ[(٣)] شُبٍّ إلى دُبٍّ»، فكما استعملت هذه الألفاظ أسماء وأفعالًا، كذلك «بئس» جعله اسمًا بعد أن كان فعلًا فصار وصفًا، ونظيره من الصفة: نِقضٌ، ونِضوٌ، وهِرطٌ.

وما روى عن نافع من قوله: «بعذاب بَيْسٍ» بفتح الباء من غير همز، فهو أيضًا فِعْل فى الأصل، وصف كما أن «بِيس» كذلك.

وأما إبداله من الهمزة الياء، فإن سيبويه حكى أنه سمع بعض العرب يقول: «بَيْسَ» فلا يحقق الهمزة، ويدع الحرف على الأصل، يريد على الأصل الذى هو «فَعِل»، كأنه يسكن العين، كما يسكن فى[(٤)] عَلْمَ، ويقلب الهمزة ياء؛ لأنه لما أسكنها لم يَجُز فيها أن تجعل بين بين، فأخلصها ياء.

وقراءة ابن عامر: ﴿بعذاب بِئْسٍ﴾ بالهمز، فهى[(٥)] [مثل][(٦)] قراءة نافع: ﴿بعذابٍ

= و(١٣/ ٩٨): كتاب الرقاق: باب ما يكره من قيل وقال، (٦٤٧٣)، ومسلم (٣/ ١٣٤١)، كتاب الأقضية: باب النهى عن كثرة المسائل من غير حاجة (١٢، ١٣، ١٤-٥٩٣)، وأحمد (٤/ ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٤)، وعبد بن حميد [٣٩١]. والدارمى (٢/ ٣١٠، ٣١١)، وابن خزيمة [٧٤٢]، والطبرانى فى الكبير (٢٠/رقم ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١٣، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٣٠، ٩٤٢، ٩٤٣)، وابن حبان [٥٥٥٥، ٥٧١٩]، والطحاوى فى مشكل الآثار (٤/ ٢٣٣، ٢٣٤)، ومن طرق عن ورّاد مولى المغيرة عن المغيرة مرفوعًا: «إن الله عز وجل حرم عليكم عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنعًا وهات، وكره لكم ثلاثًا: قيل وقال، وكثرة السؤال وإضاعة المال».

وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه مسلم (١٠/ ١٧١٥)، والبخارى فى الأدب المفرد [٤٤٢]، ومالك (٢/ ٩٩٠): كتاب الأحكام: باب ما جاء فى إضاعة المال وذى الوجهين، [٢٠]، وأحمد (٢/ ٣٢٧، ٣٦٠، ٣٦٧)، وأبو يعلى (٦٥٩١)، وابن حبان [٣٣٨٨]، والبيهقى (٨/ ١٦٣).

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (لوى)، وتاج العروس (لوى).
(٢) فى أ: مذ.
(٣) فى أ: مذ.
(٤) فى أ: من.
(٥) فى أ: فهو.
(٦) سقط فى ب.

بِيسٍ﴾ إلا أن ابن عامر حقق الهمزة.

وما رواه أبو بكر عن عاصم: ﴿بعذاب بَيْئَس﴾ فإنه يكون وصفًا مثل: ضيغم، وحيدر، وهو بناء كثير فى الصفة، ولا يجوز كسر العين من[1] ﴿بَيئَس﴾؛ لأن فَيْعَلا بناء اختص به ما كان عينه ياء أو واوًا، مثل: سيد وميت وطيب ولين، ولم يجئ مثل ضيغم، وقد جاء فى المعتل «فيعَل»، حكى سيبويه عيَّنٌ.

وأنشد [لرؤبة][2]: [من الرجز]

مَا بَال عَيْنى[3] كَالشَّعِيبِ العَيِّنِ[4]

فينبغى أن يحمل ﴿بَيْئَس﴾ على الوهم ممن رواه عن عاصم والأعمش.

اختلفوا فى التخفيف والتشديد فى قوله -جل وعز-: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ﴾ [١٧٠]:

فقرأ عاصم وحده فى رواية أبى بكر[5]: ﴿والذين يُمْسِكُونَ﴾ خفيفًا، وكذلك [قرأ][6]: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾ [الممتحنة: ١٠] [خفيفًا][7].

وروى عنه حفص: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ مشددة، ﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟﴾ خفيفًا.

وقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائى، ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ مشددة ﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟﴾ خفيفة.

---

(١) فى ب: فى.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: عين.

(٤) الرجز فى ديوانه ص(١٦٠)، وأدب الكاتب ص(٥٩٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٢٦)، وشرح شواهد الشافية ص(٦١)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٨٠١)، والخصائص (٢/ ٤٨٥)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٥٠، ٢/ ١٧٦)، والكتاب (٤/ ٣٦٦)، ولسان العرب (عين)، والمنصف (٢/ ١٦).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٢)، الإعراب للنحاس (٦٤٨)، الإملاء للعكبرى (١٦٦)، البحر المحيط (٤/ ٤١٧)، التبيان للطوسى (٥/ ٢٧)، التيسير للدانى (١١٤)، تفسير الطبرى (١٣/ ٢١٦)، تفسير القرطبى (٧/ ٣١٣)، الحجة لابن خالويه (١٦٦، ١٦٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٠١)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٧)، الغيث للصفاقسى (٢٣٠)، الكشف للقيسى (١/ ٤٨٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٩٥)، المعانى للفراء (١/ ٣٩٩)، تفسير الرازى (٤/ ٣٠٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٢).

(٦) سقط فى ب.

(٧) سقط فى ب.

وقرأ أبو عمرو: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ و: ﴿ولا تمَسِّكوا﴾ مشددتين مضمومة التاء، انفرد أبو عمرو بقوله: ﴿ولا تُمَسِّكُوا﴾ أنها مشددة، والباقون يخففونها.

قال أبو على: حجة من قرأ: ﴿يمْسِكُونَ﴾ بتخفيف السين قوله: ﴿فَإِمْسَاكُۢ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقوله: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، و﴿فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤].

وقول الجميع: ﴿يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ﴾ أولى من الرواية التى انفرد بها من قال: ﴿يُمْسِكونَ بالكتاب﴾ عن عاصم، وذلك أن التشديد ههنا إذا أريد به الكثرة كان أولى من التخفيف؛ لقوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ [آل عمران: ١١٩]، أى: لا تؤمنون ببعض [الكتاب][(١)] وتكفرون ببعض، فأنتم خلاف[(٢)] من حكى عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠].

واتفاق الجماعة غير أبى عمرو فى قوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُواْ﴾ بالتخفيف حسن؛ لأن ذلك فى إمساك المرأة، وقد قال فيه: ﴿فَإِمْسَاكُۢ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة:٢٢٩]، وقال: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقال: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]، وقال: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى ٱلْبُيُوتِ﴾ [النساء: ١٥]، وقال ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾ [البقرة: ٢٣١] فعلى هذا قول الجماعة: ﴿وَلَا تُمْسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾.

وقول أبى عمرو: إن «أفعل»، و«فعّل» قد يكونان بمعنى واحد.

اختلفوا فى الجمع والتوحيد فى[(٣)] قوله -جل وعز-: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [١٧٢]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائى ﴿مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر[(٤)]: ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعة.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: بخلاف.

(٣) فى أ: من.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٢)، البحر المحيط (٤/ ٤٢١)، التبيان للطوسى (٥/ ٣١)، التيسير للدانى (١١٤)، تفسير القرطبى (٧/ ٣١٨)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٠١)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٨)، الغيث للصفاقسى (٢٣٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٩٦)، تفسير الرازى (٤/ ٣١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٣).

قال أبو على: قولهم: الذرية تكون جمعًا وتكون واحدًا، فمما جاء [فيه][(١)] «ذرية» يراد به الواحد قوله: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً . . . فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٨، ٣٩].

فهذا مثل قوله: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا. يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥، ٦]، [و] ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ﴾ [مريم: ٧].

ومما جاء فيه جمعًا قوله: ﴿وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، ومنه قوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِي وَكِيلًا . ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٢، ٣].

فمن أفرد جعله جمعًا؛ فاستغنى عن جمعه بوقوعه على الجميع، ومن جمع فمن حجته أن يقول: لا يخلو من أن يكون واحدًا أو جمعًا.

فإن كان واحدًا، فلا إشكال فى جواز الجمع فيه.

وإن كان جمعًا فجمعه - أيضًا - حسن؛ لأنك قد رأيت الجموع المكسرة قد جمعت نحو: الطرقات، والجُزُرات، وصواحبات يوسف.

ومن حجة من أفرد فلم يجمع: أن «الذرية» قد وقع على الواحد والجميع[(٢)] بدلالة ما تقدم ذكره، كما أن قوله: ﴿بَشَرٌ﴾ يقع[(٣)] على الواحد والجميع.

فالجميع: كقوله: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، و: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]، والواحد: كقوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ . . . أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ . . .﴾ [المؤمنون: ٣٤، ٣٥].

فكما لم يجمع ﴿بَشَرٌ﴾ بتصحيح ولا تكسير، كذلك لا تجمع الذرية.

فأما مثال «ذرية» من الفعل فيجوز أن يكون «فُعلولة» من الذَّرّ، فأبدلت من الراء التى هى اللام الأخيرة ياء، كما أبدلت من دُهْديّة؛ يدلك على البدل فيه قولهم[(٤)]: دُهدوهة.

ويحتمل أن يكون «فُعِّيلة» منه، فأبدلت من الراء الياء، كما تبدل من هذه الحروف

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: الجمع.
(٣) فى ب: تقع.
(٤) فى ب: قوله.

للتضعيف، وإن وقع فيها الفصل.

ويحتمل أن يكون «فعلية» نسبًا إلى الذرّ، إلا أن الفتحة أبدلت منها الضمة، كما أبدلوا في الإضافة إلى الدهر دُهرى، وإلى السهل: سُهْلى.

ويجوز أن يكون «فُعِّيلة» من ذرأ الله الخلق، اجتمع على تخفيفها، كما اجتمع على تخفيف «البريَّة».

ويجوز أن يكون «فُعِّيلة» من قوله: ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الكهف: ٤٥]، أبدلت من الواو[١] الياء لوقوع ياء[٢] قبلها.

ويقوى ذلك أن فى بعض الحروف ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا﴾ [الإسراء: ٣].

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿أن يقولوا يوم القيامة﴾ ﴿أَوْ تَقُولُوٓاْ﴾ [١٧٢، ١٧٣]:

فقرأ أبو عمرو وحده[٣]: ﴿أن يقولوا﴾ ﴿أو يَقُولُوا﴾ بالياء جميعًا.

وقرأ الباقون جميعًا بالتاء.

حجة أبى عمرو: أن الذى تقدم من الكلام على الغيبة، وذلك قوله ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [١٧٢] كراهة أن يقولوا أو لئلا يقولوا.

ويؤكد ذلك ما جاء بعد من الإخبار عن الغيبة، وهو قوله: ﴿قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [١٧٢].

وحجة من قرأ بالتاء: أنه قد جرى فى الكلام خطاب، فقال[٤]: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [١٧٢]، وكلا الوجهين حسن؛ لأن الغيب هم المخاطبون فى المعنى.

---

(١) زاد فى ب: و.
(٢) زاد فى ب: ما.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٥١)، البحر المحيط (٤/ ٤٢١)، التبيان للطوسى (٥/ ٣١)، التيسير للدانى (١١٤)، تفسير الطبرى (١٣/ ٢٥١)، تفسير القرطبى (٧/ ٣١٨)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٨)، الغيث للصفاقسى (٢٣٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٠٣)، الكشف للقيسى (١/ ٤٨٣، ٤٨٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٩٦)، تفسير الرازى (٤/ ٣١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٣).
(٤) فى أ: قال.

واختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله تعالى: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ [١٨٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ بضم الياء، وكذلك فى سورة النحل [الآية:١٠٣]، والسجدة [الآية: ٤٠].

وقرأ حمزة الأحرف الثلاثة بفتح الياء والحاء(١).

وقرأ الكسائى فى النحل: ﴿لسان الذى يَلْحَدون إليه﴾ [١٠٣] بفتح الياء والحاء، وفى الأعراف والسجدة ﴿يُلْحِدُونَ﴾ [بضم الياء](٢).

قال أبو على: حجة من قرأ ﴿يُلْحِدُونَ﴾ قوله: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥].

ويدل على أن «أَلْحَدَ» أكثر قولهم: ملحد، كما قال: [من الرجز]

لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ(٣)

ولا تكاد تسمع لاحدًا.

وزعم أبو الحسن وغيره: أن «ألحد» و«لحد» لغتان؛ فمن جمع بينهما فى قراءته، فكأنه أراد الأخذ بكل واحدة(٤) من اللغتين، وكأن(٥) الإلحاد: العدول عن الاستقامة والانحراف عنها، ومنه اللحد: الذى يحفر فى جانب القبر خلاف الضريح الذى يُحفر فى وسطه.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٥٣)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٧)، البحر المحيط (٤/ ٤٣٠)، التبيان للطوسى (٥/ ٤٥)، التيسير للدانى (١١٤)، تفسير الطبرى (١٣/ ٢٨٤)، تفسير القرطبى (٧/ ٣٢٨)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٨)، الغيث للصفاقسى (٢٣٠)، الكشف للقيسى (١/ ٤٨٤، ٤٨٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٠١)، تفسير الرازى (٤/ ٣٢٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٣).

(٢) سقط فى أ.

(٣) الرجز لحميد بن مالك الأرقط فى خزانة الأدب (٥/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢)، والدرر (١/ ٢٠٧)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٤٨٧)، واللسان (خبب)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٧)، ولحميد بن ثور فى لسان العرب (لحد) وليس فى ديوانه، ولأبى بجدلة فى شرح المفصل (٣/ ١٢٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤/ ٢٤١)، وأوضح المسالك (١/ ١٢٠)، وتخليص الشواهد ص(١٠٨)، والجنى الدانى ص(٢٥٣)، وخزانة الأدب (٦/ ٢٤٦، ٧/ ٤٣١)، ورصف المبانى ص(٣٦٢)، وشرح ابن عقيل ص(٦٤)، والكتاب (٢/ ٣٧١)، ومغنى اللبيب (١/ ١٧٠)، ونوادر أبى زيد ص(٢٠٥).

(٤) فى ب: واحد.

(٥) فى ب: وكان.

اختلفوا في الياء والنون، والرفع والجزم في[(١)] قوله: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر[(٢)] ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾ بالنون والرفع.

وقرأ أبو عمرو[(٣)]: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء والرفع، وكذلك قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحفص عن عاصم: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء والرفع.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَيَذَرْهُمْ﴾ بالياء مع الجزم خفيفة.

وكذلك حدثني الخزَّاز عن هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿وَيَذَرْهُم﴾ [مثل حمزة][(٤)].

قال أبو علي: حجة من رفع أنه قطعه مما قبله؛ فإما أن يكون أضمر المبتدأ فصار ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ في موضع خبر المبتدأ المحذوف، وإما أن يكون استأنف الفعل فرفعه.

وأما قول أبي عمرو: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء على الغيبة؛ فلتقدم اسم الله تعالى، وهو على لفظ الغيبة.

ومن قال: ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾ بالنون فالمعنى فيه مثل الياء.

وأما قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَيَذَرْهُمْ﴾ بجزم الفعل، فوجهها فيما يقول[(٥)] سيبويه أنه عطف على موضع الفاء وما بعدها من قوله: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦]؛ لأن موضع الفاء مع ما بعدها جزم؛ فحمل ﴿وَيَذَرْهُمْ﴾ على الموضع، والموضع جزم.

---

(١) في أ: من.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٥٤)، البحر المحيط (٤/ ٤٣٣)، التبيان للطوسي (٥/ ٥٣)، التيسير للداني (١١٥)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٨)، الغيث للصفاقسي (٢٣٠)، الكشاف للزمخشري (٢/ ١٠٦)، الكشف للقيسي (١/ ٤٨٥)، المجمع للطبرسي (٢/ ٥٠٣)، النشر لابن الجزري (٢٧٣).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٣)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٥٤)، الإملاء للعكبري (١/ ١٦٧)، البحر المحيط (٤/ ٤٣٣)، التيسير للداني (١١٥)، تفسير القرطبي (٧/ ٣٣٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٩)، الغيث للصفاقسي (٢٣٠)، الكشاف للزمخشري (٢/ ١٠٦)، الكشف للقيسي (١/ ٤٨٥)، المجمع للطبرسي (٢/ ٥٠٣)، تفسير الرازي (٤/ ٣٢٦)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٧٣).

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: بقوله.

ومثل ذلك قول الشاعر: [من الكامل]

أَنَّى سَلَكْتَ فَإِنَّنِى لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِى الحَيَاةِ وَأَزْدَدِ[١]

ومثله قول أبى داود: [من الوافر]

فَأَبْلُونِى بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّى أُصَالِحُكُمْ وأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا[٢]

حمل «أستدرج» على موضع الفاء المحذوفة من قوله: «فلعلى أصالحكم»، والموضع جزم.

ومثله فى الحمل على الموضع قوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقين: ١٠]. ألا ترى أنك[٣] لو لم تلحق الفاء لقلت: لولا أخرتنى [إلى أجل قريب][٤] أَصَّدَّق؟ لأن معنى «لولا أخرتنى»: أخرنى أصدق، فحمل قوله: ﴿وَأَكُن﴾ على ذلك.

اختلفوا فى ضم الشين والمد، [والقصر والكسر][٥] فى قوله -جل وعز-: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَآءَ﴾ [١٩٠]:

فقرأ ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَآءَ﴾ جمع «شريك» بضم الشين والمد.

وكذلك حفص عن عاصم[٦].

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر ونافع: ﴿شِرْكًا﴾ مكسورة الشين على المصدر لا على الجمع.

قال أبو على: وجه قول من قال: ﴿جعلا له شِركًا﴾ أنه حذف المضاف، كأنه

---

(١) تقدم.

(٢) البيت فى ديوانه ص(٣٥٠)، والخصائص (١/ ١٧٦، ٢/ ٣٤١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٠١)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٨٣٩)، وللهذلى فى مغنى اللبيب (٢/ ٤٧٧)، وبلا نسبة فى اللسان (علل)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٢٣).

(٣) فى ب: أنه.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: وكسرها والقصر.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٤)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٧)، البحر المحيط (٤/ ٤٤٠)، التبيان للطوسى (٥/ ٥٩)، التيسير للدانى (١١٥)، تفسير القرطبى (٧/ ٣٣٩)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٠٩)، الكشف للقيسى (١/ ٤٨٥، ٤٨٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٠٨)، المعانى للفراء (١/ ٤٠٠)، تفسير الرازى (٤/ ٣٣٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٣).

أراد جعلا له ذا شرك أو[١] ذوى شرك، فإذا جعلا له ذوى شرك فيما آتاهما كان فى المعنى كقوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾، فالقراءتان على هذا تئولان إلى معنى واحد، والضمير الذى فى ﴿لَهُۥ﴾ يعود إلى اسم الله، كأنه جعلا لله شركاء فيما آتاهما.

قال أبو الحسن: وكان ينبغى لمن قرأ: ﴿جَعَلَا لَه شِركًا﴾ أن يقول: جعلا لغيره شركًا[٢]، وقول من قرأ: ﴿جعلا له شِرْكًا﴾ يجوز أن يريد: جعلا لغيره شركًا، فحذف المضاف، فالضمير على هذا أيضًا فى ﴿لَهُۥ﴾: لاسم الله.

ويجوز أن يكون الكلام على ظاهره، ولا يقدر حذف المضاف فى قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ﴾، وأنت تريد لغيره، ولكن تقدر حذف المضاف إلى «شرك»، فيكون المعنى: «جعلا له ذوى شرك»، وإذا جعلا له ذوى شرك، كان فى المعنى مثل: «جعلا لغيره شركًا»، فلا يحتاج إلى تقدير «جعلا لغيره شركًا»؛ لأن تقدير حذف المضاف من «شرك» بمنزلة «جعلا لغيره شركًا»، ومثل: «جعلا له شركًا»، قوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ﴾ [الرعد: ١٦]؛ لأنه تقرير بمنزلة: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [يونس: ٣٨].

ويجوز فى قوله: ﴿جعلا له شركًا﴾ جعل أحدهما له شركًا، أو ذوى شرك، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، كما حذف من قوله: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، والمعنى: على رجل من أحد رجلى القريتين.

وكذلك قوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] عند من رأى أن اللؤلؤ يخرج من الماء الملح، تقديره عنده: يخرج من أحدهما، فيكون الذى جعل له شركًا[٣] أحدهما، ويخرج آدم على[٤] هذا من أن ينسب إليه ذلك.

وذهب أحد أهل النظر إلى أن الضمير فى «جعلا» للولدين[٥]، كأنه الذكر والأنثى.

فإن قلت: إنه لم يجر لهما ذكر فيكنى عنهما، فإن فيما جرى من الكلام دلالة على اسميهما؛ فجاز لذلك إضمارهما، كأشياء تضمر لدلالة الأحوال عليها، وإن لم

---

(١) فى أ: و.
(٢) فى أ: شركاء.
(٣) فى أ: شركاء.
(٤) فى ب: إلى.
(٥) فى ب: للوالدين.

يجر لها[١] فى اللفظ ذكر.

من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: إذا كان غدًا فائتنى، فأضمر ما كانوا فيه من الرخاء أو[٢] البلاء، ولم يجر لهما ذكر.

اختلفوا فى تشديد التاء [وتخفيفها][٣] من قوله -تعالى-: ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ [١٩٣]:

فقرأ نافع وحده[٤]: ﴿لا يَتْبَعُوكُمْ﴾ ساكنة التاء وبفتح الباء.

وقرأ الباقون: ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ مشددًا.

قال أبو زيد: تقول: رأيت القوم فأَتْبَعتُهم إتباعًا؛ إذا سبقوك، فأسرعت نحوهم. ومروا على فاتبعتهم اتّباعًا، إذا ذهبت معهم، ولم يستتبعوك، قال: وتبعتهم أتبعهم تبعًا، مثل ذلك.

قال أبو على: معنى القراءتين على هذا واحد.

ألا ترى أن أبا زيد قال: إنَّ «تَبِعْتُهم» مثل «اتَّبعْتُهم»؟ والمعنى على تركهم الانقياد للحق والإذعان للهدى، وما[٥] شُرِّع لهم، ودُعُوا إليه، وكأن «اتبع» أكثر فى استعمالهم من «تبع»، وإن كانا فيما حكاه أبو زيد بمعنى.

ألا ترى أن قوله: ﴿وَاتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦] القراءة فيه على «افتعل»؟

وقال أحمد: وقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة الكسائى: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ [١٩٥] بغير ياء فى الوصل والوقف.

وقرأ أبو عمرو ونافع فى رواية ابن جَمَّاز وإسماعيل بن جعفر بالياء فى الوصل.

وكذلك ابن عامر فى رواية ورش وقالون والمسيِّبى بغير ياء فى وصل ولا وقف[٦].

---

(١) فى ب: لهما.

(٢) فى ب: و.

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٤)، البحر المحيط (٤/ ٤٤١)، التبيان للطوسى (٥/ ٦٦)، التيسير للدانى (١١٥)، تفسير القرطبى (٧/ ٣٤٢)، الحجة لابن خالويه (١٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٩)، الغيث للصفاقسى (٢٣١)، الكشف للقيسى (١/ ٤٨٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٠٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٤).

(٥) زاد فى أ: جاء.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٤)، التيسير للدانى (١١٥)، الحجة لابن خالويه (١٦٩)، السبعة =

وفى كتابى عن ابن ذكوان عن ابن عامر: ﴿ثم كِيدُونِى﴾ بياء، وحفظى بغير ياء. كذا حدثنى أحمد بن يوسف بإسناده عن ابن ذكوان.

القول فى ذلك أن الفواصل وما أشبه الفواصل من الكلام التام تجرى مجرى القوافى؛ لاجتماعهما فى أن الفاصلة آخر الآية، كما أن القافية آخر البيت، وقد ألزموا الحذف هذه الياءات إذا كانت فى القوافى فى قوله: [من المتقارب]

فَهَلْ يَمْنَعَنِّى ارْتِيَادِى البِلَا دَ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ[١]

والياء التى هى لام كذلك نحو قوله: [من الرمل]

يَلْمِسُ الأَحْلَاسَ فِى مَنْزِلِهِ بِيَدَيْهِ كَالْيَهُودِىِّ المُصَلّ[٢]

وقد تم الوزن دونهما[٣].

ومن أثبت فلأن الأصل الإثبات، وقد جاء الإثبات فى هذا النحو فى[٤] القوافى أيضًا، كقوله: [من الوافر]

... ... وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظَ إِنِّى[٥]

وربما أثبت هذا النحو فى الغلوّ والغالى، وإن كان وزن البيت قد تم دونه.

واختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ﴾ [١٩٦]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم، ونافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائى[٦]: ﴿وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ﴾ بثلاث ياءات: الأولى ساكنة، والثانية مكسورة، والثالثة هى ياء الإضافة مفتوحة.

= لابن مجاهد (٢٩٩)، الغيث للصفاقسى (٢٣١)، الكشف للقيسى (١/ ٤٨٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥١١)، تفسير الرازى (٤/ ٣٣٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٥).

(١) تقدم.

(٢) وهو للبيد فى ديوانه ص(١٨٢)، واللسان (لمس)، والتهذيب (١٢/ ٤٥٦)، والتاج (لمس)، وأساس البلاغة (لمس).

(٣) فى أ: دونها.

(٤) فى أ: من.

(٥) تقدم.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٤)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٥٨)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٧)، البحر المحيط (٤/ ٤٤٦)، التبيان للطوسى (٥/ ٧١)، الحجة لابن خالويه (١٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٠١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٤).

وقال ابن اليزيدى عن أبيه عن أبى عمرو: إنه قال: لام الفِعل مشَمَّة كسرًا وياء الإضافة منصوبة.

وقال ابن سعدان عن اليزيدى عنه أنه قرأ: ﴿وَلِىَّ الله﴾ يدغم الياء.

قال أبو بكر: والترجمة التى قال ابن سعدان عن اليزيدى فى إدغام الياء، ليست بشىء؛ لأن الياء الوسطى [التى][١] هى لام الفعل متحركة وقبلها ساكن، والياء الزائدة ساكنة ولا يجوز إسكانها وإدغامها، وقبلها ساكن، ولكنى أحسبه أراد حذف الياء الوسطى وإدغام الياء الزائدة فى ياء الإضافة.

وقال أبو زيد عن أبى عمرو: ﴿إن وَلِىَّ الله﴾ مدغمة، وإن شاء بالبيان قال: ﴿وَلِيِّـىَ ٱللَّهُ﴾ مثقلة.

وروى العباس[٢] بن الفضل كذلك مثقلة[٣] عن أبى عمرو مثله.

قال أبو على: لا يخلو ما رواه أبو زيد عن أبى عمرو من قوله: ﴿إن وَلِىَّ الله﴾ من أن يدغم الياء التى هى لام الفعل فى ياء الإضافة، أو يحذف الياء التى هى لام الفعل، فإذا حذفها أدغم ياء «فعِيل» فى الياء التى هى ياء الإضافة، فلا يجوز أن يدغم الياء التى هى لام فى ياء الإضافة؛ لأنه إذا فعل ذلك انفك الإدغام.

ويذهب سيبويه إلى أنك إذا قلت: هذا ولى يزيد وعدو وليد، لم يجز إدغام الياء التى هى لام فى ياء يزيد؛ لأنك حيث أدغمت الياء فى «ولى»[٤]، والواو فى «عدو»، ذهب[٥] المد للإدغام، فصارت الياء والواو بمنزلة غيرهما من الحروف التى لا تكون للمد.

واستدل على ذلك بجواز «لِيًّا» فى القافية مع «طِيًّا»، و«دوًّا» مع «غزوا»، فلو أدغمت شيئا من ذلك عاد المد إلى الحرف الذى كان زال المد عنه بالإدغام، وعود المد إليه بانفكاك الإدغام بمنزلة تحريك الساكن فى نحو: قرْمِ[٦] مُوسى، واسم مالك، فكما لا يدغم هذا أحد.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: أبو العباس.
(٣) فى أ: منقلبة.
(٤) فى ب: وليى.
(٥) فى أ: وذهب.
(٦) فى ب: قوم.

كذلك لا ينبغى إدغام الياء التى هى لام فى ولى(١) لعود(٢) المد إليه بانفكاك الإدغام، وعود المد بمنزلة تحريك الراء(٣) فى «قرم(٤) موسى».

ألا ترى أن المد قد قام مقام الحركة فى دابة، وتُمودَّ الثوبُ، وتضربينِّى؟ فكما لم يجز التحريك فى راء «قَرْم موسى»، كذلك لا يجوز إدغام [الياء](٥) التى هى لام فى ياء الإضافة.

فإن قلت: فليست ياء الإضافة منفصلة؛ لأنها لا تنفرد، قيل: إنها فى حكم المنفصل، كما أن «اقتتلوا» فى حكم المنفصل؛ لاجتماعهما جميعًا فى أن كل واحد من الحرفين يجرى فى الكلام، ولا يلزمه به مثله، وإذا لم يجز هذا لما ذكرنا، ثبت أن اللام من «ولى» حذفها حذفًا كما حذفت اللام من قوله: «ما باليت به بالة».

وكما حذفت من قولهم: «حانة»، وكما حذفت الهمزة التى هى لام فى قول أبى الحسن من «أشياء»، وكما حذفت الهمزة فى قولهم: «سواية» إذا أردت [به](٦) «سوائية» مثل الكراهية.

وكما استمر الحذف فى التحقير فى هذه اللامات نحو: «عُطَى» فى تحقير: «عطاء»، بدلالة قولهم: «سمية»؛ فلما حذفت اللام أدغمت ياء «فعيل» فى [ياء](٧) الإضافة، فقلت: ﴿وليَّ الله﴾، فهذه الفتحة فتحة ياء الإضافة.

فإن قلت: فأبو عمرو لا يرى حذف الياء الثالثة إذا اجتمعت ثلاث ياءات؛ لأن سيبويه حُكى عنه أنه يقول فى تحقير «أحوى» فيمن قال: أسيّد: «أُحَى».

قيل: هذا لا يدل على ما ذكرت من أنه يرى الجمع بين ثلاث ياءات فى نحو تحقير «سماء»، وذلك أنه استجاز «أُحَى»؛ لأن فى أول الكلمة الزيادة التى تكون فى الفعل، وقد جرى هذا مجرى الفعل فى أنه منع الصرف، فكما جرى مجرى الفعل فيما ذكرنا، كذلك ما جرى مجراه فى جواز اجتماع ثلاث ياءات فى «أُحَى»، كما

---

(١) فى ب: وليى.
(٢) فى ب: ليعود.
(٣) فى أ: الواو.
(٤) فى ب: قوم.
(٥) سقط فى ب.
(٦) سقط فى ب.
(٧) سقط فى ب.

اجتمع فى الفعل نحو «أحيّى»، ورأيت أحيى[١] وفى الاسم الجارى عليه نحو: «محيّى»، فلا يدل هذا على جواز «عُطى» عنده، بل يفصل بينهما بما ذكرناه[٢].

ألا ترى أن سيبويه ألزمه «عُطى» على قوله: «أُحَى»؟ ولو كان يرى «عُطَى»، كما يرى أن يقول: «أحى» لم يُلزمه[٣] ذلك، فكأن أبا عمرو فى قوله: ﴿إن وليَّ الله﴾ شبه المنفصل بالمتصل، فحذف إحدى الياءات من «ولى»، كما يحذف من «عُطى».

وقرأ أبو عمرو أيضًا: ﴿إن وليي الله﴾ [على ما][٤] قرأ غيره، ولم يحذف الياء، فقصر حذف الياء إذا اجتمعت ثلاث ياءات على المتصل، ولم يجر المنفصل مجرى المتصل فى هذا المذهب الآخر الذى وافق فيه الأكثر.

واختلفوا فى إثبات الألف وإسقاطها من قوله -عز وجل-: ﴿طَيْفٌ﴾ [٢٠١]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى[٥]: ﴿طَيْفٌ﴾ بغير ألف.

وقرأ نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة: ﴿طَآئِفٌ﴾ بألف وهمز.

[قال] أبو زيد: طاف الرجل يطوف[٦] طوفًا؛ إذا أقبل وأدبر، وأطاف يُطيف إطافة؛ إذا جعل يستدير بالقوم ويأتيهم من نواحيهم، وطاف الخيال يطيف طيفًا؛ إذا ألم فى المنام.

[وقال] أبو عبيدة: طيف من الشيطان: أى: يُلِمُّ به لمًّا.

وأنشد الأعشى: [من الطويل]

وَتُصْبِحُ عَنْ غِبِّ السُّرَى وَكَأَنَّمَا ... أَلَمَّ بِهَا مِنْ طَائِفِ الجِنِّ أَوْلَقُ[٧]

---

(١) زاد فى أ: قبل.
(٢) فى أ: ذكرنا.
(٣) زاد فى ب: سيبويه.
(٤) فى ب: كما.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٤)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٦٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ١٦٨)، البحر المحيط (٤/ ٤٤٩)، التبيان للطوسى (٥٤/ ٧٥)، التيسير للدانى (١١٥)، تفسير الطبرى (١٣/ ٣٣٤)، تفسير القرطبى (٧/ ٣٤٩)، الحجة لابن خالويه (١٦٨، ١٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٠١)، الغيث للصفاقسى (٢٣٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١١١)، الكشف للقيسى (١/ ٤٨٦، ٤٨٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥١٣)، المعانى للفراء (١/ ٤٠٢)، تفسير الرازى (٤/ ٣٣٦)، النشر لابن الجزرى (٢٧٥).
(٦) فى ب: وهو يطوف.
(٧) وهو فى ديوانه ص(٢٧١)، ولسان العرب (طوف)، (ألق)، (ولق)، ومقاييس اللغة (٣/ =

فقد ثبت مما[1] قاله أبو زيد من قولهم: يطيف طيفًا: أن الطيف مصدر، فكأن[2] المعنى: إذا مسهم وخطر لهم خطرة من الشيطان، ويكون: طائف بمعناه، مثل العاقبة والعافية، ونحو ذلك مما جاء المصدر فيه على فاعل وفاعلة.

و«الطيف» أكثر؛ لأن المصدر على هذا الوزن[3]، أكثر منه على وزن فاعل، فطيف كالخطرة والطائف كالخاطر.

وقال: [من المتقارب]

أَلَا يَا لَقَوْمِ لِطَيْفِ الخَيَا لِ أَرَّقَ مِنْ نَازِحٍ ذِى دَلَالِ[4]

وقال [آخر:][5] [من الكامل]

... ... فَإِذَا بِهَا وَأَبِيك طَيْفُ جُنُونِ[6]

قال أبو الحسن: «الطيف» أكثر فى كلام العرب.

اختلفوا فى فتح الياء وضمها فى[7] قوله -عز وجل-: ﴿يَمُدُّونَهُمْ فِى الْغَيِّ﴾ [٢٠٢]:

فقرأ نافع وحده: ﴿يُمِدُّونَهُم﴾ بضم الياء وكسر الميم.

وقرأ الباقون: ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾ بفتح الياء وضم الميم[8].

= ٤٣٢)، وتاج العروس (ولق)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٩/ ٣١١)، وجمهرة اللغة ص(١٠٩٢)، والمخصص (٣/ ٥٤).
ويروى: «أطاف» بدلا من «ألم».

(١) فى ب: ما.
(٢) فى ب: وكان.
(٣) فى ب: الوجه.
(٤) وهو لأمية بن أبى عائذ الهذلى فى خزانة الأدب (٢/ ٤٢٩، ٤٣٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٦٧)، وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٤٩٤)، والكتاب (٢/ ٢١٦)، ولسان العرب (هيب)، (طيف)، (هول)، وتاج العروس (طيف)، ولأبى أمية فى المقاصد النحوية (٤/ ٦٣)، وبلا نسبة فى الصاحبى فى فقه اللغة ص(١١٤).
(٥) سقط فى ب.
(٦) عجز بيت وصدره:
ومنحتنى جداء حين منحتنى ....
وهو لأبى العيال الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١٤١٥)، ولسان العرب (طوف)، (طيف)، وللهذلى فى تهذيب اللغة (١٤/ ٣٤)، وبلا نسبة فى المخصص (٣/ ٥٤).
(٧) فى أ: من.
(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٥)، الإعراب للنحاس (١/ ١٦٦)، الإملاء للعكبرى =

قال أبو على: عامة ما جاء فى التنزيل فيما يحمد ويستحب أمدَدْت على أفعَلْت كقوله: ﴿إنَّما نمدهم به من مال وبنين﴾ [المؤمنون: ٥٥].

وقوله: ﴿وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ﴾ [الطور: ٢٢].

وقال: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ [النمل: ٣٦].

وما كان خلافه[١] يجىء على «مددت»، قال: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥].

وقال أبو زيد: أمددت القائد بالجند، وأمددت الدواة، وأمددت القوم بمال ورجال.

وقال أبو عبيدة: يمدونهم فى الغى، أى: يزينون لهم الغى والكفر، ويقال: مد له فى غيه: [زينه له وحسنه وتابعه عليه.][٢]

قال أبو عبيدة: هكذا يتكلمون بهذا، فهذا مما يدل [على][٣] أن الوجه فتح الياء، كما ذهب إليه الأكثر.

ووجه قول نافع: أنه بمنزلة قوله: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

وقوله: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ١٠].

= (١/ ١٦٧)، البحر المحيط (٤/ ٤٥١)، التبيان للطوسى (٥/ ٧٧)، التيسير للدانى (١١٥)، تفسير الطبرى (١٣/ ٣٤٠)، تفسير القرطبى (٧/ ٣٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٣٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٠١)، الغيث للصفاقسى (٢٣٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١١١)، الكشف للقيسى (١/ ٤٨٧، ٤٨٨)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥١٣)، تفسير الرازى (٤/ ٣٣٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٥).

(١) فى ب: كلامه.

(٢) زيادة من مجاز القرآن (١/ ٢٣٧).

(٣) سقط فى ب.

[بسم الله
ذكر اختلافهم في سورة الأنفال][(١)]

اختلفوا في فتح الدال وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ [٩]:

فقرأ نافع وحده: ﴿مُردَفين﴾ بفتح الدال.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي[(٢)]: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ [بكسر الدال][(٣)].

وروى المُعَلَّى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مُرْدَفِينَ﴾ بفتح الدال.

قال أبو علي: من قال: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ احتمل وجهين:

أحدهما: أن يكونوا مُرْدِفين مثلهم، كما تقول: أردَفت زيدًا دابتي، فيكون المفعول الثاني محذوفًا في الآية، وحذف المفعول كثير.

والوجه الآخر في: ﴿مُرْدِفِينَ﴾: أن يكونوا جاءوا بعدهم.

قال أبو الحسن: تقول العرب: بنو فلان يُردفوننا، أي: يجيئون بعدنا.

قال أبو عبيدة: «مردفين»: جاءوا بعدُ، وردِفني، وأردفني واحد، وهذا الوجه كأنه أبين لقوله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩] أي: جائين بعد لاستغاثتكم ربكم، وإمداده إياكم بهم، ف ﴿مردفين﴾ على هذا صفة للألف[(٤)] الذين هم الملائكة.

و﴿مُرْدَفين﴾: على أردفوا الناس أي: أُنزلوا بعدهم، فيجوز على هذا أن يكون حالاً من الضمير المنصوب في: ﴿ممدكم﴾ مُرْدَفين بألف من الملائكة.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ﴾ [١١]:

---

(١) في أ: بسم الله الرحمن الرحيم. سورة الأنفال.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٦)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٦٧)، الإملاء للعكبري (٢/ ٣)، البحر المحيط (٤/ ٤٦٥)، التبيان للطوسي (٥/ ٩٧)، التيسير للداني (١١٦)، تفسير الطبري (١٣/ ٤١٤)، تفسير القرطبي (٧/ ٣٧٠)، الحجة لابن خالويه (١٦٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٠٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٤)، الغيث للصفاقسي (٢٣٣)، الكشاف للزمخشري (٢/ ١١٦)، الكشف للقيسي (١/ ٤٨٩)، المجمع للطبرسي (٢/ ٥٢٣)، المعاني للفراء (١/ ٤٠٤)، تفسير الرازي (٤/ ٣٥١)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٧٥).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: الألف.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو(١): ﴿إذ يَغْشَاكُمُ النُّعَاسُ﴾ بفتح الياء [وجزم الغين](٢) وفتح الشين [وألف بعدها](٣) ﴿النُّعَاسُ﴾ رفعًا.

وقرأ نافع: ﴿يُغْشِيكُمُ﴾ بضم الياء وجزم الغين وكسر الشين ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾ نصبًا.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿يُغَشِّيكُمُ﴾ بضم الياء وفتح الغين مشددة الشين مكسورة: ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾ بنصب السين.

قال أبو على: حجة من قرأ: ﴿يَغْشَاكُمُ﴾: قوله -سبحانه-: ﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فكما أسند الفعل إلى «النعاس» أو «الأمنة» التى هى من «النعاس»، كذلك على هذا: «إذ يغشاكم النعاس».

وأما من قرأ: ﴿يُغْشِيكُمُ﴾ [و: ﴿يُغَشِّيكُمُ﴾](٤) فالمعنى واحد، وقد جاء بهما التنزيل قال: ﴿فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٩].

وقال: ﴿فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾ [النجم: ٥٤].

وقال: ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا﴾ [يونس: ٢٧].

ومن حجة من قرأ: ﴿إذ يُغْشِيكُمُ﴾ أو﴿يُغَشِّيكُمُ﴾: أنه أشبه بما بعده.

ألا ترى أن بعده ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ١١]؟ فكما أن «يُنَزِّلَ» مسندًا إلى اسم الله سبحانه، كذلك [﴿يُغَشِّيكُمُ﴾ و﴿يُغْشِيكُمْ﴾](٥).

اختلفوا فى فتح الواو وإسكانها وتشديد الهاء وتخفيفها من قوله -جل وعز-: ﴿مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [١٨]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو(٦)، ﴿مُوَهِّنٌ﴾ بفتح الواو مشدد الهاء منونة،

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ٣)، البحر المحيط (٤/ ٤٦٧)، التبيان للطوسى (٥/ ١٠١)، التيسير للدانى (١١٦)، تفسير الطبرى (١٣/ ٤٢٠)، الحجة لابن خالويه (١٦٩، ١٧٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١١٧)، الكشف للقيسى (١/ ٤٨٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٢٣)، تفسير الرازى (٤/ ٣٥٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٦).

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: يُغْشِ ويُغَشِّ.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٣)، التبيان للطوسى (٥/ ١١٢)، =

﴿كَيْدَ الكَافِرِينَ﴾ نصبًا.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى وأبو بكر عن عاصم، ﴿مُوهِنٌ﴾ ساكنة الواو منونة، ﴿كَيْدَ الكَافِرِينَ﴾ نصبًا.

وروى حفص عن عاصم: ﴿مُوهِنُ كَيْدِ﴾ مضافًا[1] بتسكين الواو وكسر الهاء وضم النون من غير تنوين، وكسر الدال من: ﴿كَيْدِ﴾.

قال أبو على: تقول: وَهَن الشىء وأوهنته أنا، كما تقول: فرحَ وأفرحته، وخرج وأخرجته.

فمن قرأ ﴿موهِنٌ﴾ كان من أوهن، مثل: مُخرج من أخرج، أى: جعلته واهنًا.

فأما: ﴿مُوَهِّنٌ﴾ فهو من: وهَّنْتُهُ، كما تقول: خرَّج وخرَّجته، وعرَّف وعرَّفته [وغرَّم وغرَّمته].[2]

وزعم أبو عثمان أن أبا زيد قال: سمعت من الأعراب من يقرأ: ﴿فما وَهِنُوا لما أصابهم فى سبيل الله﴾ [آل عمران: ١٤٦]، فوَهِنَ يهن، على هذا مثل: وَمِقَ يَمِق، ووَلى يَلى، وهو أيضًا يُنَقَلُ بالهمزة، وبتثقيل العين، فالأمران فيهما حسن.

قال أبو الحسن: الخفيفة قراءة الناس، وهو أجود فى المعنى، وبها نقرأ.

اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم فى رواية أبى بكر وحمزة والكسائى[3]: ﴿وإِنَّ اللهَ مع المؤمِنينَ﴾ بكسر الألف.

= التيسير للدانى (١١٦)، تفسير الطبرى (١٣/ ٤٤٩)، تفسير القرطبى (٧/ ٣٨٦)، الحجة لابن خالويه (١٧٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٤)، الغيث للصفاقسى (٢٣٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٢٠)، الكشف للقيسى (١/ ٤٩٠)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٣١)، تفسير الرازى (٤/ ٣٥٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٦).

(١) فى ب: مضاف.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٣)، البحر المحيط (٤/ ٤٧٩)، التبيان للطوسى (٥/ ١١٣)، التيسير للدانى (١١٦)، تفسير الطبرى (١٣/ ٤٥٧)، الحجة لابن خالويه (١٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٥)، الغيث للصفاقسى (٢٣٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٢٠)، الكشف للقيسى (١/ ٤٩١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٤٣١)، المعانى للفراء (١/ ٤٠٧)، تفسير الرازى (٤/ ٣٦٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٦).

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بفتح الألف.

وكذلك روى حفص عن عاصم فتحًا.

قال أبو على: قول من كسر الهمزة أنه منقطع مما قبله.

ويقوى ذلك أنهم زعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿والله مع المؤمنين﴾.

ومن فتح فوجهه: ﴿وَلَن تُغْنِىَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ [١٩]؛ ولأن الله مع المؤمنين، أى: لذلك لن تغنى عنكم فئتكم شيئًا.

اختلفوا فى كسر العين وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿بِٱلْعُدْوَةِ﴾ [٤٢]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[(١)]: [﴿بِالعِدْوَة﴾، و﴿بِالعِدْوَةِ﴾][(٢)] العين فيهما مكسورة.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى بضم العين فيهما.

قال أبو الحسن: تقرأ بالكسر، وهو كلام العرب لم يسمع منهم غير ذلك، وقال: وهى قراءة أبى عمرو وعيسى.

قال: وبها قرأ يونس، وزعم يونس أنه سمعها من العرب.

قال أحمد بن يحيى: الضم فى «العُدوة» أكثر اللغتين.

وقال غيره[(٣)]: هما لغتان، وأكثر القراءة بالضم.

اختلفوا فى الإدغام والإظهار من قوله -جل وعز-: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [٤٢]:

فقرأ ابن كثير فى رواية قُنبل، وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ بياء واحدة مشددة.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤)، البحر المحيط (٤/ ٤٩٩)، التبيان للطوسى (٥/ ١٤٧)، التيسير للدانى (١١٦)، تفسير الطبرى (١٣/ ٥٦٥)، تفسير القرطبى (٨/ ٢١)، الحجة لابن خالويه(١٧٠، ١٧١)، الحجة لأبى زرعة (٣١١)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٦)، الغيث للصفاقسى (٢٣٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٢٧)، الكشف للقيسى (١/ ٤٩١)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٤٨)، المحتسب لابن جنى (١/ ٢٨٠)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٢٣)، تفسير الرازى (٤/ ٣٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٦).

(٢) فى أ: بالعدوة والعدوة.

(٣) فى ب: أبو عبيدة، وإنما آثرنا ما فى أ، مع أنه نسب النقل إلى مجهول؛ لأننا لم نعثر على هذا النقل عند أبى عبيدة عند حديثه عن هذا الحرف فى مجاز القرآن.

[وقرأ] حفص عن عاصم بياء واحدة أيضًا: ﴿حَىَّ﴾.

وقال البَزّى عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿حَيِيَ عن بينة﴾ بياءين: الأولى مكسورة والثانية مفتوحة[١].

وحدثنى الحسين[٢] بن بشر الصوفى قال: حدثنا رَوْح بن عبد المؤمن قال: حدثنا محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير أنه قرأ ﴿من حيِيَ﴾ بياءين ظاهرتين[٣] مثل رواية البزى.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر ونافع بياءين: الأولى مكسورة والثانية مفتوحة ﴿حَيِيَ﴾.

[قال][٤] أبو عبيدة: الحياة والحيوان والحِى واحد، فهذه على ما حكاه أبو عبيدة، مصادر: فالحياة كالجلبة والحَدَمَة، والحيوان كالغَلَيان والنَّزَوان، والحِى كالعِى، قالوا[٥]: حَيِى يحيا حِيًّا، كما قالوا: عِيِى يعيا عِيًّا.

فمن ذلك قوله: [من الرجز]

كُنَّا بِهَا إِذِ[٦] الحَيَاةُ حِيٌّ[٧]

فهذا كقوله: إذ[٨] الحياة حياة.

ومن زعم أن حَى جمع حياة، كبدنة وبُدن، فإن قوله غير متجه؛ لأن باب المصادر الأعم فيها ألا تجمع؛ ولأنه لو كان جمعًا لـ «فَعَلٍ» لجاء فيه الضم،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٧)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٧٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤)، البحر المحيط (٤/ ٥٠١)، التيسير للدانى (١١٦)، تفسير القرطبى (٨/ ٢٢)، الحجة لابن خالويه (١٧١)، الحجة لأبى زرعة (٣١١)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٧)، الغيث للصفاقسى (٢٣٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٢٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٩٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٤٥)، المعانى للفراء (١/ ٤١١)، تفسير الرازى (٤/ ٣٧٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٦).

(٢) فى ب: الحسن.

(٣) فى أ، ب: ظاهرة.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: وقالوا.

(٦) فى ب: إذا.

(٧) تقدم.

(٨) فى ب: إذا.

والكسر، كما جاء فى قولهم: قَرْن أَلْوى، وقُرُون لِى، فأن لم نسمع[(١)] فى الحى إلا الكسر، ولم نعلم أحدًا حكاه، ولا ادعى أنه جمع «فَعَل» - دلالة على أنه لا مجاز له.

وذكر محمد بن السرى أن بعض أهل اللغة قال فى قول أمية: [من البسيط]

يَأْتِى بِهَا حَيَّةً تَهْدِيكَ رُؤْيَتُهَا ... مِنْ صُلْبِ أَعْمَى أَصَمِّ الصُّلْبِ مُنْقَصِمِ

أن المعنى: يأتى بها حياة.

وهذا على ما قاله هذا القائل مثل قولهم: عيب، وعاب، وذيْم، وذام، ونحو ذلك مما جاء على فَعْلٍ [وفَعَلٍ][(٢)]، ولم يكن كآية، وغاية؛ لأن باب غاية وآية نادر.

ألا ترى أن الأول من المعتلين، يصحح ويُعل الثانى، مثل نواة وضواة، وحيًا وحياة؟ وباب «آية» على غير القياس.

ويمكن أن يكون قوله: [من البسيط]

يَـأْتِـى بِـهَـا حَـيَّـةً ....

يعنى بها خلاف الميتة؛ لأنها قد وصفت بالحياة، فيكون صفة كسهلة، وعذْلة؛ لأن النار قد وصفت بالحياة فى نحو قوله: [من الكامل]

فَبَعَثْتُهَا تَقِصُ الْمَقَاصِرَ بَعْدَمَا ... كَرَبَتْ حَيَاةُ النَّارِ لِلْمُتَنَوِّرِ[(٣)]

فإذا جعل لها حياة جاز أن يكون قوله: «حية» وصفًا غير مصدر.

ويقوى ذلك قولهم فى وصفها: خمدت وهمدت، فهذا خلاف الحياة.

ويقوى ذلك [قوله][(٤)]: [من البسيط]

.... تَهْدِيكَ رُؤْيَتُهَا ....[(٥)]

فإنما يريد: يهدى ضياؤها الضال [فيعرفه مقصده][(٦)].

ومن ذلك ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

---

(١) فى أ: يسمع.
(٢) سقط فى أ.
(٣) وهو لابن مقبل فى ديوانه ص(١٢٦)، ولسان العرب (قصر)، (نور)، (وقص)، وتهذيب اللغة (٨/ ٣٥٩، ٩/ ٢٢١، ١٥/ ٢٣٤)، وتاج العروس (نور)، (وقص)، وأساس البلاغة (وقص)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (١/ ٢٦٦، ٥/ ٩٨، ٦/ ١٣٣)، ومجمل اللغة (٤/ ٥٤٥).
(٤) سقط فى أ.
(٥) تقدم.
(٦) فى ب: لتعرفه قصده.

وَنَارٍ قُبَيْلَ الصُّبْحِ بَادَرْتُ قَدْحَهَا حَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدْتُهَا لِلْمُسَافِرِ[(١)]

وقال أبو زيد: «الحيوان» لما فيه روح، و«الموتان» و«الموات» لما لا روح فيه.

ف «الحيوان» فى روايتى أبى زيد وأبى عبيدة على ضربين:

أحدهما: أن يكون مصدرًا، كما حكاه أبو عبيدة.

والآخر: أن يكون وصفًا كما حكاه أبو زيد.

و«الحيوان» مثل «الحى» الذى هو صفة يراد به خلاف الميت.

وقد جاء فى[(٢)] الصفة على هذا المثال نحو قولهم: «رجل صميان» للسريع الخفيف و«الزفيان».

قال: [من الرجز]

وَتَحْتَ رَحْلِي زَفَيَانٌ مَيْلَعُ[(٣)]

فهذا أظهر من أن يقال: إنه وصف بالمصدر.

فأما قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، فيحتمل أن يكون المعنى: وإن حياة الدار [الآخرة] هى الحياة؛ لأنه لا تنغيص فيها ولا نفاد لها، أى: فتلك الحياة هى الحياة، لا التى يشوبها ما يشوب الحياة فى هذه الدار؛ فيكون الحيوان مصدرًا على هذا.

ويجوز أن يكون «الحيوان» الذى هو خلاف «المَوَتان»، وقيل لها: «الحَيَوان»؛ لأنها لا تزول ولا تبيد، كما تبيد هذه الدار، وتزول، فتكون الدار [قد][(٤)] وصفت بالحياة لهذا المعنى، والمراد أهلها.

ويجوز أن يكون التقدير فى قوله: ﴿لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ هى ذات الحيوان، أى: الدار الآخرة هى ذات الحيوان، كأنه لم يعتد بحياة هذه الدار حياة.

فأما القول فى حروف «الحيوان»، فهو أن العين واللام منه مثلان فى أصل الكلمة، أبدلت[(٥)] من الثانية الواو لما لم يسغ الإدغام فى هذا المثال.

---

(١) وهو لكعب بن زهير فى ديوانه ص(٣٦)، والمعانى الكبير (١/ ٤٣١)، وبلا نسبة فى الحيوان (٤/ ٤٨٩)، وشرح عمدة الحافظ ص(٤٨٦).

(٢) فى ب: من.

(٣) تقدم.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: وأبدلت.

ألا ترى أن مثل طَلَل، وشَرَر، يصح، ولا يُدغم ؟ فكذلك «الحيوان» لم يجز فيه الإدغام، [فيتوصل فيه](١) إلى إزالة المثلين بالبدل؛ ووجب ذلك فى الثانى منهما وهو الكثير العام فى كلامهم لأن التكرير به(٢) وقع.

ومن زعم أن «الحيوان» ليس على هذا النحو الذى سلكه الخليل، ولكنه بمنزلة قولهم: فاظ الميت فيظًا وفوظًا، ولم يستعمل من «الفوظ» فِعْل-: فإن قوله غير متجه؛ لأن الحيوان لا يكون كالفيظ، والفوظ؛ ألا ترى أنه كثيرًا ما تكون العين [منه](٣) مرة ياءً وأخرى واوًا؟ وليس فى كلامهم فى الاسم والفعل ما عينه ياء ولامه واو، فإذا جعل هذا مثل: الفَوظِ والفيظِ، بناه على شىء لا يصح ولا نظير له.

وأما قولهم: «الحية»، فالعين واللام فيه مثلان.

والدليل على ذلك ما حكاه من أنهم يقولون فى الإضافة إلى حية بن بهدلة: حيوى، فلو كانت واوًا لقالوا : حَوَوى، كما قالوا فى النسب إلى لَيَّة: لَوَوى، وإذا ثبت أن العين ياء بهذه الدلالة، علمت أن اللام ياء أيضًا، ولا يصح أن تكون واوًا.

فأما قولهم: الحواء فى صاحب الحيات، فليس من الحية، ولكنه(٤) من: حويت لجمعه لها فى جُؤَنِه وأوعيته، وعلى هذا قالوا: «أرض محياة» للتى بها الحيات.

ومثل قولهم: «الحَوَّاء» لمعالج الحيات، قولهم: «اللأَآل» لبائع اللؤلؤ، وليس «اللأآل» من اللؤلؤ، وكذلك «الحوَّاءُ» ليس من الحية.

ومن هذا الباب قولهم: «حيا الغيث»، فالحيا مثل المطر، ومنه أيضًا قولهم: «حياء الناقة» فى أن حروفه(٥) حروف «الحى»، وقالوا فى جمعه: أحِيَّة وأحْيية.

وقال أبو زيد فى جمع حياء الناقة: حياء وأحياء، وهو فعال وأفعال، وحكى أيضًا: جواد، وأجواد.

فأما ما حكاه بعض البغداديين من قولهم: فلان يبيع الحيوان والحيوات، فلا وجه للحيوات هنا، إلا أن يكون جمع «حياة»، و«حياة» لم نعلمه جمع فى موضع، ولا

---

(١) فى ب: فيوصل منه.
(٢) فى أ: بها.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى أ: ولكنها.
(٥) فى أ: حروفها.

وجه له غير الجمع.

ألا ترى أنه لا يحمل على فَعَلال، ولا فَعَوَال، ولا غير ذلك من أبنية الآحاد ولا تكون التاء بدلًا من النون فى «الحيوان» كما كان اللام بدلًا منها فى «أُصَيْلال»؟

ألا ترى أن النون تبدل منها اللام فى غير هذا الموضع، وهما حرفان متقاربان، والتاء لا تقارب النون فتجعله فى «الحيوات» بدلاً؟

وأما ما روى من قوله: [من الرجز]

وَيَأْكُلُ الحَيَّةَ وَالحَيُّوتَا[1]

فأظن البيت أيضًا بغداديًا.

وينبغى أن يكون «الحيُّوت» مثل: سفُّود وكَلُّوب.

ألا ترى أنه ليس فى الكلام «فَعْلُوت»، فيكون فيه بعض حروف «الحى»، وليس منه، والتاء لام الفعل؟

فإن قلت: فقد جاء «المروت» فى قوله: [من البسيط]

وَمَا خَلِيجٌ مِنَ المَرُّوتِ ذُو[2] حَدَبٍ [يَرْمِى الضَّرِيرَ بِعُودِ الأَيْكِ والضَّالِ[3]

ويروى: بخشب الأيك][4].

فإنه أيضًا «فعول» من «المرت»، ولا يكون: «فَعْلُوتًا» من «المرور»؛ لأن هذا الوزن لم يجئ فى شىء.

فإن قلت: فهذا التأليف الذى هو: «ح ى ت» لم نعلمه فى موضع -: فإن ذلك أسهل من أن يدخل فى الأبنية ما ليس منها.

وإن قلت: فما تنكر أن يكون «حَيُّوت» فَعَلوت كالرَّغبوت، [والتاء فيه زائدة][5]،

---

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (أقط)، (دمق)، (زبق)، (حيا)، وتاج العروس (دمق)، (زبق)، (أقط)، (حيى)، وجمهرة اللغة ص(٢٣١، ٥٧٦، ١٢١٤)، والمخصص (١٦/ ١٠٧).

(٢) فى ب: ذى.

(٣) وهو لأوس بن حجر فى ديوانه ص(١٠٥)، ولسان العرب (مرت)، (ضرر)، وتهذيب اللغة (١١/ ٤٥٩)، وجمهرة اللغة ص(١٢٢)، وتاج العروس (مرت)، (ضرر)، وبلا نسبة فى المخصص (١٠/ ١٣، ١٠٥)، ويروى «شعب»، و«بخشب الطلح» بدلا من «حدب»، و «بعود الأيك».

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: فالتاء فيه زيادة.

وإنما أسكن لكراهة المثلين، كما أبدل فى «الحيوان» لكراهة المثلين، ومع ذلك فلو لم يدغم ويثبت للزمك أن تجرى اللام التى هى ياء بالضم، وإذا لزم تحريكها لزم إسكانها، فإذا لزم إسكانها لزم حذفها لالتقاء الساكنين، فأسكنت العين من «فعلوت» لتحتمل[١] الياء الحركة لسكون ما قبلها، كما قلبت اللام فى[٢] طاغوت وحانوت وجالوت، لما لزم حركتها بالضم فى «فعلوت»، فلما قلبت الكلمتان انقلب حرف العلة فيهما، فإسكان العين من «فعلوت» فى «الحيوت» كقلب اللام من طاغوت وحانوت، فذلك إن قاله قائل أمكن أن يقول.

وتقول: إن المعتل يختص بأبنية لا تكون فى الصحيح، فكذلك «فعلوت» جاء «حَيُّوت» عليه لما قدمنا، وإن لم يجئ فى غير المعتل.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا شِئْتُ آدَانِى صَرُومٌ مُشَيَّعٌ   مَعِى وَعَقَامٌ يَتَّقِى الفَحْلَ مُقْلِتُ[٣]
يَطُوفُ بِهَا مِنْ جَانِبَيْهَا وَيَتَّقِى   بِهَا الشَّمْسَ حَىٌّ فِى الأَكَارِعِ مَيِّتُ[٤]

فمن[٥] أعمل الآخر من الفعلين، أضمر فى الأول على شريطة التفسير، ومن أعمل الأول لم يضمر وكان التقدير: يطوف بها حى من جانبيها، وفى «يتقى» ذكر من «حى».

ومعنى «حى فى الأكارع»: حى فى أسفل الأكارع، وأسفل الأكارع: الخف. ومعنى «ميت»، أى: ميت فى غير هذا المكان؛ لأنه لا يثبت إلا فى أسفل الأكارع فى ذلك الوقت، فجعل عدمه فى[٦] هذه المواضع موتًا له فيها.

وقد يقولون: حى فلان، يريدون فلانًا.

---

(١) فى ب: لتحمل.
(٢) فى ب: من.
(٣) فى أ: مقلب.
(٤) وهما بلا نسبة فى تذكرة النحاة ص(٣٤٣).
ويروى: «نجانى»، و«جانبيه»، بدلا من «آدانى»، و«جانبيها».
(٥) فى ب: من.
(٦) فى أ: من.

وأنشد أبو زيد: [من الكامل]

يا قُرَّ[(١)] إنَّ أَبَاكَ حَىّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتُ خَائِفَهُ عَلَى الإِحْمَاقِ[(٢)]

وأنشد أبو الحسن: [من الوافر]

أَبُو بَحْرٍ أَشَدُّ النَّاسِ مَنًّا عَلَيْنَا بَعْدَ حَىّ أَبِى المُغِيرَهْ[(٣)]

وروى عن أحمد بن إبراهيم: [من البسيط]

وَحَىّ بَكْرٍ طَعَنَّا طَعْنَةً نَجَرا[(٤)]

يريد: بكرًا

وسئل أعرابى عن قائل أبيات أنشدها، فقال: قالهن حى رياحٍ، يريد: رياحًا.

فأما قول من أدغم فقال: ﴿حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [٤٢]، فلأن الياء قد لزمتها الحركة [وصارت بلزوم الحركة لها مشابهة][(٥)] للصحيح.

ألا ترى أن من حذف الياء من[(٦)]: «جوار»، و«عذار» فى الجر والرفع، لم يحذفها إذا تحركت بالفتح لمشابهتها بالحركة سائر الحروف الصحيحة[(٧)]، وقال فى الوقف: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾ [القيامة: ٢٦] فلم تحذف، كما حذفت الياء من قوله: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

ومن جعلها وصلاً فى نحو: [من الكامل]

.... وَبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِى[(٨)]

---

(١) فى أ: أعمير.

(٢) البيت لجبار بن سلمى فى خزانة الأدب (٤/ ٣٣٤)، وذيل سمط اللآلى ص(٥٤)، ونوادر أبى زيد ص(١٦١)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/ ٤٤٣)، والخصائص (٣/ ٢٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٤٥٣)، وشرح المفصل (٣/ ١٣)، والمقرب (١/ ٢١٣).

ويروى: «الأحماق»، بدلا من «الإحماق».

(٣) وهو لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه ص(٦٥، ٤٣٥)، ولسان العرب (حيا)، والتاج (حيا).

(٤) ينظر اللسان (حيا)، وفى ب: بجرآء.

(٥) فى أ: فصار بلزوم الحركة لها مشابهًا.

(٦) زاد فى أ: قوله.

(٧) فى أ: الصحاح.

(٨) تقدم.

و: [من الطويل]

.... مَا يَمُرُّ وَمَا يَحْلُو[(١)]

قد يحذفها فى الوقف، ولو تحركت لم يحذفها، فهذا ونحوه يدلك على أنها بالحركة قد صارت فى حكم الصحيح، وإذا صارت كذلك، جاز الإدغام فيها، كما جاز فى الصحيح.

وعلى هذا جاء ما أنشده من قوله: [من مجزوء الكامل]

عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَهْ[(٢)]

وقال: [من الطويل]

فَهَذَا أَوَانُ العِرْضِ حَيَّ ذُبَابُهُ زَنَابِيرُهُ وَالأَزْرَقُ المُتَلَمِّسُ[(٣)]

وقال: [من الرمل]

سَأَلَتْنِى جَارَتِى عَنْ أُمَّتِى وَإِذَا مَا عَىَّ ذُو اللُّبِّ سَأَلْ[(٤)]

فجعلوا هذه الأشياء فى الإدغام بمنزلة شموا وعضوا.

---

(١) جزء من عجز بيت وقبله:

وقد كنت من ليلى سنين ثمانيًا على صير أمر ....

والبيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص(٩٦)، وإصلاح المنطق ص(٢٧)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٣٢)، ولسان العرب (٤/ ٤٧٧)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٦٥٥)، ورصف المبانى ص(٤٣٦).

وفى ب: ولا يحلو.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص فى ديوانه ص(١٣٨)، وأدب الكاتب ص(٦٨)، والحيوان (٣/ ١٨٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٣٠)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٦٣٣)، وشرح المفصل (١٠/ ١١٥)، وعيون الأخبار (٢/ ٨٥)، ولسان العرب (حيا)، (عيا)، ولابن مفرغ الحميرى فى ملحق ديوانه ص(٢٤٤)، ولسلامة بن جندل فى ملحق ديوانه ص(٢٤٦)، وبلا نسبة فى الكتاب (٤/ ٣٩٦)، والمقتضب (١/ ١٨٢)، والمقرب (٢/ ١٥٤)، والممتع فى التصريف (٢/ ٥٧٨)، والمنصف (٢/ ١٩١).

(٣) البيت للمتلمس فى ديوانه ص(١٢٣)، والاشتقاق ص(٣١٧)، وجمهرة اللغة ص(٧٤٧)، وخزانة الأدب (٤/ ١٨٥، ١٨٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٦٦٢)، ولسان العرب (لمس)، (عرض)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٦/ ٥٤٦)، والخصائص (٢/ ٣٧٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥١٠).

(٤) وهو للنابغة الجعدى فى ديوانه ص(٩٢، ٩٨)، ولسان العرب (طرب)، وتاج العروس (طرب).

ويروى، «أمتى عن جارتى»، بدلا من «جارتى عن أمتى».

وعبرة هذا أن كل موضع يلزم ياء يخشى فيه الحركة، جاز الإدغام فى اللام من حيى.

فأما قوله جل وعز: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰۚ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، فلا يجوز فيه الإدغام؛ لأن حركة النصب غير لازمة.

ألا ترى أنها تزول فى الرفع، وتذهب فى الجزم مع الحرف؟ وإذا لم تلزم لم يجز[1] الاعتداد بها، كأشياء لم يعتد بها لما لم تلزم، نحو الواو الثانية فى: وورى، ونحو ضمة الرفع، فى: غزوٌ؛ لزوالها فى النصب والجر، ونحو احتمالهم الضمة فى: هذه فَخِذ، وإن لم يكن فى الكلام ضمة قبلها كسرة، لما كانت غير لازمة، وهذا النحو كثير.

وقد أجاز ناس الإدغام فى لام يعيَا، وأنشدوا بيتًا فيه: [من الكامل]

.... تَمْشِى بِسُدَّةِ بَيْتِها فَتُعِىُّ[2]

وهذا لا يتجه فى القياس، ولم يأت فى نثر ولا نظم معروف، وما كان كذلك وجب اطراحه.

وقد كنا بيَّنا فساد ذلك فى المسائل المصلحة من كتاب أبى إسحاق.

فأما قول من قال: ﴿حيى﴾ فبين ولم يدغم.

قال سيبويه: أخبرنا بهذه اللغة يونس، قال: وسمعنا بعض العرب يقول: أحْيِياء وأحْيِيَة، فبيَّن.

ومما يقوى البيان فيه أن مثال الماضى قد أُجْرِىَ حركته مُجرى حركة المعرب، فلم تلحقه الهاء فى الوقف، كما لم تلحق المعربة، فكما أجريت مجرى المعربة فى هذا، [كذلك تجرى مجراها فى ترك الإدغام فيها][3].

ومما يقوى ذلك أن حركة اللام فى حيى - فيمن بين - تزول لاتصالها[4]

---

(١) فى أ: يجب.

(٢) عجز بيت، وصدره:

وكـأنهـا بـين الـنـسـاء سـبـيـكـة ....

والبيت بلا نسبة فى الدرر (١/ ١٧٢)، وشرح الأشمونى (٣/ ٨٩٣)، ولسان العرب (عيا)، والمحتسب (٢/ ٢٦٩)، والممتع فى التصريف (٢/ ٥٨٥، ٥٨٧)، والمنصف (٢/ ٢١٦)، وهمع الهوامع (١/ ٥٣).

(٣) فى أ: كذلك تجرى مجراه فى ترك الإدغام فيه.

(٤) زاد فى أ: فيه.

بالضمير، فصار زوال الحركة عن اللام فى هذا البناء بمنزلة زوال حركة النصب عن المعرب لحدوث إعراب آخر فيه.

ويقوى ذلك قولهم: «أَعْيِياء»، فبينوا مع أن الحركة غير مفارقة، فإذا لم يدغموا ما لم تفارقه الحركة، فألا يدغموا ما تفارقه الحركة أولى.

ومثل ذلك قولهم: «أَبِيِنَاءُ» [جمع «بَيِّن»][1]، والإخفاء فى هذا النحو فى قول من أظهر ولم يدغم [حسن][2]، وهو بزنة المتحرك.

كلهم قرأ[3]: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾ رفعًا، ﴿عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ نصبًا [٣٥]، إلا ما حدثنى به موسى بن إسحاق الأنصارى، عن هارون بن حاتم عن حسين عن أبى بكر، ورواه أيضًا خلَّاد عن حسين عن أبى بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿وما كان صَلَاتَهُم﴾ نصبًا، ﴿عند البيت إلا مكاءٌ وتصديةٌ﴾ رفعًا[4].

حدثنا محمد بن الحسين[5] قال: حدثنا حسين بن الأسود[6]، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: حدثنا سفيان الثورى[7] عن الأعمش[8]: أن عاصمًا قرأ:

(١) سقط فى ب.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى ب: رووا.
(٤) ينظر: الإعراب للنحاس (١/ ٦٧٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤)، البحر المحيط (٤/ ٤٩٢)، التبيان للطوسى (٥/ ١٣٥)، الحجة لابن خالويه (١٧١)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٥، ٣٠٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٢٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٤٠)، المحتسب لابن جنى (١/ ٢٧٨).
وزاد فى أ: جميعًا.
(٥) فى ب: الحسن.
(٦) الحسين بن الأسود، كذا ذكره الدانى، والهذلى، وهو الحسين بن على بن الأسود، نسب إلى جده، أبو عبد الله البجلى الكوفى، روى القراءة عن: يحيى بن آدم، وعروة بن محمد الأسدى، وعبيد الله، والحسين بن على الجعفى، روى عنه: أحمد بن يزيد الحلوانى، وعبد الله بن أحمد السلمى، ومحمد بن الحسين بن شهريار.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٤٨).
(٧) سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهب بن منقذ بن نصر بن الحكم بن الحارث بن مالك بن ملكان بن ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة.
قيل: هو من ثور همدان. قيل: روى عنه عشرون ألفًا. توفى بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة.
ينظر: الخلاصة (١/ ٣٩٦) (٢٥٨٤).
(٨) سليمان بن مهران الكاهلى مولاهم أبو محمد الكوفى الأعمش، أحد الأعلام الحفاظ =

﴿وما كان صلاتَهم﴾ نصبًا، ﴿عند البيت إلا مكاءٌ وتصديةٌ﴾ رفعًا.

قال الأعمش: وإن لحن عاصم تلحن أنت ؟!

قال أبو على: الوجه: الرفع فى قوله -جل وعز-: ﴿صَلَاتُهُمْ﴾؛ لأنه معرفة، والمعرفة أولى بأن يكون المحدث عنها[1] من النكرة؛ لأن النكرة شائعة غير مختصة؛ فتلتبس، ولا تختص لما فيها من الشياع، فكرهوا أن يقربوا باب لَبْس، ويشبه أن يكون القارئ إنما أخذ به، لما رأى الصلاة مؤنثة[2] فى اللفظ، ولم يلحق الفعل علامة للتأنيث، فلما لم ير فيه علامة التأنيث أسنده إلى المذكر[3] الذى هو المكاء، ولم يكن ينبغى هذا؛ لأن الفعل الذى لم تلحقه علامة التأنيث قد أسند إلى المؤنث، كقوله: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧]، وقوله: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ﴾ [الحشر: ١٧] ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠]، ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١]، ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٣].

وليس هذا كقول من قال: ﴿أولم يكن لهم آيةٌ أن يعلمه علماء بنى إسرائيل﴾ [الشعراء: ١٩٧]؛ لأنه قد يجوز أن يكون جعل فى ﴿يَكُن﴾ ضمير القصة، فلا يكون ﴿آية﴾ مرتفعة بـ ﴿يكن﴾، ولكن بخبر الابتداء.

ألا ترى أنه إذا جعل فى الجملة اسم المؤنث[4]، جاز أن يؤنث الضمير الذى يضمر، على شريطة التفسير.

وعلى ذلك جاء قوله -جل وعز-: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦]،

= والقراء.

قال ابن المدينى: له نحو ألف وثلاثمائة حديث، وقال ابن عيينة: كان أقرأهم وأحفظهم وأعلمهم، وقال عمرو بن على: كان يسمى المصحف لصدقه، وقال العجلى: ثقة ثبت، يقال: ظهر له أربعة آلاف حديث، ولم يكن له كتاب، وكان فصيحًا، وقال النسائى: ثقة ثبت وعدة فى المدلسين. قال أبو نعيم: مات سنة ثمان وأربعين ومائة، عن أربع وثمانين سنة.

ينظر: الخلاصة (١/ ٤١٩، ٤٢٠) (٢٧٤٨).

(١) فى أ: عنه.

(٢) فى أ: مؤنثًا.

(٣) فى ب: الذكر.

(٤) فى أ: مؤنث.

وقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

وقال أبو عبيدة وغيره: المكاء: الصفير، والتصدية: التصفيق.

وقال أبو زيد: مَكَت اسْتُ الدابّة، فهي تمكو مُكاء، إذا نفخت بالريح.

قال: ولا تمكو إلا استٌ مفتوحة مكشوفة.

وقال أبو الحسن: المكاء الصفير، والتصدية: التصفيق، ولم أسمع فيه بفعل.

قال أبو علي: قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [٣٥] الهمزة في المكاء منقلبة عن الواو؛ بدلالة ما حكاه أبو زيد من قوله[1]: تمكو.

وكذلك ما جاء من قوله: [من الكامل]

.... تَمْكُو فَرِيصَتُهُ[2]...

و«المكاء»: مصدر على «فُعال»، وجاء على «فُعال»؛ لأن الأصوات تجيء عليه كثيرًا، كقولهم: النباح والصراخ، والعواء والدعاء. وأما المُكّاء المغرد في الرياض[3]، فهو من هذا الباب أيضًا، ولكنه كالخُطّاف، وليس كالحُسّان والكُرّام، كما أن الجاهل والباقر ليس كالضارب والشاتم.

فأما «التصدية»: فمن أحد شيئين:

يقال[4]: صد زيد عن الشيء وصددته عنه.

قال: [من البسيط]

صَدَّتْ خُلَيْدَةُ عَنَّا مَا تُكَلِّمُنَا ....[5]

---

(١) في أ: قولهم.

(٢) وتمام البيت:

وحليل غانية تركت مجدلا .... كشدق الأعلم

وهو لعنترة في ديوانه ص(٢٠٧)، ولسان العرب (حلل)، (مكا)، وكتاب الجيم (٣/٢٤٣)، وتهذيب اللغة (١٠/٤١١)، ومجمل اللغة (٤/٣٤٢)، ومقاييس اللغة (٥/٣٤٤)، وكتاب العين (٢/١٥٢)، وتاج العروس (مكا)، (حلل)، وأساس البلاغة (مكو).

(٣) في ب: الروض.

(٤) في ب: قالوا.

(٥) صدر بيت لأعشى ميمون وعجزه:

.... جهلا بأم خليل حبل من تصل

ينظر: ديوانه ص(٥٥).

وقال: [من الوافر]

صَدَدْتِ[١] الكَأْسَ عَنّا أُمَّ عَمْرٍو ... ...[٢]

فيمكن أن تكون «التصدية» مصدرًا من «صد»، بنى الفعل منه على «فَعَّل» للتكثير، على حد ﴿غلقت الأبواب﴾، ليس على حد غرمته، وفرحته؛ لأن الفعل الذى هو على «فَعَل» متعد، فإنما يكون [على][٣] «فَعَّلَ» على حد «غلق» للتكثير، فبناء[٤] الفعل على «فَعَّلَ»، والمصدر من «فعل» على «تفعيل» و«تفعلة»، إلا أن «تفعلة» فى هذا كالمرفوض من مصدر التضعيف، كأنهم عدلوا عنه إلى التفعيل، نحو: التحقيق، والتشديد، والتخفيف؛ لما يكون فيه من الفصل بين المثلين بالحرف الذى بينهما. كما لم يجعلوا شديدة فى النسب كحنيفة وفريضة، وكما لم يجعلوا شديدًا، وشحيحًا، كفقيه وعليم؛ لما كان يلتقى فى التضعيف، فعدلوا عنه إلى «أفعلاء» و«أفعلة» نحو: أشحاء[٥] وأشحة لما لم يظهر المثلان فى ذلك، فلما خرج المصدر على ما هو مرفوض فى هذا النحو، أبدل من المثل الثانى الياء، وكأن[٦] «التصفيق» مَنْعٌ من المصفِّق للمصفَّق به، وزجر له، وفى الحديث «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء»[٧].

---

(١) فى ب: صدت.

(٢) صدر بيت وعجزه:

.... وكان الكأس مجراها اليمينا

والبيت لعمرو بن كلثوم فى ديوانه ص(٦٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٧٢)، والكتاب (١/ ٢٢٢، ٤٠٥)، ولسان العرب (١٣/ ٢٤٤)، (صبن)، ولعمرو بن معد يكرب فى ملحق ديوانه ص(٢١٣)، وعمرو بن عدى أو لعمرو بن كلثوم فى خزانة الأدب (٨/ ٢٧٢)، والدرر (٣/ ٨٧)، وبلا نسبة فى شرح شذور الذهب ص(٣٠٢)، وهمع الهوامع (١/ ٢٠١).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: فبنى.

(٥) فى ب: أشداء.

(٦) فى ب: وكان.

(٧) هو جزء من حديث لسهل بن سعد الساعدى أخرجه البخارى (٢/ ٣٩١)، كتاب الأذان، باب: من دخل ليؤم الناس فجاء الإمام الأول (٦٨٤)، وأطرافه فى [١٢٠١و ١٢٠٤ و١٢١٨ و١٢٣٤ و٢٦٩٠ و٢٦٩٣ و٧١٩٠] ومسلم (١/ ٣١٦)، كتاب الصلاة، باب: تقديم الجماعة من يصلى بهم (١٠٢/ ٤٢١)، وأبو داود (١/ ٥٧٨)، كتاب الصلاة، باب: التصفيق فى الصلاة (٩٤٠)، والنسائى (٢/ ٧٧، ٧٨) كتاب الإمامة، باب: إذا تقدم الرجل =

وقوله -جل وعز-: ﴿رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، يحتمل أنهم يمتنعون فى أنفسهم عن اتباعك ونصرتك كما وصفوا بذلك فى قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْاْ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون: ٥].

ويجوز أن يكون المعنى على أنهم يمنعون غيرهم ويثبطونهم عنك[١]، كما قال -جل وعز-: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].

ويجوز أن يكون التقدير فى[٢] قوله -تعالى-: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [ص: ١] أى: صاد بالقرآن عملك وأمرك.

ومن ذلك: الصدى، وهو انعكاس الصوت إذا فعل فى موضع صقيل كثيف، وكأنهم جعلوا ذلك معارضة للصوت لما كان يتبعه، كما أن المصفق بمعارضته[٣] المصفق له[٤] يمنعه مما يأخذ فيه، والفاعل على هذا من نفس الكلمة.

ومن ذلك: قولهم: فلان صدا مالٍ، إذا كان حسن القيام به والتعاهد له، فكأن المراد به: أنه يقابل بإصلاحه ما رأى فيه من فساد.

وكذلك: قولهم: هو إزاء مالٍ، معناه: أنه يمنع من أن يشيع فيه الفساد لحسن قيامه وتعهده.

قال: حدثنا على بن سليمان [قال: يقال:][٥] فلان صدا مال وإزاء مال وخال مال [وخايل مال][٦] وسُوبَان مال.

وقال: [من البسيط]

= ثم جاء الوالى، وابن ماجه (١/ ٣٣٠)، كتاب إقامة الصلاة، باب: التسبيح للرجال فى الصلاة والتصفيق للنساء (١٠٣٥)، ومالك (١/ ١٦٣، ١٦٤)، كتاب قصر الصلاة فى السفر، باب: الالتفات والتصفيق عند الحاجة فى الصلاة (٦١)، والشافعى فى الأم (١/ ١٥٦)، والدارمى (١/ ٣١٧)، كتاب الصلاة، باب: التسبيح للرجال والتصفيق للنساء، وعبد الرزاق (٢/ ٤٥٧) (٤٠٧٢)، وأحمد (٥/ ٣٣١).

(١) فى ب: عنكم.
(٢) فى أ: من.
(٣) فى ب: بمعارضة.
(٤) فى ب: به.
(٥) سقط فى أ.
(٦) سقط فى أ.

هَـذَا الـزَّمَـانُ مُـوَلٍّ خَـيْـرُهُ آزِى ....[1]

أى: ممتنع ليس بمتسع[2].

ومن ذلك قول الشاعر: [من الرجز]

ظَلَّ مِنَ الشِّعْرَى لَنَا يَومٌ أَزِى
نَعُوذُ[3] مِنْهُ بِزَرَانِيقِ الرَّكِىِّ[4]

فأزٍ وآزٍ، كأسِنٍ وآسِنٍ.

وهذا فى المعنى كقوله: [من الطويل]

وَيَوْمٍ مِنَ الشِّعرَى تَظَلُّ ظِبَاؤُهُ بِسُوقِ العِضَاهِ عُوَّذًا مَا تَبَرَّحُ[5]

وتقدير «بسوق»، أى: بظلال سوقه، كما أن قوله: «[بزرانيق][6] الركى»، أى: بظلالها من حره، وكذلك العوذ منه، أى من حره.

ومثله: [من مجزوء الكامل]

وَقَـدَتْ لَهَـا الـشِّـعْـرَى فَـآ لَفَـتِ الـخُـدُور بِـهَـا الـجَـآذِرْ[7]

فوصف اليوم بأن يكون ذلك فيه، كقولهم ليل نائم.

ويجوز فى قياس قول سيبويه: أن يكون الهمزة فى «إزاء» من نفس الكلمة غير منقلبة عن شيء، ولو كان على ثلاثة أحرف، لم تكن من نفس الكلمة.

ألا ترى أن نحو: «أجاءٍ» قليل؟

اختلفوا فى فتح الياء وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ﴾ [٣٧].

---

(١) صدر بيت لعمارة، وعجزه:
.... صارت رءوس به أذناب أعجاز
ينظر: الخصائص (٢/ ١٣١)، واللسان (أزا).
(٢) فى ب: بمتصل.
(٣) فى أ: تعوذ. وفى ب: يعوذ. والمثبت من اللسان (أزا).
(٤) الرجز للباهلى فى لسان العرب (أزا)، وتاج العروس (أزا) ويروى: «ظل لها يوم من الشعر»، و «تعوذ»، بدلا من «ظل من الشعرى لنا يوم»، و«نعوذ».
(٥) البيت لذى الرمة فى ملحق ديوانه (٣/ ١٨٥٧)، والمعانى الكبير (٢/ ٧٩٠).
(٦) سقط فى ب.
(٧) البيت للحطيئة فى ديوانه ص(١٦٥)، والمعانى الكبير (٢/ ٧٩٠).
ويروى: «الخدود بها الهواجر».

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ﴾ بفتح الياء خفيفة.

وقرأ حمزة والكسائى[١] ﴿لِيُمَيِّزَ اللهُ﴾ بضم الياء والتشديد.

قال أبو على: حجة من قرأ[٢]: ﴿لِيَمِيزَ﴾ أنهم قد قالوا: مِزْتُه فلم يَنْمَزْ، حكاه يعقوب.

ومما يثبت ذلك ما أنشده أبو زيد: [من البسيط]

لَمَّا ثَنَى اللهُ عَنِّى شَرَّ عَذْوَتِهِ وَانْمَزْتُ لَا مُنْسِئًا ذُعْرًا وَلَا وَجِلَا[٣]

وقال أبو الحسن: خففها بعضهم، فجعلها من ماز يميز، قال: وبها نقرأ.

وحجة من قرأ[٤]: ﴿لِيُمَيِّزَ اللهُ﴾ أنه قد جاء فى التنزيل: ﴿تَمَيَّزُ﴾، وتميز: مطاوع ميزته، تقول: ميزته فتميز، كما تقول: قطعته فتقطع، وذلك فى[٥] قوله -جل وعز-: ﴿وَهِىَ تَفُورُ. تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [الملك: ٧، ٨] فقوله: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ دليل على شدة التفور[٦]؛ لأن التميز انفصال بعض الأشياء من بعض، وذلك إنما يكون بكثرة التقلب والتزعزع.

ودل قوله -جل وعز-: ﴿مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ على شدة الفوران والتقلب؛ لأن المغتاظ قد يكون منه التزعزع.

وقد قال قوم فى[٧] الغيظ و[٨]الغضب: إنه غليان دم القلب لإرادة الانتقام.

وقد يراد التشبيه فتحذف حروفه، كقوله: [من الرجز]

حَلْبَانَةٍ رَكْبَانَةٍ صَفُوفِ تَخْلِطُ بَيْنَ وَبَرٍ وَصُوفِ[٩]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤)، التبيان للطوسى (٥/ ١٣٩)، التيسير للدانى (٩٢، ١١٦)، الحجة لابن خالويه (١٧١)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٦)، الغيث للصفاقسى (٢٣٣)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٢٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٦).

(٢) فى ب: قال.

(٣) ينظر: النوادر ص(٢٨٥)، الأغانى (٢٣/ ٣١٢).

(٤) فى ب: قال.

(٥) سقط فى ب.

(٦) زاد فى ب: و.

(٧) فى ب: من.

(٨) فى ب: أو.

(٩) تقدم.

وقال فى صفة غليان القدر: [من الطويل]

لَهُنَّ نَشِيجٌ بِالنَّشِيلِ كَأَنَّهَا(١) ضَرَائِرُ حِرْمِىٌّ تَفَاحَشَ غَارُهَا(٢)

وقد تقدم القول فى هذا الحرف فى سورة آل عمران.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟﴾ [٥٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم فى رواية أبى بكر والكسائى(٣): ﴿وَلا تَحْسِبَنَّ الذين كفروا﴾ بالتاء وكسر السين.

غير عاصم فإنه فتح السين.

وفى النور أيضًا [الآية: ٥٧] بالتاء.

وروى حفص عن عاصم، وابن عامر وحمزة: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء وفتح السين.

وقرأ عاصم فى رواية حفص بالياء ههنا، وفى النور بالتاء.

والباقون غير حمزة وابن عامر فى السورتين بالتاء.

وقرأهما حمزة بالياء.

قال أبو على: من قرأ: ﴿ولا تَحْسِبَنَّ الذين كفروا سبقوا﴾ بالتاء، ف ﴿الذين كفروا﴾: المفعول الأول، و﴿سبقوا﴾ المفعول الثانى، وموضعه نصب، ووجهه بين.

ومن قرأ: ﴿يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ بالياء، فلا يخلو القول فيه من أن يكون أسند ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ إلى ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، فجعل ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الفاعل، فإن جعل ﴿ٱلَّذِينَ

---

(١) فى أ: كأنه.

(٢) وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(٧٩)، ولسان العرب (نشج)، (ضرر)، (غور)، (غير)، (حرم)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ١٧٩)، وتاج العروس (ضرر)، (غور)، وديوان الأدب (١/ ٢٠٢)، وأساس البلاغة (فحش)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٤/ ٤٠٨)، والمخصص (٢/ ١٤١)، ومجمل اللغة (٤/ ٢٩)، وكتاب العين (٤/ ٤٤٢).
ويروى: «جرمى»: بدلا من «حرمى».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٨)، الإعراب للنحاس (٦٨٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥)، البحر المحيط (٤/ ٥١٠)، التبيان للطوسى (٥/ ١٧١)، التيسير للدانى (١١٧)، تفسير الطبرى (١٤/ ٢٨)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٣)، الحجة لابن خالويه (١٧٢)، الحجة لأبى زرعة (٣١٢)، السبعة لابن مجاهد (٣١٧)، الغيث للصفاقسى (٢٣٤)، الكشف للقيسى (١/ ٤٩٣، ٤٩٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٥٤)، المعانى للفراء (١/ ٤١٤)، تفسير الرازى (٤/ ٣٧٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٧).

كَفَرُوا﴾ رفعًا لإسناد الفعل إليهم، لم يحسن؛ لأنه لم يعمل ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ فى المفعولين، فلا يحمله على هذا، ولكن يحمله على أحد ثلاثة أوجه[١]:

إما أن تجعل فاعله النبى ﷺ، كأنه: ولا يحسبن النبى الذين كفروا، وهو قول أبى الحسن.

ويجوز أن يكون أضمر المفعول الأول، التقدير: ولا يحسبن الذين كفروا نفسهم سبقوا، أو إياهم سبقوا.

ويجوز - أيضًا - أن تقدره على حذف «أن» كأنه: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، فحذفت «أن» كما حذفتها فى تأويل سيبويه، فى قوله: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، كأنه: أفغير عبادة الله تأمرونى.

وحذف «أن» قد جاء فى شىء من كلامهم؛ قال: [من الطويل]

وَإِنَّ لُكَيْزًا لَمْ تَكُنْ رَبَّ عِلَّةٍ لَدُنْ صَرَّحَتْ حُجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا

فحذف «أن»، والتقدير: لَدُن أن صرَّحت.

وأثبته[٢] الأعشى فى قوله: [من الطويل]

أَرَانِى لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِى كَأَنَّمَا يَرَى بِىَ فِيكُمْ طَالِبُ الضَّيْمِ أَرْنَبَا[٣]

وقد حذفت من الفعل [وهى][٤] مع صلتها فى موضع الفاعل.

أنشد أحمد بن يحيى: [من الطويل]

وَمَا رَاعَنَا إِلَّا يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِى بِهِ قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ[٥]

فإذا وجهته على هذا سد: «أن سبقوا»، مسد المفعولين.

كما أن قوله -جل وعز-: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا ءَامَنَّا﴾ [العنكبوت: ٢] كذلك.

قال: وكلهم قرأ: ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [٥٩] بكسر الألف.

---

(١) فى ب: أشياء.
(٢) فى ب: أثبت.
(٣) وهو فى ديوانه ص(١٦٥)، وأساس البلاغة (رنب)، ويروى: «قومى»، و«يرانى فيهم طالب الحق»، بدلا من «رهطى»، و«يرى بى فيكم طالب الضيم».
(٤) سقط فى ب.
(٥) وهو بلا نسبة فى الخصائص (٢/ ٤٣٤)، وشرح المفصل (٤/ ٢٧)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٢٨). ويروى: «راعنى» بدلا من «راعنا».

إلا ابن عامر فإنه قرأ[١]: ﴿أَنَّهُمْ لَا يعجزون﴾ بفتح الألف[٢].

قال أبو عبيدة: ﴿سَبَقُوٓاْ﴾ معناها: فاتوا.

و﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ لا يفوتون.

ومثل ما فسره أبو عبيدة بـ «فاتوا» قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَاۚ﴾ [العنكبوت: ٤]، وكما أن ما بعد هذه الآية من قوله: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ منقطعة من الجملة التى قبلها، كذلك يكون ما بعد هذه، فتكون «إن» مكسورة على أنها استئناف كلام، كما كان: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ كذلك.

ووجه قول ابن عامر أنه جعله[٣] متعلقًا بالجملة الأولى، فيكون التقدير: لا تحسبنهم سبقوا؛ لأنهم لا يفوتون، فهم يجزون على كفرهم.

قرأ عاصم وحده فى رواية أبى بكر: ﴿وإنْ جَنَحُوا للسِّلْم﴾ [٦١] بكسر السين.

وقرأ الباقون: ﴿لِلسَّلْمِ﴾ بفتح السين.

وروى حفص عن عاصم ﴿لِلسَّلْمِ﴾ - أيضًا - بالفتح[٤].

قال أبو زيد: فيما روى عنه الأثرم: جنح الرجل يجنح جنوحًا: إذا أعطى بيده، أو عدل إلى ما يحب القوم، وجنح الليل يجنح جنوحًا: إذا أقبل، وجنحت الإبل تجنح [جنوحًا][٥]: إذا خفضت سوالفها فى السير.

وقال أبو عبيدة: ﴿وإن جنحوا للسِّلم﴾ أى: رجعوا وطلبوا المسالمة.

---

(١) فى أ: قرأها.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٨)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٨٣)، البحر المحيط (٤/ ٥١٠)، التبيان للطوسى (٥/ ١٧١)، تفسير الطبرى (١٤/ ٣٠)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٤)، الحجة لابن خالويه (١٧٢)، الحجة لأبى زرعة (٣١٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٨)، الغيث للصفاقسى (٢٣٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٣٢)، الكشف للقيسى (١/ ٤٩٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٧).

(٣) فى أ: يجعله.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٦، ٢٣٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥)، التبيان للطوسى (٥/ ١٧٤)، التيسير للدانى (١١٧)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٩)، الحجة لابن خالويه (١٧٢)، الحجة لأبى زرعة (٣١٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٨)، الغيث للصفاقسى (٢٣٤، ٢٣٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٣٣)، الكشف للقيسى (١/ ٤٩٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٥٤)، تفسير الرازى (٤/ ٣٧٨).

(٥) سقط فى ب.

قال: والسِّلم والسَّلم والسَّلَم واحد.

قال رجل جاهلى: [من مجزوء الوافر]

أَنَــائِلَ إِنَّــنِــى سَــلَمٌ لِأَهْــلِكِ فَــاقْــبَــلِى سَــلَمِــى[(١)]

أنشده [أبو زيد][(٢)] بالفتح فيما رواه التوزى عنه.

وقال أبو الحسن: الصلح: فيه[(٣)] الكسر والفتح لغتان، يعنى: السِّلم والسَّلم، وقد تقدم القول فى ذلك فى سورة البقرة.

قال: كلهم قرأ: ﴿إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [٥٠] بالياء.

غير ابن عامر، فإنه قرأ ﴿إذ تَتَوفَّى﴾ بتاءين.

قال أبو على: قول ابن عامر: ﴿إذ تتوفى﴾ مثل قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، ومثل قوله: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]، ونحو ذلك من الفعل المسند إلى المؤنث، ألحقت به علامة التأنيث.

و: ﴿إِذْ يَتَوَفَّى﴾ مثل قوله: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٤]، [و] ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠] ونحو ذلك.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ ... فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ﴾ [٦٥، ٦٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر[(٤)]: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟﴾ و: ﴿فإن يكن[(٥)] منكم مائة صابرة﴾ بالياء فيهما[(٦)].

وقرأ أبو عمرو: ﴿فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُم﴾ بالتاء، والأخرى بالياء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى الحرفين جميعًا بالياء.

---

(١) وهو بلا نسبة فى لسان العرب (سلم)، وتاج العروس (سلم).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: فيها.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٨)، البحر المحيط (٤/ ٥١٧)، التيسير للدانى (١١٧)، الحجة لابن خالويه (١٧٢)، الحجة لأبى زرعة (٣١٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٨)، الغيث للصفاقسى (٢٣٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٣٤)، الكشف للقيسى (١/ ٤٩٤، ٤٩٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٥٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٧).

(٥) فى أ: تكن.

(٦) فى أ: بالتاء جميعًا.

وليس عن نافع خلاف أنهما بالتاء، إلا ما رواه خارجة عن نافع أنهما بالياء.
قال أبو على: قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر بالياء ﴿وَإِن يَكُن﴾[١]؛ لأنه يراد به المذكر.

ويدلك[٢] على ذلك قوله: ﴿يَغْلِبُوٓا۟﴾، وكذلك ما وصف فيه المائة بقوله: ﴿صَابِرَةٌ﴾؛ لأنهم رجال فى المعنى، فحملوا الكلام على أنهم مذكرون فى المعنى، كما جاء: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فأنث الأمثال على المعنى لما كانت حسنات.

[وقراءة أبى عمرو:][٣] ﴿فَإِن تَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ﴾؛ لأنه كما أنث صفة المائة، وهى قوله: ﴿صابرة﴾، كذلك أنث الفعل، وكأن التأنيث فى قوله -سبحانه-: ﴿إن تكن منكم مائة﴾ أشد مشاكلة لقوله: ﴿صابرة﴾ من التذكير، وقرأ فى الأخرى بالياء؛ لأنه أخبر عنه بقوله: ﴿يَغْلِبُوٓا۟﴾ فكان التذكير أشد مشاكلة لـ﴿يَغْلِبُوٓا۟﴾، كما كان التأنيث فى ﴿تَكُن﴾ أشد مشاكلة لقوله: ﴿صابرة﴾.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى الحرفين جميعًا بالياء، حملوا[٤] ذلك على المعنى؛ لأنهم فى الموضعين جميعًا رجال، فكان ذلك فى الحمل على المعنى فى قراءتهم كقوله: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وقرأ[٥] نافع جميعًا بالتاء، فحمله على اللفظ، واللفظ مؤنث، ورواية[٦] خارجة بالياء، وذلك للحمل على المعنى دون اللفظ، وكل ذلك حسن.

اختلفوا فى ضم الضاد وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [٦٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائى[٧]: ﴿ضُعْفًا﴾ و: ﴿مِّن ضُعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤] كل ذلك بضم الضاد.

---

(١) فى أ: تكن، وثبت فى حاشيتها كذا فى الأصل، وهذا التفسير الذى فسره لمن قرأ بالياء.
(٢) فى ب: يدل.
(٣) فى أ: وقرأ أبو عمرو.
(٤) زاد فى أ: على.
(٥) فى أ: وقراءة.
(٦) فى ب: ورواه.
(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٨)، الإعراب للنحاس (١/٦٨٦)، البحر المحيط (٤/٥١٨)، =

وقرأ عاصم وحمزة بفتح الضاد: ﴿ضَعْفًا﴾ فى كل ذلك، وكذلك فى [سورة][1] الروم.

وخالف حفص عاصمًا، فقرأ عن نفسه لا عن عاصم فى الروم: ﴿من ضُعْفٍ﴾، و: ﴿ضُعْفًا﴾ بالضم جميعًا.

قال أبو على: قال سيبويه: قالوا: ضَعُف ضُعفًا، وهو ضعيف.

وقال أيضًا: قالوا الفَقْر، كما قالوا: الضَّعْف، وقالوا: الفُقر، كما قالوا: الضُّعف؛ فعلمنا بذلك أن كل واحد من الضَّعف والضُّعف لغة، كما كان الفقر والفُقر كذلك.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ [٦٧]:

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ﴾ بالتاء.

وقرأ الباقون: ﴿يَكُونَ﴾ بالياء[2].

قال أبو على: أنث أبو عمرو ﴿تكون﴾ على لفظ الأسرى؛ [لأن الأسرى][3] وإن كان المراد به التذكير والرجال فهو مؤنث اللفظ.

ومن قال: ﴿يَكُونَ﴾، فلأن الفعل متقدم، والأسرى مذكَّرون فى المعنى، وقد وقع الفصل بين الفعل والفاعل، وكل واحد من ذلك إذا انفرد يذكَّر الفعل معه، يقال[4]: جاء الرجال، وحضر قبيلتك، وحضر القاضى امرأة، فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان التذكير أولى.

وقال أبو الحسن: التذكير أحب إلى؛ لأن الأسرى فعل للرجال وليس للنساء،

= التبيان للطوسى (٥/ ١٨٠)، التيسير للدانى (١١٧)، تفسير الطبرى (١٤/ ٥٧)، الحجة لابن خالويه (١٧٢، ١٧٣)، الحجة لأبى زرعة (٣١٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٩٥)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٥٦)، تفسير الرازى (٤/ ٣٨٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٧).

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦)، البحر المحيط (٤/ ٥١٨)، التبيان للطوسى (٥/ ١٨١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٣٤)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٥٨)، المعانى للفراء (١/ ٤١٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٧).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: مثل.

تقول: النساء يفعلن، ولا تقول: الأسرى يفعلن، فتذكير فعلهم أحسن والتأنيث على المجاز.

[واختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿قُل لِّمَن فِيٓ أَيۡدِيكُم مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ﴾ [٧٠]][١]:

فقرأ[٢] أبو عمرو وحده: ﴿قُلْ لِمَنْ فِى أَيْدِيكُم مِّنَ الأُسَارَى﴾ بالألف.

وقرأ الباقون: ﴿مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ﴾ بغير ألف[٣].

قال أبو على: ﴿أسرى﴾: أقيس من ﴿الأسارى﴾؛ وذلك أن «أسير» فعيل بمعنى مفعول، وما كان من باب فعيل الذى بمعنى مفعول، لا يجمع بالواو والنون ولا بالألف والتاء، كما أن فعولاً[٤] كذلك، لكنه يجمع على فَعْلى نحو جريح وجرحى، وقتيل وقتلى.

وقال -جل وعز-: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ﴾ [البقرة: ١٧٨].

وعقير وعقرى، ولديغ ولدغى، وكثر هذا الجمع فى هذا الباب، واستمر حتى شبه به غيره مما ليس منه، وذلك[٥] لموافقته [إياه][٦] فى المعنى، وذلك مثل: مَرضى ومَوْتى، وهَلكى، ووج ووجْيا فهذا شبه[٧] بفعيل الذى بمعنى مفعول، لمقاربته له فى المعنى، وذلك [أن هذه أمور ابتلوا بها، وأدخلوا فيها، وأصيبوا بها، وهم لها كارهون][٨]، فصار لذلك فى قول الخليل مشبهًا لفعيل الذى بمعنى[٩] مفعول وليس مثله.

يدل على ذلك أنهم قالوا: هالكون، وهلّاك، فجاءوا به على القياس، ولم

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: قال.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٩)، البحر المحيط (٤/ ٥٢١)، التبيان للطوسى (٥/ ١٨١)، التيسير للدانى (١١٧)، الحجة لابن خالويه (١٧٣)، الحجة لأبى زرعة (٣١٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٩)، الغيث للصفاقسى (٢٣٥)، الكشف للقيسى (١/ ٤٩٦)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٦٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٧).
(٤) فى ب: مفعولا.
(٥) فى ب: ولكنه.
(٦) سقط فى أ.
(٧) فى ب: أشبه.
(٨) فى ب: أن هذا أمر ابتلوا به، وأدخلوا فيه، وأصيبوا به، وهم له كارهون.
(٩) فى أ: فى معنى.

يحملوه على المعنى.

وكذلك قالوا: دامرون ودمَّار، وضامر وضُمَّر، فلم يجيئوا به على فَعلى، وإنما قالوا: أسارى على التشبيه بـ: كسالى.

قال سيبويه: قالوا: أسارى شبهوه بـ: كسالى، وقالوا: كَسْلى فشبهوه بـ: أسرى.

وأسارى فى جمع أسيِّر، ليس على بابه، وما عليه قياسه، كما أن أُسراء، وقُتلاء فى جمع أسير، [وقتيل] ليس على بابه، وإنما شبه بظرفاء حيث كان على وزنه، فأُسارى فى جمع أسير على التشبيه بغير بابه، وبابه أَسْرى، فكما شبه أسير بكسلان، فقالوا: أسارى، كما قالوا: كُسَالى، كذلك شبه كَسْلان بأسير، وقالوا فى جمعه: كَسْلَى، كما قالوا: أَسْرى، فعلى هذا يوجه قول من قال: «أُسارى»، فأما «أسرى» فهو على الباب المستمر الكثير.

وقال أبو الحسن: الأسرى ما لم يكن موثقًا، والأسارى: الموثقون، قال: والعرب لا تعرف ذلك، كلاهما عندهم سواء.

اختلفوا فى فتح الواو وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿مِّن وَلَـٰيَتِهِم﴾ [٧٢]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر(١): ﴿مِّن وَلَـٰيَتِهِم﴾ و: ﴿ٱلْوَلَـٰيَةُ﴾ [الكهف: ٤٤] بفتح الواو فيهما.

وقرأ حمزة: ﴿وِلَايَتهم﴾ و﴿الوِلَايَة﴾ بالكسر فيهما.

وقرأ الكسائى: ﴿مِّن وَلَـٰيَتِهِم﴾ بفتح الواو، و﴿الوِلاية﴾ بكسر الواو.

قال أبو عبيدة: ﴿مِّن وَلَـٰيَتِهِم﴾: مصدر المولى، يقال: مولى بَيِّن الولاية؛ إذا فتحت، فإذا كسرت فهو من وليت الشىء.

وقال أبو الحسن: ﴿مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ﴾، وهذا من «الولاية» فهو مفتوح، وأما فى السلطان، فـ «الوِلاية» بالكسر(٢)، وكسر الواو فى الأخرى لغة.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٩)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٨٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦)، البحر المحيط (٤/ ٥٢٢)، التبيان للطوسى (٥/ ١٨٨)، التيسير للدانى (١١٧)، تفسير القرطبى (٨/ ٥٦)، الحجة لابن خالويه (١٧٣)، الحجة لأبى زرعة (٣٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٩)، الغيث للصفاقسى (٢٣٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٣٥)، الكشف للقيسى (١/ ٤٩٧)، المجمع للطبرسى (٢/ ٥٦٠)، المعانى للفراء (١/ ٤١٨، ٤١٩)، تفسير الرازى (٤/ ٣٩٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٧).

(٢) فى أ: مكسورة الواو.

قال:

وقرأ الأعمش: ﴿ما لكم من وِلَايَتِهِمْ من شىء﴾ مكسورة(١).

قال أبو على: «الوَلاية» هنا من الدين، فالفتح أجود. قال أبو الحسن: وهى قراءة الناس، إلا أن الأعمش كسر الواو وهى لغة، وليست بذاك.

وحكى محمد بن يزيد عن الأصمعى: أن الأعمش لحن فى كسره لذلك، وليس قوله هذا بشىء؛ لأنه إذا كانت لغة فيما حكاه أبو الحسن فليس بلحن.

* * *

(١) فى أ: مكسور.

[بسم الله:
ذكر اختلافهم فى][(١)] سورة التوبة

اختلفوا فى الهمزتين، وإسقاط إحداهما من قوله -جل وعز-: ﴿أَيِمَّةَ﴾ [١٢]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿أيْمَة﴾ بهمز الألف، وبعدها ياء ساكنة.

على أن نافعًا مختلف[(٢)] عنه فى ذلك: فروى المسيِّبى، وأبو بكر بن أبى أُوَيس: ﴿آيمَّة﴾ ممدودة الهمزة، وياء بعدها كالساكنة.

وقال أحمد بن صالح عن أبى بكر بن أبى أويس: أحفظ عن نافع: ﴿أَيِمَّةَ﴾ بهمزتين.

وقال أبو عمارة عن يعقوب بن جعفر وإسحاق المسيبى عن أهل المدينة: ﴿أَمَّة﴾ همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام، أخبرنى بذلك إسماعيل بن أحمد عن أبى عمر الدُّورى، عن أبى عمارة عن يعقوب.

وقال القاضى إسماعيل، عن قالون بهمزة واحدة.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿أَيِمَّةَ﴾ بهمزتين[(٣)].

قال أبو على: المِثلان إذا اجتمعا فى كلمة، ولم يكن الثانى منهما للإلحاق، ولم يكن على «فَعَل»، نحو: طَلَل وشَرَر - فحركة الأول منهما مرفوضة غير مستعملة، إلا فيما لا اعتداد به من حرف شاذ، نحو: ألْبَبِ ولَحِحَتْ عينه.

وما يجىء فى الشعر من نحو ذلك، فهو من الأصول المرفوضة التى لا تستعمل فى حال[(٤)] السعة والاختيار.

وإذا كان كذلك، فالحركة المقدرة فى أول المثلين من «مِوَدٍّ» لم تخرج إلى اللفظ فى هذا البناء، وإذا لم تخرج إليه كان ساكنًا، وإذا سكن كانت الواو فى «مَوَدٍّ» فى تقدير الحركة من غير أن تنقل إليه، كما أن الحركة فى «زَوْج» و«زِوَجَة»، و«عَوْد» و«عِوَدَة» كذلك.

وإذا كانت الحركة فى حكم الثبات فى الواو، لم يكن سبيل إلى قلبها، كما لم

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: يختلف.
(٣) ينظر السبعة (٣١٢).
(٤) فى أ: أحوال.

يكن لها إلى ذلك سبيل فى زِوَجَة، ولواذٍ، وعوض، وحول، ونحو ذلك، ولو كان الأمر فيه على غير هذا المسلك، لكان «مِيَدٌّ» لأن الحركة لو كانت مقدرة على العين لنقلتها إلى الياء، وقد قلبتها الكسرة، ومثل[١] هذا قولهم: إوز.

ألا ترى أنه «إفْعل»، فصححوا الواو، ولم تقلبها الكسرة كما قَلَبْتَ نحو: ميزان؟

أنشد أبو عثمان: [من الرجز]

كَـأَنَّ خَـزًّا تَـحْـتَـهُ وَقَـزًّا
أَوْ فُـرُشًـا مَـحْـشُـوَّةً إِوَزًّا[٢]

وقال آخر: [من البسيط]

يُلْقَى[٣] الإِوَزُّونَ فى أَكْنَافِ دَارَتِهَا ....[٤]

وأما قولهم: ﴿أيمَّة﴾، فهو فى الأصل «أفعلة»، وواحدها إمام.

فإذا جمعته على «أفعلة» ففيه همزة، هى فاء الفعل، وتزيد عليها همزة «أفعلة» الزائدة، فتجتمع همزتان، واجتماع الهمزتين فى كلمة لا يستعمل تحقيقهما، ولا[٥] تخلو الهمزة التى هى فاء[٦] فى ﴿أيمَّة﴾ من أن تكون الحركة نقلت إليها بعد أن كانت ساكنة، أو وقعت فى أول حالها متحركة من غير تقدير سكون فيها، ونقل الحركة إليها بعد، فلو ثبتت ساكنة، ونقلت إليها الحركة بعد لوجب أن تبدل ألفًا كما أبدلت فى آنية، وآزرة، ونحو ذلك، ولو أبدلت ألفًا لجاز وقوع المدغم بعدها، ولم يحتج مع وقوع المدغم بعدها إلى القلب فيها، فلما لم تقلب ألفًا ووقعت متحركة، ودل

---

(١) فى أ: وأصل.
(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (وزز)، والمخصص (٨/ ١٦٦)، كتاب الجيم (٣/ ٣٠٢)، ويروى: «تحتها»، بدلا من: «تحته»، و: «و» بدل «أو».
(٣) فى أ: تلقى.
(٤) صدر بيت وعجزه:
.... فوضى وبين يديها التبن منثور
البيت لأوس بن حجر فى ديوانه ص(٤٦)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(١٣٣٥)، وشرح المفصل (٥/ ٥)، ولسان العرب (٤/ ٢٨٦)، (دور)، (٥/ ٤٢٩)، (وزز).
ويروى: «تلقى» بدلا من: «يلقى».
(٥) فى أ: فلا.
(٦) زاد فى أ: الفعل.

تحركها على أن الفتحة فى الهمزة، صادفت الهمزة التى هى [فاء][(١)] متحركة بالكسر، [ولم تصادفها ساكنة فتقلبها][(٢)] ألفًا، فالحركة فى ﴿أيمة﴾ كالحركة فى «مِوَدٍّ».

ودل على هذا قولهم[(٣)]: إوز، فلما لم تنقل الحركة إلى الفاء من العين، صارت الفاء كأنها لم تزل مكسورة، فانقلبت ياء؛ لأن الهمزتين لما لم تجتمعا فى كلمة واحدة لزم الثانية منهما البدل.

وإذا لزم الثانية البدل كان بمنزلة ما لم يزل حرف لين؛ يدلك على ذلك قولهم: أوادم، ونحو ذلك: «جاء»، فى قول عامة النحويين.

وعلى هذا قاس النحويون، فقالوا: لو بنيت من «جاءَ» مثل: فَعْلَل، لقلت: جَيْئَأ، وقد علمت أن الحركات تنزل منزلة الحروف، فكما تعتل بعض الحروف لمجاورة بعضها للتقريب نحو: ﴿حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ﴾ [القصص: ٢٣] اعتلت الصاد لمجاورة الدال، ونحو: اصطبر، اعتلت التاء لمجاورة المطبق، كذلك انقلبت الهمزة من ﴿أيمة﴾ ياء لمجاورة الكسرة التى بعدها، كما انقلبت ياء لمجاورة[(٤)] الحركة التى قبلها فى «ذيب».

وأيضًا [فإن الهمزة][(٥)] تشبه الألف؛ لأنها من مخرجها وتقاربها؛ و لأن كل واحدة منهما تنقلب إلى صاحبتها فى نحو: هو يضربهأ، وحُبْلأ، فى وقف بعضهم، كما قلبت ألفًا فى الوقف عند أهل التخفيف فى: لم يقرا، وكما قلبت هى أيضًا إليها فى آدم، وراس، والألف تعتل وتغير لما قبلها ولما بعدها فى نحو: كتاب وعالم، كذلك قلبت الهمزة للحركة التى قبلها والتى بعدها فى نحو: ذيب وأيمَّة.

وكذلك الواو تُعَلُّ للياء التى بعدها فى نحو طُوِىَ طيًّا، ولِلياء التى قبلها فى نحو[(٦)]: ديار وقيام، ونحوه، ولو كَسَّرْت[(٧)]: ﴿أيمَّة﴾ أو حقرته، كما قلت: أسقية وأساق، لزم أن تقول: «أُوَيمَّة» فتقلبها واوًا لتحركها أيضًا بالفتح، كما قلبتها واوًا فى

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: ولو صادفتها ساكنة لقلبتها.
(٣) فى أ: من قوله.
(٤) فى ب: بالمجاورة.
(٥) فى ب: فالهمزة.
(٦) فى ب: مثل.
(٧) زاد فى أ: قولهم.

[آدم و] أوادِم وآخر وأواخر.

فإن كسرت قلت: «أَوَامُّ»، ولا تقول: «أُيَيِمّة»، فتقرر الياء فى التحقير على ما كانت عليه فى التكبير[(١)]؛ لزوال الكسرة الموجبة لانقلاب الهمزة إلى الياء، كما لا يجوز أن تقرر الياء فى «ميزان» ونحوه، إذا كسرت أو حقرت لزوال المعنى الموجب للياء وهو الكسر الذى فى الميم، وكذلك الياء المنقلبة عن الهمزة فى ﴿أيمّة﴾ ولا يجوز تقريرها فى التحقير والتكسير؛ لزوال الكسرة، كما لا يجوز أن تقرر الياء إذا خَفَّفْتَ ذئبًا وبئرًا فى التحقير والتكسير؛ لزوال الكسرة الموجبة لقلبها، وكذلك فى: «هذا أفعل من هذا» من: «أَمَمْتُ»، تقول: «هذا[(٢)] أَوَمُّ من هذا»؛ لتحركها بالفتح، وهذا قول أبى الحسن.

وقول أحمد بن موسى: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿أَيمَة﴾ بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة، غير أن نافعًا يُخْتَلَفُ عنه . . . إلى آخر الفصل - فالقول فيه: إن هذه التراجم مضطربة، وفى هذه الكلمة همزتان: الأولى منهما همزة «أفعلة»، والثانية: فاء الفعل، فمن لم ير الجمع بينهما من النحويين، وهو أبو عمرو والخليل وسيبويه وأصحابهم[(٣)]، قال: «أَيِمَّة» فأبدل الهمزة التى هى فاء[(٤)]، الياء لانكسارها، فلم تجتمع همزتان، ومن لم ير الجمع بين الهمزتين لم يجعل الثانية بين بين؛ لأنها إذا كانت كذلك كانت فى حكم الهمزة.

ألا ترى أن العرب قالوا فى فاعل من جاء وشاء وناء: جاءٍ وشاءٍ وناءٍ؟ فقلبوا الثانية ياء محضة لانكسار ما قبلها، ولم يخففوا، ولو خففوها لزم أن تكون بين الياء والهمزة فى قول الخليل وسيبويه، وقول أبى عمرو والعرب فيما ذكر سيبويه، أو[(٥)] تقلب ياء فى قول أبى الحسن.

فإذا كان كذلك فما ذكره من أن نافعًا وابن كثير وأبا عمرو قرءوا بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة - غير مستقيم؛ لأن الياء التى بعد ألف «أفعلة» متحركة بالكسر،

---

(١) فى ب: التكسير.
(٢) فى أ: ذا.
(٣) فى ب: وأصحابهما.
(٤) زاد فى أ: الفعل.
(٥) فى ب: و.

فكيف تكون ساكنة، ولا يجوز أن يكون المراد بقوله: «بعدها ياء ساكنة»: أنها همزة بين بين؛ لأنها لو كانت كذلك كانت فى حكم ﴿أَيِمَّةَ﴾ المحققة.

يدلك على ذلك أن أبا عمرو إذا فصل بين الهمزتين بالألف فى نحو: [من الطويل]

.... آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ[1]

جعل الثانية بين بين، فلو لم تكن فى حكم الهمزة فى هذه الحال، لم يفصل بينهما بالألف، كما يفصل بينهما من يفصل إذا حقق الهمزتين.

وشىء آخر يدلك[2] على أن المخففة فى حكم المتحركة، وهو أنها لو كانت إذا خففت ساكنة لم يستقم قوله: [من البسيط]

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى ....[3]

إذا خففت[4] الثانية، كما لم يستقم الشعر إذا أسكن.

وكذلك قول الشاعر: [من الرمل]

كُلُّ غَرَّاءَ إِذَا مَا بَرَزَتْ ....[5]

لو كان إذا خفف الثانية كانت ساكنة لم يستقم، كما لم يستقم البيت الآخر.

فإذا لم يخل قوله: «بعدها ياء ساكنة»، من أن يريد به: السكون الذى هو خلاف

---

(١) جزء من عجز بيت، وقبله.

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا ....

والبيت لذى الرمة فى ديوانه ص(٧٥٠)، وأدب الكاتب ص(٢٢٤)، والأزهية ص(٣٦)، والأغانى (١٧/ ٣٠٩)، والخصائص (٢/ ٤٥٨)، والدرر (٣/ ١٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٢٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٥٧)، وشرح شواهد الشافية ص(٣٤٧)، وشرح المفصل (١/ ٩٤، ٩/ ١١٩)، والكتاب (٣/ ٥٥١)، ولسان العرب (جلل)، واللمع ص(١٩٣، ٢٧٧)، ومعجم ما استعجم ص(٣٨٨)، والمقتضب (١/ ١٦٣)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/ ٤٥٧، ٢/ ٦٧٧)، والإنصاف (٢/ ٤٨٢)، وجمهرة اللغة ص(١٢١٠)، والجنى الدانى ص(١٧٨، ٤١٩)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٤٧، ١١/ ٦٧)، ورصف المبانى ص(٢٦، ١٣٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٦٤)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٢).

ويروى «آأنت» بدلا من «أأنت».

(٢) فى أ: يدل.

(٣) تقدم.

(٤) فى أ: خفف.

(٥) تقدم.

الحركة، أو يعنى به: الهمزة التى تجعل بين بين، أو يعنى به: إخفاء الحركة، ولم يجز واحد من الوجهين الأولين - ثبت أنه إخفاء الحركة، والإخفاء تضعيف الصوت بالحركة، فهو يضارع السكون من جهة الإخفاء، وإن كان المخفى فى وزن المتحرك.

وأما ما ذكره من [قوله][(١)]: إن نافعًا يُخْتَلَف عنه فى ذلك، فروى المسيّبى وأبو بكر بن أبى أويس: ﴿آئمة﴾ ممدودة الهمزة - مختل.

ألا ترى أنه لا مد فى هذه الهمزة، كما لا مد فى همزة أَبَدٍ، وأَجَل، وأَمَدٍ ؟

وقوله: «وياء بعدها كالساكنة»، يحتمل وجهين:

أحدهما: تخفيف الهمزة.

والآخر: إخفاء الحركة.

وذلك أن الهمزة إذا خففت، صارت مضارعة للساكن، وإن كانت فى الوزن متحركة؛ ولذلك لم تخفف مبتدأة، فهذا إن أريد كان صحيحًا فى العبارة، إلا أنه يفسد فى هذا الموضع لخروجه[(٢)] عن المذهبين.

ألا ترى أن خلافهم فيها على ضربين:

أحدهما: إبدال الياء من الهمزة الثانية فى[(٣)] ﴿أَيِمَّةَ﴾.

والآخر: تحقيقهما؟ وهى[(٤)] قراءة حمزة والكسائى وعاصم وابن عامر.

فيفسد؛ لخروجه عن المذهبين، وإن كان قد يستقيم فى اللفظ؛ فإذا لم يجز ذلك لخروجه عن المذهبين، فينبغى أن يحمل ذلك على إخفاء حركة الياء المنقلبة عن الهمزة التى هى فاء الفعل.

وما حكاه من قوله: «قال أبو عمارة عن يعقوب بن جعفر وإسحاق المسيبى عن أهل المدينة: همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام» فإنه يفهم منه أنهم أثبتوا فى ﴿أيمةٍ﴾ همزة مفتوحة كفتحة همزة الاستفهام، ولم يذكر فى الذى بعد الهمزة شيئًا.

وكذلك قال القاضى إسماعيل عن قالون بهمزة واحدة.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: بخروجه.
(٣) فى ب: من.
(٤) فى ب: وهو.

فهذا مستقيم لا اختلاف فيه، إلا أنه لا يفهم من ذلك حكم الثانية.

قال: «وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿أَئِمَّةَ﴾ بهمزتين»، فالقول فيه: إن تحقيق الهمزتين فيها ليس بالوجه، ومما يضعف الهمزتين أنه لا نعلم أحدًا حكى التحقيق فيهما فى آدم، وآدر، وآخر، ونحو هذا، فكذلك ينبغى فى القياس أن يكون ﴿أيمة﴾.

فإن قلت: إن الثانية التى فى «آدم» ساكنة، والثانية فى ﴿أَئِمَّةَ﴾ متحركة، والمتحرك أقوى من الساكن:

قيل: المتحرك فى هذا ليس بأقوى من الساكن؛ لأنك قد رأيت الكسرة توجب فيها الاعتلال والقلب، مع أنها متحركة فى: مِئَر وذِئب، فلم تكن الحركة لها مانعة من الاعتلال، كما كان جُؤَنٌ، وتؤَدَة كذلك.

وحجتهم فى الجمع بين الهمزتين فى ﴿أَئِمَّةَ﴾ أن سيبويه زعم أن ابن أبى إسحاق كان يحقق الهمزتين وناس معه.

قال سيبويه: وقد يتكلم ببعضه العرب، وهو ردىء، وقد تقدم القول فيه أوائل هذا الكتاب.

والدلالة على ضعف اجتماع الهمزتين، ووجهه من القياس: أن يقول: الهمزة حرف من حروف الحلق، كالعين وغيرها، وقد جمع بينهما فى نحو: لعاعَةٍ[(١)] وكعّ[(٢)]، وكَعَّة، وألفهَّة، وكذلك فى غير هذه الحروف، فكما جاء أن اجتماع

---

(١) اللُّعَاعَةُ: بهاء -: الهندباء، قاله ابن الأعرابى.
قال ابن عباد: اللعاعة: الخصب، وفى الصحاح: قال الأصمعى: ومنه، أى: من اللُّعَاع بمعنى النبت الناعم، قيل: الدنيا لعاعة، وفى الحديث: إنما الدنيا لعاعة، يعنى: كالنبات الأخضر قليل البقاء.
وقال المؤرج: اللعاعة: الجرعة من الشراب، يقال: فى الإناء لعاعة، وقال غيره: هو ما بقى فى السقاء، وقيل: لعاعة الإناء: صفوته، وقال اللحيانى: فى الإناء لعاعة، أى: قليل.
وقال أبو عمرو: اللعاعة، الكلأ الخفيف، رعى أو لم يرع، وقال غيره: يقال: فى الأرض لعاعة: للشيء الرقيق.
قال الليث: واللعّاعة، مشددة: من يتكلف الألحان من غير صواب، كذا نص العين والعباب، وفى المحكم: بلا صوت.
ينظر: تاج العروس (٢٢/ ١٥١، ١٥٣).

(٢) كَعَّ يَكِعُّ: بالكسر على القياس، حكاه سيبويه، وقال: هو أجود، ويكع بالضم، حكاه يونس =

العينين كذلك، يجوز اجتماع الهمزتين.

اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾ [١٢]:

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿لَا إِيمَانَ لَهُمْ﴾ بكسر الألف.

وقرأ الباقون: ﴿لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾ بفتح الألف(١).

قال أبو على: حجة من قال: ﴿لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾، ففتح أن يقول: قد قال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾ [التوبة: ٤]، والمعاهدة يقع فيها أيمان، فإذا كان كذلك ففتح الهمزة أشبه بالموضع وأليق.

وأيضًا: فقد قال: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

ويقوى ذلك أن المتقدم ذكره، إنما هو أيمان نكثوها.

ومما يقوى ﴿أَيْمَٰنَ﴾، بفتح الهمزة أن قوله: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ يعلم منه أنه لا إيمان لهم؛ فإذا كان كذلك فالفتح فى قوله -جل وعز-: ﴿لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾ أولى؛ لأنه لا يكون تكريرًا، ولم يقع عليه دلالة من الكلام الذى تقدمه.

فإن قلت: فكيف قال: ﴿إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾ فنفى أيمانهم؟ ثم قال: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣] فأوجبها.

فإنما ذلك لأن المعنى لا أيمان لهم يفون بها، ولا أيمان لهم صادقة، كما أن قوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩] معناه: شيئًا مذكورًا.

= فى المبرز، وهو (قليل)، ونقل ذلك الجوهرى والصاغانى وغيرهما، وأشار إليه ابن القطاع، فهو مما ورد بالوجهين، وأغفله الشيخ ابن مالك فى كتبه مع كثرة استيعابه، فهو مما يستدرك عليه «كُعُوعًا»، بالضم، وكذلك: كعا، بالفتح: (جبن وضعف).

وقال الفارسى: وزن كاع: فعل، وقال الليث: رجل كع: كاع، وهو الذى لا يمضى فى عزم ولا حزم، وهو الناكص على عقبيه.

وقال ابن الأعربى: رجل كع الوجه: أى رقيقه، ولا يقال لغير الوجه.

ينظر: تاج العروس (٢٢/ ١٥١-١٥٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٠)، البحر المحيط (٥/ ١٥)، التبيان للطوسى (٥/ ١٨١)، التيسير للدانى (١١٧)، تفسير الطبرى (١٠/ ٦٣)، تفسير القرطبى (٨/ ٨٥)، الحجة لابن خالويه(١٧٤)، الحجة لأبى زرعة (٣١٥)، السبعة لابن مجاهد (٣١٢)، الغيث للصفاقسى (٢٣٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٧٧)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٠)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٠).

ويبين ذلك فى الأخرى بقوله: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، وقد قالوا: «إنك ولا شيئًا سواء»، فلو كان الكلام يراد به النفى، كان محالاً؛ لأن «لا شىء» لا يساوى شيئًا، وإنما جاز لما يراد بهذا الكلام من النقص المراد بهذا الكلام، فكذلك قوله: ﴿لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾ على هذا الحد.

ووجه قول ابن عامر أنه ذكر أن الكسر قراءة الحسن، ووجه: ﴿لا إيمَانَ لهم﴾ أن يجعله مصدرا من آمَنْتُهُ إيمانًا، يريد به خلاف التخويف، ولا يريد [به][1] مصدر «آمن» الذى هو صَدَّق، أى: ليس لأئمة الكفر من المشركين إيمان، كما يكون الإيمان الذى هو مصدر «آمنته» لذوى الذمة من أهل الكتاب؛ لأن المشركين لا يُقَرُّون، ولا يؤمنون إلا أن يسلموا، فإن لم يسلموا فالسيف، ولا يؤمنون بتقرير بقبول جزية، كما يُقَرّ أهل الكتاب، ولا يكون على هذا «الإيمان» الذى هو خلاف الكفر؛ فيكون تكريرًا لدلالة ما تقدم من قوله -تعالى-: ﴿فقاتلوا أيمة الكفر﴾ على أن أهل الكفر لا إيمان لهم؛ لأن «الإيمان» على هذا إنما هو مصدر «آمنتُ» المنقول من «أمِنَ» [الذى هو خلاف خَوَّفْتُ][2].

اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله -جل وعز-: ﴿أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [١٧]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[3]: ﴿أَن يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللهِ﴾ على واحد، [و] ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [١٨] على الجمع.

أخبرنى أبو حمزة الأنسى، قال: حدثنا حجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿مَسْجِدَ الله﴾ [و] ﴿إنما يَعْمُرُ مَسْجِدَ الله﴾ بغير ألف على التوحيد.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى على الجمع فيهما.

قال أبو على: حجة من أفرد فقال: ﴿مَسْجِدَ الله﴾ أنه يعنى به ما تأخر من قوله

---

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: وخلاف خوفت.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٠)، البحر المحيط (٥/١٨)، التبيان للطوسى (٥/١٨٨)، التيسير للدانى (١١٨)، تفسير الطبرى (١٠/٦٦)، تفسير القرطبى (٨/٨٩)، الحجة لابن خالويه(١٧٤)، الحجة لأبى زرعة (٣١٦)، السبعة لابن مجاهد (٣١٣)، الغيث للصفاقسى (٢٣٧)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٠)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٣)، المعانى للفراء (١/ ٤٢٦)، تفسير الرازى (١٦/ ٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٨).

تعالى: ﴿وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [١٩]، فقال: ﴿ما كان للمشركين أن يعمروا مَسْجدَ الله﴾ [١٧] واستغنى عن وصفه بـ «الحرام» بما تقدم [من][1] ذكره، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ يعنى به: المسجد الحرام وغيره.

ويدل على أنهم ليس لهم عمارته كالمسلمين: قوله فى الأخرى: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ ۚ إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤].

ووجه من قرأ: ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللهِ﴾، [و]﴿ إنما يَعْمُرُ مَسْجِدَ الله﴾ أنه عنى بالمسجد الثانى الأول فى قوله: ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللهِ﴾ فكرره، وسائر المساجد حكمه حكم المسجد الحرام، فى أنه ينبغى أن يكون عمّاره أهله الذين هم أولى به.

ومن جمع فقال: ﴿مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ بعد قوله: ﴿ما كان للمشركين أن يعمروا مَسْجِدَ اللهِ﴾ فلأن الجمع يشمل المسجد الحرام وغيره.

ووجه قول من جمع فى الموضعين: أن المشركين ليسوا بأولياء لمساجد المسلمين: لا المسجد الحرام ولا غيره، فإذا لم يكونوا أولياءها لم تكن لهم عمارتها، وإنما عمارتها للمسلمين الذين هم أولياؤه، فدخل فى ذلك المسجد الحرام وغيره.

و اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله -جل وعز-: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [٢٤]:

فقرأ عاصم وحده فى رواية أبى بكر[2]: ﴿وَعَشِيرَاتُكُمْ﴾ على الجمع.

وقرأ الباقون: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ واحدة.

وقال حفص عن عاصم: واحدة.

قال أبو على: وجه الجمع: أن كل واحد من المخاطبين له عشيرة، فإذا جمع[3] قال: ﴿عشيراتكم﴾ من حيث كان المراد بهم الجمع.

وقول من أفرد: إن «العشيرة» واقعة على الجمع؛ فاستغنى بذلك[4] عن جمعها.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤١)، البحر المحيط (٥/ ٢٢)، التبيان للطوسى (٥/ ١٩٥)، التيسير للدانى ١١٨)، الحجة لأبى زرعة (٣١٦)، السبعة لابن مجاهد (٣١٣)، الغيث للصفاقسى (٢٣٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٨١)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٠)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٦)، تفسير الرازى (١٦/ ١٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٨).

(٣) فى ب: جمعت.

(٤) زاد فى أ: فيها.

ويقوى ترك الجمع بالتاء أن أبا الحسن قال: لا تكاد العرب تجمع «عشيرة» «عشيرات»، إنما يجمعونها على: «عشائر».

اختلفوا فى التنوين وتركه من قوله -جل وعز-: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [٣٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة[١]: ﴿عُزَيْرُ ابن الله﴾ بغير تنوين.

وروى عبد الوهاب عن أبى عمرو منونًا، حدثنى ابن أبى خيثمة قال: حدثنى[٢] القصبى عن عبد الوارث عن أبى عمرو بذلك.

وقرأ عاصم والكسائى[٣]: ﴿عُزَيْرٌ﴾ منون.

قال أبو على: من نون ﴿عُزَيْرٌ﴾، جعله مبتدأ، وجعل: ﴿ٱبْنُ﴾ خبره، وإذا كان كذلك فلا بد من إثبات التنوين فى حال السعة والاختيار؛ لأن «عزيرًا» ونحوه ينصرف: عجميًّا كان أو عربيًّا.

فأما من حذف التنوين، فإن حذفه على وجهين:

أحدهما: أنه جعل الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد، كما جعلهما كذلك فى قولهم[٤]: لا رجل ظريف، وحذف التنوين ولم يحرك لالتقاء الساكنين، كما يحرك فى: زيدُنِ العاقل؛ لأن الساكنين كأنهما التقيا فى تضاعيف كلمة واحدة، فحذف الأول منهما، ولم يحرك لكثرة الاستعمال، فصار آخر الاسم فى إتباعه حركة ما قبله بمنزلة إتباع الآخر ما قبله فيما حكاه أبو عثمان عن ابن إسحاق من قولهم: هذا مُرْءٌ، ورأيت مَرْءًا، ومررت بمِرْءٍ.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٧)، البحر المحيط (٥/ ٣١)، التبيان للطوسى (٥/ ٢٠٤)، التيسير للدانى (١١٨)، تفسير الطبرى (١٠/ ٨٠)، الحجة لابن خالويه(١٧٤)، الحجة لأبى زرعة (٣١٧)، السبعة لابن مجاهد (٣١٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٨٥)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠١)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٢)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٢٩)، المعانى للفراء (١/ ٤٣١)، تفسير الرازى (١٦/ ٣٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٩).

(٢) فى أ: حدثنا.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤١)، الغيث للصفاقسى (٢٣٧)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٩).

(٤) فى أ: قوله.

فإن قلت: فقد تخالف الحركة الأولى الحركة الآخرة فى «المرء»، وقولهم: امرأً، وامرًا، وامرئ فى نحو: مررت بعمر بن زيد، وإبراهيم بن عمرو، فلا تتبع الحركة الأولى الآخرة:

قيل: الفتح فى هذا الموضع بمنزلة الكسر وفى حكمه، كما كان فى قولهم: بمسلمات، ورأيت مسلمات، كذلك فكما اتفقا فى هذا الموضع، وإن اختلف لفظاهما، كذلك اتفقا فى نحو: عمر بن زيد، وعمرو[١] بن بشر.

ولا يجوز إثبات التنوين فى هذا الباب إذا كان صفة وإن كان الأصل؛ لأنهم جعلوه من الأصول المرفوضة، كما أن إظهار الأول من المثلين فى نحو: «ضَنِنوا»، لا يجوز فى الكلام، [وإن كانا][٢] بمنزلة اسم مفرد، والاسم المفرد لا يكون جملة مستقلة مفيدة فى هذا النحو، فلا بد من إضمار جزء آخر [يقدر انضمامه إليه ليتم جملة][٣]، وتجعل الظاهر إما مبتدأ وإما خبر مبتدأ؛ فيكون التقدير: صاحبُنا، أو[٤] نسيبُنا أو نبينا عزيرُ بن الله؛ إن قدرت المضمر المبتدأ، وإن قدرته بعكس ذلك جاز، فهذا أحد الوجهين.

والوجه الآخر: ألا تجعلهما اسمًا واحدًا، ولكن تجعل الأول من الاسمين المبتدأ والآخر الخبر؛ فيكون المعنى فيه على هذا كالمعنى فى إثبات التنوين، وتكون القراءتان متفقتين، إلا أنك حذفت التنوين لالتقاء الساكنين، كما تحذف حروف اللين لذلك.

ألا ترى أنه قد جرى مجراها فى نحو: لم يك زيد منطلقًا، وفى نحو: صَنْعَانى وبَهْرانى؟ وقد أدغمت فى الواو والياء كما تُدغم[٥] كل واحدة من الواو والياء فى الأخرى بعد قلب الحرف إلى ما يدغم فيه، وقد وقعت [زيادة لمعاقبة الألف][٦] فى: جَرَنْفَسٍ، وجُرَافِس، وحذفوها فى ﴿عزير﴾ كما حذفوا الألف من عُلَبِط،

---

(١) فى أ: وعُمر.
(٢) فى أ: وإذا كان.
(٣) فى أ: يكون بانضمامه إليه جملة.
(٤) فى ب: و.
(٥) فى أ: أدغم.
(٦) فى أ: معاقبة كالألف.

وأبدلوا الألف من النون فى نحو: رأيت زيدًا، و﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، فلما[1] اجتمعت مع حروف اللين فى هذه المواضع وشابهتها، كذلك يجوز أن تتفق معها فى الحذف؛ لالتقاء الساكنين، وعلى هذا ما يروى من قراءة بعضهم: ﴿أحدُ الله الصمد﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، فحذف النون؛ لالتقاء الساكنين.

وقد جاء ذلك فى الشعر كثيرًا.

قال: [من المتقارب]

حُـــمَـــيْـــدُ الَّذِى أَمَـــجٌ دَارُهُ أَخُو الخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الأَصْلَعِ[2]

وقال: [من الرجز]

إذا غُـطَـيْـفُ الـسُّـلَمِـىُ فَـرَّا[3]

وقال: [من الرجز]

وَحَـاتِـمُ الـطَّـائِىُ وَهَّـابُ الـمِئِى[4]

وقال: [من الخفيف]

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وتُبْدِى عَـنْ خِـدَامِ الـعَـقِـيـلَة الـعَـذْرَاءُ

وهذا [النحو][5] فى الشعر كثير، والوجه فيه الحمل على الوجه الآخر؛ لأنه لم يستقر حذفه فى[6] الكلام، وإن حصلت المشابهات بين النون وحروف اللين فيما رأيت.

---

(١) فى أ: فكلما.

(٢) وهو لحميد الأمجى فى معجم ما استعجم (١/ ١٩١)، ولابن عم حميد فى العقد الفريد (٦/ ٣٥٢)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٦٦٤)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٧٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٥)، والمقتضب (٢/ ٣١٣)، ونوادر أبى زيد ص(١١٧).

(٣) الرجز بلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٦٦٥)، وجمهرة اللغة ص(٦٦٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٤)، وشرح المفصل (٢/ ٩)، ولسان العرب (٦/ ٨٤) (دعس)، والمقرب (٢/ ٦٧)، ونوادر أبى زيد ص(٩١).

(٤) الرجز لامرأة من بنى عقيل فى خزانة الأدب (٧/ ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧)، ولسان العرب (حتم)، ونوادر أبى زيد ص(١٩١)، ولقصى بن كلاب فى المقاصد النحوية (٤/ ٥٦٥)، ولامرأة فى شرح شواهد الشافية ص(١٦٣)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٦٦٣)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٠، ١١/ ٣٧٤، ٣٧٦)، والخصائص (١/ ٣١١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٣٤)، ولسان العرب (حيد)، (مأى)، والمنصف (٢/ ٦٨).

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى أ: من.

اختلفوا فى الهمز وإسقاطه من قوله -جل وعز-: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ [٣٠]:
فقرأ عاصم وحده[(١)]: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ بالهمز.
وقرأ الباقون: ﴿يُضَاهُونَ﴾ بغير همز.
قال أبو عبيدة: المضاهاة: التشبيه، ولم يحك الهمز[(٢)].
وقال أحمد بن يحيى: لم يتابع عاصمًا أحد على الهمز.
و: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [٣٠] يشبه أن يكونوا المشركين الذين لا كتاب لهم؛ لأنهم ادعوا فى الملائكة أنهم[(٣)] بنات.
قال: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ﴾ [النحل: ٥٧].
وقال: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلۡأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١].
وقال: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحۡمَٰنِ مَثَلٗا ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا﴾ [الزخرف: ١٧].

وقال: ﴿وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتِۭ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۚ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وليس ﴿يضاهئون﴾ فيمن همز من لفظ: «ضَهْيَاء»؛ لأن الهمزة فى «ضهياء» زائدة بدلالة «ضهيأ»، والياء أصل، ألا ترى أنها لو كانت الياء فيها زائدة لكانت مكسورة الصدر؟ ويشبه[(٤)] أن يكون ما قرأ به عاصم من الهمز فى ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ لغة، وهى فيما [زعم الفراء عنه][(٥)] لغة [أهل][(٦)] الطائف؛ فيكون فى الكلمة لغتان مثل: أرجيت وأرجأت.
ولا يجوز أن يكون من قولهم: «امرأة ضهياء»؛ وذلك لأن[(٧)] الهمزة فى «ضهياء» قد قامت الدلالة على زيادتها.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨)، البحر المحيط (٥/ ٣١)، التبيان للطوسى (٥/ ٢٠٤)، التيسير للدانى (١١٨)، تفسير الطبرى (١٠/ ٨٠)، الحجة لابن خالويه(١٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٣١٤)، الغيث للصفاقسى (٢٣٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٨٥)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٢)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٢)، تفسير الرازى (١٦/ ٣٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٩).
(٢) فى ب: الهمزة.
(٣) فى ب: أنها.
(٤) فى ب: أشبه.
(٥) فى أ: زعموا.
(٦) سقط فى ب.
(٧) فى ب: أن.

ألا ترى أنهم قالوا: «ضهيأ»[(١)]؟ فاشتقوا من الكلمة ما سقطت فيه هذه الهمزة، [فاشتقاقهم «ضهيأ» من «ضهياء» هو][(٢)] بمنزلة اشتقاقهم جرواض من جرائض[(٣)]، وشيذارة من شئذار[(٤)]، وزوبر من زئبر، وزعموا أنهم يقولون: زوبر الثوب إذا خرج زئبره؛ فكذلك يعلم من «ضهيأ» زيادة الهمزة فى [ضهياء][(٥)].

وأمر آخر يعلم منه زيادة الهمزة فى «ضهياء»، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون «فعلاً» مقصورًا أو «فَعْيَلاً»، فلا يجوز أن يكون «فَعْيَلاً» لأن ذلك بناء لم يجئ فى كلامهم، وما كان من هذا النحو الياء زائدة فيه، كان مكسور الصدر، نحو: حِذْيَم[(٦)] وعِثْيَر[(٧)]، وحِمْيَر، وطِرْيَم[(٨)] و[قالوا فى][(٩)] مريم، ومَزْيَد، ومَدْيَن[(١٠)]: إنها «مفعل» جاءت على الأصل وليس بـ«فَعْيَل»؛ لأن ذلك لو كان إياه، لكان مكسور الصدر، ومن ثم قالوا فى «يَهْيَرى»[(١١)]: إن الياء الأولى زائدة، ولو خففت فقلت: «يَهْيَرٌ» كانت

(١) فى ب: ضهياء.
(٢) فى ب: فاشتقاقهم من ضهياءَ: ضَهْيَآء.
(٣) والجِرْوَاضُ: بالكسر: الغليظ الشديد، وهو مأخوذ من العين، ونصه: بعير جرواض، ذو عنق جرواض، أى غليظ شديد.
وفى التهذيب: بعير جرواض، إذا كان ضخمًا ذا قصرة غليظة، وهو صلب.
والجرواض: (الأسد)، عن ابن خالويه، (كالجراض، ككتاب، والجرئض)، والجرائض (كعلبط وعلابط، والجرياض)، كل ذلك عن ابن خالويه، كما فى العباب.
ينظر: تاج العروس (١٨/ ٢٧٥).
(٤) فى ب: وشنذارة من شنذارة.
(٥) فى ب: فكذلك بعلم من ضهيآء أن الهمزة فى ضهياء.
(٦) الحِذْيَمْ: الحاذق بالشيء.
ينظر: اللسان [حذق].
(٧) العثير، كحذيم: أى بكسر فسكون ففتح: التراب، ولا تقل فيه: عثير، أى بالفتح، لأنه ليس فى الكلام فعيل بفتح الفاء إلا ضهيد، وهو مصنوع.
ينظر: تاج العروس (١٢/ ٥٢٧).
(٨) الطِّرْيَمْ: العسل. اللسان [طرم].
(٩) سقط فى أ.
(١٠) زاد فى أ: قالوا.
(١١) اليهيرّى من أسماء (الباطل)، يقال منه: ذهب ماله فى اليَهْيَرّى، وقال أبو الهيثم: ذهب صاحبك فى اليهيرى، أى فى الباطل.
(و) اليهيرى. (نبات أو شجر)، الأخير عن ابن هانئ، (زنته: يَفْعَلّى أو فَعْيَلّى أو فَعْلَلّى). =

الأولى- أيضًا - هى الزائدة، دون الثانية؛ لأنك لو حكمت بزيادة الثانية، لوجب أن يكون «فَعْيَلاً»، وذلك بناء قد رفضوه فلم يستعملوه.

وأما من قال: يجوز أن يكون «فعيلاً» و﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ مشتق منه، فقول لم يذهب إليه أحد علمناه، وهو ظاهر الفساد؛ لإتيانه ببناء لم يجئ فى كلامهم.

[فإن قال: فقد جاء][1] أبنية فى كلامهم لا نظير لها، مثل كَنَهْبُل، فأجوّز «فَعْيَل»، وإن لم يجئ كما جاء: كَنَهْبُلٌ ونحوه-:

قيل له: فأجز فى «غِزْوِيتٍ» أن يكون: فِعْويلاً أو فِعْليلاً وإن كان فِعْويلٌ لم يجئ واستدل على ذلك بمجىء كَنَهْبُل، كما استدللت على جواز «فَعْيَل»: بقَرَنْفُل وكَنَهبُل، وجوز أن يكون فعْويل، وإن لم يجئ ذلك فى كلامهم، كما جاء قَرَنفُل وكَنَهْبُل، وجوز أيضًا أن يكون فِعْليلاً، وإن كانت[2] حروف اللين لم تجئ أصولاً فى بنات الأربعة، واستدل عليه، كما جاز أن يكون: رَنَوْنَاة، فَعَوْعَلَة، من الرنا مثل غَدَوْدَن، وكما جاز أن يكون «فَعَلْعَلٌ» مثل: حَبَرْبَر[3]، وكما جاز أن يكون «فَعَلْنَا» مثل: عفرنًا، وعرضنًا. وهذا نقض للأصول[4] التى عليها عمل العلماء، وهدم لها، وإنما أدخله فى هذا ما رامه من اشتقاق ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾، وقد يجوز أن تجىء الكلمة غير مشتقة، وذلك أكثر من أن يحصى.

= قال سيبويه فى الكتاب: أما يَهْيَرّ مشددة فالزيادة فيه أولى، لأنه ليس فى الكلام فَعْيَل، وقد ثقل آخر ما أوله زيادة كمكور، دون الثلاثى الذى أوسطه زيادة كفوعل وفعيل، ولو كانت يهير مخففة الياء كانت الأولى هى الزائدة أيضًا، لأن الياء إذا كانت أولا بمنزلة الهمزة.

وقال الصاغانى: واختلفوا فى تقديره: قيل: إنه يَفْعَلّ، وقد حكاه الجوهرى، وقيل: إنه فعيل، والياء الثانية زائدة. وقيل: إنه فعلل.

ينظر: تاج العروس (١٤/ ٤٥٢).

(١) فى أ: فإن قال: قد جاءت فى الكلام نحو.

(٢) فى ب: كان.

(٣) يقال: ما أصبت منه حبنبرا، وفى التكملة: حبنترا، بموحدة فنون فمثناة - (ولا حبربرا)، كلاهما كسفرجل، أى (شيئا). لا يستعمل إلا فى النفى. التمثيل لسيبويه، التفسير للسيرافى، ومثله: قول الأصمعى. وكذلك قولهم: ما أغنى عنى حبربرا، أى شيئًا.

وحكى سيبويه: ما أصاب منه حبربرا، ولا تبريرا، ولا حوروروا، أى ما أصاب منه شيئًا.

ويقال: ما الذى يحدثنا به حبربر؛ أى شىء.

ينظر: تاج العروس (١٠/ ٥١٤).

(٤) فى ب: الأصول.

وأما ما ذهب إليه من أن الهمزة زائدة فى: «غِرْقِئ» فخطأ قد قامت الدلالة على فساده، وذلك أن أبا زيد قد حكى أنهم يقولون: غرْقَأتِ الدجاجة بيضها، والبيضة مُغَرْقَأة[١]، وليس فى الكلام شىء على «فَعْلأت»، إلا أن يزعم أنه يثبت هذا أو يجيزه، كما جاء كَنَهْبُل، فإن ركب هذا قيل له: فجوز فى «مَنْجَنِيق» أن يكون: «منفَعِيلًا»، وإن كان لم يجئ هذا النحو، على أن هذا أشبه مما ارتكبه؛ لأنه يكون فى توالى الزيادتين[٢] فى أولها مثل: «إنقَحْل». وليس هذا بقول يعرج عليه، ولا يصغى إليه، ويلزمه أن يكون «حماطة»[٣]: «فَعْللة»، وقد انقلبت الألف عن حرف علة[٤].

فإن قال: هذا بناء لم يجئ:

قيل له: جوز مجيئه، واجعله بمنزلة كَنَهْبُل[٥]، وما ذكرته.

واتفقوا على همز: ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ [٣٧] ومدّه، وكسر سينه.

إلا ما حدثنى به محمد بن أحمد بن واصل قال: حدثنا محمد بن سعدان، عن عبيد بن عقيل عن شبل عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿إنما النَّسْءُ زيادة﴾ على وزن النَّسع.

حدثنى ابن أبى خيثمة وإدريس، عن خلف، عن عبيد، عن شبل، أنه قرأ: ﴿النَّسِىُّ﴾ مشددة الياء بغير همز.

وقد روى عن ابن كثير[٦]: ﴿النَّسْىُ﴾ بفتح النون وسكون السين وضم الياء مخففة.

---

(١) زاد فى أ: به.
(٢) فى ب: الزائدتين.
(٣) الحماطة: حرقة وخشونة يجدها الرجل فى حلقه. وحماطة القلب: سواده. ويقال: أصبت حماطة قلبه، أى: حبة قلبه.
ينظر: اللسان (حمط).
(٤) فى أ: عن حرف العلة.
(٥) فى أ: الكنهبل.
(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨)، البحر المحيط (٥/ ٣٩)، التبيان للطوسى (٥/ ٢١٥)، التيسير للدانى (١١٨)، تفسير الطبرى (١٠/ ٩١)، تفسير القرطبى (٨/ ١٣٦)، الحجة لابن خالويه(١٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٣١٤)، الغيث للصفاقسى (٢٣٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٨٩)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٢)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٨)، النشر لابن الجزرى (١/ ٤٠٥)، التيسير للدانى (١١٨).

قال أبو بكر: والذى قرأت به على قنبل: ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ بالمد والهمز مثل أبى عمرو، وكذلك الناس عليه بمكة.

قال أبو عبيدة فيما روى عنه التوزى فى قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ [٣٧]: كانوا قد وكلوا قومًا من بنى كنانة يقال لهم: بنو فُقَيم، فكانوا يؤخرون المحرم، وذلك نسء الشهور، ولا يفعلون ذلك إلا فى ذى الحجة إذا اجتمعت العرب للموسم، فينادى منادٍ[١]: أن افعلوا ذلك لحرب أو لحاجة وليس كل سنة يفعلون ذلك؛ فإذا أرادوا أن يحلوا المحرم، نادوا: هذا صفر، وإن المحرم الأكبر صفر، وربما جعلوا صفرًا محرمًا مع ذى القعدة، حتى يذهب الناس إلى منازلهم، إذا نادى المنادى بذلك، وكانوا يسمون المحرم وصفرًا: الصفرين، ويقدمون صفرًا سنة ويؤخرونه. والذى كان ينسؤها، حتى جاء الإسلام: جنادة بن عوف بن أبى أمية، وكان فى بنى عدوان قبل بنى كنانة.

قال أبو على: ووجه قراءة ابن كثير: ﴿النَّسْءُ﴾ أن هذا تأخير، وقد جاء «النسء» فى أشياء معناها التأخير.

قال أبو زيد[٢]: نسأت الإبل فى ظمئها، فأنا أنسؤها نسئًا: إذا زدتها فى ظمئها يومًا أو يومين، أو أكثر من ذلك، والمصدر: النَّسء.

قال أبو زيد: ويقال: نسأت الإبل عن الحوض، فأنا أنسؤها نسئًا: إذا أخرتها عنه.

وحجة من قرأ[٣]: ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ أنه كأنه أكثر فى [هذا][٤] المعنى.

قال أبو زيد: أنسأته الدين إنساء: إذا أخرته عنه.

واسم ذلك النسيئة، والنساء، فكأن النسىء فى الشهور: تأخير حرمة شهر إلى شهر آخر ليست له تلك الحرمة، فيحرمون بهذا التأخير ما أحل الله، ويحلون ما حرم الله، كما قال -تعالى-: ﴿يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا لِّيُوَاطِـُٔوا۟ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّوا۟ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ [٣٧] ألا ترى أن المحرم عين الشهر لا ما يوافقه فى العدة، كما

---

(١) فى ب: منادى.
(٢) زاد فى أ: قد.
(٣) فى أ: قال.
(٤) سقط فى أ.

أن المحرم فيه الإفطار على غير المريض والمسافر عين رمضان؟

و: ﴿ٱلنَّسِىٓءُ﴾: مصدر كالنذير والنكير، وعذير الحى، ولايجوز أن يكون فعيلاً بمعنى مفعول، كما قال بعض الناس؛ لأنه إن[١] حمل على ذلك، كان معناه: إنما المؤخر زيادة فى الكفر، والمؤخر الشهر وليس الشهر نفسه بزيادة فى الكفر، وإنما الزيادة فى الكفر تأخير حرمة الشهر إلى شهر آخر ليست له تلك الحرمة، فأما نفس الشهر فلا.

وأما ما روى عن ابن كثير ﴿إنما النَّسْئ﴾ بالياء، فذلك يكون على إبدال الياء من الهمزة، ولا أعلمها لغة فى التأخير، كما أن أرجيت: لغة فى أرجأت.

وما روى عنه من قوله: ﴿النَّسِئ﴾ بتشديد الياء، فعلى تخفيف الهمزة، وليس هذا القلب مثل القلب فى ﴿النَّسْى﴾ لأن ﴿النسىّ﴾ بتشديد الياء: على وزن فعيل، تخفيف قياسى، وليس ﴿النَّسْى﴾ كذلك، كما أن «مَقْرُوَّة» فى «مقروءة»: تخفيف قياسى، وسيبويه لا يجيز نحو هذا القلب الذى فى ﴿النَّسْى﴾ إلا فى ضرورة الشعر، وأبو زيد يراه ويروى كثيرًا منه عن العرب.

اختلفوا فى فتح الياء وكسر الضاد وضم الياء وفتح الضاد من قوله -تعالى-: ﴿يُضَـلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [٣٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم فى رواية أبى بكر وابن عامر ﴿يَضِلُّ بِهِ﴾ بفتح الياء وكسر الضاد.

وقرأ عاصم فى رواية حفص وحمزة والكسائى: ﴿يُضَـلُّ بِهِ﴾ بضم الياء وفتح الضاد[٢].

قال أبو على: وجه من قرأ: ﴿يَضِلُّ﴾ أن ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ لا يخلون من أن يكونوا مضلين لغيرهم، أو ضالين هم فى أنفسهم وإذا كان كذلك، لم يكن فى إسناد

---

(١) فى أ: لأنه إذن إن.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٨)، البحر المحيط (٥/ ٤٠)، التبيان للطوسى (٥/ ٢١٦)، التيسير للدانى (١١٨)، تفسير الطبرى (١٠/ ٩١)، تفسير القرطبى (٨/ ١٣٩)، الحجة لابن خالويه(١٧٥)، الحجة لأبى زرعة (٣١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣١٤)، الغيث للصفاقسى (٢٣٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٨٩)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٢، ٥٠٣)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٨)، المعانى للفراء (١/ ٤٣٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٩).

الضلال إليهم فى قوله: ﴿يَضِلُّ﴾ إشكال.

ألا ترى أن المضل لغيره ضال بفعله إضلال غيره؟ كما أن الضال فى نفسه الذى لم يضله غيره لا يمتنع إسناد الضلال إليه.

وأما ﴿يُضَلُّ﴾ فالمعنى [فيه](١) أن كبراءهم و(٢)أتباعهم يضلونهم بأمرهم إياهم بحملهم [لهم](٣) على هذا التأخير فى الشهور.

وزعموا أن فى التفسير: أن رجلاً من كنانة يقال له: أبو ثمامة، كان يقول للناس فى منصرفهم من الحج: إن آلهتكم قد أقسمت لتحرمن - وربما قال: لتُحِلُّن - هذا الشهر، يعنى: المحرم - فيحلونه، ويحرمون صفرًا، وإن حرموه أحلوا صفرًا، وكانوا يسمونهما الصفرين، فهذا إضلال من هذا المنادى لهم، يحملهم بندائه على ذلك، وقوله تعالى: ﴿يُضَلُّ﴾ «يُفعل» من هذا.

وزعموا أن فى حرف ابن مسعود: ﴿يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، ويقوى ذلك: ما أُتبعَ هذا من الفعل المسند إلى المفعول، وهو قوله: ﴿زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَـٰلِهِمْ﴾ [٣٧]، أى: زين لهم ذلك حاملوهم عليه، وداعوهم إليه.

ولو قرئ: ﴿يُضِلُّ به الذين كفروا﴾ لكان ﴿الذين كفروا﴾ فى موضع رفع بأنهم الفاعلون(٤)، والمفعول به محذوف تقديره: يُضِلّ به الذين كفروا تابعيهم والآخذين بذلك، ومعنى: ﴿يُضِلُّ به الذين كفروا﴾ يُضل بنَسْء الشهور.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز- ﴿أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ﴾ [٥٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر(٥): ﴿أَن تُقْبَلَ﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿أن يُقبَلَ﴾ بالياء.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: أو.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى أ: فاعلون.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٢)، البحر المحيط (٥/ ٥٣)، التبيان للطوسى (٥/ ٢٣٧)، التيسير للدانى (١١٨)، تفسير القرطبى (٨/ ١٦٣)، الحجة لابن خالويه(١٧٦)، الحجة لأبى زرعة (٣١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣١٥)، الغيث للصفاقسى (٢٣٨)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٩٦)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٣)، المجمع للطبرسى (٥/ ٣٨)، تفسير الرازى (١٦/ ٩٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٩).

قال أبو على: وجه القراءة بالتاء أن الفعل مسند إلى مؤنث فى اللفظ، فأُنِّث ليعلم أن المسند إليه مؤنث.

ووجه الياء أن التأنيث ليس بتأنيث حقيقى؛ فجاز أن يذكر كما قال -تعالى-: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، [و] ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ [هود: ٦٧].

قال أحمد:

كلهم قرأ: ﴿يَلۡمِزُكَ﴾ [٥٨] بكسر الميم.

إلا ما روى حماد بن سلمة عن ابن كثير فإنه روى عنه: ﴿يُلامِزُك﴾ حدثنى بذلك محمد بن الجهم عن ابن أبى أمية البصرى، عن حماد بن سلمة.

وحدثنى الصوفى، عن روح بن عبد المؤمن، عن محمد بن صالح، عن شبل، عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿يَلْمُزُك﴾، و: ﴿يلمُزُونَ﴾ [٧٩] برفع الميم فيهما.

وحدثنى أبو حمزة الأنسى قال: حدثنا حجاج بن المنهال قال: حدثنا حماد بن سلمة قال: سمعت ابن كثير[1] يقول: ﴿يَلْمُزُكَ﴾ بضم الميم.

[قال] أبو عبيدة: «يلمِزُكَ» أى: يعيبك.

قال زياد الأعجم[2]: [من البسيط]

إِذَا لَقِيتُكَ تُبْدِى لِى مُكَاشَرَةً وَإِنْ تَغَيَّبْتُ كُنْتَ الهَامِزَ اللُّمَزَه[3]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩)، البحر المحيط (٥/ ٥٦)، الحجة لابن خالويه(١٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٣١٥)، المجمع للطبرسى (٥/ ٤٠)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٣٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٩).

(٢) زياد بن سليمان - أو سليم - الأعجم أبو أمامة العبدى، مولى بنى عبد القيس من شعراء الدولة الأموية. جزل الشعر، فصيح الألفاظ، كانت فى لسانه عجمة فلقب بالأعجم. ولد ونشأ فى أصفهان، وانتقل إلى خراسان، فسكنها وطال عمره، ومات فيها. عاصر المهلب ابن أبى صفرة، وله فيه مدائح ومراث. وكان هجاءً، يداريه المهلب، ويخشى نقمته. وأكثر شعره فى مدح أمراء عصره وهجاء بخلائهم. وكان الفرزدق يتحاشى أن يهجو بنى عبد القيس خوفًا منه، ويقول: ليس إلى هجاء هؤلاء من سبيل ما عاش هذا العبد، توفى نحو ١٠٠هـ.

ينظر: إرشاد الأريب (٤/ ٢٢١)، الأعلام (٤/ ٥٤).

(٣) البيت فى ديوانه ص(٧٨)، وبهجة المجالس (١/ ٤٠٤)، وبلا نسبة فى لسان العرب (همز)، وجمهرة اللغة ص(٧٢٧)، ومقاييس اللغة (٦/ ٦٦)، ومجمل اللغة (٤/ ٤٨٨)، وديوان الأدب (١/ ٢٥٦)، وأساس البلاغة (لمز)، وإصلاح المنطق ص(٤٢٨)، وتاج العروس =

وقال قتادة: «يلمزك»: يطعن عليك، والعيب والطعن يشملان ما يكون فيهما في المغيب وما يكون في المشهد.

وفي الشعر دلالة على قدحه فيه، وطعنه عليه في المغيب؛ لقوله: «تغييت»، فيكون الهمز [هو][1] الغيبة، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ﴾ [القلم: ١١] يجوز أن يعني [به:][2] الغيبة.

وحكى بعض الرواة أن أعرابيًّا قيل له: أتهمز الفارة؟ فقال[3]: تهمزها الهرة، فأوقع الهمز على الأكل؛ فالهمز كاللمز.

وقال -عز وجل-: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢].

وكأن الهمز أوقع على الأكل لما كان غيبة.

وقال الأصمعي: فلان ذو وقيعة في الناس إذا كان يأكلهم، فلما أوقع الأكل عليه حسن أن يستعمل في خلافه: الغرث.

فلذلك قال: [من الطويل]

... ... وَتُصْبِحُ غَرْثَى مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ[4]

والذي جاء في الآية من اللمز، عنى به المشهد فيما دل عليه الأثر، والمعنى على حذف المضاف[5] التقدير: يعيبك في تفريق الصدقات.

ومن قرأ: ﴿يُلامِزُكَ﴾ فينبغي أن يكون «فاعلت» فيه من واحد نحو: طارقت النعل، وعافاه الله؛ لأن هذا لا يكون من النبي ﷺ.

= (همز)، وكتاب العين (١٧/٤).

ويروى: «لقيتك عن شحط تكاشرني» بدلا من «لقيتك تبدي لي مكاشرة».

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: قال.

(٤) عجز بيت وصدره:

حصان رزان ما تزيد بريبة ....

والبيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص(٢٢٨)، والإنصاف (٧٥٩/٢)، ولسان العرب (حصن)، وتاج العروس (حصن)، (رزن)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص(٢٨٩)، ولسان العرب (غرث).

(٥) في أ: الإضافة.

فأما ﴿يلمُزكَ﴾ و﴿يَلْمِزُكَ﴾[١]، فلغتان مثل: يعكُف ويعكِف، ويحشُر ويحشِر، ويفسُق ويفسِق.

اختلفوا فى التثقيل والتخفيف من قوله -عز وجل-: ﴿هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [٦١]:

فقرأ نافع وحده[٢]: ﴿هُوَ أُذْنٌ قُلْ أُذْنُ خَيْرٍ لَّكُم﴾ بإسكان الذال فيهما.

وقرأ الباقون: بتثقيل «الأذن».

وكلهم يضيف ﴿أُذُنٌ﴾ إلى ﴿خَيْرٍ﴾[٣].

قال أبو على: من قال: ﴿أُذْنٌ﴾ فهو تخفيف من أُذُنٍ، مثل: عنق وطُنُب وظُفُر. وكل ذلك يجىء فيه[٤] التخفيف.

ويدلك على اجتماع الجميع فى الوزن الاتفاق فى التكسير، تقول: أُذُنٌ، وآذَنٌ، كما تقول: طنب وأطناب، وعنق وأعناق، وظفر وأظفار.

فأما القول فى أُذُن فى[٥] الآية إذا خففت أو ثقلت، فإنه يجوز أن يطلق على الجملة، وإن كانت عبارة عن جارحة منها.

كما قال الخليل فى الناب من الإبل: إنه سميت به لمكان الناب البازل، فسميت الجملة[٦] كلها به، وقريب من هذا قولهم للمرأة: ما أنت إلا رُجَيْل، وللرجل: ما أنت إلا مُرَيَّة، ويدل على أنهم أرادوا الناب قولهم، فى التصغير: نُيَيْبٌ، فلم يلحقوا الهاء ولو كنت مصغرًا لها على حد [تصغير الجملة][٧] لألحقت الهاء فى التحقير،

---

(١) فى أ: يلمُز ويَلْمز.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، التبيان للطوسى (٥/ ٢٤٦)، التيسير للدانى (٩٩)، الحجة لأبى زرعة (٣١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣١٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٩٩)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٣)، المجمع للطبرسى (٥/ ٤٣)، تفسير الرازى (١٦/ ١١٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٦).
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩)، البحر المحيط (٥/ ٦٢، ٦٣)، التبيان للطوسى (٥/ ٢٤٧)، تفسير الطبرى (١٠/ ١١٦)، تفسير القرطبى (٨/ ١٩٢)، الحجة لابن خالويه(١٧٦).
(٤) فى ب: على.
(٥) فى أ: من.
(٦) فى ب: الجماعة.
(٧) فى أ: التصغير للجملة.

كما تلحق فى تحقير قدم ونحوها، وعلى هذا قالوا للمرأة: إنما أنت بَظْرٌ، فلم يؤنثوا حيث أرادوا الجارحة دون الجملة، وقالوا للربيئة: هو عين القوم، وهذا عينهم.

ويجوز فيه شيء آخر، وهو أن الاسم يجرى عليه كالوصف له لوجود معنى ذلك الاسم فيه وذلك كقول جرير: [من البسيط]

تَبْدُو فَتُبْدِى جَمَالاً زَانَهُ خَفَرٌ إِذَا تَزَأْزَأَتِ السُّودُ العَنَاكِيبُ[(١)]

فأجرى العناكيب وصفًا عليهن، يريد [به][(٢)]: أنهن فى الحقارة والدمامة، كالعناكيب.

وأنشد أبو عثمان: [من الرجز]

مِئْبَرَةُ العُرْقُوبِ إِشْفَى المِرْفَقِ[(٣)]

فوصف المرفق بالإشفى[(٤)]، لما أراد من الدقة والهزال، وخلاف الدرم[(٥)]، وقال آخر: [من الوافر]

فَلَوْلَا اللهُ المُهْرُ المُفَدَّى لأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ[(٦)]

فجعله غِربالاً لكثرة الخروق فيه من آثار الطعن، وكذلك قوله: [من الطويل]

حِضَجْرٌ كَأُمِّ التَّوْأَمِينِ تَوَكَّأَتْ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهِلَّةَ عَاشِرِ[(٧)]

لما أراد وصفه بالانتفاخ والضخم، وأنه ليس بضرب خفيف، فيكون متوقدًا متنبهًا لما يحتاج إليه، فكذلك قوله: «هو أُذُنٌ» أجرى على الجملة اسم الجارحة لإرادته كثرة استعماله لها فى الإصغاء بها.

---

(١) البيت فى ديوانه ص(٣٤٧)، ولسان العرب (زأزأ)، (زأز)، وتهذيب اللغة (١٣/ ٢٨٠)، والمخصص (١/ ٨٠)، وتاج العروس (زأزأ).

(٢) سقط فى أ.

(٣) الرجز بلا نسبة فى الخصائص (٢/ ٢٢١، ٣/ ١٩٥)، والممتع فى التصريف (١/ ٧٤).

(٤) فى ب: بأشفى.

(٥) الدرم: استواء الكعب، وهو أن يوازيه اللحم حتى لا يكون له حكم. ينظر: اللسان (درم).

(٦) البيت لمنذر بن حسان فى المقاصد النحوية (٣/ ١٤٠)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٤١١)، والخصائص (٢/ ٢٢١، ٣/ ١٩٥)، وديوان المعانى (٢/ ٢٤٩)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٦٢)، والدرر (٥/ ٢٩١)، ولسان العرب (عنكب)، (قيد)، والممتع فى التصريف ص(٧٤).

ويروى «لرحت» بدلا من «لأبت».

(٧) البيت لسماعة النعامى فى شرح أبيات سيبويه (١/ ٥٩٢)، وبلا نسبة فى الكتاب (٢/ ٧١)، ولسان العرب (حضجر).

ويجوز أن يكون فُعُلًا من أذن يأذن، إذا استمع، والمعنى أنه كثير الاستماع مثل: [شُلُل وأُذُن][١] وسُجُح، ويقوى ذلك أن أبا زيد قال: قالوا رجل أُذُن، ويَقَنٌ، إذا كان يصدق بكل ما يسمع، وكما[٢] أن يَقَن صفة، كبطل، كذلك: أذُنٌ كَشُلُل، وقالوا: أَذِنَ يَأْذَنُ: إذا استمع وفى التنزيل: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا﴾ [الانشقاق: ٢] أى: استمعت، وقالوا: إيذن لكلامى، أى: استمع له، وفى الحديث: «ما أذِنَ اللهُ لشىء كَأَذَنِه لنبيٍّ»[٣] وقال الشاعر: [من الرمل]

فِـى سَـمَـاعٍ يَـأْذَنُ الـشَّـيْـخُ لَهُ وَحَـدِيـثٍ مِـثْـلِ مَـاذِيٍّ مُـشَـار[٤]

وقول الشاعر: [من الرمل]

... ... إِنَّ هَـمِّـى فِـى سَـمَـاعٍ وَأَذَنْ[٥]

تقدير سماع فيه: المسموع، فوضع المصدر موضع المفعول.

---

(١) فى أ: شلك وأنف.

(٢) فى أ: فكما.

(٣) أخرجه البخارى (٨/ ٦٨٦)، كتاب: فضائل القرآن، باب: من لم يتغن بالقرآن: رقم (٥٠٢٤)، (١٣-٤٦١-٤٢٧) كتاب: التوحيد: باب: قوله - تعالى -: ﴿ولا تنفع ا لشفاعة عنده إلا لمن أذن له حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلى الكبير﴾ وباب: قول النبى ﷺ «الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة، وزينوا القرآن بأصواتكم» رقم (٧٤٨٢، ٧٥٤٤)، ومسلم (٣/ ١٢٩-١٣٣) (أبى) كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب تحسين الصوت بالقرآن: رقم (٧٩٢).

وابن أبى شيبة فى «المصنف» (٢/ ٢٥٧) فى تحسين الصوت بالقرآن، رقم: (٨٧٤٠)، والدارمى (٢/ ٤٧٣)، كتاب: فضائل القرآن: باب: التغنى بالقرآن، والبيهقى (١٠/ ٢٢٩)، كتاب: الشهادات باب: تحسين الصوت بالقرآن.

(٤) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه ص(٩٥)، ولسان العرب (موز)، (شور)، (أذن)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٧٢، ١٤٢)، وتهذيب اللغة (١١/ ٤٠٤)، وجمهرة اللغة ص(٧٣٥، ١٢٦٣)، ومقاييس اللغة (١/ ٧٦، ٣/ ٢٢٦)، ومجمل اللغة (١/ ١٧٧، ٣/ ١٨٥)، والمخصص (٥/ ١٦، ١٤/ ٢٤١)، وتاج العروس (موز)، (شور)، (أذن)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٦/ ٢٨٠)، وديوان الأدب (٣/ ٣٤٢) وما بين المعكوفين سقط فى ب.

(٥) عجز بيت وصدره:

أيها الـقـلـب تـعـلـل بـددن ....

وهو لعدى بن زيد فى ديوانه ص(١٧٢)، ولسان العرب (أذن)، (ددن)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٦٩، ١٥/ ١٦)، ومقاييس اللغة (١/ ٧٦، ٢/ ٢٦٦، ٣٣٦)، وتاج العروس (أذن)، (ددن)، وبلا نسبة فى مجمل اللغة (١/ ١٧٧).

ألا ترى أنك إن لم تحمله على هذا كان المعنى: [إن][١] همى فى سماع وسَماع، وليس كذلك! ولكن المعنى: [إن][٢] همى فى مسموع واستماعه، فحذف كما يحذف المفعول فى الكلام، وهو كثير، وخاصة مع المصدر.

قال أحمد: وكلهم يضيف[٣] أُذُنًا إلى خير، ولا يصفون أُذُنًا بخير، كما روى، من قراءة من وصف الأذن بالخير، فقال: ﴿أُذُنٌ خيرٌ لكم﴾.

والمعنى فى الإضافة: مستمع خير وصلاح، ومصغ إليه لا[٤] مستمع شر وفساد.

قال أحمد:

وكلهم قرأ: ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ [٦١] رفعًا.

إلا حمزة[٥]، فإنه قرأ: ﴿أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ . . . وَرَحْمَةٍ﴾ خفضًا.

حدثنى محمد بن يحيى الكسائى قال: حدثنا أبو الحارث قال: حدثنا أبو عمارة حمزة بن القاسم عن يعقوب بن جعفر عن نافع: ﴿وَرَحْمَةٍ﴾ مثل حمزة [قال أبو بكر][٦] وهو غلط.

قال أبو على: من رفع فقال: ﴿ورحمةٌ﴾ كان المعنى: إذنُ خيرٍ ورحمةٌ، أى مستمع خير ورحمة، فجعله الرحمة لكثرة هذا فيه.

وعلى هذا قوله -سبحانه-: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، كما قال: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [١٢٨] ويجوز أن يقدر حذف المضاف من المصدر.

فأما الجر فى رحمة فعلى العطف على خبر، كأنه: أذُنُ خيرٍ ورحمةٍ.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى أ.
(٣) زاد فى أ: أى: يضيف.
(٤) فى ب: ولا.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٩)، البحر المحيط (٥/ ٦٢-٦٣)، التبيان للطوسى (٥/ ٢٤٦)، التيسير للدانى (١١٨)، تفسير الطبرى (١٠/ ١١٧)، تفسير القرطبى (٨/ ١٩٢)، الحجة لابن خالويه(١٧٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٣١٥، ٣١٦)، الغيث للصفاقسى (٢٣٨)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ١٩٩)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٣)، المجمع للطبرسى (٥/ ٤٣)، المعانى للفراء (١/ ٤٤٤)، تفسير الرازى (١٦/ ١١٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٠).
(٦) سقط فى ب.

فإن قلت: أفيكون أذُنَ رحمةٍ؟

فإن هذا لا يمتنع؛ لأن «الأذُنَ» فى معنى: مستمعٍ، فى الأقوال الثلاثة التى تقدمت؛ فكأنه[(١)] مستمع رحمة، فجاز هذا كما كان مستمع خير؛ ألا ترى أن الرحمة من[(٢)] الخير؟!

فإن قلت: فهلا استغنى بشمول الخير للرحمة وغيرها عن تقدير عطف الرحمة عليه؟

فالقول: إن ذلك لا يمتنع، كما لم يمتنع: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، ثم خصص فقال: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]، وإن كان قوله: ﴿خَلَقَ﴾ يعم الإنسان وغيره؛ فكذلك الرحمة، إذا كانت من الخير لم يمتنع أن تعطف[(٣)] فتُخَصَّصَ الرحمة بالذكر من بين ضروب الخير؛ لغلبة ذلك فى وصفه وكثرته، كما خُصِّص الإنسان بالذكر، وإن كان الخلق قد عمه وغيره، والبعد بين الجار وما عطف عليه لا يمنع[(٤)] من العطف.

ألا ترى أن من قرأ: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ [الزخرف: ٨٨] إنما يحمله على: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥] وعلم قيله؟!

فإن قلت: أيكون الجر فى ﴿رحمة﴾ على اللام فى قوله: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١].

فإن ذلك ليس وجها؛ لأن اللام فى قوله: ﴿ويؤمن للمؤمنين﴾ على حد اللام فى[(٥)] قوله: ﴿رَدِفَ لكم﴾ أو على المعنى؛ لأن معنى يؤمن: يُصَدِّقُ، فعدى باللام، كما عدى «مصدق» به [فى][(٦)] نحو: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ [آل عمران: ٥٠]، ولا يكون: يؤمن للرحمة، والمعنى: يؤمن الرحمة؛ لأن هذا الفعل لا يقع عليه فى المعنى.

---

(١) فى ب: وكأنه.
(٢) فى أ: مثل.
(٣) فى ب: يعطف.
(٤) فى ب: يمتنع.
(٥) فى أ: من.
(٦) سقط فى ب.

ألا ترى أنك لا تقول: يصدق الرحمة؟! وزعموا أن الأعمش قرأ: ﴿قل أذُنُ خيرٍ ورحمةٍ لكم﴾، وكذلك هى[(١)] فى حرف أُبى وعبد الله، زعموا.

اختلفوا فى الياء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ نُعَذِّبۡ طَآئِفَةَۢ﴾ [٦٦]:

فقرأ عاصم وحده: ﴿إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ نُعَذِّبۡ طَآئِفَةَۢ﴾ بالنون جميعًا.

وقرأ الباقون[(٢)]: ﴿إن يُعْفَ عَن طَائِفَةٍ منكم﴾ بالياء ﴿تُعَذَّبْ طَائِفَةٌ﴾ بالتاء.

[قال أبو على:] حدثنا أحمد بن محمد البصرى قال: حدثنا المُؤَمَّلُ بن هشام قال: حدثنا إسمعيل بن علية عن ابن أبى نَجيح، عن مجاهد فى قوله -سبحانه-: ﴿وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النور: ٢]، قال: أقله رجل، وقال عطاء: أقله رجلان.

حجة من قال: ﴿إِن نَّعۡفُ﴾، قوله: ﴿ثُمَّ عَفَوۡنَا عَنكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٥٢].

ومن قال: ﴿إن يُعْفَ﴾ فالمعنى معنى ﴿نَعفُ﴾، وأما ﴿تُعَذَّبْ﴾: بالتاء؛ فلأن الفعل فى اللفظ مسند إلى مؤنث.

اختلفوا فى ضم السين وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۗ﴾ [التوبة: ٩٨]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿دائرةُ السُّوءِ﴾ بضم السين.

وكذلك فى سورة الفتح [الآية: ٦].

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى[(٣)]: ﴿ٱلسَّوۡءِۗ﴾ بفتح السين فيهما.

---

(١) فى ب: هو.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، البحر المحيط (٥/ ٦٧)، التبيان للطوسى (٥/ ٢٥٢)، التيسير للدانى (١١٨، ١١٩)، الحجة لابن خالويه(١٧٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٣١٦)، الغيث للصفاقسى (٢٣٨)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٤)، المجمع للطبرسى (٥/ ٤٥)، المعانى للفراء (١/ ٤٤٥)، تفسير الرازى (١٦/ ١٢٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٠).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١)، البحر المحيط (٥/ ٩١)، التبيان للطوسى (٥/ ٢٨٤)، التيسير للدانى (١١٩)، تفسير الطبرى (١١/ ٥)، الحجة لابن خالويه(١٧٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٢١)، السبعة لابن مجاهد (٣١٦)، الغيث للصفاقسى (٢٣٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٠٩)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٥)، المجمع للطبرسى (٥/ ٦٢)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٣٦)، المعانى للفراء (١/ ٤٤٩)، تفسير الرازى (١٦/ ١٦٦، ١٦٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٠).

ولم يختلف فى غيرهما.

حدثنى الصوفى عن روح بن عبد المؤمن عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير: ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ بفتح السين.

وكذلك فى [سورة][1] الفتح بالنصب.

وقرأ ابن محيصن[2]: ﴿السُّوءِ﴾ بضم السين.

قال أبو على: الدائرة لا تخلو من أحد أمرين:

إما أن تكون صفة قد غلبت.

أو تكون بمنزلة: العافية، والعاقبة.

والصفة أكثر فى الكلام، وينبغى أن[3] يحمل عليها؛ فالمعنى فيها [أنها][4] خَلَّةٌ تحيط بالإنسان حتى لا يكون له منها[5] مخلص.

يبين ذلك أن ماجاء فى التنزيل منه يدل على هذا المعنى:

فمن ذلك قوله -سبحانه-: ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢].

وقال -تعالى-: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦].

---

(١) سقط فى أ.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن محيص السهمى مولاهم المكى مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة، روى له مسلم. وقيل: اسمه عمر، وقيل: عبد الرحمن بن محمد. وقيل: محمد بن عبد الله، عرض على مجاهد بن جبر ودرباس مولى ابن عباس وسعيد بن جبير، عرض عليه شبل بن عباد وأبو عمرو بن العلاء، وسمع منه حروفًا إسماعيل بن مسلم المكى، وعيسى ابن عمر البصرى ويحيى بن جرجة، ويقال: بل عرض عليه، قال ابن مجاهد: وكان ممن تجرد للقراءة، وقام بها فى عصر ابن كثير محمد بن عبد الرحمن بن محيص وقراءته فى كتاب المبهج، والروضة وعن ميمون بن عبد الملك سمعت أبا حاتم يقول: ابن محيص من قريش، وكان نحويًا قرأ القرآن على ابن مجاهد، وقال أبو عبيد: وكان من قراء مكة عبد الله ابن كثير، وحميد بن قيس، ومحمد بن محيص، وكان ابن محيص أعلمهم بالعربية وأقواهم عليها، وقال ابن مجاهد: كان لابن محيص اختيار فى القراءة على مذهب العربية فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه، قال أبو القاسم الهذلى: مات سنة ثلاث وعشرين ومائة بمكة، وقال الخياط: سنة اثنتين وعشرين.

ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٦٧).

(٣) زاد فى ب: يكون.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى ب: عنها.

وقال: ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَۚ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۗ﴾ [التوبة: ٩٨].

فإن قلت: فما معنى إضافته إلى «السُّوء» أو إلى «السَّوء» ؟

فإنه على وجه التأكيد، والزيادة فى التبيين، ولو لم يضف لعلم هذا المعنى منها، كما أن نحو قوله: لَحْيَى رأسِه، وشمس النهار، كذلك، لو[١] لم يضافا عرف منهما هذا المعنى الذى فهم بالإضافة.

وأما إضافتهما إلى «السُّوء» أو إلى «السَّوء»:

فالقول فيه: إن «السوء» يراد به: الرداءة والفساد؛ فهو خلاف «الصدق» الذى فى قولك: ثوب صدق، وليس «الصدق» من صدق اللسان الذى هو خلاف الكذب، كما أن «السَّوء» ليس من «سؤته» فى المعنى، وإن كان اللفظ واحدًا.

يدلك على ذلك أنك تقول: ثوب صدق، فتضيفه[٢] إلى ما لا يجوز عليه الصدق والكذب فى الأخبار.

فأما ﴿دائرة السُّوء﴾ بالضم فكقولك[٣]: دائرة الهزيمة، ودائرة البلاء، فاجتمعا فى جواز إضافة «الدائرة» إليهما من حيث أريد بكل واحدة منهما: الرداءة والفساد، فمن قال: ﴿دائرةُ السُّوء﴾ فتقديره الإضافة إلى «الرداءة» و«الفساد».

ومن[٤] قال: ﴿دائرة السَّوء﴾ فتقديره: دائرة الضرر والمكروه، من قولك[٥]: سؤته مساءة ومسائية، والمعنيان يتقاربان.

قال أبو زيد: قال العدوى: ﴿عليهم دائرة السُّوء﴾ [الفتح: ٦].

و: ﴿أمطرت مطر السُّوءِ﴾ [الفرقان: ٤٠] فضم أوائلهما.

وقال: رجل سَوء، ففتح أولها.

وقال أبو الحسن: ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۗ﴾، كما تقول: رجل السَّوء.

وأنشد: [من الطويل]

وَكُنْتَ كَذِئْبِ السَّوْءِ لمَّا رَأَى دَمًا ... بِصَاحِبِهِ يَوْمًا أَحَالَ عَلَى الدَّمِ[٦]

(١) فى ب: ولو.
(٢) فى أ: فتضيف.
(٣) فى أ: فكقوله.
(٤) فى ب: فمن.
(٥) فى ب: ذلك.
(٦) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢/ ١٨٧)، ولسان العرب (سوأ)، (حول)، والتنبيه والإيضاح =

قال: وقرئت ﴿دائرةُ السُّوءِ﴾، ومن[1] ذا القياس تقول: رجل السُّوء.

قال: وذا ضعيف إلا أنك إذا قلت: كانت عليهم دائرة السوء، كان أحسن من: رجل السُّوء.

ألا ترى أنك تقول: كانت عليهم دائرة الهزيمة؟!

قال: و«الرجل» لا يضاف إلى «السُّوء»، كما يضاف هذا؛ لأن هذا تفسيره: الخير والشر، كما يقول: سلكت[2] طريق الشر، وتركت طريق الخير.

اختلفوا فى التخفيف والتثقيل من قوله -جل وعز-: ﴿أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ﴾ [٩٩]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر، وحمزة والكسائى: ﴿قُرْبَةٌ لَّهُمْ﴾ خفيفة.

واختلف عن نافع[3]: فروى ابن جماز، وإسمعيل بن جعفر عنه - فى رواية الهاشمى سليمان بن داود وغيره - وورش، والأصمعى، ويعقوب بن جعفر: ﴿قُرُبَةٌ﴾ مثقّل.

وروى قالون والمسيبى وأبو بكر بن أبى أويس: ﴿قُرْبَةٌ﴾ خفيفة.

ولم يختلفوا فى ﴿قُرُبَـٰتٍ﴾ أنها مثقلة.

قال أبو على: لا تخلو «قُرْبة» من أن يكون الأصل فيه التخفيف أو التثقيل.

ولا يجوز أن يكون التخفيف فى الواحد الأصل، ثم يثقل؛ لأن ذلك يجىء على ضربين:

أحدهما: فى الوقف.

والآخر: أن يتبع الحركة التى قبلها.

= (١/ ٢٠)، وتهذيب اللغة (٥/ ٢٤٦)، وتاج العروس (سوأ)، (حول)، وبلا نسبة فى لسان العرب (دمى)، وتاج العروس (دمى).

(١) فى ب: وفى.

(٢) فى أ، ب: تركت، والمثبت من معانى القرآن.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١)، البحر المحيط (٥/ ٩١)، التبيان للطوسى (٥/ ٢٨٥)، التيسير للدانى (١١٩)، تفسير القرطبى (٨/ ٢٣٥)، الحجة لابن خالويه(١٧٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٣١٧)، الغيث للصفاقسى (٢٣٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢١٠)، المجمع للطبرسى (٥/ ٦٢)، تفسير الرازى (١٦/ ١٦٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٦).

فما كان من ذلك فى الوقف فنحو قوله: [من الرجز]

أَنَا ابْنُ مَاوِيّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ[١]

وإنما هو: النَّقْرُ، فحرك القاف بالحركة التى كانت تكون للام فى الإدراج.

وما كان من إتباع ما قبلها، فنحو قول الشاعر: [من البسيط]

إذَا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا[٢] أَلِيمًا بِسبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدَا[٣]

فالكسر فى اللام إنما هو لإتباع حركة فاء الفعل.

ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون كالبيت الأول؛ لأن حرف الإعراب الذى[٤] فى هذا البيت قد تحرك بحركته التى يستحقها، فظهر ذلك فى اللفظ، والحركة التى حركت بها اللام التى هى عين فى «الجلد» من قوله: الجلدا، [ليست كالضمة][٥] فى «النقر».

وعلى هذا يكون قوله: [من البسيط]

... ...فَيْدُ أَوْرَكُ[٦]

أتبع العين حركة الفاء التى هى فتحة الراء؟!

فأما قول الأعشى: [من المتقارب]

أَذَاقَتْهُمُ الحَرْبُ أَنْفَاسَهَا وَقَدْ تُكْرَهُ الحَرْبُ بَعْدَ السِّلِمْ[٧]

فيجوز فيه أن يكون أتبع حركة العين الفاء[٨] على حد ما حرك «الجلدا».

---

(١) تقدم.

(٢) فى أ: عجلا.

(٣) البيت لعبد مناف بن ربع الهذلى فى جمهرة اللغة ص(٤٨٣)، والدرر (٦/ ٢٣٢)، وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٦٧٢)، ولسان العرب، (جلد)، (عجل)، ونوادر أبى زيد ص(٣٠)، وبلا نسبة فى الخصائص (٢/ ٣٣٣)، والمنصف (٢/ ٣٠٨).
ويروى «تأوب» بدلا من «تجرد».

(٤) زاد فى ب: هو.

(٥) فى ب: ليست نصبة كالضمة.

(٦) جزء من عجز بيت لزهير بن أبى سلمى، وقبله:
ثم استمروا وقالوا إن مشربكم ماء بشرقى سلمى ....
وهو فى ديوانه ص(١٦٧)، والعقد الفريد (٥/ ٣٥٥)، ولسان العرب (فير)، (ركك)، والمحتسب (١/ ٢٨٧، ٢/ ٢٧)، ومعجم البلدان (ركك)، والمنصف (٢/ ٣٠٩)، وبلا نسبة فى معجم ما استعجم ص(١٠٣٣)، والمقتضب (١/ ٢٠٠)، والمقرب (٢/ ١٥٦)، والممتع فى التصريف (٢/ ٦٤٣).

(٧) البيت فى ديوانه ص(٨٩)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٨٠)، ولسان العرب (حرم)، (سلم).

(٨) زاد فى أ: حرك العين.

ويجوز أن يكون ألقى حركة الإعراب التى كانت تستحقها اللام على العين، وهذا أولى.

وعلى قولهم: الجلدا، قالوا: رأيت الحُجُر؛ فحركوا العين إتباعًا لحركة ما قبلها فى الوقف، وليس قوله: «قُرُبَةٌ» فى الآية موقوفًا عليه، ولا ينبغى أن يحمل على التحريك إتباعًا لحركة ما قبلها؛ لأن ذلك - أيضًا - يكون فى الوقف، أو فى الضرورة؛ فإذا لم يجز حملها على واحد من الأمرين، علمت أن الحركة هى الأصل فى «قُرُبة» وأن الإسكان تخفيف، كما أسكنوا: الرسل، والكتب، والطنب، والأذن، ونحو ذلك.

فأما إذا جمعت فينبغى أن يكون «قُرُباتٍ»؛ لأنه لا يخلو من أن يكون: كغرْفة، أو كبُسْرة، ومن أى الوجهين كان، فينبغى أن يثقل فى الجمع.

ألا ترى أنه إذا ثقل ما أصله التخفيف نحو: الظلمات، والغرفات، فاجتلبت فى الجمع الضمة؛ فأن تقر الحركة الثابتة فى الكلمة أجدر؟! وينبغى فى قول من خفف فقال فى الواحد: «قُرْبَة» إذا جمع أن يعيد الضمة التى هى الأصل، و[وقع التخفيف فيها][1]؛ لأنها أولى من المجتلبة، كما رددت الضمة فى نحو: ضربتهم الآن، ومذ اليوم، الذى كان لها فى الأصل، ولم تجتلب حركة غريبة فى الكلمة لالتقاء الساكنين.

والقربة: ما تقرب به إلى الله - تعالى - من فعل خير، و[2] إسداء عرف، ومثل قولهم: قُرْبة، وقُرُبة: بُسْرة وبُسُرة، وهُدْبة وهُدُبة. حكاه محمد بن يزيد.

اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله -جل وعز-: ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ [التوبة: ١٠٣]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم فى رواية أبى بكر، ونافع وابن عامر[3]: ﴿إن صَلَواتِكَ﴾ جماعة.

---

(١) فى أ: يقع التخفيف عليها.

(٢) فى ب: أو.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢)، التبيان للطوسى (٥/ ٢٩١)، التيسير للدانى (١١٩)، تفسير الطبرى (١١/ ١٤)، الحجة لابن خالويه(١٧٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٣١٧)، الغيث للصفاقسى (٢٣٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢١٢)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٥)، المجمع للطبرسى (٥/ ٦٧).

وفى سورة هود: ﴿أصلواتُك تأمرك﴾ [الآية: ٨٧].

وفى سورة «المؤمنون»: ﴿عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ﴾ [الآية: ٩] جماعة كلهم.

وروى حفص عن عاصم: ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ على التوحيد.

وفى سورة هود على التوحيد أيضًا: ﴿صَلَوٰتُكَ﴾[1]، وفى سورة «المؤمنون»: ﴿عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ﴾ هذه جماع وحدها.

وقرأ حمزة والكسائى فى الثلاثة المواضع - فى سورة التوبة وهود والمؤمنين - على التوحيد.

ولم يختلفوا فى سورة الأنعام [الآية: ٩٢]، وسأل سائل [٢٣، ٣٤].

قال أبو على: الصلاة فى اللغة: الدعاء.

قال الأعشى فى الخمر: [من المتقارب]

وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِى دَنِّهَا وَصَلَّى عَلَى دَنِّهَا وارْتَسَمْ[2]

فكأن معنى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾: ادْعُ [لهم][3]؛ فإن دعاءك لهم تسكن إليه نفوسهم، وتطيب به.

فأما قولهم: صلى الله على رسوله وعلى أهله وملائكته، فلا يقال فيه: إنه دعاء لهم من الله.

كما لا يقال فى نحو: [﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ و][4] ﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [الطور: ١١]: إنه دعاء[5] عليهم؛ ولكن المعنى فيه: أن هؤلاء ممن يستحق عندكم أن يقال فيهم هذا النحو من الكلام.

وكذلك قولُهُ -سبحانه-: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢] فيمن ضم التاء، وهذا مذهب سيبويه.

---

(١) زاد فى أ: فيهما.

(٢) البيت فى ديوانه ص(٨٥)، ولسان العرب (رسم)، (صلا)، والمخصص (١٣/٥٨)، ومقاييس اللغة (٣/٣٠٠)، وتهذيب اللغة (٩/١٦٦، ١٢/٢٣٧)، وجمهرة اللغة ص(١١٥، ٧٢٠)، وتاج العروس (رسم)، وبلا نسبة فى لسان العرب (دنن)، وتاج العروس (دنن).

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى ب: دعا.

وإذا كان «الصلاة» مصدرًا وقع على الجميع والمفرد على لفظ واحد، كقوله: ﴿لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩].

فإذا اختلف جاز أن يجمع لاختلاف ضروبه؛ [كما قال: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ﴾][(١)].

ومن المفرد الذى يراد به الجمع، قوله -سبحانه-: ﴿وَٱدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤]، ومما جاء [من «الصلاة»][(٢)] مفردًا يراد به الجمع قوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾ [الأنفال: ٣٥].

وقال: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

والزكاة فى هذا كالصلاة، وكأن الركعات المفروضة والمتنفل بها سميت صلاة؛ لما فيها من الدعاء إلا أنه اسم شرعى، فلا يكون الدعاء على الانفراد، حتى ينضم إليها خلال أُخر جاء بها الشرع.

كما أن الحج: القصد، فى اللغة، فإذا أريد به النسك، لم يتم بالقصد وحده دون خصال أخر[(٣)] تنضم إلى القصد.

وكما أن الاعتكاف لبث وإقامة، والشرعى ينضم إليه معنى آخر.

وكذلك الصوم، وحسن ذلك جمعها حيث جمعت؛ لأنه صار بالتسمية بها وكثرة الاستعمال لها كالخارجة عن حكم المصادر.

وإذا جمعت المصادر إذا اختلفت نحو[(٤)] قوله: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ﴾ [لقمان: ١٩] فأن تجمع ما صار بالتسمية كالخارج عن حكم المصادر أجدر.

ألا ترى أن سيبويه جعل «درًّا» من قولهم: لله درك، بمنزلة: لله بلادك، وجعله خارجًا عن[(٥)] حكم المصادر، فلم يعمله إعمالها، مع أنه لم يختص بالتسمية به شىء. وجعله بكثرة الاستعمال خارجًا عن حكم المصادر.

ولم يجز أن يضيف[(٦)] «درًّا» إلى اليوم فى قوله: [من السريع]

---

(١) فى ب: كما أن أنكر الأصوات كذلك.
(٢) فى أ: فى قوله: الصلاة.
(٣) فى ب: أخرى.
(٤) فى ب: فى.
(٥) فى ب: من.
(٦) فى ب: نضيف.

لـلـهِ دَرُّ الـيـوْمَ مَـنْ لَامَـهَـا[١]

على حد قوله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣].

فهذا يقوى قول من جمع فى نحو ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

فإن قلت: هلا جعل بمنزلة «دَرّ»، فلم يجز فيه إلا الإفراد، إلا أن تختلف ضروبه، كما لم يجز فى «در» الإعمال ؟

قيل[٢]: ليس كل شيء كثر استعماله يُغَيَّرُ عن أحوال نظائره، فلم تغير الصلاة عما كان عليه فى الأصل من كونه مصدرًا، وإن كان قد سمى به؛ لأنه وإن كان قد انضم إلى كونه دعاءً غيره، فلم يخرج عن أن يكون الدعاء مرادًا به[٣].

ومثل ذلك فى كلامهم قولهم: أرأيت زيدًا ما فعل، لم يخرجه عما كان عليه دخول معنى آخر فيه، فالتسمية به مما يقوى الجمع فيه إذا عنى به الركعات؛ لأنها جارية مجرى الأسماء، والإفراد له فى نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ﴾ - يجوزه أنه فى الأصل مصدر؛ فلم يجعل التسمية مزيلة له عما كان عليه فى الأصل.

ومن أفرد فيما يراد به الركعات، كان جوازه على ضربين:

أحدهما: على أنه فى الأصل مصدر، وجنس، والمصادر لأنها أجناس مما يفرد[٤] فى موضع الجميع، إلا أن تختلف فتجمع من أجل اختلافها.

والآخر: أن الواحد قد يقع فى موضع الجمع، كقوله -سبحانه-: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [غافر: ٦٧].

وقول جرير: [من البسيط]

---

(١) عجز بيت، وصدره:

لما رأت ساتيد ما استعبرت ....

البيت لعمرو بن قميئة فى ديوانه ص(١٨٢)، والإنصاف (٢/ ٤٣٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٦٧)، وشرح المفصل (٣/ ٢٠، ٧٧)، والكتاب (١/ ١٧٨)، ومعجم البلدان (ساتيدما)، ولسان العرب (دمى)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٣٣٢)، والكتاب (١٩٤)، واللامات ص(١٠٧)، ومجالس ثعلب ص(١٥٢)، والمقتضب (٤/ ٣٧٧).

(٢) زاد فى ب: له.

(٣) فى ب: بها.

(٤) فى ب: تفرد.

الْوَارِدُونَ وَتَيْمٌ فِي ذُرَى سَبَأٍ قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الجَوَامِيسِ(١)

وقال بعضهم: إن التى فى «التوبة»(٢)، والتى فى «هود»، وفى «المؤمنين»، مكتوبات فى المصحف بالواو، والتى فى «سأل سائل» مكتوبة بغير واو، وإذا اتجه الإفراد والجمع فى العربية، ورجَّح أحد الوجهين الموافقة لخط المصحف - كان ذلك ترجيحًا يجعله أولى بالأخذ به.

فأما من زعم أن «الصلاة» أولى؛ لأن «الصلاة» للكثرة، و«صلوات» للقلة(٣) - فلم يكن قوله متجهًا؛ لأن الجمع بالتاء قد يقع على الكثير كما يقع على القليل.

كقوله -سبحانه-: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧].

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

و: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد: ١٨].

فقد وقع هذا الجمع على الكثير كما وقع على القليل، وإذا كان [للشىء فى العربية](٤) وجهان، فأخذ أحد بأحد الوجهين وآخر بالوجه الآخر كان سائغًا.

وكذلك: إن أخذ بأحد الوجهين فى موضع وفى موضع آخر بالوجه الآخر، وقال: ﴿إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ. ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ﴾ [المعارج: ٢٣]، و: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ. ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، وقال: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

فأفرد فى موضع وجمع فى آخر.

اختلفوا فى ضم الألف وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ﴾ [١٠٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائى: بفتح الألف فى الحرفين جميعًا، وفتح النون فيهما.

وقرأ نافع وابن عامر(٥): ﴿أُسِّسَ﴾ بضم الألف ﴿بُنْيَانُه﴾ برفع النون.

---

(١) تقدم.
(٢) فى أ: براءة.
(٣) فى أ: للقليل.
(٤) فى أ: فى الشىء من العربية.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤١)، البحر المحيط (٥/ ١٠٠)، التبيان للطوسى (٥/ ٣٠١)، التيسير للدانى (١١٩)، تفسير الطبرى (١١/ ٢٤)، تفسير =

قال أبو على: البنيان: مصدر، وهو جمع على حد: شعيرة وشعير؛ لأنهم قد قالوا: بنيانه، فى الواحد.

قال أوس: [من الطويل]

كَبُنْيَانَةِ القَرْيِىِّ مَوْضِعُ رَحْلِهَا وَآثَار نِسْعَيْهَا مِنَ الدَّفِّ أَبْلَقُ(١)

وجاء بناء المصادر على هذا المثال فى غير هذا الحرف، وذلك نحو: الغفران، وليس «بنيان» جمع «بناء»؛ لأن «فعلانًا» إذا كان جمعًا نحو: كُثبان، وقُضبان، لم تلحقه تاء التأنيث، وقد يكون ذلك فى المصادر نحو: ضرب ضربة، وأكل أكلة، ونحو ذلك مما يكثر.

قال أبو زيد: يقال: بَنَيْتُ أبنى بنيًا، وبناء وبِنية، وجِماعها: البُنى، وأنشد: [من البسيط]

بَنَى السَّمَاءَ فَسَوَّاهَا بِبِنْيَتِهَا وَلَمْ تُمَدَّ بِأَطْنَابٍ وَلَا عَمَدِ(٢)

فالبناء والبنية مصدران، ومن ثم قوبل به «الفراش» فى قوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢].

فالبناء لما كان رفعًا للمبنى قوبل به الفراش الذى هو خلاف البناء.

ومن ثم وقع على ما كان فيه ارتفاع فى نصبته، وإن لم يكن مصدرًا:

كقول الشاعر: [من مجزوء البسيط]

لَو(٣) وَصَلَ الغَيْثُ أَبْنَيْنَ امرَأً كَانت له قُبَّةٌ سَحْقَ بِجَاد(٤)

أى: جعلت بناءه بعد القبة خلق كساءٍ، كأنه كان يستبدل بالقباب خباء من سحق

= القرطبى (٨/ ٢٦٣)، الحجة لابن خالويه(١٧٨)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣١٨)، الغيث للصفاقسى (٢٣٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢١٥)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٧)، المجمع للطبرسى (٥/ ٧٠)، تفسير الرازى (١٦/ ١٩٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨١).

(١) لم يرد فى ديوانه، وهو لكعب بن زهير فى قصيدة مشتركة بينهما، ينظر: ديوان زهير بن أبى سلمى بشرح ثعلب ص(٢٥٧)، إيضاح الشعر (٣٤٣).

(٢) البيت بلا نسبة فى المخصص (٥/ ١٢٢).

(٣) فى أ: ولو.

(٤) البيت لأبى مارد الشيبانى فى تاج العروس (بنى)، وبلا نسبة فى لسان العرب (خضض)، (بنى)، والمخصص (٥/ ١٢٢)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٤٩٣)، وأساس البلاغة (بنى)، والحيوان (٥/ ٤٦١)، والخصائص (١/ ٣٦).

كساء؛ لإغارة هذه[1] الخيل عليهن.

فأما قراءة من قرأ: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ فبنى الفعل للفاعل؛ فلأنه البانى والمؤسس فأسند الفعل إليه، وبناه[2] له، كما أضاف «البنيان» إليه فى قوله: ﴿بُنْيَـٰنَهُۥ﴾؛ فكما أن المصدر مضاف إلى الفاعل كذلك يكون الفعل مبنيًّا له.

ويدل على ترجيح هذا الوجه اتفاقهم على قوله: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ﴾.

ومن بنى الفعل للمفعول به لم يبعد أن يكون فى المعنى كالأول؛ لأنه إذا أُسس بنيانه فتولى ذلك غيره بأمره كان كبنيانه هو له، وكان القول الأول أرجح؛ لما قلنا.

اختلفوا فى التثقيل والتخفيف من قوله -جل وعز-: ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ [١٠٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائى: ﴿شَفَا جُرُفٍ﴾ مثقل.

وقرأ ابن عامر، وعاصم[3] فى رواية أبى بكر، وحمزة: ﴿جُرْفٍ﴾ ساكنة الراء.

وروى حفص عن عاصم: ﴿جُرُفٍ﴾ مثقل مثل أبى عمرو.

قال أبو عبيدة: الشفا هو الشفير. والجرف: ما تجرف من السيول من الأودية.

قال أبو على: الجرف - بضم العين - الأصل، والإسكان تخفيف، ومثله: الشُّغُل والشُّغْل.

وقال: ﴿إِنَّ أَصْحَـٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ﴾ [يس: ٥٥].

وقال البعيث[4]: [من الطويل]

غَدَاةَ لَقِينَا مِنْ لُؤَىِّ بْنِ غَالِبٍ ... هِجَانَ الثَّنَايَا واللِّقَاءُ عَلَى شُغْلِ[5]

---

(١) فى أ: هذا.

(٢) فى أ: وبناؤه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢)، البحر المحيط (٥/ ١٠٠)، التبيان للطوسى (٥/ ٣٠١)، التيسير للدانى (١١٩)، تفسير القرطبى (٨/ ٢٦٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣١٨)، الغيث للصفاقسى (٢٣٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢١٥)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٨)، المجمع للطبرسى (٥/ ٧٠)، تفسير الرازى (١٦/ ١٩٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٦).

(٤) خداش بن بشر بن خالد، أبو زيد التميمى، المعروف بالبعيث: خطيب، شاعر، من أهل البصرة. قال فيه الجاحظ: أخطب بنى تميم إذا أخذ القناة. كانت بينه وبين جرير مهاجاة دامت نحو أربعين سنة. ولم يتهاج شاعران فى العرب فى جاهلية ولا إسلام بمثل ما تهاجيا به. توفى بالبصرة سنة ١٣٤هـ.
ينظر: الأعلام (٢/ ٣٠٢).

(٥) ينظر: نقائض جرير والفرزدق (١/ ١٣٦).

ومثله: الطُنُب والطُنْب، والعُنُق والعُنْق، وكلا الوجهين حسن.

وقال أبو عبيدة: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ مثقل، قال: لأن ما يبنى على التقوى فهو أثبت أساسًا من بناء يبنى على شفا جرف.

والقول فى ذلك: إنه يجوز أن تكون المعادلة وقعت بين البناءين، ويجوز أن يكون بين البانيين، فإذا عادلت بين البانيين، كان المعنى: المؤسس بنيانه متقيًا خير أم المؤسس بنيانه غير متقٍ؟ لأن قوله: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ﴾ يدل على أن بانيه غير متق لله ولا خاش له.

ويجوز أن يقدر حذف المضاف كأنه: أبناء من أسس بنيانه متقيًا خير أم بناء من أسس بنيانه على شفا جرف؟

والبنيان: مصدر أُوقع[1] على المبنى مثل «الخلق» إذا عنيت به المخلوق، وضرب الأمير: إذا أردت به المضروب، وكذلك «نسج اليمن».

يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يراد به اسم الحدث، أو اسم العين[2]، فلا يجوز أن يكون الحدث؛ لأنه إنما يؤسس المبنى الذى هو عين.

ويبين ذلك - أيضا - قوله: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ﴾، والحدث [لا يعلو شفا جرف][3].

والجار فى[4] قوله: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ﴾ فى موضع نصب على الحال، تقديره: أفمن أسس بنيانه متقيًا خيرٌ أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار؟

والمعنى: أمن أسس بنيانه غير متق، أو: من أسس بنيانه معاقبًا على بنائه؟ وفاعل «انهار»: البنيان، أى: انهار البنيان بالبانى فى نار جهنم؛ لأنه معصية، وفعل لما كرهه الله - سبحانه - من الضرار، والكفر، والتفريق بين المؤمنين، و﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ﴾: حال كما كان قوله -جل وعز-: ﴿عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [١٠٩] حالاً.

اختلفوا فى الإمالة والفتح من قوله -جل وعز-: ﴿هَارٍ فَٱنْهَارَ﴾ [١٠٩]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم فى رواية هبيرة عن حفص، وحمزة: ﴿هَارٍ﴾ بفتح الهاء.

---

(١) فى ب: وقع.
(٢) فى أ: أخى العين.
(٣) فى أ: لا يعلق بشفا جرف.
(٤) فى أ: من.

الأعشى عن أبى بكر: [﴿هارٍ﴾][1] مفخمة.

وأمال الهاء: نافع وأبو عمرو، وعاصم فى رواية يحيى عن أبى بكر[2]، والكسائى[3].

وليس عندى عن ابن عامر فى هذا شيء.

وقال غير أحمد بن موسى: قراءة ابن عامر مفخمة[4].

قال أبو على: أما حجة من لم يُمِل؛ فإن كثيرًا من العرب لا يميلون هذه الألفات، وترك الإمالة هو الأصل.

والإمالة فى ﴿هارٍ﴾ حسنة؛ لما فى الراء من التكرير، فكأنك قد لفظت براءين مكسورتين، وبحسب كثرة الكسرات تحسن الإمالة، وكذلك لو أملتها فى الوقف كان أحسن من إمالتك نحو: هذا ماشٍ وداعٍ؛ لأنك لم تلفظ هنا بكسرة، وفى الراء كأنك قد لفظت بها؛ لما فيها من التكرير بحرف مكسور إذا وقفت عليها.

وقد يجوز أن تميل نحو: هذا ماشٍ، فى الوقف.

وإن زالت الكسرة التى لها كنت تميل الألف كما جاز أن تميل الفتحة فى[5] نحو ﴿القتلى الحر﴾ [البقرة: ١٧٨] مع ذهاب ما أملت من الفتحة من أجله وهو الألف من[6] «القتلى».

ومثل هذا قولهم: صِعَقِى، تركت[7] الفاء التى كان كسرها لكسرة العين مع زوال كسرتها.

وأما الهمزة من «هارٍ» فمنقلبة عن الواو؛ لأنهم قد قالوا: تهوّر البناء: إذا تساقط وتداعى.

وفى الحديث: «حَتَّى تَهَوَّرَ اللَّيْلُ»[8] فهذا فى الليل كالمثل والتشبيه بالبناء.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٥)، التبيان للطوسى (٥/ ٣٠١)، التيسير للدانى (١٢٠)، الحجة لابن خالويه(١٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٣١٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٥٥).
(٣) زاد فى أ: بالإمالة.
(٤) فى أ: مفخما.
(٥) فى ب: من.
(٦) فى أ: فى.
(٧) فى أ: ترك.
(٨) هو من حديث أبى قتادة: أخرجه مسلم (١/ ٤٧٢) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب =

ويجوز فى العين إذا قلبت همزة فى هذا النحو ضربان:
أحدهما: أن تُعَلّ بالحذف كما أعلت بالقلب.
فيقال: هارٍ وشاكِ السلاح.
ويجوز فى قولهم: يومٌ راحٌ، أن يكون: فاعلًا، على الحذف، و: فَعِلًا، على غير الحذف.
والآخر: أن يُعَل بقلبها إلى موضع اللام؛ فيصير فى التقدير: فالعٌ.
ويجوز فى قولهم: [من الكامل]

... ... ضُرِبَتْ عَلَى شُزُنٍ فَهُنَّ شَوَاعِى[(١)]

أن تكون: فوالع، من الشىء الشائع، ويكون المعنى: إنها متفرقة، أو يكون: فواعل من قولهم: غارة شعواء.
وكذلك يجوز فى قوله: [من الكامل]

... ... خَفَضُوا أَسِنَّتَهُمْ فَكُلٌّ نَاعِى[(٢)]

ضربان:
أحدهما: أن يكون مقلوبًا من «النائع» الذى يراد به العطشان فى قوله: [من الوافر]

.... وَالأَسَلَ النِّيَاعَا[(٣)]

= قضاء الصلاة الفائتة (٣١١/ ٦٨١)، وله شاهد من حديث أبى هريرة: أخرجه أحمد فى مسنده (٢/ ٥٣٧).

(١) عجز بيت، وصدره:
وكأن أولاها كعاب مقامر ....
البيت للأجدع بن مالك فى لسان العرب (شيع)، (شرن)، (شعا)، والمؤتلف والمختلف ص(٤٩)، والمعانى الكبير ص(٥٤)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٨١١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٤٣)، والمقتضب (١/ ١٤٠)، والمقرب (٢/ ١٩٨)، والممتع فى التصريف (٢/ ٦١٥)، والمنصف (٢/ ٥٧).

(٢) عجز بيت، وصدره:
خيلان من قومى ومن أعدائهم ....
البيت للأجدع بن مالك الهمدانى فى الأصمعيات ص(٦٩)، ولسان العرب (نوع)، (نعا)، وتاج العروس (نوع)، (نعا)، وبلا نسبة فى المخصص (١٤/ ٩٣).

(٣) جزء من عجز بيت، وقبله:
لعمر بنى شهاب ما أقاموا صدور الخيل ....
وهو للقطامى فى ديوانه ص(١٨٢)، ولسان العرب (نوع)، والمخصص (١٤/ ٣٥، =

أى: العطاش إلى دماء من يغزون.

ويجوز أن يكون «ناعٍ» من قولك: نعى ينعى، أى[١] يقول: يا لَثَاراتِ فلان.

ويجوز فى «هارٍ» التى فى الآية أن يكون على قول من حذف.

ويجوز أن تكون على[٢] قول من قلب.

فأما جوازه على الحذف؛ فلأن هذه الهمزة قد حذفت من[٣] نحو هذه الكلم.

وجوازه على القلب أن يكون مثل: قاضٍ وداعٍ، وقد سقطت اللام لالتقاء الساكنين.

وقال أبو الحسن: يقال: هِرْتَ تهارُ، مثل: خِفتَ تخاف.

قال: وجعله بعضهم من الياء.

وبعضهم من الواو، فقال: يتهير، فإنه كان التجويز فى عين «يتهور» أنه ياء من أجل قولهم: يتهير، فإنه يمكن أن يكون: يتهير، مثل: يتحير.

فلا دلالة حينئذ فى ذلك على كونها من الياء، ولعله سمع شيئا غير هذا يعلم به أنه من الياء، فإن لم يسمع شيئًا غير هذا، فإنه يجوز أن يقول: إن «يتهير»: يتفعل، [مثل][٤]: يتبيع؛ لأن باب «التفعل» أكثر من باب «التفعيل»، فيحمل على الأكثر.

فيجوز على هذا فيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

خَلِيلَيَّ لَا يَبْقَى عَلَى الدَّهْرِ فَادِرٌ ... بِتَيْهُورَةٍ بَيْنَ الطِّخَافِ العَصَائِبِ[٥]

[يجوز][٦] أن يكون «تيهورة»: تفعولة، مثل: تعضوضة، إلا أنه قلبه، ولو كان من الواو لكان توهورة.. ويجوز أن يكون «تيهورة» فى الأصل: فيعولا، مثل: سيهوب، وعيثوم، إلا أنه قلبت الواو التى هى عين إلى [موضع][٧] الفاء، ثم أبدل

= ١٤٣)، وتاج العروس (نوع)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٣/ ٢٢٠)، وديوان الأدب (٣/ ٣٧٦).

(١) فى أ: أن.

(٢) فى ب: فى.

(٣) فى أ: فى.

(٤) سقط فى ب.

(٥) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى اللسان (عصب)، والتاج (عصب)، ولصخر الغى فى اللسان (طخف)، والتاج (طخف)، وفى شرح أشعار الهذليين ص(٢٤٦)، من قصيدة تنسب لأبى ذؤيب، ولصخر الغى، ولأخى صخر الغى، وفيه أن من يرويها لأخى صخر الغى أكثر.
ويروى: «أعينى» بدل «خليلى»، و: «تحت» بدل «بين».

(٦) سقط فى أ.

(٧) سقط فى ب.

منها التاء، كما أبدل في قولهم: تقوى وتَقِيَّة، ونحو ذلك؛ فيكون على هذا: عيفولة.

ويدلك على أن الكلمة من هذا الباب قول العجاج: [من الرجز]

إِلَى أَرَاطٍ وَنَــقًــا تَــيْــهُــورِ[١]

فإنما وصفه بالانهيار، كما وصفه الآخر به في قوله: [من البسيط]

كَمِثْلِ هَيْلِ النَّقَا طَافَ الوَلِيدُ بِهِ يَنْهَارُ حِينًا وَيَنْهَاهُ الثَّرَى حِينَا[٢]

والانهيار، والانهيال، يتقاربان في المعنى كما يتقاربان[٣] في اللفظ.

ومثل ذلك في المعنى قول العجاج في صفة رمل: [من الرجز]

شَدَّدَ مِنْهُ وَهْوَ مُعْطِى الإِسْهَال ضَرْبُ السَّوَارِى مَتْنَهُ بِالتَّهْتَال[٤]

اختلفوا في [فتح][٥] التاء وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [١١٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿تُقَطَّعَ﴾ بضم التاء.

وقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ﴾ بفتح التاء.

واختلف عن عاصم: فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمرو.

وروى حفص [عنه][٦] مثل حمزة: ﴿تَقَطَّعَ﴾ بفتح التاء[٧].

قال أبو علي: قوله ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا﴾ [التوبة: ١١٠] البنيان: مصدر واقع على المبني، وإذا كان كذلك كان المضاف محذوفًا تقديره: لا يزال بناء المبني الذي بنوا ريبة، أي: شكًّا في قلوبهم فيما كان من إظهار إسلامهم، وثباتًا على

(١) الرجز في ديوانه (١/ ٣٥٦)، ولسان العرب (تهر)، (هير)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٢٢٩)، وتاج العروس (تهر)، (هور)، وتهذيب اللغة (٦/ ٤١٢)، والمخصص (١٠/ ١٣٥)، وكتاب العين (٤/ ٨٣).

(٢) البيت لابن مقبل في ديوانه ص(٣٢٦)، وأساس البلاغة (نهى). ويروى: «يمشين هيل النقا مالت جوانبه» بدل: «كمثل هيل النقا طاف الوليد به»، و: «ينهال» بدل «ينهار».

(٣) في أ: تقاربا.

(٤) الرجز في ديوانه (٢/ ٣١٨، ٣١٩)، واللسان (ضنك، هتل)، وتهذيب اللغة (٦/ ٢٣٦، ١٠/ ٤١)، والتاج (عزز، ضنك، هتل) وبلا نسبة في تهذيب اللغة (١/ ٨٣)، واللسان (عزز).

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في أ.

(٧) ينظر: التيسير للداني (١٢٠)، تفسير الطبري (١١/ ٢٦)، تفسير القرطبي (٨/ ٢٦٦)، الحجة لابن خالويه(١٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣١٩)، الغيث =

النفاق، إلا أن تقطع قلوبهم بالموت والبلاء، لا يخلص لهم إيمان ولا ينزعون عن النفاق.

فأما قراءة[١] من قرأ: ﴿إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ﴾؛ فلأنه يريد: حتى تبلى وتَقَطَّع بالبلى، أي: لا تثلج قلوبهم بالإيمان أبدًا، ولا يندمون على الخطيئة التى كانت منهم فى بناء المسجد.

[فأما قراءة][٢] من قرأ: ﴿تُقَطَّعَ﴾ فهو فى المعنى مثل الأول، إلا أن الفعل أضيف إلى المقطِّع المبلى للقلوب بالموت فى المعنى.

وفى الوجه الأول أسند إلى «القلوب»؛ لما كانت هى البالية، وهذا مثل: مات زيد ومرض عمرو، وسقط الحائط، ونحو ذلك ما يسند فيه الفعل إلى من حدث فيه، وإن لم يكن له. و: ﴿تُقَطَّعُ﴾ نسب الفعل فيه إلى المقطِّع المبلى، وإن لم يذكر فى اللفظ؛ فأسند الفعل الذى هو لغير القلوب فى الحقيقة إلى القلوب. وزعموا أن فى حرف أُبَى: ﴿حتى الممات﴾ وهذا يدل أنهم يموتون على نفاقهم، فإذا ماتوا عرفوا بالموت ما كانوا تركوا من الإيمان وأخذوا من الكفر.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [١١١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر[٣]: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ فاعل ومفعول.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿فيُقتلون ويَقتلون﴾ مفعول وفاعل.

قال أبو على: من قال: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ فقدم الفعل المسند إلى الفاعل على الفعل المسند إلى المفعول؛ فلأنهم يَقتلون أولاً فى سبيل الله، ويُقتلون، ولا يَقتلون

= للصفاقسى (٢٣٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢١٦)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٨)، المجمع للطبرسى (٥/ ٧٠)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٣٧)، تفسير الرازى (١٦/ ١٩٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨١).

(١) فى أ: قول.

(٢) فى أ: وأما قول.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٥)، البحر المحيط (٥/ ١٠٢)، التبيان للطوسى (٥/ ٣٠٥)، التيسير للدانى (٩٢)، تفسير القرطبى (٨/ ٢٦٨)، الحجة لابن خالويه(١٧٨)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣١٩)، الغيث للصفاقسى (٢٣٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢١٦)، المجمع للطبرسى (٥/ ٧٤)، المعانى للفراء (١/ ٤٥٣)، تفسير الرازى (١٦/ ٢٠٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٤٦).

إذا قتلوا.

ومن قدم الفعل المسند إلى المفعول به [على المسند إلى الفاعل][(١)]، جاز أن يكون فى المعنى مثل الذى تقدم؛ لأن المعطوف بالواو يجوز أن يراد به التقديم؛ فإن لم يقدر فيه[(٢)] التقديم كان المعنى فى قوله: ﴿ويَقتلون﴾ بعد قوله: «فيُقتلون»: يقتل من بقى منهم بعد قتل من قُتل، كما أن قوله -سبحانه-: ﴿فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٦]: ما وهن من بقى [منهم][(٣)] لقتل من قُتل من الربيين.

قال أحمد: قرأ حمزة وحده[(٤)]: ﴿أَوَلَا تَرَوْنَ﴾ [١٢٦] بالتاء.

وقرأ الباقون ﴿يَرَوْنَ﴾ بالياء.

قال أبو على: ﴿أولا ترون﴾: تنبيه.

قال سيبويه عن الخليل فى قوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣].

المعنى: انتبه أنزل الله من السماء ماء، فكان كذا وكذا، وليس قوله: ﴿فَتُصْبِحُ﴾ جوابًا بالفاء.

ووجه قراءة حمزة: أن المؤمنين نبهوا على إعراض المنافقين عن النظر، والتدبر لما ينبغى أن ينظروا فيه ويتدبروه، وذلك أنهم يمتحنون بالأمراض، والأسباب التى لا يؤمن معها الموت، فلا يرتدعون عن كفرهم، ولا ينزجرون عما هم عليه من النفاق، ولا يقدمون عملاً صالحًا يقدمون عليه إذا ماتوا؛ فنبه المسلمون على قلة اعتبارهم واتعاظهم.

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى ب: به.
(٣) سقط فى ب.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٥)، البحر المحيط (٥/ ١١٦)، التبيان للطوسى (٥/ ٣٢٦)، التيسير للدانى (١٢٠)، تفسير الطبرى (١١/ ٥٤)، تفسير القرطبى (٨/ ٢٩٩)، الحجة لابن خالويه(١٧٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٠)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٢٢)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٩)، المجمع للطبرسى (٥/ ٨٥)، المعانى للفراء (١/ ٤٥٥)، تفسير الرازى (١٦/ ٢٣٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨١).

ومن قال: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ﴾ كان هذا التقريع بالإعراض عما يجب ألا يعرضوا عنه من التوبة والإقلاع عما هم عليه من النفاق - لاحقًا لهم من غير أن يصرف التنبيه إلى المسلمين فى الخطاب؛ لأن المسلمين قد عرفوا ذلك من أمرهم، وكان الأولى أن يلحق التنبيه فعل من يراد تنبيهه وتقريعه بتركه ما ينبغى أن يأخذ به.

ومن قال: ﴿يَرَوْنَ﴾ و﴿تَرَون﴾ [جميعًا][1] احتمل أن يكون من رؤية العين، وأن تكون المتعدية إلى مفعولين، فإذا جعلتها المتعدية إلى مفعولين سدت[2] «أنَّ» مسدهما، وأن يكون من رؤية العين أولى؛ لأنهم يُستَبْطئون فى مشاهدة ذلك، والإعراض عنه على ترك الاعتبار به، وهذا أبلغ فى هذا الباب من المتعدية إلى مفعولين.

ألا ترى أن تارك الاستدلال أعذر من المضرب عما يشاهد [ويحس؟!][3]

ولو قرأ قارئ: «أو لا يُرَوْن» فبنى الفعل للمفعول به، كان «أنّ» فى موضع نصب بأنه مفعول الفعل الذى يتعدى إلى مفعول، وذلك أنك تقول: رأى عمرو كذا، وتقول: أَريْت عمرًا كذا، فتعديه[4] إلى مفعولين بالنقل، فإذا بنيت الفعل للمفعول به تعدى إلى مفعول واحد، كالدرهم فى قولك: أعطى زيد درهمًا.

ولا يكون «يُرَون» هنا الذى[5] فى قولك: أُرَى زيدًا[6] منطلقًا؛ لأن المعنى ليس على: يظنون أنهم يفتنون فى كل عام، إنما المعنى على أنهم يشاهدون ذلك فيعلمونه علم مشاهدة، وليس المعنى أنهم يظنون الفتنة فى كل عام؛ لأن ظن الفتنة ليس بموضع اعتبار، وإنما قُرِّعُوا على ترك الاعتبار بالمشاهد[7]، وأنهم مع ذلك لا يتوبون ولا هم يتذكرون فيعتبروا به، وينتهوا عما يلزمهم الانتهاء عنه والإقلاع، فبهذا كان يكون وجه من ضم الياء من[8] ﴿يُرَون﴾، ولا أدرى أقرئ به أم لم يقرأ.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: سد.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى أ: فيعدى.
(٥) فى ب: التى.
(٦) فى أ: زيد.
(٧) فى أ: بالمشاهدة.
(٨) فى ب: فى.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ [التوبة: ١١٧]:
فقرأ حمزة وحفص عن عاصم: ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ بالياء.
وقرأ الباقون[(١)] [وعاصم في رواية أبي بكر]: ﴿تزيغ﴾ بالتاء.[(٢)]
قال أبو علي: يجوز أن يكون فاعل «كاد» أحد ثلاثة أشياء:
أحدها: أن يُضمر فيه القصة أوالحديث، وتكون «تَزيغ» الخبر.
فإن قلت: إن أصل إضمار القصة أو الحديث إنما هو في الابتداء.
نحو ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].
ونحو قوله -سبحانه-: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧].

ثم تدخل على الاسم المبتدأ الذي هو ضمير الحديث أو القصة العوامل التي تدخل على المبتدأ، وليس «كاد» من العوامل التي تدخل على المبتدأ[(٣)].

قيل: جاز ذلك فيها للزوم الخبر لها؛ فأشبهت العوامل الداخلة على المبتدأ[(٤)] للزوم الخبر لها.

فإن قلت: فهل يجوز أن يُضمر في «عسى» ضمير القصة أو الحديث؛ لأن «عسى» أيضًا يلزمها الخبر كما يلزم «كاد».

قيل: لا يجوز ذلك؛ لأن «عسى» يكون فاعله المفرد في كثير من الأمر فلا يلزمه الخبر [نحو قوله][(٥)]: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾ [البقرة: ٢١٦] فإذا كان فاعله المفرد في كثير من الأمر لم يحتمل الضمير

---

(١) ينظر: الإعراب للنحاس (٢/ ٤٤)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٣)، البحر المحيط (٥/ ١٠٥)، التبيان للطوسي (٥/ ٣١٣)، التيسير للداني (١٢٠)، الحجة لابن خالويه(١٧٨)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣١٩)، الغيث للصفاقسي (٢٣٩)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٢١٨)، الكشف للقيسي (١/ ٥١٠)، المجمع للطبرسي (٥/ ٧٨)، المعاني للأخفش (٢/ ٣٣٨)، المعاني للفراء (١/ ٤٥٤)، تفسير الرازي (١٦/ ٢١٥)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٨١).
(٢) في أ: وأبو بكر عن عاصم.
(٣) في أ: الابتداء.
(٤) في أ: الابتداء.
(٥) في ب: كقوله.

الذى احتمله «كاد»، كما لم يحتمله سائر الأفعال التى تسند إلى فاعليها مما لا يدخل على المبتدأ.

فأما ما يجىء فى الشعر من: كاد أن يفعل، و: عسى يفعل، فليس به اعتداد؛ لأن هذه الأشياء التى تجىء فى الضرورة غير مأخوذ بها فى حال السعة.

ألا ترى أنهم قالوا: إِوَزٌّ، وموَدٌّ، فجعلوا الأصل الإدغام، ولم يقدروا نقل الحركة فيها إلى ما قبلها، وإنما وقعت فى أول أحوالها مدغمة؟! فدلك هذا [على] أن الإظهار فى هذا النحو فى الشعر لا اعتداد به، وكل ما أشبهه فهو على هذا الحكم، وإضمار القصة أو الحديث فيها قول سيبويه.

والوجه الثاني فى[1] فاعل «كاد»: أن يضمنه ذكرًا مما تقدم: لما كان النبى ﷺ والمهاجرون والأنصار قبيلاً واحدًا وفريقًا جاز أن يضمر فى «كاد» ما دل عليه مما[2] تقدم ذكره من القبيل، والحزب، والفريق، ونحو ذلك من الأسماء المفردة الدالة على الجمع، وقال: ﴿منهم﴾، فحمله على المعنى.

كقوله سبحانه: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ ثم قال: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩]؛ فكذلك فاعل «كاد» على هذا الوجه.

والثالث فى[3] فاعل «كاد»: أن يكون فاعلها القلوب؛ كأنه: من بعد ما كاد قلوب فريق منهم تزيغ، ولكنه قدم «تزيغ» كما يقدم خبر «كان» فى قوله -تعالى-: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ١٤٧]، وجاز تقديمه، وإن كان فيه ذكر من القلوب، ولم يمتنع من حيث يمتنع الإضمار قبل الذكر - لما كان النية به التأخير، كما لم يمتنع: ضرب غُلامَه زيدٌ؛ لما كان التقدير به التأخير.

ألا ترى أن حكم الخبر أن يكون بعد الاسم، كما أن حكم المفعول به أن يكون بعد الفاعل ؟!

فأما من قرأ: ﴿يَزِيغُ﴾ بالياء فيجوز أن يكون ذهب إلى أن فى «كاد» ضمير الحديث، فإذا اشتغل «كاد» بهذا الضمير ارتفع «القلوب» بـ «يزيغ»؛ فَذُكِر - وإن كان فاعله مؤنثًا - لتقدم الفعل.

---

(١) فى أ: من.
(٢) فى أ: ما.
(٣) فى أ: من.

ومن قرأ بالتاء: ﴿تزيغ﴾ جاز أن يكون ذهب إلى أن «القلوب» مرتفعة بـ «كاد»؛ فلا يكون «تزيغ» فعلاً مقدمًا كما كان عند الآخرين كذلك، فإذا لم يكن مقدمًا قبح التذكير؛ لتقدم ذكر الفاعل كما قبح: [من المتقارب]

... ... وَلَا أَرْضَ أَبْـقَـلَ إِبْـقَـالَهَـا[1]

(١) البيت فى الكتاب لسيبويه (٢/ ٤٦)، والعينى (٢/ ٤٦٤)، وابن يعيش (٥/ ٩٤)، وهمع الهوامع (٢/ ١٧١)، والمغنى (٢/ ٦٥٦) رقم (٨٩٥)، وابن الشجرى (١/ ١٥٨، ١٦١)، ومجاز القرآن (٢/ ٦٧، ١٢٤)، والأخفش (٥٥، ٣٠٠)، ومعانى القرآن للفراء (١/ ١٢٧)، والكامل (٢/ ٢٧٩، ٣/ ٩١)، المذكر والمؤنث للمبرد (١١٢)، والمسائل الشيرازيات جـ٩، والإيضاح: باب المذكر والمؤنث، والخصائص (٢/ ٤١١)، والمحتسب (٢/ ١١٢)، والإفصاح لأبى نصر الفارقى (٩٩)، والتنبيه لعلى بن حمزة (٣٠٣)، البسيط فى شرح جمل الزجاجى جـ(١/ ٢٦٥)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (١/ ٥٥٧)، فرحة الأديب (١٠٢)، مجاز القرآن (٢/ ٦٧، ١٢٤)، إعراب القرآن للنحاس (١/ ٦١٩)، ما يجوز للشاعر فى الضرورة (١٢٣)، الرد على النحاة (٦٣٠)، شرح المفصل (٥/ ٩٤)، ضرائر الشعر (٢٧٥)، رصف المبانى (١٦٦)، شرح اللمحة البدرية (٢/ ٢٩٢)، التصريح (١/ ٢٧٨).

والأصل فى اتصال تاء التأنيث بالفعل: إن كان الضمير المفرد مؤنثًا تلحق الفعل علامة تفصل بين تأنيث الفاعل وتذكيره لا غير وهى التاء، فتقول: هند قامت، كما تقول: قامت هند. فإن كان التأنيث لفظيًا غير معنوى كنت فى إثبات العلامة وحذفها مخيرًا، نحو: ﴿قالت الأعراب﴾ و﴿قال نسوة﴾؛ لأن تأنيث الجماعة غير حقيقى، وكذلك إذا وقع الفصل بينهما، قال الله - تعالى -: ﴿قد جاءتكم موعظة من ربكم﴾، وقال - تعالى - ﴿قد جاءكم بصائر من ربكم﴾، ففصل بينهما بالمفعول وأثبت وحذف. وقالت العرب: حضر القاضى اليوم امرأة. فحذفوا مع الفصل فى التأنيث الحقيقى. فإن تأخر الفعل عن التأنيث غير الحقيقى لم تحذف العلامة إلا فى ضرورة الشعر، نحو:

فـلا مـزنـة ودقـت ودقـهـا ولا أرض أبـقـل إبـقـالـهـا

بتأويل: ولا مكان أبقل؛ لأنك إذا أضمرت الفاعل صار الضمير بمنزلة جزء من الفعل، ويقبح أن يكون الجزء مخالفًا طبيعة كُلّه فى التذكير والتأنيث. (شرح اللمع لابن برهان العكبرى جـ١/ ٤٤).

ومنهم من يرويه: ولا أرض أبقلتِ ابقالها - على تخفيف الهمزة من «إبقالها» وإلقاء حركتها على التاء من «أبقلت»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وهذه الرواية من إصلاح بعض الرواة. والذى أنشده الرواة هو الموجود فى الكتب القديمة. (شرح أبيات سيبويه جـ١/ ٣٩٣).

وقال ابن خلف الشاهد أنه ذكّر فيه: «أبقل» مع أنه مسند إلى ضمير «الأرض» للضرورة؛ حملًا على المكان، وهو قبيح. وقال أبو حنيفة الدينورى فى كتاب «النبات» عندما أنشد هذا البيت: إن «الأرض»، تذكر وتؤنث، وكذلك «السماء»؛ فلا ضرورة فيه. وزعم الصاغانى فى «العباب» أن الرواية «ولا روض أبقل إبقالها. ولو كان البيت كذلك لقال: ولا روض =

ولم يقبح: أبقل أرض، ويجوز أن يكون الفعل المسند إلى القصة أو[1] الحديث يؤنث، إذا كان فى الجملة التى يفسرها مؤنث.

كقوله -جل وعز-: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧] وقوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦].

ألا ترى أن هى فى[2] قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ﴾ ضمير القصة؟

كما أن قوله -سبحانه-: ﴿هُوَ ٱللَّهُ﴾ فى قوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] مذكر. وجاز تأنيث ﴿هِيَ﴾ التى هى ضمير القصة؛ لذكر الأبصار المؤنثة فى الجملة التى هى التفسير.

وكذلك أنثت فى قوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، وكذلك يؤنث الضمير الذى فى «كاد»؛ لذكر المؤنث فى الجملة المفسرة، فتقول: «كادت»، وتدغم التاء التى هى علامة التأنيث فى تاء «تزيغ»، و«تزيغ» على هذا لـ «القلوب»، وهى مرتفعة به.

ويجوز إلحاق التاء فى «كاد» من وجه آخر، وهو أن ترفع ﴿قلوب فريق﴾ بـ «كاد»، فيلحقه علامة التأنيث من حيث كان مسندًا إلى مؤنث، كقوله -سبحانه-: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤] وتكون على هذا فى ﴿تَزِيغُ﴾ ضمير «القلوب»؛ لأن النية بـ «تزيغ» التأخير.

اختلفوا فى إدخال الواو وإخراجها من قوله -جل وعز-: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ [١٠٧]:

فقرأ نافع وابن عامر[3]: ﴿الذين اتخذوا مسجدًا﴾ بغير واو، وكذلك هى فى مصاحف أهل المدينة والشام.

= أبقل إبقاله، بتذكير الضمير، مع أن سيبويه رواه: «ولا أرض». وهو ثقة والاعتماد عليه أكثر. (شرح أبيات المغنى جـ٨/ ١٧).

(١) فى ب: و.

(٢) فى ب: من.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٢)، البحر المحيط (٥/ ٩٨)، التبيان للطوسى (٥/ ٢٩٧)، التيسير للدانى (١١٩)، تفسير القرطبى (٨/ ٢٥٣)، الحجة لابن خالويه(١٨٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٣١٨)، الغيث للصفاقسى (٢٣٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢١٣)، الكشف للقيسى (١/ ٥٠٧)، المجمع للطبرسى (٥/ ٧٠)، تفسير الرازى (١٦/ ١٩٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨١).

وقرأ الباقون: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾ وكذلك هى فى مصاحفهم.

قال أبو على: وجه قول من ألحق الواو: أنه معطوف على ما قبله فى[(١)] نحو قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ٧٥].

[و] ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَـٰتِ﴾ [التوبة: ٥٨].

[و] ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ﴾ [التوبة: ٦١].

[و] ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦]، أى: منهم آخرون، ومنهم الذين اتخذوا مسجدًا ضرارًا وكفرًا.

ومن لم يلحق الواو لم يجز أن يكون ﴿الذين﴾ بدلا من قوله: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ﴾، كما تبدل المعرفة من النكرة؛ لأن المرجئين لأمر الله هم غير الذين اتخذوا المسجد ضرارًا [وكفرًا][(٢)].

ألا ترى أن متخذى المسجد قد أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون، ولا تثلج قلوبهم بالإيمان فى قوله: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْاْ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٠]؟! وإذا وقع الخبر بتاتًا على أنهم لا يؤمنون حتى[(٣)] الممات، والمرجَون لأمر الله، قد جوز عليهم الإيمان - علمت أنهم ليسوا إياهم؛ فإذا لم يكونوا هم، لم يجز أن يبدلوا منهم.

ولكن من لم يلحق الواو جاز قوله على أمرين:

[على][(٤)] أن يضمر: ومنهم الذين اتخذوا، كما أضمرت المبتدأ مع الحرف الداخل عليه فى قولهم: لاها الله ذا[(٥)]، والمعنى: للأمر ذا، وكما أضمرت الحرف

---

(١) فى ب: من.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى أ: إلى.
(٤) سقط فى أ.
(٥) قال سيبويه: هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو، وذلك قولك: إى ها الله ذا، تثبت ألف «ها»؛ لأن الذى بعدها مدغم. ومن العرب من يقول: إى هلله ذا، فيحذف الألف التى بعد الهاء. ولا يكون فى المقسم ههنا إلا الجر؛ لأن قولهم: «ها»، صار عوضًا من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفًا على اللسان؛ ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا كما تظهر فى قولك: والله؟! فتركهم الواو ههنا ألبتة يدلك على أنها ذهبت من هنا؛ تخفيفًا على اللسان، وعوضت منها «ها». ولو كانت تذهب من هنا كما [كانت] تذهب من قولهم: الله لأفعلن، إذن لأدخلت الواو.

=

مع الفعل فى قوله -سبحانه-: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] [أى][(١)]: فيقال لهم: أكفرتم، وكذلك حذف الخبر مع الحرف[(٢)] اللاحق له فى قول من قرأ: ﴿الذين اتخذوا﴾ بغير واو.

ويجوز أن يكون أضمر الخبر بعد، كما أضمر بعدُ فى قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الحج: ٢٥] إلى قوله: ﴿وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥].

والمعنى فيه: ينتقم منهم، أو: يعذبون، ونحو ذلك مما يليق بهذا المبتدأ، وحسن الحذف فى الموضعين جميعًا؛ لطول الكلام بالمبتدأ وصلته.

قال أحمد: حدثنى أحمد بن على الخزاز قال: حدثنى محمد بن يحيى القطعى قال: حدثنا سعيد بن أوس عن المفضل عن عاصم[(٣)]: أنه قرأ: ﴿غَلْظَة﴾ [١٢٣] بفتح الغين.

وقرأ الباقون: ﴿غِلْظَةً﴾ بكسر الغين.

قال أبو على: [قوله][(٤)]: ﴿وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ فى المعنى مثل قوله -سبحانه-: ﴿جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣].

[وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾][(٥)] [الفتح: ٢٩].

= وأما قولهم: ذا، فزعم الخليل أنه المحلوف عليه؛ كأنه قال: إى والله للأمر هذا، فحذف «الأمر»؛ لكثرة استعمالهم هذا فى كلامهم، وقدم «ها» كما قدم قوم «ها» فى قولهم: ها هو ذا، وها أنا ذا. وهذا قول الخليل.

وقال السيرافى: وقال الأخفش: قولهم: «ذا» ليس هو المحلوف؛ عليه، إنما هو المحلوف به، وهو من جملة القسم. والدليل على ذلك أنهم قد يأتون بعده بجواب قسم فيقولون: ها الله ذا، لقد كان كذا وكذا. فقيل له: ما وجه دخول «ذا» قسمى، وقد حصل القسم بقوله: والله، وهو المقسم به؟ فقال: هو عبارة عن قوله: والله، وتفسيرٌ له. وكان المبرد يرجح قول الأخفش، ويجيز قول الخليل.

ينظر: الكتاب (٣/ ٤٩٩-٥٠٠).

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: الخبر.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٤٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣)، البحر المحيط (٥/ ١١٥)، التبيان للطوسى (٥/ ٣٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٢٢).

(٤) سقط فى ب.

(٥) سقط فى ب.

وقوله: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، أي: لا ينقادون لهم ولا يخفضون لهم جناحًا. وأذلة على المؤمنين، أي: يذلون لهم ذل الخضوع، فيتركون الترفع عليهم، وهذا[١] قريب من قوله: ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾، ولم يرد بقوله: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ذل الهوان؛ ولكن الذل الذي يقتضيه الدين من الإلانة الجانب له، وتسويه به.

قال أبو الحسن: ﴿غِلْظَةً﴾: قراءة الناس بالكسر، وهي العربية، وبها نقرأ.

قال: ولا أعلم ﴿غَلظة﴾ إلا لغةً، وقال غيره: هي لغة.

---

(١) في ب: فهذا.

[بسم الله الرحمن الرحيم
ذكر اختلافهم فى سورة يونس][١]

اختلفوا فى إمالة الراء، وتفخيمها:

فقرأ ابن كثير: ﴿الٓرٓ﴾ مفتوحة الراء.

وقال حفص، عن عاصم[٢]: الراء خفيفة[٣] لا تمد الراء فى كل القرآن غير مكسورة.

وقال هبيرة، عن حفص، عن عاصم: الراء مكسورة.

وقال[٤] نافع فى رواية المسيبى: الراء مفتوحة وليست بممدودة.

وقال أحمد بن صالح، عن ورش، وقالون: لا تفخم الراء.

وقال ابن جماز، عن نافع: بكسر الراء.

وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائى، وابن عامر: ﴿الر﴾ الراء على الهجاء مكسورة.

أبو بكر، عن عاصم فى رواية خلف، عن يحيى بن آدم: الراء مكسورة مثل أبى عمرو.

قال أبو على: من قال: ﴿الٓرٓ﴾ فلم يمل فتحة الراء؛ فلأن كثيرًا[٥] من العرب لا يميل ما يجوز فيه الإمالة عند غيرهم.

وحسّن ترك الإمالة هنا: أن معه حرفًا يمنع الإمالة كما يمنعها المستعلى.

فأما من أمال فقال: رِايا -فلأنها أسماء لما يلفظ به من الأصوات المتقطعة فى مخارج الحروف.

كما أن «غاق» اسم للصوت الذى يصوته الغراب.

---

(١) فى أ: بسم الله الرحمن الرحيم. سورة يونس.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٦)، التبيان للطوسى (٥/ ٢٣١)، التيسير للدانى (١٢٠)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٠٤)، الحجة لابن خالويه(١٧٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٢)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشف للقيسى (١/ ١٨٦)، المحتسب لابن جنى (٥/ ٨٧)، تفسير الرازى (١٧/ ٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٦٦، ٦٧).
(٣) زاد فى ب: تام.
(٤) فى أ: قرأ.
(٥) فى ب: الكثير.

وكما أن «طيخ» اسم للصوت الذى يفعله الضاحك؛ فجازت الإمالة فيها من حيث كانت أسماء، ولم تكن كالحروف التى تمتنع فيها الإمالة، نحو: ما، ولا، وما أشبههما من الحروف.

فإن قلت: فهلا امتنعت الإمالة فى «رَا»؛ لشبه الراء بالمستعلى فى منعها الإمالة ؟

فالقول: إنه لم تمتنع الإمالة فيها لما أريد من تبيين أنه اسم؛ كما[١] لم تمتنع الإمالة فى[٢] «خاف» و«طاب» و«صار» مع المستعلى؛ لما أريد من طلب الكسرة فى «خفت» و«طبت» و«صرت».

وكذلك جازت الإمالة فى «را» لما قصد بها من إعلام أنه اسم ليس بحرف.

فإن قلت: فإن الأسماء لا تكون على حرفين أحدهما حرف لين، وإنما تكون على هذه الصفة الحروف نحو: ما، ولا.

فالقول: إن هذه الأسماء لم يمتنع أن تكون على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأن التنوين لا يلحقها، فيؤمن؛ لامتناع التنوين من اللحاق لها أن تبقى على حرف واحد، وإذا أمن ذلك، لم يمتنع أن يكون الاسم على حرفين، أحدهما حرف لين.

ألا ترى أنهم قالوا: هذه شاة، فجاء على حرفين، أحدهما حرف لين، لما أمن لحاق التنوين له؛ لاتصال علامة التأنيث به.

وكذلك قولك: رأيت رجلاً ذا مالٍ؛ لاتصال المضاف إليه به.

وكذلك قولهم: كسرت فا زيدٍ، ومثل «شاة» فى كونها على حرفين: أحدهما حرف لين؛ لما دخلت عليه علامة التأنيث[٣]: قولهم فى الباءة: باهٌ، كأنه أراد الباءة، فأبدل من الهمزة الألف.

كما أبدلها[٤] فى قوله: [من الكامل]

.... لَا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ[٥]

فاجتمعت ألفان؛ فحذف إحداهما[٦] لالتقاء الساكنين، فبقى الاسم على حرفين

(١) فى ب: كما أنه.
(٢) فى ب: من.
(٣) زاد فى ب: فى.
(٤) فى ب: أبدل.
(٥) تقدم.
(٦) فى أ: أحدهما.

أحدهما حرف لين.

أنشدنا محمد بن السرى، عن أبى محمد اليزيدى: [من الطويل]

فَيَا شَرَّ مُلْكٍ مُلْكِ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ عَلَى أَنَّ قَيْسًا لَمْ يَطَأْ بَاهَ مَحْرَمِ

ومثل «بَاهٍ» فى القياس ما رواه محمد بن السرى، عن أحمد بن يحيى، عن سلمة قال: سمعت الفراء يحكى عن الكسائى، أنه سمع [من يقول][١]: اسقنى شربة مًا يا هذا، يريد: شربة ماء، فقصر، وأخرجه على لفظ «من» التى للاستفهام، هذا إذا مضى، فإذا وقف قال: شربةً ما.

[و][٢]القول فيه كالقول فى «باهٍ» إلا أن «باهًا» أحسن من «مًا»؛ لتكثرها[٣] بعلامة التأنيث، وليس هذا كذلك، ووجهه أنه جعل الهمزة التى قلبت على غير القياس فى حكم المخففة على القياس؛ وحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فلحق التنوين الباقية، وحذفت كما حذفت من نحو: رحًا وعصًا.

وقد قيل فى قولهم: مُ الله: [إنه][٤] محذوف من: ايمُنُ الله، وليس هذا بالكثير، ولا مما ينبغى أن يقاس عليه.

ومن ذلك: اللا، فى معنى: اللائى، هو على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأن التنوين لا يلحقه مِن[٥] حيث لم يلحق «ذا»، لا من حيث كانت فيه الألف واللام.

وينشد البغداديون فى ذلك: [من الطويل]

فَدُومِى عَلَى العَهْدِ الَّذِى كَانَ بَيْنَنَا أَمَ انْتِ مِنَ اللَّا مَا لَهُنَّ عُهُودُ[٦]

ومن ذلك قولهم: أَيْشٍ تقولِ ؟ حكاه أبو الحسن والفراء.

والقول فيه: إنه كان: [أى][٧] شىء؟ فخففت الهمزة، وألقيت كسرتها على الياء، وكثر الكلام بها؛ فكرهت حركة الياء بالكسرة، كما كرهت فى «قاضين»،

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: لتكثيرها.
(٤) سقط فى ب.
(٥) فى ب: فمن.
(٦) البيت بلا نسبة فى الأزهية ص(٣٠٥)، ولسان العرب (لوى).
(٧) سقط فى أ.

و«غازين» ونحوه، فأسكنت، والتقَتْ مع التنوين، وكل واحد منهما ساكن؛ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فإذا وقفْتَ عليها قلت: أَيْش، فأسكنت.

ومن قال: بِرَجُلى، فأبدل من التنوين الياء، قال: أيْشى.

فهذه الأسماء ما لم يلحق بها التنوين، لم يمتنع أن تكون على حرفين، أحدهما حرف لين، وإنما لم يلحقها التنوين، ولم تعرب كما لم تعرب، ولم ينون ما كان منها زائدًا على حرفين نحو: لامَ الِف عين جيم، فكما أن هذه الحروف على الوقف، ولا تنون، كذلك ما كان منها نحو: را، يا، تا، ثا. كما أن أسماء العدد كذلك، فإن أخبر عن شيء منها[1] فتمكن لذلك وأعرب، ولحقه التنوين – زيد على ما كان على حرفين أحدهما حرف لين، حرف مثل ما هو فيه؛ حتى يصير بالمزيد على ثلاثة أحرف، ومد إن كان الآخر ألفا[2]، فقيل: باء، وتاء[3]، وراء، كما تقول: ثلاثة أكثر من اثنين، فعلى هذا مجرى هذه الحروف.

فإن قلت: فهل يُسْتَدَلُّ بجواز الإمالة فى را، ويا، ونحوهما على أن الألف منقلبة عن الياء، كما تقول فى ذا: إن الألف فيه منقلبة عن الياء؟

فالقول: إن الاستدلال بجواز الإمالة فى «را» ونحوها [على]، أن الألف فيه منقلبة عن الياء – لا يصح[4]؛ لأنه إنما أميل عندهم لما قدمنا[5] من ذكره، فليس بمنزلة قولهم: ذا؛ لأن «را» ونحوها أسماء للأصوات، والأصوات لا تُشْتَقُّ كما لا تشتق الحروف.

فأما قولهم: ذا، فليس من الأصوات، ولكنه من الأسماء المظهرة.

ألا ترى أنه قد وصف، ووصف به، وحقر فى نحو: مررت بذا الرجل، وبزيدٍ ذا، وحقروه فقالوا: ذَيَّا، من حيث كان اسمًا على الوصف الذى ذكرنا؛ فصار بمنزلة سائر المظهرة، وساغ الاستدلال على حروفها، كما ساغ فى غيره من الأسماء.

---

(١) فى أ: منه.
(٢) فى ب: الياء.
(٣) فى ب: وياء.
(٤) فى ب: تصح.
(٥) فى أ: قدم.

فلذلك قال أبو الحسن: إن قولهم «ذا» من مضاعف الياء؛ وذلك أن سيبويه حكى فيه الإمالة، فإذا جازت فيه [الإمالة][١] حمل على انقلاب الألف فيه عن الياء فى الأمر الأكثر، فإذا ثبت أن ألفه ياء، لم يجز أن تكون اللام واوًا؛ لأنه ليس مثل حَيَوْتُ[٢]، وإذا لم يجز أن يكون واوًا، ثبت[٣] أنه ياء، وأنه من باب: حَيِيت، وعَيِيت.

فإن قلت: إنه قال فيه: إذا سمى به رجلًا: ذاءٌ[٤]، كما تقول فى «لا»: لاءٌ، وفى «لو»: لوٌّ، ولو كان [على ما][٥] ذكرت، لوجب أن يكون: ذيًا، كما قالوا: حيًا وحيَيَان، أو: ذى.

قيل: الذى قاله عن الخليل ويونس إذا سمى به رجل: ذاءٌ، قياس؛ وذلك أن هذا الاسم قد ضارع «با» و«يا» و«تا».

ألا ترى أنه غير معرب؛ كما أن هذه الأسماء التى أريدت بها الأصوات غير معربة، فلما ساوتها فى البناء جعلها[٦] بمنزلتها إذا أعربها؟!

ومما يدلُّك على مشابهتها لها أن الألف ليستْ فى موضع حركة؛ فيلزمها الانقلاب، كما أنها فى «را» ونحوها ليست فى موضع حركة، فإذا كان كذلك، كانت الألف فى «ذا» بمنزلتها فى هذه الأسماء التى هى نحو: را، با، تا، والأول الذى قدمناه، وقلنا: إنه من باب «حييت» و«عييت» - قد قاله أبو الحسن.

ومن حيث قال الخليل فى «ذا»: إنك إذا سميت به، قلت: ذاءٌ، قال فى «ذو» - من قولهم: هذا رجل ذو مال -: إذا سميت به رجلًا، قلت: ذو. وقياس قول يونس عندى فى «ذو» إذا سُمى به رجل أن يكون بمنزلة قول الخليل، إلا أنه حكى «ذو» عن الخليل، ولم يحكه عن يونس.

ولم نعلمهم نونوا من هذه الكلم شيئًا، كما نونوا «غاقٍ»، وكما نونوا «صهٍ»؛ لأنهم ليس ينونون جميع هذه الأصوات، وإن كانون قد نونوا بعضها.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: عيوت.
(٣) فى ب: وثبت.
(٤) فى ب: ذا.
(٥) فى ب: كما.
(٦) فى أ: جعلتها.

ألا ترى أنا لا نعلمهم نوّنوا «طخ» الذى يحكى به الضحك، ولا «قبٍّ» الذى يحكى به وقع السيف، وإن كانوا قد نونوا «غاقٍ» وغيره من الأصوات، وكذلك هذه الحروف التى هى: را، يا، تا.

ولا يقاس هذا، وإنما يحكى منه ما سمع؛ فلا ينون ما لم ينون، كما لا يترك تنوين ما نون، وإنما كان كذلك؛ لأن ما لم ينون جعل بمنزلة العلم معرفة، وليس يضعون هذه الأسماء - التى للأعلام، وجارية مجراها - على كل شىء.

ألا ترى أنهم قالوا للبحر: خُضَارة، ولم نعلمهم خصوا البر باسم على هذا النحو. وقالوا: غُدوة، فجعلوه بمنزلة: طلحة، ولم يفعلوا ذلك فى «الطهر»، وقالوا: لقيته فينة، فجعلوه كالعلم، ولم يفعلوا ذلك بـ «برهة»، وقالوا للغراب: ابن دأية، ولم يفعلوا ذلك بالرخم، وقالوا فى ضرب من الحيات: ابن قترة، ولم يفعلوا ذلك بكل[1] الأحناش؟! وكذلك هذا الباب.

ومن ثم عاب الأصمعى على ذى الرمة قوله: [من الطويل]

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ ... ...[2]

وزعم[3] أن المسموع فيه التنوين، وكأن ذا الرمة أجرى ذلك مجرى «غاقٍ، وغاقٍ»، و«صهٍ وصهٍ»، فأجراه مجرى بعض ما يشبهه من غير أن يكون سمع فيه ما قاله.

اختلفوا فى إثبات الألف وإسقاطها من قوله -جل وعز-: ﴿لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ [٢]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائى: ﴿لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ بألف:

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر ﴿لَسِحْرٌ﴾ بغير ألف[4].

(١) فى ب: فى كل.

(٢) صدر بيت، وعجزه:

.... وما بال تكليم الرسوم البلاقع

والبيت فى ديوانه ص(٧٧٨)، والأشباه والنظائر (٦/ ٢٠١)، وإصلاح المنطق ص(٢٩١، ٣٠١)، وتذكرة النحاة ص(٦٥٨)، وخزانة الأدب (٦/ ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٣٧، ١٠/ ١١٣، ١١٤)، ورصف المبانى ص(٣٤٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٩٤)، وشرح المفصل (٤/ ٣١، ٧١، ٩/ ٣٠)، ولسان العرب (أيه)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(١٠٩)، ومجالس ثعلب ص(٢٧٥)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٦/ ٢٣٧)، والمقتضب (٣/ ١٧٩).

(٣) فى أ: ومن زعم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٦)، البحر المحيط (٥/ ١٢٣)، التبيان للطوسى (٥/ ٣٣٢)، =

قال أبو على: يدل على قول من قال: ﴿سِحْر﴾ قوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٠].

ويدل على ﴿سِحْرٌ﴾ قوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [ص: ٤]. [والقول فى الوجهين جميعًا قد تقدم][١].

ومن قال: ﴿لَسَٰحِرٌ﴾ أراد [به][٢] الرجل.

ومن قال: ﴿سِحْر﴾ أراد: الذى أوحى سحر، أى: الذى تقولون أنتم فيه: إنه أوحى: سحر، وليس كما تقولون: إنه وحى.

اختلفوا فى الياء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿يُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ﴾ [٥]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم فى رواية حفص: ﴿يُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ﴾ بالياء[٣].

وروى محمد بن صالح، عن شبل، عن ابن كثير بالنون.

حدثنى مضر بن محمد عن البزى بإسناده عن ابن كثير بالنون.

وحدثنى الحسن بن مخلد عن البزى بالياء.

وقرأ نافع، وعاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر، وحمزة، والكسائى: ﴿نفصل﴾ بالنون.

قال أبو على: من قال: ﴿يُفَصِّلُ﴾ فلأنه قد تقدم ذكر الله تعالى؛ فأضمر الاسم فى الفعل.

= التيسير للدانى (١٢٠)، تفسير الطبرى (١١/ ٥٩)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٠٧)، الحجة لابن خالويه(١٧٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٢)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٢٥)، الكشف للقيسى (١/ ٤٢١)، المحتسب لابن جنى (٥/ ٨٧)، تفسير الرازى (١٧/ ٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٦)، البحر المحيط (٥/ ١٢٣).

(١) فى أ: والقول فى الوجهين جميعًا: إنه قد تقدم قوله: ﴿أن أوحينا إلى رجل منهم﴾. ولا شك أن فى العبارة سهوًا من الناسخ.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٧)، البحر المحيط (٥/ ١٢٦)، التيسير للدانى (١٢١)، تفسير القرطبى (٨/ ٣١١)، الحجة لابن خالويه(١٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٣)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٢٦)، الكشف للقيسى (١/ ٥١٣)، المجمع للطبرسى (٥/ ٩١)، تفسير الرازى (١٧/ ٣٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٢).

ومن قال: ﴿نُفصِّل﴾ بالنون، فهذا المعنى يريد. ويقويه: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا﴾ [البقرة: ٢٥٢، آل عمران: ١٠٨، الجاثية: ٦] وقد تقدم ﴿وَأَوْحَيْنَآ﴾، فيكون: ﴿نفصل﴾ محمولاً عليه[(١)] إلا أن الياء أولى؛ لأن الاسم الذى يعود إليه أقرب إليه من ﴿وَأَوْحَيْنَآ﴾.

اختلفوا فى فتح القاف وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [١١]:

فقرأ ابن عامر وحده[(٢)]: ﴿لقَضَى إِلَيهِمْ﴾ بفتح القاف، ﴿أَجَلَهُم﴾ نصبًا.

وقرأ الباقون: ﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ﴾ بضم القاف، ﴿أَجَلُهُمْ﴾ [بضم اللام][(٣)].

قال أبو على: اللام فى قونه -سبحانه-: ﴿لَقُضِىَ﴾ جواب ﴿لو﴾ فى[(٤)] قوله: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ﴾ [يونس: ١١]، فالمعنى -والله أعلم- ولو يعجل الله للناس دعاء الشر، أى: ما يدعون به من الشر على أنفسهم فى حال ضجر وبطر، [استعجالهم إياه][(٥)] بدعاء الخير، فأضيف المصدر إلى المفعول [به][(٦)]، وحذف الفاعل [كقوله: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] فى حذف ضمير الفاعل][(٧)].

والتقدير: ولو يعجل الله للناس الشر استعجالاً مثل استعجالهم بالخير، لقضى إليهم أجلهم.

قال أبو عبيدة: ﴿لقُضِى إليهم أجلهم﴾: لَفُرِغَ من أجلهم.

---

(١) فى ب: على أوحينا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٧)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٢)، البحر المحيط (٥/ ١٢٩)، التبيان للطوسى (٥/ ٣٤٤)، التيسير للدانى (١٢١)، تفسير الطبرى (١١/ ٦٦)، الحجة لابن خالويه(١٧٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٣)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٢٧)، الكشف للقيسى (١/ ٥١٥)، المجمع للطبرسى (٥/ ٥٣)، المعانى للفراء (١/ ٤٥٨)، تفسير الرازى (١٧/ ٤٩)، النشر لابن الجزرى (٣/ ٢٨٢).

(٣) فى ب: رفعًا.

(٤) فى ب: من.

(٥) فى أ: استعجاله إياهم.

(٦) سقط فى ب.

(٧) سقط فى ب.

وأنشد لأبى ذؤيب: [من الكامل]

وعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا ... دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ[(١)]

ومثل ما أنشده[(٢)] أبو عبيدة من قوله: قضاهما داود، قول الآخر: [من الطويل]

قَضَيْتَ أُمُورًا ثُمَّ غَادَرْتَ بَعْدَهَا ... بَوَائِقَ فِى أَكْمَامِهَا لَمْ تُفَتَّقِ[(٣)]

فالتقدير[(٤)] فى قوله: ﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ أى: لَفُرِغَ من أجلهم ومدتهم المضروبة للحياة، وإذا انتهت مدتهم المضروبة للحياة هلكوا؛ وهذا قريب من قوله -تعالى-: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ۖ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١].

وقالوا للميت: مُقَضٍّ، كأنه قضى[(٥)] إذا مات، وقضَّى: فعل، التقدير فيه: استوفى أجله، وفرغ منه.

قال ذو الرمة: [من الطويل]

إِذَا الشَّخْصُ فِيهَا هَزَّهُ الْآلُ أَغْمَضَتْ ... عَلَيْهِ كَإِغْمَاضِ الْمُقَضِّى هُجُولُهَا[(٦)]

المعنى: أغمضَتْ هجولُ هذه البلاد على الشخص الذى فيها، فلم ير لغرقه فى الآل، كإغماض المُقضِّى، وهو الميت، لعينه[(٧)].

وهذا فى المعنى كقوله: [من الطويل]

تَرَى قُورَهَا يَغْرَقْنَ فى الآل مَرَّةً ... وَآوِنَةً يَخْرُجْنَ مِنْ غَامِرٍ ضَحْلِ[(٨)]

---

(١) البيت فى سر صناعة الإعراب (٢/ ٧٦٠)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٣٩)، وشرح المفصل (٣/ ٥٩)، ولسان العرب (تبع)، (صنع)، (قضى)، والمعانى الكبير ص(١٠٣٩)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٣/ ٥٨).

(٢) فى أ: أنشد.

(٣) البيت للشَّمَّاخ فى ديوانه ص(٤٤٩)، ولسان العرب (بوج)، (كمم)، وتهذيب اللغة (١١/ ٢٢١)، وجمهرة اللغة ص(١٨١٧)، وتاج العروس (بوج)، (كمم)، وبلا نسبة فى ديوان الأدب (٢/ ٣٧٠)، وجمهرة اللغة ص(٢٧٢).

ويروى: «بوائج» بدلا من «بوائق».

(٤) فى أ: فالمعنى.

(٥) فى أ: تقضى.

(٦) ينظر: البيت فى: ديوانه ص(٩٢٦)، ولسان العرب (غمض)، (قضى)، وتهذيب اللغة (٨/ ٢١)، وأساس البلاغة (غمض)، والمخصص (١٠/ ١٢٣)، وتاج العروس (غمض)، (قضى).

ويروى: «المغضى» بدلا من «المقضى».

(٧) فى أ: بعينه.

(٨) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص(١٤٨)، ولسان العرب (غمر)، وتهذيب اللغة (٨/ ١٣١)، =

فأما قوله -سبحانه-: ﴿لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [يونس: ١١] وما يتعلق به هذا الجار:
فإنه لما كان معنى قضى: فرغ، وكان قولهم: فرغ، قد يتعدى بهذا الحرف فى قوله:

أَلَانَ فَقَدْ فَرَغْتُ إِلَى نُمَيْرٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتُ لَهُمْ عَذَابَا[١]

وفى التنزيل: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، [فإنه يمكن][٢] أن يكون الفعل تعدى[٣] باللام كما تعدى بإلى، كما أن: «أوحى» فى قوله: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ١٥] قد تعدى بـ: إلى، واللام فى قوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، [فلما كان معنى قُضِى: فُرِغَ، وفرغ تعلّق بها إلى، كذلك تعلق بـ: قضى][٤].

ووجه قراءة ابن عامر: ﴿لقَضَى إِلَيْهِم أَجَلَهُم﴾ على إسناد الفعل إلى الفاعل؛ فلأن الذكر قد تقدم فى قوله: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ﴾ [يونس: ١٠]، فقال: ﴿لقضى﴾ على هذا.

ومن حجته فى ذلك قوله -سبحانه-: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِندَهُ﴾ [الأنعام: ٢]، فهذا الأجل الذى فى هذه الآية هو الأجل المضروب للمَحيا؛ كما أن الأجل فى قوله: ﴿لقَضَى إليهم أجلَهُم﴾ كذلك[٥].

فكما أسند الفعل فى الأجل[٦] المضروب للحياة إلى الفاعل فى قوله: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾ عند الجميع؛ كذلك أسنده ابن عامر فى قوله: ﴿لقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهم﴾ إلى الفاعل، ولم يسنده إلى الفعل المبنى للمفعول.

ويدل على أن الأجل فى قوله: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾ أجل المحيا، [و][٧] أن قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِندَهُ﴾ أجل البعث.

يبيّن ذلك قوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢]، أى: أنتم أيها المشركون

= وبلا نسبة فى لسان العرب (أنى).

(١) البيت لجرير فى لسان العرب (أين)، ولم أقع عليه فى ديوانه.
ويروى: «وقد نزعت» بدلا من «فقد فرغت».

(٢) فى ب: أمكن.

(٣) فى ب: يتعدى.

(٤) فى ب: فلما كان معنى «قضى»: فرغ، تعلق بها كذلك تعلقه بـ«قضى».

(٥) فى أ: لذلك.

(٦) فى ب: بالأجل.

(٧) سقط فى أ.

تشكون فى البعث، فلا تصدقون به.

وقوله: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢] فى المعنى كقوله: ﴿أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ [الحج: ٦٦].

ومن قرأ ﴿لَقُضِىَ﴾ فبنى الفعل للمفعول به؛ فلأنه فى المعنى مثل قول[1] من بنى الفعل للفاعل.

قال: وقرأ ابن كثير[2] [وحده][3]: ﴿ضِئَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥] بهمزتين فى كل القرآن: الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها.

كذلك قرأت على قنبل، وهو غلط.

وقرأ الباقون بهمزة واحدة فى كل القرآن.

وكان أصحاب البزى وابن فُلَيْح ينكرون هذا، ويقرءون مثل قراءة الناس: ﴿ضِيَآءً﴾.

وأخبرنى الخزاعى[4] عن عبد الوهاب بن فليح، عن أصحابه، عن ابن كثير: ﴿ضِيَآءً﴾ بهمزة بعد الألف فى كل القرآن، ولا يعرفون الأخرى.

---

(١) فى ب: كقول.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٣)، البحر المحيط (٥/ ١٢٥)، التيسير للدانى (١٢٠، ١٢١)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٠٩)، الحجة لابن خالويه(١٨٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٣)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٢٥)، الكشف للقيسى (١/ ٥١٢)، تفسير الرازى (١٧/ ٣٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٢).

(٣) سقط فى ب.

(٤) إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع بن أبى بكر بن يوسف بن عبد الله بن أمير مكة، نافع بن عبد الحارث، الصحابى الذى استخلفه عمر بن الخطاب - رضى الله عنهما - على مكة، أبو محمد الخزاعى المكى، إمام فى قراءة المكيين، ثقة ضابط حجة، قرأ على أحمد البزى وعبد الوهاب بن فليح، وروى الحروف عن عبد الله بن جبير وقنبل، روى القراءة عنه عرضًا: ابن شنبوذ ومحمد بن موسى الزينبى والحسن بن سعيد المطوعى وإبراهيم بن أحمد ابن إبراهيم، وسماعا: ابن مجاهد، وإبراهيم بن عبد الرزاق بن الحسن ومحمد بن الفضل الحديثى، ومحمد بن أحمد الأشنانى وعلى بن الحسين الرقى وأبو بكر الداجونى، ومحمد ابن الصباح، وأحمد بن يعقوب التايب، ومحمد بن عيسى بن بندار، وعبد الواحد بن عمر، وعبيد الله بن إبراهيم وهبة الله بن جعفر، ومحمد بن إبراهيم بن زاذان المقرى. توفى يوم الجمعة ثامن شهر رمضان سنة ثمان وثلاثمائة بمكة، وقيل: سنة تسع، رحمه الله.
ينظر: غاية النهاية (١/ ١٥٦).

قال أبو علي: «الضياء» لا يخلو من أحد أمرين:

إما أن يكون جمع ضوءٍ؛ كسوط وسياط، وحوض وحياض.

أو مصدر: ضاء يضوء ضياءً؛ كقولك: عاذ عياذًا، وقام قيامًا، وعاد عيادةً.

وعلى أي الوجهين حملته، فالمضاف محذوف، والمعنى: جعل الشمس ذات ضياء، والقمر ذا نور.

أو يكون: جُعِلا النور والضياء؛ لكثرة ذلك منهما.

فأما الهمزة في موضع العين من ﴿ضياء﴾، فيكون على القلب؛ كأنه قدم اللام التي هي همزة إلى موضع العين، وأخر[١] العين التي هي واو إلى موضع اللام، فلما وقعت طرفًا بعد ألف زائدة، انقلبت همزة؛ كما انقلبت في: شقاء، وغلاء. وهذا إذا قدرته جمعًا كان أسوغ.

ألا ترى أنهم قالوا: قوس وقِسِي، فصححوا الواحد، وقلبوا في الجميع؟!

وإذا قدرته مصدرا كان أبعد؛ لأن المصدر يجري على فعله في الصحة والاعتلال، والقلبُ ضرب من الاعتلال، فإذا لم يكن في الفعل لم ينبغ أن يكون في المصدر أيضًا.

ألا ترى أنهم [قد][٢] قالوا: لاوذَ لِواذًا، وبايع بياعًا، فصحَّحوهما في المصدر لصحتهما في الفعل، وقالوا: قام قيامًا؛ فأعلُّوه ونحوه لاعتلاله في الفعل.

اختلفوا في فتح الراء وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦۖ﴾ [يونس: ١٦]

فقرأ ابن كثير، وعاصم في رواية حفص، ونافع[٣]: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦۖ﴾ بفتح الراء، والألف.

---

(١) في ب: وأخرت.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٧)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٤)، البحر المحيط (٥/ ١٣٢)، التبيان للطوسي (٥/ ٣٥١)، التيسير للداني (١٢١)، تفسير القرطبي (٨/ ٣١٠)، الحجة لابن خالويه (١٨٠)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٨)، الغيث للصفاقسي (٢٤٠)، الكشف للقيسي (٢/ ٢٢٩)، الكشف للقيسي (١/ ٥١٤)، المجمع للطبرسي (٥/ ٩٣)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٨٢).

وقرأ أبو عمرو، وعاصم فى رواية أبى بكر، [وابن عامر][1] وحمزة، والكسائى: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ به﴾ بكسر الراء وبالألف.

قال أبو على: قوله: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾: حكى سيبويه: دَرَيْتُهُ ودَرَيْتُ به، قال: والأكثر فى الاستعمال بالباء.

ويبين ما قاله من ذلك قوله -سبحانه-: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾، ولو جاء[2] على اللغة الأخرى لكان: ولا أدراكموه، وقالوا: الدِّرْيَة، فجاء على فِعْلة؛ كما قالوا: الشِّعْرة، والدرية، والفطنة، وهى مصادر يراد بها ضروب من العلم.

وجاء هذا البناء فى غير هذا النحو؛ كقولهم: الردة.

قال: [من الوافر]

قَـلِيـلٌ رِدَّتِـى إِلَّا أَمَـامِـى

فأما الدراية فكالهداية والدلالة، وكأن الدراية التأنى والتعمُّل لعلم الشىء، وعلى هذا المعنى تصرف[3].

ومن هذه الكلمة أنشد أبو زيد: [من الطويل]

فَإِنَّ غَزَالَكَ الَّذى كُنْتَ تَدَّرِى إِذَا شِئْتَ لَيْثٌ خَادِرٌ بَيْنَ أَشْبُلِ[4]

قال أبو زيد: تدَّرى: تَختِلُ، ومنه الدرية فى قول أكثر الناس فى الحجل الذى يستتر به الصائد من الوحش؛ كأنه يَختِلُ به، فيأتى الوحش من حيث لا تعلم.

وقالوا: دارَيْت الرجلَ: إذا لاينته وختلته.

وإذا كان هذا الحرف على هذا، فالدارى فى وصف القديم لا يسوغ.

فأما قول الراجز: [من الرجز]

لَا هُمَّ لَا أَدرِى وَأَنْتَ الدَّارِى[5]

فلا يكون حجة فى جواز ذلك؛ لأمرين:

---

(١) سقط فى ب.
(٢) فى أ: كان.
(٣) فى أ: ما تصرف.
(٤) البيت بلا نسبة فى المخصص (٣/ ٣١).
(٥) الرجز للعجاج فى ديوانه (١/ ١٢٠)، ولسان العرب (لهم)، وبلا نسبة فى المخصص (٣/ ٣١)، وتاج العروس (درى)، ولسان العرب (درى).

أحدهما: أنه لما تقدم «لا أدرى»، استجاز أن يذكر «الدارى» [بعده؛ لتقدم][(١)] «لا أدرى».

كما جاء: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤] ونحو ذلك، ولو لم يتقدم ذكر الاعتداء، لم يحسن فى الابتداء الأمر بالاعتداء.

وكذلك: ﴿إِن تَسْخَرُوا۟ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ﴾ [هود: ٣٨].

وقوله -سبحانه-: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ. ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤].

والأمر الآخر: أن العرب[(٢)] ربما ذكروا أشياء لا مساغ لجوازها.

كقوله: [من الرجز]

لاهُمَّ إِنْ كَنْتَ الَّذِى بِعَهْدِى ... وَلَمْ تُغَيِّرْكَ الْأُمُورُ بَعْدِى[(٣)]

وقول الآخر: [من الرجز]

لَوْ خَافَكَ اللهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ[(٤)]

فأما الهمز[(٥)] فى «أدراكم» على ما يروى عن الحسن: فلا وجه له؛ لأن الدرء: الدفع، على ما جاء فى قوله -سبحانه-: ﴿فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٦٨].

وقوله: ﴿فَٱدَّٰرَْٔتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، وما روى من قوله ﷺ: «ادْرَءُوا الحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ»[(٦)].

---

(١) فى ب: بعد ما تقدم.
(٢) فى أ: الأعراب.
(٣) تقدم.
(٤) تقدم.
(٥) فى ب: الهمزة.
(٦) هذا الحديث روى موقوفًا عن ابن مسعود بلفظه، ذكره الحافظ ابن حجر فى تلخيص الحبير (٤/ ١٠٥). وله شاهد من حديث عائشة مرفوعًا. أخرجه الترمذى (٣/ ٩٤-٩٥) فى أبواب الحدود، باب ما جاء فى درء الحدود (١٤٢٤)، وفى كتاب العلل الكبير له (٤٠٩)، والدارقطنى (٣/ ٨٤)، والحاكم (٤/ ٣٨٤)، والبيهقى (٨/ ٢٣٨، ٩/ ١٢٣)، والخطيب فى التاريخ (٥/ ٣٣١).
وذكره الحافظ فى التلخيص (٤/ ١٠٤)، وقال: وفى إسناده يزيد بن زياد والدمشقى وهو ضعيف، قال فيه البخارى: منكر الحديث، وقال النسائى: متروك، ورواه وكيع عنه موقوفًا وهو أصح، قاله الترمذى.

وقولهم لما طعن[١] من الجبل فاندفع عن سائر الصفيحة: درْءٌ ودروء.
وقال: [من الطويل]

.... وَتَـرْمِـي دُرُوءٌ دُونَـهُ بِـالأَجَـادِلِ[٢]

فأما ما حكى من الهمز فى الدريئة للجمل الذى يُختَلُ به الوحشُ: فمن همز جعله من صفة يليق وصفه بها، وقال[٣]: إنه يُدفَع به نحو الوحش، ولا يستقيم هذا المعنى فى الآية.

فأما إمالة الفتحة من الراء فى: ﴿أدراكم به﴾ وإمالة الألف عنها: فلأن الألف تنقلب إلى الياء فى «أدريته»، وهما مدريان، وأما من لم يمل: فلأن هذه الألفات كثير من العرب لا يميلونها، وهو الأصل، وعليه ناسٌ كثير من العرب الفصحاء.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -سبحانه-: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [١٨] فى خمسة مواضع:

فقرأ ابن كثير ونافع هاهنا بالياء.

وحرفين فى النحل [الآية: ١، ٣].

وحرفا فى[٤] الروم [الآية: ٤٠].

وحرفًا فى النمل بالتاء: ﴿خير أما تشركون﴾ [٥٩].

وقرأ أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر خمسة الأحرف بالياء.

كذا فى كتابى، عن أحمد بن يوسف التغلبى، عن ابن ذكوان، عن ابن عامر: خمسة الأحرف بالياء.

ورأيت فى كتاب موسى بن موسى: عن ابن ذكوان بإسناده فى سورة النمل بالتاء.

وكذلك حدثنى أحمد بن محمد بن بكر، عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: خمسة الأحرف بالتاء.

---

(١) فى أ: ظعن.
(٢) عجز بيت، وصدره:

نهال العقاب أن تمر بريده ....

البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١٤٢)، وكتاب الجيم (٢/ ٤١).
(٣) فى أ: وذاك.
(٤) فى ب: فى سورة.

وقرأ حمزة، والكسائى(١): خمسة الأحرف بالتاء.

ولم يختلفوا فى غير هذه الخمسة.

قال أبو على: من قرأ فى يونس: ﴿وتعالى عما تُشرِكُونَ﴾ بالتاء؛ فلقوله: ﴿قل أتنبئون الله بما لا يعلم فى السموات ولا فى الأرض سبحانه وتعالى عما تُشرِكُونَ﴾.

ومن قرأ بالياء احتمل وجهين:

أحدهما: على: قل؛ كأنه قيل [له](٢): قل أنت: سبحانه وتعالى عما يشركون.

والوجه الآخر: على أنه(٣) يكون هو سبحانه نزه نفسه عما افتروه، فقال: ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

ومن قرأ فى النحل: ﴿سبحانه وتعالى عما تشركون﴾ [الآية: ١] فعلى أن النبى ﷺ أمر بأن يخاطبهم بذلك؛ كأنه: قل لهم: تعالى الله عما تشركون.

ومن قرأ هذا بالياء، فعلى أنه نزَّه نفسه فقال: ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

وفى النمل:

من قرأ ﴿آلله خير أما تشركون﴾ [٥٩] فعلى(٤): قل لهم: «آلله خير أما تشركون»؟ فهذا بالتاء؛ لأنهم مخاطبون.

ومن قرأ بالياء لم يصرف الخطاب إليهم، فقيل: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؟ على وجه التبكيت والتقريع لهم؛ كما قالوا: السعادة أحب إليك أم الشقاء؟ وعلى هذا النحو يحمل هذا الضرب.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [٢٢]:

فقرأ ابن عامر(٥) وحده: ﴿هُوَ الَّذِى يَنْشُرُكُمْ﴾ بالنون والشين، من النشر.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، البحر المحيط (٥/ ١٣٤)، التبيان للطوسى (٥/ ٣٥٤)، التيسير للدانى (١٢١)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٢٢)، الحجة لابن خالويه(١٨٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٤)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٣٠)، الكشف للقيسى (١/ ٥١٥)، المجمع للطبرسى (٥/ ٩٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: أن.

(٤) فى ب: فهو على.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٤)، البحر المحيط (٥/ ١٣٧)، =

وقرأ الباقون: ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ بضم الياء وفتح السين، من السير.

قال أبو على: قالوا: سار الدابة، وسرته.

قال: [من الطويل]

فَلَا تَجْزَعَنْ مِنْ سُنَّةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا ....[1]

وقالوا أيضًا: سيَّرته.

قال لبيد: [من الطويل]

لَسِيَّانِ حَرْبٌ أَوْ تَبُوءُوا[2] بِخَزْيَةٍ وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمَ الذَّلِيلُ المُسَيَّرُ[3]

فهذا يدل على قراءة من قرأ: ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾.

ويقوّى هذا الوجه قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك: ١٥].

و: ﴿فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠].

﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١١، النمل: ٦٩، العنكبوت: ٢٠، الروم: ٤٢].

وحجة ابن عامر: أن «ينشركم» فى المعنى مثل قوله: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١].

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [الشورى: ٢٩].

فالبَثُّ: تفريق ونشر فى المعنى.

= التبيان للطوسى (٥/ ٣٥٩)، التيسير للدانى (١٢١)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٥)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٣١)، الكشف للقيسى (١/ ٥١٦)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٠٠)، المعانى للفراء (١/ ٤٥٩)، تفسير الرازى (١٧/ ٦٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٢).

(١) صدر بيت، وعجزه:

.... فأول راض سنة من يسيرها

البيت لزهير بن أبى سلمى فى الأشباه والنظائر (٢/ ٣٩٩) وليس فى ديوانه. ولخالد بن زهير الهذلى فى جمهرة اللغة ص(٧٢٥)، وخزانة الأدب (٥/ ٨٤، ٨/ ٥١٥، ٩/ ٥٩)، والخصائص (٢/ ٢١٢)، ولسان العرب (سير)، ولخالد بن عتبة الهذلى فى لسان العرب (سنن)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٢/ ٥٢٤).

ويروى: «فلا تغضبن من سيرة» بدلا من: «فلا تجزعن من سنة».

(٢) فى أ: تبوء.

(٣) ينظر ديوانه ص(٢٢٦)، ويروى «لشتان» بدل «لسيان».

قال: كلهم قرأ: ﴿إنما بغيكم على أنفسكم متاعُ الحياة الدنيا﴾ [يونس:٢٣] رفعًا[١].

إلا ما رواه حفص عن عاصم؛ فإنه روى عنه: ﴿مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ نصبًا.

حدثنى عبيد الله بن على عن [نصر بن على][٢]، عن أبيه، عن هارون، عن ابن كثير: ﴿مَتَٰعَ﴾ نصبًا.

قال أبو على: قوله: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ يحتمل تأويلين:

أحدهما: أن يكون متعلّقًا بالمصدر؛ [لأن فعله متعدٍّ بهذا][٣] الحرف.

يدلك على ذلك قوله -سبحانه-: ﴿بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [ص: ٢٢].

و: ﴿ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٦٠].

فإذا جعلت الجارَّ من صلة المصدر كان الخبر: ﴿مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾.

والمعنى: بَغْى بعضكم على بعض متاع الحياة[٤] الدنيا، وليس مما يقرب إلى الله، وإنما تأتونه لحبكم العاجلة، وإيثارِها على ما يقرِّب إلى الله من الطاعات.

ويجوز أن تجعل ﴿عَلَىٰٓ﴾ متعلّقًا بمحذوف، ولا تجعله من صلة المصدر؛ فإذا جعلته كذلك كان خبرًا للمصدر، وفيه ذكر يعود إلى المصدر؛ كما أنك إذا قلت: الصلاة فى المسجد، كان كذلك.

والمعنى: أن المصدر مضاف إلى الفاعل، ومفعول المصدر محذوف؛ المعنى: إنما بغى بعضكم على بعض عائد على أنفسكم، فـ «على» هذا متعلّق بمحذوف دون المصدر المبتدأ.

وهذا فى المعنى كقوله: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣].

و: ﴿فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾ [الفتح: ١٠].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥)، البحر المحيط (٥/ ١٤٠)، التبيان للطوسى (٥/ ٣٦١)، التيسير للدانى (١٢١)، تفسير الطبرى (١١/ ٧١)، الحجة لابن خالويه(١٨١)، الحجة لأبى زرعة (٣٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٥)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٣٢)، الكشف للقيسى (١/ ٥١٦)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٠٠)، المعانى للفراء (١/ ٤٦١).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: لأن فعله يتعدى بـ«إلى» بهذا.

(٤) فى أ: فى الحياة.

وفى قوله -سبحانه-: ﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٦٠] إبانة عن هذا المعنى.

ألا ترى أن المبغى عليه إذا نصره الله لم ينفذ فيه بغى الباغى عليه ولا كيده، فإذا لم ينفذ ذلك فيه صار كالعائد على الباغى؟!

فإذا رفعت ﴿متاعُ الحياة الدنيا﴾ على هذا التأويل، كان خبر مبتدأ محذوف؛ كأنك قلت: ذلك متاع الحياة الدنيا، أو هو متاع الحياة الدنيا.

ومن نصب ﴿مَّتَـٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ احتمل النصب فيه وجهين:

أحدهما: أن تجعل «على» من صلة المصدر؛ فيكون الناصب للمتاع هو المصدر الذى هو البغى، ويكون خبر المبتدأ محذوفًا، وحسن حذفه لطول الكلام؛ ولأن «بغيَكم» يدل على «تبغون»، فيحسن الحذف لذلك، وهذا الخبر المقدر لو أظهرته، لكان يكون مذمومًا أو مكروهًا أو منهيًّا عنه، و[1]نحو ذلك.

والآخر: أن تجعل ﴿عَلَىٰٓ﴾ من قوله: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ خبر المبتدأ، فإذا جعلته على هذا، احتمل نصب ﴿مَّتَـٰعَ﴾ وجهين:

أحدهما: تمتعون متاعًا، فيدل انتصاب المصدر عليه.

والآخر: أن تضمر تبغون؛ [لأن ما][2] يجرى مجرى ذكره قد تقدَّم؛ كأنه لو أظهره لكان: تبغون متاع الحياة الدنيا، فيكون مفعولاً له.

ومثل هذا قوله -تعالى-: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَـٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠].

تقديره: مقتكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون.

ألا ترى أن قوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ لا يجوز أن يتعلق بالمصدر للفصل بين الصلة والموصول؟!

فكذلك لا يجوز أن يتعلق المنصوب بالمصدر فى قوله: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَـٰعَ﴾ وقد جعلت «على» خبرا لقوله: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَـٰعَ﴾؛ لفصلك بين الصلة والموصول.

اختلفوا فى فتح الطاء وإسكانها من قوله -جل وعز-: ﴿قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ [يونس: ٢٧]:

---

(١) فى ب: أو.
(٢) فى ب: وما.

فقرأ ابن كثير، والكسائى[(١)]: ﴿قِطْعًا﴾ ساكنة الطاء.

وقرأ الباقون: ﴿قِطَعًا﴾ مفتوحة الطاء.

[قال] [(٢)] أبو عبيدة: ﴿قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًاۚ﴾: جماعة قطعة من الليل، وهو بعض الليل، وأتيته بقِطْع: أى بساعة من الليل، وِقطْع وأقطاع[(٣)].

قال أبو على: القِطْع: الجزء من الليل الذى فيه ظلمة.

يدُلُّ على ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ. وَبِٱلَّيْلِۚ﴾ [الصافات: ١٣٨].

فقوله: ﴿وَبِٱلَّيْلِۚ﴾ خلاف الإصباح الذى هو الوضح؛ فقوله[(٤)]: ﴿وَبِٱلَّيْلِۚ﴾ يراد به الظلمة، والمعنيان فى اللفظتين يتقاربان، وإن اختلفا؛ وذلك أن المراد وصف وجوههم بالسواد؛ كقوله -سبحانه-: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌۚ﴾ [الزمر: ٦٠].

وقيل فى قوله: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ﴾ [الرحمن: ٤١]: إنه سواد الوجوه، وزرقة الأعين فى قوله: ﴿وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢]، فإذا أغشيت وجوههم قِطَعًا من الليل، اسوَدَّتْ وجوههم منه؛ كما أنها إذا أغشيت قِطَعًا - التى هى جمع قطعة - اسوَدَّت منها.

فأما قوله سبحانه: ﴿مُظْلِمًاۚ﴾ إذا أجريته على «قِطْع» فيحتمل نصبه وجهين:

أحدهما: أن يكون صفة للقِطْع، وهو أحسن؛ لأنه على قياس قوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢-١٥٥] [وصف الكتاب بالمفرد بعدما وصف بالجملة، وأجرى على النكرة.] [(٥)].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥)، البحر المحيط (٥/ ١٥٠)، التبيان للطوسى (٥/ ٣٦٦)، التيسير للدانى (١٢١)، تفسير الطبرى (١١/ ٧٧)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٣٣)، الحجة لابن خالويه(١٨١)، الحجة لأبى زرعة (١٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٥)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٣٤)، الكشف للقيسى (١/ ٥١٧)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٠٣)، المعانى للفراء (١/ ٤٦٢)، تفسير الرازى (١٧/ ٨٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٢).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: قطع.

(٤) فى أ: ويقال.

(٥) فى أ: وصفت الكتاب بالمفرد بعدما وصفته بالجملة، وأجريته على النكرة.

ويجوز أن تجعله حالاً من الذكر الذى فى الظرف فى قوله: ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾، ولكن يكون ﴿مُظۡلِمًاۚ﴾ صفة للقطع، ولا يكون حالاً من الذكر الذى فى الظرف.

ومن قرأ: ﴿قِطَعًا﴾ لم يكن ﴿مُظۡلِمًاۚ﴾ صفة للقِطع، ولا حالاً من الذكر الذى فى قوله: ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾، ولكن يكون حالاً ﴿من الليل﴾، والعامل فى الحال ما يتعلق به «من الليل» وهو الفعل المختزل.

ومثل ذلك فى إرادة الوصف بالسواد:

قوله: [من الطويل]

أَلَا طَرَقَتْ لَيلَى بِنَيَّانَ بَعْدَمَا طَلَى اللَّيْلُ بِيدا، فَاسْتَوَتْ، وَإِكَامَا[1]

أى: اسودت لظلمة الليل.

وقال الآخر: [من الطويل]

وَدَوِّيَّةٍ مِثْلِ السَّمَاءِ اعتَسَفْتُهَا وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الحَصَى بِسَوَادِ[2]

أى: سودتها الظلمة.

اختلفوا فى التاء والباء من قوله -جل وعز-: ﴿هُنَالِكَ تَبۡلُواْ كُلُّ نَفۡسٖ مَّآ أَسۡلَفَتۡۚ﴾ [٣٠]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿تَبۡلُواْ﴾ بالباء.

وقرأ حمزة، والكسائى[3]: ﴿تتلو﴾ بالتاء.

قال أبو على: أما من قال: ﴿تَبۡلُواْ﴾ فمعناه: تختبر من قوله - سبحانه -: ﴿وَبَلَوۡنَٰهُم بِٱلۡحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨] أى: اختبرناهم، ومنه قولهم: البلاء ثم الثناء، أى: الاختبار للمثنى عليه، ينبغى أن يكون قبل الثناء؛ ليكون الثناء

---

(١) البيت بلا نسبة فى تاج العروس (نون)، ومعجم البلدان (نيان).
ويروى: «كسا»، و: «أكاما» بدلا من «طلى»، و«إكاما».

(٢) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص(٦٨٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٨٢)، وبلا نسبة فى شذور الذهب ص(٤١٥).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥)، البحر المحيط (٥/ ١٥٣)، التبيان للطوسى (٥/ ٣٦٩)، تفسير الطبرى (١١/ ٧٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٣١)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٥)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٣٥)، الكشف للقيسى (١/ ٥١٧)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٠٥)، المعانى للفراء (١/ ٤٦٣)، تفسير الرازى (١٧/ ٨٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٣).

عن علم بما يوجبه. ومعنى اختبارها ما أسلفت: أنه إن قدم خيرًا أو شرًّا، جوزى عليه؛ كما قال: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ . وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، [وقوله:] (١) ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾ [فصلت: ٤٦] ونحوها من الآيات التى تدل على هذا المعنى.

ومن قال: «تتلو» فإنه يكون من التلاوة التى هى القراءة؛ ودليله قوله: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، وقوله: ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ﴾ [الإسراء: ١٤]، وقوله: ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، وقوله: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ﴾ [الكهف: ٤٩]، فإنما يتلون ذكر ما كانوا قدَّموه من صالح أعمالهم وسيئها مما أحصاه الله ونسوه، فيكون تتلو: تتبع، من قولهم: تلا بعد الفريضة: إذا أتبعها النفل.

قال: [من الطويل]

عَلَى ظَهْرِ عَادِىٍّ كَأَنَّ أُرُومَهُ   رِجَالٌ يُتَلُّونَ الصَّلَاةَ قِيَامُ(٢)

فيكون المعنى [فى:] (٣) ﴿تتلو كل نفس﴾: تتبع كل نفس ما أسلفت من حسنة وسيئة، فمن أحسن جوزى بالحسنات، ومن أساء جوزى به؛ فيكون على هذا فى المعنى كمن قرأ: ﴿تَبْلُوا۟﴾ بالباء.

اختلفوا فى قوله -سبحانه-: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٣٣] فى الجمع والتوحيد:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائى: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ واحدة، وفى آخر السورة [٩٦] كذلك.

وقرأ نافع، وابن عامر الحرفين: ﴿كَلِمَاتُ﴾ (٤) جماعة.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) البيت للبعيث فى لسان العرب (تلل)، (تلا)، وتاج العروس (تلا)، وبلا نسبة فى لسان العرب (تلل)، وكتاب العين (٨/ ١٠٧)، وتاج العروس (تلل).
(٣) سقط فى ب.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٩)، البحر المحيط (٥/ ١٥٥)، التبيان للطوسى (٥/ ٣٧٣)، التيسير للدانى (١٢٢)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٤٠)، الحجة لابن خالويه(١٨١)، الحجة لأبى زرعة (٣٣١)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٦)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشف للقيسى (١/ ٥١٧)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٠٦)، المعانى للفراء (١/ ٤٦٣)، تفسير الرازى (١٧/ ٨٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٦٢).

قال أبو على: من قرأ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ على الإفراد احتمل وجهين:
يجوز أن يكون جعل ما أوعد به الفاسقون كلمة، وإن كانت فى الحقيقة كلمًا؛ لأنهم قد يسمون القصيدة والخطبة كلمة؛ وكذلك سمى ما توعد به الفاسقون من نحو قوله - سبحانه -: ﴿وأما الذين فسقوا فمأواهم النار، كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم﴾ كلمة.
كما أن قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟﴾ [الأعراف: ١٣٧] يعنى به: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿يَحْذَرُونَ﴾ [القصص: ٥] كلمة.
ويجوز أن يكون ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ التى يراد بها[١] الجنس، وقد أوقعت على بعض الجنس؛ كما أوقع الجنس على بعضه فى قوله -سبحانه-: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ . وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٨].
وقول[٢] بعض الهذليين: [من البسيط]

.... بِبَطْنِ شَرْيَانَ يَعْوِى عِنْدَهُ الذِّيبُ[٣]

فأما من جمع فقال: ﴿كلمات ربك على الذين فسقوا﴾: فإنه جعل الكلم التى توعدوا بها كل واحدة[٤] منها[٥] كلمة، ثم جمع فقال: كلمات، وكلاهما وجه.
فأما قوله -سبحانه-: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]: فيجوز أن يعنى بها نحو قوله: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١]؛ كما فسر قوله: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦] أنه: لا إله إلا الله، أخبرنا يوسف بن

---

(١) فى ب: به.
(٢) فى أ: وقال.
(٣) عجز بيت، وصدره:

بأن ذا الكلب عمرا خيرهم نسبا ....

البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب فى تخليص الشواهد ص(١١٨)، والدرر (١/ ٢٢٥)، ولسان العرب (شرى)، ومعجم ما استعجم ص(٧٣٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٩٥)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/ ٥٩)، وشرح ابن عقيل ص(٦٦)، وهمع الهوامع (١/ ٧١).
ويروى: «حوله» بدلا من «عنده».
(٤) فى ب: كلمة.
(٥) فى أ: منهما.

يعقوب بإسناده ذكره عن مجاهد [بهذا التأويل.] [(١)]

اختلفوا في قوله -سبحانه-: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾ [٣٥]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر[(٢)]: ﴿يَهَدِّى﴾ مفتوحة الياء والهاء، مشدَّدة الدال.

وقرأ نافع، وأبو عمرو[(٣)]: ﴿يَهْدِّى﴾ بإسكان الهاء وتشديد الدال.

غير أن أبا عمرو كان يشم الهاء شيئًا من الفتح.

وروى ورش عن نافع: ﴿يَهَدِّى﴾ بفتح الهاء مثل ابن كثير.

وقرأ حمزة، والكسائي[(٤)]: ﴿يَهْدِي﴾ ساكنة الهاء خفيفة الدال.

وقرأ عاصم في رواية يحيى بن آدم، عن أبي بكر، عن عاصم: ﴿يِهِدِّيٓ﴾ مكسورة الياء والهاء، مشددة الدال.

وروى حفص عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر، عنه، وحسين، عن أبي بكر، [عنه] [(٥)]: ﴿يَهِدِّيٓ﴾ بفتح الياء وكسر الهاء.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿لا يَهَدِّى﴾ فقد نسبهم إلى غاية الذهاب عن الحق والزيغ عنه في معادلتهم الآلهة بالقديم سبحانه.

---

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٩)، البحر المحيط (٥/ ١٥٦)، التبيان للطوسي (٥/ ٣٧٥)، التيسير للداني (١٢٢)، تفسير الطبري (١١/ ٨١)، تفسير القرطبي (٨/ ٣٤٢)، الحجة لابن خالويه(١٨١)، الحجة لأبي زرعة (٣٣١)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٦)، الغيث للصفاقسي (٢٤١)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٢٣٧)، الكشف للقيسي (١/ ٥١٨)، المجمع للطبرسي (٥/ ١٠٨)، تفسير الرازي (١٧/ ٩١)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٨٣).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٩)، البحر المحيط (٥/ ١٥٦)، التيسير للداني (١٢٢)، تفسير القرطبي (٨/ ٣٤٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٦)، الغيث للصفاقسي (٢٤١)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٢٣٧)، الكشف للقيسي (١/ ٥١٨)، المجمع للطبرسي (٥/ ١٠٨)، تفسير الرازي (١٧/ ٩١)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٨٣).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٥٩)، البحر المحيط (٥/ ١٥٦)، التبيان للطوسي (٥/ ٣٧٥)، التيسير للداني (١٢٢)، تفسير الطبري (١١/ ٨١)، تفسير القرطبي (٨/ ٣٤٢)، الحجة لابن خالويه(١٨١)، الحجة لأبي زرعة (٣٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٦)، الغيث للصفاقسي (٢٤١)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٢٣٧)، الكشف للقيسي (١/ ٥١٨)، المجمع للطبرسي (٥/ ١٠٨)، تفسير الرازي (١٧/ ٩١).

(٥) سقط في ب.

ألا ترى أن المعنى: أفمن يهدى غيره إلى طريق التوحيد والحقِّ أحقُّ أن يتبع، أم من لا يهتدى هو، إلا أن يُهدى؟!

والمعنى: أفمن يهدى غيره، فحذف المفعول الثابت فى نحو قوله: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٣].

فإن قلت: إن هذه التى اتخذوها لا تهتدى، وإن هُدِيَتْ؛ لأنها موات من حجارة وأوثان ونحو ذلك.

قيل: إنه كذلك، ولكن الكلام نزل على أنها إن هديت اهتدت، وإن لم تكن فى الحقيقة كذلك؛ لأنهم لما اتخذوها آلهة عبر عنها كما يعبر عن الذى تجب له العبادة.

ألا ترى أنه من قال: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣].

وكما قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

وإنما هى موات.

ألا ترى أنه قال: ﴿فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ. أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ...﴾ [الأعراف: ١٩٤-١٩٥].

وكذلك قوله: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، [فأجرى عليها اللفظ بحسب ما أجرى](١) على من يعلم، فـ «إلا» على هذا بمنزلة حتى؛ كأنه [قال:](٢) أم من لا يهتدى حتى يُهدى، [أى:](٣) أم من لا يعلم حتى يُعلم، ومن لا يستدل على شىء حتى يدل عليه، وإن كان لو دل أو أُعلم لم يعلم ولم يستدل.

وقراءة حمزة والكسائى: ﴿أَمْ مَنْ لا يَهْدِى﴾ فإن المعنى فيه: أم من لا يهدى غيره، لكن يُهدى، أى: لا يعلم شيئًا ولا يعرفه، لكن يهدى، أى: لا هداية له، ولو هدى - أيضا - لم يهتد، إلا أن اللفظ جرى عليه، كما ذكرناه فيما تقدم.

فأما يَهَدِّى ويَهِدِّى ويهدى وتهدى، فمعانيها كلها: يفتعل، وإن اختلفت ألفاظها،

---

(١) فى أ: فأجرى عليه اللفظ على حسب ما أجرى.
(٢) سقط فى ب.
(٣) سقط فى أ.

فالجميع أدغموا التاء فى الدال لمقاربتها لها؛ ألا ترى أن التاء والدال والطاء من حيز واحد؟!

واختلفوا فى تحريك الهاء؛ فمن قال: ﴿يَهَدِّى﴾ ألقى حركة الحرف المدغم وهى الفتحة على الهاء؛ كما ألقاها على ما قبل المدغم فى: مُعِدّ ومُمِد، وفى عُدّ وفِرّ وعَضّ.

ألا ترى أن الفاءات متحركة بحركة العينات، وكذلك «يَهَدِّى» ؛ لأنها فى كلمة كما أن ممد ونحوه فى كلمة؟! فمن[1] قال: ﴿يَهِدِّىَ﴾ فحرك الهاء بالكسر: فلأن الكلمة [عنده أشبهت] [2] المنفصلة؛ نحو: ضرب بكرٌ، [فإذا أشبهت] [3] المنفصلة بدلالة الإظهار فى نحو: اقتتلوا، لم تلق الحركة على ما قبل المدغم؛ كما أن المنفصل من نحو: قرمِ مالك، واسم موسى، لا يلقى على الساكن منه حركة المدغم؛ فلما لم يجز إلقاء الحركة على الساكن، ترك الهاء على سكونها، فالتقت مع الحرف المدغم، وهما ساكنان؛ فحرك الأول من الساكنين بالكسر لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: فقد قالوا: عَبْشَمْسٍ، فألقوا حركة المدغم فى المنفصل على الأول منهما، وأجرى المنفصل مجرى المتصل.

فذلك إنما جاء فى هذا الحرف وحده، ولم يعلم[4] غيره، وشذ ذلك؛ لأن الأعلام قد جاء فيها، وجاز ما لم يجز فى غيرها، ولم يجئ، ألا ترى أن فيها[5] مثل: مَوْهَبٍ، ومَوْرقٍ وتهْلَلٍ وحيْوَة؟! فكذلك جاء هذا فى: عبْشمسٍ.

ويدلُّك على أن إلقاء الحركة ليس بأصل فى هذا الباب تحريكهم الساكن فيه بالضم، وإتباعهم الحرف الساكن[6] ما قبله من الحركة، وذلك ما حكاه عن الخليل وهارون أن ناسًا من العرب يقولون: ﴿مُرُدِّفين﴾ [الأنعام: ٩]، ولست تجد هذا فى ممد ونحوه.

(١) فى أ: ومن.
(٢) فى أ: تشبه عنده.
(٣) فى أ: وإذا أشبه.
(٤) فى أ: تعلم.
(٥) فى أ: فيه.
(٦) فى ب: الساكن حركة.

فأما من قال: ﴿يَهْدِّى﴾ بسكون الهاء: فقد قلنا فى الجواز فى جمع الساكنين فى هذا النحو فيما تقدم.

ويقويه ما أنشده من قوله: [من الرجز]

وَمَسْحِيى مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ[(١)]

وأما من أشم فى هذا ولم يسكن: فالإشمام فى حكم التحريك.

وأما من قال: «يِهِدِّى» بكسر الياء: فإنه يفتعل وأتبع الياء ما بعدها من الكسر.

فإن قلت: إن الياء التى للمضارعة لا تكسر.

ألا ترى أن من قال: تِعْلَم، لم يقل: يِعْلَمُ؟!

قيل: لم تكسر الياء فى «يهدِّى» من حيث كسرت [النون من «نعلم» والتاء فى «تعلم»] [(٢)]، ولا كما كسرت حروف المضارعة فيما لحقت أوله همزة الوصل، ولا ما كان ينبغى أن تلحقه همزة الوصل نحو: تتغافل؛ ولكن لمعنى آخر؛ كما لم تكسر الياء فى «ييجل» من حيث كسرت التاء فى «تعلم».

ولو كسرت فى «ييجل» من حيث كسرت النون فى «نعلم»، لم تكسر فى «ييجل»؛ لأن من يقول: «نِعلم» لا يقول: يِعلم، ولكن كسرت الياء من[(٣)] «ييجل»؛ لتنقلب الواو ياءً؛ فكذلك كسرت فى قوله: «يهدِّى» للإتباع، لا من حيث كسر: أنت تِهتدى، وأنت تِعلم، كما كسرت فى «ييجل» لتنقلب الواو إلى الياء.

وقد كسروا الياء فى «ييبا»، فقالوا: أنت تيبا، وهو ييبا، فحركوا[(٤)] بالكسر، والحركة فى «أنت تيبا»، والكسرة فيه من حيث كسر: أنت تِعلم؛ وذلك أن المضارع لما كان على وزن «يَفْعَل» نزل الماضى كأنه على فَعِل، فقالوا: أنت تِيْبا، كما قالوا: أنت تِعلم، [و] [(٥)]كما قالوا: هما يِشأَيَانِ بالياء، وهو من الشأوِ، لما كان المضارع على «يفعل»، نزل الماضى كأنه على «فَعِل»، وإذا كان على «فَعِل»، لزم انقلاب الواو التى هى لام إلى الياء؛ فجاء المضارع بالياء فى «يشأيان» على هذا التنزيل؛ كما جاء «تِيبا».

---

(١) تقدم.
(٢) فى أ: النون والتاء فى نعلم، وتعلم.
(٣) فى أ: فى.
(٤) زاد فى أ: الياء.
(٥) سقط فى ب.

على أن الماضى منه على «فعل»، وكسرت الياء فى «ييبا» كما كسرت الحروف الأخر التى للمضارعة على وجه الشذوذ، [وإن] (١) لم يكسروا الياء فى غير هذا الحرف، ففى هذا بعض الإيناس بقول من قال: «يِهِدِّى» فكسر الياء، وإن كانت جهتا إيجاب الكسر فيهما مختلفتين.

قال:

كلهم قرأ: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٥٨] بالياء.

غير ابن عامر(٢)؛ فإنه قرأ: ﴿خير مما تَجْمَعون﴾ بالتاء.

ولم يذكر عنه فى: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ شىء؛ هذه رواية ابن ذكوان وهشام جميعًا.

وقال غير أحمد بن موسى: قراءة ابن عامر: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ بالياء، [و] ﴿هو خير مما تجمعون﴾ بالتاء.

قال أبو على: قوله -سبحانه-: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ﴾ [٥٨] الجار فيه [متعلّق بمضمر] (٣) استغنى عن ذكره؛ لدلالة ما تقدم من قوله -سبحانه-: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [عليه] (٤).

كما أن قوله: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [٩١] يتعلّق الظرف فيه بمضمر، يدل عليه ما تقدم ذكره من الفعل.

وكذلك قوله: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس: ٥١].

فأما قوله: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ فإن الجار فى قوله: ﴿فَبِذَٰلِكَ﴾ [يتعلق بقوله: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾](٥)؛ لأن هذا الفعل يصل به، قال: ﴿يَفْرَحُواْ بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠].

---

(١) سقط فى أ.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٢)، البحر المحيط (٥/ ١٧٢)، التبيان للطوسى (٥/ ٣٩٥)، التيسير للدانى (١٢٢)، تفسير الطبرى (١١/ ٨٨)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٥٤)، الحجة لابن خالويه(١٨٢)، الحجة لأبى زرعة (٣٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٧)، الغيث للصفاقسى (٢٤٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٤٢)، الكشف للقيسى (١/ ٥٢٠)، المجمع للطبرسى (٥/ ١١٢)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٤٥)، تفسير الرازى (١٧/ ١١٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٥).
(٣) فى أ: يتعلق بضمير.
(٤) سقط فى ب.
(٥) فى ب: يتعلق بـ«فليفرحوا».

وقال: [من المتقارب]

فَرِحْتُ بِمَا قَدْ كَانَ مِنْ سَيِّدَيْكُمَا

فأما الفاء فى قوله: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ فزيادة يدل على ذلك أن المعنى: ما فرحوا بذلك.

ومثل الآية فى زيادة الفاء قول الشاعر: [من الكامل]

... ... وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِك فَاجْزَعِى[(١)]

فالفاء فى «فاجزعى» زيادة؛ كما كانت التى فى قوله: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ كذلك، ولا تكون إلا وبها الزيادة؛ لأن الظرف إنما يتعلق بـ «اجزعى»، والجار فى ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ فيما قبل الفاء، [فكذلك يتعلق بما قبل الفاء][(٢)].

وقرءوا: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾؛ لأنهم جعلوه أمرًا للغائب، واللام إنما تدخل على فعل الغائب؛ لأن المواجه[(٣)] استغنى فيه عن اللام بقولهم: افعل، فصار شبيهًا بالماضى من[(٤)] «يدع» الذى استغنى عنه بـ «ترك».

ولو قلت: «فلتفرحوا» فألحقت التاء، لكنت مستعملاً لما هو كالمرفوض، وإن كان الأصل، فلا ترجح القراءة بالتاء؛ فإن ذلك هو الأصل؛ لما قد ترى كثيرًا من الأصول المرفوضة.

فأما قراءة من قرأ من[(٥)]: ﴿فلتفرحوا﴾ فلأنه اعتبر الخطاب الذى قبل، وهو قوله- سبحانه -: ﴿قد جاءتكم موعظة... فلتفرحوا﴾ [يونس: ٥٧-٥٨].

وزعموا أنها فى حرف أُبى: ﴿فافرحوا﴾[(٦)].

قال أبو الحسن: وزعموا أنها لغة، [قال: وهى] [(٧)] قليلة يعنى نحو: لِتَضْرِبْ،

---

(١) تقدم.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: المواجهة.
(٤) فى أ: فى.
(٥) فى أ: من سواهم.
(٦) ينظر: الإعراب للنحاس (٢/ ٦٥)، البحر المحيط (٥/ ١٧٢)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٥٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٤١)، المحتسب لابن جنى (١/ ٣١٣)، المعانى للفراء (١/ ٤٦٥)، تفسير الرازى (١٧/ ١١٨).
(٧) سقط فى ب.

وأنت تخاطب.

فأما قراءة ابن عامر: ﴿هو خير مما تجمعون﴾ بالتاء، فعلى أنه عنى المخاطبين والغيب جميعًا، إلا أنك غلبت المخاطب على الغيبة؛ كما غلبت التذكير على التأنيث؛ فكأنه أراد به المؤمنين وغيرهم.

ومن قرأ بالياء كان المعنى: فافرحوا بذلك أيها المؤمنون، أي: افرحوا بفضل الله ورحمته، فإن ما آتاكموه من الموعظة، وشفاء ما في الصدور، وثلج اليقين بالإيمان، وسكون النفس إليه - خير مما يجمعه غيركم من أعراض الدنيا، ممن فقد هذه الخلال التي حزتموها.

فإن قلت: فكيف جاء الأمر للمؤمنين بالفرح، وقد ذم ذلك في غير موضع من التنزيل؟!

من ذلك قوله -سبحانه-: ﴿لَا تَفْرَحْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦].

وقال: ﴿إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾ [هود: ١٠].

قيل: إن عامة ما جاء مقترنًا بالذم من هذه اللفظة إذا جاءت مطلقة، فإذا قيدت لم يكن ذما؛ كقوله -سبحانه-: ﴿يُرْزَقُونَ. فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٧٠]، وقد قيدت في الآية بقوله: ﴿فَبِذَٰلِكَ﴾.

فإن قلت: فقد جاء قوله -تعالى-: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١] وهو مقيد، وهو مع التقييد موضع ذم، فإن التقييد لا يمتنع أن يجيء في الذم؛ لأنه يبينه كما يبين ما كان غير ذم، فأما الذي[1] يختص بالذم فهو أن يجيء على الإطلاق.

فأما قوله -سبحانه-: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣]، وقوله -سبحانه-: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٤]، فالفرح بنصر الله المؤمنين محمود؛ كما كان القعود عن رسول الله ﷺ [مذموم][2]؛ فالتقييد [في الموضعين][3] تبيين وتخصيص.

اختلفوا في فتح الراء وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ

---

(١) في أ: المعنى.
(٢) سقط في أ.
(٣) سقط في ب.

﴿أَكْبَرَ﴾ [٦١]:

فقرأ حمزة وحده[1]: ﴿وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾ بضم الراء فيهما.

وقرأ الباقون: ﴿وَلَآ أَصْغَرَ﴾ ﴿وَلَآ أَكْبَرَ﴾ بفتح الراء فيهما.

قال أبو على: من فتح الراء فى: ﴿وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ﴾ فلأن أفعل فى الموضعين فى موضع جر؛ لأنه صفة للمجرور الذى هو قوله: ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ [يونس: ٦١]، وإنما فتح لأن أفعل إذا اتصل به منك كان صفة، وإذا كان صفة لم ينصرف فى النكرة.

ومن رفع فقال: ﴿ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ﴾ حمله على موضع الموصوف؛ وذلك[2] أن الموصوف الذى هو ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ الجار والمجرور فيه فى موضع رفع؛ كما كانا فى موضعه فى قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨].

وقوله[3]: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ... ... ...[4]

فحمل الصفة على الموضع.

ومما يجوز أن يكون محمولاً على الموضع قوله: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

يجوز أن يكون صفة بمنزلة «مثل».

ويجوز أن يكون استثناء؛ كما تقول: ما لكم من إله إلا الله.

ومما جاء من الحمل على الموضع قوله -سبحانه-: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

وقوله: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٧)، البحر المحيط (٥/ ١٧٤)، التبيان للطوسى (٥/ ٣٩٩)، التيسير للدانى (١٢٣)، تفسير الطبرى (١١/ ٩١)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٥٦)، الحجة لابن خالويه(١٨٢)، الحجة لأبى زرعة (٣٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٨)، الغيث للصفاقسى (٢٤٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٤٣)، الكشف للقيسى (١/ ٥٢١)، المجمع للطبرسى (٥/ ١١٨)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٤٦)، المعانى للفراء (١/ ٤٧٠)، تفسير الرازى (١٧/ ١٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٥).

(٢) فى أ: وذاك.

(٣) فى أ: وفى قوله.

(٤) تقدم.

وقال: [من الوافر]

... ... فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا[١]

وقد يجوز أن يُعطف قوله: ﴿وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾ على ﴿ذَرَّةٍ﴾؛ فيكون التقدير: ما يعزب عن ربك مثقال ذرة ولا مثقال أصغر.

فإذا حمل على هذا، لم يجز فيه إلا الجر؛ لأنه لا موضع للذرة غير لفظها؛ كما كان لقوله: ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ موضع غير لفظه.

ولا يجوز على قراءة حمزة أن يكون معطوفًا على ﴿ذَرَّةٍ﴾؛ كما جاز فى قول الباقين؛ لأنه إذا عطف على ﴿ذَرَّةٍ﴾ وجب أن يكون «أصغرُ» مجرورًا، وإنما فتح لأنه لا ينصرف؛ وكذلك يكون على قول من عطفه على الجار الذى هو «من».

قال: وروى نصر بن على، عن الأصمعى، قال: سمعت نافعًا يقرأ: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [٧١] مفتوحة الميم من: جمع.

وروى غير الأصمعى عن نافع[٢] مثل [سائر] [٣] القراء.

وكلهم قرأ: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ﴾ بالهمز وكسر الميم من: أجمعت.

قال أبو على: ما رواه الأصمعى عن نافع من قراءته: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُم﴾ من:

---

(١) عجز بيت، وصدره:

معاوى إننا بشر فأسجح ....

البيت لعقبة أو لعقيبة الأسدى فى الإنصاف (١/ ٣٣٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٦٠)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٣١، ٢٩٤)، وسمط اللآلى ص(١٤٨، ١٤٩)، وشرح أبيات سيبويه ص(٣٠٠)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٨٧٠)، والكتاب (١/ ٦٧)، ولسان العرب (غمز)، ولعمر بن أبى ربيعة فى الأزمنة والأمكنة (٢/ ٣١٧)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤/ ٣١٣)، وأمالى ابن الحاجب ص(١٦٠)، ورصف المبانى ص(١٢٢، ١٤٨)، والشعر والشعراء (١/ ١٠٥)، والكتاب (٢/ ٢٩٢، ٣٤٤، ٣/ ٩١)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٧٧)، والمقتضب (٢/ ٣٣٨، ٤/ ١١٢، ٣٧١).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٦٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٧)، البحر المحيط (٥/ ١٧٩)، التبيان للطوسى (٥/ ٤٠٨)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٦٢)، الحجة لابن خالويه(١٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٨)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٤٥)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٢٢)، المحتسب لابن جنى (١/ ٣١٤)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٤٦).

(٣) سقط فى ب.

جمعت: فالأكثر فى الأمر أن يقال: أجمعت؛ كما قال: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ﴾ [يوسف: ١٠٢] و [كما] [١] قال: [من الرجز]

هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْمًا وَأَمْرِى مُجْمَعُ[٢]

وقال: [من الخفيف]

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بِلَيْلٍ فَلَمَّا أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ[٣]

فيمكن أن يكون أراد: فاجمعوا ذوى الأمر منكم، أى: رؤساءكم ووجوهكم؛ كما قال -سبحانه-: ﴿وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]؛ فحذف المضاف، وجرى [على] [٤] المضاف إليه ما كان يجرى على المضاف، لو ثبت.

ويجوز أن يكون جعل الأمر ما كانوا يجمعونه من كيدهم الذى [كانوا] [٥] يكيدونه به، فيكون بمنزلة قوله: ﴿فَأَجْمِعُواْ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُواْ صَفًّا﴾ [طه: ٦٤]؛ على أن أبا الحسن زعم أن وصل الألف فى: ﴿فاجمعوا أمركم وشركاءكم﴾، أكثر فى كلام العرب، قال: وإنما يقطعونها إذا قالوا: «أجمعوا على كذا وكذا»، قال: والقراءة بالقطع عربية.

ومن قرأ[٦]: اجمعوا، من: جمعت، حمل الشركاء على هذا الفعل الظاهر؛ لأنك جمعت الشركاء، وجمعت القوم، وعلى هذا جاء: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣].

ومن قال: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ﴾ على أفعل، أضمر للشركاء فِعلاً آخر كأنه: فأجمعوا أمركم، واجمعوا شركاءكم؛ فدلّ المنصوب على الناصب.

كقول الشاعر: [من الرجز]

---

(١) سقط فى ب.
(٢) تقدم.
(٣) البيت للحارث بن حلزة فى ديوانه ص(٢٤)، ولسان العرب (ضوا)، ومقاييس اللغة (١/٤٨٠)، وتهذيب اللغة (١٢/٩٧)، وخاص الخاص ص(٩٨)، وشرح القصائد السبع ص(٤٥٢)، وشرح القصائد العشر ص(٣٨٠)، وشرح المعلقات السبع ص(٢٢١)، وشرح المعلقات العشر ص(١٢٠)، وتاج العروس (غوى)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٢٤٢)، ويروى: «عشاء» بدلا من «بليل».
(٤) سقط فى أ.
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى أ: قال.

عَـلَفْـتُـهَـا تِـبْـنًـا وَمَـاءً بَـارِدًا حَـتَّـى شَـتَـتْ هَـمَّـالَةً عَـيْـنَـاهَـا[١]

وكقول[٢] الآخر: [من الرجز]

شَـرَّابُ أَلْبَـانٍ وَتَـمْـرٍ وَأَقِـطْ[٣]

وكقوله: [من مجزوء الكامل]

... ... مُـتَـقَـلِّدًا سَـيْـفًـا وَرُمْـحَـا[٤]

لما لم يجز أن يحمل الرمح على التقليد، أضمر له فعلًا كما أضمر لنصبِ الشركاء لما لم يجزِ الحملِ على: أجمعوا.

وزعموا أن فى حرف أُبى: ﴿وادعوا شركَاءَكُم﴾؛ فحمل الكلام على الذى يراد به الانتصار؛ كقوله: ﴿وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٣]، [و]: ﴿وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣].

ويجوز أن يكون انتصاب الشركاء على أنه مفعول معه، أى: أجمعوا أمركم مع شركائكم؛ كقولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة.

ويدلُّك على جوازه أن الشركاء فاعله فى المعنى؛ كما أن الطيالسة كذلك، ومن ثم قرأ الحسن فيما زعموا: «فاجمعوا أمركم وشركاؤكم».

وزعم أبو الحسن أن قومًا يقيسون هذا الباب، ويجعلونه مستمرًّا، وأن قومًا يقصرونه على ما سمع؛ والقول الأول عندى أقيس.

اختلفوا فى مد الألف وترك المد من قوله -سبحانه-: ﴿ٱلسِّحْرُ﴾ [٨١]:

فقرأ أبو عمرو وحده[٥]: ﴿ءَآلسِّحْرُ﴾ ممدودة الألف.

---

(١) تقدم.

(٢) فى أ: وقال.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٧)، البحر المحيط (٥/ ١٨٢)، التبيان للطوسى (٥/ ٤١٦)، التيسير للدانى (١٢٣)، تفسير الطبرى (١١/ ١٠٢)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٦٨)، الحجة لابن خالويه(١٨٣)، الحجة لأبى زرعة (٣٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٨)، الغيث للصفاقسى (٢٤٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٤٧)، الكشف للقيسى (١/ ٥٢١)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٢٥)، المعانى للفراء (١/ ٤٧٤)، تفسير الرازى (١٧/ ١٤٣)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٧٨).

وكلهم قرأها بغير مد، على لفظ الخبر.

قال أبو على: قول أبى عمرو: ﴿ما جئتم به آلسحر﴾، ﴿ما﴾: ترتفع فيه بالابتداء، و ﴿جئتم به﴾: فى موضع الخبر، والكلام استفهام.

يدلك على ذلك استقلال الكلام بقوله: ﴿جئتم به﴾ ولو كانت موصولة احتاجت إلى جزء آخر.

فأما [وجه] (١) الاستفهام مع علم موسى أنه سحر: فإنه على وجه التقرير؛ كما قال: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١] وهذا كثير، ولا يلتبس بالشرط، وإن كان الشرط لا صلة له؛ لأنه لا جزاء ها هنا، والشرط يلزمه الجزاء، ومن قال: زيدًا مررت به، كان [«ما» فى] (٢) قوله: «ما جئتم به» فى موضع نصب بمضمر يفسره «جئتم به»، وعلى هذا قوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] ومن قال: «آلسِّحْر»؟ فألحق حرف الاستفهام، كان «السحر» بدلاً من «ما» المبتدأ، ولزم أن يلحق «السحر» الاستفهام؛ ليساوى المبدل منه فى أنه استفهام.

ألا ترى أنه ليس فى قولك: «السحر» استفهام، وعلى هذا قالوا: كم مالك: أعشرون أم ثلاثون؟ فجعلت «العشرون» بدلاً من «كم»، وألحقت «أم»؛ لأنك فى قولك: كم درهمًا مالك؟ مدع أن له مالاً؛ كما أنك فى قولك: أعشرون أم ثلاثون مالك؟ مدع أنه أحد الشيئين، ولا يلزم أن تضمر للسحر خبرًا على هذا؛ لأنك إذا أبدلت من المبتدأ، صار فى موضعه، وصار ما كان خبرًا لما أبدلت منه فى موضع خبر المبتدأ(٣).

فأما [قول الشاعر:] (٤) [من الكامل]

وَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ(٥)

فإنه أبدل «الحاجبين» من الضمير على حد قولك: ضربت زيدًا رأسه.

(١) سقط فى ب.
(٢) سقط فى ب.
(٣) فى أ: البدل.
(٤) فى أ: قوله.
(٥) البيت للأعشى فى الدرر (٦/ ٢٥٤)، والكتاب (١/ ١٦١)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٥/ ١٩٧، ١٩٨)، وشرح المفصل (٣/ ٦٧)، ولسان العرب (عين)، وهمع الهوامع (٢/ ١٥٨).

فإن قلت: أبدل من الأول، وقدر الخبر عن الأول؛ لأن المبدل منه قد لا يكون فى نية الإسقاط[(١)] بدلالة إجازتهم: الذى مررت به زيد أبو عبد الله، ولو كان البدل فى تقدير الإسقاط، وما لا يعتد به، لم يجز هذا الكلام؛ فهو قول.

وإن قلت: حمل الكلام على المعنى، فلما كان حاجباه بعضه، حمل الكلام عليه؛ كأنه قال: كأنه بعضه معين بسواد، فأفرد لذلك؛ فهو قول.

وزعموا أن إلحاق الهمز[(٢)] فى «السحر» قراءة مجاهد وأصحابه.

ومن قال: ﴿مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ﴾ كان «ما» فى قوله: [«ما جئتم»][(٣)] موصولاً، و «جئتم به» الصلة، والهاء المجرورة عائدة على الموصول، وخبر المبتدأ الذى هو الموصول السحر، ومما يقوى هذا الوجه ما زعموا [أنه][(٤)] فى حرف عبد الله: ﴿ما جئتم به سحر﴾.

قال:

وقرأ ابن عامر وحده[(٥)]: ﴿ولا تَتْبَعَانّ﴾ [٨٩] ساكنة التاء مخففة، مشددة النون.

وفى رواية الحلوانى، عن هشام بن عمار: بالنون والتشديد.

قال: وأحسب ابن ذكوان عنى بروايته خفيفة يعنى التاء من تَبِعَ.

قال: وإن كان كذلك فقد اتفق هو وهشام فى النون، وخالفه هشام فى التاء.

وقال غير أحمد بن موسى: رواية الأخفش الدمشقى عن أصحابه عن ابن عامر: ﴿تَتْبَعَانِ﴾ خفيفة التاء والنون.

قال أبو على: من قرأ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ فالنون فيها: النون الشديدة، وهى إذا دخلت على «يفعل» فتح لدخولها، وبنى الفعل معها على الفتح؛ نحو: لتفعلَنَّ، [وحذف

---

(١) فى ب: إسقاط.
(٢) فى ج: الهمزة.
(٣) سقط فى ج.
(٤) فى ج: من أنه.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٨)، البحر المحيط (٥/ ١٨٧)، التبيان للطوسى (٥/ ٤٢٥)، التيسير للدانى (١٢٣)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٧٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٩)، الغيث للصفاقسى (٢٤٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٥١)، الكشف للقيسى (١/ ٥٢٢)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٢٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٦).

النون] [١] التى تثبت فى نحو: «يفعلان»، فى الرفع مع النون الشديدة؛ كحذف الضمة فى «لَيَفْعَلنَّ»، وإنما كسرت الشديدة بعد ألف التثنية فى نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾؛ لوقوعها بعد ألف التثنية، فأشبهت التى تلحق الألف فى «رجلان»، و «يفعلان» لما كانت زائدة مثلها، وداخلة لمعنى كدخولها.

فإن قلت: إن قبلها نونًا، وليست التى للتثنية؛ كذلك فإن النون لما كانت ساكنة، وجمعت إلى السكون الخفاء، لم يعتد بها، فصارت المكسورة كأنهاوليت الألف، ومثله فى أنه لم يعتد فيه بالحاجز لسكونه قولهم: هو ابن عمى دنيا، وهو من الدنو، وفتية، وهى من الواو فيما زعم سيبويه؛ ومنه قولهم فى جمع على وصبى: عِلْية وصِبية، وقالوا: عِليان، وقد لا يعتدون بالحاجز لخفائه وإن كان متحركًا؛ كما أجمعوا فيما زعم سيبويه على ردها لخفاء الهاء، وكما كرهوا[٢] - كثير منهم -: وضع عصا هو قبل، وخذوهو يا قوم؛ لأن الحرف لما كان خفيًا، كان كأنه التقى ساكنان، فإذا جاء ذلك فى المتحرك فالساكن أولى.

فأما من قرأ: ﴿ولا تتبعانِ﴾ بتخفيف النون، فإنه يمكن أن يكون خفف الثقيلة للتضعيف؛ كما حذفوا: ربَّ، وإنَّ، ونحوهما من المضاعف، إلا أنه حذف الأول من المثلين؛ كما أبدلوا الأول من المثلين فى نحو: قيراط[٣]، ودينار[٤]، ولزم ذلك

(١) فى أ: ويحذف.
(٢) فى ج: كره.
(٣) القيراط فى اللغة: يقال: أصله قراط، لكنه أبدل من أحد المضعفين ياء للتخفيف كما فى «دينار»؛ ولهذا يرد فى الجمع إلى أصله فيقال: قراريط.
وفى الاصطلاح: قال بعض الحساب: القيراط فى لغة اليونان: حبتا خرنوب، وهو نصف دانق، والدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة. ولا يتخذ القيراط فى عصرنا إلا لوزن الماس والحجارة الكريمة.
وزن القيراط: القيراط وزن دانق - جزء من أجزاء الدينار - وهو نصف عشر فى أكثر البلاد، وأهل الشام يجعلونه جزءا من أربعة وعشرين $\frac{1}{24}$ من الدينار.
والقيراط الشرعى وزنه ثلاث حبات من حب الشعير المتوسط وثلاثة أسباع حبة $\frac{3}{7}$ كما فى بعض الكتب الفقهية، وهو أيضًا نصف عشر المثقال؛ إذ المثقال الشرعى عشرون قيراطًا. والمراد بالقيراط الحمصة التى هى الحبة فى كلمات العراق.
قال أبو الوليد بن رشد فى كتابه الكبير: «والقيراط ثلاث حبات شعير».
وقال المقريزى: «القيراط جزء من أربعة وعشرين جزءا من الدينار، وهو ثلاث حبات من الشعير، وهو أيضًا معرب. ينظر: المقادير الشرعية ص(٤١، ٤٢).
(٤) لغة: أصله: دنّا، بالتضعيف، فأبدل حرف علة للتخفيف، ويستخدم للتعامل كعملة. =

فى هذا الموضع؛ لأن الحذف لو لحق الثانية، للزم التقاء ساكنين[1] على غير ما يستعمل فى الأمر العام الشائع.

ألا ترى أن اجتماع الساكنين على هذا الحد غير مأخوذ به عند العامة، وإن شئت كان على لفظ الخبر، والمعنى: الأمر.

كقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

و: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

أى: لا ينبغى ذلك، وإن شئت جعلته حالاً من «استقيما»، وتقديره: استقيما غير متبعين.

ويدل على ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

وَلَا أَسْقِى وَلَا يَسْقِى شَرِيبِى وَيُرْوِيهِ إِذَا أَوْرَدْتُ مَائِى[2]

وقول الآخر: [من الطويل]

أَصَاحِ الَّذِى لَوْ أَنَّ مَابِى مِنَ الهَوَى بِهِ لَم أَرَعْهُ لَا يُعَزّى وَيَنْظُره

وكقول الفرزدق: [من الطويل]

بِأَيْدِى رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ[3]

اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ﴾ [٩٠]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿أَنَّهُۥ﴾ بفتح الألف.

وقرأ حمزة، والكسائى[4]: ﴿آمنت إنه﴾ بكسر الألف.

= واصطلاحًا: اسم لوحدة ذهبية من وحدات النقد التى كان العرب يتعاملون بها مضروبة كانت أم غير مضروبة.
ينظر: المقادير الشرعية ص(٤٦).

(١) فى ج: الساكنين.

(٢) ينظر: أمالى القالى (٢/ ٢٦٣)، السمط (٢/ ٩٠١)، المعانى الكبير (٢/ ١٢٦٥).

(٣) البيت فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(١٢٢)، وشرح شواهد المغنى ص(٧٧٨)، ولسان العرب (خرر)، (شيم)، ولم أقع عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى الإنصاف ص(٦٦٧)، وتذكرة النحاة ص(٦٢٠)، وشرح المفصل (٢/ ٦٧)، ومغنى اللبيب ص(٣٦٠).
ويروى: «يكثر» بدلا من «تكثر».

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٧٤)، البحر المحيط (٥/ ١٨٨)، التبيان للطوسى (٥/ ٤٢٦)، التيسير للدانى (١٢٣)، تفسير الطبرى (١١/ ١١٢)، الحجة لابن خالويه(١٨٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٠)، الغيث =

قال أبو على: من قال: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُ﴾ فلأن هذا الفعل يصل بحرف الجر، فى نحو قوله - عز وجل -: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، و ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ﴾ [النساء: ٥١]، فلما حذف الحرف، وصل الفعل إلى «أن»، فصار فى موضع نصب أو خفض على الخلاف فى ذلك.

ومن قال: ﴿آمَنْتُ إِنَّهُ﴾ حمله على القول المضمر؛ كأنه آمنت فقلت: إنه. وإضمار القول فى هذا النحو كثير، ولإضمار القول من المزية هنا، أن قلت: إنه لا إله إلا الله فى المعنى إيمان، فإذا قال: «آمنت» فكأنه قد ذكر ذلك.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [٩١]:

فروى المسيبى وقالون عن نافع أنه قرأ: ﴿آلآن﴾ مستفهمة جدًا.

وكذلك قال ابن [أبى] (١) أويس، عن نافع بهمزة واحدة.

وقال ورش أيضًا: إنه كان يقرأ بفتح اللام، ومد الهمزة الأولى، ولا يهمز بعد اللام.

والباقون يهمزون بعد اللام واللام ساكنة ﴿آلآن﴾.

وقال أحمد بن صالح، عن قالون بهمزة واحدة بعدها مدة.

وقال أبو خليد عن نافع: ﴿آلَان﴾ ليس بعد اللام همزة.

وأصل قول ورش عن نافع: أنه إذا كانت الهمزة قبلها ساكن، ألقى حركة الهمزة على الساكن، وترك الهمزة مثل: الارض، بفتح اللام، والاسماء، بفتح اللام بحركة الهمزة، و﴿آلَان﴾: لا يهمز بعد اللام، ويفتح اللام بحركة الهمزة.

وقال ابن جبير: عن الكسائى، عن إسماعيل، عن نافع، وعن حجاج [بن منهال](٢) الأعور، عن ابن أبى الزناد، عن نافع: ﴿آلَان﴾ لا يهمز بعد اللام(٣).

قال أبو على(٤): إن لام المعرفة إذا دخلت على كلمة أولها الهمزة، فخففت الهمزة - فإنَّ فى تخفيفها وجهين:

= للصفاقسى (٢٤٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٥١)، الكشف للقيسى (١/ ٥٢٢)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٣٠)، المعانى للفراء (١/ ٤٧٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٧).

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ج.

(٣) ينظر: السبعة (٣٢٧).

(٤) زاد فى ج: اعلم.

أحدهما: أن تحذف وتلقى حركتها على اللام وتقر همزة الوصل؛ فيقال: أَلَحْمَر، وقد حكى ذلك سيبويه.

وحكى أبو عثمان، عن أبى الحسن أن ناسًا يقولون: لَحْمَر؛ فيحذفون الهمزة التى للوصل.

فالذين أثبتوا الهمزة[1] أثبتوها؛ لأن التقدير باللام السكون، وإن كانت فى اللفظ متحركة، كما كان التقدير فيها السكون فى قولهم فى التذكر: ألى، إذا تذكر نحو: القليل[2] والقوم؛ فكما لم تحذف الهمزة هنا، كذلك لم تحذف فى نحو: أَلَحْمَر.

ومثل ذلك - فى أن التقدير لما كان بالحركة السكون، قد جرى مجرى الساكن وإن كان متحركًا فى اللفظ - قولهم: أُرْدُد الرجل، وآلى [لم يجر] [3] التحريك فى المثلين لما كان الثانى [فيهما] [4] فى تقدير السكون، وإنما تحرك بحركة لا تلزم؛ فكذلك: أَلَحْمَر.

وأما اللغة الأخرى فمن الدليل عليها ما أنشدنيه أحمد بن موسى عن الكسائى: [من الطويل]

فَقَدْ كُنْتَ تُخْفِى حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً   فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِى أَنْتَ بَائِحُ[5]

فأسكن الحاء لما كانت اللام متحركة، ولو لم يعتد بالحركة، كما لم يعتدَّ بها فى الوجه الأول، لحرَّك[6] الحاء بالكسر، كما تحرك به إذا قال: بح اليوم؛ لكنْ لما أسكن كان بمنزلة: بُحْ بِسرِّكَ، وبُحْ بأمرك؛ فنقول على قياس اللغة الأولى: ﴿قالُ لَانَ﴾ [البقرة: ٧١] فتحذف واو الضمير؛ لأن اللام فى تقدير السكون؛ كما تحذفه

(١) فى أ: الوصل.
(٢) فى ج: الخليل.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى ج: منهما.
(٥) البيت لعنترة فى ديوانه ص(٢٩٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٧٨)، وبلانسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٥٦، ٦٧٥)، وتذكرة النحاة ص(٣١)، والخصائص (٣/ ٣٥)، وشرح الأشمونى (١/ ٨١)، وشرح التصريح (١/ ١٤٧)، وشرح ابن عقيل ص(٩٢)، ولسان العرب (أين).
ويروى: «وقد» بدلا من «فقد».
(٦) فى أ: فحرك.

فى [نحو: «قالوا:] (١) اليوم»، وعلى قياس اللغة الأخرى: «قالوا لَان»، فتثبت واو الضمير؛ لأن اللام لم تنزل تنزيل(٢) السكون.

ألا ترى أنه حذَفَ الهمزة التى تجلب(٣) لسكون الحرف الذى تدخل عليه، وتقول على قياس اللغة الأولى: مِلَانَ، إذا أردت: من الآن، فحذفت النون لالتقاء الساكنين.

كما حذفته من قول الشاعر: [من المنسرح]

أَبْـلِغْ أَبَـا دَخْـتَـنُـوسَ مَـأْلُكَـةً   غَيْرَ الَّذِى قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبِ(٤)

وتقول على قياس اللغة الأخرى: مِن لَان، فلا تحذف النون؛ لأنه لم يلتق ساكنان، كما لم تحرك الحاء من قوله: «فَبْحْ لَان»؛ فعلى هذا مجرى هذا الباب، [وقد بسطنا القول فى هذا الباب فى مواضع من مسائلنا](٥).

أما ما ذكره من رواية المسيبى وقالون عن نافع أنه قرأ: «آلآن» مستفهمة جدًّا؛ وكذلك قال ابن أبى أويس، عن نافع: بهمزة واحدة، فقوله: «مستفهمة جدًّا» لا يخلو من أحد أمرين:

إما أن يريد أنه كان يَمُدُّ، فإن أراد ذلك كان على لغة من قال: أَلَحْمَرُ، فلما ألحق همزة الاستفهام مد، و(٦) يريد أنه كان يقطع الهمزة، فلا يصلها كما يصل، ولا يقطع إذا لم تكن للاستفهام، فإذا كان كذلك فهو على قول من قال: لَحْمَر، ولا همزة فيه، فتنقلب ألفًا مع همزة الاستفهام ويمد؛ فهو كقوله: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢٠] فى أنه [لا] (٧) يجوز أن يمد. ويقوى هذا الوجه ما قاله أحمد؛

---

(١) فى أ: بح.
(٢) فى أ: تنزل.
(٣) فى ج: تجتلب.
(٤) البيت للقيط بن زرارة فى شرح شواهد الإيضاح ص(٢٨٨)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ١٣٣)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٠٥)، والخصائص (١/ ٣١١)، ورصف المبانى ص(٣٢٥)، وسر صناعة الإعراب ص(٥٣٩، ٥٤٠)، وشرح المفصل (٨/ ٣٥، ٩/ ١٠، ١١٦)، ولسان العرب (أكل)، (لكن)، (منن).
ويروى: «مأكلة» بدلا من «مألكة».
(٥) زيادة من ج.
(٦) فى ج: أو.
(٧) سقط فى أ.

وكذلك قال ابن أبى أويس عن نافع بهمزة واحدة.

قال: وقال أحمد بن صالح، عن قالون: بهمزة[١] واحدة بعدها مدة، فهذا قد فسر، ولا يكون هذا إلا على قول من قال: أَلَحْمَر «آلَان».

فأما ما روى ورش عن نافع من قوله: ﴿آلَانَ﴾: أنه [كان] [٢] يقرأ بفتح اللام[٣] ومد الهمزة الأولى ولا يهمز بعد اللام، فإن ذلك على قول من قال: أَلَحْمَر؛ كأنه قال: آلَان، فأثبت همزة الوصل مع تحرك اللام؛ كما أثبتها فى قولهم: أَلَحْمَر، فإذا دخلت همزة الاستفهام، قلبت همزة الوصل ألفًا، فقلت: «أالان» ؛ كما تقول: آلرجل قال ذاك؟ ومن فصل بين الهمزتين إذا التقتا بالألف، فقال: «أاأنت» «أاأنذرتهم» لم يفصل هنا[٤] بها؛ لأنه لا تثبت هنا همزتان.

ألا ترى أن الثانية التى للوصل تقلب ألفًا؟ فلا يحتاج إذن إلى الألف التى تفصل بين الهمزتين؛ كما تفصل بين النونين إذا قلت: اضربْنانِ زيدًا، فعلى هذا وجه قراءة نافع هذه التى حكاها ورش، وعلى هذا أيضًا ما حكاه أحمد بن صالح، عن قالون: بهمزة واحدة بعدها مدة.

قال:

وكلهم قرأ: ﴿ويوم نَحْشُرُهُم﴾ [٤٥]، بالنون.

غير عاصم؛ فإن حفصًا روى عنه: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ بالياء[٥]. عند الخمس والأربعين منها.

قال أبو على: يحتمل قوله: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ﴾ [٤٥] ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون صفة لليوم.

والآخر: أن يكون صفة للمصدر المحذوف.

والثالث: أن يكون حالاً من الضمير فى «نحشرهم».

فإذا جعلته صفة لليوم، احتمل ضربين من التأويل:

---

(١) فى أ: همزة.
(٢) سقط فى ج.
(٣) فى ج: الألف.
(٤) فى ج: ههنا.
(٥) ينظر: السبعة (٣٢٧).

أحدهما: أن يكون التقدير: كأن لم يلبثوا قبله إلا ساعة، فحذفت الكلمة لدلالة المعنى عليها، ومثل ذلك فى حذف هذا النحو منه قوله -عز وجل-: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢] أى: أمسكوهن قبله.

وكذلك: ﴿فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٢٦] أى قبل انقضاء الأربعة الأشهر.

وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

قال أبو الحسن: يتربصن بعدهم(١).

ويجوز أن يكون المعنى: كأن لم يلبثوا قبله، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم حذفت الهاء من الصفة؛ كقولك: الناس رجلان: رجل أكرمتُ، ورجل أهنتُ.

ومثل هذا فى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قوله -جل وعز-: ﴿تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُواْ وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢].

التقدير: وجزاؤه واقع بهم، فحذف المضاف.

وإن جعلته صفة للمصدر، كان على هذا التقدير الذى وصفنا، وتمثيله: «كأن لم يلبثوا» قبله، فحذف، وأقيم المضاف إليه [مقام المضاف](٢)، ثم حذف العائد من الصفة؛ كما تحذفه من الصلة فى نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

وإن جعلته حالاً من الضمير المنصوب، لم تحتج إلى حذف شىء فى اللفظ؛ لأن الذكر من الحال قد عاد إلى ذى الحال، والمعنى: نحشرهم مشابهة أحوالهم أحوال من لم يلبث إلا ساعة.

فأما ﴿يوم نحشرهم﴾: فإنه يصلُحُ أن يكون معمولاً لأحد شيئين:

أحدهما: أن يكون معمول: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾.

والآخر: أن يكون معمولاً لما دل عليه قوله: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ﴾.

فإذا جعلته معمولاً لقوله: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ انتصب ﴿وَيَوْمَ﴾ على وجهين:

أحدهما: أن يكون ظرفًا معناه: يتعارفون فى هذا اليوم.

والآخر: أن يكون مفعولاً على السعة على: [من الرجز]

(١) فى أ: بعدتهم.
(٢) فى أ: مقامه.

يَـا سَـارِقَ الـلَّيْـلَةِ أَهْـلَ الـدَّارِ(١)

ومعنى ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون المعنى: يتعارفون مدة إماتتهم التى وقع حشرهم بعدها، وحذف المفعول للدلالة عليه؛ كما حذف فى مواضع كثيرة، وعدى «تفاعل».

كما عدى فى قول ذى الرمة: [من الطويل]

.... تَـحَـاسَـنَـتْ بِهِ الوَشْىَ قَرَّاتُ الرِّيَاحِ وَخُورُهَا(٢)

وأنشد أبو عبيدة: [من المتقارب]

تَـخَـاطَـأَتِ الـنَّـبْـلُ أَحْـشَـاءَهُ ... ...(٣)

أو يكون أعمل الفعل الذى دل عليه «يتعارفون».

ألا ترى أنه قد دل على يستعلمون(٤) ويتعرفون، ومن حَذفِ المفعول قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٩] التقدير: فأغشيناهم السد، أو مثل السد؛ فهم لا يبصرون لما أغشيناهموه من ذلك.

وتعرفوا مدة اللبث ها هنا؛ كما تعرفوها فى قوله: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩].

وكقوله: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ . قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَاسْأَلِ الْعَادِّينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢].

فتعارفهم مدة لبثهم كما ذكرت لك(٥) فى هذه الآى.

والآخر فى التعارف ما جاء من قوله: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ. قَالَ قَائِلٌ

---

(١) تقدم.

(٢) وتمام البيت:

ومـن جـردة غـفـل بـسـاط ....

البيت فى ديوانه ص(٢٣٢)، وبلا نسبة فى المخصص (١٠/ ١٦١).

ويروى: «بها» بدلا من «به».

(٣) صدر بيت، وعجزه:

.... وأخـر يـومـى، فـلـم يـعـجـل

البيت لأوفى بن مطر المازنى فى لسان العرب (خطأ)، (خلل)، وبلا نسبة فى ديوان الأدب (٢/ ٤٧٣).

(٤) فى أ: يستعملون.

(٥) فى ج: ذلك.

﴿مِّنۡهُمۡ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ﴾ [الصافات: ٥٠، ٥١]، [و] ﴿وَأَقۡبَلَ بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍ يَتَسَآءَلُونَ. قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا قَبۡلُ فِيٓ أَهۡلِنَا مُشۡفِقِينَ﴾ [الطور: ٢٥، ٢٦] وتعرفهم يكون على أحد هذين الوجهين.

فعلى هذا يكون قوله: ﴿ويوم نحشرهم﴾ معمول ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾.

والآخر: أن يكون ﴿يوم نحشرهم﴾ معمول ما دل عليه قوله: ﴿كَأَن لَّمۡ يَلۡبَثُوٓاْ﴾.

ألا ترى أن المعنى: تشابه أحوالهم أحوال من لم يلبث؟! فيعمل فى الظرف هذا المعنى، ولا يمنع المعنى من أن يعمل فى الظرف، وإن تقدم الظرف عليه؛ كقولهم: أكل يوم لك ثوب.

ومثل ذلك فى الحمل على المعنى قوله -عز وجل-: ﴿يَوۡمَ يَرَوۡنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢].

وقول أبى دؤاد: [من الخفيف]

قَــرِّبَــنْــهُ وَلَا تَــقِــيــلَــنَّ وَاعْــلَــمْ   أَنَّــهُ الْــيَــوْمَ إِنَّــمَــا هُــوَ نَــادُ[1]

فإذا حملته على هذا، لم يجز أن يكون صفة للمصدر؛ لأن الموصوف الذى هو المصدر موضعه بعد الفعل، تقديره: يوم نحشرهم[2] حشرا كأن لم يلبثوا، أو لم يلبثوا قبله، والصفة لا يتقدم عليها ما تعمل فيه، ولا يجوز - أيضًا - أن تجعله صفة لليوم على هذا؛ لأن الصفة لا تعمل فى الموصوف؛ [كما أن الصلة لا تعمل فى الموصول][3]؛ ألا ترى أن الصفة إيضاح للموصوف وتبيين له؛ كما أن الصلة كذلك.

وإذا كان على هذا لم يسغ عمل واحد منهما فيما يوضحه ويبينه، لتنزله منزلة بعضه.

فإن قلت: فإذا قدرت ﴿كَأَن لَّمۡ يَلۡبَثُوٓاْ﴾ تقدير الحال من الضمير، هل يجوز أن يكون ﴿وَيَوۡمَ﴾ معمولاً له؟

فإن ذلك لا يجوز؛ لأن العامل فى الحال «نحشر»، و «نحشر» قد أضيف «اليوم» إليه، فلا يجوز أن يعمل[4] فى المضاف المضاف إليه، ولا ما يتعلق بالمضاف إليه؛

---

(١) فى ج: نار.
(٢) زاد فى ج: كأن.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى ج: أن يكون يعمل.

لأن ذلك يوجب تقديمه على المضاف.

ألا ترى أنه لم يجز: القتال زيدا حين تأتى؟!

وإذا جعلت ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ العامل فى ﴿يوم نحشرهم﴾ لم يجز أن يكون صفة لليوم؛ على أنك كأنك وصفت اليوم بقوله: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ﴾، و ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾، فوصفت ﴿يوم نحشرهم﴾ بجملتين، لم يجز أن يكون معمولاً لقوله: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾؛ لأن الصفة لا تعمل فى الموصوف، وجاز وصف اليوم بالجمل، وإن أضيف؛ لأن الإضافة ليست بمحضة؛ فلم تعرِّفه.

ويدل على النون فى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُهُم﴾ قوله: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٧]، وقوله: ﴿فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف: ٩٩]، وقال: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤].

ويدل على الياء قوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ﴾ [النساء: ٨٧].

ويدل على مقاربة الياء والنون فى ذا النحو قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنۢ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ﴾ [طه: ١٢٧].

فنعلم من هذا أن كل واحد منهما يجرى مجرى الآخر.

قال:

كلهم قرأ: [﴿نُنَجِّى رُسُلَنَا﴾] [(١)] [١٠٣] مشددة الجيم.

غير الكسائى[(٢)]، وحفص عن عاصم، فإنهما قرءا: [﴿نُنْجِى رسلنا﴾[(٣)]] خفيفة.

وقرأ الكسائى وحده فى سورة مريم: ﴿ثم نُنْجِى الذين اتقوا﴾ [٧٢] ساكنة النون.

وقرأ الباقون: ﴿نُنَجِّى﴾ بفتح النون الثانية وتشديد الجيم.

قال أبو على: قالوا نجا زيدٌ.

قال [حذيفة بن أنس الهذلى] [(٤)]: [من الطويل]

---

(١) فى ج: ننجى المؤمنين.

(٢) ينظر: التبيان للطوسى (٥/٤٣٨)، تفسير القرطبى (٨/ ٣٨٧)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٣٧)، إتحاف الفضلاء (٢٥٤)، الغيث للصفاقسى (٢٤٧).

(٣) فى ج: ننجى المؤمنين.

(٤) سقط فى أ.

نَجَا سَالِمٌ وَالرُّوحُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ   وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنَ سَيْفٍ وَمِئْزَرَا[١]

فإذا عديته، فإن شئت قلت: أنجيته، وإن شئت قلت: نجيته؛ كما تقول: فرح، وأفرحته وفرحته.

ومن حجة من قال: ﴿نُنْجِى﴾: ﴿فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤].

وحجة من قال: ﴿نُنَجِّى﴾: ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [فصلت: ١٨]، وكلاهما حسن.

قال الشاعر[٢]: [من الطويل]

وَنَجَّى ابْنَ هِنْدٍ سَابِحٌ ذُو عُلَالَةٍ   أَجَشُّ هَزِيمٌ وَالرِّمَاحُ دَوَانِى[٣]

أبو بكر عن عاصم[٤]: ﴿ونَجْعلُ الرِّجْسَ﴾ [١٠٠] بالنون.

وروى حفص عن عاصم بالياء. وكذلك الباقون.

حجة من قال: ﴿يَجْعَلُ﴾ بالياء قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقد تقدم ذكر اسم الله فى قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٠٠]، والنون فى هذا النحو مثل الياء، وقد تقدم ذكر ذلك.

فأما قوله: ﴿ٱلرِّجْسَ﴾ فقال أبو عبيدة: الرجز: العذاب، قال: والرجز والرجس واحد.

والدلالة[٥] على أن الرجز العذاب: قوله: ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤].

وقوله -جل وعز-: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ﴾ [الأعراف: ١٣٥].

---

(١) تقدم.
(٢) فى ج: الشاعر النجاشى.
(٣) البيت للنجاشى الحارثى فى ديوانه ص(١٠٧)، ولسان العرب (جشش)، (هزم)، وجمهرة اللغة ص(٨٩)، وتاج العروس (جشش).
ويروى: «ابن حرب» بدلا من «ابن هند».
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٤)، البحر المحيط (٥/ ١٩٣)، التبيان للطوسى (٥/ ٤٣٦)، التيسير للدانى (١٢٣)، الحجة لابن خالويه(١٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٠)، الغيث للصفاقسى (٢٤٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٥٥)، الكشف للقيسى (١/ ٥٢٣)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٣٦)، تفسير الرازى (١٧/ ١٦٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٧).
(٥) فى ج: فالدلالة.

ومنه: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٥٩]، وقال: ﴿والرِّجزَ فاهجر﴾ [المدثر: ٥].

وكأن المعنى - والله أعلم -: وذا الرجز[1] الذى يؤدى عبادته إلى العذاب.

قال أبو الحسن: وقال بعضهم: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ قال: وذكروا أنه صنم كانوا يعبدونه.

قال: وأما الرجز فهو الرجس؛ قال: وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨] قال: والنجس: القذر.

وقال الكسائى فيما أخبرنا أبو بكر: الرجس: النتن.

قال أبو على: فكأن الرجس على ضربين:

أحدهما: أن يكون فى معنى الرجز، وهو العذاب.

والآخر: أن يعنى به النجس والقذر.

ومن ذلك قوله: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فقوله: [﴿يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾][2] [الأنعام: ١٢٥] يجوز أن يراد به أنهم يعذبون.

كما قال: ﴿وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ﴾ [الفتح: ٦]، ويجوز أن يكون المعنى فيه أنه يحكم بأنهم رجس.

كما قال: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، أى: ليسوا من أهل الطهارة؛ فذموا على خروجهم منها، وإن لم تكن عليهم نجاسة من نحو البول والدم والخمر، والمعنى: أن الطهارة الثابتة للمسلمين هم خارجون عنها، ومباينون لها، وهذه الطهارة هى ما ثبت لهم من قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

فقوله: ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾، لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون المعنى: تطهرهم أنت أيها الآخذ بأخذها منهم، أو: الصدقة تطهرهم، فقوله: ﴿وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ يقوى الوجه الأول؛ لأن «تزكى» للآخذ، فكذلك يكون «تطهرهم» له، ويجوز أن يكون

---

(١) فى أ: وذا الرجز أى.

(٢) فى ج: ويجعل الرجس على الذين لا يؤمنون.

منقطعًا، أى: وأنت تزكيهم بها، فهذه طهارة من جهة الحكم، وإن لم تزل شيئًا نجسًا عن أبدانهم.

وقد ثبت للمسلمين - أيضا - الطهارة بقوله: ﴿يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

فأما قوله: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] فيجوز أن يراد به: أخرج عنه ما يعبد من وثن من دون الله، حتى يطهر؛ لأن الأوثان قد أطلق عليها الرجس فى قوله: ﴿فَاجْتَنِبُواْ الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠] وقوله: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥].

حفص عن عاصم يقف: ﴿تَبَوَّيَا﴾ [يونس: ٨٧] بياء من غير همز.

ذكر لى ذلك عبيد الله بن عبد الرحمن بن أبى مسلم، عن أبيه، عن حفص عن عاصم.

قال: وكان حمزة يقف ﴿تبوّا﴾ غير أنه يلين الهمزة، يشير إليها بصدره.

والباقون يقفون بهمزة بعدها ألف فى وزن تَبَوَّعَا[1].

قال أبو على: حدثنا محمد بن السرى أن أبا زيد قال: بَوَّأْتُ فلانًا منزلاً تبويئًا، والاسم البيئة، فقوله ﴿تَبَوَّءَا﴾ فى قوله: ﴿أَن تَبَوَّءَا﴾ فعل يتعدى إلى مفعولين؛ يدلُّ على ذلك قوله: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨].

فأما اللام من قوله: ﴿لِقَوْمِكُمَا﴾ فكالتى فى قوله: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]، والمفعول الأول لعلامة الضمير فى قوله: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾.

ألا ترى أن المطاوع من الأفعال على ضربين:

أحدهما: ألَّا يتعدى؛ نحو: انشوى وانثأى، فى مطاوع شويته وثأيته.

والآخر: أن يتعدى كما تعدى ما هو مطاوع له؛ وذلك نحو: تعلقته، وتقطعته، فتعلقته يتعدى كما تعدَّى علقته، وليس فيه أن ينقص مفعول المطاوع عما كان يتعدى إليه ما هو مطاوع له. فإذا كان كذلك، كان اللام على الحد الذى ذكرنا؟!

ويقوّى ذلك قوله: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦]، فدخلت اللام على غير المطاوع كما دخل على المطاوع فى قوله: ﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾.

(١) ينظر: السبعة (٣٢٩).

فأما قوله: ﴿مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ فيحتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون ظرفا.

والآخر: أن يكون مفعولاً ثانيا.

فأما الظرف فيدل عليه قوله: [من المنسرح]

وَبُوِّئَتْ فِى صَمِيمِ مَعْشَرِهَا فَصَحَّ فِى قَوْمِهَا مُبَوَّؤُهَا[١]

فكما أن قوله: «فى صميم معشرها» ظرف كذلك يكون ﴿مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾.

والمفعول الثانى الذى ذكر فى قوله: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨]، لم[٢] يذكر فى هذه؛ لأن الفعل من باب أعطيت؛ فيجوز ألَّا يذكر، ويقتصر على الأول. ويجوز أن يكون ﴿مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ مفعولاً ثانيًا.

وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، ويجوز أن يكون مكانًا مثل مكان البيت، والمفعول الثانى فيه محذوف، وهو ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ التى ذكرت فى قوله: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا﴾ [الأعراف: ١٦١].

ويجوز أن يكون مصدرًا، أى: تبوُّؤ[٣] صدق، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانيا من وجهين:

أحدهما: أن تجعله اسمًا غير ظرف.

كما قال: [من المتقارب]

وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ القُرَادِ مِنِ اسْتِ الجَمَلْ[٤]

والآخر: أن تجعله بعد أن تستعمله ظرفا اسما.

---

(١) البيت لابن هرمة فى ديوانه ص (٥٧)، ومقاييس اللغة (١/ ٣١٢)، وبلا نسبة فى لسان العرب (بوأ)، وكتاب العين (٨/ ٤١١).

(٢) فى أ: ولم.

(٣) فى ج: تبوئ.

(٤) البيت للأخطل فى الأغانى (٨/ ٢٨)، وخزانة الأدب (١/ ٤٦٠)، وسمط اللآلى ص(٨٥٤)، والعقد الفريد (٣/ ٣٦٠)، ولم أقع عليه فى ديوانه. وهو لكعب بن جعيل فى خزانة الأدب (١/ ٤٦٠)، ولعتبة بن الوغل فى المؤتلف والمختلف ص(٨٤)، وبلا نسبة فى الاشتقاق ص(٣٣٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٧٨)، والكتاب (١/ ٤١٧)، والشعر والشعراء (٢/ ٦٥٣)، والمقتضب (٤/ ٣٥٠).

كما قال: [من الطويل]

.... وَسْطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا[(١)]

وفى التنزيل: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٣].

ويجوز فيه وجه ثالث: وهو أن يتسع فيقدر نصبه، وإن كان مصدرًا، تقدير انتصاب المفعول به.

فأما قوله: [من الطويل]

لَهَا حُكْمُهَا حَتَّى إِذَا مَا تَبَوَّأَتْ بِأَخْفَافِهَا مَأْوًى تَبَوَّأَ مَضْجَعَا[(٢)]

فعلى حذف أحد المفعولين، أى: تبوأت مرعاها مأوًى، وتبوأ الراعى بقعة مضجعًا.

وكذلك قوله: ﴿وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٧٤] بوأكم فى الأرض منازل أو بلادا.

وأما قوله: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، فالمبوأ يجوز أن يكون مصدرًا، ويجوز أن يكون مكانًا، والمفعول الثانى على هذا محذوف؛ كما حذف من قوله: ﴿وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾، ويجوز أن ينصب المبوّأ على الاتساع، وإن كان مصدرًا نصب المفعول به.

ألا ترى أنه أجاز ذلك فى قوله: «أما الضرب فأنت ضاربٌ»، وأما[(٣)] البيوت من قوله: ﴿بمصر بيوتًا﴾ فمفعول به، وليست البيوت بظرف لاختصاصها؛ فالبيوت كالغرف من قوله: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨].

فأما قوله: ﴿نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، فيجوز فى قياس قول أبى الحسن أن يكون قوله: ﴿مِنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ كقولك[(٤)]: نتبوأ الجنة.

---

(١) تقدم.

(٢) البيت للراعى النميرى فى ديوانه ص(١٦٤)، والاشتقاق ص(٢٩٥)، وأمالى القالى (٢/ ١٤٠)، والمزهر (٢/ ٤٤٢)، وأمالى المرتضى (١/ ٣٢٢)، والخصائص (٢/ ١٧٨، ٤٦٨)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٧٣١)، وتاج العروس (شرق)، ولسان العرب (شرق).

ويروى: «أمرها» بدلا من «حكمها».

(٣) فى ج: فأما.

(٤) فى ج: كقوله.

فأما قوله: ﴿حَيْثُ نَشَآءُ﴾ فيحتمل أن يكون ظرفًا، فإذا جعلته ظرفًا كان المفعول الثانى محذوفًا؛ كأنه: نتبوأ الجنة منازلها حيث نشاء.

ويجوز أن يكون: ﴿حَيْثُ نَشَآءُ﴾ فى موضع نصب، بأنه المفعول الثانى.

يدل على ذلك قول الشماخ: [من الطويل]

وَحَلأَهَا عَنْ ذَى الأَرَاكَةِ عَامِرٌ أَخُو الخُضْرِ يَرْمِى حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِزُ[(١)]

فأما قولك: بوأت فلانًا منزلاً، وتعديه إلى مفعولين، فكأنه مفعول من قولك: باء فلان منزله، أى لزمه، وإن كنا لا نروى ذلك.

ولكن يدُلُّ على ذلك قولهم: المباءة، وقالوا: الإبل فى المباءة، وهى المراح الذى تبيت فيه، فالمباءة اسم المكان، وإذا كان اسم المكان مَفْعَلًا، أو مَفْعَلَة، فالفعل منه قد يكون: فَعَلَ يفعُلُ، فكأنه: باء المنزل، وبوّأته أنا المنزل.

فأما وقف عاصم فى قوله: ﴿تَبَوَّيَا﴾، وقلبه الهمزة ياء فى الوقف، وإن كان من بوَّأت -فلأن الهمزة قد تبدل منها فى الوقف حروف اللين.

ألا ترى أنهم قالوا: هو الكَلَوْ، فى الوقف، وقالوا: من الكَلَى، وإنما فعل ذلك بالهمزة عند الوقف؛ لأنها تخفى فيه كما تخفى الألف، فأبدل منها حرف اللين؛ كما أبدل من الألف فى قولهم: أفعو وأفعى؛ لأن هذين الحرفين أظهر من الألف والهمزة وأبين للسامع.

فإن قلت: فإنما يفعل ذلك بالهمزة إذا كان آخر الكلمة، وليست الهمزة آخرًا فى ﴿تَبَوَّيَا﴾.

قيل: يجوز أن يكون لم يعتد بالألف لما كانت للتثنية، والتثنية غير لازمة للكلمة، فلما لم تلزم لم يعتد بها، فصار الوقف كأنه على الهمزة؛ لأن كثيرًا من الحروف التى لا تلزم لا يعتد بها، ومن ثم لم تقع حرف روى؛ كما لم تقع ألف النصب رَويًّا؛ لاجتماعها معها فى أنها[(٢)] لا تلزم؛ لأن من العرب من يقول: رأيت زيدْ، فلا يبدل ويحذف.

---

(١) البيت فى ديوانه ص(١٨٢)، ولسان العرب (خضر)، وتهذيب اللغة (٧/ ١٠٢)، وجمهرة أشعار العرب ص(٨٢٨)، والمعانى الكبير ص(٧٨٣)، والأزمنة والأمكنة (١/ ١٠٦)، وتاج العروس (خضر).

(٢) فى أ: أنه.

وعلى هذا قوله: [من المتقارب]

.... وَآخُـذُ مِـنْ كُـلِّ حَـيٍّ عُـصُـمْ[١]

ولا تثبت - أيضًا - فى موضع الرفع والجر؛ فصار الوقف لذلك كأنه على نفس الهمزة.

فأما وقف حمزة «تبوّا» فهذا على أنه خفف الهمزة وتخفيف [هذه] [٢] الهمزة أن تجعل بين بين، وتلحقه[٣] ألف التثنية. على هذا يتأوله ناس من القراء وهو الصحيح.

فأما قول أحمد: يشير إليها بصدره، فهو من ترجمة القراء، وصحته على ما ذكرت لك، وهذا فى قول حمزة على وزن: تبّوعا[٤]، إلا أن الهمزة إذا خففت نقص الصوت بحركتها، فأشبهت الساكن، وهى متحركة فى الحقيقة.

فأما قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]، فيكون على: تبوءوا الدار، أى: تبوءوا دار الهجرة واعتقدوا الإيمان؛ لأن الإيمان ليس بمكان فيتبوأ، فيكون كقوله: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١]، ويجوز على: تبوءوا الدار ومواضع الإيمان، ويجوز أن يكون: تبوءوا الإيمان، على طريق المثل كما تقول: تبوءوا من بنى فلان الصميم.

وعلى ذلك قول الشاعر: [من المنسرح]

وبُـوِّئَـتْ فِـى صَـمِـيـمِ[٥] مـعـشَـرِهـا فَـصَـحَّ فِـى قَـومِـهَـا مُـبَـوَّؤُهَـا[٦]

كل هذه الوجوه ممكن.

* * *

(١) تقدم.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: ولا تلحقه.
(٤) فى أ: تبعا.
(٥) فى أ: صحيح.
(٦) تقدم قريبًا.

[ذكر اختلافهم فى] (١) سورة هود

اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [٢٥]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائى(٢): ﴿أَنّى لكم﴾ بفتح الألف.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿إِنِّي﴾ بكسر الألف.

قال أبو على: وجه قول من فتح: أنه يحملونها(٣) على ﴿أَرْسَلْنَا﴾ أى: أرسلنا بأنى لكم نذير.

فإن قيل: لو كان محمولاً على الأول لكان «أنه»، لأن نوحًا اسم للغيبة فالراجع إليه [ينبغى أن يكون على لفظ الغيبة دون لفظ الخطاب] (٤)؛ قيل: هذا لا يمنع حمله على ﴿أَرْسَلْنَا﴾، وذلك أن الخطاب بعد الغيبة فى نحو هذا سائغ.

ألا ترى [أن] (٥) قوله: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، ثم قال: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، فكذلك الآية التى اختلف فى قراءتها.

قال أبو على: ووجه قول من كسر ﴿إِنِّي﴾ أنه حمله على القول المضمر؛ لأنه مما قد أضمر كثيرًا فى القرآن، وسائر الكلام(٦)؛ كقوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ. سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣] أى: يقولون.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣].

فهو على: قالوا ما نعبدهم.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٨٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٣٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٩)، البحر المحيط (٦/ ٢٦)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٦٤)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير الطبرى (١٥/ ٤٧)، الحجة لابن خالويه(٢١٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٩)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٣)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٠٨)، المعانى للفراء (٢/ ١٢٠)، تفسير الرازى (٢٠/ ١٨٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٦).

(٣) فى ج: يحمله.

(٤) فى ج: يجب أن يكون كذلك.

(٥) سقط فى ج.

(٦) فى أ: الكلم.

فكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [هود: ٢٥] فالكلام فى هذا على وجهه، ولم يرجع إلى الخطاب بعد الغيبة؛ كما كان ذلك فى قول من فتح «أنَّ».

فإن قلت: فهلا رجحت قراءة من فتح «أن» على قراءة من كسرها؛ لأن قوله: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ [هود: ٢٦] محمول على الإرسال، فإذا فتحت «أن» كان أشكل بما بعدها، لحملهما جميعًا على الإرسال؟

قيل: لا يرجح ما ذكرت الفتح؛ وذلك أن قوله: «إنى» من قوله: ﴿إِنِّي لَكُمْ﴾ فى قول من كسر، يجوز أن يكون محمولاً وما بعده على الاعتراض بين المفعول، وما يتصل به مما بعده؛ كما كان قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ اعتراضًا بينهما فى قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]؛ فكذلك قوله: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾.

اختلفوا فى الهمز وتركه من قوله -عز وجل-: ﴿بَادِىَ ٱلرَّأْيِ﴾ [٢٧]:

فقرأ أبو عمرو وحده[١]: ﴿بَادِئَ الرَّاى﴾. فهمز بعد الدال، ﴿الراى﴾ لا يهمزه.

وكلهم قرأ: ﴿ٱلرَّأْيِ﴾ مهموزة[٢] غيره.

وقرأ الباقون: ﴿باديَ﴾ بغير همز.

وروى على بن نصر عن أبى عمرو أنه [كان] [٣] لا يهمز ﴿الرَّاىَ﴾.

اليزيدى عن أبى عمرو: لا يهمز ﴿الرَّاى﴾ إذا أدرج القراءة، أو قرأ فى الصلاة ويهمز إذا حقق.

قال أبو على: حدثنا محمد بن السرى أن اللحيانى قال: يقال: أنت بادى الرأى تريد ظلمنا، لا يهمز، وبادئ الرأى مهموز.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٨٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٢٠)، البحر المحيط (٥/ ٢١٥)، التبيان للطوسى (٥/ ٤٧٠)، التيسير للدانى (١٢٤)، تفسير الطبرى (١٢/ ١٧)، تفسير القرطبى (٩/ ٢٤)، الحجة لابن خالويه(١٨٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٢)، الغيث للصفاقسى (٢٤٨)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٦٥)، الكشف للقيسى (١/ ٥٢٦)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٥٣)، المعانى للأخفش (٢/ ٢٥٢)، المعانى للفراء (٢/ ١١)، تفسير الرازى (١٧/ ٢١٣).

(٢) فى ج: مهموزًا.

(٣) سقط فى أ.

فمن لم يهمز أراد: أنت فيما أنت فيما بدا فى الرأى وظهر، أى: ظاهر الرأى.

ومن همز أراد: أنت أول الرأى ومبتدأه، وهما فى القرآن: ﴿أراذلنا بادئ الرأى﴾ و: ﴿بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ﴾ بهمز وبغير همز.

قال أبو على: المعنى فيمن قال: ﴿بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ﴾ فجعله من بدا الشىء إذا ظهر، وما اتبعك إلا الأراذل فيما ظهر لهم من الرأى، أى: لم يتعقبوه بنظر فيه ولا تبين له.

ومن همز أراد: اتبعوك فى أول الأمر من غير أن يتبعوا الرأى بفكر وروية فيه، وهاتان الكلمتان تتقاربان فى المعنى؛ لأن الهمز فى اللام فيها[1] ابتداء الشىء[2] وأوله، واللام إذا كانت واوًا كان المعنى الظهور؛ قال: [من الطويل]

يُقَرِّبُهُ النَّهْضُ النَّجِيحُ لِصَيْدِهِ فَمِنْهُ بُدُوٌّ مَرَّةً ومُثُولُ[3]

أى: يظهر مرة ويخفى أخرى، وابتداء الشىء يكون ظهورًا، وإن كان الظهور قد يكون ابتداء وغير ابتداء، فلذلك[4] تستعمل كل واحدة من الكلمتين فى موضع الأخرى؛ كقولهم: أما بادى بدٍ فإنى أحمد الله، وأما بادئ بدءٍ فإنى أحمد الله.

وقيل فى واحد «الأبداء» التى هى المفاصل من الإنسان وغيره: بدءٌ، وبدا مقصور غير مهموز.

وجاز فى اسم الفاعل أن يكون ظرفًا كما جاز فى فعيل؛ نحو: قريب، وملى؛ لأن فاعلاً وفعيلاً يتعاقبان على المعنى؛ نحو: عالم وعليم، وشاهد وشهيد، ووالٍ وولى، وحسن ذلك أيضًا إضافته إلى الرأى.

وقد أجروا المصدر أيضًا فى إضافته إليه فى قولهم: أما جهد رأى فإنك منطلق، فهذا لا يكون إلا ظرفًا وفعل إذا كان مصدرًا، وفاعل قد يتفقان فى أشياء.

وقد يجوز فى قول من همز فقال: ﴿بادِئَ الرأى﴾ إذا خفف الهمز أن يقول: ﴿بَادِيَ﴾ فيقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها، فيكون كقولهم: مير فى جمع مئرة

---

(١) فى ج: منها.

(٢) فى أ: للشىء.

(٣) وهو لأبى خراش الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١١٩٤)، ولسان العرب (مثل)، وتاج العروس (نجح)، (مثل)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٤٣٢).
ويروى: «لما يرى» بدلا من «لصيده».

(٤) فى ج: فلذلك ما.

وذيب فى جمع ذئبة.

والعامل فى هذا الظرف هو قوله: «اتَّبعك» من قوله: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ﴾ [هود: ٢٧].

التقدير: ما اتبعك فى أول رأيهم، أو فيما ظهر من رأيهم، إلا أراذلنا، فأخر الظرف وأوقع بعد إلا، ولو كان بدل الظرف غيره لم يجز.

ألا ترى أنك لو قلت: ما أعطيت أحدًا إلا زيدًا درهمًا، فأوقعت بعد «إلا» اسمين لم يجز؛ لأن الفعل أو معنى الفعل فى الاستثناء يصل إلى ما انتصب به بتوسط الحرف، ولا يصل الفعل بتوسط الحرف إلى أكثر من مفعول؟!

ألا ترى أنك لو قلت: استوى الماء والخشبة، فنصبت الخشبة؛ لم يجز أن تتبعه اسما آخر فتنصبه؛ فكذلك المستثنى إذا ألحقته إلا، وأوقعت بعدها اسمًا مفردًا، لم يجز أن تتبعه آخر، وقد جاز ذلك فى الظرف؛ لأن الظرف قد اتسع فيه فى مواضع؟!

ألا ترى أنهم قد قالوا: كم فى الدار رجلًا، ففصلوا بينهما فى الكلام، وقالوا: إن بالزعفران ثوبك مصبوغ، ولو قلت: إن زيدًا عمْرًا ضارب، تريد: إن عمرًا ضاربٌ زيدًا، لم يجز؟!

وقال الشاعر: [من الطويل]

فَلَا تَلْحَنِى فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُه[1]

وقياس الحال فى هذا قياس الظرف فى الجواز، وإن لم يجز غيرهما فى ذلك.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون قوله: [«ما نراك» من قوله][2]: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ﴾ اعتراضًا، بمنزلتها فى قول الأعشى: [من الطويل]

وَمَا خِلْتُ أَبْقَى بَينَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ عِرَاضُ المَذَاكِى المُسْنِفَاتِ القَلَائِصَا[3]

والمعنى: وما أبقى بيننا من مودة، ألا ترى أن قوله: أبقى، لا يجوز أن يكون مفعول خلت، وإنما المعنى: وما أبقى بيننا من مودة، فكذلك يكون قوله: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ﴾ كأنه: وما اتبعك ويكون: «نراك» اعتراضًا.

فالقول: إن الآية لا تكون كالبيت؛ لأن الفعل قد تعدى إلى المفعول، ولم يتعد

---

(١) تقدم.
(٢) سقط فى ج.
(٣) البيت فى ديوانه ص(٢٠١)، ولسان العرب (سنف)، (خيل).

فى البيت إلى المفعول، فحسن الاعتراض به لما لم يتعد، كما جاز إلغاؤه فى قولهم: زيد ظننت منطلق، ولو ألغيته وقد عديته إلى مفعول، لم يجز، وكذلك إذا اعترضت به، فلا يكون قوله: «اتَّبعكَ» بمنزلة خلت فى بيت الأعشى.

فإن قلت: فقد قال آخر(١): [من المنسرح]

وَمَـا أرَاهَـا تَـزَالُ ظَـالِمَـةً تُـحْـدِثُ لِى قَـرْحَـةً وَتَـنْـكَـؤُهَـا(٢)

فعدى «أرى» إلى الضمير، وجعل «أراها» اعتراضًا.

قيل: لا يكون قوله: «نراك» بمنزلة قوله: وما أراها؛ وذلك أن الضمير فى أراها يكون كناية عن المصدر، فلا يقتضى مفعولاً ثانيًا، وفى قوله: «وما نراك» المفعول فيه للخطاب، والخطاب لا يكون كناية عن المصدر، فلا تكون الآية فى قياس البيت. فلو قلت: ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضًا، لم يجز، وتصحيحها: ما ضرب القوم أحدًا إلا بعضهم بعضًا، تبدل الاسمين بعد إلا من الاسمين قبلها.

فإن قلت: فكيف تقدير قول الأعشى: [من الطويل]

وَلَيْسَ مُجِيرًا إنْ أَتَى الحَىَّ خَائِفًا وَلَا قَـائِلاً إلَّا هُـوَ الـمُـتَـعَـيَّـبَـا(٣)

فإن المتعيب يكون على مضمر تقديره: يقول المتعيبا، تحمل «إلا هو» على المعنى؛ لأن المعنى: ولا يقول أحد إلا هو، فحملته فى هذا على المعنى؛ كما حملته عليه فى قوله: ما قام إلا هند.

فإن قلت: أحمل المتعيب على المعنى؛ لأن المعنى يقول: هو المتعَيّبا - فهو قول.

فأما تحقيق الهمزة وتخفيفها فى ﴿ٱلرَّأْيِ﴾، فأهل تحقيق الهمز يحققونها، وأهل

---

(١) ثبت فى حاشية ج: ابن هرمة.

(٢) البيت لابن هرمة فى ديوانه ص(٥٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٣٧)، والدرر (٢/ ٤٧)، وشرح شواهد المغنى ص(٨٢٠، ٨٢٦)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ص(٣٩٣)، وهمع الهوامع (١/ ١١١، ٢٤٨).

ويروى: «ولا»، و: «بى» بدلا من «وما»، و«لى».

وثبت فى حاشية ج قوله: «حاشية: ينبغى أن تكون: تقرف لى قرحة وتنكؤها»؛ لأن حرف الروى مهموز فى القصيدة كلها، نحو: مبوؤها».

(٣) وهو فى ديوانه ص(١٦٣)، واللسان (عيب)، والتاج (عيب).

ويروى: «خائف» بدلا من «خائفًا».

التخفيف يبدلون منها الألف، وكذلك ما أشبه هذا من نحو: الباس والراس والفاس.

اختلفوا فى فتح العين وتخفيف الميم، وضم العين وتشديد الميم من قوله -عز وجل-: ﴿فَعُمِّيَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ [٢٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم فى رواية أبى بكر[1]: ﴿فَعَمِيَتْ﴾، بتخفيف الميم وفتح العين.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿فَعُمِّيَتْ﴾، بضم العين وتشديد الميم.

وكذلك حفص عن عاصم: ﴿فَعُمِّيَتۡ﴾ مثل حمزة.

قال أبو على: يدل على قوله: ﴿فَعَمِيَت﴾ اجتماعهم فى قوله: ﴿فَعَمِيَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَنۢبَآءُ يَوۡمَئِذٖ﴾ [القصص: ٦٦]، وهذه مثلها، ويجوز فى قوله: ﴿فَعَمِيَت عليكم﴾ أمران:

أحدهما: أن يكون عُموا هم عنها.

ألا ترى أن الرحمة لا تعمى وإنما يعمى عنها؟! فيكون هذا كقولهم: أدخلت القلنسوة فى رأسى، ونحو ذلك مما يقلب إذا لم يكن فيه إشكال.

وفى التنزيل: ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٦].

وقال الشاعر: [من الطويل]

تَرَى الثَّورَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ   وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمسِ أَجْمَعُ[2]

والآخر: أن يكون معنى عميت: خفيت.

كقوله: [من الطويل]

وَمَاءٍ صَرًى عَافِى الثَّنَايَا كَأَنَّهُ   مِنَ الأَجْنِ أَبوَالُ المَخَاضِ الضَّوَارِبِ

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٠)، البحر المحيط (٦/ ٣٤)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٧٦)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير الطبرى (١٥/ ٦١)، تفسير القرطبى (١٠/ ٢٥٧)، الحجة لابن خالويه(٢١٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٠)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٤٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٦)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤١٢)، تفسير الرازى (٢٠/ ٢٠٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٧).

(٢) البيت بلا نسبة فى أمالى المرتضى (١/ ٢١٦)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٣٥)، والدرر (٦/ ٣٧)، والكتاب (١/ ١٨١)، وهمع الهوامع (٢/ ١٣٢).

عَم شَرَكِ الأَقطَارِ بَينِى وَبَينَهُ ....[(١)]

أى: خفى.

وقال آخر: [من الرجز]

أَعْمَى الهُدَى فِى الحَائِرِينَ العُمَّهِ[(٢)] ومَهمَهٍ أَطرَافُهُ فِى مَهمَه

أى: خفى الهدى، ألا ترى أن الهدى ليس بذى جارحة تلحقها هذه الآفة؟!

ومن هذا قيل للسحاب: العماء؛ لإخفائه ما يخفيه، كما قيل له: الغمام.

ومن هذا قول زهير: [من الطويل]

.... وَلَكِنَّنِى عَنْ عِلْمِ مَا فِى غَدٍ عَمِ[(٣)]

وقولهم: أتانا صكة عُمَى: إذا أتى فى الهاجرة وشدة الحر، يحتمل عندنا تأويلين:

أحدهما: أن يكون المصدر أضيف إلى العمى كما قالوا: ضربُ التَّلَف، أى: الضرب الذى يحدث عنه التلف.

ويقوى ذلك أنه قد جاء فى الشعر: [من المتقارب]

وَيَهجُمُهَا بَارِحٌ ذُو عَمَى

أى: بارح يكون عنه العمى لشدة حره.

ويمكن أن يكون «العُمَى» تصغير أعمى على وجه الترخيم، وأضيف المصدر إلى المفعول به؛ كقوله: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، ولم يذكر الفاعل الذى هو الحر.

---

(١) عجز البيت الثانى:

.... مرارى مخشى به الموت ناضب

والبيتان لذى الرمة فى ديوانه (١٩٨، ١٩٩)، ولسان العرب (صرى)، وبلا نسبة فى لسان العرب (ضرب)، (عمى)، وتهذيب اللغة (٣/ ٢٤٧، ١٢/ ١٨).

(٢) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص(١٦٦)، ولسان العرب (بلل)، (عمه)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٤٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٨٩)، وتهذيب اللغة (١/ ١٥٠)، وديوان الأدب (٢/ ٢٥٤)، وتاج العروس (عمه)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٠٢)، وله أو للعجاج فى المقاصد النحوية (٣/ ٣٤٥)، وبلا نسبة فى لسان العرب (بلا)، وأوضح المسالك (٣/ ٧٧)، وتاج العروس (بلل).

(٣) عجز بيت، وصدره:

وأعلم ما فى اليوم والأمس قبله ....

البيت فى ديوانه ص(٢٩)، ولسان العرب (عمى)، وتهذيب اللغة (٣/ ٢٤٥).

والتقدير: صك الحر الأعمى.

والمعنى: أن الحر من شدته، كأنه يعمى من أصابه، والمصدر فى الوجهين ظرف؛ نحو: مقدم الحاج، وخفوق النجم.

ومن قال: ﴿فَعُمِّيَتْ﴾ اعتبر قراءة أبى والأعمش ﴿فعماها عليكم﴾، وإسناد الفعل إلى المفعول به فى «عُمّيت» من «عَمّاها» فى المعنى(١).

قال:

وكلهم قرأ ﴿من كلِّ زوجين اثنين﴾ [هود: ٤٠] مضافًا.

غير حفص، فإنه روى عن عاصم: ﴿مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ منونًا.

وكذلك فى المؤمنين [٢٧].

أبو بكر عن عاصم: ﴿من كُلِّ زوجين اثنين﴾ مضاف.

قال أبو الحسن: تقول للاثنين: هما زوجان، وقال: ﴿وَمِن كُلِّ شَىْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩].

وتقول للمرأة: هى زوج، وهو زوجها، وقال: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١] يعنى: المرأة. وقال: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

قال: وقال بعضهم: الزوجة.

قال الأخطل: [من البسيط]

زَوْجَةُ أَشْمَطَ مَرهُوبٍ بَوَادِرُهُ قَدْ صَارَ فِى رَأْسِهِ التَّخْوِيصُ وَالنَّزَعُ(٢)

قال أبو الحسن: وقد يقال للاثنين: هما زوج.

قال لبيد: [من الكامل]

مِن كُلِّ مَحفُوفٍ يُظِلُّ عِصِيَّهُ زَوْجٌ عَلَيهِ كِلَّةٌ وَقِرَامُهَا(٣)

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٢١)، البحر المحيط (٥/ ٢٢٢)، التبيان للطوسى (٥/ ٤٨٥)، التيسير للدانى (١٢٤)، الحجة لابن خالويه(١٨٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٣)، الغيث للصفاقسى (٢٤٨)، الكشف للقيسى (١/ ٥٢٨)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٦٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٨).

(٢) البيت فى ديوانه ص (١١١)، ولسان العرب (خوص)، وجمهرة اللغة ص(٦٠٦)، وتهذيب اللغة (٧/ ٤٧٥)، وبلا نسبة فى المخصص (٤/ ٢٦).

ويروى: «قد كان» بدلا من «قد صار».

(٣) البيت فى ديوانه ص(٣٠٠)، ولسان العرب (زوج)، (قرم)، وتهذيب اللغة (٩/ ١٤١،

انتهى كلام أبى الحسن.

قال أبو على: ويدل على أن الزوج يقع على الواحد قوله: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِۗ..وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِۗ﴾ [الأنعام: ١٤٢، ١٤٣].

وقال: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦].

وقال الكسائى فيما حدثنا محمد بن السرى: إن أكثر كلام العرب بالهاء يعنى فى قولهم: هى زوجته، قال الكسائى: وزعم القاسم بن معن أنه سمعها من الأزد أزدِ شنوءة.

قال أبو على: فأما ما كان من هذا فى التنزيل، فليس فيه هاء؛ قال: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

ومما يدل على أنه بغير هاء:

قول الشاعر: [من الخفيف]

وَأَرَاكُـم لَدَى الـمُـحَـامَـاةِ عِـنـدِى مِـثْـلَ صَـوْنِ الـرِّجَـالِ لِلأَزْوَاجِ[١]

فالأزواج: جمع زوج بلا هاء، ولو كان فى الواحد الهاء لكان ك: روضة ورياضٍ، فلما قال: أزواج، علمت أنه جعله مثل ثوب وأثواب، وحوض وأحواض.

ويمكن أن يقول الكسائى: إن هذا جمع على تقدير حذف التاء كما قيل: نعمة وأنعم، فجمع على حذف التاء مثل: قِطْع وأقطُع وجروٍ وأَجْر.

ويمكن أن يقول: إنه على قول من قال: زوجٌ فلم يلحقه الهاء، ويقال: لكل زوجين قرينان، وقيل فى قوله-عز وجل-: ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان: ٥٤] أى: قرناهم بهن، وليس من عقد التزويج على ما رويناه عن ابن سلام عن يونس.

[وقال] [٢]ذاك أنه حكى عن يونس أن العرب لا تقول: تزوجت بها، إنما

= ٤٤٩، ١١/ ١٥٣)، وجمهرة اللغة ص(٤٧٣، ٧٩٢)، وتاج العروس (زوج)، (قرم)، ومقاييس اللغة (٣/ ٣٥)، ومجمل اللغة (٣/ ٣١)، وكتاب الجيم (٢/ ٧٢)، وبلا نسبة فى لسان العرب (كلل).

(١) البيت بلا نسبة فى المخصص (٤/ ٢٦).

(٢) سقط فى أ.

يقولون: تزوجتها، وحمل يونس قوله: ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ على قرناهم، والتنزيل يدل على ما قال يونس وذلك قوله: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ولو كان على تزوجت بها لكان زوجناك بها.

وقال ابن سلام: وقال أبو البيداء: تميم تقول: تزوجت امرأة، وتزوجت بامرأة، ولا يبعد أن يكون قوله: ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ على أنه حذف الحرف فوصل الفعل.

فأما قوله: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا﴾ [الشورى: ٥٠] فعلى معنى: يقرنهم فى هبته ذكرانًا وإناثًا.

وكذلك قوله: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٧]، فأصحاب الميمنة زوج، وأصحاب المشأمة زوج، والسابقون كذلك.

وأما قوله: ﴿وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ﴾ [ص: ٥٨] فإنه يذكر فى مكانه من هذا الكتاب إن شاء الله.

من قال: ﴿من كلِّ زوجين اثنين﴾ كان قوله: «اثنين» مفعول الحمل، والمعنى: احمل من الأزواج إذا كانت اثنين اثنين زوجين، فالزوجان فى قوله: ﴿من كلِّ زوجين﴾ يراد بهما الشياع، وليس يراد بذلك الناقص عن الثلاثة.

ومثل ذلك قوله: [من الكامل]

[فَاعمِد لِمَا يَعلُو] (١)فَمَا لَكَ بِالَّذِى لَا تَستَطِيعُ مِنَ الأُمُورِ يَدَانِ(٢)

إنما يريد تشديد انتفاء قوته عنه، وتكثيره.

ويبين هذا المعنى قول الفرزدق: [من الطويل]

وَكُلُّ رَفِيقَى كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى القَنَا قَومَاهُمَا أَخَوَانِ(٣)

فرفيقان اثنان لا يكونان رفيقى كل رحل، وإنما يريد الرفقاء إذا كانوا رفيقين رفيقين.

ومن نوّن فقال: ﴿مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ فحذف المضاف من كل، ونون،

---

(١) سقط فى أ.

(٢) وهو لكعب بن سعد الغنوى فى اللسان (يدى)، والتاج (يدى)، ولعلى بن الغدير الغنوى فى اللسان (علا)، والتاج (علا)، ولسويد بن الصامت فى أساس البلاغة (علو).

(٣) البيت فى ديوانه (٢/ ٣٢٩)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٩)، والدرر (٥/ ١٣٢)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٥٣٦)، ولسان العرب (يدى)، ومغنى اللبيب (١/ ١٩٦).

فالمعنى: من كل شيء ومن كل زوج زوجين اثنين، فيكون انتصاب «اثنين» على أنه صفة لـ «زوجين». فإن قلت: فالزوجان قد فهم أنهما اثنان، فكيف جاز وصفهما بقوله: «اثنين»؟! فإن ذلك إنما جاء للتأكيد والتشديد؛ كما قال: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾ [النحل: ٥١].

وقد جاء في غير هذا من الصفات ما مصرفه إلى التأكيد، كمن قرأ: نعجة أنثى، وكقولهم: أمس الدابر، وأمس المدبر، وقوله: [﴿نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾] (١) [الحاقة: ١٣]، وقد علم من [النفخة] (٢) أنها واحدة. وقال: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠].

ومثل هذا في أنه حمل مرة على الإضافة، وأخرى على التنوين قوله: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ﴾ [إبراهيم: ٣٤] ﴿من كُلٍّ ما سألتموه﴾.

فمن أضاف كان المفعول محذوفًا تقديره: من كل مسئول شيئًا، أو مسئولًا ونحو ذلك، ومثل ذلك: ﴿يُخۡرِجۡ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [البقرة: ٦١] أي: شيئًا، فحذف المفعول، ويجوز في قياس قول أبي الحسن أن يكون الجار والمجرور في موضع نصب، وتكون «من» زائدة(٣) في الإيجاب؛ كما تكون زائدة(٤) في غير الإيجاب.

اختلفوا في ضم الميم وفتحها من قوله-جل ثناؤه-: ﴿مَجۡرٜىٰهَا﴾ [٤١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿مُجْرَاها﴾ بضم الميم.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿مَجْرَاها﴾ بفتح الميم وكسر الراء.

وكذلك حفص عن عاصم: ﴿مَجۡرٜىٰهَا﴾ بفتح الميم، وكسر الراء من غير إضافة.

قال: وليس يكسر في القرآن غير هذا الحرف، يعني الراء في: ﴿مَجۡرٜىٰهَا﴾.

وكلهم قرأ: ﴿وَمُرۡسَىٰهَآۚ﴾ بضم الميم(٥).

وكان ابن كثير وابن عامر يفتحان الراء والسين.

---

(١) في ج: نعجة واحدة.
(٢) في ج: النعجة.
(٣) في ج: زيادة.
(٤) في ج: زيادة.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٦)، الإملاء للعكبري (٢/ ٢١)، البحر المحيط (٥/ ٢٢٥)،
=

وكان نافع وعاصم فى رواية أبى بكر يقرآنها بين الكسر والتفخيم[(١)].

وكان أبو عمرو وحمزة والكسائى يميلون الراء من ﴿مَجْرِىٰهَا﴾.

ويفتح أبو عمرو وحفص عن عاصم السين من ﴿وَمُرْسَىٰهَآ﴾.

وأمالها حمزة والكسائى.

وليس فيهم أحد جعلها نعتًا.

قال أبو على: يجوز فى قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ أن يكون حالًا من شيئين:

من الضمير الذى فى قوله: «اركبوا».

ومن الضمير الذى فى «فيها».

فإن جعلت قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا﴾ خبر مبتدأ مقدم فى قول من لم يرفع بالظرف، أو جعلته مرتفعًا بالظرف، لم يكن قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا﴾ إلا جملة فى موضع الحال من الضمير الذى فى ﴿فِيهَا﴾، ولا يجوز أن يكون من الضمير فى قوله: ﴿ٱرْكَبُوا۟﴾ لأنه لا ذكر فيها يرجع إلى الضمير، ألا ترى أن الظرف فى قول من رفع بالظرف قد ارتفع به الظاهر، وفى قول من رفع فى هذا النحو بالابتداء، قد حمل فى الظرف ضمير المبتدأ، فإذا كان كذلك، خلت الجملة من ذكر يعود من الحال إلى ذى الحال، وإذا خلا من ذلك لم يكن إلا حالاً من الضمير الذى فى «فيها»، ويجوز أن يكون قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ حالاً من الضمير الذى فى ﴿ٱرْكَبُوا۟﴾، على ألا يكون الظرف خبرًا عن الاسم الذى هو ﴿مَجْرِىٰهَا﴾ على ما كان فى الوجه الأول، ولا يكون حالاً عن الضمير على حد قولك: خرج بثيابه، وركب فى سلاحه، والمعنى: ركب مستعدًا بسلاحه، أو متلبسًا بثيابه.

وفى التنزيل: ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١].

= التبيان للطوسى (٥/ ٤٨٧)، التيسير للدانى (١٢٤)، تفسير الطبرى (١٢/ ٢٧)، تفسير القرطبى (٩/ ٣٦)، الحجة لابن خالويه(١٨٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٣)، الغيث للصفاقسى (٢٤٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٧٠)، الكشف للقيسى (١/ ٥٢٨)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٦٠)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٥٢)، المعانى للفراء (٢/ ١١)، تفسير الرازى (١٧/ ٢٢٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٩).

(١) فى ج: بين الفتح والكسر.

فكأن المعنى: اركبوا متبركين باسم الله، ومتمسكين بذكر اسم الله؛ فيكون فى ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ ذكر يعود إلى المأمورين.

فإن قلت: فكيف اتصال المصدر الذى هو: ﴿مَجراها﴾ بالكلام على هذا؟!

فإنه يكون متعلقًا بما فى ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ من معنى الفعل، وجاز تعلقه به؛ لأنه يكون ظرفًا على نحو: من مقدم الحاج، وخفوق النجم، كأنه: متبركين [بهذا الاسم] (١)، أو متمسكين فى وقت الجرى، أو الإجراء، أو الرسو، أو الإرساء، على حسب الخلاف بين القراء، ولا يكون الظرف متعلقًا بـ «اركبوا»؛ لأن المعنى ليس عليه.

ألا ترى أنه لا يراد: اركبوا فيها فى وقت الجرى والثبات، إنما المعنى: اركبوا الآن متبركين باسم الله فى الوقتين اللذين لا ينفك الراكبون فيها منهما من الإرساء والإجراء، ليس يراد(٢): اركبوا وقت الجرى والرسو، فموضع «مُجْراها» نصب على هذا الوجه بأنه ظرف عمل فيها المعنى، وفى الوجه الأول رفع بالابتداء أو بالظرف، ويدل على أنه فى الوجه الأول رفع، وأن ذلك الفعل الذى كان يتعلق به، لا معتبر به الآن قول الشاعر: [من الرجز]

وَابِـأَبِـى أَنـتِ وَفُـوكِ الأَشْـنَـبُ
كَـأَنَّـمَـا ذُرَّ عَـلَـيـهِ زَرْنَـبُ(٣)

وأما قوله ﴿مَجراها﴾ فحجة من فتح قوله -عز وجل-: ﴿وَهِىَ تَجۡرِى بِهِمۡ فِى مَوۡجٍ كَٱلۡجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢]، ولو كان «مُجْراها» لكان: وهى تُجريهم.

وحجة من ضم: أن جرت بهم، وأجرتهم يتقاربان فى المعنى، فإذا قال: ﴿تَجۡرِى

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ج: يريد.
(٣) الرجز لراجز من بنى تميم فى الدرر (٥/ ٣٠٤)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٨٦)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣١٠)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/ ٨٣)، وجمهرة اللغة ص(٣٤٥، ١٢١٨)، والجنى الدانى ص (٤٩٨)، وجواهر الأدب ص(٢٨٧)، وشرح الأشمونى (٢/ ٤٨٦)، وشرح التصريح (٢/ ١٩٧)، وشرح قطر الندى ص(٢٥٧)، ولسان العرب (زرنب)، ومغنى اللبيب (٢/ ٣٦٩)، وهمع الهوامع (٢/ ١٠٦)، وتهذيب اللغة (١٣/ ٣٨٦)، ومقاييس اللغة (٣/ ٢١٧)، ومجمل اللغة (٣/ ٣٩٦)، وتاج العروس (زرنب)، (وا).
ويروى: «الزرنب» بدلا من «زرنب».

بِهِمْ﴾ فكأنه قال: تُجريهم، ويقال: جرى الشيء وجريت به، وأجريته؛ مثل: ذهب وذهبت به، وأذهبته.

فمن قرأ: «مَجراها» فهو مصدر من: جرى الشيء يجرى.

ويدل على «مَجراها» قوله: ﴿وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ﴾ ويقال: رسا الشيء يرسو.

قال: [من الكامل]

فَـصَـبَـرْتُ عَـارِفَـةً لِذَلِكَ حُـرَّةً تَرْسُو إِذَا نَفْسُ الجَبَانِ تَطَلَّعُ(١)

وقال: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٣٢]

[و] ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ﴾ [النحل: ١٥].

فهذا يدل على رسا.

وقوله: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] يدل على أرسى.

وأما إمالة الألف من ﴿مُرْسَىٰهَا﴾ وتفخيمها فكلاهما حسن.

وقول أحمد بن موسى: وليس منهم أحد جعلها(٢) اسمًا، يريد: ليس منهم أحد جعلها اسم الفاعل وأجراها على اسم الله، فيقول: «مجريها ومرسيها». وهى قراءة قد قرأ بها غيرهم، وليس ذلك بالوجه؛ لأنها لم تجر بعد، ولو جرت لكان فعل حال، فلا يكون صفة للمعرفة، فإذا لم يحسن على هذا الوجه حمل على البدل، بدل النكرة من المعرفة؛ كقوله: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

اختلفوا فى كسر الياء وفتحها من قوله-عز وجل-: ﴿يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [٤٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى(٣): ﴿يَابُنَىَّ

---

(١) البيت لعنترة فى ديوانه ص(٢٦٤)، ولسان العرب (صبر)، (عرف)، ومقاييس اللغة (٣/ ٣٢٩)، وتهذيب اللغة (٢/ ٣٤٤، ١٢/ ١٧٢)، وتاج العروس (صبر)، (عرف)، ولأبى ذؤيب فى أساس البلاغة (عرف)، وليس فى شرح أشعار الهذليين.

(٢) فى أ: جعله.

(٣) ينظر: الإملاء للعكبرى (٢/ ٢٢)، البحر المحيط (٥/ ٢٦٦)، التبيان للطوسى (٥/ ٤٨٩)، التيسير للدانى (١٢٤)، تفسير القرطبى (٩/ ٣٩)، الحجة لابن خالويه(١٨٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٤)، الغيث للصفاقسى (٢٤٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٧٠)، الكشف للقيسى (١/ ٥٢٩)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٦٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٩).

اركب معنا﴾ مضافة بكسر الياء.

وكذلك كل ما أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء فيه مكسورة، إذا كان الابن واحدًا.

إلا أن ابن كثير روى عنه فى سورة لقمان أنه قرأ الأحرف الثلاثة [١٣، ١٦، ١٧] مختلفة الألفاظ؛ فكان يقرأ:

﴿يا بُنَىْ لا تشرك﴾ [١٣] بحذف ياء الإضافة، ولا يشدد ويسكن الياء.

وقرأ الثانية: ﴿يا بُنَيِّ إنها﴾ [١٦] مشددة الياء مكسورة.

وقرأ الثالثة: ﴿يا بُنَىْ أقم﴾ [١٧] مثل الأولى ساكنة الياء.

هكذا قرأت على قنبل عن القواس وتابع البزى القواس فى الأوليين، وخالفه فى الثالثة فقرأ: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ﴾ بفتح الياء.

وروى أبو بكر عن عاصم ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ مفتوحة الياء فى هذا الموضع، وسائر القرآن مكسورة الياء مثل حمزة.

وروى حفص عنه بالفتح فى كل القرآن: ﴿يا بُنَيَّ﴾ إذا كان واحدًا.

قال أبو على: الكسر فى الياء الوجه فى قوله: ﴿يا بُنيِّ﴾؛ وذلك أن اللام من[١] ابن ياء أو واو حذفت من ابن، كما حذفت من اسم واثنين، وإذا حقرت ألحقت ياء التحقير، فلزم أن ترد اللام التى حذفت؛ لأنك لو لم تردها لوجب أن تحرك ياء التحقير بحركات الإعراب، وتعاقبها عليها وهى لا تحرك أبدًا بحركة الإعراب ولا غيرها.

ألا ترى أن من خفف الهمزة الساكن ما قبلها؛ نحو: ﴿الخبْء﴾ [النحل: ٢٧] لم يفعل ذلك فى الهمزة فى نحو: أفياء، إنما تبدل من الهمزة ياء، ويدغم فيها ياء التحقير؛ كما يفعل ذلك مع ياء «خطيئة» وواو مقروءة، ونحو ذلك من حروف المد التى لا تحرك. فإذا قلت[٢]: إن ياء التصغيرأجريت هذا المجرى، علمت أنها لا تحرك؛ كما لا تتحرك حروف المد التى أجريت ياء التحقير مجراها[٣]. ومما يدل

(١) فى أ: فى.
(٢) فى ج: تبينت.
(٣) ثبت فى ج: يتلوه فى الجزء الحادى والثلاثين - إن شاء الله -: ومما يدل على امتناع إلقاء حركة الإعراب على ياء التحقير، أن حروف اللين.

=

على امتناع إلقاء حركة الإعراب على ياء التحقير أن حروف اللين إذا كانت حرف الإعراب، انقلبت ألفًا؛ نحو: عصًا وقفًا [ورجا] (١).

فإن قلت: كيف انقلبت وحركة الإعراب غير لازمة؟! هلا لم تنقلب كما لم تنقلب الواو المضمومة همزة فى نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧] حيث كانت غير لازمة!

قيل: إن الحركة من حركات الإعراب، وإن كانت لا تلزم بعينها الحرف، فلا بد من لزوم حركة بغير(٢) عينها، فصارت حرف الإعراب لذلك، كأنه قد لزمته حركة واحدة، وهذا المعنى يوجب القلب.

ألا ترى أن مثال الماضى [من] (٣) نحو: دعا ورمى، قد لزم حرف الإعراب فيه الانقلاب، وكذلك لزم انقلاب لام نحو: عصًا ورحًا؛ لأنه لا يخلو من أن تلزمه حركة ما؛ فصار لذلك بمنزلة دعا وقضى، ولم يكن بمنزلة قولهم: هذا فَخِذٌ، إذا وقعت ضمة الإعراب فيها بعد كسرة العين من «فَخِذٍ»؛ لأنها لا تلزم، فالحركة التى ليست بعينها فى إيجاب القلب ليست كالحركة المعينة، فلو لم ترد اللام مع ياء التحقير وجعلتها محذوفة فى التحقير، كما حذفتها فى التكسير، للزم الياء التى للتحقير الانقلاب، كما لزم سائر حروف الإعراب؛ فتبطل دلالتها على التحقير، كما أن الألف فى التكسير لو حركتها لبطلت دلالتها على التكسير؛ فلذلك رددت اللام، فإذا رددتها، وأضفت إلى نفسك، اجتمعت ثلاث ياءات: الأولى منها التى للتحقير، والثانية لام الفعل، والثالثة التى للإضافة، تقول: هذا بُنَيِّى، فإذا ناديت جاز فيه وجهان: إثبات الياء وحذفها:

فمن قال: «يا عبادى» فأثبت، فقياس قوله أن يقول: يا بُنَيِّى.

ومن قال: «يا عبادِ» قال: «يا بنَى»، فحذف التى للإضافة وأبقى الكسرة دلالة عليها.

= والحمد لله كما هو أهله ومستحقه، وصلى الله على محمد النبى وسلم تسليمًا.
وكتبه العباس أحمد بن ناماوس الكاتب، فى شعبان من سنة أربع وسبعين وثلاثمائة.

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: لغير.
(٣) سقط فى ج.

وهذا الوجه هو الجيد عندهم؛ وذاك أن الياء ينبغى أن تحذف فى هذا الموضع، لمشابهتها التنوين، وذاك من أجل ما بينهما من المقاربة؛ ومن ثم أدغم فى الياء والواو وهى على حرف كما أن التنوين كذلك، ولا تنفصل من المضاف كما لا ينفصل التنوين لما شابهها من هذه الوجوه، ومن غيرها أجريت الياء مجرى التنوين فى حذفها من المنادى، كحذف التنوين منه، فقالوا: يا بُنَى، كما تقول: يا غلام، فتحذف الياء، وتبقى الكسرة دلالة عليها، فتقول على هذا: يا بنى أقبل.

فإن قلت: فهلّا أثبت أبو عمرو الياء هنا، فقال: «يا بُنَيِّى» كما حكاه سيبويه عنه أنه قرأ: ﴿يا عبادى فاتقون﴾ [الزمر: ٣٩] بإثبات الياء فى «يا عبادِى».

فإنه يجوز أن يحذفها هنا، وإن أثبتها فى قوله: «يا عبادى» لاجتماع الأمثال، ويجوز أن يكون أخذ بالوجهين جميعًا؛ لأن إثبات الياء فى المفرد وجه، فجعله بمنزلة الهاء فى غلامه، وبمنزلة الندبة فى: «واغلامَكَ».

قال أحمد: إلا أن ابن كثير روى عنه فى سورة لقمان أنه قرأ الثلاثة الأحرف مختلفة الألفاظ، فكان يقرأ «يا بُنَى» بحذف ياء الإضافة، ولا يشدد، ويسكن الياء.

قال أبو على: إذا قرئت على هذا، فقد حذفت ياء الإضافة، وحذفت الياء التى هى لام الفعل وبقيت الياء التى للتصغير. ووجه ذلك أنه على قوله[(١)]: «يا بُنَى أقبل» فى الوصل، فإذا وقف قال: يا بنى، بياءين، مدغمة الأولى منهما فى الأخرى، وخفف فى الوقف؛ كما يخفف في [«ضر» و «سر»، فالراء] [(٢)] من ضر مشددة؛ وكما خفف فى قول عمران[(٣)]: [من البسيط]

---

(١) فى أ: قوله على.

(٢) فى ج: سر وضر فخفف، والراء.

(٣) عمران بن حطان بن ظبيان السدوسى الشيبانى الوائلى، أبو سماك: رأس القعدة، من الصفرية، وخطيبهم وشاعرهم. كان قبل ذلك من رجال العلم والحديث، من أهل البصرة، وأدرك جماعة من الصحابة فروى عنهم، وروى أصحاب الحديث عنه. ثم لحق بالشراة، فطلبه الحجاج، فهرب إلى الشام، فطلبه عبد الملك بن مروان، فرحل إلى عمان، فكتب الحجاج إلى أهلها بالقبض عليه، فلجأ إلى قوم من الأزد، فمات عندهم إباضيًا. وإنما عد من قعدة الصفرية؛ لأنه طال عمره وضعف عن الحرب فاقتصر على التحريض والدعوة بشعره وبيانه. وكان شاعرًا مفلقًا مكثرًا، وهو القائل من قصيدة:

حتى متى لا نرى عدلا نعيش به ... ولا نـرى لـدعـاة الحـق أعـوانـا؟

توفى سنة ٨٤هـ. ينظر: الأعلام (٥/ ٧٠) (٤٢٧).

قد كُنْتُ جارَكَ حَوْلًا ما تُرَوِّعُنِى فِيهِ رَوَائِعُ مِن إِنْسٍ وَلَا جَانِ[(١)]

فخفف النون للوقف، وأطلقها كما شدد للوقف، وأطلقها فى نحو «سَبْسَبًّا»[(٢)]، و «عَيْهَلّى» [(٣)].

فلما حذفت الياء المدغم فيها بقيت الياء ساكنة، والموقوف عليها ياء التصغير، وكان ينبغى أن يكون ذلك فى الوقف، فإن وصلها ساكنة فهو قياس: «من إنس ولا جان»[(٤)] فى أنه خفف، وأدرجه بحرف الإطلاق؛ وكذلك وصله بقوله: ﴿إنها﴾ [لقمان: ١٦].

وغير هذا الوجه فى القراءة أولى، وقياس هذا على ما ذكرت لك، ولو كان هذا فى فاصلة كان أحسن؛ لأن الفاصلة فى حكم القافية.

فإن قلت: فهلا امتنع ذلك فى الوقف على ياء التصغير، وياء التصغير لا يوقف عليها، ولا يلحق آخر الكلمة!

قيل: إنها ليست فى حكم الآخرة، وإن كان اللفظ على ذلك من حيث كان الحرف المحذوف للتخفيف فى الوقف فى حكم المثبت؛ لأن الحذف ليس بلازم له.

يدلك على ذلك قول الشاعر: [من الرجز]

إِنَّ عَـدِيًّـا رَكِـبَـتْ إِلَى عَـدِى وَجَـعَـلَت أَمْـوَالَهَـا فِـى الـحُـطَمِى
ارْهَنْ بَنِيكَ عَنْهُمُ أَرْهَنْ بَنِى[(٥)]

فالياء من بنى مخففة للوقف، والتقدير: ارْهَنْ بنى يا هذا، فلما وقف عليه أسكن وخفف، والياء المحذوفة فى نية الثبات وحكمه.

يدلك على ذلك أنه لو كان على خلاف هذا لرد النون فى بنين، فلما لم يرد النون، ولم يجز أن يردها للخروج عن القافية؛ علمت أنها فى حكم الثبات.

---

(١) البيت فى اللسان (ظلل)، (جنن).
ويروى صدره:
قد كنت عندك حولا لا يروعنى

(٢) تقدم.
(٣) تقدم.
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.

ومثل هذا مما هو فى حكم الثبات فى اللفظ، وإن كان محذوفًا منه قوله: [من الرجز]

وَكَحَّلَ العَينَينِ بِالعَوَاوِرِ[(١)]

فلولا أن الحرف فى حكم الثبات، لهمزت كما همزت أوائل ونحوه.

ومثل هذا الحرف المحذوف للتخفيف، الحذف فى قولهم: ضوْءٌ، وشىء، ومثله الحركة المحذوفة فى قولهم: لَقَضْوَ الرجلُ، وقولهم: رضْى. كل هذا وإن كان محذوفًا فى اللفظ فهو فى حكم الثبات فيه؛ كما كان المحذوف فيه بعد ياء التحقير من: يا بنى، فى حكم الثبات.

وأما مخالفة البزى القواس فى الثالثة، وقراءته لها: ﴿يَبُنَىَّ أَقِمِ﴾ بفتح الياء، ورواية أبى بكر عن عاصم فى هذا الموضع كذلك؛ فالقول فيه أنه أراد به الإضافة، كما أرادها فى قوله: «يا بُنَىِّ» إذا كسر الياء التى هى لام الفعل؛ كأنه قال: «يا بُنَى»، ثم أبدل من الكسرة الفتحة، ومن الياء الألف، فصار: يا بُنَيّا، كما قال[(٢)]: [من الرجز]

يَا بِنْتَ[(٣)] عمَّا لا تَلُومِى وَاهْجَعِى[(٤)]

ثم حذف[(٥)] الألف، كما كان يحذف الياء فى: «يا بُنَى إنها»، وقد حذفت الياء التى للإضافة، إذا أبدلت الألف منها.

أنشد أبو الحسن: [من الوافر]

---

(١) الرجز للعجاج فى الخصائص (٣/ ٣٢٦)، وليس فى ديوانه، ولجندل بن المثنى الطهوى فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٢٩)، وشرح التصريح (٢/ ٣٦٩)، وشرح شواهد الشافية ص(٣٧٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٧١)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٧٨٥)، وأوضح المسالك (٤/ ٣٧٤)، والخصائص (١/ ١٩٥، ٣/ ١٦٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٧١)، وشرح الأشمونى (٣/ ٨٢٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٣١)، وشرح المفصل (٥/ ٧، ١٠/ ٩١، ٩٢)، والكتاب (٤/ ٣٧٠)، ولسان العرب (عور)، والمحتسب (١/ ١٠٧، ١٢٤)، الممتع فى التصريف (١/ ٣٢٩)، والمنصف (٢/ ٤٩، ٣/ ٥٠)، وتاج العروس (عور)، والمخصص (١/ ١٠٩).

(٢) فى حاشية ج: كما قال أبو النجم.

(٣) فى ج: يابنة.

(٤) تقدم.

(٥) فى ج: حذفت.

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ ما فاتَ مِنِّى بِلَهْفَ وَلَا بلَيْتَ ولا لَوَانِّى[(١)]

قال: كذا سمعناه من العرب، فقوله: بلهْفَ، إنما هو بلهفى، فحذف الألف، وقد أجريت الألف مجرى الياء فى الحذف فى هذا النحو فى الشعر وغيره - وإن لم يكثر - فقالوا: أصاب الناس جَهْدٌ، ولو تر ما أهل مكة، فحذفت الألف من «ترى». كما حذفت الياء من ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ [هود: ١٠٥] ونحوه، وحذف فى الشعر من القافية، كما حذفت الياء.

قال: [من الرمل]

.... وَرَهْطُ ابنِ المُعلْ[(٢)]

وكذلك حذف الألف فى «بُنى»، كما حذف فى النداء نحو: يا بُنَى، ولا يجوز أن يكون الحذف فيه على إرادة الندبة.

قال أبو عثمان: ومن قال ذلك فقد أخطأ، قال: وذلك أن من كان من العرب لا يلحق فى الندبة الألف فإنه يجعله نداء، فلو حذفها صار نداءً على غير جهة الندبة.

قال أبو عثمان: ووضع الألف مكان الياء فى الإضافة مطرد، وأجاز: يا زيدَ أقبل. إذا أردت الإضافة، قال: وعلى هذا قراءة من قرأ: ﴿يا أبَتَ لم تعبد﴾ [مريم: ٤٢] و: ﴿يا قومَ لا أسألكم﴾ [هود: ٢٩]

وأنشد أبو عثمان: [من الطويل]

وقد زَعَموا أنّى جَزِعْتُ عَلَيهِمَا وَهَل جَزَعٌ إنْ قُلتُ وابِأَبَاهُمَا[(٣)]

فهذا الوجه أوجه من الإسكان، وقد أجازه أبو عثمان ورآه مطردًا، فعلى رأى أبى عثمان يكون ما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ فى كل القرآن: ﴿يَبُنَيَّ﴾ إذا كان واحدًا.

---

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) البيت لعمرة الخثعمية فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(١٠٨٢)، ولسان العرب (أبى)، ولها أو لدنا بنت عبعبة فى المقاصد النحوية (٣/ ٤٧٢)، ولامرأة من بنى سعد فى نوادر أبى زيد ص(١١٥)، وبلا نسبة فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٤٤)، وشرح المفصل (٢/ ١٢).
وثبت فى حاشية ج: لدرنا بنت سيار ترثى أخويها.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [٤٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ﴾ رفع منون، ﴿غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ برفع الراء.

وقرأ الكسائى[١] وحده: ﴿إنه عملَ غيرَ صالح﴾ بفتح العين وكسر الميم، وفتح اللام، ﴿غيرَ صَالِح﴾ بنصب الراء.

قال أبو على: قول من قال: ﴿عَمَلٌ﴾، فنون «عملاً»: أن الضمير فى ﴿إِنَّهُۥ﴾ قد قيل فيه: إنَّ المراد به أن سؤالك ما ليس لك به علم [عمل][٢] غير صالح، ويحتمل أن يكون الضمير لما دل عليه قوله: ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [هود: ٤٢]: فيكون التقدير: إن كونك مع الكافرين وانحيازك إليهم، وتركك الركوب معنا والدخول فى جملتنا - عمل غير صالح.

ويجوز أن يكون الضمير لابن نوح كأنه جُعِل عملاً غير صالح كما يجعل الشيءُ الشيءَ؛ لكثرة ذلك منه، كقولهم: الشعر زهير، أو يكون المراد: أنه ذو عمل غير صالح، فحذف المضاف.

فأما قول نوح: ﴿إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [٤٥]، وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [٤٦]:

فيجوز أن يكون نوح قال ذلك على ظاهر ما شاهد من ابنه من متابعته له، وتصديقه إياه. فقال له: ليس من أهلك، أى: من أهل دينك، فحذف المضاف.

ويجوز أن يكون المعنى: ليس من أهلك الذين وعدتهم[٣] أن أنجيهم من الغرق؛ لمخالفته لك فى الدين، فبعَّد المخالفة فى الدين قرب النسب الذى بينكما؛ للمباينة

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٢٢)، البحر المحيط (٥/ ٢٢٩)، التبيان للطوسى (٥/ ٤٩٤)، التيسير للدانى (١٢٥)، تفسير الطبرى (١٢/ ٣٣)، تفسير القرطبى (٩/ ٤٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٤١)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٤)، الغيث للصفاقسى (٢٤٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٧٣)، الكشف للقيسى (١/ ٥٣٠)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٦٥)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٥٣)، المعانى للفراء (٢/ ١٨)، تفسير الرازى (١٨/ ٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٩).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ج: وعدتك.

فى الإيمان، كما تقرب الموالاة فيه مع البعد فى النسب، قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

ويجوز أن يكون الله -تبارك وتعالى- أطلع نوحًا على باطن أمره، كما أطلع محمدًا رسوله -عليه السلام- على ما استبطنه المنافقون.

ومن قرأ: ﴿إنه عَمِلَ غيرَ صالح﴾ فقد زعموا أن ذلك روى عن النبى ﷺ؛ فيكون هذا فى المعنى كقراءة من قرأ: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ وهو يجعل الضمير لابن نوح؛ فتكون القراءتان متفقتين فى المعنى، وإن اختلفتا فى اللفظ.

فأما قوله: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ فيحتمل قوله: ﴿بِهِۦ﴾ فى الآية وجهين:

أحدهما أن يكون كقوله: [من الرجز]

كَانَ جَزَائِى بِالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا[1]

إذ قدمت «بالعصا»؛ للتبيين.

وكقوله: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠].

[و] ﴿إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١].

[و] ﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٦].

وزعم أبو الحسن أن ذلك إنما يجوز فى حروف الجر، والتقدير فيه التعليق[2] بمضمر يفسره هذا الذى ظهر بعد، وإن كان يجوز تسلطه عليه.

ومثل ذلك قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢].

وقوله: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]، فانتصب ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾ بما دل عليه ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ﴾، ولا يجوز لما بعد ﴿لا﴾ هذه أن تتسلط على ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾.

وكذلك قوله: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢]،

---

(١) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه (٢/ ٢٨١)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢)، والدرر (١/ ٢٩٢، ٢/ ٥٠)، والمحتسب (٢/ ٣١٠)، وبلا نسبة فى تاج العروس (عدد)، (معد)، وأساس البلاغة (معد)، والأشباه والنظائر (٨/ ١٤٢)، والدرر (٤/ ٥٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٣٦)، وشرح المفصل (٩/ ١٥١)، واللامات ص(٥٩)، والمنصف (١/ ١٢٩)، وهمع الهوامع (١/ ٨٨، ١١٢، ٢/ ٣)، ولسان العرب (عدد)، (معد)، وتهذيب اللغة (٢/ ٢٦٠)، وجمهرة اللغة ص(٦٦٥)، والمخصص (١٤/ ١٧٥).

(٢) فى ج: التعلق.

فـ «إذا» يتعلق بما دل عليه ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، ولا يجوز أن يتسلط عليه.

وكذلك ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ يتعلق بما يدل عليه النصح المظهر، وإن لم يتسلط عليه، والتقدير: إنى ناصح لكما من الناصحين.

وكذلك: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [٤٦] يتعلق بما يدل عليه قوله: ﴿عِلْمٌ﴾ الظاهر، وإن لم يجز أن يعمل فيه.

ويجوز فى قوله: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ وجه آخر: وهو أن يكون متعلقًا بالمستتر، وهو العامل فيه كتعلق الظرف بالمعانى، كما تقول: ليس لك فيه رضًا؛ فيكون «به» فى الآية بمنزلة: فيه، والعلم يراد به العلم المتيقن الذى يعلم به الشىء على حقيقته، ليس العلم الذى يعلم به الشىء على ظاهره، كالذى فى قوله -عز وجل-: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ونحو ما يعلمه الحاكم من شهادة الشاهدين، وإقرار المقر بما يدعى عليه، ونحو ذلك مما يعلم به العلم الظاهر الذى يسع الحاكم الحكم بالشىء معه.

اختلفوا فى قوله: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [٤٦]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿فلا تَسْأَلَنَّ﴾ مفتوحة اللام مشددة النون غير واقعة.

هكذا روى أبو عبيد عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر(١)، وروى ابن ذكوان: ﴿فلا تسأَلَنِّ﴾ مفتوحة اللام مشددة النون مكسورة النون، فهذا يدل على أنها واقعة خلاف ما روى أبو عبيد.

وقرأ نافع: ﴿فلا تسْأَلَنِّ﴾ كما قرأ ابن كثير وابن عامر، غير أنه كسر النون.

واختلف عنه فى إثبات الياء فى الوصل وحذفها:

فروى ابن جماز وورش والكسائى عن إسماعيل بن جعفر، وأبو بكر بن أبى أويس عن نافع: مشددة بالياء فى الوصل.

وقال المسيبى وقالون فى رواية القاضى عنه، وأبو عبيد القاسم بن سلام وسليمان

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٢٢)، البحر المحيط (٢٢٩)، التبيان للطوسى (٥/ ٤٩٤)، التيسير للدانى (١٢٥)، تفسير الطبرى (١٢/ ٣٣)، الحجة لابن خالويه(١٨٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٥)، الغيث للصفاقسى (٢٤٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٧٣)، الكشف للقيسى (١/ ٥٣٩)، تفسير الرازى (١٨/ ٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٩).

ابن داود الهاشمى، عن إسماعيل بن جعفر، وأبو بكر بن أبى أويس عن نافع: ﴿فلا تَسألَنِّ﴾ مكسورة من غير ياء فى الوصل.

وقال أحمد بن صالح عن ورش: ﴿فلا تسْألْنِى﴾ السين ساكنة والهمزة قبل اللام واللام ساكنة، والياء مثبتة فى الوصل. وقال أحمد بن صالح عن قالون: اللام ساكنة والسين ساكنة، والنون مكسورة بغير ياء فى وصل ولا وقف.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿فَلَا تَسْئَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ﴾ خفيفة النون ساكنة اللام.

وكان أبو عمرو يثبت الياء فى الوصل مثل نافع فى رواية من روى عنه ذلك.

وكان عاصم وحمزة والكسائى لا يثبتون الياء فى الوصل والوقف.

قال أبو على: «سألت» فعل يتعدى إلى مفعولين، وليس مما يدخل على المبتدأ وخبره؛ فيمتنع أن يتعدى إلى مفعول واحد.

فمن قرأ: ﴿تسألَنَّ﴾ بفتح اللام، ولم يكسر النون، عدّى السؤال إلى مفعول واحد فى اللفظ، والمعنى على التعدى إلى ثانٍ.

قال: وروى ابن ذكوان مفتوحة اللام مشددة النون مكسورة؛ فهذا يدل على أنها واقعة.

يريد: أن كسر نون ﴿فلا تسألَنِّ﴾ يدل على أنه قد عدى السؤال إلى مفعولين: أحدهما: اسم المتكلم، والآخر: الاسم الموصول، وحذفت النون المتصلة بياء المتكلم؛ لاجتماع النونات، كما حذفت النون من قولهم: «إنى» لذلك.

وكما حذف من قوله: [من الوافر]

.... يَسُوءُ الفالِياتِ إذَا فَلَيْنِى[1]

فأما إثبات الياء فى الوصل فهو الأصل، وحذفها أخف، والكسرة تدل عليها، ويعلم أن المفعول مراد فى المعنى.

اختلفوا فى فتح الميم وكسرها من قوله: ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ فى ثلاثة مواضع:

فى هود [٦٦].

و: النمل [٨٩].

---

(١) تقدم.

و: «سأل سائل» [١١]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ و: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١] و: ﴿هم من فَزَعِ يومِئِذٍ﴾ [النمل: ٨٩] مضافًا، ثلاثهن بكسر الميم.

وقرأ عاصم، وحمزة: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ و: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ مثل أبى عمرو وأصحابه، وخالفوهم فى قوله: ﴿مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾، فنون عاصم، وحمزة، وفتحا الميم فى «يومَئذٍ».

وقرأ الكسائى(١): ﴿ومن خزى يومَئِذٍ﴾، و: ﴿من عذابِ يومَئِذٍ﴾ بفتح الميم فيهما مع الإضافة، وقرأ: ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ﴾ منونًا، ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ نصبًا.

واختلف عن نافع:

فروى ابن جماز وأبو بكر بن أبى أويس، والمسيبى وقالون، وورش، ويعقوب ابن جعفر - كل هؤلاء عن نافع بالإضافة فى [الأحرف الثلاثة] (٢) وفتح الميم.

وقال إسماعيل بن جعفر عنه: بالإضافة فى الثلاثة، وكسر الميم، ولا يجوز كسر الميم إذا نونت «من فَزَعٍ»، ويجوز فتحها وكسرها إذا لم تنون.

قال أبو على: قوله: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ يومَ: من قوله: ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ ظرف - كسرت أو فتحت - فى المعنى، إلا أنه اتسع فيه فجُعل اسمًا، كما اتسع فى قوله: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، فأضيف «المكر» إليهما، وإنما هو فيهما.

وكذلك: «العذاب» و«الخزى» و«الفزع»، أضفن إلى «اليوم»، والمعنى على أن ذلك كله فى اليوم، كما أن المكر فى الليل والنهار.

يدلك على ذلك قوله-جل وعز-: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَشَقُّ﴾ [الرعد: ٣٤]، و﴿وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَخْزَىٰ﴾ [فصلت: ١٦].

وقوله تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٧)، الإعراب للنحاس (٢/ ٩٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٢٣)، البحر المحيط (٥/ ٢٤٠)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٠)، التيسير للدانى (١٢٥)، تفسير القرطبى (٩/ ٦١)، الحجة لابن خالويه(١٨٨)، الحجة لأبى زرعة (٣٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٦)، الغيث للصفاقسى (٢٥٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٧٩)، الكشف للقيسى (١/ ٥٣٢)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٧١)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٥٣)، تفسير الرازى (١٨/ ٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٩).

(٢) فى ج: الثلاثة الأحرف.

وقوله: ﴿فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧].

وقوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

فأما العذاب -عذاب الدنيا- فعلى ضروب، قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، والمعنى - والله أعلم - ما كنا معذبين عذاب الاستئصال.

ومثلها: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾ [القصص: ٥٩]؛ كأن حجة العقل لا يستأصل بها إذا انفردت، ولم يؤخذ بها حتى يقع التنبيه عليها بالرسل، فإذا جاءت الرسل، فاقترحت عليهم الآيات، فلم يقع الإيمان عند مجيئها، عذب حينئذ عذاب الاستئصال؛ قال: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩]، فأخذوا بالاستئصال، فلو أتيناكم أنتم بالآيات التى اقترحتموها من نحو أن ننزل عليكم كتابًا من السماء، أو نفجر من الأرض ينبوعًا، أو نحو ذلك مما اقترحوا، فلم يؤمنوا- لمضى فيكم سنة الأولين فى امتناعهم من الإيمان، عند مجىء تلك الآيات.

ومن ذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] أى: ليعذبهم عذاب الاستئصال؛ لأن أمم الأنبياء إذا أهلكوا، لم يكن أنبياؤهم فيهم.

وعلى هذا قال: ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ لِى فَٱعْتَزِلُونِ﴾ [الدخان: ٢١].

وقال: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ [هود: ٨١].

﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣] أى: ومؤمنوهم يستغفرون ويصلون.

﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٤] أى: بالسيف فى صدهم عن المسجد الحرام المسلمين من غير أن تكون لهم عليهم ولاية، وذلك لما منعوا عنه، فقال: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥].

فأما قراءة من قرأ: ﴿مِّنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ فكسر الميم؛ فلأن «يومًا» اسم معرب، أضيف إليه ما أضيف من «العذاب» و«الخزى» و«الفزع»؛ فانجر بالإضافة، ولم يفتح «اليوم» فيبنيه لإضافته إلى المبنى؛ لأن المضاف منفصل من المضاف إليه، ولا تلزمه الإضافة؛ فلما لم تلزم الإضافة المضاف، لم يلزم فيه البناء.

يدل على ذلك أن تقول: ثوب خز، ودار زيد، فلا يجوز فيه إلا إعرابه، وإن كان الاسمان قد عملا بمعنى الحرف، ولا يلزمهما البناء. كما يلزم ما لا ينفك منه معنى

الحرف فى نحو: أين، وكيف، ومتى؛ فكما لم يبن المضاف، وإن كان قد عمل عمل الحرف من حيث كان غير لازم، كذلك لم يبن «يوم» للإضافة إلى «إذ» ؛ لأن إضافته لا تلزم كما لم يبن المضاف، وإن كان قد عمل فى المضاف إليه بمعنى اللام أو[1] معنى «من»؛ لما لم تلزم الإضافة.

ومن فتح فقال: ﴿من عذابِ يومَئذٍ﴾ ففتح، مع أنه فى موضع جر: فلأن المضاف يكتسى من المضاف إليه التعريف والتنكير، ومعنى الاستفهام والجزاء فى نحو: غلام من تضرب؟، و: غلام من تضرب أضربه. والنفى فى نحو قولهم: ما أخذت باب دار أحد، فلما كان يكتسى من المضاف إليه هذه الأشياء، اكتسى منه الإعراب والبناء أيضًا، إذا كان المضاف من الأسماء الشائعة نحو: يوم، وحين، ومثل. وشبيه بهذا الشياع الأسماء الشائعة المبنية نحو: أين، وكيف، ولو كان المضاف مخصوصًا نحو: رجل وغلام، لم يكتس منه البناء كما اكتسى من الأسماء الشائعة.

فمما جاء من ذلك: [من الطويل]

عَلَى حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا ....[2]

وقوله: [من البسيط]

لَم يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هتَفَتْ ....[3]

---

(١) فى أ: و.

(٢) صدر بيت، وعجزه:

.... وقلت ألما أصح والشيب وازع

والبيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص(٣٢)، والأضداد ص(١٥١)، وجمهرة اللغة ص(١٣١٥)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٥٦، ٣/ ٤٠٧، ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣)، والدرر (٣/ ١٤٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٥٣)، وشرح التصريح (٢/ ٤٢)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٨١٦، ٨٨٣)، والكتاب (٢/ ٣٣٠)، ولسان العرب (وزع)، (خشف)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٠٦، ٤/ ٣٥٧)، وبلا نسبة فى الأشباه النظائر (٢/ ٩١١)، والإنصاف (١/ ٢٩٢)، وأوضح المسالك (٣/ ١٣٣)، ورصف المبانى ص(٣٤٩)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣١٥، ٣/ ٥٧٨)، وشرح شذور الذهب ص(١٠٢)، وشرح ابن عقيل ص(٣٨٧)، وشرح المفصل (٣/ ١٦، ٤/ ٥٩١، ٨/ ١٣٧)، ومغنى اللبيب ص(٥٧١)، والمقرب (١/ ٢٩٠، ٢/ ٥١٦)، والمنصف (١/ ٥٨)، وهمع الهوامع (١/ ٢١٨).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

.... حمامة فى غصون ذات أوقال =

ومن ذلك قوله - تعالى -: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، و«مثل» فى موضع رفع فى قول سيبويه، وقد جرى وصفًا على النكرة إلا أنه فتح؛ للإضافة إلى «أن».

ومن ذلك [قول الشاعر] [١]: [من الرمل]

وتَداعَى مَنْخِرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَ ما أَثْمَرَ حُمَّاضُ الْجَبَلْ[٢]

لما أضاف «مثلاً» إلى المبنى وكان اسمًا شائعًا، بناه ولم يعربه، وأبو عثمان يذهب إلى أنه جعل «مثلاً» مع «ما» بمنزلة اسم واحد، فبنى «مثلاً» على الفتح. ولا دلالة قاطعة على هذا القول من هذا البيت، وإن كان ما ذهب إليه مستقيمًا؛ لما نذكره فى هذه المسألة، إن شاء الله.

فأما الكسر فى «إذ» فلالتقاء الساكنين؛ وذلك أنَّ «إذ» من حكمها أن تضاف إلى الجملة من الابتداء والخبر، فلما اقتطعت عنها الإضافة، نونت؛ ليدل التنوين على أن المضاف إليه قد حذف؛ فصار التنوين هنا ليدل على قطع الإضافة من المضاف؛ كما صار يدل على انقضاء البيت فى قول من نون فى الإنشاد أواخر الأبيات.

فقال: [من الرجز]

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ[٣]

= والبيت لأبى قيس بن الأسلت فى ديوانه ص(٥٨)، وجمهرة اللغة ص(١٣١٦)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٠٦، ٤٠٧)، والدرر (٣/ ١٥٠)، ولأبى قيس بن رفاعة فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٨٠)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٤٥٨)، وشرح المفصل (٣/ ٨٠)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤/ ٦٥، ٢١٤، ٥/ ٢٩٦)، والإنصاف (١/ ٢٨٧)، وخزانة الأدب (٦/ ٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٧)، وشرح التصريح (١/ ١٥)، وشرح المفصل (٣/ ٨١، ٨/ ١٣٥)، والكتاب (٢/ ٣٢٩)، ولسان العرب (نطق)، (وقل)، ومغنى اللبيب (١/ ١٥٩)، وهمع الهوامع (١/ ٢١٩). ويروى: «نطقت» بدلا من «هتفت».

(١) سقط فى أ.

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٥/ ٢٩٦)، ورصف المبانى ص(٣١٢)، وشرح المفصل (٨/ ١٣٥)، ولسان العرب (حمض)، والمقرب (١/ ١٠٢).
ويروى: «تتداعى» بدلا من «وتداعى».

(٣) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢/ ٢١٩-٢٢٠)، وتاج العروس (زحف).
ويروى: «العيون» بدلا من «الدموع».

و: [من الوافر]

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعتابَنْ ....[1]

و: [من الرجز]

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ[2]

فكما دل التنوين فى هذه الأواخر على انقطاع الإضافة عن المضاف إليه؛ كذلك يدل فى «يومئذ» و «حينئذ» على ذلك؛ فكسرت الذال لسكونها وسكون التنوين.

والتنوين يجىء على غير ضرب فى [3] كلامهم:

منه هذا الذى ذكرناه، ومنه ما يدخل على كلم مبنية؛ فيفصل بين المعرفة منها والنكرة مثل: غاقٍ وغاقٍ، ولا يجوز أن يكون هذا التنوين الذى فى نحو: رجل وفرس؛ لأن هذا التنوين لا يدخل إلا على الأسماء المتمكنة، وقد يمتنع من الدخول على بعض المتمكن نحو ما لا ينصرف؛ فيعلم بهذا أن الذى فى «إيه» ليس الذى يدخل المتمكن.

ومن ذلك التنوين الذى يدخل فى «مسلمات» ونحوه فى جمع المؤنث، ليس ذلك التنوين على الحد الذى فى «رجل» ونحوه، [و] لو كان كذلك لسقط من قوله- عز وجل -: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

فأما قول من أضاف: ﴿من عذابِ يومَئذٍ﴾، و: ﴿فزعِ يومَئذٍ﴾، و: ﴿من خزيِ يومَئذٍ﴾؛ فلأنها معارف تعرفت بالإضافة إلى «اليوم».

يدلك على ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَشَقُّۖ﴾ [الرعد: ٣٤].

وقوله: ﴿فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النمل: ٨٧].

وقوله: ﴿فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

فهذه أمور قد تعرفت بالإضافة إلى «اليوم»؛ فالوجه فيها الإضافة إليه.

فأما تنوين الكسائى ﴿وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ﴾، وتنكيره «الفزع» - فهو فى التخصيص مثل «العذاب» و«الخزى»؛ فحقه الإضافة كالأخريين، وكأنه فصل فنون، ولم يضف؛ لأنه لما جاء الفزع الأكبر دل ذلك على ضروب منه، فإذا نون فقد وقع الأمن

---

(١) تقدم.
(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (روى).
(٣) فى ج: من.

من جميع ذلك: أكبره وأوسطه وأدونه، والفتحة فى قوله: ﴿مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾ ينبغى أن تكون فتحة لا نصبة؛ لأنه قد فتح: ﴿من عذابِ يومَئذٍ﴾ و ﴿من خزيِ يومَئذٍ﴾، فبنى «يومًا» لما أضافه إلى غير متمكن؛ فكذلك يبنيه إذا نون المصدر.

ويجوز فى قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ على هذه القراءة أن يكون معمول المصدر، ويجوز أن يكون معمول اسم الفاعل.

اختلفوا فى صرف: «ثمود» وترك إجرائه فى خمسة مواضع:

فى هود: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَا۟ كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ [٦٨].

وفى الفرقان: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾ [٣٨].

وفى العنكبوت: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم﴾ [٣٨].

وفى النجم: ﴿وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾ [٥١]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وابن عامر[1]، بالتنوين فى أربعة مواضع:

فى هود: ﴿ألا إن ثمودًا﴾.

وفى الفرقان: ﴿وعادًا وثمودًا وأصحاب الرس﴾.

وفى العنكبوت: ﴿وعادًا وثمودًا وقد تبين لكم﴾.

وفى النجم: ﴿وثمودًا فما أبقى﴾.

ولم يصرفوا: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ [٦٨].

وقرأ حمزة بترك صرف هذه الخمسة الأحرف.

وقرأ الكسائى بصرفهن جُمَعَ.

واختلف عن عاصم فى التى فى سورة النجم:

فروى يحيى بن آدم، عن أبى بكر، عن عاصم: أنه أجرى «ثمودًا» فى ثلاثة مواضع: فى هود، والفرقان، والعنكبوت، ولم يجره فى النجم.

وروى الكسائى عن أبى بكر، وحسين الجعفى - أيضًا - عن أبى بكر، عن

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٨)، البحر المحيط (٥/ ٢٤٠)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٢)، التيسير للدانى (١٢٥)، الحجة لابن خالويه(١٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٧)، الغيث للصفاقسى (٢٥٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٧٩)، الكشف للقيسى (١/ ١٣٣)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٧١)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٥٤، ٣٥٥)، المعانى للفراء (٢/ ٨٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٩).

عاصم أنه أجرى الأربعة الأحرف [١].

وروى حفص عن عاصم أنه لم يجر «ثمود» فى شىء من القرآن مثل حمزة.

قال أبو على: هذه الأسماء التى تجرى على القبائل والأحياء على أضرب:

أحدها: أن يكون اسمًا للحى أو للأب. والآخر: أن يكون اسمًا للقبيلة. والثالث: أن يكون الغالب عليه الأب، أو الحى، أو القبيلة. والرابع: أن يستوى ذلك فى الاسم؛ فيجىء [٢] على الوجهين، ولا يكون لأحد الوجهين مزية على الآخر فى الكثرة.

فمما جاء على أنه اسم الحى[٣] قولهم: ثقيف وقريش، وكل ما لا يقال فيه: بنو فلان، وأما ما جاء اسمًا للقبيلة، فنحو: [تميم، قالوا: تميم بنت مر] [٤]، قال سيبويه: وسمعناهم يقولون: قيس بنت[٥] عيلان، وتميم صاحبة ذلك. وقالوا: تغلبُ ابنة وائل.

قال: [من الكامل]

لَوْلَا فَوارِسُ تَغْلِبَ ابْنَةِ وَائِلٍ ... نَزَلَ العَدُوُّ عَلَيْكَ كُلَّ مَكَانِ[٦]

وأما ما غلب اسمًا للحى أو القبيلة فقد قالوا: باهلة بن أعصر، وقالوا: يعصر، و«باهلة» اسم امرأة، [قال سيبويه: ولكنه جعل اسم الحى، و«مجوس» لم تجعل إلا اسم القبيلة، و«سدوس» أكثرهم يجعله اسم القبيلة، و«تميم» أكثرهم يجعله اسم القبيلة، ومنهم من يجعله اسم الأب.

وأما ما استوى فيه أن يكون اسمًا للقبيلة، وأن يكون اسمًا للحى، فقال سيبويه: «ثمود» و«سبأ» هما مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، وكثرتهما سواء.

قال: ﴿وعادًا وثمودًا﴾ [الفرقان: ٣٨].

وقال: ﴿ألا إن ثمودًا كفروا ربهم﴾ [هود: ٦٨].

---

(١) فى أ: أحرف.
(٢) فى ج: فيجرى.
(٣) فى ج: اسم للحى.
(٤) فى أ: تميم بن قر.
(٥) فى أ: ابنة.
(٦) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٣٤٥)، وبلا نسبة فى المقتضب (٣/ ٣٦٠).

وقال: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ﴾ [الإسراء: ٥٩].

فإذا استوى فى «ثمود» أن يكون مرة للقبيلة ومرة للحى، ولم يكن يحمله على أحد الوجهين مزية فى الكثرة-:

فمن صرف فى جميع المواضع كان حسنًا.

ومن لم يصرف فى جميع المواضع فكذلك.

وكذلك إنْ صرف فى موضع ولم يصرف فى موضع آخر، إلا أنه لا ينبغى أن يخرج عما قرأت به القراء؛ لأن القراءة سنة، فلا ينبغى أن تحمل على ما تجوزه العربية حتى ينضم إلى ذلك الأثر من قراءة القراء.

ومثل ثمود فى أنه يكون مرة مذكرًا اسمًا للأب أو الحى؛ فيصرف، ومرة يؤنث؛ فيكون اسمًا للقبيلة فلا يصرف: قوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَـٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا﴾ [النمل: ٩١]، وفى الأخرى: ﴿وَهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ [التين: ٣]، فعبر عن مكان بعينه مرة بلفظ التذكير وأخرى بلفظ التأنيث، والبلدة المحرمة يعنى بها مكة، وكذلك ﴿وَهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾، فوصف بالأمن مثل قوله: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فجرى الوصف على البلد فى اللفظ، والمعنى على من فيه من طارئ وقاطن، وهذا آمن فى حكم الشرع لا يهاج فيه، ولا يفعل به ما يكون بفعله به غير آمن.

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

كَسَا الله حَيّى تَغْلِبَ ابنَةِ وائلٍ مِنَ اللُّؤْمِ أَظْفَارًا بَطِيئًا نُصُولُهَا[1]

أضاف إلى نفسه فقال: حيى، ثم قال: تغلب ابنة وائل، فجمع بين الحى والقبيلة، وجعلهما بمنزلة، ومن هذا] [2] الباب ما أنشده سيبويه: [من الكامل]

سَادُوا البِلادَ وأصبَحُوا فى آدَمٍ بَلَغُوا بِهَا بِيضَ الوُجُوهِ فُحولا[3]

القول فى «آدم» أنه لا يخلو أن يكون الاسم المخصوص، أو يراد به الحى أو

(١) البيت لعميرة بن جعيل التغلبى، وهو من المفضلية (٦٣)، وهو فى الشعر والشعراء (٢/ ٦٥٠)، والمعانى الكبير (١/ ٥٠٣)، وخزانة الأدب (١/ ٤٥٨).
(٢) ما بين المعقوفين من قوله: «قال سيبويه» إلى «ومن هذا» - سقط فى ج.
(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (١/ ١٠٠)، والكتاب (٣/ ٢٥٢)، ولسان العرب (أنس)، (أدم)، وهمع الهوامع (١/ ٣٥)، وتاج العروس (أدم).

القبيلة ك: تميم وتغلب وقريش؛ فلا يجوز أن يكون الاسم العلم؛ لقوله: وأصبحوا فى آدم، لو قلت: أصبحوا فى زيد، وأنت تريد الاسم العلم، لم يجز؛ كما يجوز ذلك إذا أردت به الاسم العام.

كقوله: [من الرجز]

أو تُصْبِحِى فى الظَّاعِنِ المُوَلَّى(١)

فإذا لم يجز أن يكون العلم، ثبت أنه لا يخلو من أن يراد به الحى أو القبيلة، أو يجوز الأمران فيه، ولا دلالة على إرادته واحدًا منهما.

ألا ترى أنه لو لم يصرف «آدم» لم تكن فيه دلالة على أحد هذه الأمور من اللفظ؟! لأنك إن أردت الحى لم تصرف كما [لا] (٢) تصرف «أفكل» اسم رجل، وإن أردت القبيلة، لم يجز أن ينصرف؛ كما أنك إذا سميت امرأة: «أفكل» لم ينصرف، وكذلك لو استعمل فيه الأمران؛ فكذلك إذا صرفته فى الشعر للضرورة، لم يكن فيه دليل على أحد الأمرين دون الآخر.

فإذا لم ينفصل ذلك، ولم يتميز فى اللفظ، علمت أنه لا يخلو من واحد من ذلك، ولا سبيل إلى أن يقطع على شىء مما يحتمله من جهة اللفظ.

فأما قوله: [من الطويل]

أُولئِكَ أَوْلى مِنْ يَهُودَ بِمِدْحَةٍ إذَا أَنْتَ يَوْمًا قُلْتَها لَمْ تُؤَنَّبِ(٣)

فقد قامت الدلالة على أن «يهود» استعملت على أنها للقبيلة ليس للحى من قوله: «أولئك أولى من يهود»؛ لأن «يهود» لو كان الحى لم ينصرف، [ولم يذكره سيبيويه](٤) ليستشهد به على أن الاسم وضع للقبيلة، إنما أخبر أنه فى البيت للقبيلة، ويعلم ذلك فى استعمالهم.

ونحو ما أنشدناه أبو الحسن على بن سليمان: [من الكامل]

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرانَهَا صَمِّى لِمَا فَعَلَتْ يَهودُ صَمَامِ(٥)

---

(١) تقدم.

(٢) سقط فى أ.

(٣) البيت لرجل من الأنصار فى ما ينصرف وما لا ينصرف ص(٦٠)، وبلا نسبة فى الكتاب (٣/ ٢٥٤)، واللسان (هود).

(٤) فى ج: ولم يذكر سيبويه البيت.

(٥) تقدم.

وكذلك فى الحديث: «تقسم يهود»، فبهذا النحو علم أن هذا الاسم أريد به القبيلة.

ومثل «يهود» فى هذا: مجوس.

ويدل على ذلك ما أنشده من قوله: [من الوافر]

.... كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا[١]

ألا ترى أنه لو كان للحى دون القبيلة لانصرف، ولم يكن فيه مانع من الصرف؟!

اختلفوا فى قوله - تعالى -: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩، الذاريات: ٢٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ بألف فى السورتين جميعًا.

وقرأ حمزة والكسائى[٢]: ﴿قالوا سلامًا قال سِلْمٌ﴾ بكسر السين وسكون[٣] اللام فى السورتين جميعًا: ههنا، وفى [سورة][٤] الذاريات [٢٥].

قال أبو على: أخبرنا أبو إسحاق: قال سمعت محمد بن يزيد يقول: «السلام» فى اللغة أربعة أشياء -: فمنها مصدر «سَلَّمت».

ومنها: السلام جمع سلامة.

ومنها السلام: اسم من أسماء الله، سبحانه وتعالى.

ومنها السلام: شجرة.

---

(١) عجز بيت، وصدره:

أحـار أريـك بـرق هَـبَّ وَهْـنًـا ....

البيت مملَّط، صدره لامرئ القيس، وعجزه للتوءم اليشكرى فى ديوان امرئ القيس ص(١٤٧)، ولسان العرب (مجس)، وتاج العروس (ملط)، ولامرئ القيس فى شرح شواهد الإيضاح ص(٤٣٨)، والكتاب (٣/ ٢٥٤)، وبلا نسبة فى ما ينصرف وما لا ينصرف ص(٦٠)، والمقرب (٢/ ٨١).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٨)، البحر المحيط (٥/ ٢٤٠)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٤)، التيسير للدانى (١٢٥)، تفسير القرطبى (٩/ ٦٣)، الحجة لابن خالويه(١٨٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٧)، الغيث للصفاقسى (٢٥٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٨٠)، الكشف للقيسى (١/ ٥٣٤)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٧٥)، المعانى للفراء (٢/ ٢١)، تفسير الرازى (١٨/ ٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٠).

(٣) فى أ: وتسكين.

(٤) سقط فى ج.

ومنه قول الأخطل: [من الطويل]

.... إلّا سَـلَامٌ وَحَـرْمَـلُ[١]

قال أبو على: فقوله - تعالى -: ﴿دار السلام﴾، يجوز أن يكون أضيفت إلى الله - سبحانه - تعظيمًا لها.

ويجوز أن يكون: دار السلامة من العذاب؛ فمن جُعِلَ فيها كان على خلاف من وُصِفَ بقوله: ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ [إبراهيم: ١٧].

فأما انتصاب قوله: ﴿سَلَٰمًا﴾؛ فلأنه لم يحك شيئًا تكلموا به، فيحكى كما تحكى الجمل، ولكن هو معنى ما تكلمت به الرسل؛ كما أن القائل إذا قال: لا إله إلا الله، فقلت: حقًّا، أو قلت: إخلاصًا - أعملت[٢] القول فى المصدرين؛ لأنك ذكرت معنى ما قال، ولم تحك نفس الكلام الذى هو جملة تحكى؛ فكذلك نصب «سلامًا» فى قوله: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ لما كان معنى ما قيل، ولم يكن نفس المقول بعينه.

وأما قوله: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، فقال سيبويه: زعم أبو الخطاب أن مثله - يريد: مثل قولك: سبحان الله[٣]، تفسيره: براءة الله من السوء - قولك للرجل: سلامًا، تريد: تسلمًا منك، لا ألتبس بشىء من أمرك.

فعلى هذا المعنى وُجِّه ما فى الآية.

قال: وزعم أن قول أمية: [من الوافر]

سَلامَكَ ربَّنَا فى كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئًا ما تغنّثُكَ الذُّمُومُ[٤]

على قوله: براءتَك ربَّنا من كل سوء.

وزعم سيبويه أن من العرب من يرفع «سلامًا» إذا أراد معنى المبارأة، كما رفعوا «حنانا».

قال: سمعنا بعض العرب يقول لرجل: لا تكونن منى فى شىء إلا سلامٌ بسلام،

---

(١) جزء من العجز، وقبله:

فرابية السكران قفر فما بها لهم شبح ....

وهو فى ديوانه (١/ ١٤).

(٢) فى أ: اختلف.

(٣) فى ج: الذى.

(٤) تقدم.

أى: أمرى وأمرك المبارأة والمتاركة.

يريد: أن «حنانًا» فى أكثر الأمر منصوب كما أن «سلامًا» كذلك.

فمن ذلك قوله: [من الوافر]

.... حَـنَـانَـكَ ربَّـنَـا وَلَهُ عَـنَـوْنَـا

وقد رفع فى قوله: [من الطويل]

فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ ههنا ....[1]

فإذا نصب «سلامًا» بعد «إلا» فانتصابه على ما كان ينتصب عليه قبل.

وقوله: بسلام، صفة لـ «سلام» المنصوب، فإذا رفع كانت الجملة بعد «إلا» كقوله: ما أفعل كذا إلا حل ذاك أن أفعل، وتركوا إظهار الرافع، كما ترك إظهاره فى قوله: حنانٌ، والمعنى: أمْرُنا حنانٌ وشأننا سلامٌ.

وأما قوله: ﴿قَالَ سَلَٰمٌۖ فَمَا لَبِثَ﴾ [هود: ٦٩] فقوله: ﴿سَلَٰمٌۖ﴾ مرفوع؛ لأنه من جملة الجملة المحكية، والتقدير فيه: سلامٌ عليكم، فحذف الخبر كما حذف من قوله: ﴿فَصَبۡرٌ جَمِيلٌۖ﴾ [يوسف: ١٨] أى: صبر جميل أمثل.

أو يكون المعنى: أمرى سلام، وشأنى سلام؛ كما أن قوله: ﴿فَصَبۡرٌ جَمِيلٌۖ﴾ يصلح أن يكون المحذوف منه المبتدأ، ومثل ذلك قوله - عز وجل -: ﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ وَقُلۡ سَلَٰمٌۚ﴾ [الزخرف: ٨٩] على حذف الخبر أو المبتدأ الذى سلامٌ خبره.

وأكثر ما يستعمل «سلام» بغير ألف ولام، وذاك أنه فى معنى الدعاء؛ فهو مثل قولهم «خيرٌ بين يديك، وأمْتٌ فى حَجَرٍ لا فيك»؛ لما كان فى معنى المنصوب استجيز فيه الابتداء بالنكرة، فمن ذلك قوله - تعالى -: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيۡكَۖ سَأَسۡتَغۡفِرُ لَكَ رَبِّيٓۖ﴾ [مريم: ٤٧].

وقال: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ. سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤].

وقال: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ فِي ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٧٩]، [و]: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الصافات: ١٠٩].

و: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓۗ﴾ [النمل: ٥٩].

ومما جاء فى الشعر من ذلك: [من الطويل]

---

(١) تقدم.

.... لا سَلَامٌ عَلَى عَمْرِو[1]

وقد جاء بالألف واللام:

قال: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [طه: ٤٧].

[و]: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾ [مريم: ٣٣].

وزعم أبو الحسن أن من العرب من يقول: سلام عليكم، ومنهم من يقول: السلام عليكم، فالذين ألحقوا الألف واللام حملوه على المعهود، والذين لم يلحقوه حملوه على غير المعهود.

وزعم أن منهم من يقول: سلام عليكم، فلا ينون، وحمل ذلك على وجهين: أحدهما: أنه حذف الزيادة من الكلمة؛ كما يحذف الأصل من نحو: لم يكُ، و: لا أدرِ، و: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [هود: ١٠٥].

والآخر: أنه لما كثر استعمال هذه الكلمة وفيها الألف واللام، حذفا منها؛ لكثرة الاستعمال، كما حذف من: «اللهم» فقالوا من: [من الرجز]

لاهُمَّ إنَّ عَامِرَ الفُجُورِ
قد حَبَسَ الخَيلَ عَلَى مَعْمُورِ

وأما من قرأ: ﴿قالوا سلامًا قال سِلْمٌ﴾ [هود: ٦٩] فإن «سِلمًا»، يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون بمعنى «سلام»؛ فيكون المعنى: أمرنا سِلم، أو سِلمٌ عليكم، ويكون «سِلم» فى أنه بمعنى «سلام»، كقولهم[2]: حل وحلال، وحرم وحرام؛ فيكون [على] هذا قراءة من قرأ: ﴿قال[3] سِلْمٌ﴾ و ﴿سَلَٰمٌ﴾، بمعنى واحد وإن اختلف اللفظان.

والآخر: أن يكون «سلم» خلاف العدوّ والحرب؛ كأنهم لما كفوا عن تناول ما قدمه إليهم، فنكرهم وأوجس منهم - قال: أنا سلمٌ ولست بحرب ولا عدو؛ فلا تمتنعوا من تناول طعامى، كما يُمْتَنعُ من تناول طعام العدو.

---

(١) جز من عجز بيت، وقبله:

ونبئت جوابًا وسكنًا يسبنى وعمرو بن عفرا ....

والبيت لجرير ديوانه ص(٤٢٥)، والكتاب (٢/ ٣٠١)، ولسان العرب (سكن)، وللفرزدق فى خزانة الأدب (٥/ ٢٣٨).

(٢) فى أ: لقولهم.

(٣) فى ج: قالوا.

وقرأ حمزة والكسائى فى الذاريات - أيضًا -: ﴿سِلْمٌ﴾، والقول فيه كما ذكرناه فى هذا الموضع سواء.

ألا ترى أن ثم إيجاسَ خيفةٍ وامتناعًا من تناول ما قدمه[١] إليهم مثل ما ههنا؟!

اختلفوا فى فتح الباء وضمها من قوله: ﴿يَعْقُوبَ﴾ [٧١].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائى[٢]: ﴿ومن وراء إسحٰق يعقوبُ﴾ رفعًا.

وقرأ ابن عامر، وحمزة: ﴿يَعْقُوبَ﴾ نصبًا.

واختلف عن عاصم:

فروى عنه أبو بكر بالرفع.

وروى حفص عنه بالنصب.

قال أبو على: من رفع فقال: ﴿ومن وراء إسحٰق يعقوبُ﴾، كان رفعه بالابتداء أو بالظرف فى قول من رفع به، وكان بين الوجه.

ومن فتح فقال: ﴿يَعْقُوبَ﴾، احتمل ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون ﴿يَعْقُوبَ﴾ فى موضع جر، المعنى: فبشرناها بإسحق ويعقوب، قال أبو الحسن: وهو[٣] أقوى فى المعنى؛ لأنها قد بشرت به، قال: وفى إعمالها ضعف؛ لأنك فصلت بين الجار والمجرور بالظرف.

والآخر: أن تحمله على موضع الجار والمجرور؛ كقوله: [من الطويل]

.... إِذَا مَا تَلاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا[٤]

---

(١) فى أ: قدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٠١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٢٣)، البحر المحيط (٥/ ٢٤٤)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٩)، التيسير للدانى (١٢٥)، تفسير الطبرى (١٢/ ٤٦)، تفسير القرطبى (٩/ ٦٩)، الحجة لابن خالويه(١٨٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٨)، الغيث للصفاقسى (٢٥١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٨١)، الكشف للقيسى (١/ ٥٣٤)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٧٥)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٥٥)، تفسير الرازى (١٨/ ٢٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٠)، إتحاف الفضلاء (٢٥٨)، الغيث للصفاقسى (٢٥٢).

(٣) فى ج: وهذا.

(٤) تقدم.

وكقراءة من قرأ: ﴿وحورًا عينًا﴾ [الواقعة: ٢٢] بعد: يطوف عليهم بكذا.

ومثله: [من الوافر]

.... فلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلا الحَدِيدَا[(١)]

والثالث: أن تحمله على فعل مضمر؛ كأنه: فبشرناها بإسحاق، ووهبنا لها[(٢)] يعقوب.

فأما الأول فقد نص سيبويه على قبح مثله نحو: مررت بزيد أول من أمس، وأمس عمرٍو، وكذلك قال أبو الحسن، قال: لو قلت: مررت بزيد اليوم، وأمسِ عمرٍو، لم يحسن، فأما الحمل على الموضع على حد: مررت بزيد وعمرًا، فالفصل فيه - أيضًا - قبيحٌ، كما قبح الحمل على الجر، وغير الجر فى هذا القياس مثل الجر فى القبح؛ وذلك أن الفعل يصل بحرف العطف، وحرف العطف هو الذى يشرك فى الفعل، وبه يصل الفعل إلى المفعول به؛ كما يصل بحرف الجر، ولو قال: مررت بزيد قائمًا، فجعل الحال من المجرور، لم يجز التقديم عند سيبويه؛ لأن الجار هو الموصل للفعل؛ فكما قبح التقديم عنده لضعف الجار والعامل. كذلك الحرف العاطف مثل الجار فى أنه يشرك فى الفعل، كما يوصل الجار الفعل، وليس نفس الفعل العامل فى الموضعين جميعًا، وإذا كان كذلك قبح الفصل بالظرف فى العطف على الموضع، وقبح - أيضًا - فى الفصل فى حروف الرفع والنصب، كما قبح [فى الجر؛ إذ][(٣)] إن العاطف فيهما مثله فى الجار، وليس العامل نفس الرافع والناصب، كما أن العامل فيما بعد حرف العطف ليس الجار؛ إنما يشركه فيه العاطف.

وقد جاء ذلك فى الشعر؛ قال ابن أحمر: [من الوافر]

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنَا وَطَلْقٌ وَعَبَّادٌ وآوِنَةً أُثَالا[(٤)]

ففصل بالظرف فى العطف على الرافع.

وقال الأعشى: [من المنسرح]

---

(١) تقدم.

(٢) فى أ: له.

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح فى أ.

(٤) تقدم.

يَومًا تَرَاهَا كَشِبهِ أَرْدِيَةِ الـ عَصبِ وَيَومًا أَدِيمَهَا نَغِلَا[١]

ففصل بالظرف بين المشترك فى النصب، وما أشركه فيه، فإذا قبح الفصل فى الحمل على الموضع كما قبح الفصل فى الحمل عل الجار؛ فينبغى أن تحمل قراءة من قرأ: ﴿يَعْقُوبَ﴾ بالنصب على فعل آخر مضمر، يدل عليه «بشرنا» كما تقدم، ولا يحمل على الوجهين الآخرين؛ لاستوائهما فى القبح.

اختلفوا فى همز الألف وإسقاطها فى الوصل فى قوله -: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [٨١]:

فقرأ ابن كثير ونافع[٢]: ﴿فاسر بأهلك﴾ من «سريت» بغير همز.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿فَأَسْرِ﴾ من «أسريت».

قال أبو على: حجة من قرأ بوصل الهمزة، قوله: [من البسيط]

سَرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الجَوْزَاءِ سَارِيَةٌ ....[٣]

ف «سارية» تدل على «سرت»، وقول الآخر: [من الطويل]

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً وَأَخْوَفَ إِلّا مَا وَقَى اللهُ سَارِيَا[٤]

وقول الآخر: [من الطويل]

---

(١) البيت فى ديوانه ص(٢٨٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٢٤)، ولسان العرب (خمس)، (نغل)، (أدم)، وتاج العروس (خمس)، (نغل)، (أدم). وبلا نسبة فى الخصائص (٢/ ٣٩٥)، وشرح عمدة الحافظ ص(٦٣٦).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٢٤)، البحر المحيط (٥/ ٢٤٨)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٢)، التيسير للدانى (١٢٥)، تفسير الطبرى (١٢/ ٥٤)، تفسير القرطبى (٩/ ٧٩)، الحجة لابن خالويه(١٨٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٨)، الغيث للصفاقسى (٢٥١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٨٤)، الكشف للقيسى (١/ ٥٣٥)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٨١)، تفسير الرازى (١٨/ ٣٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٠).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

.... تزجى الشمال عليه جامد البرد

وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص(١٨)، ولسان العرب (حيا)، (زجا)، (سرا)، ومجمل اللغة (٣/ ٤٧٩)، وتاج العروس (بهن).

(٤) البيت لسحيم بن وثيل فى ديوانه ص(١٩)، والأشباه والنظائر (٨/ ١٤٦)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٢٧)، والكتاب (٢/ ٣٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨)، وبلا نسبة فى شرح ابن عقيل ص(٤٧١)، وشرح عمدة الحافظ ص(٧٧٤).

سَرَى بَعْدَمَا غَارَ الثُّرَيَّا وَبَعْدَمَا   كَأَنَّ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الغَوْرِ مُنْخُلُ[(١)]

وحجة من قطع، ما فى التنزيل من قوله - عز وجل -: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١].

اختلفوا فى نصب التاء ورفعها من قوله - عز وجل -: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [٨١]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿إلا امرأتُك﴾ برفع التاء[(٢)].

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ نصبًا.

قال أبو على: الوجه فى قولهم: ما أتانى أحد إلا زيد - الرفع؛ على البدل من «أحد»، وهو الأشيع فى استعمالهم والأقيس، وقوته من جهة القياس أن معنى: ما أتانى أحد إلا زيد، ومعنى: ما أتانى إلا زيد - واحد؛ فكما اتفقوا فى: ما أتانى إلا زيد، على الرفع، وكان: ما أتانى أحد إلا زيد، بمنزلته وبمعناه - اختاروا الرفع مع ذكر «أحد»، وأجروا ذلك مجرى: يذر، ويدع؛ فى أن «يذر» لما كان فى معنى «يدع»، فُتِحَ كما فتح «يدع»، وإن كان لم يكن فى «يذر» حرف من حروف الحلق.

ومما يقوى ذلك أنهم فى الكلام وأكثر الاستعمال يقولون: ما جاءنى إلا امرأة؛ فيذكرون حملاً على المعنى، ولا يكادون يؤنثون ذلك - فيما زعم أبو الحسن - إلا فى الشعر، كقوله: [فى الطويل]

بَرَى[(٣)] النَّحْزُ والأَجْرَالُ ما فى غُرُوضِهَا   فَمَا بَقِيَتْ إلّا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ[(٤)]

---

(١) وهو لبشر بن عمرو بن مرثد فى التاج (حلل)، وبلا نسبة فى الأزمنة والأمكنة (١/ ٣٠٦)، والكتاب (١/ ٤٠٥).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٠٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٢٤)، البحر المحيط (٥/ ٢٤٨)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٢)، التيسير للدانى (١٢٥)، تفسير الطبرى (١٢/ ٥٤)، تفسير القرطبى (٩/ ٨٠)، الحجة لابن خالويه(١٩٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٨)، الغيث للصفاقسى (٢٥١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٨٤)، الكشف للقيسى (١/ ٥٣٦)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٨١)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٥٧)، المعانى للفراء (٢/ ٢٤)، تفسير الرازى (١٨/ ٣٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٠).

(٣) فى ج: ترى.

(٤) وهو لذى الرمة فى ديوانه ص(١٢٩٦)، وتخليص الشواهد ص(٤٨٢)، وتذكرة النحاة ص(١١٣)، وشرح المفصل (٢/ ٨٧)، والمحتسب (٢/ ٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٧٧)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/ ١٧٢)، وشرح ابن عقيل ص(٢٤٣).

وقال: [من البسيط]

... ومـــا[(١)] بَـــقِـــيَـــتْ إلا النَّحِيزَةُ والأَلْوَاحُ والعَصَبُ[(٢)]

فكما أجروه على المعنى فى هذا الموضع، فلم يلحقوا الفعل علامة التأنيث - كذلك أجروه عليه فى نحو: ما جاءنى أحد إلا زيد، فرفعوا الاسم الواقع بعد الاستثناء.

وأما من نصب فقال: ما جاءنى أحد إلا زيدًا، فإنه جعل النفى بمنزلة الإيجاب؛ وذلك أن قوله: ما جاءنى أحدٌ، كلام مستقل، كما أن: جاءنى القوم، كذلك، فنصب مع النفى كما نصب مع الإيجاب؛ من حيث اجتمعا فى أن كل واحد منهما كلام مستقل.

فأما قوله - تعالى -: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾: فإذا جعلت قوله: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ مستثنى من «لا يلتفت»، كان الوجهان: الرفع والنصب، والوجه: الرفع. وإن جعلت الاستثناء فى هذه من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، لم يكن إلا النصب.

وزعموا أن فى حرف عبد الله أو أُبى: ﴿فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إلا امْرَأَتَكَ﴾، وليس فيه: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾، فهذا تقوية لقول من نصب؛ لأنه فى هذه القراءة استثناء من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾؛ فكما أن الاستثناء من قوله: ﴿فَاسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ دون «أحد»، كذلك إذا ذكرت «أحدًا» يكون منه، ولا يكون على البدل من «أحد».

قال سيبويه: ومن قال: أقول: ما أتانى القوم إلا أباك؛ لأنه بمنزلة قولى: أتانى

= ويروى صدره:

طوى النحز والأجراز ما فى غروضها

(١) فى ج: فما.

(٢) تمام البيت:

كـــأنـهـــا جمـــل وهـــم ....

وهو لذى الرمة فى ديوانه ص(٤٣)، واللسان (وهم)، وتهذيب اللغة (٦/ ٤٦٥)، وكتاب العين (٤/ ١٠٠)، وجمهرة اللغة ص(٩٩٤)، وجمهرة أشعار العرب ص(٩٤٧)، وأمالى القالى (١/ ٥٢)، وسمط اللآلى ص(٢٠١)، والتاج (وهم)، وبلا نسبة فى الاشتقاق ص(٣٩٢).

القوم إلا أباك - فإنه ينبغى له أن يقول: «ما فعلوه إلا قليلا منهم».

وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه: ما أتانى القوم إلا عبدُ الله، ولو كان هذا بمنزلة قوله: أتانى القوم، لما جاز أن تقول: ما أتانى أحد؛ كما لا يجوز: أتانى أحد، ولكن المستثنى بدل من الاسم الأول. فهذا الكلام يعلم منه قدحه على قول من سوى بين الإيجاب والنفى، واعتبر استقلال[1] الكلام فى الموضعين، وقد تقدم ذكر الحجة على ذلك.

فقول من رفع فى الآية: ﴿إلا امْرَأَتُكَ﴾ أنه جعله بدلاً من «أحدٍ» الثابت فى قراءة العامة، وإذا ثبت «أحد» لم يمتنع البدل منه، ولم يكن فى ذلك كقراءة من لم يثبت فى قراءته: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾. ومما يقوى الرفع فى قوله: ما جاءنى أحد إلا زيد، أنه يحمل على المعنى، والمعنى: ما جاءنى إلا زيد؛ كما حمل سيبويه قولهم: ما جاءنى أحد إلا قد قال ذاك إلا زيدًا، على المعنى؛ فلم يجز فيه إلا النصب فى «زيد» ؛ لما كان المعنى على: قال ذاك كل من جاءنى إلا زيدًا؛ فكما تحمل هذه المسألة على المعنى، ولم يجز فيه إلا النصب - كذلك قوله: ما جاءنى أحد إلا زيد، ينبغى أن يحمل على المعنى؛ فيضعف النصب فيه، كما لم يجز إلا النصب فى: ما جاءنى أحد إلا قد قال ذاك إلا زيدًا؛ لأن الاستثناء فيه من القائلين لا من «أحد» عنده.

قال أبو عمر[2]: وقد أجاز [غير][3] سيبويه فيها الرفع، قال: وهو يجوز ضعيفًا أو على بعد؛ ألا ترى أنك تقول: ما رأيت أحدًا ضرب أحدًا؟! يريد أن الرفع يجوز؛ لأن الكلام فى تقدير النفى، بدلالة جواز وقوع «أحد» فيه، و «أحد» إنما يقع فى النفى؛ فكما جاز وقوع «أحد» فيه بعد الصفة، كذلك يجوز فيه الرفع، وكان ذلك - أيضًا - للحمل على المعنى؛ لأن الصفة هى الموصوف، فإذا نفى الموصوف، فكأن الصفة - أيضًا - قد نفيت من حيث كان هو هو، ومن ثم جاز البدل من الضمير الذى فى الصفة؛ لما كان الموصوفَ فى المعنى فى نحو قول عدى: [من المنسرح]

---

(١) فى ج: استثقال.

(٢) فى أ: أبو عمرو.

(٣) سقط فى ج.

فَــى لَيْـلـةٍ لا نَــرَى بِــهَــا أَحَــدًا   يَــحْـكِـى عَـلَيْـنَـا إلا كَــوَاكِـبُـهَــا[(١)]

فأبدل من الضمير الذى فى صفة المنفى؛ لما كان المنفىَّ، وإن كان الكلام الذى فيه هذا الضمير موجبًا فى المعنى[(٢)].

اختلفوا فى إثبات الياء وإسقاطها فى الوصل والوقف من قوله - عز وجل -: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [١٠٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائى[(٣)]: ﴿يَوْمَ يَأْتِى﴾ بياء فى الوصل، ويحذفونها فى الوقف.

غير ابن كثير فإنه كان يقف بالياء ويصل بالياء، فيما أحسب.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة بغير ياء فى وصل ولا وقف.

قال أبو على: اعلم أن فاعل «يأتى» فى قوله - عز وجل -: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ لا يخلو من أن يكون: «اليوم» الذى أضيف إلى «يأتى»، أو «اليوم» المتقدم ذكره، ولا يجوز أن يكون فاعله ضمير «اليوم» الذى أضيف إلى «يأتى» ؛ وذلك أنك لو قلت: أزيدًا يومَ يوافقك توافقه، لم يجز؛ لأنه لا يجوز أن تضيف «يومًا» إلى «يوافقك» ؛ لأن «اليوم» هو الفاعل، فلا يجوز أن يضاف إلى فعل نفسه؛ ألا ترى أنك لا تقول: جئتك يوم يسرك؟! وذلك أنك إذا قلت: جئتك يوم يخرج زيد، فإنما المعنى: يوم خروج زيد، فإنما تضيف المصدر إلى الفاعل، فإذا قال: يوم يسرك،

---

(١) وهو فى ملحق ديوانه ص(١٩٤)، والدرر (٣/ ١٦٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٧٦، ١٧٧)، والكتاب (٢/ ٣١٢)، وله أو لبعض الأنصار فى شرح شواهد المغنى ص(٤١٧)، ولأحيحة بن الجلاح فى الأغانى (١٥/ ٣١)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣)، وبلا نسبة فى الكتاب (٢/ ٣١٨)، ومغنى اللبيب ص(١٤٣)، والمقتضب (٤/ ٤٠٢)، وهمع الهوامع (١/ ٢٢٥).
ويروى: «ترى» بدلا من «نرى».

(٢) فى ج: اللفظ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ١١٠)، البحر المحيط (٥/ ٢٦١)، التبيان للطوسى (٦/ ٦٣، ٦٤)، التيسير للدانى (١٢٧)، تفسير الطبرى (١٢/ ٦٩)، تفسير القرطبى (٩/ ٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٨)، الغيث للصفاقسى (٢٥٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٩٣)، الكشف للقيسى (١/ ٥٤٠)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٩٢)، المعانى للفراء (٢/ ٢٧)، تفسير الرازى (١٨/ ٥٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٢).

فمعناه: يوم سروره إياك، فإنما حد هذا أن يكون «اليوم» معرفًا بفعل مسند إلى فاعل معرف بذلك الفاعل، فإذا كان الفعل مضافًا إلى «اليوم» ؛ فكأنك إنما عرفت «اليوم» بنفسه؛ لأن الفعل يعرفه الفاعل، و «اليوم» مضاف إلى الفعل المعرف بـ «اليوم» ؛ فصار هذا نظير قولك: هذا يوم حره ويوم برده، والهاء لـ «اليوم»، وليس هذا مثل: سيد قومه، و: هذا مولى أخيه، فتضيفه إلى ما هو مضاف إليه؛ لأن أخاه وقومه وما أشبه ذلك شيء معروف، يقصد إليه، وقولك: يوم سروره زيدًا، ويوم يسرك، إنما هو مضاف إلى فعل، وإنما يقوم الفعل بفاعله، ليس أن الفعل شيء منفصل يقصد إليه في نفسه. «وواحد أمه»، و «عبد بطنه» مضافان إلى «الأم» و «البطن»، وكل واحد منهما ظاهر يقوم بنفسه، وكذلك لا يجوز أن تضيف الظرف إلى جملة معرفة بضميره، وإن كانت ابتداء وخبرًا، لا يجوز أن تقول: آتيك يوم ضحوته باردة، ولا: ليلة أولها مطير. فإن نونت في هذا وفي الأول حتى يخرج من حد الإضافة، جاز، فقلت: أتيتك يومًا بكرته حارة، وأتيتك يومًا يسرك ويومًا يوافقك. وهذا قول أبي عثمان؛ فإذا لم يجز أن يكون قوله: ﴿يَوْمَ﴾ في قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ مضافًا إلى «يأتي» وفيه ضميره – ثبت أن في «يأتي» ضمير اليوم المتقدم ذكره في قوله: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ. وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ﴾ [١٠٣] أي: ما نؤخر أحداثه ﴿إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ. يَوْمَ يَأْتِ﴾ هذا اليوم الذي تقدم ذكره ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ ؛ فاليوم في قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ يراد به الحين والبرهة، وليس على وضح النهار.

فأما قوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ فإنه يحتمل ضربين:

يجوز أن يكون حالاً من الذكر الذي في «يأتي».

ويحتمل أن يكون صفة لليوم المضاف إلى «يأتي» ؛ لأن «اليوم» في «يوم يأتي» مضاف إلى الفعل، والفعل نكرة؛ فإذا كان كذلك لم يمتنع أن يوصف به اليوم كما توصف النكرات بالجمل من الفعل والفاعل، والمعنى: لا تكلم فيه نفس، فحذف فيه، أو حذف الحرف، وأوصل الفعل إلى المفعول به، ثم حذف الضمير من الفعل الذي هو صفة كما يحذف من الصلة، ومثل ذلك قولهم: الناس رجلان: رجل أكرمت، ورجل أهنت.

فإذا جعلته حالاً من الضمير الذي في «يأتِ»، وجب أن تقدر فيه أيضًا ضميرًا يرجع إلى ذي الحال، وتقديره: يوم يأتي لا تكلم نفس، أي: غير متكلم فيه نفس؛

فيكون الضمير المقدر المحذوف يرجع إلى الضمير الذى فى «يأتى» ؛ لأن الحال لابد فيه من ذكر يعود إلى ذى الحال متى كانت جملة، كما لابد من ذلك فى الصفة. ومن قدره حالاً كان أجدر بأن يحذف الياء من «يأتى» ؛ لأنه كلام مستقل، فيشبه من أجل ذلك الفواصل، وإن لم يكن فاصلة، كما أن حذف الياء من قوله: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤] ؛ لما كان كلامًا تامًا [أشبه][1] الفاصلة؛ فحسن الحذف، كما يحسن الحذف من الفواصل.

وإن جعلته صفة لم يمتنع ذلك معها أيضًا؛ لأن الصفة قد يستغنى عنها الموصوف، كما أن الحال كذلك، إلا أن من الصفات ما لا يحسن أن يحذف؛ [فهو لذلك][2] أشبه بغير الكلام التام.

فأما إثبات الياء وإسقاطها فى الوصل والوقف: فمن أثبتها فى الوصل فهو القياس البين؛ لأنه لا شىء ههنا يوجب حذف الياء إذا وصل، فأما حذفها فى الوقف إذا قال: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ ؛ فلأنها - وإن لم تكن فى فاصلة - أمكن أن تشبهها بالفاصلة. ومن الحجة فى حذفها فى الوقف أن هذه الياء تشبه الحركات المحذوفة فى الوصل؛ بدلالة أنهم قد حذفوها كما حذفوا الحركة؛ فكما أن الحركة تحذف فى الوصل[3]، فكذلك ما أشبهها من هذه الحروف؛ فكان فى حكمها.

فإن قلت: فقد حذفوا الألف فى نحو: لم يخشَ، كما حذفوا الياء من: لم يرمِ؛ فهلا حذفت الألف؟ قيل: إن الألف قد حذفت كما حذفت الياء، وإن كان حذفهم لها أقل منه فى الياء؛ لاستخفافهم لها، وذلك فى قولهم: «أصاب الناس جهد، ولو تر ما أهل مكة»، وقولهم: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١، ٥١]، وقوله: [من الرمل]

.... وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلّ[4]

فحذفها فى الوقف؛ للقافية كما حذفت الياء.

وأما وقف ابن كثير بالياء فهو حسن؛ لأنها أكثر من الحركة فى الصوت، فلا ينبغى إذا حذفت الحركة للوقف أن تحذف الياء له؛ كما لا تحذف سائر الحروف.

---

(١) فى أ: فأشبه.
(٢) فى أ: منه، فذلك.
(٣) فى أ: الوقف.
(٤) تقدم.

ويقوى ترك الحذف للياء فى الوقف أن الكلام لم يتم فى قوله: ﴿يومَ يأتِى﴾، ويدل على أنها تنزل عندهم منزلة سائر الحروف، تقديرهم [الحركة فيها][1] فى نحو: [من الوافر]

أَلَمْ يَـأْتِـيـكَ وَالأَنْـبَـاءُ تَـنْـمِـى ....[2]

وفى نحو قوله: [من البسيط]

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنَ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[3]

وتحريكهم لها فى الشعر نحو: [من المنسرح]

لَا بَـارَكَ اللهُ فِـى الْغَـوَانِـىَ هَـل ....[4]

وقال: [من الطويل]

فَيَوْمًا يَوَافِينِى الْهَوَى غَيْرَ ماضِىِ ....[5]

وأما حذف عاصم لها فى الوصل والوقف؛ فلأنه جعلها فى الوصل والوقف بمنزلة ما استعمل محذوفًا مما لم يكن ينبغى فى القياس أن يحذف، نحو: لم يك، و: لا أدرِ؛ فلما حذفوا هذا ونحوه فى الوصل والوقف، فكذلك حذفوا الياء من «يأت» فيهما.

اختلفوا فى ضم السين وفتحها من قوله: ﴿سُعِدُواْ﴾ [١٠٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وعاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر: ﴿سَعِدُوا﴾ بفتح السين.

---

(١) فى أ: إياه.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) صدر بيت، وعجزه:

.... يـصـبـحـن إلا لـهـن مـطـلـب

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ص(٣)، والأزهية ص(٢٠٩)، والدرر (١/ ١٦٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٦٩)، وشرح شواهد المغنى ص(٦٢)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠١)، والكتاب (٣/ ٣١٤)، واللسان (غنا)، والمقتضب (١/ ١٤٢)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٣٣٦)، ورصف المبانى ص(٢٧٠)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(١١٥)، والمحتسب (١/ ١١١)، والمنصف (٢/ ٦٧، ٨١)، ومغنى اللبيب (٢٤٣)، والمقتضب (٣/ ٣٥٤)، وهمع الهوامع (١/ ٥٣).

(٥) تقدم.

وقرأ حمزة والكسائى، وحفص عن عاصم: ﴿سُعِدُواْ﴾ بضم السين.

قال أبو على: حكى سيبويه: سَعِدَ يَسْعَدُ سعادة فهو سعيد، وينبغى أن يكون غير متعد؛ كما أن خلافه الذى هو «شقى» كذلك، وإذا لم يكن متعديًا لم يجز أن يبنى للمفعول به؛ لأنك إنما تبنى الفعل للمفعول به إذا تعلق به مفعول به، فأما إذا لم يكن له مفعول فلا يجوز أن تبنيه له، وإذا كان كذلك كان ضم السين من «سُعِدوا» مستثقلاً[1] إلّا أن يكون سمع فيه لغة خارجة عن القياس، أو يكون من باب «فَعِل» و«فَعَلْتُه»، نحو: غاض الماء وغِضته، وحزِن وحزَنته، ولعلهم استشهدوا فيه بقولهم: مسعود، وأن «مسعودًا» على «سُعِدوا»، ولا دلالة قاطعة على هذا؛ لأنه يجوز أن يكون مثل: أجنهُ الله فهو مجنون، فالمفعول جاء فى هذا على أنه حذفت الزيادة منه كما حذف من اسم الفاعل من نحو قوله: [من الرجز]

يَكْشِفُ عَنْ جَمَّاتِهِ دَلْوَ الدّالِ[2]

إنما هو: دلو المدلى.

وكذلك: [من الرجز]

وَمَهْمَهٍ هالِكِ مَنْ تعَرَّجا[3]

فى أحد القولين، والقول الآخر: أنهم زعموا أنهم يقولون: هَلَكنى زيد، وأنه من لغة تميم. ومن الحذف قوله: [من الرجز]

يَخْرُجنَ مِنْ أجْوَازِ لَيْلٍ غَاضِ[4]

يريد: مغضٍ. وكذلك: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، وهى تلقح الشجر؛ فإذا ألقحتها وجب أن يكون فى الجمع: ملاقح، فجاء على حذف الزيادة.

---

(١) فى ج: مشكلا.
(٢) تقدم.
(٣) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢/ ٤٣، ٤٥)، واللسان (هلك)، وجمهرة اللغة ص(٩٨٣)، وديوان الأدب (٢/ ١٨٧)، وكتاب العين (٣/ ٣٧٨)، والتاج (هلك)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٦/ ١٥)، والمخصص (٦/ ١٢٧).
(٤) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص(٨٢)، واللسان (دلا)، (غضا)، وأدب الكاتب ص(٦١٢)، وإصلاح المنطق ص(٢٧٥)، وسمط اللآلى ص(١٠٢)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٧١)، والتاج (نوض)، (غض)، وكتاب العين (٧/ ٥٨)، وبلا نسبة فى المحتسب (٢/ ٢٤٢)، والمقتضب (٤/ ١٧٩)، وتهذيب اللغة (٨/ ١٥٧)، والمخصص (١١/ ١٠٩)، والتاج (نضو)، واللسان (ضيف)، (نضا).

فأما قول الطرماح: [من مجزوء الكامل]

قَـلِقٌ[١] لِأَفْـنَـانِ الـرِّيَـا حِ لِـلَاقِـحٍ مِـنْـهَـا وَحَـائِلْ[٢]

فإن قوله: للاقح، ليس على «ألقحتها الريح»، فحذفت منها الزيادة كما حذفت من قوله: [من الرجز]

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَازِ لَيْلٍ غَاضِ

ولكنه على معنى النسب، تقديره: ذات لقاح منها، وكذلك «حائل»: ذات حيال؛ ولذلك حذفت منه التاء لأنها لم تجر على الفعل. ولو كانت الجارية على الفعل لثبتت العلامة، كما ثبتت فى قوله: ﴿وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]. والنسب كقوله: ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]، والريح الجنوب تثير السحاب؛ فينبسط ثم ينحل، والشمال بعكس هذا، وكذلك مسعود يجوز أن يكون على حذف الزيادة.

اختلفوا فى تشديد الميم والنون من قوله -جل وعز-: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾ [١١١]:

فقرأ ابن كثير ونافع[٣]: ﴿وإنْ﴾، ﴿كُلّا لمَا﴾ مخففتان.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، ونافع: ﴿وَإِنْ كلّاً﴾ خفيفة، ﴿لَّمَّا﴾ مشددة.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿وَإِنَّ﴾ مشددة النون، واختلفا فى الميم من ﴿لَّمَّا﴾: فشددها حمزة، وخففها الكسائى.

وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائى.

حفص عن عاصم: ﴿وَإِنَّ﴾ مشددة النون، ﴿لَّمَّا﴾ مشددة أيضًا.

وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة.

قال أبو على: قال سيبويه: هذه كلمة تكلم بها العرب فى حال اليمين، وليس كل

---

(١) فى ج: فلق.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ١١٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٢٥)، البحر المحيط (٥/ ٢٦٦)، التبيان للطوسى (٦/ ٧٣)، التيسير للدانى (١٢٦)، تفسير الطبرى (١٢/ ٧٤)، تفسير القرطبى (٩/ ١٠٤)، الحجة لابن خالويه(١٩٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٩)، الغيث للصفاقسى (٢٥٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٩٥)، الكشف للقيسى (٥٣٦)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٩٦)، المعانى للفراء (٢/ ٢٨)، تفسير الرازى (١٨/ ٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٠، ٢٩١).

العرب يتكلم بها، تقول: لَهِنَّكَ لرجلُ صدق، يريدون: إنَّ، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقولهم: هرقت، ولحقت هذه اللام «إنّ» كما لحقت «ما» حين قلت: إن زيدًا لما لينطلقن.

قال أبو على: اعلم أن أبا زيد قوله فى ذلك خلاف ما ذهب إليه سيبويه؛ وذلك أنه قال: قال أبو الدهر[١] الكلابى: «لاه رَبّى لا أقول» فتح اللام وكسر الهاء فى الإدراج، قال أبو زيد: ومعناه: والله ربى لا أقول. وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

لَهِنّى لأَشْقَى النَّاسِ إنْ كُنْتُ غَارِمًا لِدُومَةَ بَكْرًا ضَيَّعَتْهُ الأَرَاقِمُ

وأنشد أبو زيد أيضًا: [من الطويل]

أَبَائِنَةٌ حُبّى نعمْ وتُماضِرٌ لَهِنّا لَمقْضِىٌّ عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ[٢]

قال: يقول: لله أنا، وأنشد: [من الكامل]

وَأَمَا لَهِنَّكَ منْ تَذَكُّرِ عَهْدِها لَعَلَى شَفَا يَأْسٍ وإنْ لَمْ تَيْأَسِ[٣]

انتهى كلام أبى زيد.

فاللام فى «لاه» - على قول أبى زيد - هى اللام التى هى عين الفعل من «إلاه». وكان الأصل: لله، فحذفت الجارة التى للتعريف؛ فبقيت: لاه، يا هذا.

فأما ألف «فعال»، فحذفت كما حذفت فى الممدود إذا قصر، وقد قالوا: الحصد والحصاد، وقد حذفت من هذا الاسم فى غير هذا الموضع، قال: [من الوافر]

أَلا لا بَارَكَ الله فى سُهَيْلٍ إِذَا مَا الله بَارَكَ فى الرِّجَالِ[٤]

وقد وافق سيبويه أبا زيد فى حذف هاتين اللامين، فذهب فى قولهم: «لاهِ أبوك» إلى أن الجارة[٥] واللام التى للتعريف حذفتا، ومما يرجح قول أبى زيد فى المسألة أنه لو كانت الهاء فى «لَهِنّك» بدلاً من همزة «إنّ» لكان اللفظ: لإنك، فجمع بين «إن» واللام، ولم يجمع بينهما؛ ألا ترى أنهما إذا اجتمعتا فصل بينهما بأن تؤخر

---

(١) فى ج: أدهم.
(٢) وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب (١٠/ ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤٤)، واللسان (أله).
(٣) البيت للمرار الفقعسى فى النوادر ص(٢٠١)، ويروى: «أهلها» بدل «عهدها».
(٤) وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب (١٠/ ٣٤١، ٣٥٥، ٣٥٦)، والخصائص (٣/ ١٣٥)، ورصف المبانى ص(٢٧٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٢١)، واللسان (أله)، والمحتسب (١/ ١٨١)، والممتع فى التصريف (٢/ ٦١١)، والتاج (أله).
(٥) فى أ: الألف.

اللام فى الخبر فى نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦]، أو إلى الاسم فى نحو: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً﴾ [الحجر: ٧٧، والنحل: ١١، ١٣، ٦٥، ٦٧، ٦٩]؟!

فإن قلت: يكون قلبها هاء بمنزلة الفصل بينهما فيما ذكرت، فإذا قلبت لم يمتنع الجمع بينهما؛ كما أنه إذا فصل لم يمتنع.

قيل: هذا لا يسوغ تقديره؛ ألا ترى أن سيبويه جعل الهاء إذا كانت بدلاً من الهمزة فى حكم الهمزة، فذهب إلى أنك لو سميت رجلًا بـ «هَرق»، كان بمنزلة أن تسميه: بـ «أرق»؛ فجعل الهاء إذا أبدلت من الهمزة فى حكم الهمزة؟! فكذلك يكون فى «لَهِنَّك» لو كانت بدلاً من الهمزة، لم يجز دخول اللام عليها، كما لم يجز دخول اللام قبل أن تبدل، وكذلك فعلت العرب فى هذا النحو فلم يصرفوا «صحراء» و «طرفاء» ؛ لما أبدلوا الهمزة من ألف التأنيث، كما لم يصرفوا نحو: رضوى وتترى، وكذلك قال أبو الحسن: لو أبدلت اللام من النون فى «أصيلان»، فقلت: أصيلال، ثم سميت به - لم تصرف كما لم تصرف «أصيلان» فى التسمية به؛ فكذلك تمتنع اللام من أن تدخل على «إنّ»[1] إذا أبدلت همزتها هاء، كما تمتنع من الدخول قبل أن تبدل.

وشىء آخر يرجح له قول أبى زيد: وهو أن اللام فى «لهنك» إذا حمل على أنه: لإنك - كما قال سيبويه - لم يخل من أن تكون متلقية قسمًا أو غير متلقية له، فلا يجوز أن تكون متلقية لقسم؛ لأن «إنّ» تغنى عنها، كما تغنى هى عن «إنَّ» ؛ فلا يجوز إذًا أن تكون لتلقى قسم. ولا يجوز أن تكون غير متلقية له؛ لأنها حينئذ تكون زائدة، ولم تجئ اللام زائدة فى هذا الموضع، وإنما جاءت زائدة فى غير هذا الموضع، وهو فيما أنشده أحمد بن يحيى: [من البسيط]

مَرُّوا سِرَاعًا فَقَالُوا كَيفَ صَاحِبُكُم قَالَ الَّذِى سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا[2]

---

(١) فى أ: الراء.
(٢) وهو بلا نسبة فى تذكرة النحاة ص(٤٢٩)، وجواهر الأدب ص(٨٧)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٢٧، ١١/ ٣٣٢)، والخصائص (١/ ٣١٦، ٢/ ٢٨٣)، والدرر (٢/ ١٨٨)، ورصف المبانى ص(٢٣٨)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٧٩)، وشرح ابن عقيل ص(١٨٥)، وشرح المفصل (٨/ ٦٤، ٨٧)، ومجالس ثعلب ص(١٥٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣١٠)، وهمع الهوامع (١/ ١٤١).
ويروى: «عجالا» بدلا من «سراعًا»، و: «فقال من» بدلا من «قال الذى».

وهى قليلة، وليس يدخل هذا على قول أبى زيد.

فأما قول سيبويه: ولحقت هذه اللام «إنّ» كما لحقت «ما» حين قلت: إن زيدًا لما لينطلقن - فالقول فيه: إن اللام التى فى: لما لينطلقن، ليست كاللام فى: لهنَّك، على قول سيبويه؛ ألا ترى أن اللام التى فى: لما لينطلقنَّ، هى اللام التى تقتضيها «إن»، واللام الأخرى هى التى لتلقى القسم، ودخلت «ما» لتفصل بين اللامين؛ لأنه إذا كره أن تجتمع اللام و«إن»، مع اختلاف لفظيهما؛ لاتفاقهما فى بعض المعنى؛ ففصل بينهما - فأن يفصل بين اللامين مع اتفاق اللفظين وبعض المعنيين أجدر.

فليس اللام فى «لما لينطلقن» وفق اللام فى «لهنك» ؛ لأنها فى: «لما لينطلقن» لامُ «إن» والثانية لام القسم، ولا تكون فى قوله: لهنّك، لامَ يمين؛ لأن «إنّ» يستغنى بها عن اللام، كما يستغنى باللام عن «إن» ؛ فتحصل اللام زائدة، والحكم بزيادتها ليس بالمتجه، وليست كذلك التى فى: لما لينطلقن، والتى فى قوله - عز وجل -: ﴿وإن كلا لَمَا ليوفينهم﴾[١].

ومن قرأ: ﴿وإنَّ كلّا لَمَا﴾ بتشديد «إنّ»، وتخفيف «لَمَا» - وهى قراءة أبى عمرو والكسائى - فوجهه بين، وهو أنه نصب «كلا» بـ «إن»، و «إن» تقتضى أن يدخل على خبرها أو اسمها لام كما مثلنا قبلُ، فدخلت[٢] هذه اللام - وهى لام الابتداء على الخبر فى قوله: ﴿وإنّ كلّا لَمَا﴾، وقد دخلت فى الخبر لام أخرى وهى التى يتلقى بها القسم، وتختص بالدخول على الفعل، ويلزمها فى أكثر الأمر إحدى النونين، فلما اجتمعت اللامان، واتفقا فى تلقى القسم، واتفقا فى اللفظ - فصل بينهما بـ «ما»، كما فصل بين «إنّ» واللام؛ فدخلت «ما» لهذا المعنى - وإن كانت زائدة - لتفصل؛ كما جلبت النون - وإن كانت زائدة - فى نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ﴾ [مريم: ٢٦]، وكما صارت عوضًا من الفعل فى قولهم: إمّالَىْ، وفى قوله: [من البسيط]

---

(١) ثبت فى حاشية ج: يتلوه فى الجزء الثانى والثلاثين - إن شاء الله -: ومن قرأ: ﴿وإن كلا لما﴾ بتشديد «إن» وتخفيف «لما»، وهى قراءة أبى عمرو الكسائى - فوجهه بيّن.
والحمد لله، وصلى الله على محمد النبى وعلى آله وسلم تسليمًا.
وكتبه العباس بن أحمد فى شعبان، سنة أربع وسبعين وثلاثمائة.

(٢) فى أ: فى ذلك.

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ....(١)

فهذا بين.

ويلى هذا الوجه فى البيان قول من خفف «إن» ونصب «كلّاً» وخفف «لَمَا»، وهى قراءة ابن كثير ونافع.

قال سيبويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنَّ عَمْرًا لمنطلق، قال: وأهل المدينة يقرءون: ﴿وإنْ كلًّا لَمَا ليوفينهم ربك﴾ يخففون وينصبون؛ كما قالوا: [من الهزج]

.... كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ(٢)

ووجه النصب بها مع التخفيف من القياس، أن «إن» مشبهة فى نصبها بالفعل، والفعل يعمل محذوفًا، كما يعمل غير محذوف، وذلك فى نحو: لم يَكُ زيدٌ منطلقًا، و: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ [هود: ١٠٩]، وكذلك: لا أدرِ.

فأما من خفف «إنْ» ونصب «كلّاً» وثقل «لمّا» فقراءته مشكلة؛ وذلك أن «إنّ» إذا نصب بها وإن كانت مخففة، كانت بمنزلتها مثقلة، و «لَمَّا» إذا شددت كانت بمنزلة «إلّا».

---

(١) صدر بيت، وعجزه:

.... فإن قومى لم تأكلهم الضبع

وهو لعباس بن مرداس فى ديوانه ص(١٢٨)، والأشباه والنظائر (٢/ ١١٣)، والاشتقاق ص(٣١٣)، وخزانة الأدب (٤/ ١٣، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٥/ ٤٤٥، ٦/ ٥٣٢، ١١/ ٦٢)، والدرر (٢/ ٩١)، وشرح شذور الذهب ص(٢٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٧٩)، ولجرير فى ديوانه (١/ ٣٤٩)، والخصائص (٢/ ٣٨١)، واللسان (خرش)، (ضبع)، وبلا نسبة فى الأزهية ص(١٤٧)، والإنصاف (١/ ٧١)، والتاج (ما)، واللسان (أما)، وهمع الهوامع (١/ ٢٣).

(٢) عجز بيت، وصدره:

ووجه مشرق النحر ....

وهو بلا نسبة فى الإنصاف (١/ ١٩٧)، وأوضح المسالك (١/ ٣٧٨)، وتخليص الشواهد ص(٣٨٩)، والجنى الدانى ص(٥٧٥)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٩٢، ٣٩٤)، والدرر (٢/ ١٩٩)، وشرح شذور الذهب ص(٣٦٩)، وشرح المفصل (٨/ ٨٢)، والكتاب (٢/ ١٣٥)، واللسان (أنن)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٣).

ويروى: «ثدياه» بدلا من «ثدييه».

وكذلك قراءة [من شدد «لمّا» وثقل «إنَّ» مشكلة، وهى][(١)] قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم؛ وذلك أن «إنّ» إذا ثقلت وإذا خففت ونصبت، فهى فى معنى الثقيلة؛ فكما لا يحسن: إنّ زيدًا إلا منطلق، فكذلك لا يحسن تثقيل «إنّ» وتثقيل «لمّا». فأما مجىء «لما» فى قولهم: نشدتك الله لما فعلت، و: إلا فعلت - فقال الخليل: الوجه: لتفعلن؛ كما تقول: أقسمت عليك، لتفعلن. وأما دخول «إلا» و «لمّا» ؛ فلأن المعنى: الطلب؛ فكأنه أراد: ما أسألك إلا فِعْلَ كذا، فلم يذكر حرف النفى فى اللفظ، وإن كان مرادًا، كما كان مرادًا فى قولهم: «شرٌّ أهرّ ذا نابٍ»[(٢)] أى: ما أهره إلا شر، وليس فى الآية معنى نفى ولا طلب.

فإن قال قائل: يكون المعنى: لمن ما، فأدغم النون فى الميم بعدما قلبها ميمًا - فإن ذلك لا يسوغ؛ ألا ترى أن الحرف المدغم إذا كان قبله ساكن نحو: قرم مالك، لم يقو الإدغام فيه على أن يحرك الساكن الذى قبل الحرف المدغم؟! فإذا لم يجز ذلك فيه - وكان تغييرًا أسهل من الحذف - فألا يجوز الحذف الذى هو أذهب فى باب التغيير من تحريك الساكن أجدر.

على أن فى هذه السورة ميمات اجتمعت فى الإدغام، أكثر مما كان يجتمع فى: لَمَنْ مَا، ولم يحذف منها شىء، وذلك قوله: ﴿وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ [هود:٤٨]؛ فإذا لم يحذف شىء من هذا، فألا يحذف ثَمَّ أجدر.

وقد روى أنه قد قرئ: ﴿وإنْ كلّا لمّا﴾ منونًا، كما قال: ﴿وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا﴾ [الفجر: ١٩]، فوصف بالمصدر.

فإن قال: إن ﴿لَّمَّا﴾ فيمن ثقل إنما هى «لما» هذه، وقف عليها بالألف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف - فذلك مما يجوز فى الشعر، ووجه الإشكال فيه أبين من هذا الوجه.

وحكى عن الكسائى أنه قال: لا أعرف وجه التثقيل فى «لمّا». ولم يُبْعِد فيما قال، ولو خفف مخفف «إنّ» ورفع «كلّا» بعدها، لجاز تثقيل «لَمّا» مع ذلك؛ على

---

(١) سقط فى ج.
(٢) شر أهر ذا ناب: كأنهم سمعوا هرير كلب فى وقت لا يهر فى مثله إلا لسوء فقالوا ذلك، أى: أن الكلب إنما حمله على الهرير شر، يضرب فيما يستدل به على الشر. ينظر المستقصى (٢/ ١٣٠).

أن يكون المعنى: ما كل إلا ليوفينهم؛ فيكون ذلك كقوله: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]، [و] لكان ذلك أبين من النصب فى «كل» والتثقيل لـ «لما»، وينبغى أن يقدر المضاف إليه «كل» نكرة؛ ليحسن وصفه بالنكرة، ولا يقدر إضافته إلى معرفة؛ فيمتنع أن يكون «لما» وصفًا له، ولا يجوز أن يكون حالًا؛ لأنه لا شيء فى الكلام عامل فى الحال.

قرأ نافع، وعاصم فى رواية حفص: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [١٢٣] بضم الياء.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم(١): ﴿يَرْجِعُ﴾ بفتح الياء.

قال أبو على: حجة من ضم، قوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢]؛ لأن المعنى: ثم رد أمرهم إلى الله. وهذا يدل على الاستسلام منهم، كقوله: ﴿بَلْ هُمُ ٱلْيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ﴾ [الصافات: ٢٦]، ويقوى ذلك قوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ﴾ [الأنعام: ٦٢] أى: له الحكم فى أمرهم، ويقوى ذلك قوله: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ [فصلت: ٤٧]، فهذه من الأمور المردودة إليه تعالى.

ومن قرأ: ﴿وإليه يَرجِعُ الأمر﴾ بفتح الياء؛ فلقوله: ﴿وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩] فكونه له رجوع إليه وانفراد به من غير أن يشركه أحد. كما يحكم فى هذه الدار الفقهاء والسلطان. ويقوى ذلك: ﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الأنعام: ٧٣].

قال: قرأ نافع وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [١٢٣] بالتاء.

وقرأ الباقون: ﴿بغافل عما يعملون﴾ بالياء(٢)، و[كذلك أبو بكر عن عاصم](٣).

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦١)، البحر المحيط (٥/ ٢٧٥)، التبيان للطوسى (٦/ ٨٩)، التيسير للدانى (١٢٦)، الحجة لابن خالويه(١٩١)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٠)، الغيث للصفاقسى (٢٥٣)، الكشف للقيسى (١/ ٥٣٨)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٠٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٠٨، ٢٠٩).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦١)، الإعراب للنحاس (٢/ ١١٨)، البحر المحيط (٥/ ٢٧٥)، التبيان للطوسى (٦/ ٨٩)، التيسير للدانى (١٢٦)، تفسير القرطبى (٩/ ١١٧)، الحجة لابن خالويه(١٩١)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٠)، الغيث للصفاقسى (٢٥٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٩٩).

(٣) سقط فى ج.

قال أبو على: حجة التاء أن الخطاب يكون للنبى - عليه السلام - ولجميع الناس، والمعنى: أنه يجزى المحسن بإحسانه والمسىء بإساءته، والخطاب يتوجه إلى جميع الناس، مؤمنهم وكافرهم، وهذا أعم من الياء.

وحجة الياء على: قل لهم: ﴿وما ربك بغافل عما يعملون﴾.

سورة يوسف، عليه السلام

اختلفوا فى كسر التاء وفتحها من قوله: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [٤]:

فقرأ ابن عامر وحده[١]: ﴿يَا أَبَتَ﴾، بفتح التاء فى جميع القرآن.

وقرأ الباقون: بكسر التاء.

وابن كثير يقف على الهاء بـ ﴿يَا أَبَهْ﴾ وكذلك ابن عامر فيما أرى.

والباقون يقفون بالتاء وهم يكسرون.

قال أبو على: من فتح: ﴿يا أبتَ﴾ فله وجهان:

أحدهما: أن يكون مثل: يا طلحة أقبل. ووجه قول من قال: يا طلحة، أن هذا النحو من الأسماء التى فيها تاء التأنيث أكثر ما يدعى مرخمًا؛ فلما كان كذلك رد التاء المحذوفة فى الترخيم إليه، وترك الآخر يجرى على ما كان عليه فى الترخيم من الفتح، فلم يعتد بالهاء، وأقحمها، كما أن أكثر من يقول[٢]: اجتمعت اليمامة، وهو يريد: أهل اليمامة، فرد «الأهل» ولم يعتد به، فقال: اجتمعت أهل اليمامة، فجعله على ما كان يكون عليه من الكثرة.

والوجه الآخر: أن يكون أراد: «يا أبَتا»، فحذف الألف كما يحذف الياء[٣]؛ فتبقى الفتحة دالة على الألف، كما أن الكسرة تبقى دالة على الياء، والدليل على قوة هذا الوجه كثرة ما جاء من هذه الكلمة على هذا الوجه، كقول الشاعر: [من الطويل]

وَقَدْ زَعَمُوا أَنِّى جَزِعْتُ عَلَيْهِمَا ... وَهَلْ جَزَعٌ أَنْ قُلْتُ وابِأَبَاهُمَا[٤]

وكقول رؤبة: [من الرجز]

فَهْىَ تَرَثَّى بِأَبَا وَابْنَامَا[٥]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٢٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٢٧)، البحر المحيط (٥/ ٢٧٩)، التبيان للطوسى (٦/ ٩٤)، التيسير للدانى (١٢٧)، تفسير القرطبى (٩/ ١٢١)، الحجة لابن خالويه(١٩١)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٤)، الغيث للصفاقسى (٢٥٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٠١)، الكشف للقيسى (٢/ ٣)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٠٧)، المعانى للفراء (٢/ ٣٢)، تفسير الرازى (١٨/ ٨٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٣).

(٢) فى أ: ما تقول.

(٣) فى أ: التاء.

(٤) تقدم.

(٥) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص(١٨٥)، وشرح المفصل (٢/ ١٢)، وشرح أبيات سيبويه =

وقال الأعشى: [من المتقارب]

وَيَـا أَبَـتَـا لَا تَـزَلْ عِـنْـدَنَـا فَـإِنَّـا نَـخَـافُ بِـأَنْ تُـخْـتَـرَمْ[١]

وقال رؤبة: [من الرجز]

يَـا أَبَـتَـا عَـلَّـكَ أَوْ عَـسَـاكَـا[٢]

وقال آخر: [من مجزوء الرجز]

يَـا أَبَـتَـا وَيَـا أَبَـهْ حَـسُـنْـتَ إِلَّا الـرَّقَـبَـهْ[٣]

فلما كثرت هذه الكلمة فى كلامهم هذه الكثرة، ألزموها القلب والحذف، على أن أبا عثمان قد رأى أن ذلك مطرد فى جميع هذا الباب.

وأما وقف ابن كثير على الهاء، وقوله: ﴿يَا أَبَهْ﴾ فإنما وقف بالهاء؛ لأن التاء التى للتأنيث يبدل منها الهاء فى الوقف، فيغير الحرف فى الوقف بذلك كما غير التنوين فانفتح[٤] ما قبله بأن أبدل منه الألف، وكما غيرت الألف بأن أبدل منها قوم الهمزة فى الوقف، وتغييرات الوقف كثيرة.

فإن قلت: هلا أبدلت التاء ياء فى الوقف، ولم تبدل منها الهاء؛ لأنه ممن يكسر، فيقرأ: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾، وإذا كان كذلك، فالإضافة فى الاسم مرادة؛ فكما أنه لو أضاف صحح التاء ولم يبدل منها الهاء، كذلك إذا وقف، وهو يريدها.

قيل: لا يلزم اعتبار الإضافة؛ لأنه إذا وقف عليها سكنت للوقف، وإذا سكنت كانت بمنزلة ما لايراد فيه الإضافة؛ فتبدل منها الهاء؛ كما أنه إذا قال: يا طلحةَ أقبل، ففتح التاء ووقف عليها، أبدل التاء - فقد ساوى ما يراد به الإضافة ما لا يراد به الإضافة فى الوقف؛ ويدل على صحة هذا أن سيبويه قال: لو رخمت اسم رجل

= (١/ ٦٠٩)، ولسان العرب (بنى)، (رثا)، وتاج العروس (رثا)، (بنى)، وبلا نسبة فى اللمع ص(١٩٧)، والمقتضب (٤/ ٢٧٢)، وكتاب العين (٨/ ٢٣٥).

وفى أ: وهى ترثى يا أبا وابنيما.

(١) البيت فى ديوانه (٩١)، واللسان (ريم)، والتاج (ريم).

ويروى:

أبـانـا فـلا رمـت مـن عـنـدنـا فـإنـا بـخـيـر إذا لم تـرم

(٢) تقدم.

(٣) الرجز لجارية من العرب تخاطب أباها فى جمهرة اللغة ص(١٧٦)، ومقاييس اللغة (٢/ ٢٧)، واللسان (جبب)، (خبب).

(٤) فى ج: إذا ما انفتح.

يسمى: خمسة عشر، فحذفت الاسم الآخر للترخيم، لقلت: يا خمسه، فأبدلت من التاء هاء، ولم تصحح التاء، وإن كان الاسم الآخر المضموم إلى الصدر مرادًا فيه؛ بدلالة ترك الآخر من الاسم الأول على الحركة التى كانت تكون عليها قبل أن تحذف الاسم الآخر للترخيم؛ فكذلك تبدل من التاء فى «يا أبتِ» الهاء فى الوقف، كما تبدل من سائر تاءات التأنيث الهاء فى أكثر الاستعمال.

وأما ابن عامر، فإنه إن أراد بقوله: ﴿يَا أَبَتَ﴾ غير الإضافة، وقف بالهاء؛ كما أنه لو نادى مثل «طلحة» و «حمزة» فوقف، وقف بالهاء. وإن أراد به الإضافة قال: «يا أبتَ» فحذف الألف، كما حذف الباقون الياء فى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، فوقف بالهاء كان كوقف ابن كثير بالهاء، وإن كان يريد الإضافة لكسرت التاء فى «يا أَبَتِ»[١].

قال أحمد: والباقون يقفون بالتاء، وهم يكسرون.

وقال أبو على: وقف الباقون بالتاء فى: «يا أبتِ»، وفصلوا بين هذا وبين رجل يسمى: خمسة عشر، ثم يرخم، وبين: يا طلحةَ زيدٍ؛ لأن المضاف إليه على حرف واحد، فهو لذلك بمنزلة الحركة، من حيث كان حرفًا واحدًا، والحرف قد يكون بمنزلة الحركة، والدال على الاسم المضمر هنا حركة، والحركة لا تكون فى تقدير الانفصال من الكلمة؛ كما أن الحرف الواحد كذلك، كما يكون الاسم الثانى فى نحو: خمسة عشر، والمضاف إلى المظهر نحو: طلحة زيدٍ؛ لأن المضاف إليه هنا فى الأصل على حرف واحد قد حذف، وتركت الحركة تدل عليه، والحركة لا تكون فى تقدير الانفصال من الكلمة، كما يكون الاسم الثانى فى نحو «خمسة عشر»، و «طلحة زيد» فى تقدير الانفصال؛ ألا ترى أن المضاف إلى الظاهر يفصل بينهما فى نحو: [من السريع]

.... لِلهِ دَرُّ الـيَـوْمَ مَـنْ لامَـهَـا[٢]

ولا يجوز ذلك فى الضمير إذا كان على حرف واحد، ولا فى الحركة. فجعلوا الياء المحذوفة فى تقدير الثبات كما جعلوا الحركة كذلك، ويدل على أن الحركة فى تقدير الثبات تحريكهم الساكن الذى قبل الحرف الموقوف عليه بالحركة التى تجب

---

(١) فى ج: يا أَبَتَهْ.
(٢) تقدم.

للحرف الموقوف عليه فى الإدراج، نحو: [من الرجز]

.... إذْ جَـدَّ الـنَّـقُـرْ(١)

فكذلك تكون الحركة فيمن قرأ: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾، إذا وقف، وقف بالتاء؛ كما أن الحركة إذا كانت ثابتة كان الحرف ثابتًا، وقد جرت الحركة المحذوفة فى غير هذا الموضع مجرى المثبتة؛ ألا ترى أنهم قالوا: لقضُوَ الرجل، فكانت الحركة المحذوفة بمنزلة المثبتة، وكذلك الحركة فى قولهم: رضْى وغُزْى وشَقْى؟! وقد حكى أن قومًا يقفون على التاء فى الوقف ولا يبدلون منها الهاء. وأنشد أبو الحسن: [من الرجز]

مَا بَالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ
مُسْبَلَةً(٢) تَسْتَنُّ لَمَّا عَرَفَتْ
بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ(٣)

أما ما أنشده أبو زيد وأبو الحسن من قول الشاعر: [من الطويل]

تَقُولُ ابْنَتِى لَمَّا رَأَتْنِىَ شَاحِبًا ... كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتِ غَرِيبُ(٤)

فالقول فيه: إنه رد المحذوف من «الأب»، وزاد عليها التاء كما تزاد إذا كان اللام ساقطًا، كما [أن] رد اللام الأخرى فى إنشاد من أنشد: [من الطويل]

.... تَحَيَّزَتْ ... ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِئَابُهَا(٥)

---

(١) تقدم.

(٢) فى أ: مبسلة.

(٣) الرجز لسؤر الذئب فى اللسان (حجف)، (بلل)، والتاج (حجف)، ولبعض الطائيين فى شرح شواهد الإيضاح (٣٨٦)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٣٩٧)، وجمهرة اللغة (١١٣٥)، والخصائص (١/ ٣٠٤، ٢/ ٩٨)، ورصف المبانى (١٥٦، ١٦٢، ٢١٧)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٥٩، ٢/ ٥٦٣، ٦٣٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٧٧)، وشرح شواهد الشافية (١٩٨) وشرح المفصل (٢/ ١١٨، ٤/ ٦٧)، والمحتسب (٢/ ٩٢)، واللسان (بلا)، وجمهرة اللغة (١١٣٥)، والمخصص (٩/ ٧، ١٦/ ٨٤، ٩٦، ١٢٠).

(٤) البيت لأبى الحدرجان فى نوادر أبى زيد ص(٢٣٩)، وبلا نسبة فى الخصائص (١/ ٣٣٩)، والدرر (١/ ٢٣٣)، ولسان العرب (أبى)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٥٣)، وهمع الهوامع (٢/ ١٥٧).

(٥) وتمام البيت:

فلما جلاها بالإيام ....

والبيت لأبى ذؤيب الهذلى فى أدب الكاتب ص(٤٤١)، وجمهرة اللغة ص(٢٤٨)، =

لا يكون إلا كذلك؛ لأن أحدًا لا يقول: رأيتُ مسلماتًا.

قال سيبويه: من حذف التنوين من نحو: [من الوافر]

تَـخَـيَّـرَهَـا أَخُـو عَـانَـاتِ شَـهْـرًا ....[1]

لم يقل: حللت عاناتٍ، فيفتح؛ إنما يكسر التاء، وقد ردوا هذا المحذوف مع التاء، كما ردوه مع غير التاء في قولهم: غَدٌ وغَدْوٌ، وقالوا: سُمًا[2]، في قولهم: اسم، فردوا اللام. حكاه أحمد بن يحيى.

اختلفوا في التوحيد والجمع من قوله - عز وجل -: ﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف: ٧]:

فقرأ ابن كثير[3]: ﴿آيَةٌ لِلسَّائِلِينَ﴾ واحدة.

وقرأ الباقون: ﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ جماعة.

قال أبو علي: وجه الإفراد أنه جعل شأنه كله آيةً، ويقوي ذلك قوله: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]، فأفرد، وكل واحد منهما على انفراده يجوز أن يقال فيه: «آيةٌ»، فأفرد مع ذلك.

ومن جمع جعل كل حال من أحواله آية، وجمع على ذلك، على أن المفرد

= (١٣٣٤)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٥٣)، وشرح المفصل (٥/ ٨)، ولسان العرب (أيم)، (جلا)، والمحتسب (١/ ١١٨)، والمنصف (٣/ ٦٣)، وبلا نسبة في الخصائص (٣/ ٣٠٤)، ورصف المباني ص(١٦٥)، وشرح المفصل (٥/ ٤)، والمنصف (١/ ٢٦٢).

(١) صدر بيت، وعجزه:

.... ورجـي أولـهـا عـامـا فـعـامـا

البيت للأعشى في ديوانه ص(٢٤٧)، وخزانة الأدب (٥٦١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٩٧)، ولسان العرب (برر)، (عون)، وأساس البلاغة (برر)، وبلا نسبة في المقتضب (٣/ ٣٣٣).

ويروى: «دهرا» بدلا من «شهرا».

(٢) في ج: سماه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٢٤)، الإملاء للعكبري (٢/ ٢٧)، البحر المحيط (٥/ ٢٨٢)، التبيان للطوسي (٦/ ٩٩)، التيسير للداني (١٢٧)، تفسير الطبري (١٢/ ٩٢)، تفسير القرطبي (٩/ ١٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٤)، الغيث للصفاقسي (٢٥٤)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٣٠٤)، الكشف للقيسي (٢/ ٥)، المجمع للطبرسي (٥/ ٢١٠)، تفسير الرازي (١٨/ ٩٠)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٩٣).

المذكور فى الإيجاب يقع على الكثرة، كما يكون ذلك فى غير الإيجاب. قال: [من الطويل]

فَقَتْلًا بِتَقْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ جَزَاءَ العُطَاسِ لا يَنَامُ مِنَ اتَّأَرْ[(١)]

قال: وقرأ ابن كثير ونافع والكسائى: ﴿مُبِينٍنُ اقْتُلُوا﴾ [٨، ٩] بضم التنوين.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: بكسر التنوين[(٢)].

قال أبو على: وجه قول من ضم التنوين: أن تحريكه يلزم لالتقاء الساكنين وهما التنوين والقاف فى [مبين] «اقتلوا»[(٣)]، فلما التقيا لزم تحريك الأول منهما، وحركه بالضم؛ ليتبع الضمة الضمة، كما قالوا: مُدُّ، وكما قالوا: «ظلماتٌ»، فأتبعوا الضمة الضمة، وكذلك: ﴿أَنُ اقْتُلُوا﴾ [النساء: ٦٦].

فإذا كانوا قد أبدلوا من غير الضمة لتتبع ضمة الإعراب فى نحو: أَجُوءك وأُنبُؤُك، وهو مُنحدُرٌ من الجبل - مع أن ضمة الإعراب ليست لازمة، ولم يعتد بها فى نحو: هذه كَتِفٌ، يا فتى - فأن يُتبعوا الضمة الثانية فى عين[(٤)] «اقتُلوا» اللازمة: أولى.

ومن قال: ﴿مُّبِينٍ. اَقْتُلُوا﴾، لم يتبع الضم. كما أن من قال: مدَّ وظلَمات، لم يتبع، وكسر الساكن على ما يجرى عليه أمر تحريك الأول من الساكنين المنفصلين فى الأمر الشائع.

قال أحمد: كان الكسائى يميل قوله: ﴿رُؤْيَاىَ﴾ [١٠٠]، و: ﴿رُؤْيَاكَ﴾ [٥]، و: ﴿الرُّؤْيا﴾ [٤٣] فى كل القرآن.

وروى أبو الحارث الليث بن خالد عن الكسائى أنه لم يمل هذا الحرف: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ﴾ وحده، وأمال سائر القرآن.

وروى أبو عمر الدورى عن الكسائى الإمالة فى ذلك كله، ولا يستثنى.

وكان حمزة يفتح: ﴿رُءْيَاكَ﴾، و: ﴿لِلرُّءْيَا﴾ فى كل القرآن، وكذلك الباقون[(٥)].

---

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٥)، الغيث للصفاقسى (٢٥٤)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢١٠).

(٣) فى ج: من «فعل».

(٤) فى ج: غير.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، التبيان للطوسى (٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٤)، الغيث للصفاقسى (٢٥٥)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٠٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٨).

قال أبو على: «الرؤيا» مصدر: كالبشرى والسقيا، والبقيا، والشورى، إلا أنه لما صار اسمًا لهذا المتخيل فى المنام جرى مجرى الأسماء؛ كما أن «درًّا» لما كثر فى كلامهم فى قولهم: لله درك، جرى مجرى الأسماء، وخرج من حكم الإعمال؛ فلا يعمل واحدٌ منهما إعمال المصادر.

ومما يقوى خروجه عن أحكام المصادر تكسيرهم لها: رؤًى؛ فصار بمنزلة: ظلم، والمصادر فى أكثر الأمر لا تكسر، و «الرؤيا» على تحقيق الهمز، فإن خففت «الرؤيا» [قلت: الرُّويا][1]، فقلبتها فى اللفظ، ولم تدغم الواو فى الياء وإن كانت قد تقدمتها ساكنة، كما تقلب نحو: «طى» و «لى» ؛ لأن الواو فى تقدير الهمزة؛ فهى لذلك غير لازمة، فإذا لم تلزم لم يقع الاعتداد فلم تدغم؛ كما لم تقلب الأولى من ﴿وُورِىَ عَنْهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] لما كانت الثانية غير لازمة، ومن ثم جاز: «ضوٌ» و «شَى» فى تخفيف «ضوءٍ» و «شىء»، فبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين، وجاز تحرك حرف اللين، وتصحيحه مع انفتاح ما قبله؛ لأن الهمزة فى تقدير الثبات، وقد كسر أولها قوم فقالوا «رِيًّا» فهؤلاء قلبوا الواو [قلبًا على غير وجه التخفيف، ومن ثم كسروا الفاء][2]، كما كسروه من قولهم: قَرْن ألوى، وقرون لِى.

اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله - عز وجل -: ﴿فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠]:

فقرأ نافع وحده[3]: ﴿غيابات﴾ جماعة.

وقرأ الباقون: ﴿غَيَٰبَتِ﴾ واحدة.

قال أبو عبيدة: كل شىء غيِّب عنك فهو غيابة. قال منخل بن سُبَيع - وفى أخرى سُمَيع -: [من الطويل]

---

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ج.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٢٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٢٧)، البحر المحيط (٥/ ٢٨٤)، التبيان للطوسى (٦/ ١٠٢)، التيسير للدانى (١٢٧)، تفسير الطبرى (١٢/ ٩٣)، تفسير القرطبى (٩/ ١٣٢)، الحجة لابن خالويه(١٣٣)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٥)، الغيث للصفاقسى (٢٥٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٠٥، ٣٠٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٥)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢١٠)، المعانى للفراء (٢/ ٣٦)، تفسير الرازى (١٨/ ٩٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٢).

فَإِنْ أَنَا يَوْمًا غَيَّبَتْنِى غَيَابتى ... فَسِيرُوا بِسَيْرِى فِى الْعَشِيرَةِ والأَهْلِ[(١)]

وقال ابن أحمر: [من الطويل]

أَلا فَالْبَثَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ ... إِلى ذَاكُمَا مَا غَيَّبَتْنِى غَيَابِيَا[(٢)]

جمع «غيابة».

قال: والجب: الركية التى لم تُطو.

وجه قول من أفرد: أن الجب لا يخلو من أن يكون له غيابة واحدة، أو غيابات، فـ «غيابة» المفرد يجوز أن يعنى به الجمع، كما يعنى به الواحد. ووجه قول من جمع: أنه يجوز أن تكون له غيابة واحدة فجعل كل جزء منه غيابة؛ فجمع على ذلك، كقولهم: شابت مفارقه، وبعير ذو عثانين. ويجوز أن يكون للجب عدة غيابات[(٣)]؛ فجمع لذلك، والدليل على جواز الجمع فيه قوله: [من الطويل]

.... إِلَى ذَاكُمَا مَا غَيَّبَتْنِى غَيَابِيَا[(٤)]

فجعل له غيابات مع أن ذا الغيابة واحد، كذلك الجب المذكور فى التنزيل، يجوز أن يكون له غيابات.

قال: وكلهم قرأ: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [١١]، بفتح الميم وإدغام النون الأولى فى الثانية والإشارة إلى إعراب النون المدغمة بالضم اتفاقًا[(٥)].

وجهه: أن الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه [من حيث جمعهما السكون؛ فمن حيث أشموا الحرف الموقوف عليه][(٦)] إذا كان مرفوعًا فى الإدراج أشموا النون المدغمة فى «تأمنا»، وليس ذلك بصوت خارج إلى اللفظ؛ إنما هو تهيئة العضو لإخراج ذلك الصوت به؛ ليعلم بالتهيئة أنه يريد ذلك المتهيأ له، ويدلك

---

(١) البيت فى تفسير القرطبى (٩/ ١٣٢)، وصدره فى التاج (غيب).

(٢) البيت فى ديوانه ص(١٧١)، والأزهية ص(١١٥)، وخزانة الأدب (٥/ ٩)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٤٨٣)، والخصائص (٢/ ٤٦٠)، والمحتسب (٢/ ٢٢٧).

(٣) فى ج: غياب.

(٤) تقدم قريبًا.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٢٧)، البحر المحيط (٥/ ٢٨٥)، تفسير القرطبى (٩/ ١٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٥)، الغيث للصفاقسى (٢٤٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٠٥)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢١٣)، تفسير الرازى (١٨/ ٩٦)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٠٤).

(٦) سقط فى ج.

على أنه يجرى مجرى الوقف أن الهمزة إذا كان قبلها ساكن حذفت حذفًا، ولم تخفف بأن تجعل بين بين كما أنها إذا ابتدئت لا تخفف؛ لأن التخفيف تقريب من الساكن، فكما لا يبتدأ بالساكن، كذلك لا يبتدأ بالمقرب منه، ولو رام الحركة فيها لم يجز مع الإدغام، كما جاز الإشمام مع الإدغام؛ لأن روم الحركة حركة، وإن كان الصوت قد أضعف بها؛ ألا ترى أنهم قالوا: إن روم الحركة يفصل به بين المذكر والمؤنث، نحو: رأيتكَ ورأيتكِ؟! وإذا كان كذلك، فالحركة تفصل بين المدغم والمدغم فيه؛ فلا يجوز الإدغام مع الحركة، وإن كانت قد أضعفت؛ لأن اللسان لا يرتفع عن الحرفين ارتفاعة واحدة، كما لا يرتفع إذا فصل بينهما حرف؛ لانفكاك الإدغام بالحركة إذا دخلت بين المثلين أوالمتقاربين، كانفكاكه بالحرف إذا دخل بينهما، وتضعيف الصوت بالحركة لا يمنع أن تكون الحركة مع تضعيفها فى الفصل، كما أن الفصل بالحرف الضعيف القليل الجرس يجرى مجرى الفصل بالحرف الزائد الصوت؛ ألا ترى أن الفصل بالنون التى هى من الخياشيم كالفصل بالصاد فى منع المثلين من الإدغام؟! فكذلك الحركة التى قد أضعف الصوت بها تفصل كما تفصل الحركة إذا أشبعت ومططت، فهذا وجه الإدغام، والإشارة بالضم إلى الحرف المدغم.

وقد يجوز فى ذلك وجه آخر فى العربية، وهو أن تبين ولا تدغم، ولكنك تخفى الحركة، وإخفاؤها هو ألا تشبعها بالتمطيط، ولكنك تختلسها اختلاسًا، وجاز الإدغام والبيان جميعًا؛ لأن الحرفين ليسا يلزمان، فلما لم يلزما صار بمنزلة: «اقتتلوا» فى جواز البيان فيه والإدغام جميعًا.

ومثل ذلك: ﴿نِعْمَا يِعِظُكُمْ به﴾ [النساء: ٥٨]، فيمن أسكن العين، فالذى أسكن العين لم يدغم، كما يجوز أن يدغم من كسر العين، والذى كسر العين لم يحرك الساكن من أجل الإدغام؛ لأن تحريك ما قبل الحرف المدغم لا يجوز فى الإدغام، إذا كان المدغم منفصلاً من المدغم فيه، ولكن: «نِعِم» على لغة من حرك العين قبل الإدغام، ولو حركه وألقى حركة المدغم عليه لوجب أن يكون مفتوحًا أو يجوز فيه التحريك بالفتح؛ لأن حركة المدغم الفتحة من حيث كان آخر المثال الماضى.

اختلفوا فى قوله - تعالى -: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [١٢]:

فقرأ ابن كثير: ﴿نَرتَعِ ونَلعبْ﴾ بفتح النون فيهما وكسر العين فى ﴿نَرتَعِ﴾ من

«ارتعيت».

وحدثني عبيد الله بن على قال: حدثنا نصر بن على قال: حدثنا أبو بكر البكراوي عن إسماعيل المكي قال: سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿نَرْتَعِ ويَلْعَبْ﴾، ﴿نرتَع﴾ بالنون وكسر العين، و ﴿يَلْعَبْ﴾ بالياء وجزم الباء.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر(١): ﴿نَرتَعْ ونَلْعبْ﴾ بالنون فيهما وتسكين الباء والعين.

وقرأ نافع(٢): ﴿يَرْتَعِ ويَلْعَبْ﴾ مثل ابن كثير في كسر العين وهي بياء، و ﴿يلعبْ﴾ بالياء وجزم الباء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ بالياء فيهما وجزم العين والباء.

قراءة ابن كثير: ﴿نرتَعِ ويلْعبْ﴾ بالياء أحسن؛ لأنه جعل الارتعاء والقيام على المال لمن بلغ وجاوز الصغر، وأسند اللعب إلى يوسف لصغره، ولا لوم على الصغير في اللعب ولا ذم، والدليل على صغر يوسف، قول إخوته: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢]، ولو كان كبيرًا لم يحتج إلى حفظهم.

ويدل على ذلك - أيضًا - قول يعقوب - عليه السلام -: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، ولو لم يكن صغيرًا قاوم الذئب، وإنما يخاف الذئب على من لا دفاع فيه ولا ممانعة عنده من شيخ فانٍ وصبي صغير.

وعلى هذا قال: [من المنسرح]

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ(٣) السِّلاحَ وَلَا أَمْـلِكُ رَأْسَ الْبَـعِـيـرِ إنْ نَـفَـرَا

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٢٧)، البحر المحيط (٥/ ٢٨٥)، التبيان للطوسي (٦/ ١٠٥)، التيسير للداني (١٢٨)، تفسير الطبري (١٢/ ٩٤)، تفسير القرطبي (٩/ ١٣٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٥)، الغيث للصفاقسي (٢٥٥)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٣٠٦)، الكشف للقيسي (٢/ ٦)، المجمع للطبرسي (٥/ ٢١٣)، تفسير الرازي (١٨/ ٩٦، ٩٧)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٩٣).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٢٧)، البحر المحيط (٥/ ٢٨٥)، التبيان للطوسي (٦/ ١٠٥)، التيسير للداني (١٢٨)، تفسير الطبري (١٢/ ٩٤)، تفسير القرطبي (٩/ ١٣٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٥)، الغيث للصفاقسي (٢٥٥)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٣٠٦)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٩٣).

(٣) في ج: أملك.

وَالـذِّئب أَخْـشَـاهُ إنْ مَـرَرْتُ بِـهِ وَحْدِي وأَخْشَى الرِّيَاحَ والمَطَرَا[(١)]

وفى المثل: «بما لا أخشى الذئب»[(٢)].

وأما اللعب فمما لا ينبغى أن ينسب إلى أهل النسك والصلاح.

ألا ترى قوله: ﴿أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٥] فقوبل اللعب بالحق؛ فدل أنه خلافه؟!

وقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥].

وقال: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ [الأنعام: ٧٠].

فأما الارتعاء: فهو «افتعال» من «رعيت»، مثل: شويت واشتويت، وكل واحد منهما متعد إلى مفعول به.

قال الأعشى: [من الخفيف]

تَرْتَعِى السَّفْحَ فَالْكَثِيبَ فَذَا قَا رِ فَرَوْضَ القَطَا فَذَاتَ الرِّئَالِ[(٣)]

وقال الآخر: [من الطويل]

رَعَى بَارِضَ البُهْمَى جَمِيمًا وَبُسْرَةً وَصَمْعَاءَ حَتَّى آنَفَتْهُ نِصَالُهَا[(٤)]

---

(١) البيتان للربيع بن ضبع فى أمالى المرتضى (١/ ٢٥٥، ٢٥٦)، وحماسة البحترى ص(٢٠١)، وخزانة الأدب (٧/ ٣٨٤)، والدرر (٥/ ٢٢)، وشرح التصريح (٢/ ٣٦)، والكتاب (١/ ٨٩، ٩٠)، ولسان العرب (ضمن)، والمقاصد النحوية (٣/ ٣٩٧، ٣٩٨)، ونوادر أبى زيد ص(١٥٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٧/ ١٧٣)، وأوضح المسالك (٣/ ١١٤)، والرد على النحاة ص(١١٤، ١١٥)، وشرح المفصل (٧/ ١٠٥)، والمحتسب (٢/ ٩٩).

(٢) قولهم: لقد كنت وما أُخَشَّى بالذئب.

يقوله الرجل يذل بعد العز. وأصله فى الرجل يخرف؛ فيصير بمنزلة الصبى، فيفزَّع بمجىء الذئب.

ينظر: جمهرة الأمثال (٢/ ١٥٢)، مجمع الأمثال للميدانى (٢-٨٥)، ولسان العرب (خشى).

(٣) البيت فى ديوانه ص(٥٣)، ولسان العرب (سفح)، (رأل)، والتنبيه والإيضاح (١/ ٢٤٧)، وتاج العروس (سفح)، (رأل).

(٤) البيت فى ديوانه ص(٥١٩)، ولسان العرب (بسر)، (أنف)، (جمم)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٤٨٢)، وأساس البلاغة (نصل)، وكتاب الجيم (١/ ٥٥، ٣/ ٢٦٩)، ومجمل اللغة (١/ ٣٩٨)، وتاج العروس (بسر)، (صمع)، (أنف)، (جمم)، وكتاب العين (٧/ ٢٥٠)، وبلا نسبة فى لسان العرب (صمع)، (بهم)، وتهذيب اللغة (٢/ ٦٠، ٦/ ٣٣٩، ١٢/ ٤١٢)، وكتاب العين (١/ ٣١٦)، وجمهرة اللغة ص(٣١٣)، ومقاييس اللغة (١/ ٢٢١، ٤٢٠)، والمخصص (١٠/ ١٨٦، ١٢/ ١٥)، وتاج العروس (بهم).

ويروى: «رعت»، و: «آنفتها» بدلا من «رعى»، «آنفته».

وقد يستقيم أن يقال: نرتعُ وترتعُ إبلهم، فيما قال أبو عبيدة.

ووجه ذلك أنه كان الأصل: ترتع إبلنا، ثم حذف المضاف، وأسند الفعل إلى المتكلمين فصار: نرتع، وكذلك «نرتعى» على: ترتعى إبلنا، ثم يحذف المضاف؛ فيكون: نرتعى.

وقال أبو عبيدة: نرتعُ: نلهو، وقد تكون هذه الكلمة على غير معنى اللهو، ولكن على معنى النيل من الشىء، كقولهم: «القيدُ والرَّتَعَة»[(١)]، وكان هذا على النيل والتناول مما يحتاج إليه الحيوان.

وقد قال الأعشى: [من البسيط]

.... صَدْرَ النَّهَارِ تُراعى ثِيرَةً رُتُعَا[(٢)]

وعلى هذا قالوا: رأيت مرتع إبلك، لمرادها الذى ترعى فيه، فهذا لا يكون إلا[(٣)] اللهو؛ لأنه جمع «ثورٍ راتعٍ» أو «رَتوعٍ».

وأما قراءة أبى عمرو وابن عامر: ﴿نَرتعْ ونلعبْ﴾ فيكون «نرتعْ» على: ترتعُ إبلنا، أو على: أننا ننال مما نحتاج إليه وتنال معنا.

فأما ﴿نَلْعَبْ﴾ فحكى أن أبا عمرو قيل له: كيف يقولون: «نلعَب»، وهم أنبياء؟! فقال: لم يكونوا يومئذ أنبياء. فلو صحت هذه الحكاية عن أبى عمرو، وصح عنده هذا التاريخ - فذاك؛ وإلا فقد قال الشاعر: [من الكامل]

جَدَّتْ جَذَاذِ بِلاعِبٍ وَتَقَشَّعَتْ غَمَرَاتُ قالِبِ لِبْسَةٍ حَيْرَانِ[(٤)]

فكأن اللاعب هنا: الذى لم يشمر فى أمره فدخله بعض الهوينى، فهذا أسهل من الوجه الذى قوبل به الحق.

---

(١) ينظر: الأمثال لأبى عبيد (٥٦)، ونسبه للغضبان بن القبعثرى، وقيل: عمرو بن خويلد، كما فى الفاخر ص(٢٠٨).

(٢) عجز بيت، وصدره:

فظل يأكل منها وهى راتعة ....

البيت فى ديوانه ص(١٥٥)، وكتاب الجيم (١/ ١٠٩)، وتاج العروس (رتع)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٤٢٤)، والمخصص (٨/ ٣٦)، والمنصف (١/ ٣٤٩)، والخصائص (١/ ١١٣).

(٣) فى أ: على.

(٤) البيت بلا نسبة فى المعانى الكبير (٢/ ٩٦٤)، وإيضاح الشعر ص(٢٧٠).

وقد روى عن النبى ﷺ أنه قال لجابر: «فَهَلَّا بِكْرًا تُلاعِبُهَا وَتُلاعِبُكَ»[١]، فهذا كأنه يتشاغل بمباح وتنفيس وجمام من الجد وَتَعَمُّلٌ لما يتقوى به على النظر فى العلم والعبادة.

وقد روى عن بعض السلف أنه كان إذا أكثر النظر فى مسائل الفقه قال: «أحْمضوا»، وقد روى: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرِفْقٍ؛ فَإِنَّ المُنْبَتَّ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلا ظَهْرًا أَبْقَى».

وليس هذا اللعب كاللعب فى قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥].

فأما قراءة عاصم وحمزة والكسائى: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ جميعًا بالياء، فإن كان «يرتع» من اللهو - كما فسره أبو عبيدة - فلا يمتنع أن يخبر به عن يوسف - عليه السلام - لصغره؛ كما لا يمتنع أن ينسب إليه اللعب لذلك. وإن كان «يرتعْ» من النيل من الشىء، فذلك لا يمتنع عليه - أيضًا - فوجهه بيِّنٌ، وهذا أبين من قول من قال: ﴿ونَلْعَبْ﴾ بالنون؛ لأنهم إنما سألوا إرساله ليتنفس بلعبه، ولم يسألوا إرساله ليلعبوا هم.

اختلفوا فى همز ﴿الذِّئْبُ﴾ وتركه [١٣، ١٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: بالهمز[٢].

وقرأ الكسائى وحده بغير همز.

حدثنى عبيد الله عن نصر عن أبيه قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿فَأَكَلَهُ الذِّيبُ﴾ لا يهمز.

---

(١) أخرجه البخارى فى مواضع كثيرة فى صحيحه (٦/ ٢٢٣-٢٢٤)، فى كتاب الجهاد والسير، باب استئذان الرجل الإمام (٢٩٦٧)، بلفظ: «فهلا تزوجت بكرًا تلاعبها وتلاعبك».
وكذا مسلم فى صحيحه (٢/ ١٠٨٧)، كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين (٥٤/ ٧١٥)، بلفظ: «فهلا بكرًا تلاعبها».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٢٨)، البحر المحيط (٥/ ٢٨٦)، التبيان للطوسى (٦/ ١٠٧)، التيسير للدانى (١٢٨)، تفسير القرطبى (٩/ ١٤١)، الحجة لابن خالويه(١٩٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٦) الغيث للصفاقسى (٢٥٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٠٦)، الكشف للقيسى (١/ ٨٣)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٩١، ٣٩٢).

قال: وأهل الحجاز يهمزون.

وروى عباس بن الفضل عن أبى عمرو أنه لا يهمز.

وروى ورش عن نافع أنه لم يهمز.

وقال ابن جماز: أبو جعفر وشيبة ونافع: لا يهمزون ﴿الذيب﴾.

قال أبو بكر: وهذا وهم؛ إنما هو أبو جعفر وشيبة لا يهمزانه، ونافع يهمز. كذا قال إسماعيل بن جعفر عنهم.

وروى المسيبى وأبو بكر بن أبى أويس وقالون، وإسماعيل ويعقوب ابنا جعفر بن أبى كثير عن نافع أنه همز.

وأخبرنا أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد الحارثى البصرى كُرَيزان عن الأصمعى قال: سألت نافعًا عن «الذئب» و «البئر»، فقال: إن كانت العرب تهمزها فاهْمِزْها.

قال أبو على: ﴿الذِّئْبُ﴾ مهموز فى الأصل، وقالوا: تذاءبت الريح: إذا جاءت من كل جهة؛ كأن المعنى فيه أنها أتت كما يأتى الذئب.

قال: [من البسيط]

غَدَا كَأَنَّ بِهِ جِنًّا تَذَاءَبُهُ مِنْ كُلِّ أَقْطَارِهِ يَخْشَى وَيَرْتَقِبُ[(١)]

أى: يأتيه من جميع جهاته فإذا خففت الهمزة منه قلبت ياء، وكذلك «البير»، ولو وقعت فى ردف لقلبتها قلبًا إلى الياء، كما تقلب ألف «رالٍ» فى قوله: [من الطويل]

.... كَأَنَّ مَكَانَ الرِّدْفِ مِنْهُ عَلَى رَالِ[(٢)]

وقد جمعوا فقالوا فى العدد القليل: أذؤب، وقالوا: ذئب وذؤبان، كما قالوا: زقٌّ وزُقَّان.

قال: [من الطويل]

وَأَزْوَرَ يَمطُو فِى بِلادٍ بَعِيدَةٍ تَعَاوَتْ بِهِ ذُؤْبَانُهُ وثَعَالِبُهْ[(٣)]

---

(١) البيت لذى الرمة فى ديوانه (١/ ٩٥).

(٢) عجز بيت، وصدره:

وصم صلاب ما يقين من الوجى ....

البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص(٣٦)، ولسان العرب (رأل)، (قطا)، (وقى)، وتاج العروس (رأل)، (قطا)، (وقى)، وبلا نسبة فى المخصص (٨/ ٥٦).

(٣) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص(٨٤٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥١٧).

ويروى: «تعاوى» بدلا من «تعاوت».

وقالوا: ذئاب

قال: [من الطويل]

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاس مَثْنَى وَمَوْحَدُ[(١)]

فإن خففت الهمزة أبدلت منها الياء فقلت: ذيابٌ.

قال:

وروى عبد الله عن أبيه عن عامر عن خارجة عن نافع: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ﴾ بكسر التاء[(٢)] [يوسف: ٣١] ولم يروه غيره.

الباقون عن نافع[(٣)]: ﴿وقالتُ اخرج﴾ بضم التاء[(٤)].

وقد ذكرته.

اختلفوا فى فتح الياء وإثبات الألف، وإسكانها وإسقاط الألف من قوله - عز وجل -: ﴿يَـٰبُشْرَىٰ هَـٰذَا غُلَـٰمٌ﴾ [١٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر[(٥)]: ﴿يا بُشْرَایَ﴾ بفتح الياء وإثبات الألف.

وروى ورش عن نافع: ﴿يا بُشْرَآی﴾، و: ﴿مَثْوآی﴾ [٢٣]، و: ﴿مَحْيآی﴾ [الأنعام: ١٦٢]، و: ﴿عصآی﴾ [طه: ١٨] بسكون الياء.

الباقون عن نافع: بتحريك الياء إلا ﴿مَحْيَآی﴾.

ورأيت أصحاب ورش لا يعرفون هذا، ويروون عنه بفتح الياء فى ذلك كله.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿يَـٰبُشْرَىٰ﴾ بألف بغير ياء.

وعاصم بفتح الراء، وحمزة والكسائى يميلانها.

---

(١) تقدم.

(٢) فى السبعة لابن مجاهد: بضم التاء.

(٣) ينظر: السبعة لابن مجاهد (٣٤٨)، الغيث للصفاقسى (٢٥٧).

(٤) فى السبعة: بكسر التاء.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٣٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٢٨)، التبيان للطوسى (٦/ ١١٣)، تفسير القرطبى (٩/ ١٥٣)، الحجة لابن خالويه(١٩٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٧)، الغيث للصفاقسى (٢٥٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٠٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٧)، وانظر (١/ ١٧٩)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢١٨)، المعانى للفراء (٢/ ٣٩)، تفسير الرازى (١٨/ ١٠٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٣).

من قال: ﴿يا بُشْرَاىَ هذا﴾ فأضاف إلى الياء التى للمتكلم، كان للألف التى هى حرف الإعراب عنده موضعان من وجهين:

أحدهما: أن الألف فى موضع نصب من حيث كان نداء مضاف.

والآخر: أن تكون فى موضع كسر من حيث كانت بمنزلة حرف الإعراب فى: «غلامى».

والدليل على استحقاقها لهذا الموضع قولهم: كسرتَ فىَّ، فلولا أن حرف الإعراب الذى ولى ياء الإضافة فى موضع كسر ما كسرت الفاء من «فى»، فلما كسرت كما كسرت فى قولهم: بفيك، وكما فتحت من قولهم: رأيت فاك، لما كانت فى موضع الفتحة فى قولك: رأيت غلامك، وانضمت فى قولك: هذا فوك؛ لإتباعه الضمة المقدرة فيها، كالتى فى قولك: هذا غلامك، كذلك كسرت فى قولهم: كسرت فى، وهذا يدلك على أنه ليس يعرب من مكانين:

ألا ترى أنها تبعت حركة[1] الإعراب فى قولك: كسرت فى يا هذا، كما تبعت حركة الإعراب فى: رأيت فاكَ؟!

ومن قال: ﴿يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ﴾ احتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون فى موضع ضم مثل: يا رجل؛ لاختصاصه بالنداء؛ كاختصاص الرجل ونحوه من الأسماء الشائعة به.

والآخر: أن يكون فى موضع نصب؛ وذلك لأنك أشعت النداء، ولم تخصصه، كما فعلت فى الوجه الأول، فصار كقوله: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠].

فالوجه الأول على أن «بُشْرى» مختصة بالنداء.

والآخر: أن تنزله من جملةٍ كلُّها مثلها فى الشياع، إلا أن التنوين لم يلحق «بشرى» ؛ لأنها لا تنصرف.

فأما قوله - عز وجل -: ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] فإن حرف الإعراب فيه يحتمل - أيضًا - وجهين:

أحدهما: أن يكون فى موضع فتحة؛ للبناء الذى فى نحو: لا ريب، و: لا رجلَ.

---

(١) زاد فى ج: غير.

والآخر: أن يكون فى موضع نصب.

فأما الوجه الذى يكون فيه فى موضع فتحة البناء، فأن تجعل قوله: ﴿لِلْمُجْرِمِينَ﴾ الخبر، وتجعل ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ متعلقًا باللام، وإن كان قوله ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ متقدمًا عليها.

والوجه الذى يكون فيه فى موضع نصب مثل: لا خيرًا من زيد عندك، هو أن تجعل ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ من صلة ﴿بُشْرَىٰ﴾؛ فيصير لذلك اسمًا طويلاً ينتصب لطوله فى النفى، كما ينتصب المضاف، وكذلك فى النداء، ولم يدخله التنوين؛ لأنه لا ينصرف، وامتناع دخول التنوين عليه لذلك ليس مما يمتنع أن تكون الألف فى موضع فتح وهو نصب.

فأما من زعم أن «بشرى» اسم لرجل منادى فيحتاج إلى إثبات ذلك بخبر يسكن إليه؛ كما أن من قال فى ولد يعقوب النبى ﷺ: إنهم لم يكونوا أنبياء - حين أخبر عنهم باللعب - يحتاج إلى ذلك.

ووجه نداء البشرى على الوجهين اللذين قدمنا، والمعنى فيه: أن هذا الوقت من أوانك، ولو كنت ممن تخاطب، نحو: طبت الآن.

ومثل ذلك: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠].

وأما فتح عاصم الراء فى ﴿بُشْرَىٰ﴾؛ فحسن لمكان الراء، وهى تجرى مجرى المستعلية - إذا كانت مفتوحة - فى منع الإمالة.

وإمالة حمزة والكسائى إياها حسنة أيضًا؛ لأن الراء فى هذا النحو لا تمنع الإمالة، كما لا يمنع فى «طغى» و «صغى»، وكما لم تمنع فى قولهم: صار مكان كذا.

فأما قول نافع: ﴿مَحيَاى وَمَمَاتِى﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وجمعه بين الساكنين على غير حد «دابة» و «شابة» - فوجه ذلك أنه يجوز أن يختص به الألف؛ لزيادة المد فيها على زيادة المد فى أختها، واختصت بهذا كما اختصت فى القوافى بالتأسيس، وكما اختصت فى تخفيف الهمزة بعدها، نحو: هباءة، وليس شىء من ذلك فى الياء والواو؛ فكذلك يجوز أن تختص لوقوع الساكن بعدها، فيما قرأه نافع.

ويقوى ذلك ما ذهب إليه يونس، فى قولهم - فى الخفيفة -: اضْربانْ، واضربنان، فجمع بين الساكنين، على الحد الذى قرأ به نافع.

وحكى هشام: «التقت حلْقتا البطان».

فهذه الأشياء مثل ما قرأ به نافع من قوله: ﴿مَحْياى﴾، والتحريك للياء بعد الألف

أكثر، وعليه العامة من القراء والعرب والنحويين.

والدليل على ضعف ذلك من طريق القياس - مع قلته فى السماع - أنهم قالوا: جأنٌّ، ودأَبَّة.

وأنشد: [من الرجز]

خَـاطِـمَـهَـا زَأَمَّـهَـا كَـىْ يَـرْكَـبَـا[1]

فكرهوا التقاء الساكنين، مع أن الثانى منهما مدغم يرتفع اللسان عنه وعن المدغم فيه ارتفاعة واحدة؛ فإذا كره كارهون هذا الكثير السائغ فى الاستعمال، فحكم ما قل فى الاستعمال - ولم يكن على حد: «دابةٍ» - الرفضُ والاطراح.

وقد قرأ ناسٌ من غير القراء السبعة هذا النحو بقلب الألف ياءً، وإدغامها فى ياء الإضافة، فقالوا: ﴿هُدَىَّ﴾ و ﴿بُشْرَىَّ﴾.

والقول فى ذلك: إن ما يضاف إلى الياء يحرك بالكسر إذا كان الحرف صحيحًا نحو: غلامِى ودارِى. فلما لم تحتمل الألف الكسرة، قربت الألف من الياء بقلبها إليها، كما كان الحرف يكون مكسورًا والألف قريبة من الياء.

فكذلك أبدل كل واحد منهما من الآخر فى «حارى» و«ضارى».

وقوله: [من الرجز]

لَنَـضْـرِبَـنْ بِـسَـيْـفِـنَـا قَـفَـيْـكَـا[2]

فإن قلت: أتقول: إن فى قولك: «هدى» حركة مقدرة فى الياء المنقلبة عن الألف، كما كانت فى «غلامى»؟

فالقول: إن الياء لا ينبغى أن تقدر فيها الحركة التى قدرت فى «غلامى» ؛ لأن انقلابها إلى الياء فيه دلالة على الكسرة، فلم يلزم أن تقدر فيه الحركة، كما لم تقدر

---

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (قبب)، (حمر)، (ضلل)، (خطم)، (زمم)، (قبن)، وجمهرة اللغة ص(٥٢٣)، ومقاييس اللغة (٢/ ١٠٢)، والمخصص (٨/ ١١٧)، ومجمل اللغة (٢/ ١٠٦)، وتهذيب اللغة (٥/ ٥٥، ٩/ ١٩٧، ١٥/ ٦٩١)، والخصائص (٣/ ١٤٨)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٧٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٤٨)، وشرح شواهد الشافية ص(١٦٧)، وشرح المفصل (١/ ٣٦، ٤/ ١٣٠)، والممتع فى التصريف (١/ ٣٢١)، وتاج العروس (قبب)، (ولع).

ويروى: «أن تذهبا» بدلا من «كى يركبا».

(٢) تقدم.

الحركة له فى الألف والياء فى «رجلان»، و «رجلين».

ألا ترى أنه قال فى حرف التثنية: غير محرك ولا منون؟! فإنما يريد: غير مقدرة فيه الحركة التى تقدر فى نحو: قال وباع، ولو قدرت فيها الحركة للزم أن تقلب الياء من «رجلين»، ولا تثبت ياء.

فإن قلت: هلا قلت: إن الحركة فى «بُشرى» مقدرة، وإن كانت الياء قد أبدلت من الألف فيها؛ لأن القلب ليس يختص بهذا الموضع.

ألا ترى أنهم يقولون - أيضًا - فى الوقف: أفعَى وأعشَى، وإذا لم يختص بهذا الموضع، لم يكن مثل التثنية؟!

قيل: هذا يختص به الوقف؛ فلا يثبت فى الوصل، ويسقط، وإذا لم تثبت لم يقع الاعتداد بها، وكان فى تقدير الألف.

فإن قلت: إنه قد حكى أن منهم من يقول فى الوصل والوقف: أفعَى وأعشَى.

فالقول فى ذلك: إنه يجوز أن يكون جعل الحرف فى الوصل مثله فى الوقف؛ كما يجرى الوصل مجرى الوقف فى أشياء، وكأنهم أرادوا بذلك أن يكون الحرف أبين، على أنى رأيت أبا إسحاق لا يرتضى هذه اللغة، ويقدح فيها من طريق القياس.

قال أبو الحسن: قرأ بعض أهل المدينة بالكسر للياء فى الإضافة، قال: وذا ردىء.

قال أبو على: لا وجه لذلك إلا أن يكون جاء به على قول من قال: [من الرجز]

هَلْ لَكِ يَا تَا فِيَّ(١) ....

فحذف الياء التى تتبع الياء، وهذا قليل فى الاستعمال، وردىء فى القياس؛ ألا ترى أن الياء للمتكلم بمنزلة الكاف للمخاطب؟! فكما لا تلحق الكاف زيادة فى الأمر الشائع، كذلك لا تلحق الياء زيادة الياء، ومن ألحق الكاف الزيادة فقال: أعطيتكاه، جعل الكاف بمنزلة الهاء التى للغائب فى لحاق الزيادة له.

وعلى هذا ألحق التاء التى للخطاب حرف المد، وذلك فى قوله: [من الهزج]

---

(١) الرجز للأغلب العجلى فى ديوانه ص(١٦٩)، وحاشية يس (٢/ ٦٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٧)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ص(٥١٣)، والمحتسب (٢/ ٤٩).

رَمَـيْـتِـيـهِ فَـأَصْـمَـيْـتِ وَمَـا أَخْـطَـأَتِ الـرَّمْـيَـهْ[(١)]

عباس عن أبى عمرو: ﴿ءَابَآءِىَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [يوسف: ٣٨] لا يحرك الياء. الباقون بتحريك الياء. وروى اليزيدى عن أبى عمرو فتحها.

قال أبو على: لا فصل بين الإسكان والتحريك؛ بل يجريان مجرى واحدًا.

قال أبو الحسن: الياء تخفى بعد الهمزة؛ فكأنهم أرادوا إيضاحها، قال: فذا حجتها.

اختلفوا فى قوله - جل وعز -: ﴿هَيْتَ لَكَۚ﴾ [٢٣]:

فقرأ ابن كثير: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ بفتح الهاء، وتسكين الياء، وضم التاء.

وقرأ نافع وابن عامر[(٢)]: ﴿هِيتَ﴾ بكسر الهاء، وسكون الياء، ونصب التاء.

وروى هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿هِئْتُ لَكَ﴾ - من «تهيأت لك» - بكسر الهاء وهمز الياء وضم التاء.

وكذلك حدثنى أبو[(٣)] بكر مولى بنى سليم عن هشام.

وقال الحلوانى عن هشام: ﴿هِئْتَ لَكَ﴾ مهموز بكسر الهاء وفتح التاء، وهو خطأ، ولم يذكره ابن ذكوان.

أبو عبيدة: ﴿هَيْتَ لَكَۚ﴾ أى: هلم لك.

قال رجل لعلى بن أبى طالب - رضى الله عنه -: [من مجزوء الكامل]

أَبْـلِـغْ أَمِـيـرَ الـمُـؤْمِـنِـيــ نَ أَخَـا الْعِـرَاقِ إِذَا أَتَـيْـتَـا
أَنَّ الْعِـرَاقَ وَأَهْـلَـهُ عُـنُـقٌ إِلَيْـكَ فَـهَـيْـتَ هَـيْـتَـا[(٤)]

أى: هلم إلينا.

---

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٣٣)، البحر المحيط (٥/ ٢٩٤)، التبيان للطوسى (٦/ ١١٨)، التيسير للدانى (١٢٨)، تفسير الطبرى (١٢/ ١٠٧)، تفسير القرطبى (٩/ ١٦٣)، الحجة لابن خالويه(١٩٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٧)، الغيث للصفاقسى (٢٥٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣١٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٨)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٢٢)، المعانى للفراء (٢/ ٤٠)، تفسير الرازى (١٨/ ١١٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٣).

(٣) فى ج: ابن.

(٤) البيتان بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٢٥١، ٤٤٠)، والخصائص (١/ ٢٧٩)، وشرح المفصل (٤/ ٣٢)، ولسان العرب (هيت)، (عنق)، والمحتسب (١/ ٣٣٧).

وقال أبو الحسن: وقد كسر بعضهم التاء، وهى لغة فى ذا المعنى، ورفعت فى ذا المعنى.

قال: وقراءة أهل المدينة: ﴿هِيتَ لك﴾ فى ذا المعنى، الهاء مكسورة، والتاء مفتوحة.

قال: وقال بعضهم: ﴿هِئتُ لك﴾ مهموز، جعلها من «تهيأت لك»، وهى حسنة، إلا أن المعنى الآخر أثبت؛ لأنها دعته، والمفتوحة فى ذا المعنى أكثر اللغات.

قال أبو على: فأما قولهم: هَيَّتَ فلان بفلان: إذا دعاه، فينبغى أن يكون مأخوذًا من قولهم: «هيْت لك» ؛ كما أن قولهم: أفف، مأخوذ من «أف»، وجعلوها بمنزلة الأصوات؛ لموافقتها لها فى البناء، واشتقوا منها كما اشتقوا من الأصوات، نحو: دعدع، إذا قالوا: داع داع، ويجرى هذا المجرى: سبح ولبى، إذا قال: سبحان الله، ولبيك.

وأنشد بعض البغداديين: [من الرجز]

قَدْ رَابَنِى أَنَّ الْكَرِىَّ أَسْكَتَا لَوْ كَانَ مَعْنِيًّا بِنا لَهَيَّتَا[(١)]

أسكت: صار ذا سكوت، مثل: أجرب، وأقطف[(٢)].

وقد تقدم من قول أبى الحسن الأخفش ما يعلم منه: أن فى «هَيْتَ» الذى يراد به اسم الفعل، ثلاث لغات: «هَيْتَ لك، وهَيْتُ لك، وهِيْتَ لك»، إلا أن الهاء مكسورة، وذلك قراءة نافع وابن عامر، ونسبه أبو الحسن إلى أهل المدينة، ومثل هذه الكلمة - فى أن الآخر منها قد جازت فيه الحركات الثلاث لالتقاء الساكنين- قولهم: كان من الأمر ذَيْتُ، وذَيْتَ، وذَيْتِ.

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (سكت)، (هيت)، وتهذيب اللغة (٦/ ٣٩٥، ١٠/ ٤٩)، وتاج العروس (سكت)، (هيت)، ومقاييس اللغة (٦/ ٢٣)، وديوان الأدب (٢/ ٢٨٥، ٣/ ٤٣٦)، والمخصص (٢/ ١٣٤، ١٣٦).
ويروى: «بها» بدلا من «بنا».

(٢) ثبت فى ج: وروى عبد الله عن أبيه عن ابن عياش عن خارجة بن نافع: «قالت اخرج» بكسر التاء، ولم يروه غيره.
الباقون عن نافع: «قالتُ اخرج». وقد تقدم بعد الآيتين: ١٣، ١٤ .

ولو قرأ قارئ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ كان اسمًا للفعل، وفتح كما فتح الآخر من «رويد».

ألا ترى أنه اسم فعل، كما أن «رويد» اسم فعل؟! و ﴿لَكَ﴾ على هذا للتبيين، بمنزلة «لك» فى قولهم: هلُم لك ومثل تبيينهم إياه بـ: لك، تبيينهم «رويد» بالكاف فى «رويدك»، وتبينهم «ها»، و «هاء» بقولهم: هاك، هاءك. و «لك» فى «هلم لك» يتعلق بهذا الاسم الذى سمى الفعل به، ولا يجوز أن يتعلق بمضمر؛ لأنك لو علقته بمضمر لصار وصفًا، وهذه الأسماء التى سميت بها الأفعال لا توصف؛ لأنها بمنزلة مثال الأمر؛ فكما لا يوصف مثال الأمر، كذلك لا توصف هذه الأسماء.

وقول ابن كثير: ﴿هَيْتُ لك﴾ - بضم التاء - لغة فى ذا المعنى، وحرك الآخر بالضم؛ كما حرك آخر ما ذكرته من «ذيْتُ»، و «حيْث» فى أنه حرك مرة بالضم وأخرى بالفتح؛ لالتقاء الساكنين. ومعنى هَيْتَ: هَلُمَّ، وقد تقدم تفسيره بقول أبى عبيدة.

وقراءة ابن عامر - فيما روى هشام عنه -: ﴿هِئتُ لك﴾ - بكسر الهاء، والهمزة وضم التاء - وجهها أنها: «فعلْتُ» من «الهيئة»، والتاء فى «هئت» ضمير الفاعل المسند إليه الفعل.

قال أبو زيد: هِئتُ للأمر أَهِيء هَيْئَة وتهيأت؛ فهئت: فعلت. وقال غير أبى زيد: رجل هَيِّئٌ صَيِّر شَيِّر: إذا كان حسن الهيئة والصورة والشارة.

ونظير ما حكاه أبو زيد من «هئت وتهيأت»، قولهم: فئت وتفيأت.

وفى التنزيل: ﴿يَتَفَيَّؤُا ظِلَٰلُهُۥ﴾ [النحل: ٤٨].

و: ﴿حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، [و:] ﴿فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

ويجوز فى قراءة من حذف الهمزة أن يقول: ﴿هِيْتَ لك﴾ - بغير همز، والتاء ضمير الفاعل - أن يكون خفف الهمزة كما تخفف من: جئت، وشئت، وفئت، ومن الأسماء نحو: ذيب، وبير.

فإن قلت: فلم لا يكون: «هئتُ» فى الآية من: هُؤْتُ بالرجل خيرًا، أهوء به هُوءًا: إذا أزننته به، حكاه أبو زيد، ويكون الفعل مبنيًا للمفعول دون الفاعل مثل: سؤت زيدًا، وسيء زيد، وسيئت.

قيل: لا يشبه ذلك؛ لأن سياق الآية يدل على التهيؤ الذى هو استعداد، وليس المعنى على التهمة والإزنان.

ألا ترى أن المراودة وتغليق الأبواب إنما هو تهيؤ وتَعَمُّلٌ؛ لطلب الخلوة وما تلتمسه المرأة فيها؟!

وأما ما رواه الحلوانى عن هشام: ﴿هِئتَ﴾ مهموزًا بفتح التاء وكسر الهاء، فهو يشبه أن يكون وهمًا من الراوى؛ لأن الخطاب يكون من المرأة ليوسف، وهو لم يتهيأ لها.

يبين ذلك أن فى السورة مواضع تدل على خلاف ذلك من قوله - عز وجل -: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [٢٣]، وقوله - عز وجل -: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [٥١]، وقوله - عز وجل -: ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [٣٠]، وقوله - عز وجل -: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ [٥٢]، ولو كان على هذه الرواية لقالت له: هيت لى؛ فالوهم فى هذه الرواية ظاهر.

اختلفوا فى كسر اللام وفتحها من قوله - جل وعز -: ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر[1]: ﴿المخلِصين﴾، و: ﴿مخلِصًا﴾ [مريم: ٥١] بكسر اللام، وتابعهم نافع فى قوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلِصًا﴾ فى «مريم» بكسر اللام، وقرأ سائر القرآن: ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ بفتح اللام، فأما ما فيه «الدين» أو «دينى»، فلم يختلف فيه أنه بكسر اللام.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾، و ﴿مخلَصًا﴾ فى سائر القرآن بفتح اللام.

قال أبو على: حجة من كسر اللام من: ﴿المخلِصين﴾ و ﴿مخلِصًا﴾، قوله: ﴿وَأَخْلَصُوا۟ دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٤٦].

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٤)، البحر المحيط (٥/ ٢٩٦)، التبيان للطوسى (٦/ ١٢٠)، التيسير للدانى (١٢٨)، تفسير الطبرى (١٢/ ١١٤)، تفسير القرطبى (٩/ ١٧٠)، الحجة لابن خالويه(١٩٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٨)، الغيث للصفاقسى (٢٥٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣١٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٩، ١٠)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٢٣)، تفسير الرازى (١٨/ ١٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٥).

فأما قراء نافع في «مريم»: ﴿مخلِصًا﴾ بكسر اللام فعلى معنى أنه كان مخلصًا دينه، أو مخلصًا عبادته. فأما ما فيه «الدين» كقوله: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [غافر: ١٤]، ﴿قُلِ . ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى﴾ [الزمر: ١٤]؛ فلأن «الدين» و «دينى» مفعول به، وفى اسم الفاعل ذكر مرتفع بأنه فاعل.

ومعنى «مخلصًا له دينى»، أى: أتوجه فى عبادتى إليه، من غير مراءاة فى ذلك، وكذلك ﴿مخلصين له الدين﴾ أى: لا يشركون فى عبادته أحدًا، كما قال: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، ولم يكونوا كمن قال: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

وأقول فى ذلك: أَخْلَصت دينى لله، ولا يكون أُخْلِصت دينى لله؛ كما لا يكون: أُخلصوا دينهم لله. ويجوز فى التى فى «الزمر»: وهو ﴿مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى﴾ أى: أخلصه أنا، و ﴿مخلَصًا له دينى﴾ أى: يخلص دينى له، يكون هو المخلص فى المعنى، إلا أنه بنى الفعل للمفعول به(١)، وهذا يجوز فى العربية.

وحجة من كسر اللام: قوله: ﴿وَأَخْلَصُوا۟ دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ فإذا أخلصوا فهم مخلصون، كما أنهم إذا أخلصوا لهم(٢) كانوا مخلَصين.

اختلفوا فى قوله عز وجل: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [٣١]:

فقرأ أبو عمرو وحده(٣): ﴿حاشا لله﴾ بألف.

وقرأ الباقون: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ بغير ألف.

حدثنى عبيد الله بن على قال: حدثنا نصر بن على قال: أخبرنا الأصمعى قال: سمعت نافعًا يقرأ: ﴿حاشا لله﴾ فيها ألف ساكنة، كذا فى الحديث.

قال أبو عبيدة: «حاشَ لله» و «حاشا لله» يطلقونها، وهى تبرئة واستثناء.

وأنشد: [من الكامل]

حَاشَا أَبِى ثَوبَانَ إِنَّ بِهِ ضِنًّا عَلَى المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ(٤)

---

(١) فى ج: له.

(٢) فى ج: هم.

(٣) ينظر: السبعة لابن مجاهد (٣٤٨)، الغيث للصفاقسى (٢٥٧).

(٤) البيت للجميع الأسدى فى الأصمعيات ص(٢١٨)، والجنى الدانى ص(٥٦٢)، والدرر (٣/ ١٧٦)، وشرح اختيارات المفضل ص(١٥٠٨)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٣٦٨)، وشرح المفصل (٨/ ٤٧)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٩)، وله أو لسبرة بن عمرو الأسدى فى لسان =

قال أبو على: لا يخلو قولهم: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ من أن يكون الحرفَ الجار فى الاستثناء، أو يكون «فاعَلَ» من قولهم: حاشا يحاشى، فلا يجوز أن يكون الحرف الجار؛ لأن الحرف الجار لا يدخل على مثله؛ ولأن الحروف لا تحذف إذا لم يكن فيها تضعيف؛ فإذا لم يكن الجارَّ ثبت أنه الذى على «فاعَلَ»، وهو مأخوذ من «الحشا» الذى يعنى به: الناحية.

قال الهذلى: [من الطويل]

يَقُولُ الذَّى يَمْشِى إِلَى الحِرْزِ أَهْلُهُ بِأَىِّ الحشَا صَارَ الخَلِيطُ المُبَاينُ[(١)]

ف «حاشا»: «فاعَلَ» من هذا، والمعنى: أنه صار فى حشًا، أى: فى ناحية مما قُرِفَ به، أى: لم يقترفه، ولم يلابسه، وصار فى عزلة عنه وناحية.

وإذا كان فعلاً من هذا الذى ذكرنا، فلا بد له من فاعل، وفاعله: يوسف؛ كأن المعنى: بعد من هذا الذى رُمِى به؛ لله، أى: لخوفه ومراقبته أمره.

فأما حذف الألف فيه؛ فلأن الأفعال قد حذف منها نحو: لم يَكُ، و: لا أدر، ولم أُبَل. وقد حذفوا الألف من الفعل فى قولهم: «أصاب الناس جهدٌ، ولو تر ما أهل مكة» وإنما هو: ترى، فحذفت الألف المنقلبة عن اللام، كما حذفت من «حاشا» من قوله: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾.

ومن حجة الحذف: أنهم زعموا أنه فى الخط محذوف.

وقد قال رؤبة: [من الرجز]

وَصَّانِىَ العَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِى[(٢)]

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَا يَتَحَشَّى الفَحْلَ إِنْ أَعْرَضَتْ بِهِ وَلَا يَمْنَعُ المِرْبَاعَ مِنْهَا فَصِيلُهَا[(٣)]

= العرب (حشا)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٢٨٠)، وخزانة الأدب (٤/ ١٨٢)، وشرح المفصل (٢/ ٨٤)، ولسان العرب (حشا)، والمحتسب (١/ ٣٤١)، ومغنى اللبيب (١/ ١٢٢)، وهمع الهوامع (١/ ٢٣٢).

(١) البيت فى شرح شواهد الإيضاح ص(٣٢٣)، وشرح المفصل (٢/ ٨٥، ٨/ ٤٨)، وله أو لخالد بن مالك فى شرح أشعار الهذليين (١/ ٤٤٦).

ويروى: «يمسى إلى الحزن» بدلا من «يمشى إلى الحرز».

(٢) الرجز فى ملحق ديوانه ص(١٨٧)، وتاج العروس (وصى)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٤٤٩)، وخزانة الأدب (١/ ١٣١).

(٣) تقدم.

ف «حاشا» و «حشّى» بمنزلة: ضاعف وضعف، و «تحشّى» مطاوع «حشّى»، وإن لم أسمع فيه «حشّى»، فهذا [لم يستعمل ما هو][1] مطاوع له.

كما أن قولهم: انطلق، كذلك. والمعنى: لا يصير الفحل من عقره فى ناحية، أى: لا يمنعه ذلك من عقره للنحر وإطعام الضيف.

وكذلك: لا يمنع المرباع فصيلها، أى: لا يمنع المرباع من عقره لها فصيلها إشفاقًا عليه، ولكن يعقرها كما يعقر الفحل.

وأما قول أبى عمرو: ﴿حَاشَا﴾ فإنه جاء به على التمام والأصل، قال أبو الحسن: ولم أسمعها إلا أنها قد كثرت فى القراءة، فكأنه تمم؛ لأنه رأى الحذف فى هذا النحو قليلاً، ويدل على جودة التمام: أن «ترى» وإن كانت قد حذفت فى بعض المواضع، فإتمامها جيد؛ فكذلك «حَاشَا».

اختلفوا فى إسكان الهمزة وتحريكها وإسقاطها من قوله - تعالى -: ﴿دَأَبًا﴾ [٤٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وحمزة، والكسائى[2]: ﴿دَأْبًا﴾ ساكنة الهمزة.

إلا أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة لم يهمزها.

وروى حفص عن عاصم: ﴿دَأَبًا﴾ بفتح الهمزة.

وروى أبو بكر عنه ساكنة الهمزة.

وكذلك روى موسى الزابى عن عاصم بالفتح.

قال أبو على: الأكثر فى «دأب» الإسكان، ولعل الفتح لغة؛ فيكون ك: شَمْعٍ وشَمَع، ونَهر ونَهَر، وقص وقصص. وانتصاب ﴿دَأَبًا﴾؛ على أنه لما قال: ﴿تَزْرَعُونَ﴾ [٤٧] دل على «تدأبون»؛ فانتصب ﴿دَأَبًا﴾ بما دل عليه ﴿تَزْرَعُونَ﴾، وغير سيبويه يجيز أن يكون انتصابه بـ ﴿تَزْرَعُونَ﴾؛ كأنه إذا قال: تزرعون - وفيه علاج

(١) فى ج: يستعمل فيما هذا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٣٠)، البحر المحيط (٥/ ٣١٥)، التبيان للطوسى (٦/ ١٤٩)، التيسير للدانى (١٢٩)، الحجة لابن خالويه(١٩٥)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٩)، الغيث للصفاقسى (٢٥٨)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٢٥)، الكشف للقيسى (٢/ ١١)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٢٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٥).

ودءوب - فقد قال: «تدْأبون» ؛ فانتصب ﴿دَأَبًا﴾ به لا بالمضمر.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله: ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [٤٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَعْصِرُونَ﴾ بالياء.

وقرأ حمزة والكسائى(١): ﴿تَعْصِرون﴾ بالتاء.

قوله: ﴿يَعْصِرُونَ﴾ يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون العصر الذى يراد به الضغط الذى يلحق ما فيه دهن أو ماء، نحو: الزيتون والسمسم والعنب والتمر؛ ليخرج ذلك منه، وهذا يمكن أن يكون تأويل الآية عليه؛ لأن من المتأولين من يحكى أنهم لم يعصروا أربع عشرة سنة زيتًا ولا عنبًا؛ فيكون المعنى: تعصرون للخصب الذى أتاكم، كما كنتم تعصرون أيام الخصب وقبل الجدب الذى دفعتم إليه.

و[الثانى: أن] يكون «يَعْصرون» من «العصَر» الذى هو الالتجاء إلى ما تقدر النجاة به.

قال ابن مقبل: [من البسيط]

وَصَاحِبِى وَهْوَهٌ مُسْتَوْهِلٌ زَعِلٌ يَحُولُ بَينَ حِمَارِ الوَحْشِ وَالعَصَرِ(٢)

أى: يحول بينه وبين الملجأ الذى يقدر به النجاة.

وقال آخر: [من الخفيف]

فِى ضَرِيحٍ عَلَيهِ عِبْءٌ ثَقِيلٌ وَلَقَدْ كَانَ عُصْرَةَ المَنْجُودِ(٣)

وقال أبو عبيدة: تعصرون: تنجون.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٣٠)، البحر المحيط (٥/ ٣١٥)، التبيان للطوسى (٦/ ١٥٠)، التيسير للدانى (١٢٩)، تفسير الطبرى (١٢/ ١٣٨)، الحجة لابن خالويه(١٩٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٩)، الغيث للصفاقسى (٢٥٨)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٢٥)، الكشف للقيسى (٢/ ١١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٥).

(٢) البيت فى ديوانه ص(٩٦)، ولسان العرب (وهوه)، وتهذيب اللغة (٦/ ٤٨٦)، وكتاب العين (٤/ ٨٨)، وتاج العروس (وهوه)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٧٣٨).

(٣) البيت لأبى زبيد الطائى فى ديوانه ص(٤٤)، ولسان العرب (نجد)، (عصر)، وديوان الأدب (١/ ١٦٧)، وتهذيب اللغة (٢/ ١٤، ١٠/ ٦٦٦)، وتاج العروس (نجد)، (عصر)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٤/ ٣٤٥، ٥/ ٣٩١)، وجمهرة اللغة ص(٤٥١)، والمخصص (٩/ ٩٦، ١٢/ ٢٩٨)، وتهذيب اللغة (٢/ ١٤، ١٠/ ١٦٦).

ويروى صدره هكذا: صاديا يستغيث غير مغاث

وأنشد للبيد: [من الطويل]

فَبَاتَ وَأَسْرَى الْقَوْمُ آخِرَ لَيْلِهِمْ وَمَا كَانَ وَقَّافًا بِغَيْرِ مُعَصَّرِ(١)

قال: والعصر: المنجاة.

قال عدى: [من الرمل]

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِى شَرِقٌ كُنْتُ كَالغَصَّانِ بالمَاءِ اعْتِصَارِى(٢)

فأما من قال: ﴿يَعْصِرُونَ﴾ بالياء، فإنه جعل الفاعلين ﴿الناس﴾؛ لأن ذكرهم قد تقدم هذا الفعل.

ومن قال: ﴿تَعْصِرون﴾، وجه الخطاب إلى المستفتين الذين قالوا: أفتنا فى كذا، وعلى هذا قالوا: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ﴾ [٤٨]. إلا أن «الناس» أقرب إلى الفعل منهم.

ويجوز: أن يكون أريد المستفتون وغيرهم، إلا أنه حمل الكلام على المخاطبين؛ لأن الخطاب والغيبة، إذا اجتمعا غلِّب الخطاب على الغيبة، كما يغلب التذكير على التأنيث.

قال: وقرأ ابن كثير وحده: ﴿يتبوأ منها حيث نشاء﴾ [٥٦] بالنون(٣).

---

(١) البيت فى ديوانه ص(٤٩)، ولسان العرب (عصر)، (سرا)، وتهذيب اللغة (٢/ ١٤)، وتاج العروس (عصر)، وكتاب الجيم (٢/ ٣٣٩).
ويروى: «بدار» بدلا من «بغير».

(٢) البيت فى ديوانه ص(٩٣)، والأغانى (٢/ ٩٤)، وجمهرة اللغة ص(٧٣١)، والحيوان (٥/ ١٣٨، ٥٩٣)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٠٨، ١١/ ١٥، ٢٠٣)، والدرر (٥/ ٩٩)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٦٥٨)، والشعر والشعراء (١/ ٢٣٥)، واللامات ص(١٢٨)، ولسان العرب (عصر)، (غصص)، (شرق)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٥٤)، وكتاب العين (٤/ ٣٤٢)، وأساس البلاغة (عصر)، وبلا نسبة فى الاشتقاق ص(٢٦٩)، وتذكرة النحاة ص(٤٠)، والجنى الدانى ص(٢٨٠)، وجواهر الأدب ص(٢٦٣)، وشرح الأشمونى (٣/ ٦٠١)، وشرح التصريح (٢/ ٢٥٩)، وشرح عمدة الحافظ ص(٣٢٣)، والكتاب (٣/ ١٢١)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٦٨)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٦).
ويروى: «شرف» بدلا من «شرق».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٦)، البحر المحيط (٥/ ٣٢٠)، التبيان للطوسى (٦/ ١٥٧)، التيسير للدانى (١٢٩)، الحجة لابن خالويه(١٩٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٩)، الغيث للصفاقسى (٢٥٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٢٩)، الكشف للقيسى (١٧٢)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٤١)، تفسير الرازى (١٨/ ١٦٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٥).

وقرأ الباقون بالياء.

قال أبو على: ﴿يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ﴾، من قال: ﴿حَيْثُ يَشَآءُ﴾، ف: «يشاء» مسند إلى فعل الغائب، كما كان «يتبوأ» كذلك.

ويقوى ذلك: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، وكما أن قوله: ﴿حَيْثُ نَشَآءُ﴾ وفق فعل المتبوئين؛ فكذلك قوله: ﴿حَيْثُ يَشَآءُ﴾ وفق لقوله: ﴿يَتَبَوَّأُ﴾ فى إسناده إلى الغيبة.

وأما قراءة ابن كثير: ﴿حيث نشاء﴾ فإنه على أحد وجهين:

إما يكون أسند المشيئة إليه، وهى ليوسف فى المعنى؛ لأن مشيئته لما كانت بقوته وإقداره عليها جاز أن ينسب إلى الله -سبحانه- وإن كان فى المعنى ليوسف، كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، فأضيف «الرمى» إلى الله - سبحانه - لما كان بقوته، وإن كان الرمى للنبى ﷺ.

والآخر: أن يكون الموضع المتبوأ مواضع نسك وقرب، أو مواضع يقام فيها الحق من أمر بمعروف أو نهى عن منكر، فالتبوؤ فى نحو هذه الأماكن والمكث فيها قرب إلى الله - سبحانه - فهو يشاؤه ويريده.

ويقوى النون أن الفعل المعطوف عليه كذلك، وهو: ﴿ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [٥٦]، فأما اللام فى قوله: ﴿مَكَّنَّا لِيُوسُفَ﴾ [٢١]، وفى قوله: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٤] فيجوز أن يكون على حد التى فى قوله: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢] و ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [٤٣].

يدل على ذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، وقوله: ﴿مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]. وتكون اللام فى قوله: ﴿مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ على هذا أيضًا.

وقوله: ﴿يَتَبَوَّأُ﴾ فى موضع نصب على الحال، تقديره: مكناه متبوِّئًا حيث يشاء، فأما قوله: ﴿حَيْثُ يَشَآءُ﴾ فيحتمل موضعه أمرين:

أحدهما: أن يكون فى موضع نصب بأنه ظرف.

والآخر: أن يكون فى موضع نصب بأنه مفعول به.

ويدل على جواز هذا الوجه قول الشماخ: [من الطويل]

وَحَلَّأها عَن ذِى الأَرَاكَةِ عَامِرٌ أَخُو الخُضْرِ يَرْمى حَيثُ تُكوَى النَّواحِزُ[(١)]

اختلفوا فى النون والتاء من قوله - عز وجل -: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَـٰنِهِ﴾ [٦٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر[(٢)]: ﴿لِفِتيَتِهِ﴾ بالتاء.

واختلف عن عاصم:

فروى أبو بكر عنه مثل أبى عمرو.

وروى حفص عنه: ﴿لِفِتْيَـٰنِهِ﴾ مثل حمزة بالنون.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿لِفِتْيَـٰنِهِ﴾ بالنون.

قال أبو على: «الفتية» جمع «فتى» فى العدد القليل، والفتيان: فى الكثير، فمثل «فتى وفتية»: أخ وإخوة، وولد وولدة، ونار ونيرة، وقاع وقيعة، ومثل الفتيان: برق وبرقان، وخَرَب وخِربان، وجار وجِيران، وتاج وتيجان. وقد جاء فعله فى العدد القليل، فيما زادت عدته على ثلاثة أحرف: نحو: صبى وصِبية، وغلام وغِلمة، وَعلِى وعِلية.

فوجه البناء الذى للعدد القليل: أن الذين يحيطون بما يجعلون بضاعتهم فيه من رحالهم يكفون من الكثير.

ووجه الجمع الكثير: أنه يجوز أن يقال ذلك للكثير، ويتولى الفعل منهم القليل، ويقوى البناء الكثير قوله: ﴿ٱجْعَلُوا۟ بِضَـٰعَتَهُمْ فِى رِحَالِهِمْ﴾ [٦٢]؛ فكما أن «الرحال» للعدد الكثير- لأن جمع القليل: أرحُلٌ - فكذلك المتولون ذلك يكونون كثرة.

وقال أبو الحسن: كلام العرب: قل لفتيانك، وما فعل فتيانك؟ وإن كانوا فى أدنى العدد، إلا أن يقولوا: ثلاثة وأربعة.

قال أبو على: فإن قلت: هلا كان «فتية» أولى؛ لقوله: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٠]، ولقوله: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦]،

---

(١) فى ج: النواخز. والبيت تقدم.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (٢/ ١٤٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٣٠)، البحر المحيط (٥/ ٣٢٢)، التبيان للطوسى (٦/ ١٦٢)، التيسير للدانى (١٢٩)، تفسير القرطبى (٩/ ٢٢٢)، الحجة لابن خالويه(١٩٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٦١)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٩)، الغيث للصفاقسى (٢٥٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٣٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٢)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٤٥)، المعانى للفراء (٢/ ٤٨)، تفسير الرازى (١٨/ ١٦٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٥).

و «الأوعية» للعدد القليل؟

قيل: لا دلالة على ما ذكرت من واحد من الأمرين:

فأما قوله: «الفتية» في أصحاب الكهف، فزعموا أنهم كانوا أقل من عشرة.

وأما قوله: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾، فإنه - وإن كان «أفعلة» لأدنى العدد- فإنه فى هذا الباب يجوز أن يعنى به العدد الكثير؛ ألا ترى أنه لا يستعمل فى هذا الباب البناء الذى لأكثر العدد- وهو «فُعُل»؟! فإذا رفضوا ذلك فيه، ولم يستعملوه، جاز أن يعنى به العدد الكثير.

ألا ترى أن قولهم: رداء وكساء ورشاء وعباء، لا يقال فى تكسيره إلا: أعبية وأردية وأرشية وأكسية، ولم يجئ شيء منها على «فُعُل» ؛ لأنه لو جاء على ذلك لم يخل من أن تخفف العين كما خفف فى «رُسْل»، أو تثقل كما ثقلت العين فى «رُسُل»، فإن خففت العين فى ذلك، لم يجز؛ لأن العين إذا خففت فى هذا النحو كان فى حكم التثقيل، بدلالة قولهم: لَقَضْو الرجل، ورضْى وغزْيَ؛ فكما أن التخفيف فى حكم التثقيل - لتقريرهم حروف اللين على ما هى عليه، والحركة ثابتة غير محذوفة - كذلك «فُعْل» لو خفف فقيل: رُشْى، كان فى حكم التثقيل؛ ولم يثقل لِمَا كان يلزم من القلب والإعلال، وقد يقوم البناء الذى للقليل مقام البناء الذى للكثير، وكذلك الكثير يقوم مقام القليل حيث لا قلب ولا إعلال، وذلك نحو: أرجُل، وأقدام، وأرسان، وفى الكثير قولهم: ثلاثة شسوع، فإذا فعل ذلك فيما لا إعلال فيه، فأن يرفض فيما يؤدى إلى ما ذكرنا من الإعلال والقلب أولى.

فأما قولهم: «ثُن» فى جمع «ثِنى»، فمن الشاذ الذى لم يعد إلى غيره، ورفض فيما عداه.

اختلفوا فى الياء والنون من قوله - عز وجل -: ﴿نَكْتَلْ﴾ [٦٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿نَكْتَلْ﴾ بالنون.

وقرأ حمزة والكسائى(١): ﴿يَكْتَلْ﴾ بالياء.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٤٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٣٠)، البحر المحيط (٥/ ٣٢٢)، التبيان للطوسى (٦/ ١٦٣)، التيسير للدانى (١٢٩)، تفسير الطبرى (١٣/ ٨)، تفسير القرطبى (٩/ ٢٢٤)، الحجة لابن خالويه(١٩٦)، الحجة =

قال أبو على: يدل على النون قوله: ﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٦٥].

ألا ترى أنهم إنما يميرون أهلهم مما يكتالونه؟! فيكون «نكتل» مثل: «نمير»؟! وأيضًا فإذا [قالوا: نكتل][1] جاز أن يكون أخوهم داخلاً معهم، وإذا قالوا: يكتل - بالياء - لم يدخلوا هم فى هذه الجملة.

وزعموا أن فى قراءة عبد الله: ﴿نَكْتَلْ﴾ بالنون، وكان بالنون؛ لقولهم: ﴿مُنع منا الكيل﴾؛ لغيبة أخينا، فأرسله نكتل ما مُنِعنَاهُ لغيبته.

ووجه الياء كأنه: يكتل هو حِمله، كما نكتال نحن أحمالنا.

قال أحمد: روى خلف والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿فلما استايَسُوا﴾ [٨٠] بغير همز[2].

ومحمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير مثله.

وقرأ الباقون: ﴿ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ﴾ الهمزة بين السين والياء.

وكذلك قرأت على قنبل عن ابن كثير: ﴿ٱسْتَيْـَٔسُواْ﴾ مثل حمزة: ﴿وَلَا تَا۟يْـَٔسُواْ﴾ [٨٧].

وكلهم قرأ فى آخرها: ﴿ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠] إلا ما ذكرت عن ابن كثير.

قال أبو على: قولهم: يئس واستيأس، مثل: عجب واستعجب، وسخر واستسخر، وفى التنزيل: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٤].

وقال أوس: [من الطويل]

وَمُسْتَعْجِبٍ ممَّا يَرَى مِن أَنَاتِنَا ... وَلَو زَبَنَتْهُ الحَربُ لَم يَتَرَمْرَمِ[3]

= لأبى زرعة (٣٦١)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٠)، الغيث للصفاقسى (٢٥٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٣١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٢)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٤٦)، المعانى للفراء (٢/ ٤٩)، تفسير الرازى (١٨/ ١٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٥).

(١) فى ج: كالوا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٦)، التيسير للدانى (١٢٩)، تفسير القرطبى (٩/ ٢٤١)، الحجة لأبى زرعة (٣٦٦)، الغيث للصفاقسى (٢٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٠)، النشر لابن الجزرى (١/ ٤٠٥، ٤٠٦).

(٣) تقدم.

ومن قال: ﴿استَايَسَ الرُّسُلُ﴾ قلب العين إلى موضع الفاء؛ فصارت: استعفل، ولفظه: استأيس، ثم خفف الهمزة وأبدلها ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصار مثل: راس وفاس.

فإن قلت: فلم لا يكون «استيأس» فأُبدِلَ من الياء الألف وإن كانت ساكنة؛ كما قلب قوم نحو: ياتعد، وياتزر، وياتيس؟

قيل: لو كان كذلك لكان: فلما استَأَسُوا، فكانت الهمزة التى هى عين مخففة، فإن خففتها كانت بين بين كالتى فى «هياءة»، والرواية عن ابن كثير: «استاأَسُوا» بالياء، والهمزة لا تقلب ياء فى هذا النحو فى التخفيف القياسى. وقد قلب هذا الحرف فى غير هذا الموضع، قالوا: أيس يأيَسُ، وهذا مقلوب من: يئس ييأس، وهو الأصل.

يدلك على ذلك، أن المصدر لا نعلمه جاء إلا على تقديم الياء نحو قوله: [من الرجز]

مِنْ يَأْسَةِ اليَائِسِ أَوْ حِدَادَا[1]

ونحو ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

بِلا عُزُفٍ تَسْلُو وَلَكِنْ يَآسَةً وَأَشْفَى لِمَطْلُوبِ العَلَاقَةِ لَو يَسْلُو[2]

فأما قولهم: الإياس، وتسميتهم الرجل: إياسًا- فليس مصدر «أيس»، ولو كان كذلك لكان من باب «جبذ وجذب» فى أن كل واحد منهما أصل على حدة، وليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه، ولكن «إياس» مصدر «أستُه أأوسه أوسًا»: إذا أعطيته، والإياس مثل القياس[3] والقياد، وإنما سمى الرجل بـ «إياس» و «أوس» ؛ كما سمى بـ «عطاء» و «عطية».

ومن ذلك قول النابغة الجعدى: [من المتقارب]

.... وَكَانَ الإِلَهُ هُوَ المُسْتَآسا[4]

---

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢/ ٨٣)، والمخصص (١٥/ ١٢٧)، والإنصاف (١/ ٣٣٣)، والكتاب (١/ ٦٩)، وبلا نسبة فى المحتسب (٢/ ٣٦٣).
(٢) البيت فى النوادر (٥٦٢).
(٣) فى ج: القيام.
(٤) عجز بيت، وصدره:

إنما هو «مستفعل» من «العطاء»، أى: يُسأل أن يعطى، ومن فسره من أهل اللغة على غير هذا، فإنما هو تفسير على المعنى دون ما عليه اللفظ، فأما «الأسْوُ» فهو من قولك: أسوت الجرح آسوه أسوًا، والفاعل: آسٍ، كما ترى، والمفعول: مأسوٌّ وأسىٌّ[(١)].

وقول الحطيئة[(٢)]: [من الوافر]

.... الأَطِبَّةُ وَالإِسَاءُ[(٣)]

الإساء: فعال، مثل: صاحب وصحاب، وآم وإمام، ومنه: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] فى قول أبى الحسن، وقالوا: «أسىّ»؛ فـ «أسىّ»: فعيل، مثل: أسير، ومن ثم جمع على «أُسَاوَى» مثل «أُسَارَى».

قال: [من الطويل]

.... كَأَنَّهُم أَسَاوَى إِذَا مَا سَارَ فِيهِمْ سُوَارُهَا[(٤)]

= ثلاثة أهلين أفنيتهم ....

وهو فى ديوانه ص(٧٨)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٢٥٩)، وكتاب العين (٧/ ٣٣٠)، ومقاييس اللغة (١/ ١٥٠، ١٥٦)، وتهذيب اللغة (١٣/ ١٣٧)، ومجمل اللغة (١/ ٢١٦)، وأساس البلاغة (أوس)، واللسان (أوس)، (قرن)، والتاج (أوس)، (لبس)، (أهل)، (قرن)، والشعر والشعراء ص(٣٠١)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٢٣٨، ١١٠٩)، والمخصص (١٢/ ٢٢٧).

(١) فى ج: آس.

(٢) جرول بن أوس بن مالك العبسى، أبو ملكية: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. كان هجاءً عنيفًا. لم يكد يسلم من لسانه أحد. هجا أمه وأباه ونفسه وأكثر من هجاء الزبرقان ابن بدر؛ فشكاه إلى عمر بن الخطاب؛ فسجنه عمر بالمدينة، فاستعطفه بأبيات فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس، فقال: إذًا تموت عيالى جوعًا! له «ديوان شعر».

ينظر: الأعلام (٢/ ١١٨).

(٣) وتمام البيت:

هم الآسون أمر الرأس لما تواكلها ....

وهو فى ديوانه ص(٥٦)، واللسان (أسا)، ومقاييس اللغة (١/ ١٠٥)، وتهذيب اللغة (١٣/ ١٤٠).

(٤) وتمام البيت:

ترى شربها حمر الحداق ....

وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(٧٥)، والتاج (سور)، واللسان (سور).

ويروى: «أسارى» بدلا من «أساوى»، و: «مار» بدلا من «سار».

وقال: [من الطويل]

... أَسِيٌّ عَلَى أُمِّ الدِّمَاغِ حَجِيجُ(١)

فانقلبت الواو كما انقلبت فى «غزى»، وأما «أَسِيتُ آسى أسىً» فى الحزن: وهو مثل: فرِقتُ أفْرَقُ فَرَقًا، فقالوا: أسيان، وأحسبنى قد سمعت: أسوان، فإن(٢) يك كذلك، فـ «أسيت» مثل «رضيت»، أو يكون فى الكلمة لغتان: الياء والواو.

وقال: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٦].

﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ﴾ [الأعراف: ٩٣].

و: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

وأما «السأو» للهمة فمصدر.

وقوله: [من البسيط]

... بَعِيدُ السَّأْوِ مَهْيُومُ(٣)

التقدير: بعيد المكان الذى يحن إليه ويهيم بلحاقه به، فوضع المصدر موضع الصفة؛ فهو من باب: ضربِ الأمير، ونسج اليمن.

وقال أبو عبيدة فى قوله: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: ٣١]: أفلم يتبين ويعلم.

وأنشد لسحيم بن وثيل(٤): [من الطويل]

---

(١) عجز بيت، وصدره:
وصب عليها الطيب حتى كأنها ....
وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١٣٥)، واللسان (حجج)، (فوج)، (أسا)، وتهذيب اللغة (٣/ ٣٨٩)، وجمهرة اللغة ص(٨٦)، ومقاييس اللغة (٢/ ٣٠)، والمخصص (١٣/ ١٨٢)، وكتاب الجيم (١/ ٢١٨)، والتاج (حجج)، (فوج)، (أسى)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٢٣٧).

(٢) زاد فى أ: لم.

(٣) جزء من عجز بيت، وقبله:
كأننى من هوى خرقاء مطرف دامى الأظل ....
وهو لذى الرمة فى ديوانه ص(٣٨٢)، واللسان (طرف)، (ظلل)، (سأى)، وتهذيب اللغة (١٣/ ١٣٤، ٣٢٣، ١٤/ ٣٦٠)، وجمهرة اللغة ص(٢٣٩، ١١٠٧)، والتاج (طرف)، (سأو)، وكتاب العين (٧/ ٣٢٩، ٧/ ٤١٧، ٨/ ١٥٠)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٣/ ١٢٤)، والمخصص (٢/ ١٦٤، ٥/ ١٢٠).

(٤) سحيم بن وثيل بن عمرو، الرياحى اليربوعى الحنظلى التميمى: شاعر مخضرم، عاش فى =

أَقُولُ لأَهْلِ الشِّعْبِ إِذْ يَيْسِرُونَنِى أَلَم تَيْأَسُوا أَنِّى ابنُ فَارِسِ زَهْدَمِ[١]

يروى: ييسروننى: أى يقتسموننى، وبعضهم يقول: يأسروننى، من «الأسر»[٢].

وقال بعض البصريين: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ أى: لم يعلموا، قال: وهى لغة وهبيل من النخع، هكذا رواه أبو عبد الله اليزيدى.

وأنشد بيتًا آخر: [من الطويل]

أَلَمْ يَيْأَسِ الأَقْوَامُ أَنِّى أَنَا ابْنُهُ وَإِن كُنتُ عَن أَرْضِ العَشِيرةِ نَائِيَا[٣]

وينبغى أن تكون «أن» بعدها - وهو قوله: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١] - مخففة من الثقيلة، وفيه ضمير القصة والحديث، كما أنه فى قوله: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩] -: على ذلك، وحسن وقوع الفعل بعدها؛ لفصل الحرف، كما فصل فى هذه المواضع الأخر.

ولا يجوز فى «ييأس» - هذا الذى بمعنى العلم -: الشذوذ الذى جاء فى: حسِبَ يحسِبُ، ويئِس ييأسُ؛ لأن ذلك إنما جاء فى «يئس» الذى هو خلاف «يرجو»،

= الجاهلية والإسلام، وناهز عمره المائة. كان شريفًا فى قومه، نابه الذكر. له أخبار مع زياد ابن أبيه، ومفاخرة مع غالب بن صعصعة والد الفرزدق. قال ابن دريد: عاش أربعين سنة فى الجاهلية وستين فى الإسلام. أشهر شعره أبيات مطلعها:

أنـا ابـن جـلا وطـلاع الـثـنـايـا ....

ينظر: الأعلام (٣/ ٧٩).

(١) البيت فى اللسان (يسر)، (يئس)، (زهدم)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٣١٠)، وتهذيب اللغة (١٣/ ٦٠، ١٤٢)، والتاج (يسر)، (يئس)، (زهدم)، (لزم)، وديوان الأدب (٤/ ٢١٦)، وأساس البلاغة (يئس)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٦/ ١٥٤)، وديوان الأدب (٣/ ٢٥٨)، والمخصص (١٣/ ٢٠).

ويروى صدره:

أقول لهم بالشعب إذ ييسروننى

(٢) ثبت ههنا فى (ج):

يتلوه - إن شاء الله - فى الجزء الثالث والثلاثين: وقال بعض البصريين: ﴿أفلم ييئس الذين آمنوا﴾ أى: ألم يعلموا. والحمد لله، وصلى الله على محمد رسوله وعلى آله وسلم تسليمًا. وكتبه العباس بن أحمد بن أبى مواس فى شعبان من سنة أربع وسبعين وثلاثمائة.

(٣) البيت بلا نسبة فى أساس البلاغة (يئس).

ويروى: «تيأس» بدلا من «ييأس»، و: «عرض» بدلا من «أرض».

والشذوذ حكمه أن يقصر على ما جاء فيه، ولا يتعدى إلى غيره.

ويقوى ذلك أنه: يئس ييأس، إذا أريد به خلاف الرجاء مثل: علم يعلم، ويؤكد ذلك - أيضًا - أن خلافه على هذا المثال وهو: جهِل يجْهَلُ جهْلاً، ومصدره ينبغى أن يكون: يأسًا، مثل جهلاً.

اختلفوا فى إسقاط الألف وإثباتها، وفتح الحاء وكسرها من قوله: ﴿خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ﴾ [٦٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم فى رواية أبى بكر[1]: ﴿خَيۡرٌ حِفْظًا﴾ بغير ألف.

وقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم ﴿حَٰفِظٗاۖ﴾ بألف.

قال أبو على: وجه من قال: ﴿خيرٌ حفظًا﴾ أنه قد ثبت من قوله - عز وجل-: ﴿وَنَحۡفَظُ أَخَانَا﴾ [يوسف: ٦٥] وقوله: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢] - أنهم قد أضافوا إلى أنفسهم حفظًا، فالمعنى على الحفظ الذى نسبوه إلى أنفسهم، وإن كان منهم تفريط فى حفظهم ليوسف.

كما أن قوله: ﴿أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ﴾ [النحل: ٢٧، القصص: ٦٢] لم يثبت لله - تعالى- شريكًا، ولكن المعنى على: الشركاء الذين نسبتموهم إلىّ؛ فكذلك المعنى على الحفظ الذى نسبوه إلى أنفسهم، وإن كان منهم تفريط فيه، فإذا كان كذلك، كان معنى ﴿الله خيرٌ حِفظًا﴾: من حفظكم الذى نسبتموه إلى أنفسكم؛ لقولكم: ﴿وَنَحۡفَظُ أَخَانَا﴾، ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾، وإن كان منكم فيه تفريط، وإضافة «خير» إلى «حفظ» محال، ولكن تقول: حفظ الله خير من حفظكم؛ لأن الله حافظ، بدلالة قوله: ﴿حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُۚ﴾ [النساء: ٣٤].

وأما من قال: ﴿خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ﴾ فينبغى أن يكون: «حافظًا» منتصبًا على التمييز دون الحال، كما كان «حفظًا» كذلك، ولا تستحيل الإضافة فى قوله: ﴿خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ﴾،

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٤٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٣٠)، البحر المحيط (٥/ ٣٢٢)، التبيان للطوسى (٦/ ١٦٤)، التيسير للدانى (١٢٩)، تفسير الطبرى (١٣/ ٨)، تفسير القرطبى (٩/ ٢٢٤)، الحجة لابن خالويه(١٩٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٠)، الغيث للصفاقسى (٢٥٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٣١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٣)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٤٦)، المعانى للفراء (٢/ ٤٩)، تفسير الرازى (١٨/ ١٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٥، ٢٩٦).

و«خير الحافظين» كما تستحيل فى: ﴿خير حِفظًا﴾.

فإن قلت: فهل كان ثَمَّ حافظ كما ثبت أنه قد كان حفظ بما قدمته.

فالقول فيه: إنه قد ثبت أنه كان ثم حافظ؛ لقوله: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾، ولقوله: ﴿يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ﴾ [الرعد: ١١] فتقول: حافظ الله خير من حافظكم، كما قلت: حفظ الله خير من حفظكم؛ لأن لله - سبحانه - حفظةً، كما أن له حفظًا، فحافظه خير من حافظكم، كما كان حفظه خيرًا من حفظكم، وتقول: هو أحفظ حافظٍ، كما تقول: هو أرحم راحم؛ لأنه - سبحانه - من الحافظين، كما كان من الراحمين، ولا يكون «حافظًا» فى الآية منتصبًا على الحال.

قال: قرأ عاصم فى رواية أبى بكر: ﴿يُوحى إليهم﴾ [١٠٩] بفتح الحاء.

وفى رواية حفص: ﴿نُّوحِىٓ إِلَيۡهِم﴾ بالنون وكسر الحاء فى جميع القرآن إلا فى قوله فى «عسق»: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيۡكَ﴾ [الشورى: ٣] فإنه قرأ: ﴿يُوحِىٓ﴾ بالياء مكسورة الحاء[(١)].

وجه ﴿نُّوحِىٓ﴾، بالنون، قوله: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [النساء: ١٦٣].

ووجه ﴿يُوحَى﴾، قوله: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤۡمِنَ مِن قَوۡمِكَ﴾ [هود: ٣٦]، وقوله: ﴿قُلۡ أُوحِىَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ فَقَالُوٓاْ﴾ [الجن: ١].

وأما قراءة عاصم فى «عسق»: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيۡكَ﴾ ؛ فلأن الفعل مسند إلى اسم الله -تعالى- فارتفاع الاسم بأنه فاعل «يُوحِى»، ولو قرأ: ﴿يُوحَى إليك وإلى الذين من قبلك﴾، جاز، وأسند الفعل إلى الجار والمجرور، وإن لم يكن فى حسن ما قرأ به، وكان يكون اسم الله فى قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣]: مبتدأ، و«العزيز الحكيم»: خبره، إلا أن «العزيز الحكيم»: أن تجىء به صفة جارية على اسم الله - جل وعز- أحسن من أن تجعله خبرًا عنه، وكذلك إذا أسندت الفعل إلى

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٨)، البحر المحيط (٥/ ٣٥٣)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٠٦)، التيسير للدانى (١٣٠)، الحجة لابن خالويه(١٩٨)، الحجة لأبى زرعة (٣٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٥١)، الغيث للصفاقسى (٢٦٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٤٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤، ١٥)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٦٨)، تفسير الرازى (١٨/ ٢٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٦).

الاسم المفرد كان أولى من أن يسند الفعل إلى الجار والمجرور.

ألا ترى أن الفعل فى قوله: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١]، ومن قوله: ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [هود: ٣٦] - أنه لم يسند فى واحد من الموضعين إلى الجار والمجرور؛ وإنما أسند إلى «أن» فى الموضعين جميعًا؟! فلعل عاصمًا اعتبر ذلك فى الموضعين، فأسند الفعل إلى الفاعل الذى هو اسم الله دون الجار والمجرور.

اختلفوا فى تشديد الذال وتخفيفها من قوله - تعالى-: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾ [١١٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر(١): ﴿كُذِّبوا﴾ مشددة الذال.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿كُذِبُوا﴾ خفيفة. وكلهم ضم الكاف.

قال أبوعلى: الضمير فى ﴿وَظَنُّوا﴾ - فى قول من شدد - للرسل، تقديره: ظن الرسل، أى: تيقنوا، وظنوا الظن الذى هو حسبان، ومعنى ﴿كُذِّبوا﴾: تُلُقوا بالتكذيب، كقولهم: حييته، وخطّأته، وفسّقته، وجدّعته، وعقّرته، وزنّيته، أى: استقبلته بـ: «حياك الله»، و: جدعك الله، و: سقاك الله. فتكذيبهم إياهم يكون بأن تلقوا بذلك كقوله: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، أو بما يدل عليه، وإن خالفه فى اللفظ. ومن حجة التثقيل قوله: ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]، وقوله: ﴿فَكَذَّبُوا رُسُلِي﴾ [سبأ: ٤٥]، وقوله: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾ [ص: ١٤].

وأما من خفف فقال: ﴿كُذِبُوا﴾ فهو من كذبتك الحديث، أى: لم أصدقك.

وفى التنزيل: ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ٩٠]، وقياسه إذا اعتبر بالخلاف أن يتعدى إلى مفعولين، كما تعدى ﴿صدق﴾ فى قوله: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ اللَّهُ

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٦١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٣٣)، البحر المحيط (٥/ ٣٥٤)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٠٧)، التيسير للدانى (١٣٠)، تفسير الطبرى (١٣/ ٥٧)، تفسير القرطبى (٩/ ٢٧٥)، الحجة لابن خالويه(١٩٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٥١)، الغيث للصفاقسى (٢٦١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٤٧)، الكشف للقيسى (٢/ ١٥)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٦٩)، المعانى للفراء (٢/ ٥٦)، تفسير الرازى (١٨/ ٢٢٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٦).

رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٧].

وقال الأعشى: [من مجزوء الكامل]

فَصَدَقْتُهُ وَكَذَبْتُهُ   وَالمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهْ(١)

قال سيبويه: كذب يكذب كذبًا، وقالوا: كِذّابًا، فجاءوا به على «فِعّال»، وقد خففه الأعشى.

وقال ذو الرمة: [من الطويل]

وَقَد حَلَفَتْ باللهِ مَيَّةُ مَا الَّذِى   أَقُولُ لَهَا إِلَّا الَّذِى أَنَا كَاذِبُه(٢)

والضمير فى قوله: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾ للمرسل إليهم.

التقدير: ظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا نزل بهم العذاب؛ وإنما ظنوا ذلك لما شاهدوه من إمهال الله إياهم، وإملائه لهم.

فإن قلت: كيف يجوز أن يحمل الضمير فى «ظنوا» على أنه للمرسل إليهم الرسلُ، والذين تقدم ذكرهم: الرسل دون المرسل إليهم؟

قيل: إن ذلك لا يمتنع؛ لأن ذكر الرسل يدل على المرسل إليهم؛ لمقارنة أحد الاسمين للآخر، ولما فى لفظ «الرسل» من الدلالة على المرسل إليهم.

وقد قال الشاعر: [من الوافر]

أَمِنْكَ البَرْقُ أَرْقُبُهُ فَهَاجَا   فَبِتُّ إِخَالُهُ دُهْمًا خِلَاجَا(٣)

أى: بت أخال الرعد صوت دهم، فأُضمِرَ «الرعد»، ولم يجر له ذكر؛ لدلالة «البرق» عليه؛ لمقارنة لفظ كل واحد منهما الآخر، وفى التنزيل: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] واستغنى عن ذكر البرد؛ لدلالة الحر عليه.

وإن شئت قلت: إن ذكرهم قد جرى فى قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩]؛ فيكون الضمير للذين من قبلهم من مكذبى الرسل. وإن ذهب ذاهب إلى أن المعنى: ظن الرسل أن الذى

---

(١) تقدم.

(٢) ينظر ديوانه (٢/ ٨٣٣).

(٣) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١٧٧)، والتاج (خلج)، واللسان (خلج)، (دهم)، (تلا)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٣١٧).

وعد الله أممهم على لسانهم قد كُذِبوا أو كذَبوا؛ فقد أتى عظيمًا لا يجوز أن ينسب مثله إلى الأنبياء، ولا إلى صالحى عباد الله. وكذلك من زعم أن ابن عباس ذهب إلى أن الرسل قد ضعفوا فظنوا أنهم قد أخلفوا؛ لأن الله -سبحانه - لا يخلف الميعاد، ولا مبدل لكلماته.

حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا المؤمل بن إسماعيل ابن علية عن أبى المعلى عن سعيد بن جبير فى قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾ قال: فقال ابن جبير: إن الرسل يئسوا من قومهم أن يؤمنوا، وإن قومهم ظنوا أن الرسل قد كَذَبوا فيما قالوا لهم، فأتاهم نصر الله على ذلك(١).

اختلفوا فى قوله - تعالى -: ﴿فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ﴾ [١١٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿فَنُنْجِىْ من نشاء﴾ بنونين: الأولى مضمومة والثانية ساكنة، والياء التى فى «فَنُنْجِىْ» ساكنة.

وروى نصر بن على عن أبيه عن أبى عمرو: ﴿فَنُجِى مَن نَّشَاءُ﴾ يدغم.

قال أحمد: هذا غلط فى قوله: يدغم، ليس هذا موضعًا يدغم فيه؛ إنما أراد أنها محذوفة النون الثانية فى الكتاب، وفى اللفظ بنونين: الأولى متحركة والثانية ساكنة، ولا يجوز إدغام المتحرك فى الساكن؛ لأن النون الثانية ساكنة، والساكن لا يدغم فيه متحرك، وكذلك النون لا تدغم فى الجيم؛ [فمن قال: يدغم، فهو غلط، ولكنها حذفت من الكتاب - أعنى: النون الثانية - لأنها ساكنة تخرج من الأنف، فحذفت من الكتاب، وهى فى اللفظ مثبتة](٢).

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر وحفص، وابنُ عامر: ﴿فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ﴾ مشددة الجيم مفتوحة الياء بنون واحدة.

وروى ابن اليتيم عن أبى حفص عمرو بن الصباح عن أبى عمر عن عاصم: ﴿فَنُجِّىَ﴾ بنون واحدة.

وروى هبيرة عن حفص عن عاصم: بنونين، وفتح الياء، وهذا غلط من قول هبيرة.

---

(١) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٧/٣١٧) (١٩٩٩٠) و(٢٠٠٠٦) و(٢٠٠٠٧) و(٢٠٠٠٨) و(٢٠٠٠٩) و(٢٠٠١٠) و(٢٠٠١٤) و(٢٠٠١٥).

(٢) ما بين المعقوفين سقط فى ج.

قال أبو على: من قال: ﴿فَنُنْجِىَ من نشاء﴾، كان «نُنجى» حكاية حال.
ألا ترى أن القصة فيما مضى؟! وإنما حكى فعل الحال على ما كانت عليه.
كما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤] حكاية للحال الكائنة.
وكما أن قوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢] جاء هذا النحو على الحكاية.
كما أن قوله: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥] إشارة إلى الحاضر، والقصة ماضية؛ لأنه حكى الحال.
ومن حكاية الحال قوله: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فلولا حكاية الحال لم يعمل اسم الفاعل؛ لأنه إذا مضى اختص، وصار معهودًا، فخرج بذلك من شبه الفعل.
ألا ترى أن الفعل لا يكون معهودًا؟! فكما أن اسم الفاعل إذا وصف أو حقر لم يعمل عمل الفعل -لزوال شبه الفعل عنه باختصاصه الذى يحدثه فيه التحقير والوصف- كذلك إذا كان ماضيًا.
فأما النون الثانية من ﴿نُنجِى﴾ فهى مخفاة مع الجيم، وكذلك النون مع سائر حروف الفم لا تكون إلا مخفاة، قال أبو عثمان: وتثبيتها معها لحن.
وللنون مع الحروف ثلاث أحوال: الإدغام، والإخفاء، والبيان، فإنما تدغم إذا كانت مع مقاربها، كما يدغم سائر [الحروف] المقارِبة فيما قاربه، والإخفاء فيها مع حروف الفم التى لا تقاربها، والبيان فيها مع حروف الحلق. فأما حذف النون الثانية من الخط؛ فيشبه أن يكون لكراهة اجتماع المثلين فيه.
ألا ترى أنهم كتبوا مثل: «العليا» و «الدنيا» و «يحيا»، ونحو ذلك بالألف، ولولا اجتماعها مع الياء لكتبت بالياء، كما كتبت: «حبلى» و«يخشى»، وما لم يكن فيه ياء - من هذا النحو بالياء - فكأنهم لما كرهوا اجتماع المثلين فى الخط، حذفوا النون.
وقوى ذلك: أنه لا يجوز فيها إلا الإخفاء، ولا يجوز فيها البيان، فأشبه بذلك الإدغام؛ لأن الإخفاء لا يتبين فيه الحرف المخفى، كما أن الإدغام لا يبينُ فيه الحرف المدغم بيانه فى غير الإدغام؛ فلما وافق النون المدغم فى هذا الوجه استجيز حذفه فى الخط. ومن ذهب إلى أن النون الثانية مدغمة فى الجيم، فقد غلط؛ لأنها ليست بمثل الجيم، ولا مقاربة له، فإذا خلا الحرف من هذين الوجهين لم يدغم فيما

اجتمع معه.

ووجه قراءة عاصم: ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾ أنه أتى به على لفظ الماضى؛ لأن القصة ماضية.

ويقوى قوله: أنه قد عطف عليه فعل مسند إلى المفعول وهو قوله: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا﴾ [يوسف: ١١٠]، ولو كان «نُنْجى» مسندًا إلى الفاعل - كقول من خالفه - لكان «لا نَرُدّ» أشبه؛ ليكون مثل المعطوف عليه.

و [أما] ما رواه هبيرة عن حفص عن عاصم بنونين وفتح الياء، فهو غلط - كما قال أحمد بن موسى - من الراوى؛ لأنه لا شىء ههنا ينتصب به الياء من قوله: ﴿فَنُنْجى﴾، والنون الأولى للمضارعة؛ فلا يجوز أن تنتصب من غير ناصب له.

قال أحمد:

وكلهم قرأ: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [٩٠] بالاستفهام.

غير ابن كثير[(١)] فإنه قرأ: ﴿إنك لأنت يوسف﴾ على الخبر.

قال أبو على: يدل على الاستفهام قوله: ﴿أَنَا۠ يُوسُفُ﴾ [٩٠] ؛ فإنما أجابهم عما استفهموا عنه.

وزعموا أن فى حرف أبى: ﴿أوَ أنت يوسف﴾ ؛ فهذا يقوى الاستفهام.

قال أبو الحسن فى قوله: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [الشعراء: ٢٢] - إنه على الاستفهام؛ كأنه: أوَتلك نعمة؟ فيجوز أن يكون قول ابن كثير على هذا؛ فتكون القراءتان على هذا متفقتين، وقلما يحذف حرف الاستفهام.

قال: واختلفوا فى الهمزة، فكان حمزة والكسائى وعاصم وابن عامر: يهمزون همزتين.

والباقون: همزة واحدة.

هذا على أصولهم فى الجمع بين همزتين، وقد تقدم القول فى ذلك.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٧)، البحر المحيط (٥/ ٣٤٢)، التبيان للطوسى (٦/ ١٨٨)، التيسير للدانى (١٣٠)، تفسير الطبرى (١٣/ ٣٦)، الحجة لابن خالويه(١٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٥١)، الغيث للصفاقسى (٢٥٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٤١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٥٩)، تفسير الرازى (١٨/ ٢٠٣)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٧٢).

قال: قرأ ابن كثير وحده[١]: ﴿إِنَّه مَن يَتَّقِىْ وَيَصبِرِ﴾ [٩٠] بياء فى الوصل والوقف، فيما قرأت على قنبل.

الباقون بغير ياء فى وصل ولا وقف.

قال أبو على: وقراءة ابن كثير: ﴿إنه من يَتَّقِىْ ويصبرْ فإن الله﴾ يحتمل ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يقدر فى الياء الحركة، فيحذفها منها؛ فتبقى الياء ساكنة للجزم.

كما قدر ذلك فى: [من الوافر]

أَلَمْ يَـأْتِيـكَ وَالأَنـبَـاءُ تَـنْـمِـى ....[٢]

وهذا لا تحمله عليه؛ لأنه مما يجىء فى الشعر دون الكلام.

والآخر: أن يجعل «من» بمنزلة: الذى يتقى، ويحمل المعطوف على المعنى؛ لأن «من يتقى» إذا كان «من» بمنزلة: الذى، كان بمنزلة الجزاء الجازم؛ بدلالة أن كل واحد منهما يصلح دخول الفاء فى جوابه، فإذا اجتمعا فى ذلك - لما يتضمنانه من معنى الجزاء - جاز أيضًا أن يعطف عليه كما يعطف على الشرط المجزوم؛ لكونه بمنزلته فيما ذكرنا، ومثل ذلك: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقين: ١٠] حملت «وأكن» على موضع الفاء.

ومثله - أيضًا - قول من قال: ﴿ويذرْهم فى طغيانهم﴾ [الأعراف: ١٨٦] جزمًا.

ومثله قول الشاعر: [من الوافر]

فَـأَبْـلُونِـى بَـلِيّـتَـكُـمْ لَعَـلِّى أُصَـالِحُـكُـمْ وَأَسـتَـدْرِجْ نَـوِيَّـا[٣]

فحمل على موضع الفاء المحذوفة وما بعدها؛ فكذلك يحمل «ويصبر».

ومما يقارب ذلك قوله: [من الوافر]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٣٢)، البحر المحيط (٥/ ٣٤٢)، التبيان للطوسى (٦/ ١٨٩)، التيسير للدانى (١٣١)، تفسير القرطبى (٩/ ٢٥٦)، الحجة لابن خالويه(١٩٨)، الحجة لأبى زرعة (٣٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٥١)، الغيث للصفاقسى (٢٥٩)، الكشف للقيسى (٢/ ١٨)، المجمع للطبرسى (٥/ ٢٥٩)، تفسير الرازى (١٨/ ٢٠٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٧).

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

.... فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا[١]

ونحو ذلك مما يحمل على المعنى.

ويجوز أن يقدر الضمة فى قوله: «ويصبر» ويحذفها للاستخفاف، كما يحذف نحو: عضد وسبع، وجاز هذا فى حركة الإعراب، كجوازه فى حركة البناء.

وزعم أبو الحسن أنه سمع: ﴿رسلْنا لديهم﴾ [الزخرف: ٨٠] بإسكان اللام من «رُسُلنا»؛ فكذلك يكون فى قوله: «ويصبر فإن الله».

ومما يقوى ذلك ويسوِّغُ حملَهُ عليه، أنه قرأ: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢].

ألا ترى أنه جعل «تَقِه»، بمنزلة: كَتِف وعَلِمَ، فأسكن؟! فكذلك يُسكنُ على هذا: ﴿وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾.

---

(١) تقدم.

[بسم الله الرحمن الرحيم
ذكر اختلافهم فى سورة الرعد] (١)

اختلفوا فى تخفيف الشين وتشديدها(٢) من قوله -عز وجل-: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم -فى رواية حفص-: ﴿يُغْشِى﴾ خفيفة.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى(٣): ﴿يُغَشِّى﴾ بفتح الغين وتشديد الشين.

[قال أبو على:] (٤) وجه من قرأ: ﴿يُغْشِى﴾: قوله: ﴿فَأَغْشَيْنَٰهُمْ﴾ [يس: ٩].

ووجه من قرأ: ﴿يُغَشِّى﴾: قوله -تعالى-: ﴿فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾ [النجم: ٥٤].

وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل.

اختلفوا فى الخفض والرفع من قوله -جل ذكره-: ﴿وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾ [٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم -فى رواية حفص-: ﴿وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾ رفعًا.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى: ﴿وزَرْعٍ ونَخِيلٍ صنوانٍ وغيرِ صِنوانٍ﴾ خفضًا(٥).

---

(١) فى أ: سورة الرعد.

(٢) فى جد: تثقيلها.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٦٩)، التيسير للدانى (١١٠)، الحجة لابن خالويه (١٩٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٦)، الغيث للصفاقسى (٢٦٢)، الكشف للقيسى (١/ ٤٦٤)، المجمع للطبرسى (٦/ ٢٧٥)، تفسير الرازى (١٩/ ٥).

(٤) سقط فى أ.

(٥) الإعراب للنحاس (٢/ ١٦٤)، البحر المحيط (٥/ ٣٦٣)، التبيان للطوسى (٦/ ٢١٦)، التيسير للدانى (١٣١)، تفسير الطبرى (١٣/ ٦٥)، تفسير القرطبى (٩/ ٢٨٢)، الحجة لابن خالويه (١٩٩، ٢٠٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٦)، الغيث للصفاقسى (٢٦٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٤٩)، الكشف للقيسى (٢/ ١٩)، المجمع للطبرسى (٦/ ٢٧٥)، المعانى للفراء (٢/ ٥٨)، تفسير الرازى (١٩/ ٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٧).

وكلهم كسر الصاد من: «صِنوانٍ» إلا أن الحسن حدثنى عن أحمد بن يزيد الحلوانى، عن القواس عن حفص عن عاصم: ﴿صُنوانٌ﴾ بضم الصاد والتنوين، ولم يقله غيره عن حفص.

[قال أبو على] [١] من رفع «زرعًا» من قوله: ﴿وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ﴾ جعله محمولاً على قوله: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾، تقديره: وفى الأرض قطع متجاورات، وجنات من أعناب، وفى الأرض زرعٌ ونخيلٌ صنوان، فجعله محمولاً على قوله: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ ولم يجعله محمولا على ما الجنات منه من الأعناب.

و [لفظ] الجنة على هذا يقع على الأرض التى فيها الأعناب دون غيرها، كما تقع على الأرض التى فيها النخيل دون غيرها.

ويقوّى ذلك قول زهير: [من البسيط]

كَأَنَّ عَيْنَىَّ فى غَرْبَى مُقَتَّلَةٍ مِنَ النَّواضِحِ تَسْقِى جَنَّةً سُحُقَا[٢]

والمعنى: تسقى نخيل جنة.

يدلك على ذلك أن «السحق» لا يخلو من أن يكون صفة للنخيل المرادة، أو للجنة: فلا يجوز أن يكون من صفة الجنة؛ لأن «السحق» جمع «سحوق»، وإنما يوصف بها النخيل إذا بسقت، فكأنه سمى الأرض ذات النخيل: جنة، ولم يذكر أن فيها غيرها؛ فكما أن الجنة تكون من النخيل من غير أن يكون فيها شىء آخر غيرها، كذلك تكون [من] [٣] الكروم وإن لم يكن فيها غيرها؛ فهذا وجه قول من قطع قوله: ﴿وَزَرْعٌ﴾ من إعراب ما قبله.

فأما من قرأ: ﴿وجَنَّاتٌ من أعنابٍ وزَرْعٍ ونَخِيلٍ صنوانٍ﴾ فإنه حمل الزرع والنخيل على الأعناب؛ كأنه: جنات من أعناب ومن زرع ومن نخيل.

والدليل على أن الأرض إذا كان فيها النخل والكرم والزرع سميت: جنة -قوله: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا﴾ [الكهف: ٣٢]؛ فكما سميت الأرض ذات [الأعناب والنخيل] [٤] والزرع: جنة، كذلك يكون فى

(١) سقط فى أ.

(٢) البيت فى ديوانه ص (٣٧)، واللسان (سحق، قتل، جنن)، ومجمل اللغة (١/ ١٠٠)، ومقاييس اللغة (١/ ٤٢١)، والتاج (سحق، قتل، جنن).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: العنب والنخل.

قول من قرأ: ﴿وجنات من أَعْنابٍ وزَرْعٍ ونَخيلٍ﴾ أن يكون الزرع والنخيل[١] محمولين على الأعناب، فتكون الجنة من هذه الأشياء، كما كانت منها فى الآية الأخرى.

ويقوى ذلك -أيضا- قوله: [من الرجز]

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللهْ ... يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنَّةِ المُغِلَّهْ[٢]

فقوله: «المغلة» فى وصف الجنة يدل على أن الجنة يكون فيها الزرع؛ لأن «الغلة» إنما هى مما يكال بالقفيز[٣] فى أكثر الأمر.

---

(١) زاد فى ب: من أعناب.

(٢) البيت بلا نسبة فى أمالى ابن الشجرى (٢/ ١٦)، ومعانى القرآن للفراء (٣/ ١٧٦)، والخزانة (٤/ ٣٤١)، واللسان (حرد، أله).

(٣) القفيز:

فى اللغة: مكيال يسع ثمانية مكاكيك، والجمع: أقفزة وقفزان، وقفيز الطحان نهى عنه، وصورته: أن يقول استأجرتك على طحن هذه الحنطة برطل دقيق منها، و«قفز» من باب «ضرب».

وفى الاصطلاح: يعتبر القفيز من أشهر المكاييل المستخدمة فى العراق، ويجب التنبيه [على] أن القفيز أيضًا نوع من أنواع المقاييس. ولكن المراد به هنا القفيز باعتباره كيلا من المكاييل المشهورة.

قال فى اللسان: وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق. قال أبوعبيدة: «والحجاجى قفيز كان الحجاج بن يوسف اتخذه على صاع سيدنا عمر، كذلك يروى عنه»، قال أبو عبيد: «وسمعت محمداً غير مرة يقول: الحجاجى هو ربع الهاشمى هو ثمانية أرطال».

وعلى هذا فالذى يظهر من النصوص السابقة أن القفيز يساوى ثمانية مكاكيك والمكوك يساوى صاعا ونصفا؛ فالقفيز اثنا عشر صاعا. وأما قول أبى عبيد بأن القفيز موضوع على صاع سيدنا عمر، ومعروف لنا أن سيدنا عمر زاد على الصاع النبوى بمقدار النصف، ويبدو لنا أن سيدنا عمر زاد فى وزن الصاع؛ ليكون مماثلا للمكوك؛ فيكون القفيز به ثمانية مكاكيك أو ثمانية آصع من صيعان سيدنا عمر من صاعه المكبر، وبهذا فمقدار القفيز يساوى أربعة وستين رطلا (٦٤رطل) أو اثنا عشر (١٢صاع) أو ثمانية مكاكيك (٨مكوك).

وقال الماوردى: وكان القفيز يساوى ثمانية أرطال وثمنه ثلاثة دراهم.

وقد ناقش الدكتور الريس ما ذهب إليه الماوردى، وأثبت أن القفيز يساوى ثمانية مكاكيك - أى ٦٤رطلا - وليس ثمانية أرطال، حيث يقول الدكتور الريس فى بحثه: إننا نستبعد أن يكون صاع عمر هذا الذى قدره ثمانية أرطال فقط هو القفيز الذى يقصد أنه وضعه على أرض العراق. وأن هذا الذى قدره ثمانية أرطال فقط هو الذى كان يجبيه كسرى والذى اشتهر بين العرب فى الجاهلية؛ فإن معنى ذلك أن عمر وضع على كل جريب ست حفنات (أمداد) أى: ربع كيلة، وأن كسرى كان يجبى هذه الحفنات فقط.

والذى يدعو إلى استبعاد ذلك:

أولا: ما ذكره الماوردى وغيره بأن ثمن هذا الصاع كان ثلاثة دراهم بوزن المثقال؛ فإنه =

[ومما][(١)] يقوى ذلك قول زهير: [من الطويل]

فَتُغْلِلْ لَكُمْ مَا لَا تُغِلُّ لِأَهْلِهَا ... قُرَى بِالعِرَاقِ مِنْ قَفِيزٍ ودِرْهَمِ[(٢)]

فبين الغلة بالقفيز والدرهم.

ومن ذهب من الفقهاء إذا قال: أوصيت له بغلة هذه القرية، أنه يكون على ما فيه فى الحال، والثانى، والثمرة على ما كان وقت الكلام للوصية دون ما يحدث من بعد- يشهد له بيت زهير.

فإذا اجتمع النخل والكرم فى أرض سميت: جنة؛ بدلالة قوله -عز وجل-: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ﴾ [يس: ٣٤].

= بناء على ذلك يكون سعر الكيلة ١٢درهم وسبعه درهما، ولابد والحال هذه من أن يكون القفيز شيئاً يناسب هذا السعر.

ثانيا: وجدنا أن عمر - رضى الله عنه - قد وضع على الوحدة فى الشام أو فى مصر جريبا أو إردبا، وكل منهما مكيال كبير: إذ يبلغ الأول ثلثى إردب أو أكثر، والثانى مثل ذلك أو ثلث إردب من إردبنا الحالى؛ فلا يعقل أن يكون عمر وضع فى نظير ذلك على أرض العراق الخصبة بضع حفنات أو $\frac{1}{48}$ من الإردب؛ فالذى أراه أن القفيز الذى وضع على السواد غير صاع عمر، وأن الأول هو قفيز حقا وهو الذى عرفته معاجم اللغة بأنه أحد المقدارين اللذين ذكرناهما فيما تقدم.

وفى العصر الأموى: ورد ذكر القفيز مع سعره، فقد روى ابن الأثير والطبرى أن وكيع ابن أبى سود التميمى خطب فى خراسان، وكان ذلك عقب حادث مقتل قتيبة بن مسلم - أى فى سنة ٩٦هـ - فكان مما جاء فى خطبته: (والله، لأقتلن ثم لأقتلن، ولأصلبن ثم لأصلبن.. إن مرزبانكم هذا ابن.. قد أغلى عليكم أسعاركم، والله ليصيرن القفيز فى السوق غداً بأربعة دراهم، أو لأصلبنه)، فالقفيز كان فى هذا الوقت بأربعة دراهم، وحاول المرزبان أن يرفع سعره.

وقد ورد ذكر القفيز فى العصر العباسى، فقد روى صاحب لسان العرب هذا الخبر:

سئل سفيان الثورى عن أخوين ورثا صكا من أبيهما، فذهبا إلى الذى عليه الحق فتقاضياه. فقال: عندى طعام فاشتريا منى طعامًا بما لكما على. فقال أحد الأخوين: أنا آخذ نصيبى طعامًا، وقال الآخر: لا آخذ إلا دراهم، فأخذ أحدهما منه عشرة أقفزة بخمسين درهمًا بنصيبه، قال: جائز، ويتقاضاه الآخر... إلخ المسألة.

ونرى أن المقصود: سفيان الثورى الذى لم يكن هناك أعلم منه بالحلال والحرام.

فالقفيز قدره هنا قدر سعره بخمسة دراهم، وكان سعر الدرهم قد تغير أيضًا.

ينظر: المقادير الشرعية ص (١٧٢ - ١٧٥).

(١) سقط فى ج.

(٢) البيت فى ديوانه ص (٢١)، واللسان (غلل)، وجمهرة اللغة (١٥٩، ٩٦٢)، ومقاييس اللغة (٥/٣٤٦)، التاج (غلل)، وأساس البلاغة (هكم).

وقوله: ﴿أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ﴾ [الإسراء: ٩١]، وهذا يقوى قول من جر «النخيل» فى قوله: ﴿وجناتٌ مِنْ أعنابٍ وزرعٍ ونَخِيلٍ﴾ ؛ لأنه قد ثبت أن الجنة تكون من الكرم والنخيل فى الآيتين اللتين تلوناهما.

والصنوان - فيما يذهب إليه أبو عبيدة - صفة للنخيل، قال: والمعنى: أن يكون الأصل واحدًا ثم يتشعب من الرءوس فيصير نخلا ويحملن.

قال: وقال: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ ؛ لأنها[١] تشرب من أصل واحد، ﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ وهو الثمر.

وأجاز غيره أن يكون الصنوان من صفة الجنات، قال أبو على: فكأنه يكون فى المعنى ما فى الجنات، وإن جرى على لفظ الجنات؛ وعلى هذا يجوز أن يرفع، وإن جرت «النخل»، لأن «الجنات» مرفوعة، وهذا لم يحكه فى قراءة السبعة.

وأما الكسرة التى فى «صِنوانٍ» فليست التى كانت فى «صِنو»، كما أن الكسرة التى فى «قنو» ليست التى[٢] فى «قِنوان» ؛ لأن تلك قد حذفت فى التكسير، وعاقبتها الكسرة التى يجلبها التكسير، وكذلك الكسرة التى فى «هجان» -وأنت تريد الجمع- ليست الكسرة التى كانت فى الواحد، ولكنها[٣] مثل الكسرة فى «ظراف» إذا جمعت عليه «ظريفا»، وكذلك الضمة التى فى «الفلك»، إذا أردت التكسير، لا تكون الضمة التى كانت فى الواحد ولكن على حد: أسد، وأُسد، ووثن، ووثن، وكذلك الضمة التى فى آخر «منصور» على - قول من قال: يا حارُ - ليست التى كانت [فيه] [٤] فى قول من قال: يا حارُ.

وأما من ضم الصاد من «صنوان»، فإنه جعله مثل: ذئب وذؤبان، وربما تعاقب «فِعلان» و«فُعلان» على البناء الواحد نحو: حَشٌ[٥] وحُشّان وحِشّان، فكذلك:

---

(١) فى أ: إنما.
(٢) فى ج: التى كانت.
(٣) فى أ: لكنه.
(٤) سقط فى أ.
(٥) الحَشُّ، بالفتح: النَّخل الناقص، هكذا فى النسخ، وفى بعضها: النافِضُ، بالفاء والضاد، القصير الذى ليس بمسقى ولا معمور، وقيل: هو جماعة النخل، وقال ابن دريد: الحَشُّ، بالفتح والضم: النخل المجتمع، الجمع: حِشّانٌ، بالكسر، كضيف وضيفان، هكذا مَثَّلَه به الجوهرى، وقوله: بالكسر، مستدرك، وفاته: حُشّانٌ، بالضم أيضًا، وحَشَاشِينُ جمع =

صنوان، وأظن سيبويه قد حكى الضم فيه. والكسر فيه أكثر فى الاستعمال.

اختلفوا فى التاء والياء من قوله -عز وجل-: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾، وفى الياء والنون من قوله: ﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو[(١)]: ﴿تُسْقَى﴾ بالتاء، و: ﴿وَنُفَضِّلُ﴾ بالنون.

و [قرأ] [(٢)] حمزة والكسائى[(٣)]: ﴿تُسقى﴾ أيضا، ممالة القاف، وقرأ: ﴿ويُفَضِّل﴾ بالياء مكسورة الضاد.

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿يُسْقَىٰ﴾ بالياء و ﴿وَنُفَضِّلُ﴾ بالنون.

[قال أبو على:] [(٤)] من قال: ﴿تُسقى بماءٍ واحدٍ﴾ أراد: تسقى هذه الأشياء بماء واحد، ولا يكون التذكير؛ لأنك إن حملته على الزرع وحده، تركت غيره، وإن حملته على الجنات مع حمله على الزرع فقد ذُكِّر المؤنث.

ويقوى التأنيث قوله: ﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾؛ فكما حمل هذا على التأنيث كذلك يحمل ﴿تُسْقَى﴾.

ومن قال: ﴿يُسْقَىٰ﴾ كان التقدير: يسقى ما قصصناه وما ذكرناه.

اختلفوا فى الاستفهام وتركه من قوله -عز وجل-: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [٥]:

= الجمع، كلاهما عن سيبويه.
ينظر: التاج (١٧/١٤٦).

(١) الإعراب للنحاس (٢/١٦٥)، الإملاء للعكبرى (٢/٣٤)، البحر المحيط (٥/٣٦٣)، التبيان للطوسى (٦/٢١٦)، التيسير للدانى (١٣١)، تفسير الطبرى (١٣/٦٧)، تفسير القرطبى (٩/٢٨٣)، الحجة لابن خالويه (٢٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٦)، الغيث للصفاقسى (٢٦٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/٣٢٩)، الكشف للقيسى (٢/١٩)، المجمع للطبرسى (٦/٢٧٥)، المعانى للأخفش (٢/٣٦٩)، المعانى للفراء (٢/٥٩)، تفسير الرازى (١٩/٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٩٧).

(٢) سقط فى أ.

(٣) الإملاء للعكبرى (٢/٣٤)، البحر المحيط (٥/٣٦٣)، التبيان للطوسى (٦/٢١٦)، التيسير للدانى (١٣١)، تفسير الطبرى (١٣/٦٧)، تفسير القرطبى (٩/٢٨٣)، الحجة لابن خالويه (٢٠)، الغيث للصفاقسى (٢٦٢)، الكشف للقيسى (٢/١٩)، المجمع للطبرسى (٦/٢٧٥)، المعانى للأخفش (٢/٣٦٩)، المعانى للفراء (٢/٥٩)، تفسير الرازى (١٩/٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٩٧).

(٤) سقط فى أ.

[فقرأ ابن كثير وأبو عمرو(١): ﴿أَيذَا كُنَّا تُرَابًا أَينَّا لفى خلق جديد﴾] (٢) جميعا بالاستفهام، غير أن أبا عمرو يمد الهمزة، ثم يأتى بالياء الساكنة، وابن كثير يأتى بياء ساكنة بعد الهمزة من غير مد.

وقرأ نافع: ﴿أَيذَا كُنَّا﴾ مثل أبى عمرو، واختلف عنه [فى] المد، وقرأ: ﴿إِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيد﴾ مكسورة على الخبر، ووافقه الكسائى فى اكتفائه بالاستفهام الأول عن الثانى، غير أنه كان يهمز همزتين.

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿أَءِذَا كُنَّا . . . أَءِنَّا﴾ بهمزتين فيهما.

وقرأ ابن عامر: ﴿إِذا كُنَّا﴾ مكسورة الألف من غير استفهام، ﴿آئِنَّا﴾ يهمز ثم يمد، ثم يهمز فى وزن: عاعنَّا، هكذا قال لى أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر، يُدخل بينهما ألفا، فذكر بعض من روى عن ابن ذكوان عن يحيى بن الحارث: ﴿أَءِذَا﴾ بهمزتين لا ألف بينهما، مثل قراءة حمزة، والمعروف عن ابن عامر: ﴿أَءِذَا﴾ بهمزتين من غير ألف.

[قال أبو على:] (٣) من قرأ: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَءِنَّا لَفِى﴾ جميعا بالاستفهام فموضع ﴿أَءِذَا﴾ نصب بفعل مضمر يدل عليه قوله: ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ ؛ لأن هذا الكلام يدل على: نبعث ونحشر؛ فكأنه قال: أنبعث إذا كنا ترابا؟

ومن لم يدخل الاستفهام فى الجملة الثانية كان موضع «إذا» أيضا نصبا بما دل عليه قوله: ﴿إنا لفى خلق جديد﴾ ؛ كأنه قال: أنبعث إذا كنا ترابا؟

وما بعد «إن»، فى أنه لا يجوز أن يعمل فيما قبله بمنزلة الاستفهام؛ فكما قدرت هذا الناصب لـ «إذا» مع الاستفهام - لأن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله - كذلك تقدره فى «إن» ؛ لأن ما بعدها -أيضا- لا يعمل فيما قبلها.

وقول ابن عامر: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ من غير استفهام، ﴿آئِنَّا﴾ ينبغى أن يكون على مضمر، كما حمل ما تقدم على ذلك؛ لأن ما بعد الاستفهام منقطع مما قبله.

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٦٩، ٢٧٠)، البحر المحيط (٥/٣٦٦)، التبيان للطوسى (٦/٢١٩)، التيسير للدانى (١٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٧)، الغيث للصفاقسى (٢٦٣)، المجمع للطبرسى (٦/٢٧٧)، تفسير الرازى (١٩/٨)، النشر لابن الجزرى (١/ ، ٣٦٢ ٣٦٣).

(٢) سقط فى ج.

(٣) سقط فى أ.

فأما قول أحمد: إن أبا عمرو يمد الهمزة ثم يأتى بالياء ساكنة - فعبارة فيها تجوز، وحقيقتها: أن أبا عمرو يأتى بهمزة الاستفهام، ويدخل بينها وبين همزة «إذا» مدة، كما يفعل ذلك بقوله: ﴿ءَأَنذَرْتَهُم﴾ [البقرة: ٦] ونحو ذلك مما يفصل فيه بالألف بين الهمزتين، كما يفصل بها بين النونات فى: «اخشينان»، ويأتى بالهمزة بعد الألف بين بين، كما يأتى بها بعد الألف فى ﴿آيِذَا﴾، إنما هى همزة بين بين، بين الكسرة والياء، وليست ياء محضة، كما أن الهمزة فى «المسائل» ليست ياء محضة؛ إنما هى همزة بين بين، فهذا تحقيق ما يريد، إن شاء الله.

وقول أحمد بن موسى: «وابن كثير يأتى بياء ساكنة بعد الهمزة من غير مد»، فهذا ليس على التخفيف القياسى؛ ولو كان عليه، لوجب أن تكون الهمزة بين بين، بين الياء وبين الهمزة، كما أن قولهم: «سئم» فى المتصل، و ﴿إذ قال إبراهيم﴾ فى المنفصل كذلك، ولكنه يبدل الياء من الهمزة إبدالا محضا، وهذا كما حكاه سيبويه من أنه سمع بعض العرب يقول: «بيْسَ»، وقد جاء فى الشعر فى «يومئذ»: يوميذ، [فهذا] [(١)] والأول يدلان على قول ابن كثير.

قال أحمد: قرأ ابن كثير[(٢)]: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِي سَوَاءٌ مِنْكُمْ﴾ [الرعد: ٩، ١٠]، بياء فى الوصل والوقف، وكذلك قال الحلوانى عن أبى[(٣)] معمر عن عبد الوارث عن أبى عمرو، وكذلك أخبرنى أبو حاتم الرازى فى كتابه إلىّ عن أبى زيد عن أبى عمرو.

و الباقون لا يثبتون الياء فى وصل ولا وقف.

[قال أبو على:] أما إثبات ابن كثير وأبى عمرو الياء فى: ﴿الكَبِيرُ المُتَعَالِى﴾ فهو فى القياس، وليس ما فيه الألف واللام من هذا كما لا ألف و [لا] لام فيه من هذا النحو، نحو: قاضٍ وغازٍ.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، البحر المحيط (٥/ ٣٧٠)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٢٣)، التيسير للدانى (١٣٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٠)، الغيث للصفاقسى (٢٦٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٤)، تفسير الرازى (١٩/ ٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٨).
(٣) فى ج: ابن.

قال سيبويه: إذا لم يكن فى موضع تنوين - يعنى: اسم الفاعل - فإن البيان أجود فى الوقف، وذلك قولك: هذا القاضى وهذا العمى؛ لأنها ثابتة فى الوصل: يريد أن الياء مع الألف واللام تثبت ولا تحذف، كما تحذف من اسم الفاعل إذا لم يكن فيه الألف واللام، نحو: هذا قاضٍ؛ فاعلم.

فالياء مع غير الألف واللام تحذف فى الوصل، فإذا حذفت فى الوصل كان القياس أن تحذف فى الوقف، وهى اللغة التى هى أشيع وأفشى، [فأما إذا] (١) دخلت الألف واللام فلا تحذف الياء(٢) فى اللغة التى هى أكثر عند سيبويه.

وأما قول من حذف فى الوصل والوقف فى(٣) ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ فإن الحجة فى حذفها فى الوقف أن سيبويه زعم: «أن من العرب من يحذف هذا فى الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام؛ إذ كانت تذهب الياء فى الوصل فى التنوين لو(٤) لم تكن ألف ولام».

وأما حذفهم لها فى الوصل، فلم يكن القياس؛ لأنه لم يضطر إلى حذفه شىء، كما اضطر إلى حذف ما لا ألف و [لا] لام فيه التقاءُ الساكنين، وكره التحريك فيه؛ لتحركِ الياء بالكسر، وهى لا تحرك بضمة ولا كسرة، ولكن حذف ذلك من حذف؛ لأنها فى الفواصل، وما أشبه الفواصل من الكلام التام، يحذف؛ تشبيها بالقوافى، والقوافى قد كثر حذف ذلك منها(٥).

والفواصل وما أشبهها فى حكمها؛ فحذفت منها كما حذفت من(٦) القوافى.

قال أحمد: وروى عباس عن خارجة إمالة الواو من أول ﴿والٍ﴾ [١١]، قال: وكلهم يفتحها.

[قال أبو على:] (٧) الإمالة فى ﴿والٍ﴾ حسنة فى قياس العربية، كما أنها فى «عامر» و«واقد» حسنة، لا مانع يمنع منها. و«والٍ»: فاعل، من و«لى يلى». ووالٍ

---

(١) فى أ: فإذا.
(٢) فى الأصول: اللام، وهو تحريف.
(٣) فى ج: من.
(٤) فى ج: أو.
(٥) فى ج: فيها.
(٦) فى أ: فى.
(٧) سقط فى أ.

ووَلِيّ، كعالم وعليم، وقادر وقدير، وراحم ورحيم، والوالى والولى: من يلى أمرك، بخلاف العدو، والله ولى المؤمنين.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [١٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿تَسْتَوِى﴾ بالتاء.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى(١) بالياء.

[وقرأ] حفص عن عاصم بالتاء.

[قال أبو على:] (٢) التأنيث حسن؛ لأنه فعل مؤنث لم يُفْصَلْ بينه وبين فاعله بشىء، وعلى هذا جاء:

﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، وقد جاء: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، وقد جاء التأنيث فى هذا النحو: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤] وهو اسم جماعة مؤنثة كما أن «نسوة» كذلك.

والتذكير سائغ؛ لأنه تأنيث غير حقيقى، والفعل مقدم.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ﴾ [١٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم -فى رواية أبى بكر(٣)-: ﴿تُوقِدُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم: بالياء.

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٣٥)، البحر المحيط (٥/ ٣٧٩)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٣٦)، التيسير للدانى (١٣٣)، تفسير القرطبى (٩/ ٣٠٣)، الحجة لابن خالويه (٢٠١)، الحجة لأبى زرعة (٣٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٨)، الغيث للصفاقسى (٢٦٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١٩)، المجمع للطبرسى (٦/ ٢٨٤)، المعانى للفراء (٢/ ٦١)، تفسير الرازى (١٩/ ٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٧).

(٢) سقط فى أ.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، البحر المحيط (٥/ ٣٨١)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٣٨)، التيسير للدانى (١٣٣)، تفسير القرطبى (٩/ ٣٠٦)، الحجة لابن خالويه (٢٠١)، الحجة لأبى زرعة (٣٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٨)، الغيث للصفاقسى (٢٦٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٥٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٢)، المجمع للطبرسى (٦/ ٢٨٢)، تفسير الرازى (١٩/ ٣٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٧، ٢٩٨).

[وقرأ] على بن نصر عن أبى عمرو: ﴿تُوقِدون﴾، ويقرأ -أيضا-: ﴿يُوقِدُونَ﴾، والغالب عليه: ﴿تُوقِدُونَ﴾ بالتاء.

[قال أبو على:] [(١)] من قرأ بالتاء؛ فلما قبله من الخطاب، وهو قوله -عز وجل-: ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم﴾ [١٦]، ويجوز أن يكون خطابا عاما، يراد به الكافة؛ كأن المعنى: مما توقدون عليه أيها الموقدون زبد مثل زبد الماء الذى يحمله السيل، فأما الزبد فيذهب جفاء لا يُنْتَفَعُ به كما لا ينتفع الكافر بما يتخذه من الآلهة مثل الزبد الذى لا ينتفع به، كما ينتفع بما يخلص منه الزبد من الماء والذهب والصُّفْر والفضة.

ومن قرأ بالياء؛ فلأن ذكر الغيبة قد تقدم فى قوله: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [١٦]، ويجوز أن يراد به جميع الناس.

ويقوى ذلك قوله: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ [١٧]؛ فكما أن ﴿ٱلنَّاسَ﴾ يعم المؤمن والكافر، كذلك الضمير فى ﴿يُوقِدُونَ﴾.

وقال: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ﴾، فجعل الظرف متعلقا بـ ﴿يُوقِدُونَ﴾؛ لأنه قد يوقد على ما ليس فى النار؛ كقوله: ﴿فَأَوْقِدْ لِى يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ [القصص: ٣٨] فهذا إيقاد على ما ليس فى النار، وإن كان يلحقه وهجها ولهبها.

وأما قوله: ﴿بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٨]، فالمعنى [على][(٢)]: من فى قرب النار، وليس يراد به متوغلها، ﴿ومن حولها﴾: من لم يقرب منها قرب الآخرين؛ ألا ترى أن قوله: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَـٰفِقُونَ﴾ [التوبة: ١٠١]، لم يقرب المنافقون الذين حولهم فيه قرب المخالطين لهم، حيث يحضرونه ويشهدونه فى مشاهدهم.

حدثنا أحمد بن محمد البصرى قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل ابن علية عن أبى رجاء قال: سمعت الحسن يقول: الله ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا﴾ [١٧] إلى قوله: ﴿ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ﴾: [من] [(٣)] الذهب والفضة، والمتاع: الصفر والحديد، كذلك يضرب الله الحق والباطل، كما أوقد على الذهب والفضة والصفر والحديد، فخلص خالصه، ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَـٰطِلَ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى ج.

﴿مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾، قال: وكذلك الحق بقى لأهله فانتفعوا به.

اختلفوا فى فتح الصاد وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِۗ﴾ [٣٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر[١]: ﴿وصَدُّوا﴾ بفتح الصاد، وفى «حم المؤمن» [٣٧] مثله.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِۗ﴾ بالضم فيهما.

وقال أبو عمرو عن أبى الحسن: صد وصددته، مثل: رجع رجعته.

ومن ذلك قول الشاعر: [من البسيط]

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ ... سَاقِي نَصَارَى قُبَيْلَ الفِصْحِ صُوّامِ[٢]

فهذا: صدت فى نفسها.

وقال الآخر: [من الوافر]

صَدَدْتِ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو ... .[٣]

فأما قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، فالمعنى: يصدون المسلمين عن المسجد الحرام؛ فكأن المفعول محذوف.

وقوله -تعالى-: ﴿رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودٗا﴾ [النساء: ٦١]،

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٣٦)، البحر المحيط (٥/ ٣٩٥)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٥٧)، التيسير للدانى (١٣٣)، تفسير الطبرى (١٣/ ١٠٨)، تفسير القرطبى (٩/ ٣٢٣)، الحجة لابن خالويه (٢٠١)، الحجة لأبى زرعة (٣٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٩)، الغيث للصفاقسى (٢٦٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٦٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٢)، المجمع للطبرسى (٦/ ٢٩٤)، تفسير الرازى (١٩/ ٥٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٨).

(٢) البيت للنمر بن تولب فى ديوانه (٣٨٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٥٥)، وبلا نسبة فى الكتاب (٣/ ٢٥٥).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

.... وكان الكأس مجراها اليمينا

والبيت لعمرو بن كلثوم فى ديوانه (٦٥)، وشرح شواهد الإيضاح (١٧٢)، والكتاب (١/ ٢٢٢، ٤٠٥)، واللسان (صبن)، ولعمرو بن معديكرب فى ملحق ديوانه (٢١٣)، ولعمرو بن عدى أو لعمرو بن كلثوم فى خزانة الأدب (٨/ ٢٧٢)، والدرر (٣/ ٨٧)، وبلا نسبة فى شرح شذور الذهب (٣٠٢)، وهمع الهوامع (١/ ٢٠١).

يكون على: يصدون عنك، أى: [لا يبايعونك كما يبايعك] [(١)] المسلمون، ويجوز أن يكونوا يصدون غيرهم عن الإيمان، [كما صدوا هم] [(٢)]، ويثبطونهم عنه.

وحجة من قال: ﴿وصَدُّوا عن السَّبيل﴾، فأسند الفعل إلى الفاعل: قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [محمد: ١]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، وقال: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥]، فكما أسند الفعل إلى الفاعل فى جميع هذه الآى، كذلك يكون مسندا إليهم فى قوله: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾.

وقد زعموا أن قوله: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ نزلت فى قوم جلسوا على الطريق، فصدوا الناس عن النبى ﷺ.

ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾، فإن فاعل الصد غواتهم والعتاة منهم فى كفرهم.

وقد يكون «صد» على نحو ما يقولون: حد فلان عن الخير، وصد عنه، يريد: أنه لم يفعل خيرا، ولا يريد أن مانعا منعه منه.

فأما قوله -عز وجل-: ﴿وكذلك زين لفرعون سوء عمله وصَدَّ عن السبيل﴾ [غافر: ٣٧] فالفتح الوجه؛ لأنه لم يصده عن الإيمان أحد، ولم يمنعه منه.

والذى زين له ذلك الشيطان، كما جاء فى الأخرى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النمل: ٢٤].

اختلفوا فى تشديد الباء وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿وَيُثْبِتُ﴾ [٣٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: ﴿وَيُثْبِتُ﴾ ساكنة الثاء، خفيفة الباء.

وقرأ ابن عامر ونافع وحمزة والكسائى [(٣)]: ﴿ويُثَبِّتُ﴾ مشددة الباء مفتوحة الثاء.

---

(١) فى ج: لا يتابعونك كما يتابعك.

(٢) فى ج: صدوهم.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، البحر المحيط (٥/ ٣٩٩)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٦٤) التيسير للدانى (١٣٤)، تفسير الطبرى (١٣/ ١١٥)، تفسير القرطبى (٩/ ٣٢٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠١)، الحجة لأبى زرعة (٣٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٩)، الغيث للصفاقسى (٢٦٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٦٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٩٧)، المعانى للفراء (٢/ ٦٦)، تفسير الرازى (١٩/ ٦٤).

[قال أبو علي:] (١) المعنى: يمحو الله ما يشاء ويثبته، فاستغنى بتعدية الأول من الفعلين عن تعدية الثاني، والمعنى: يثبته.

ومثل ذلك قوله: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وزعم سيبويه أن من العرب من يعمل الأول من الفعلين ولا يعمل الثاني في شيء؛ كقولهم: متى رأيت، أو قلت: زيدا منطلقا.

وقال الشاعر: [من الطويل]

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ(٢)

ولم يعمل الثاني.

وهذا -والله أعلم- فيما يحتمل النسخ والتبديل من الشرائع الموقوفة على المصالح على حسب الأوقات.

فأما ما كان من غير ذلك فلا يمحى ولا يبدل، وأم الكتاب: هو الذكر المذكور في قوله -عز وجل-: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

وحجة من قال: ﴿وَيُثَبِّتُ﴾، قوله: ﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ [النساء: ٦٦]، وقوله: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ [النساء: ٩٤]؛ لأن «تثبت» مطاوع: ثبت.

وحجة من قال: «يُثْبِتُ»: ما روى عن عائشة: «كَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَثْبَتَهَا»(٣).

وقولهم: «ثابت»، من قوله: ﴿بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]؛ لأن «ثَبَتَ» مطاوع «أثبت»، كما أن «تثبّت» مطاوع «ثبّت».

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله -تعالى-: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ﴾ [٤٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو(٤): ﴿وسَيَعْلَمُ الكَافِرُ﴾ واحدا.

---

(١) سقط في أ.

(٢) البيت للكميت في خزانة الأدب (٩/ ١٣٧)، والدرر (١/ ٢٧٢، ٢/ ٢٥٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٦٩٢)، والمحتسب (١/ ١٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٣، ٣/ ١١٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٦٩)، وشرح الأشموني ص (١٦٤)، وشرح ابن عقيل (٢٢٥)، وهمع الهوامع (١/ ١٥٢).

(٣) أخرجه مسلم (١/ ٥٧٢)، كتاب صلاة المسافرين، باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما (٢٩٨، ٨٣٥)، وأحمد في المسند (٦/ ٤٠، ٦١، ٢٤١)، والنسائي (١/ ٢٨١) كتاب المواقيت، باب: الرخصة في الصلاة بعد العصر (٥٧٧).

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، الإملاء للعكبري (٢/ ٣٦)، البحر المحيط (٥/ ٤٠١)، التبيان =

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿ٱلْكُفَّٰرُ﴾ على الجمع.

[قال أبو على:] العلم فى قوله -جل وعز-: ﴿سيعلم الكافر﴾ هو المتعدى إلى مفعولين؛ بدلالة تعليقه ووقوع الاستفهام بعده.

تقول: علمت لمن الغلام، فتعلقه مع الجار كما تعلقه مع غير الجار فى نحو: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، وموضع الجار مع المجرور نصب؛ من حيث سد الكلام الذى هو فيه مسد المفعولين، لا من[1] حيث حكمت فى نحو: «مررت بزيد» بأن موضعه نصب، ولكن اللام الجارة كانت متعلقة فى الأصل بفعل؛ فصار مثل: «علمت بمن تمر»، فى أن الجار يتعلق بالمرور، والجملة التى هى منها فى موضع نصب، وقد علق الفعل عنها.

فأما من قرأ: ﴿الكَافِرُ﴾ فإنه جعل «الكافر» اسما شائعا كالإنسان فى قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، وزعموا أنه لا ألف فيه، وهذا الحذف إنما يقع فى «فاعل» نحو: خالد وصالح، ولا يكاد يحذف فى «فُعَّال»؛ فذا حجة لمن قال: الكافر.

وزعموا أن فى بعض الحروف: ﴿وسَيَعْلَمُ الَّذِين كَفَروا﴾؛ فهو[2] يقوى الجمع.

وقد جاء «فاعل» يراد به اسم الجنس.

أنشد أبو زيد: [من الرجز]

إِنْ تَبْخَلِى يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِّى ... أَوْ تُصْبِحِى فِى الظَّاعِنِ المُوَلِّى[3]

فهذا إنما يكون على الكثرة، وليس المعنى على كافر واحد؛ والجمع - الذى هو الكفار - المراد فى الآية: لا إشكال فيه.

قال [أحمد][4]: ابن كثير وحده[5]: يقف على ﴿هَادِى﴾ [٧، ٣٣]،

= للطوسى (٦/ ٢٦٦)، التيسير للدانى (١٣٤)، تفسير الطبرى (١٣/ ١١٨)، تفسير القرطبى (٩/ ٣٣٥)، الحجة لابن خالويه (٢٠٢)، الحجة لأبى زرعة (٣٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٩)، الغيث للصفاقسى (٢٦٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣)، المعانى للفراء (٢/ ٦٧)، تفسير الرازى (١٩/ ٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٨).

(١) فى ج: لأن.

(٢) فى ج: فهذا.

(٣) تقدم.

(٤) سقط فى أ.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، البحر المحيط (٥/ ٣٩٩)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٦٤)، التيسير =

و: ﴿وَاقٍى﴾ [٣٤، ٣٧]، وكذلك ﴿من وَالٍى﴾ [١١] - بالياء.

[قال أبو على:] حجة قول من لم يقف بالياء -وهو الوجه- أنك تقول فى الوصل: هذا قاض وهاد وواق، فتحذف الياء؛ لسكونها والتقائها مع التنوين.

فإذا وقفت فالتنوين يحذف فى الوقف فى الجر والرفع، ولا يبدل منه شيء، والياء قد كانت انحذفت فى الوصل؛ فيصادف الوقف الحركة التى هى كسرة فى عين «فاعل»؛ فتحذفها كما تحذف حركة سائر المتحركات التى نقف عليها.

فإذا حذفتها سكن الحرف فى الوقف، كما تسكن سائر الحروف المتحركات فيه؛ فيصير «داعْ» و «واقْ» و «هاذْ»، وهذا الكثير فى الاستعمال، الشائع فيه.

ووجه قول ابن كثير أن سيبويه قال: حدثنا أبو الخطاب[١] ويونس: أن بعض من يوثق به من العرب يقول: هذا داعى وعمى، فيقفون بالياء.

ووجه ذلك: أنهم قد كانوا حذفوا الياء فى الوصل؛ لالتقائها مع التنوين ساكنة، وقد أمن فى الوقف أن يلحق التنوين، فإذا أمن التنوين الذى كانت الياء حذفت فى الوصل من أجل التقائها معه فى الوصل، ردت الياء فصار: هذا قاضى وهادى، والأول أكثر فى استعمالهم.

ومن ثَمَّ قال الخليل فى نداء «قاض» ونحوه: يا قاضى، بإثبات الياء؛ لأن النداء موضع لا يلحق فيه التنوين، وإذا لم يلحق لم يلتق ساكن مع التنوين؛ فيلزم حذفها؛ فثبتت الياء فى النداء لما أمن لحاق التنوين[٢]، كما ثبتت مع الألف واللام لما أمن التنوين معهما فى نحو: ﴿المتعالى﴾ [الرعد: ٩]، و: ﴿دعوة الداعى﴾ [البقرة: ١٨٦]. كذلك[٣] تثبت فى النداء لذلك.

* * *

= للدانى (١٣٤)، تفسير الطبرى (١٣/ ١١٥)، تفسير القرطبى (٩/ ٢٣٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠١)، الحجة لأبى زرعة (٣٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٩)، الغيث للصفاقسى (٢٦٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٦٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٣)، المجمع للطبرسى (٢/ ٢٩٧)، المعانى للفراء (٢/ ٦٦)، تفسير الرازى (١٩/ ٦٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٨).

(١) فى أ: أبو طالب.

(٢) فى ج: التنوين فيه.

(٣) فى ج: كما.

[بسم الله الرحمن الرحيم
ذكر] [(١)] اختلافهم فى سورة إبراهيم

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة والكسائى: ﴿ٱلْحَمِيدِ. ٱللَّهِ﴾ [١، ٢] على البدل.

وقرأ نافع وابن عامر[(٢)]: ﴿الحَمِيدُ . اللهُ﴾ رفعا.

حدثنى عبيد الله بن على قال: حدثنا نصر بن على عن الأصمعى عن نافع: ﴿اللهِ﴾ خفض مثل أبى عمرو، ولم يرو عن نافع ذلك غيره.

قال أبو على: من جر جعله بدلا من ﴿ٱلْحَمِيدِ﴾، ولم يكن صفة؛ لأن الاسم - وإن كان فى الأصل مصدرا- صفة، والمصادر يوصف بها كما يوصف بأسماء الفاعلين، وكذلك كان هذا الاسم فى الأصل: «الإله»، ومعناه: ذو العبادة، أى: العبادة تجب له.

قال أبو زيد: [يقال:] [(٣)] تأله الرجل: إذا نسك.

وأنشد لرؤبة: [من الرجز]

سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِى[(٤)]

فهذا فى أنه فى الأصل مصدر قد وصف به مثل «السلام» و«العدل»، إلا أن هذا الاسم غلب حتى صار فى الغلبة -لكثرة استعمال هذا الاسم- كالعلم.

(١) سقط فى أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٣٦)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٦٩)، التيسير للدانى (١٣٤)، تفسير الطبرى (١٣/ ١٢٠)، تفسير القرطبى (٩/ ٢٣٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠٢)، الحجة لأبى زرعة (٣٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٢)، الغيث للصفاقسى (٢٦٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٦٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٥)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٠٢)، المعانى للفراء (٢/ ٦٧)، تفسير الرازى (١٩/ ٧٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٨).

(٣) سقط فى أ.

(٤) الرجز فى ديوانه ص (١٦٦)، ولسان العرب (سبح، جله، دهده، مده)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٩١، ٣٩٢)، وشرح المفصل (٤/ ٨١)، وتهذيب اللغة (٦/ ٢٣٠، ٤٢٢)، وجمهرة اللغة ص (٤٣، ٦٨٥)، ومقاييس اللغة (١/ ١٢٧)، وديوان الأدب (٢/ ٤٦٤)، وكتاب العين (٤/ ٣٢، ٩٠)، وتاج العروس (أله، مده)، وبلا نسبة فى لسان العرب (أله، سمه)، والأشباه والنظائر (٦/ ١٠٥)، وشرح المفصل (١/ ٣)، وجمهرة اللغة ص (٨٢٩)، ومقاييس اللغة (٥/ ٣٠٧)، والمخصص (١٢/ ٢٩١، ١٣/ ٩٧، ١٧/ ١٣٦).

وقد يغلب ما أصله الصفة؛ فيصير بمنزلة العلم، قال: [من الطويل]

وَنَابِغَةُ الجَعْدِىُّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ عَلَيْهِ صَفِيحٌ [مِنْ تُرَابٍ وَجَنْدَلِ] (١)

والأصل: النابغة، فلما غلب نزع منه الألف واللام، كما نزع من الأعلام نحو: زيد وجعفر، وربما استعمل فى هذا النحو الوجهان، قال: [من الطويل]

تَقَعَّدهُمْ أَعْرَاق حذْلَمَ بَعْدَمَا رَجَا الهُتْمُ إِدْرَاكَ العُلَا وَالمَكَارِمِ (٢)

وقال: [من الطويل]

.... وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ (٣)

وأما قوله: [من البسيط]

والتَّيْمُ أَلْأَمُ مَنْ يَمْشِى وَأَلْأَمُهُمْ ذُهْلُ بْنُ تَيْمٍ بَنُو السُّوءِ المَدَانِيسُ (٤)

فيجوز أن يكون جعل «التيم» - لما كان فى الأصل مصدرا - بمنزلة الصفة.

ويجوز أن يكون جعل «التيم» جمع: تيمى؛ كيهودى ويهود.

وعلى هذا ما فى التنزيل من قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣، المائدة: ١٨، ٦٤، التوبة: ٣٠].

ألا ترى أن «يهودَ» قد جرى فى كلامهم اسما للقبيلة، كما أن «مجوس» كذلك؟! فلولا أن المراد [بها الجمع، لم يدخلها] (٥) الألف واللام، كما لا تدخل المعارف نحو: زيد وجعفر، إلا أنه جمع، فحذف الياءين اللتين للنسب، كما جمع: شعيرة، وشعير فحذف الهاء، ومثل ذلك: رومى وروم، وزنجى وزنج.

ومن رفع قطع من الأول، وجعل «الذى»: الخبر، أو جعله صفة وأضمر خبرا، ومثل ذلك فى القطع:

قوله: ﴿قل بلى وربى لتأتينكم عالِمُ الغيب﴾ [سبأ: ٣].

فمن قطع ورفع جعل قوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾ [سبأ ٣] خبرا لقوله: ﴿عالِمُ الغيب﴾.

---

(١) سقط فى أ، والبيت تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) تقدم.
(٤) تقدم.
(٥) فى ج: بهما الجمع لم يدخلهما.

ومن جر أجرى ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ صفة على الأول.

وعلى هذا يجوز: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [يس: ٥٢]: إن شئت جعلت ﴿هَٰذَا﴾ صفة لقوله: ﴿مِن مَّرْقَدِنَا﴾، وأضمرت خبرا لقوله: ﴿مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، وإن شئت جعلت قوله: ﴿هَٰذَا﴾ ابتداء، وجعلت قوله: ﴿مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ خبرا.

وكذلك: ﴿عَطَآءً حِسَابًا . رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [النبأ: ٣٦-٣٧]، إن شئت جعلته صفة، وإن شئت جعلته ابتداء، و ﴿لا يملكون﴾ خبره.

ومثل ذلك: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١]، ثم انقطع قوله: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] عنهم، واستؤنف به، وزعموا أن فى بعض الحروف: ﴿التَّائِبِينَ﴾ على إتباع «المؤمنين».

فكذلك قراءة من قرأ: ﴿اللهُ﴾ فقطعه مما قبله، واستأنف به.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [١٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿خَلَقَ﴾ على «فعل».

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿خَالِقُ﴾ على «فاعل».

[قال أبو على:] (١) وجه قول من قرأ: ﴿خَلَقَ﴾ أن ذلك أمر ماض، فأخبروا عنه بلفظ المضى على «فعل».

ووجه من قال: ﴿خالِقُ﴾ أنه جعله مثل: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠، يوسف: ١٠١، فاطر: ١].

ألا ترى أن «فاطرا» بمعنى «خالق»، وكذلك قوله: ﴿فالق الإصباح وَجَاعِلُ الليل سكنا﴾ [الأنعام: ٩٦] هو على «فاعل» دون «فعل»، وهما مما قد فعلا فيما مضى.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ إِنِّى﴾ [٢٢]:

فحرك حمزة ياءها الثانية إلى الكسر.

وحركها الباقون إلى الفتح.

وروى إسحاق الأزرق عن حمزة: ﴿بِمُصْرِخِىَّ﴾ بفتح الياء الثانية(٢).

---

(١) سقط فى أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٨٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٣٧)، البحر المحيط (٥/ ٤١٩)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٨٩)، التيسير للدانى (١٣٤)، تفسير القرطبى =

قال أبو علي: قال الفراء في كتابه في التصريف: [قرأ به] [١] الأعمش، ويحيى ابن وثاب. قال: وزعم القاسم بن معن أنه صواب.

قال: وكان ثقة بصيرا.

وزعم قطرب أنه لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء.

وأنشد: [من الرجز]

مَـاضٍ إِذَا مَـا هَـمَّ بِـالـمُـضِـى
قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِى[٢]

وقد أنشد الفراء ذلك أيضا.

ووجه ذلك من القياس: أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب أو جر، فالياء في النصب والجر كالهاء فيهما، وكالكاف في أكرمتك[٣]، و: هذا لك.

فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة في: هذا لهو، وضربهو. ولحق الكاف - أيضا - الزيادة في قول من قال: أعطيتكاه وأعطيتكيه، فيما حكاه سيبويه، وهما أختا الياء - كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد، فقالوا: فيى، ثم حذفت الياء الزائدة على الياء، كما حذفت الزيادة من الهاء في قول من قال: [من الطويل]

.... لَهْ أَرِقَـــانِ[٤]

[وزعم أبو الحسن أنها لغة] [٥]، وكما حذفت الزيادة من الكاف، فقالوا: أعطيتكَه وأعطيتكِه، كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء كما حذف من أختيها، وأقرت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسرة، وكما لحقت الكاف والتاء والهاء الزيادة، كذلك لحقت الياء الزيادة.

فلحاق التاء الزيادة نحو ما أنشد من قول الشاعر: [من الهزج]

= (٩/ ٣٥٧)، الحجة لابن خالويه (٢٠٣)، الحجة لأبي زرعة (٣٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٢)، الغيث للصفاقسي (٢٦٥)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٣٧٤)، الكشف للقيسي (٢/ ٢٦)، المجمع للطبرسي (٦/ ٣١٠)، المعاني للأخفش ٢/ ٣٧٥)، المعاني للفراء (٢/ ٧٥)، تفسير الرازي (١٩/ ١١٤)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٩٨، ٢٩٩).

(١) في أ: هو قراءة.
(٢) تقدم.
(٣) في أ: أكبر منك.
(٤) تقدم.
(٥) في ج: قال أبو الحسن: إنها لغة.

رَمَـيْـتِـيـهِ فَـأَصْـمَـيْـتِ فَـمَـا أَخْـطَـأَتِ الـرَّمْـيَـهْ[١]

فإذا كانت هذه الكسرة فى الياء على هذه اللغة، وإن كان[٢] غيرها أفشى منها، وعضده من القياس ما ذكرنا -لم يجز[٣] لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحن؛ لاستفاضة ذلك فى السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحنا.

قال: روى عباس عن أبى عمرو[٤]: ﴿إِنَّمَا نُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ﴾ [إبراهيم: ٤٢] بالنون ولم يروها غيره.

وقرأ الباقون بالياء.

[وقرأ] اليزيدى وغيره عن أبى عمرو: ﴿يُؤَخِّرُهُمْ﴾ على ياء.

[قال أبو على:] [٥] وجه الياء: أن لفظ الغيبة المفرد قد تقدم؛ فيكون بالياء: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ﴾ [٤٢].

ووجه النون [أنه فى] [٦] المعنى مثل الياء، وقد تقدم مثله.

اختلفوا فى كسر اللام الأولى وفتح الثانية من قوله -عز وجل-: ﴿لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [٤٦]:

فقرأ الكسائى[٧] وحده: ﴿لَتَزُولُ مِنْهُ الجبالُ﴾ بفتح اللام الأولى [من «تزول»] [٨] وضم الثانية.

---

(١) تقدم.
(٢) فى ج: كانت.
(٣) فى ج: يكن.
(٤) إتحاف الفضلاء (٢٧٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٣٩)، البحر المحيط (٥/ ٤٣٥)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٠٣)، تفسير القرطبى (٩/ ٣٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٨٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠).
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى أ: أنه قرأ فى.
(٧) إتحاف الفضلاء (٢٧٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٨٧)، البحر المحيط (٥/ ٤٣٧، ٤٣٨)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٠٣)، التيسير للدانى (١٣٥)، تفسير الطبرى (١٣/ ١٦١)، تفسير القرطبى (٩/ ٣٨٠)، الحجة لابن خالويه (٢٠٣)، الحجة لأبى زرعة (٣٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٣)، الغيث للصفاقسى (٢٦٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٨٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٧ ٢٨)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٢٢)، المعانى للفراء (٢/ ٧٩)، تفسير الرازى (١٩/ ١٤٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٠).
(٨) سقط فى ج.

وقرأ الباقون: ﴿لِتَزُولَ﴾ بكسر اللام الأولى وفتح الثانية.

[قال أبو على:] (١) من قرأ: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ فإن «إنْ» على قوله بمعنى «ما»، التقدير: ما كان مكرهم لتزول، و «إن» مثل التى فى قوله: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، وهذا مثل قوله: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ... وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

والمعنى: ﴿وقد مكروا مكرهم وعند الله مكرهم﴾ أى: جزاء مكرهم، فحذف المضاف كما حذف من قوله: ﴿تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا۟ وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، أى: جزاؤه، أى: قد عرف الله مكرهم فهو يجازيهم عليه، وما كان مكرهم لتزول منه الجبال: والجبال كأنه: أَمرُ النبى ﷺ، وأعلامه، ودلالته، أى: ما كان مكرهم لتزول منه ما هو مثل الجبال فى امتناعه ممن أراد إزالته.

ومن قرأ: ﴿وَإِنْ كَانَ مكْرُهُم لَتَزُوْلُ منه﴾ كانت «إِنْ» [هى] المخففةَ من الثقيلة على تعظيم أمر مكرهم، [على] (٢) خلاف القراءة الأخرى، وهو فى تعظيم مكرهم، كقوله: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا كُبَّارًا﴾ [نوح: ٢٢] أى: قد كان مكرهم من كبره وعظمه يكاد يزيل ما هو مثل الجبال فى الامتناع على من أراد إزالته وثباتِها.

ومثل هذا فى تعظيم الأمر قول الشاعر: [من الطويل]

أَلَمْ تَرَ صَدْعًا فِى السَّمَاءِ مُبَيَّنا ... عَلَى ابْنِ لُبَيْنَى الحَارِث بْن هِشَامِ(٣)

وقال: [من الطويل]

بَكَى حَارِثُ الجَوْلَانِ مِنْ مَوْتِ رَبِّه ... وَحورَانُ مِنْهُ خَاشِعٌ مُتَضَائِلُ(٤)

وقال أوس: [من المتقارب]

أَلَمْ تَكْسِفِ الشَّمْسُ شَمْسُ النَّهَارِ ... مَعَ النَّجْمِ وَالقَمَرِ الوَاجِبِ(٥)

فهذا كله على تعظيم الأمر وتفخيمه.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ج.

(٣) البيت بلا نسبة فى البحر المحيط (٦/ ٢١٨).

(٤) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (١٢١)، واللسان (حرث، جول)، والتنبيه والإيضاح (١/ ١٨٣)، والتاج (حرث، جول)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (٤٩٣، ١٠٤٤).

(٥) البيت فى ديوانه ص (١٠).

ويدل على أن الجبال يعنى بها[١]: أمر النبى ﷺ، قوله بعد: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧] أى: فقد وعدك الظهور عليهم والغلبة لهم فى قوله: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣، الفتح: ٢٨، الصف: ٩]، وقوله: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ﴾ [آل عمران: ١٢]، وقد استعمل لفظ «الجبال» فى غير هذا فى تعظيم الشىء وتفخيمه، قال ابن مقبل: [من الطويل]

إِذَا مُتُّ عَنْ ذِكْرِ القَوَافِي فَلَنْ تَرَى لَهَا شَاعِرًا مِثْلِي أَطَبَّ وَأَشْعَرَا
وَأَكْثَرَ بَيْتًا شَاعِرًا ضُرِبَتْ بِهِ بُطُونُ جِبَالِ الشِّعْرِ حَتَّى تَيَسَّرَا[٢]

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ. رَبَّنَا﴾ [٤٠، ٤١] فى إثبات الياء فى الوصل والوقف:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وهبيرة عن حفص عن عاصم[٣]: ﴿وتقبل دعائى ربنا﴾ بياء فى الوصل.

وقال البزى عن ابن كثير: يصل ويقف بياء.

وقال قنبل، عن ابن كثير: يشم الياء فى الوصل ولا يثبتها، ويقف [عليها][٤] بالألف.

والباقون: ﴿دُعَاءِ﴾ بغير ياء.

وروى نصر بن على عن الأصمعى قال: سمعت نافعا يقرأ: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَائِي رَبَّنَا﴾ بياء فى الوصل، وروى غير هذين عن نافع: بغير ياء فى وصل ولا وقف.

وروى أبو عمارة عن أبى حفص عن أبى عمر عن عاصم: بغير ياء فى وصل ولا وقف.

[وقرأ] الكسائى وابن عامر بغير ياء فى وصل ولا وقف.

---

(١) فى أ: به.
(٢) ينظر ديوانه ص (١٣٦)، وأمالى ابن الشجرى (٣/ ٧٢)، الشعر والشعراء ص (٤٢٧)، ودلائل الإعجاز ص (٣٩١، ٣٩٢).
(٣) إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، البحر المحيط (٥/ ٤٣٤)، التيسير للدانى (١٣٥)، الحجة لابن خالويه (٢٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٣)، الغيث للصفاقسى (٢٦٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٨)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣١٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠١).
(٤) سقط فى ج.

[قال أبو على:] [١] أما وقف ابن كثير ووصله بياء فهو القياس.

وأما وصل عاصم: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَائِى﴾ بياء، فقياس.

وأما ما رواه قنبل عن ابن كثير أنه يشم الياء فى الوصل ولا يثبتها، فالقياس كما قدمنا، وهذا الوجه - أيضا - جائز؛ لدلالة الكسرة على الياء، ولأن الفواصل وما أشبه الفواصل من الكلام التام يحسن الحذف فيه، كما يحسن فى القوافى، وذلك كثير.

قال الأعشى: [من المتقارب]

فَهَلْ يَمْنَعَنِّى ارْتِيَادِى البِلَا ... دَ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَأتِيَنْ
وَمِنْ شَانِئٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ ... إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنْ[٢]

وحذفها فى الوقف أحسن من حذفها فى الوصل؛ لأن الوقف موضع تغيير، يغير فيه الحرف الموقوف عليه كثيرا.

* * *

(١) سقط فى أ.
(٢) تقدم.

[بسم الله الرحمن الرحيم] (١)

ذكر اختلافهم فى سورة الحجر

اختلفوا فى تشديد الباء وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿رُبَمَا﴾ [٢]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى (٢): ﴿رُبَّما﴾ مشددة.

على بن نصر قال: سمعت أبا عمرو يقرؤها على الوجهين جميعا: خفيفا وثقيلا.

وقرأ نافع وعاصم: ﴿رُبَمَا﴾ خفيفة.

قال أبو على: أنشد أبو زيد: [من الرجز]

مَاوِىَّ بَلْ رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ (٣)

وأنشد أيضا: [من الرجز]

يَا صَاحِبَا رُبَّتَ إِنْسَانٍ حَسَنْ
يَسْأَلُ عَنْكَ اليَوْمَ أَوْ يَسْأَلُ عَنْ (٤)

وقال السكرى: رُبَّما، ورُبَّتَمَا، ورُبَما، ورُبَتما.

[قال أبو على:] (٥) و «رب»: حرف جر عند سيبويه، وتلحقها «ما» على وجهين:

---

(١) سقط فى أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٨٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٠)، البحر المحيط (٥/ ٤٤٤)، التبيان للطوسى (٦/ ٣١٣)، التيسير للدانى (١٣٥)، تفسير الطبرى (١٤/ ٣)، تفسير القرطبى (١٠/ ١)، الحجة لابن خالويه (٢٠٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٦)، الغيث للصفاقسى (٢٦٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٨٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٢٦)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٧٨)، تفسير الرازى (١٩/ ١٥١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠١).

(٣) الرجز فى نوادره ص (٥٥)، ولضمرة بن ضمرة فى الأزهية (٢٦٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٨٤)، والدرر (٤/ ٢٠٨)، والمقاصد النحوية (٣/ ٣٣٠)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/ ١٨٦)، والإنصاف (١/ ١٠٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٣٩، ١١/ ١٩٦)، وشرح ابن عقيل ص (٣٧١)، وشرح المفصل (٨/ ٣١)، واللسان (ربب، هيه، شعا، موا، ما)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٨).

(٤) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب (٧/ ٤٢١، ٤٢٤، ٣٨٦)، وشرح المفصل (٨/ ٣٢)، ونوادر أبى زيد ص (١٠٣).

(٥) سقط فى أ.

أحدهما: أن تكون نكرة بمعنى شيء.

وذلك كقوله: [من الخفيف]

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[١]

ف «ما» فى هذا البيت اسم لما يقدر من عود الذكر إليه من الصفة.

والمعنى: رب شيء تكرهه النفوس، وإذا عاد إليه الهاء كان اسما، ولم يجز أن يكون حرفا، كما أن قوله: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، لما عاد الذكر إليه علمت بذلك أنه اسم.

فأما قوله: [من الخفيف]

.... لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

فإن «فرجة» يرتفع[٢] بالظرف فى قول الناس جميعا، ولا يرتفع بالابتداء.

وأما قوله: «كحلّ العقال» فإن موضع الكاف يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون فى موضع نصب على الحال من «له».

والآخر: أن يكون فى موضع رفع على أنها صفة ل «فرجة».

ويدلك على أن «ما» تكون اسما إذا وقعت بعد «رب»، وقوع «من» بعدها فى نحو قوله: [من الطويل]

أَلَا رُبَّ مَنْ يَهْوَى وَفَاتِي وَلَوْ دَنَتْ وَفَاتِي لَذَلَّتْ لِلْعَدُوِّ مَرَاتِبُهْ[٣]

وقال: [من السريع]

يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاغْتَدَيْنْ[٤]

---

(١) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص (٥٠)، والأزهية ص (٨٢، ٩٥)، وحماسة البحترى ص (٢٢٣)، وخزانة الأدب (٦/ ١٠٨، ١١٣، ١٠/ ٩)، والدرر (١/ ٧٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٣)، والكتاب (٢/ ١٠٩)، ولسان العرب (فرج)، وله أو لضيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب فى شرح شواهد المغنى (٢/ ٧٠٧، ٧٠٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٨٤)، وله أو لأبى قيس صرمة بن أبى أنس، أو لضيف فى خزانة الأدب (٦/ ١١٥)، ولعبيد فى ديوانه ص (١٢٨)، وبلا نسبة فى إنباه الرواة (٤/ ١٣٤).

(٢) فى ج: مرتفعة.

(٣) البيت لذى الرمة فى ديوانه (٢/ ٨٥٨).

(٤) البيت لعمرو بن قميئة فى ديوانه ص (١٩٦)، والأزهية ص (١٠١)، والكتاب (٢/ ١٠٨)، ولعمرو بن لأى بن موءلة فى معجم الشعراء ص (٢١٤)، وبلا نسبة فى الحيوان (٣/ ٣٠٦)، وشرح المفصل (٤/ ١١)، والمقتضب (١/ ٤١).

وقال: [من الطويل]

أَلَا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمَنٍ بِالغَيْبِ غَيْرُ أَمِينِ[1]

فكما دخلت على «من»، وكانت نكرة، كذلك تدخل على «ما» على الحد الذى دخل فى «من»، فهذا ضرب.

والضرب الآخر: أن تدخل كافة نحو الآية، ونحو قول الشاعر: [من المديد]

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِى عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالَاتُ[2]

والنحويون يسمون «ما» هذه الكافة، يريدون أنها بدخولها كفت الحرف عن العمل الذى كان له، وهيأته لدخوله على ما لم يكن يدخل عليه.

ألا ترى أن «رب» إنما تدخل على الاسم المفرد [مثل:] رب رجل يقول ذاك، وربه رجلا يقول ذاك، ولا تدخل على الفعل؛ فلما دخلت «ما» عليها هيأتها للدخول على الفعل.

فمن ذلك قوله: ﴿رُبَّما يود الذين كفروا﴾ [الحجر: ٢]، فوقع الفعل بعدها فى الآية، وهو على لفظ المضارع، ووقع فى قوله: [من المديد]

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِى عَلَمٍ ....

على لفظ المضى، وهكذا ينبغى فى القياس؛ لأنها تدل على ما قد مضى، وإنما وقع فى الآية على لفظ المضارع؛ لأنه حكاية لحال آتية؛ كما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل ١٢٤] حكاية لحال آتية أيضا.

ومن حكاية الحال قول القائل: [من الرجز]

---

(١) البيت لعبد الله بن همام فى حماسة البحترى ص (١٧٥)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص (٤٥٢)، والدرر (١/ ٣٠١، ٤/ ١٣٢، ٢١٣)، والكتاب (٢/ ١٠٩)، اللسان (غشش)، وهمع الهوامع ١/ ٩٢، ٢/ ٢٨، ٣٩).

(٢) البيت لجذيمة الأبرش فى الأزهية ص (٩٤، ٢٦٥)، والأغانى (١٥/ ٢٥٧)، وخزانة الأدب (١١/ ٤٠٤)، والدرر (٤/ ٢٠٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٨١)، وشرح التصريح (٢/ ٢٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٢١٩)، وشرح شواهد المغنى ص (٣٩٣)، والكتاب (٣/ ٥١٨)، واللسان (شيخ، شمل)، والمقاصد النحوية (٣/ ٣٤٤، ٤/ ٣٢٨)، وأوضح المسالك (٣/ ٧٠)، والدرر (٥/ ١٦٢)، ورصف المبانى ص (٣٣٥)، وشرح الأشمونى (٢/ ٢٩٩)، وشرح التصريح (٢/ ٢٠٦)، وشرح المفصل (٩/ ٤٠)، وكتاب اللامات ص (١١١)، ومغنى اللبيب ص (١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩)، والمقتضب (٣/ ١٥)، والمقرب (٢/ ٧٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٨، ٧٨).

جَارِيَةٌ فِى رَمَضَانَ المَاضِى
تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بِالإِيمَاضِ(١)

ومن زعم أن الآية على إضمار «كان»، وتقدير: ربما كان يود الذين كفروا - فقد خرج بذلك عن قول سيبويه؛ ألا ترى أن «كان» لا تضمر عنده، ولم يجز: «عبد الله المقتول»، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول.

فأما إضمارها بعد «إن» فى قوله: «إن خيرا فخير»، فإنما جاز ذلك؛ لاقتضاء الحرف له، فصار اقتضاء الحرف له كذكره.

فأما ما أنشده ابن حبيب لنبهان بن مشرق: [من الطويل]

لَقَدْ رُزِئَتْ كَعْبُ بْنُ عَوْفٍ وَرُبَّمَا فَتًى لَمْ يَكُنْ يَرْضَى بِشَىء يَضِيمُهَا(٢)

فإن قوله: «فتى»، فى «ربما فتى» يحتمل ضروبا:

أحدها: أن يكون لما جرى ذكر «رزئت»، استغنى بجرى ذكره عن أن يعيده؛ فكأنه قال: ربما رزئت فتى؛ فيكون انتصاب «فتى» بـ «رزئت» هذه المضمرة، كقوله: ﴿ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]، فاستغنى بذكر ﴿ءَامَنتُ﴾ المتقدم عن إظهاره بعد.

ويجوز أن ينتصب «فتى» بـ «رزئت» هذه المذكورة؛ كأنه قال: لقد رزئت كعب بن عوف فتى، وربما لم يكن يرضى، أى: رزئت فتى لم يكن يضام، ويكون هذا الفصل فى أنه أجنبى بمنزلة قوله: [من الطويل]

.... أَبُو أُمِّهِ حَىٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ(٣)

ويجوز أن يكون مرتفعا بفعل مضمر، كأنه قال: ربما لم يرض فتى؛ كقوله: [من الطويل]

---

(١) الرجز فى ملحق ديوانه ص (١٧٦)، وخزانة الأدب (٨/ ٢٣٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٨١)، والإنصاف (١/ ١٤٩)، ومغنى اللبيب (٢/ ٦٩١)، والتاج (حضض، رمض)، واللسان (رمض).

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/ ١٨٧).

(٣) عجز بيت للفرزدق، وصدره:

وما مثله فى الناس إلا مملكا ....

ينظر اللسان (ملك)، ومعاهد التنصيص (١/ ٤٣)، وليس فى ديوانه، وهو بلا نسبة فى الخصائص (١/ ١٤٦، ٣٢٩، ٢/ ٣٩٣).

.... وَقَـــلَّمَــــا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ(١)

ويجوز أن تكون «ما» نكرة بمنزلة شيء، ويكون «فتى» وصفا لها؛ لأنها لما كانت كالأسماء المبهمة فى إبهامها، وصفت بأسماء الأجناس؛ كأنه [قال] (٢): رب شيء فتى لم يكن، فكان كذا وكذا. فهذه الأوجه فيها ممكنة.

ويجوز فى الآية أن تكون «ما» بمنزلة شيء، و «يود» صفة له؛ وذلك أن «ما» لعمومها(٣) تقع على كل شيء؛ فيجوز أن يعنى بها: الود، كأنه قال: رب ود يوده الذين كفروا، ويكون «يود» فى هذا الوجه أيضا حكاية حال؛ ألا ترى أنه لم يكن بعد؟! وهذه الآية فى المعنى كقوله -جل وعز-: ﴿فَأَرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [السجدة: ١٢]، وكقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] وكتمنيهم الرد فى قوله: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧].

وأما قول من قال: ﴿رُبَمَا﴾ بالتخفيف؛ فلأنه حرف مضاعف، والحروف المضاعفة قد تحذف وإن لم يحذف غير المضاعف.

فمن المضاعف الذى حذف قولهم: إنّ، وأنّ، ولكنّ، قد حذف كل واحد من [هذه] (٤) الحروف. وليس كل المضاعف يحذف؛ لم أعلم الحذف فى «ثم».

وأما دخول التاء فى «رُبَّتما» فإن من الحروف ما يدخل عليه حرف التأنيث نحو: ثم وثمت، ولا ولات.

قال: [من الطويل]

---

(١) البيت للمرار الفقيعسى، وتمامه:

صددت فأطولت الصدود ....

ينظر ديوانه ص (٤٨٠)، والأزهية ص (٩١)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١)، والدرر (٥/ ١٩٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٠٥)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧١٧)، ومغنى اللبيب (١/ ٣٠٧، ٢/ ٥٨٢، ٥٩٠)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ١٤٤)، وخزانة الأدب (١/ ١٤٥)، والخصائص (١/ ١٤٣، ٢٥٧)، والدرر (٦/ ٣٢١)، وشرح المفصل (٧/ ١١٦، ٨/ ١٣٢، ١٠/ ٧٦)، والكتاب (١/ ٣١، ٣/ ١١٥)، واللسان (طول، قلل)، والمحتسب (١/ ٩٦)، والمقتضب (١/ ٨٤)، والممتع فى التصريف (٢/ ٤٨٢)، والمنصف (١/ ١٩١، ٢/ ٦٩)، وهمع الهوامع (٢/ ٨٣، ٢٢٤).

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: بعمومها.

(٤) سقط فى ج.

ثمَّتَ لَا تَجْزُونَنِى عِنْدَ ذَاكُمُ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِى الإِلَهُ فيُعْقِبَا[(١)]

فكذلك ألحقت[(٢)] التاء [فى رب فى قوله:] [(٣)] «ربتما».

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر[(٤)]: ﴿مَا تَنَزَّلُ المَلَائِكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ مفتوحة التاء والنون، والزاى مشددة، ﴿الملائكةُ﴾ رفع؛ فاعله.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر[(٥)]-: ﴿مَا تُنَزَّل المَلَائِكَةُ﴾ مضمومة التاء مفتوحة النون، ﴿الملائكة﴾ رفع؛ لم يسم فاعله.

وقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ بالنون مشددة الزاى، ﴿الملائكة﴾ نصبا؛ مفعول به. والأولى لم يختلفوا فيها.

[قال أبو على] [(٦)] حجة من قرأ: ﴿ما تَنَزَّلُ﴾ قوله: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

وحجة من قال: ﴿ما تُنَزَّل الملائكةُ﴾ قوله: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥].

وحجة من قال: ﴿نُنَزِّلُ﴾ قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ١١١].

اختلفوا فى تشديد الكاف وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿سُكِّرَتْ﴾ [١٥]:

---

(١) البيت للأعشى فى ديوانه ص (١٦٧)، والأزهية ص (٢٦٣)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٢١)، والرد على النحاة ص (١٢٥)، وسر صناعة الإعراب ص (٣٨٦)، والكتاب (٣/ ٣٩)، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص (١٦٩، ٢٧٥).

(٢) فى ج: ألحق.

(٣) فى ج: فى قولهم.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٧٤)، البحر المحيط (٥/ ٤٤٦)، التبيان للطوسى (٦/ ٣١٩)، التيسير للدانى (١٣٥)، تفسير الطبرى (١٤/ ٦)، تفسير القرطبى (١٠/ ٤)، الحجة لابن خالويه (٢٠٥)، الحجة لأبى زرعة (٣٨١)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٦)، الغيث للصفاقسى (٢٦٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٨٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٢٩)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٢٩)، تفسير الرازى (١٩/ ١٥٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠١).

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٧٤)، البحر المحيط (٥/ ٤٤٦)، التبيان للطوسى (٦/ ٣١٩)، التيسير للدانى (١٣٥)، تفسير الطبرى (١٤/ ٦)، تفسير القرطبى (١٠/ ٤)، الحجة لابن خالويه (٢٠٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٨١)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٦)، الغيث للصفاقسى (٢٦٧)، تفسير الرازى (١٩/ ١٥٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠١).

(٦) سقط فى أ.

فقرأ ابن كثير[(١)]: ﴿سُكِرَتْ﴾ خفيفة.

وقرأ الباقون: ﴿سُكِّرَتْ﴾ مشددة.

[قال:] أبو عبيدة: ﴿سُكِّرَتْ﴾: غشيت.

وكأن معنى ﴿سُكِّرَتْ﴾: لا ينفذ نورها، ولا تدرك الأشياء على حقيقتها.

وكأن معنى الكلمة: انقطاع الشيء عن سَنَنِهِ الجارى، فمن ذلك: سكر الماء: هو رده عن سننه فى الجرية.

وقالوا: التسكير فى الرأى قبل أن يعزم على شيء، فإذا عزم على أمر ذهب التسكير.

ومنه: السكر فى الشراب، إنما هو أن ينقطع عما [هو][(٢)] عليه من المضاء فى حال الصحو[(٣)]؛ فلا ينفذ رأيه ونظره على حد نفاذه فى صحوه.

وقالوا: «سكران لا يبت»، فعبروا عن هذا المعنى فيه.

ووجه التثقيل: أن الفعل مسند إلى جماعة، فهو مثل: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]. ووجه التخفيف: أن هذا النحو من الفعل المسند إلى الجماعة قد يخفف.

قال: [من البسيط]

مَا زِلْتُ أُغْلِقُ أَبْوَابًا وَأَفْتَحُهَا ....[(٤)]

وإنما حملت التثقيل فى ﴿سُكِّرَتْ﴾ على التكثير؛ على تنزيل أن ﴿سُكِرَتْ﴾ بالتخفيف قد ثبت تعديه فى قراءة ابن كثير، والذى عليه الظاهر فى «سكر» أنه [لا][(٥)] يتعدى، وإذا بنى الفعل للمفعول فلا بد من تنزيله معدى؛ فيكون تعديه على قول ابن كثير مثل: شترت عينُه، وشترتها، وعارت وعرتها.

ويجوز أن يكون أراد التثقيل؛ فحذفه لما كان زائدا -وهو يريده- كما جاز[(٦)]

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٠)، البحر المحيط (٥/ ٤٤٨)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٢٢)، التيسير للدانى (١٣٥)، تفسير الطبرى (١٤/ ٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٢)، تفسير القرطبى (١٠/ ٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٦)، الغيث للصفاقسى (٢٦٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٨٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٠)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٢٩)، تفسير الرازى (١٩/ ١٦٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠١).

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: المضى.

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ج: جاء.

ذلك فى المصادر وأسماء الفاعلين نحو قولهم[1]: عمرك الله، وقعدك الله، و: [من الرجز]

.... دَلْو الدَّالى[2]

و: ﴿ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢].

ويجوز أن يكون فعلا قد سمع معدىً فى البصر. والتثقيل الذى هو قول الأكثر أحب[3] إلينا، ويكون التضعيف للتعدية.

اختلفوا فى فتح النون وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [٥٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع كسرا[4]، غير أن ابن كثير شدد النون، وخففها نافع.

وقرأ أبو عمرو وعاصم، وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ بفتح النون.

[قال أبو على: تشديد النون فى قول ابن كثير][5] أنه أدغم النون الأولى -التى لعلامة الرفع- فى الثانية المتصلة بالياء التى [هى المضمر][6] المنصوب المتكلم.

وفتحها؛ لأنه لم يعد الفعل إلى المفعول به، كما عداه غيره، وحذف المفعول كثير.

ولو لم يدغم وبين لكان حسنًا فى القياس، مثل: اقتتلوا، فى جواز البيان فيه والإدغام.

وأما قراءة نافع: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرونِ﴾ فإنه أراد: [فبم][7] تبشروننى، وتعدية الفعل إلى المضمر المنصوب؛ لأن المعنى عليه فأثبت ما حذفه[8] غيره من الكسرة التى

---

(١) فى ج: قولك.
(٢) تقدم.
(٣) فى أ: أعجب.
(٤) إتحاف الفضلاء (٢٧٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٩٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٢)، البحر المحيط (٥/ ٤٥٨)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٤٠)، التيسير للدانى (١٣٦)، تفسير القرطبى (١٠/ ٣٥)، الحجة لابن خالويه (٢٠٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٧)، الغيث للصفاقسى (٢٦٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٩٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٠)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٣٩)، تفسير الرازى (١٩/ ١٩٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٢).
(٥) فى أ: تشديد ابن كثير النون.
(٦) فى ج: للمضمر.
(٧) سقط فى أ.
(٨) فى أ: أخذ به.

تدل على الياء المفعولة، وحذف النون الثانية؛ لأن التكرير بها وقع، ولم يحذف الأولى التى هى علامة الرفع، وقد حذفوا هذه النون فى كلامهم؛ لأنها زائدة، ولأن علامة الضمير الياء دونها، ونظير حذفهم لها من المنصوب حذفهم لها من المجرور فى قولهم: قدنى، وقدى.

قال: [من الرجز]

قَدْنِىَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى[١]

فحذف وأثبت فى بيت.

وقال[٢] الأعشى فى حذف هذه النون اللاحقة مع الياء: [من المتقارب]

فَهَلْ يَمْنَعنِّى ارْتِيَادُ البِلَا ... دِ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ[٣]

وإنما هو: يمنعننى.

وقال آخر: [من الوافر]

أَبِالْمَوْتِ الَّذِى لَابُدَّ أَنِّى ... مُلَاقٍ لَا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِى[٤]

فهذا مثل الآية.

وقال: [من الوافر]

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا ... يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِى[٥]

فحذف الثانية.

فكذلك قراءة نافع.

ومن قرأ: ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ ففتح النون، فالنون علامة الرفع، ولم يعد الفعل فتجتمع نونان[٦].

اختلفوا فى فتح النون وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿وَمَن يَقْنَطُ﴾ [٥٦]:

(١) تقدم.
(٢) فى ج: وقد قال.
(٣) تقدم.
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.
(٦) ثبت ههنا فى ج: «يتلوه فى الجزء الرابع والثلاثين إن شاء الله: اختلفوا فى فتح النون وكسرها من قوله: ﴿ومن يقنط﴾.
والحمد لله. وصلى الله على محمد النبى، وعلى آله وسلم تسليمًا». وكتبه العباس بن أحمد بن أبى موّاس.

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿وَمَن يَقْنَطُ﴾ بفتح النون فى كل القرآن.

وقرأ أبو عمرو والكسائى[1]: ﴿ومن يَقْنِطُ﴾ بكسر النون.

وكلهم قرأ: ﴿من بعد ما قنطوا﴾ بفتح النون.

[قال أبو على:][2] قنَط يقنِط، وقنِط يقنَط، لغتان.

ومثله: نقَم ينقَم، ونقِم ينقِم: لغتان.

وكأن «[قَنِطَ][3] يَقْنَطُ» أعلى، ويدل على ذلك اجتماعهم فى قوله: ﴿من بعد ما قنطوا﴾.

وحكى أن ﴿يَقْنَطُ﴾ لغة، فهذا يدل على أن «قَنَطَ» أكثر؛ لأن مضارع «فَعَلَ» يجىء على «يفعِل» ويفعُل، مثل: فَسَق يفسِق، ويفسُق، ولا يجىء مضارع «فَعِل» على: يَفْعُلُ.

اختلفوا فى تخفيف الجيم وتشديدها من قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾ [٥٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾ مشددة الجيم.

وقرأ حمزة والكسائى[4]: ﴿لَمُنْجُوهُم﴾ خفيفا.

[قال أبو على:][5] حجة التثقيل: قوله -عز وجل-: ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [فصلت: ١٨].

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ١٩٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٢)، البحر المحيط (٥/ ٤٥٩)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٤٢)، التيسير للدانى (١٣٦)، تفسير الطبرى (١٤/ ٢٨)، تفسير القرطبى (١٠/ ٣٦)، الحجة لابن خالويه (٢٠٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٧)، الغيث للصفاقسى (٢٦٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٩٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣١)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٣٩)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٨٠)، تفسير الرازى (١٩/ ١٩٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٧٥)، البحر المحيط (٥/ ٤٦٠)، التيسير للدانى (١٣٦)، تفسير القرطبى (١٠/ ٣٦)، الحجة لابن خالويه (٢٠٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٧)، الغيث للصفاقسى (٢٦٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٣٩٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٣١)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٣٩)، تفسير الرازى (١٩/ ١٩٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٨، ٢٥٩).

(٥) سقط فى أ.

وحجة التخفيف: ﴿فَأَنجَـٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤].

قال: وكلهم قرأ: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ﴾ [٦٠] مشددة الدال، و ﴿قَدَّرناهَا﴾ مثله فى سورة النمل [الآية: ٥٧] مشددا فى كل القرآن -إلا عاصما؛ فإنه خففها[١] -فى رواية أبى بكر- فى كل القرآن، وشددها فى رواية حفص فى كل القرآن.

وقرأ ابن كثير وحده: ﴿نحن قَدَرنَا بينكم الموت﴾ [الواقعة: ٦٠] خفيفا، والباقون يشددون.

وقرأ نافع والكسائى: ﴿فَقَدَّرْنا فَنِعْمَ القَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣] مشددة.

وقرأ الباقون: ﴿فَقَدَرنَا﴾ مخففة[٢].

وقرأ الكسائى وحده: ﴿قَدَرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣] خفيفا.

وقرأ الباقون: ﴿قَدَّرَ﴾ مشددة.

قال أبو على: يقال: قَدَرتُ الشىء فى معنى: قَدَّرتُه.

يدلك على ذلك قول الهذلى: [من الطويل]

وَمُفْرِهَةٍ عَنْسٍ قَدَرْتُ لِسَاقِهَا ... فَخَرَّتْ كَمَا تَتَّابَعُ الرِّيحُ بِالقَفْلِ[٣]

المعنى: قدرت ضربتى لساقها فضربتها؛ فحذف «ضربتها» لدلالة الكلام عليه، كقوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا . . . فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أى: فحلق.

وهذا فى المعنى كقول الآخر: [من الطويل]

وَإِنْ تَعْتَذِرْ بِالمَحْلِ مِنْ ذِى ضُرُوعِهَا ... عَلَى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فِى عَرَاقِيبِهَا نَصْلِى[٤]

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٢)، البحر المحيط (٥/ ٤٦٠)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٤٤)، التيسير للدانى (١٣٦)، تفسير القرطبى (١٠/ ٣٧)، الحجة لابن خالويه (٢٠٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٤)، تفسير الرازى (١٩/ ٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٢).

(٢) فى ج: خفيفًا.

(٣) البيت لأبى ذؤيب فى شرح أشعار الهذليين (٩٢)، واللسان (تبع، قفل، فره)، وجمهرة اللغة (٩٦٦، ١١٦٠)، والمخصص (١٠/ ٢٠٠)، والتاج (تبع، قفل، فره)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٣/ ١٤٥، ٩/ ١٦٠).

(٤) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص (١٥٦)، وأساس البلاغة (عذر)، وخزانة الأدب (٢/ ١٢٨)، وشرح المفصل (٢/ ٣٩)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/ ٢٥١)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٣٣)، مغنى اللبيب (٢/ ٥٢١).

ويقال[١] -أيضا-: يقدِر، فى معنى: يقدِّر.

قال الراجز: [من الرجز]

[يا رَبِّ][٢] قَدْ أُولِعَ بى وقَدْ عَبِثْ
فَاقْدِرْ لَهُ أُصَيْلَةً مِثْلَ الحَفِثْ[٣]

المعنى: قدر له ووفقه، ويقال: قدر الشىء يقدره: إذا ضيقه؛ قال: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ﴾ [الطلاق: ٧].

وقال: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ﴾ [العنكبوت: ٦٢].

فقوله: ﴿وَيَقْدِرُ﴾ مقابل لقوله: ﴿يَبْسُطُ﴾؛ فقوله: ﴿وَيَقْدِرُ﴾ خلاف: ﴿يَبْسُطُ﴾.

وكذلك قوله: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] أى: ظن أن لن نضيق عليه.

وكونه: فى بطن الحوت تضييق عليه، وخلاف الاتساع.

وقراءة ابن كثير: ﴿قدَرْنا بَيْنَكُمُ المَوتَ﴾ مخففا فى معنى ﴿قَدَّرْنَا﴾.

وقراءة نافع والكسائى: ﴿فَقَدَّرْنا فَنِعْمَ القَادِرُونَ﴾ بمعنى: ﴿قَدَرْنَا﴾ الخفيفة.

وعليه جاء: ﴿القادرون﴾.

ومن قرأ «قَدَرْنا» مخففا[٤]، كان فى معنى التشديد[٥].

وقوله: ﴿القَادِرُونَ﴾ بعد ﴿قدَّرنا﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون «قَدَّرنا» فى معنى «قَدَرْنا»، فجاء «القادرون» على اللغة الخفيفة؛ كأنهما جمعا بين اللغتين.

ويجوز أن يكون: فنعم المقدرون، فحذف تضعيف العين، كما حذفت [الهمزة][٦] من نحو: [من الرجز]

... دَلْو الـــدَّالِى[٧]

---

(١) فى أ: قال.
(٢) فى ج: يا ربنا إن كان.
(٣) الرجز بلا نسبة فى التاج (حفث).
(٤) فى ج: خفيفًا.
(٥) فى ج: الشديد.
(٦) سقط فى ج.
(٧) تقدم.

و: [من الرجز]

يَخرُجْنَ مِنْ أَجوازِ لَيْلٍ غَاضِ[١]

ونحو ذلك.

وكذلك قراءة الكسائى: ﴿قَدَرَ فَهَدَى﴾ خفيفا.

ومعناه: قدَّر، وكأن المشددة فى هذا المعنى أكثر فى الاستعمال، وفى التنزيل، كقوله -تعالى-: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾ [فصلت: ١٠].

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

﴿أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ﴾ [الحجر: ٧٨].

لم يختلفوا فى هذه السورة، ولا فى سورة «قاف».

واختلفوا فى سورة الشعراء [١٧٦]، وفى سورة ص [١٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر[٢] فى سورة الشعراء: ﴿أصحابُ لَيْكَةَ﴾ [١٧٦] غير أن ورشا روى عن نافع ﴿الَايْكَةِ﴾ متروكة الهمزة، مفتوحة اللام بحركة الهمزة، والهمزة ساقطة؛ لأنه ألقى عليها حركة الهمزة فى «الحجر»، وفى «قاف».

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ فى كل القرآن.

قال أبو على: تقول: هى أيكة، فإذا ألحقت لام المعرفة كانت: الأيكة.

قال الهذلى: [من الطويل]

مُوَشَّحَةٌ بِالطُّرَّتَيْنِ دَنَا لَهَا ... جَنَى أَيْكَةٍ يَضْفُو عَلَيْهَا قِصَارُهَا[٣]

وأنشد الأصمعى: [من البسيط]

وَمَا خَلِيجٌ مِنَ المَرُّوتِ ذُو حَدَبٍ ... يَرْمِى الضَّرِيرَ بِخُشْبِ الأَيْكِ وَالضَّالِ[٤]

فأيك وأيكة، مثل: تمر وتمرة.

فقد ثبت أن «الأيك» تعريف: أيك[٥]، فإذا خففت الهمزة من[٦] «أيكة»، وقد

(١) تقدم.
(٢) الحجة لابن خالويه (٢٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٨)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٤٢).
(٣) البيت لأبى ذؤيب فى شرح أشعار الهذليين ص (٧١)، واللسان (ولع)، وأساس البلاغة (وشع)، وتاج العروس (أيك). ويروى «مولعة» بدلا من «موشحة، و«تضفو» بدلا من «يضفو».
(٤) تقدم.
(٥) فى ج: أيكة.
(٦) فى أ: فى.

ألحقتها الألف واللام، حذفتها، وألقيت حركتها على اللام التى هى فاء من «أيكة»؛ فيجوز فيها إذا استأنفت لغتان:

من قال: ألحمر، قال: «ألَيْكة».

ومن قال: لَحْمَر، قال: «لَيْكَة».

وإذا كان كذلك فقول من قال: ﴿ليكة﴾ - ففتح التاء، مشكل؛ لأنه فتح مع لحاق اللام الكلمة، وهذا فى الامتناع كقول من قال: بلَحْمَرَ، فيفتح الآخر مع لحاق لام المعرفة؛ وإنما يخرج قول من قال: ﴿أَصْحابُ ليكَةَ﴾ على أن هذا المعنى قد يسمى بكلمة تكون اللام فيها فاء، أو[1] يكون مقلوب: «كيل»؛ فإن لم يثبت هذا [كان][2] مشكلا، ولم أسمع بها.

ويبعد أن يفتح نافع ذلك مع ما قاله ورش عنه.

* * *

(١) فى أ: و.

(٢) سقط فى أ.

[بسم الله الرحمن الرحيم][(١)]

ذكر اختلافهم فى سورة النحل

اختلفوا فى قوله تعالى: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ﴾ [٢] فى التخفيف، والتشديد، والتاء، والياء:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو عمرو وحمزة والكسائى[(٢)]: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ﴾ بالياء.

غير أن ابن كثير وأبا عمرو أسكنا النون، وخففا الزاى، وشددها الباقون.

وروى الكسائى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿تُنَزَّلُ المَلَائِكَةُ﴾ بالتاء مضمومة، وفتح الزاى، ﴿المَلَائِكَةُ﴾ رفعًا[(٣)].

[قال أبو على:][(٤)] فاعل ﴿يُنَزِّلُ﴾: الضمير العائد إلى اسم الله - تعالى - فى ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [١].

فأما إسكان النون فى ﴿يُنْزِلُ﴾ وتخفيفها وتشديدها، فكل واحدة من القراءتين سائغ.

قال -جل وعز-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ﴾ [النحل: ٤٤].

فأما ما روى عن عاصم من قوله -عز وجل-: ﴿تُنَزَّلُ الملائكةُ﴾ فإنه أنث الفعل؛ لإسناده إلى الملائكة، كما قال: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، وبنى الفعل للمفعول، وأسنده[(٥)] إليهم، والأول أبين.

قال: كلهم قرأ: ﴿يُنۢبِتُ﴾ [١١] بالياء إلا عاصما[(٦)] -فى رواية أبى بكر- فإنه

---

(١) سقط فى أ.
(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٧)، البحر المحيط (٥/ ٤٧٣)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٥٩)، تفسير الطبرى (١٤/ ٥٣)، الحجة لابن خالويه (٢٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٠)، الغيث للصفاقسى (٢٦٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٠٠)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٤٨)، تفسير الرازى (١٩/ ٢١٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٢).
(٣) فى أ: رفع.
(٤) سقط فى أ.
(٥) فى أ: أسند.
(٦) إتحاف الفضلاء (٢٧٧)، البحر المحيط (٥/ ٤٧٨)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٦٤)، التيسير =

قرأ: ﴿نُنبِتُ﴾ بالنون، وروى حفص عنه بالياء.

[قال أبو على:][(١)] ﴿يُنۢبِتُ﴾ بالياء؛ لتقدم قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [١٠]، «يُنبِتُ» و«يَنبُت» أشكل لما تقدم من الإفراد، والنون لا تمتنع أيضا.

ويقال: نبت البقل، وأنبته الله.

وقد روى: أنبت البقل، والأصمعى يأبى إلا «نبت»، ويزعم أن قصيدة زهير التى فيها: [من الطويل]

.... حَتَّى إذَا أَنْبَتَ البَقْلُ[(٢)]

متهمة.

فأما قوله: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] فيجوز أن تكون الباء زائدة كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، و: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] فعدى «ألقى» مرة بالباء، ومرة[(٣)] بغيرها.

وإذا ثبت: «أنبت»، فى معنى: «نبت»، جاز أن تكون الباء للتعدى، كما أنها لو كانت مع «نبت» كان كذلك. ويجوز أن تكون الهمزة فى «أنبت» للتعدى، والمفعول محذوف، والباء للحال؛ كأنه: تنبت ثمرة بالدهن[(٤)]، فحذف المفعول، و«بالدهن» فى موضع حال؛ كأنه: تنبت بالدهن، أى: تنبت [الثمر][(٥)] وفيه دهن. ويجوز فى ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾؛ أى: بذى الدهن، أى: تنبت ما فيه دهن.

= للدانى (١٣٧)، الحجة لابن خالويه (٢٠٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٠)، الغيث للصفاقسى (٢٦٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٠٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٤)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٥١)، تفسير الرازى (١٩/ ٢٣٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٢).

(١) سقط فى أ.

(٢) عجز بيت، وقبله:

رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم قطينا لهم ...

وينظر ديوانه ص (١١١)، وجمهرة اللغة (٢٥٧، ١٢٦٢)، وخزانة الأدب (١/ ٥٠)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٣١٤)، واللسان (نبت، قطن)، والتاج (نبت، قطن)، والمحتسب (٢/ ٨٩)، ومغنى اللبيب (١/ ١٠٢).

(٣) زاد فى ج: وأخرى.

(٤) فى أ: الدهن.

(٥) سقط فى ج.

قال: وقرأ ابن عامر(١): ﴿والشَّمْسُ والقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ [١٢] رفع كله(٢).

وقرأ الباقون: بنصب ذلك كله، وأبو بكر عن عاصم.

وروى حفص عن عاصم مثل قراءة ابن عامر فى: ﴿مُسَخَّرَٰتُۢ﴾ وحدها، ونصب الباقى.

[قال أبو على:](٣) النصب فى قوله: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ أحسن؛ ليكون معطوفا على ما قبله وداخلا فى إعرابه؛ لاستقامته فى المعنى؛ ألا ترى أن ما فى التنزيل من نحو قوله -تعالى-: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقوله: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١] يختار فيه النصب؛ ليكون مثل ما يعطف عليه، ومشاكلا له؟! فكذلك إذا حمل ذلك على التسخير، كان أشبه.

فإن قلت: فكيف [إذا](٤) جاء ﴿مسخرات﴾ بعد هذه الأشياء المنصوبة المحمولة على «سَخَّرَ»؟

فإن ذلك لا يمتنع؛ لأن الحال تكون مؤكدة، ومجىء الحال مؤكدة فى التنزيل وفى غيره كثير، كقوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١].

و: [من البسيط]

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا ....(٥)

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٤)، البحر المحيط (٥/ ٤٧٩)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٦٥)، التيسير للدانى (١٣٧)، الحجة لابن خالويه (٢٠٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٠)، الغيث للصفاقسى (٢٦٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٠٣، ٤٠٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٥)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٥١)، تفسير الرازى (٢٠/ ٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٢).

(٢) فى ج: كلهن.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ج.

(٥) جزء من صدر بيت لسالم بن دارة، وبعده:

.... بها نسبى وهل بدارة يالـلـناس من عار

وينظر: خزانة الأدب (١/ ٤٦٨، ٢/ ١٤٥، ٣/ ٢٦٥، ٢٦٦)، والخصائص (٢/ ٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٦٠)، والدرر (٤/ ١١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٤٧)، وشرح المفصل (٢/ ٦٤)، والكتاب (٢/ ٧٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٨٦)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/ ٢٥٥)، وشرح شذور الذهب ص (٣٥)، وشرح ابن عقيل ص =

و: [من الوافر]

كَفَى بِالنَّأْى مِنْ أَسْمَاءَ كَافِى ....[(١)]

ويقوى النصب قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [الحجر: ٣٣]؛ فكما حملا هنا على التسخير كذلك فى الأخرى، وكذلك «النجوم» قد حملت على التسخير فى قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُواْ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٩٧].

وكأن ابن عامر قطعه عن ﴿سخر﴾؛ لئلا يجعل الحال مؤكدة، فابتدأ: الشمسُ والقمر والنجوم، وجعل «مسخرات» خبرا عنها.

ويدل على جواز ذلك أنه إذا جاء: «سخر لكم الشمس والقمر» علم من هذا أنهما مسخران؛ فجاز الإخبار بالتسخير عنهما[(٢)] لذلك.

ووجه ما روى عن عاصم من الرفع فى «مسخرات» وحدها، أنه لم يجعلها حالا مؤكدة، وجعلها خبر ابتداء محذوف؛ كأنه لما قال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ﴾ [النحل: ١٢] قال بعد: هى مسخرات، فحذف المبتدأ وأضمره؛ لدلالة الخبر عليه، وهو إذا جعله خبر ابتداء محذوف فقد علم ذلك بما تقدم؛ كما أنه إذا جعل «مسخرات» حالا مؤكدة فقد علم ذلك بما تقدم، وهذا المعنى فى الحال أسوغ منه فى الخبر؛ لأن الخبر ينبغى أن يكون مفيدا، لم يجئ إلا كذلك، والحال قد جاءت مؤكدة؛ ألا ترى أنه حمل قوله على الحال، ولم يحمله على الخبر.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ. وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا﴾ [١٩-٢٠]:

= (٣٣٨)، وهمع الهوامع (١/ ٢٤٥).

(١) صدر بيت لبشير بن أبى خازم، وعجزه:

.... وليس لحبها ما عشت شافى

وينظر ديوانه ص (١٤٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٣٩، ١٠/ ٤٧٧، ٤٨٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (٢٩٤)، ولأبى حية النميرى فى لسان العرب (قفا)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/ ٤٨، ١١٢)، وتخليص الشواهد (٢٩٩)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٤٣، ٦/ ٣٩٧)، والخصائص (٢/ ٢٦٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (٩٧٠)، وشرح المفصل (٦/ ٢١٥، ١٠/ ١٠٣)، والصاحبى فى فقه اللغة (٣٥)، والمقتضب (٤/ ٢٢)، والمنصف (٢/ ١١٥).

(٢) فى أ: عنها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وحمزة والكسائى[(١)]: ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ. وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ كلهن بالتاء.

وقرأ عاصم: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ بالتاء، ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ بالياء.

أخبرنا الخزاز عن هبيرة، عن حفص عن عاصم: أنه قرأهن[(٢)] ثلاثتهن بالياء.

وقال ابن اليتيم عن أبى حفص عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: مثل أبى بكر عن عاصم.

وروى الكسائى عن أبى بكر عن عاصم ذلك كله: بالتاء[(٣)] فى الثلاثة.

[قال أبو على:][(٤)] هذا يكون كله على الخطاب؛ لأن ما بعده خطاب كقوله بعد: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾، وقوله: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] و: ﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل: ٢٢]، فكل هذا خطاب.

فإن قلت: إن فيه: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ﴾، وهذا لا يكون خطابا للنبى ﷺ، ولا للمسلمين.

فإنه يكون على إرادة: قل؛ كأنه: قل لهم: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ﴾؛ فلا يمتنع الخطاب إذا كان على هذا الوجه؛ ولهذا قرأ عاصم: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ بالياء؛ لما كان ذلك عنده إخبارا عن المشركين، ولم يجز أن يكون فى الظاهر خطابا للمسلمين.

فأما ما روى عن عاصم من أنه قرأ [ذلك][(٥)] كله بالياء، فهذا على توجيه الخطاب إلى النبى ﷺ؛ كأنه: قل لهم: ﴿والله يعلم ما يسرون وما يعلنون، والذين يدعون﴾.

اختلفوا فى فتح النون وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ﴾ [٢٧]:

فقرأ نافع وحده[(٦)]: ﴿تُشَاقُّونِ فِيهِمْ﴾ بكسر النون وتخفيفها.

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٧)، البحر المحيط (٥/ ٤٨٢)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٧٠)، التيسير للدانى (١٣٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٧١)، الغيث للصفاقسى (٢٦٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٠٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٥)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٥٤)، تفسير الرازى (٢٠/ ١٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٣).

(٢) فى ج: قرأ.

(٣) فى أ: بالياء.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٤)، البحر المحيط (٥/ ٤٨٦)، التبيان =

وقرأ الباقون: ﴿تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمۡۚ﴾ بفتح النون.

قد ذكرنا وجه قول نافع فيما تقدم.

ومعنى «تشاقّون»: تكونون فى جانب والمسلمون فى جانب، ولا تكونون معهم يدا واحدة.

ومن هذا قيل لمن خرج عن طاعة الإمام وعن جملة جماعة المسلمين-: شقّ العصا، أى: صار فى جانب عنهم؛ فلم يكن ملائما لهم ولا مجتمعا معهم فى كلمتهم.

اختلفوا فى الهمز من قوله -عز وجل-: ﴿أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ﴾ [٢٧]:

فقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر - إن شاء الله - وحمزة والكسائى: ﴿أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ﴾ بهمزة وفتح الياء.

وقال البزى عن ابن كثير[1]: ﴿شُرَكَاىَ الَّذِينَ﴾ بغير همز وفتح الياء، مثل: ﴿هُدَاىَ﴾ [البقرة: ٣٨].

وروى القواس عن ابن كثير: ﴿شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ﴾ مهموزة.

[قال أبو على:][2] الوجه فيه الهمز؛ لأن «شريكا وشركاء» كـ «خليط وخلطاء».

وفى التنزيل: ﴿وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡخُلَطَآءِ﴾ [ص: ٢٤]، ولا نعلم أحدا جمعه على غير «فعلاء».

ووجه القصر: أن هذا الضرب من الممدود قد قصر فى الآحاد مرة، ومد أخرى.

قال: [من الوافر]

وَأَرْبَدُ فَارِسُ الهَيْجَا إِذَا مَا تَقَعَّرَتِ المَشَاجِرُ بِالفِئَامِ[3]

= للطوسى (٦/ ٣٧٣)، التيسير للدانى (١٣٧)، تفسير القرطبى (١٠/ ٩٨)، الحجة لابن خالويه (٢١٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٧١)، الغيث للصفاقسى (٢٧٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٠٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٦)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٥٦)، تفسير الرازى (١٠/ ٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٣).

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٧، ٢٧٨)، البحر المحيط (٥/ ٤٨٥)، التيسير للدانى (١٣٧)، تفسير القرطبى (١٠/ ٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٠)، الغيث للصفاقسى (٢٧٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٣).

(٢) سقط فى أ.

(٣) تقدم.

وقال آخر: [من الطويل]

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ[(١)] مُهَنَّدُ[(٢)]

فكذلك الجموع.

وقد حذفت الهمزة إذا كانت لاما؛ قالوا في سوائية: سواية، وإنما «السوائية» مثل: الكراهية.

وذهب أبو الحسن في قولهم: أشياء، إلى أنه: أفعلاء: أشيئاء، فحذفت.

والوجه: المد في ﴿شُرَكَآءِىَ﴾.

وأما قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ﴾ فإن القديم -سبحانه- لم يثبت بهذا الكلام له شريكا، وإنما أضيف على حسب ما كانوا يقولونه وينسبونه، وكما أضيفت هذه الإضافة، فكذلك أضيف إليهم، فقال: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢]، وفي أخرى: ﴿وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨]، فإنما أضيفوا هذه الإضافة على حسب ما كانوا يسمونهم ويعتقدونه فيهم.

ومثل ذلك قوله -عز وجل-: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، ومثله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩].

فهذا على حسب ما كانوا يقولونه فيه، ويسمونه به.

وقد تقع الإضافة لبعض الملابسة دون التحقيق، كقول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا قُلْتُ قَدْنِي قَالَ بِاللهِ حَلْفَةً لَتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا[(٣)]

فأضاف «الإناء» إليه؛ لشربه منه، و«الإناء» في الحقيقة لمن يسقى به، دون من يشرب منه.

ومثل [ذلك][(٤)] قول الهذلي، أنشدناه علي بن سليمان: [من الطويل]

---

(١) في ج: عضب.

(٢) البيت لجرير في ذيل الأمالي (١٤٠)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٧/ ٥٨١)، وسمط اللآلي (٨٩٩)، وشرح الأشموني (١/ ٢٢٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٧٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠٠)، وشرح عمدة الحافظ (٤٠٧، ٦٦٧)، وشرح المفصل (٢/ ٥١)، واللسان (حسب، هيج، عصا)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٦٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ٨٤).

(٣) تقدم.

(٤) سقط في ج.

وَكُنْتُ كَعَظْمِ العَاجِمَاتِ اكْتَنَفْنَهُ بِأَطْرَافِهَا حَتَّى اسْتَدَقَّ نحُولُهَا[١]

فهذا كما تقول لمن يحمل خشبة ونحوها: خذ طرفك، وآخذ طرفى، فتنسب إليه الطرف الذى يليه، كما تنسب إلى نفسك الطرف الذى يليك.

فعلى هذا تجرى الإضافة فى قوله -عز وجل-: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ﴾.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [٢٨، ٣٢].

فقرأ حمزة وحده[٢]: ﴿يَتَوَفَّاهُمُ المَلَائِكَةُ﴾ بالياء والتاء وبالإمالة.

وقرأ الباقون بتاءين فى الموضعين.

أبو عُمارة عن حفص عن عاصم مثل حمزة، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم، وابن اليتيم عن عمرو عن عاصم مثل أبى بكر.

[قال أبو على:][٣] قول حمزة: ﴿يَتَوفَّاهُمْ﴾ بالياء؛ لأن الفعل متقدم، والإمالة حسنة فى هذا النحو من الفعل، وعلى هذا قرأ الأخرى بالياء أيضا.

وأما ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ﴾؛ فلأن الفعل مسند إلى جماعة، والجماعة مؤنث، كما جاء: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٢، ٤٥] فى غير موضع من[٤] التنزيل.

وقرأ كثير من القراء: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [الأنعام: ٧١] ولو كان: استهواه، كان حسنا أيضا.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [٣٣]:

فقرأ حمزة والكسائى[٥]: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ المَلَائِكَةُ﴾ بالياء.

---

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص (١٧٥)، واللسان (نحل، عجم)، والتاج (نحل، عجم)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١/ ٣٩٣).

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٧٥)، التيسير للدانى (١٣٧)، تفسير القرطبى (١٠/ ١٠١)، الحجة لابن خالويه (٢١٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٠٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٦)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٥٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٣).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: فى.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، البحر المحيط (٤/ ٤٨٩)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٧٧)، التيسير للدانى (١٣٧)، تفسير القرطبى (١٠/ ١٠٢)، الحجة لابن خالويه (٢١٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٠٨)، الكشف للقيسى (١/ ٤٥٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٣).

وقرأ ابن كثير وعاصم ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿تَأْتِيَهُمُ﴾ بالتاء.

[و][1] قد تقدم القول فى هذا ونحوه.

اختلفوا فى فتح الياء وضمها من قوله -عز وجل-: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ [٣٧]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر[2]: ﴿لَا يُهْدَى﴾ برفع الياء وفتح الدال.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿يَهْدِى﴾ بفتح الياء وكسر الدال.

ولم يختلفوا فى ﴿يُضِلُّ﴾ أنها مضمومة الياء مكسورة الضاد.

[قال أبو على:][3] الراجع إلى اسم «إن» هو الذكر الذى فى قوله -عز وجل-: ﴿يُضِلُّ﴾ فى قراءة من قرأ: ﴿يُهدَى﴾، ومن قرأ: ﴿يَهْدِى﴾.

فمن جعل ﴿يَهْدِى﴾ من: «هَدَيتُهُ»: جاز أن يعود الذكر الفاعل الذى فيه إلى اسم «إن».

ومن جعل ﴿يَهْدِى﴾ فى معنى «يهتدى»، وجعل ﴿مَن يُضِلُّ﴾ مرتفعا به- فالراجع إلى اسم «إن» الذكر الذى فى «يُضِلّ» كما كان كذلك فى قول من قال: ﴿يُهْدَى﴾؛ فالراجع إلى الموصول الذى هو «مَنْ» الهاء المحذوفة من الصلة، تقديره: «يضلُّه».

والمعنى: إن من حكم بإضلاله [لكفره][4] وتكذيبه، فلا يهدى.

ومثل هذا فى المعنى [قوله][5]: ﴿فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ٢٣]، تقديره: من بعد إضلال الله إياه، والمفعول محذوف، أى: بعد حكمه بإضلاله.

وقراءة عاصم وحمزة والكسائى: ﴿لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ فى المعنى كقوله:

---

(١) سقط فى أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٥)، البحر المحيط (٥/ ٤٩٠)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٨٠)، التيسير للدانى (١٣٧)، تفسير الطبرى (١٤/ ٧٢)، تفسير القرطبى (١٠/ ١٠٤)، الحجة لابن خالويه (٢١٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٠٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٧)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٥٩)، المعانى للفراء (٢/ ٩٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٤).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: له.

(٥) سقط فى ج.

﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

وهذا كقوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

وقوله -تعالى-: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

فموضع «من» نصب بـ «يهدى».

وقد قيل: إن ﴿يَهِدِّى﴾ فى معنى «يهتدى»؛ بدلالة قوله: ﴿لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾ [يونس: ٣٥] فموضع «من» على هذا رفع؛ كما أنه لو قال: يهتدى، كان كذلك.

قال: ولم يختلفوا فى ﴿يُضِلُّ﴾ [أنها مضمومة][(1)] الياء، فهذا من قولك: ضل الرجل، وأضله الله، أى: حكم بإضلاله؛ كقولك: كفر زيد، وأكفره الناس، أى: نسبوه إلى الكفر وقالوا: إنه كافر؛ كما أن «أسقيته» قلت له: سقاك الله.

قال: [من الطويل]

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِى أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ[(2)]

اختلفوا فى فتح النون وضمها من قوله -تعالى-: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [٤٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ رفعا، وكذلك فى كل القرآن.

وقرأ ابن عامر والكسائى[(3)]: ﴿فَيَكُونَ﴾ نصبا، وفى سورة «يس» [٨٢] مثله فتحا.

[قال أبو على:] أما نصب الكسائى: ﴿فيكون﴾ ههنا، وفى سورة «يس»: فإنه يحمله على أن؛ كأنه: أن يقول ... فيكون، قال: وسمعت ذلك بالنصب مرارًا... ذكرها.

فأما ابن عامر فإنه قد نصب: ﴿فيكونَ﴾ وإن لم يكن قبله «أن»، نحو: ﴿إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكونَ﴾ [البقرة: ١١٧، آل عمران: ٤٧] -: فإن نصب ههنا

---

(١) فى أ: أنه مضموم.

(٢) تقدم.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢١٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٥)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٨٢)، التيسير للدانى (١٣٧)، تفسير الطبرى (١٤/ ٧٣)، الحجة لابن خالويه (٢١١)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٣)، الغيث للصفاقسى (٢٧٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤١٠)، الكشف للقيسى (١/ ٢٦٠، ٢٦١)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٦٠)، المعانى للفراء (٢/ ١٠٠)، تفسير الرازى (٢٠/ ٣٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٠).

على هذا الحد؛ فقد مضى القول فيه[١] قبل، وإن نصبه من حيث نصبه الكسائى فمستقيم.

اختلفوا فى التاء والياء من قوله -عز وجل-: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٤٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [وكذلك][٢]: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ فى العنكبوت [١٩]، بالياء جميعا.

واختلف عن عاصم: فروى يحيى بن آدم عن أبى بكر، وابن المنذر عن يحيى[٣] أيضًا عن أبى بكر، وابن أبى أمية عن أبى بكر عن عاصم فى «العنكبوت»: بالتاء.

وروى حسين الجعفى والكسائى والأعشى وعبد الجبار بن محمد، عن أبى بكر عن عاصم، وحفص عن عاصم فى «العنكبوت»: بالياء، ولم يختلف عن عاصم فى «النحل» أنها بالياء.

وقرأ حمزة والكسائى[٤]: ﴿أَوَ لَمْ تَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللهُ مِنْ شِيءٍ﴾ بالتاء.

﴿أَوَ لَمْ تَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ﴾ بالتاء جميعا.

وكلهم قرأ: ﴿يَتَفَيَّؤُا ظِلَالُهُ﴾ [٤٨] بالياء، غير أبى عمرو؛ فإنه قرأ: ﴿تَتَفَيَّؤُا﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة وابن عامر: ﴿أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ﴾ [٧٩] بالتاء.

وقرأ الباقون: بالياء.

[قال أبو على:][٥] قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾.

---

(١) فى أ: عليه.
(٢) سقط فى ج.
(٣) فى أ: عاصم.
(٤) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٥)، البحر المحيط (٥/٤٩٦)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٨٧)، التيسير للدانى (١٣٧)، تفسير الطبرى (١٤/٧٨)، تفسير القرطبى (١٠/ ١١١)، الحجة لابن خالويه (٢١١)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٣)، الغيث للصفاقسى (٢٧٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤١١)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٧)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٦٣)، تفسير الرازى (٢٠/ ٤٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٤).
(٥) سقط فى أ.

حجة الياء: أن ما قبله غيبة، وهو قوله -تعالى-: ﴿أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ . . . أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ. . .أَوْ يَأْخُذَهُمْ﴾ [٤٥، ٤٦] ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ [٤٨].

وكان النبى ﷺ، وأصحابه قد رأوا ذلك وتيقنوه.

ومن قرأ بالتاء: أراد جميع الناس؛ فوقع التنبيه على الجمع بقوله: ﴿أوَ لَم تَرَوْا﴾.

قال: كلهم قرأ: ﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾ بالياء، غير أبى عمرو فإنه قرأ ﴿تتفَيَّؤُا﴾ بالتاء.

[قال أبو على:][1] التذكير والتأنيث - فى فعل هذا الضرب من [الجمع، إذا] تقدم - جميعا حسنان، وقد تقدم فى غير موضع.

فأما ﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾، فيتفعّل من «الفىء»، يقال: فاء الظل يفىء فيئا، إذا رجع وعاد بعدما كان ضياء الشمس نسخه.

ومنه: فىء المسلمين: لما يعود عليهم وقتا بعد وقت من خراج الأرضين المفتتحة والغنائم.

فإذا عدى قولهم: «فاء»، عدى بزيادة الهمزة، أو تضعيف العين.

فمما عدى بالهمزة: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [الحشر: ٧]، وبالتضعيف: فاء الظل، وفيّأه الله؛ فتفيأ: مطاوع «فيأه».

فالفىء: ما نسخه ضوء الشمس، والظل: ما كان قائما لم تنسخه الشمس؛ مما يدل على ذلك قوله -عز وجل-: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾ [الفرقان: ٤٥]، فالشمس ينسخ ضياؤها هذا الظل، فإذا زال ضياء الشمس الناسخ للظل، فاء الظل، أى: رجع كما كان أولا.

قال أبو زيد: ظهّر تظهيرا، وذلك قبل نصف النهار إلى أن تزيغ[2] الشمس، وزيغها: إذا فاء الفىء. انتهى كلام أبى زيد.

قال أبو على: والضمير فى قوله: ﴿ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٦] يجوز أن يكون للظل، ويجوز أن يكون لضياء الشمس؛ لأن كل واحد منهما يقبض قبضا يسيرا على التدريج.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ج: ترتفع.

وقال: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَاۚ﴾ [الرعد: ٣٥].

وقال: ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ [الواقعة: ٣٠].

[فما فى الجنة، يكون ظلا][1] ، ولا يكون فيئا؛ لأن ضياء الشمس لا ينسخه، على أن أبا زيد أنشد للنابغة الجعدى: [من الخفيف]

فَسَلَامُ الإِلَهِ يَغْدُو عَلَيْهِمْ وَفُيُوءُ الفِرْدَوْسِ ذَاتِ الظِّلَالِ[2]

وهذا الشعر قد أوقع فيه الفىء على ما لم تنسخه الشمس، وجمعه على: فيوء، مثل: بيت وبيوت، ويدل على أن الظل ما لم تنسخه الشمس قول النابغة: [من الخفيف]

.... ذَاتِ الظِّلَالِ

فسمى ما فى الجنة: ظلا.

ويدل عليه قول الآخر: [من الطويل]

فَلا الظِّلَّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ وَلَا الْفَىْءَ مِنْ بَرْدِ العَشِىِّ تَذُوقُ[3]

فجعل الظل وقت الضحى؛ لأن الشمس لم تنسخه فى ذلك الوقت؛ بدلالة ما تقدم حكايته عن أبى زيد.

وقال أبو عمر: أكثر ما تقول العرب: أفياء.

وأنشد لعلقمة: [من الطويل]

تَتَبَّعُ أَفْيَاءَ الظِّلَالِ عَشِيَّةً عَلَى طُرُقٍ كَأَنَّهُنَّ سُبُوبُ[4]

قال أبو على: فقول علقمة:

.... أفياءَ الظِّلالِ ....

يجوز أن يكون جمع «فيئا» على: أفياء، وأضافه إلى «الظلال»؛ على معنى أن الفىء يعود به الظل الذى كان نسخه من ضوء الشمس، وأضافه[5] إلى «الظل»؛ كما يضاف المصدر إلى الفاعل، و«أفياء» يكون للعدد القليل، مثل: أبيات وأعيان،

---

(١) فى أ: هما فى الجنة فيكون ظلًّا.

(٢) البيت فى ديوانه ص (٢٢٨)، واللسان (ظلل)، والتاج (ظلل)، وللنابغة (دون تحديد) فى المخصص (٩/ ٥٦).

(٣) البيت لحميد بن ثور فى ديوانه ص (٤٠)، واللسان (فيأ)، والتاج (فيأ)، وبلا نسبة فى اللسان (ظلل)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٣٥٨)، التاج (ظلل).

(٤) البيت فى ديوانه ص (٤٠).

(٥) فى أ: أضافها.

و«فيوء» للكثير، كالبيوت والعيون.

وقال: [من الطويل]

أَرَى المَالَ[1] أَفْيَاءَ الظِّلَالِ فَتَارَةً يَئُوبُ وَأُخْرَى يَخْبِلُ المَالَ خَابِلُهْ

ومن هذا الباب قوله -عز وجل-: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات: ٩] أي: ترجع عن بغيها إلى جملة أهل العدل. والفيء[2] في الإيلاء[3] مثل الرجعة[4] في الطلاق[5].

وهذه الآية في المعنى مثل قوله -عز وجل-: ﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا وَظِلَٰلُهُم بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ﴾ [الرعد: ١٥]، وزعموا أن الحسن كان يقول: يابن آدم، أما ظلك فيسجد لله، وأما أنت فتكفر بالله!

---

(١) في ج: الماء.

(٢) الفيء: الرجوع عن الشيء الذي يكون قد لابسه الإنسان، وباشره، والمراد به في الإيلاء: الرجوع إلى الجماع.
ينظر: المطلع ص (٣٤٤).

(٣) الإيلاء، بالمد: الحلف، وهو: مصدر. يقال: آلى - بمدة بعد الهمزة - يؤلي إيلاءً، وتألى وائتلى.
والإيلاء شرعًا: حلف الزوج - القادر على الوطء - بالله تعالى، أو صفة من صفاته، على ترك وطء زوجته في قبلها مدة زائدة على أربعة أشهر.
ينظر: المطلع ص (٣٤٣).

(٤) الرجعة: بفتح الراء، وبكسرها: مصدر «رجعه»: المرة، والحالة، وهي ارتجاع الزوجة المطلقة غير البائن إلى النكاح من غير استئناف عقد.
ينظر: المطلع ص (٣٤٢).

(٥) الطلاق: مصدر «طلقت المرأة»: بانت من زوجها، وأصل الطلاق في اللغة: التخلية؛ يقال: طلقت الناقة: إذا سرحت حيث شاءت، وحبس فلان في السجن طلقًا: بغير قيد، وفرس طلق إحدى القوائم: إذا كانت إحدى قوائمها غير محجلة، والإطلاق: الإرسال؛ فالطلاق شرعًا: حل قيد النكاح، وهو راجع إلى معناه لغة، لأن من حل قيد نكاحها، فقد خليت. ويقال: طلَقت المرأة، وطلُقت، بفتح اللام وضمها، تطلق: بضم اللام وفتحها، طلاقًا وطلقة، وجمعها: طَلَقات - بفتح اللام لا غير - فهي طالق، وطلَّقها زوجها، فهي مطلَّقة. والطلاق خمسة أقسام: واجب، وهو طلاق المؤلي بعد المدة والامتناع عن الفيئة. ومكروه، إذا كان لغير حاجة على الصحيح. ومباح: وذلك عند ضرورة. ومستحب، وذلك عند تضرر المرأة بالمقام، لبغض أو غيره، أو كونها مفرطة في حقوق الله تعالى، أو غير عفيفة، وعنه: يجب فيهما. وحَرام، وهو طلاق المدخول بها حائضًا.
ينظر: المطلع ص (٣٣٣).

وقال: ﴿ظِلَٰلُهُۥ﴾ فأضاف «الظلال» إلى مفرد، ومعناه الإضافة إلى ذوى الظلال؛ لأن الذى يعود إليه الضمير واحد يدل على الكثرة، وهو قوله: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وهذا مثل قوله: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]، فأضاف «الظهور» -وهو جمع- إلى ضمير مفرد؛ لأنه يعود إلى واحد يراد به الكثرة، وهو قوله: ﴿مَا تَرْكَبُونَ﴾ [الزخرف: ١٢]، ومثل ذلك إضافة «بين» إلى ضمير المفرد فى قوله -تعالى-: ﴿يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا﴾ [النور: ٤٣]، ولو أنث لجاز من وجهين:

أحدهما: على قياس ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، [و][1] على قوله: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢].

ومما ينسب إلى ثعلب أنه قال: أخبرت عن أبى عبيدة أن رؤبة قال: كل ما كانت عليه الشمس فزالت عنه فهو فىء وظل، وما لم تكن عليه الشمس فهو ظل.

وقال بعض أهل التأويل: الظل هو الشخص نفسه.

ويدل عندى على ما قاله، قول علقمة عبدة بن الطبيب: [من البسيط]

إِذَا[2] نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخْبِيَةٍ ... وَفَارَ لِلْقَوْمِ باللَّحْمِ المَرَاجِيلُ[3]

ألا ترى أنهم [ليس][4] ينصبون الظل الذى هو فىء، وإنما ينصبون الأخبية فيصير لها فىء؟!

ويمكن أيضا أن يستدل بقوله: [فى الطويل]

.... أفيـاءَ الـظِّـلالِ عَـشِـيَّـةً ....[5]

أى: أفياء الشخوص؛ فيحمل على هذا دون ما تأولناه.

وقال: «ظل أخبية»، ولم يقل: «ظلال أخبية»، كما تقول: «شخوص أخبية»، ولكنه أفرد.

كما قال: [من البسيط]

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ج: لما.
(٣) البيت فى ديوانه ص (٧٣)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٢٩).
(٤) سقط فى أ.
(٥) تقدم.

.... جِـلْدُ الـجَـوَامِـيـسِ[1]

يريد: جلودها، فوضع الواحد موضع الجميع، ولا يكون ذلك على حذف المضاف كأنه: ذا ظل أخبية؛ لأنك حينئذ تضيف الشيء إلى نفسه.

ألا ترى أن ذا الظل[2] فى قولك: «ذا ظل»، هو الظل؟!

ويقوى ذلك قول عُمارة: [من الرجز]

كَـأَنَّـهُـنَّ الـفَـتَـيَـاتُ الـلُّعْـسُ
كَأَنَّ فِـى أَظْلَالِهِـنَّ الـشَّـمْـسُ[3]

أى: فى أشخاصهن؛ لأن شبه الشمس إنما هو فى أشخاصها، دون ما يفىء من أفيائها، ويزعم هذا المتأول أن المعنى: أولم يروا إلى ما خلق الله من شىء له ظل من جبل وشجر وبناء يتفيأ ظلاله، أى: يكون للأشخاص فىء عن اليمين والشمائل: إذا كانت الشمس عن يمين الشخص، كان الفىء عن شماله، وإذا كانت على شماله كان الفىء عن يمينه.

وقيل: أول النهار عن يمين القبلة، وآخره عن شمال القبلة.

وقول الشاعر: [من الطويل]

... [أَفْـيَـاءَ الـظِّـلَالِ عَـشِـيَّـةً] ....[4]

وقولهم: أظل القوم عليه[5] - فيهما[6] دلالة أيضا على أن الظل نفس الشخص.

وكلهم قرأ: ﴿إلا رجالًا يُوحَى إليهم﴾ [٤٣] بالياء[7]، إلا عاصما فى رواية حفص؛ فإنه قرأ: ﴿نُّوحِىٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ بالنون، وكسر الحاء.

---

(١) تقدم.
(٢) فى أ: ظل.
(٣) ينظر نوادر أبى زيد ص (١٩٧).
(٤) البيت تقدم. وفى ج: يتبع أفياء الظلال.
(٥) فى أ: عليهم.
(٦) فى ج: فهما.
(٧) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، البحر المحيط (٥/ ٤٩٣)، التيسير للدانى (١٣٧)، الحجة لابن خالويه (٢١٢)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٣)، الغيث للصفاقسى (٢٧٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤، ١٥)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٦٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٦).

[قال أبو على:] وجه الفعل المبنى للمفعول، [قوله][(١)] : ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [هود: ٣٦]، و: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا يُوحَى إليه﴾ [الأنبياء: ٢٥].

ووجه قراءة عاصم: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣]، [و]: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ﴾ [يونس: ٨٧].

قال: قرأ نافع وحده[(٢)]: ﴿وأَنَّهُمْ مُفْرِطُوْن﴾ [٦٢] بكسر الراء خفيفة من «أفرطت».

وقرأ الباقون: ﴿مُّفْرَطُونَ﴾ بفتح الراء، من «أُفْرِطوا»؛ فهم مُفرَطون.

[قال] أبو عبيدة: مفرَطون: معجلون.

قال: وقالوا: متروكون منسيون.

وقال أبو زيد: فرط الرجل أصحابه، يفرطهم: أحسن الفراطة، وهو رجل فارط.

قال: والفارط: الذى يتقدم الواردة، فيصلح الدلاء والأرسان.

وقوله: ﴿مفرطون﴾ يمكن أن يكون من هذا كأنه فرط هو، وأفرطه القوم، فكذلك: ﴿مُّفْرَطُونَ﴾؛ كأنهم أعجلوا إلى النار فهم فيها فرط للذين يدخلون بعدهم.

ومن هذا قولهم فى الدعاء للطفل، ومن جرى مجراه: «اجعله لنا فرطا».

ومنه ما فى الحديث من قوله: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ».

فأما قول نافع فكأنه من «أفرط»، أى: صار ذا فرط؛ فهو مفرط، مثل: أقطف وأجرب، أى: هو ذو فرط إلى النار، وسبق إليها؛ فالقراءتان على هذا متقاربتا المعنى.

قال أبو الحسن: قال أهل المدينة: مفرِطون، أى: [قد][(٣)] أفرطوا فى أعمالهم.

اختلفوا فى فتح النون وضمها من قوله -تعالى-: ﴿لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم﴾ [٦٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿نُّسْقِيكُم﴾ بضم النون.

---

(١) سقط فى ج.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢١٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٥)، البحر المحيط (٥/ ٥٠٦)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٩٥)، التيسير للدانى (١٣٨)، تفسير الطبرى (١٤/ ٨٧)، الحجة لابن خالويه (٢١٢)، الحجة لأبى زرعة (٣٩١)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤١٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٨)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٦٨)، المعانى للفراء (٢/ ١٠٨)، تفسير الرازى (٢٠/ ٦١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٤).

(٣) سقط فى أ.

وفى «المؤمنين» [٢١] مثله.

وقرأ ابن عامر ونافع، وعاصم فى رواية أبى بكر[١]: ﴿نَسْقِيكُم﴾ بفتح النون فيهما.

حفص عن عاصم: ﴿نُّسْقِيكُم﴾ بضم النون.

وفى «المؤمنين» مثله[٢].

قال أبو على: تقول: سقيته حتى روى، أسقيه.

وعلى هذا قوله: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١].

وقال: ﴿وَالَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ﴾ [الشعراء: ٧٩].

وقال: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ﴾ [١٥]، وقال -جل وعز-: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٥].

وقال: [من الطويل]

أَنَخْنَا فَسُمْنَاهَا النِّطَافَ فَشَارِبٌ قَلِيلاً وَآبٍ صَدَّ عَنْ كُلِّ مَشْرَبِ[٣]

وقوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] مثل: يُضرب، وليس مثل يُكْرِمُ؛ يدل على ذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا﴾، وتقدير ﴿مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾: من ماء ذى صديد، فهذا خلاف قوله: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١].

فأما قوله -جل وعز-: ﴿وَأَسْقَيْنَٰكُم مَّاءً فُرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧]، وقوله: ﴿فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢] فمعنى ذلك: جعلناه سقيا لكم، كما تقول: أسقيته نهرا، أى: جعلته شربا له.

وقالوا: سقيته فى معنى: أسقيته؛ يدل على ذلك قوله: [من الوافر]

سَقَى قَوْمِى بَنِى مَجْدٍ وَأَسْقَى نُمَيْرًا والقَبَائِلَ مِنْ هِلَالِ[٤]

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢١٦)، البحر المحيط (٥/ ٥٠٨)، التبيان للطوسى (٦/ ٣٩٩)، التيسير للدانى (١٣٨)، تفسير الطبرى (١٤/ ٨٨)، تفسير القرطبى (١٠/ ١٢٣)، الحجة لابن خالويه (٢١٢)، الحجة لأبى زرعة (٣٩١)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٤)، الغيث للصفاقسى (٢٧١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤١٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٨)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٧٠)، المعانى للفراء (٢/ ١٠٨)، تفسير الرازى (٢٠/ ٦٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٤).

(٢) فى أ: مثلها.

(٣) البيت للطفيل الغنوى فى ديوانه ص (٢٨).

(٤) البيت للبيد فى ديوانه ص (٩٣)، وتهذيب اللغة (٩/ ٢٢٨، ١٠/ ٦٨٤)، والتاج (مجد، =

فسقى قومى: ليس يريد به ما يروى عطاشهم؛ ولكن يريد: رزقهم سقيا لبلادهم، يخصبون منها، وبعيد أن يسأل لقومه ما يروى العطاش، ولغيرهم ما يخصبون منه.

ويبين ذلك قول الشاعر: [من الكامل]

أَخْطَا الرَّبِيعُ بِلَادَهُمْ فَسُقُوا وَمِنَ اجْلِهِمْ أَحْبَبْتُ كُلَّ يَمَانِ

فقوله: سقوا، دعا لهم بالسقيا التى أخطأت بلادهم.

وهذا - وإن كان الأكثر فيما يرفع العطش: سقى، وفى السقيا: أسقى - فإن من قرأ: ﴿نُّسْقِيكُم﴾ يريد: إنا جعلناه فى كثرته، وإدامته كالسقيا؛ فهو كقولك[1]: أسقيته نهرا.

وأما من فتح النون، فإنه لما كان للشفة فتح النون، فجعله بمنزلة قوله: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ والذين ضموا النون جعلوا ذلك لدوامه عليهم كالسقيا لهم.

قال: كلهم قرأ: ﴿أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [٧١] بالياء، غير عاصم فإنه قرأ فى رواية أبى بكر: ﴿تَجْحَدُونَ﴾ بالتاء.

وروى حفص عن عاصم[2] بالياء.

[قال أبو على]: ومن قال: ﴿يَجْحَدُونَ﴾ بالياء؛ فلأنه يراد به غير المسلمين، والمسلمون لا يخاطبون بجحدهم نعمة الله.

ووجه التاء: قل لهم: أفبنعمة الله بهذه الأشياء التى تقدم اقتصاصها تجحدون.

ويقوى الياء قوله: ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢].

قال: قرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وابن عامر[3]: ﴿يَعْرُشُونَ﴾ [٦٨] بضم الراء.

= سقى)، والمخصص (١٤/ ١٦٩)، ونوادر أبى زيد (٢١٣)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (٥٠)، واللسان (مجد).

(١) فى ج: كقوله.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٩)، البحر المحيط (٥/ ٥١٥)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٠٥)، التيسير للدانى (١٣٨)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٤)، الغيث للصفاقسى (٢٧١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤١٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٣٩)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٧٣)، تفسير الرازى (٢٠/ ٧٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٤).

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٧٩)، البحر المحيط (٥/ ٥١٢)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٠٢)، التيسير للدانى (١٣٨)، تفسير القرطبى (١٠/ ١٣٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٤)، الغيث للصفاقسى (٢٧١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤١٧)، الكشف للقيسى (١/ ٤٧٥)، تفسير الرازى (٢٠/ ٧٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧١).

وقرأ الباقون بكسر الراء.

وروى حفص عن عاصم: ﴿يَعْرِشُونَ﴾ بكسر الراء.

[قال أبو على:] هما لغتان: يعرِش ويعرُش، و[مثله][١] يحشِر ويحشُر، ويعكِف ويعكُف، ويفسِق ويفسُق.

قال أبو عبيدة: كل شيء مما عرش فهو عريش، وحكى الضم والكسر فى «يعرِش».

اختلفوا فى فتح العين وإسكانها من قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ [٨٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو[٢]: ﴿ظَعَنِكُمْ﴾ بفتح العين.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿ظَعْنِكُمْ﴾ ساكنة العين.

[قال أبو على:][٣] هما لغتان. ومثل ذلك: [السَّمْع والسَّمَع][٤]، والنهْر والنَّهَر.

قال الأعشى: [من المتقارب]

فَقَدْ أَشْرَبُ الرَّاحَ قَدْ تعلَمِيـ ... ـنَ يَوْمَ المُقَامِ وَيَومَ الظَّعَنْ[٥]

ولا يجوز أن يكون «الظعن» مخففًا عن «الظعن»، كما أن «عضدا» و«كتفا» ونحو ذلك مخفف عن الكسر والضم؛ ألا ترى أن من قال فى «عضُد»: عضد، لم يخفف نحو: جمَل ورسَن؛ كما أن الذى يقول: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] و: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤] لا يقول إلا: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ. وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١، ٢]، وحرف الحلق وغيره فى ذلك سواء.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ﴾ [٩٦] فى الياء والنون:

---

(١) سقط فى ج.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٧)، البحر المحيط (٥/ ٥٢٣)، التبيان للطوسى (٦/ ٤١١)، التيسير للدانى (١٣٨)، الحجة لابن خالويه (٢١٢)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٣) السبعة لابن مجاهد (٣٧٥)، الغيث للصفاقسى (٢٧١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٢٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٠)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٧٦)، تفسير الرازى (٢٠/ ٩٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٤).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: الشمع والشمع.

(٥) البيت فى ديوانه ص (٦٧)، والمخصص (١٦/ ١٢٦)، ومقاييس اللغة (٢/ ٤٥٧).

فقرأ ابن كثير وعاصم: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ﴾ بالنون.

وقرأ نافع، وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿وليَجْزِيَنَّ﴾ بالياء[1].

[وروى] على بن نصر عن أبى عمرو: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ﴾ بالنون مثل عاصم.

ولم يختلفوا فى قوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم﴾ [النحل: ٩٧] أنها بالنون.

وحجة الياء: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍۗ﴾ [النحل: ٩٦]، والنون فى المعنى مثل الياء.

اختلفوا فى فتح الياء والحاء وضمها[2] من قوله -جل وعز-: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ [١٠٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ بضم الياء وكسر الحاء.

وقرأ حمزة والكسائى[3]: ﴿يَلْحَدونَ﴾ بفتح الياء والحاء.

[قال أبو على:][4] حجة ﴿يُلْحِدُونَ﴾ بالضم، قوله: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥]، و﴿يَلحَدُون﴾ لغة.

وينبغى أن يكون الضم أرجح؛ من حيث كان لغة التنزيل.

[قال:][5] قرأ ابن كثير[6]: ﴿رُوحُ القُدْسِ﴾ [١٠٢] خفيفة ساكنة الدال.

[و] الباقون: ﴿ٱلْقُدُسِ﴾ متحركة الدال.

قال [أبو على][7]: التحريك أكثر، والإسكان تخفيف من التحريك، وقد تقدم

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٠)، الغيث للصفاقسى (٢٧٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ١٣٧)، البحر المحيط (٥/ ٥٣٣)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٢٣)، التيسير للدانى (١٣٨)، تفسير القرطبى (١٠/ ١٧٣)، الحجة لابن خالويه (٢١٣)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٥)، الغيث للصفاقسى (٢٧٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٢٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٠)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٨٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٥).

(٢) أى: الياء.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٢٤)، البحر المحيط (٥/ ٥٣٦)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٢٧)، التيسير للدانى (١٣٨)، تفسير الطبرى (١٤/ ١٢٠)، تفسير القرطبى (١٠/ ١٧٨)، الحجة لابن خالويه (٢١٣).

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى ج.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٨٠)، التيسير للدانى (٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٥)، الغيث للصفاقسى (٢٧٢)، الكشف للقيسى (١/ ٢٥٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٥).

(٧) سقط فى أ.

ذكر هذا الحرف.

اختلفوا فى فتح الفاء وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿فُتِنُواْ﴾ [١١٠]:

فقرأ ابن عامر وحده[(١)]: ﴿فَتَنُوا﴾ بفتح الفاء والتاء.

وقرأ الباقون: ﴿فُتِنُواْ﴾ بضم الفاء وكسر التاء.

[قال أبو على:][(٢)] حجة من قال: ﴿فُتِنُواْ﴾: أن الآية فى المستضعفين المقيمين كانوا بمكة، وهم: صهيب وعمار وبلال[(٣)]، فتنوا وحملوا على الارتداد عن دينهم فمنهم من أعطى التقية، وروى أن عمارا كان ممن أظهر ذلك، ثم هاجروا إلى المدينة، فالآية فيهم[(٤)]، والمعنى على فُتنوا.

فأما قول ابن عامر: ﴿فَتَنوا﴾: فيكون على أنه: فتن نفسه، وكأن المعنى: من بعد ما فتن بعضهم نفسه بإظهار ما أظهر للتقية، وكأنه يحكى الحال التى كانوا عليها من إظهار ما أخذوا به [من][(٥)] التقية؛ لأن الرخصة فيه لم تكن نزلت بعد، وهى قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ [النساء: ٩٧-٩٨]، وقوله: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [١٠٦].

اختلفوا فى فتح الضاد وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿فِى ضَيْقٍ﴾ [١٢٧]:

فقرأ ابن كثير: ﴿فى ضِيقٍ﴾ كسرا، وكذلك روى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر عن نافع، وخلف عن المسيبى عن نافع، وهو غلط فى روايتهما جميعا.

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨١)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٢٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٨)، البحر المحيط (٥/ ٥٥٠)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٣٩)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير الطبرى (١٤/ ١٣٣)، تفسير القرطبى (١٠/ ٢٠٣)، الحجة لابن خالويه (٢١٣)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٦)، الغيث للصفاقسى (٢٧٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٥).

(٢) سقط فى أ.

(٣) ذكره بمعناه السيوطى فى الدر (١/ ٢٤٩)، وعزاه لابن سعد عن عمر بن الحكم.

(٤) أخرجه ابن جرير (٧/ ٦٥١) (٢١٩٤٦)، عن أبى عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، وعن ابن إسحاق (٢١٩٥٤)، وذكره السيوطى فى الدر (٤/ ٢٤٨)، وزاد نسبته لعبد الرزاق وابن سعد وابن أبى حاتم وابن مردويه، والحاكم وصححه، والبيهقى فى الدلائل من طريق أبى عبيدة.

(٥) سقط فى ج.

وقرأ الباقون: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾، وكذلك فى «النمل» [٧٠].

من كسر هذه كسر تلك، ومن فتح هذه فتح تلك.

[قال أبو على][١] : وقال أبو عبيدة: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾: تخفيف «ضيّق»، يقال: أمر ضيّق وضَيْقٌ.

قال أبو الحسن: الضيْق والضيّق: لغتان فى المصدر، وأما المثقلة فيكون فيها التخفيف؛ فيكون «ضيْق» مثل «ميْت»، وينبغى أن يحمل على أن «ضيْقا» مصدر؛ لأنك إن حملته على أنه مخفف من «ضيّق»، فقد أقمت الصفة مقام الموصوف من غير ضرورة.

والمعنى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾، أى: لا يضق صدرك من مكرهم، كما قال -جل وعز-: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢]، وليس المراد: لا تكن فى أمر ضيق، فمن فتح «ضيقا» كان فى معنى من كسر، وهما لغتان كما قال أبو الحسن.

[قال:][٢] وكلهم قرأ: ﴿لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ [١١٢] بخفضهما، إلا ما روى على بن نصر وعباس بن الفضل وداود الأزدى وعبيد بن عقيل عن أبى عمرو: ﴿لِبَاسَ الجُوعِ وَالخَوْفَ﴾ بفتح الفاء[٣].

وروى اليزيدى وغيره عن أبى عمرو: ﴿لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ بكسر الفاء.

[قال أبو على: قوله -عز وجل-:][٤] ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ [١١٢] المعنى فيه: مقاربة الجوع لهم ومسه إياهم كمخالطة الذائق ما يذوقه، واللابس لما يلبسه، واتصاله به؛ فأوقع عليه الذوق، كما قال: [من الرجز]

دُونَكَ مَا جَنَيْتَهُ فَاحْسُ وَذُقْ[٥]

وكذلك لباس الجوع: هو مسه لهم كمس الثوب للابسه.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨١)، البحر المحيط (٥/ ٥٤٣)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٣٤)، تفسير القرطبى (١٠/ ١٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٣٢)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٨٩).

(٤) فى أ: قوله.

(٥) الرجز بلا نسبة فى البحر المحيط (٥/ ٥٤٣).

قال [الشاعر][١]: [من الطويل]

وَقَدْ لَبِسَتْ بَعْدَ الزُّبَيْرِ مُجَاشِعٌ ثِيَابَ الَّتِى حَاضَتْ وَلَمْ تَغْسِلِ الدَّمَا[٢]

يريد: أن العار والسبة لحقهم، واتصل بهم لغدرهم، فجعل ذلك لباسا لهم.

وقال أوس [بن حجر:][٣] [من الطويل]

وَإِنْ هَزَّ أَقْوَامٌ إِلَيَّ وَحَدَّدُوا كَسَوْتُهُمُ مِنْ بَرْدِ بُرْدٍ مُتَحَّمِ[٤]

وقال آخر: [من المتقارب]

إِذَا مَا الضَّجِيعُ ثَنَى عِطْفَهَا [تَثَنَّتْ فَصَارَتْ عَلَيْهِ][٥] لِبَاسَا[٦]

فإنما المعنى أن اتصالها به ومسها له، كمس الملبوس للابسه، ومن ثم جاء فى التنزيل: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] ؛ ولذلك سميت[٧] المرأة: إزارا فى قوله: [من الوافر]

أَلَا أَبْلِغْ أَبَا حَفْصٍ رَسُولاً فِدًى لَكَ مِنْ أَخِى ثِقَةٍ إِزَارِى[٨]

فسمى المرأة: إزارا، كما جاء: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾.

فالجر على: لباس الجوع ولباس الخوف، جعل مس كل واحد منهما لأصحابهما كمس الآخر لهم، وجعل للجوع لباسا كما جعله للخوف.

ويقوى الجر فى «الخوف» أن فى حرف أُبَى: ﴿لِبَاسُ الخَوْفِ والجُوعِ﴾، فقد جعل للخوف لباسا، كما جعله للجوع.

---

(١) سقط فى ج.

(٢) تقدم.

(٣) سقط فى ج.

(٤) ينظر ديوانه ص (١٢٣)، وفيه: «خبر بز» بدل «برد برد».

(٥) فى ج: تثنت عليه فصارت.

(٦) البيت للنابغة الجعدى فى ديوانه ص (٨١)، ومقاييس اللغة (٥/ ٢٣٠)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٤٤٤)، ومجمل اللغة (٤/ ٢٦٢)، وتاج العروس (لبس)، واللسان (لبس)، والشعر والشعراء ص (٣٠٢).

(٧) فى أ: سمها.

(٨) البيت لبقيلة الأكبر الأشجعى وكنيته أبو المنهال فى: اللسان (أزر)، والمؤتلف والمختلف ص (٦٣)، وعجزه فى اللسان (أزر) منسوبًا إلى جعدة بن عبد الله السلمى، وبلا نسبة فى شرح اختيارات المفضل ص (٢٥٠)، وشرح شواهد الإيضاح (١٦٢)، ولسان العرب (قلص).

وأما ما روى من نصب «الخوف» عن أبى عمرو فإنه حمله على الإذاقة، والخوف لا يذاق فى الحقيقة، فإذا لم يذق على الحقيقة كان حمله على اللباس أولى؛ لأن اللباس أقرب إليه من الإذاقة؛ فحمله على الأقرب أولى، وليكونا محمولين على عامل واحد، كما كان فى قوله -تعالى-: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾ [البقرة: ١٥٥] الحمل على عامل واحد.

* * *

[بسم الله الرحمن الرحيم][١]

ذكر اختلافهم فى [سورة][٢] بنى إسرائيل

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِى وَكِيلًا﴾ [٢]:

فقرأ أبو عمرو وحده[٣]: ﴿أَلَّا يَتَّخِذُوا﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُواْ﴾ بالتاء.

قال أبو على: وجه [قول][٤] من قرأ بالياء: أن المتقدم ذكرهم على لفظ[٥] الغيبة؛ فالمعنى: هديناهم لئلا[٦] يتخذوا من دونى وكيلا.

ومن قرأ بالتاء فهو على الانصراف إلى الخطاب بعد الغيبة مثل قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

والضمير فى ﴿تَتَّخِذُواْ﴾ وإن كان على لفظ[٧] الخطاب فإنما يعنى به: الغيب فى المعنى. ومن زعم أن: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِى﴾ على إضمار القول، كأنه يراد به: قال: ألا تتخذوا - لم يكن قوله هذا متجها؛ وذلك أن القول لا يخلو من أن يقع بعده[٨] جملة تحكى، أو معنى جملة يعمل فى لفظه القول.

فالأول كقوله: قال زيد: عمرو منطلق. فموضع الجملة نصب بالقول.

والآخر: يجوز أن يقول القائل: لا إله إلا الله، فتقول: قلت حقا، أو [يقول][٩]: الثلج حار، فتقول: قلت باطلا. فهذا معنى ما قاله، وليس نفس المقول.

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى أ.
(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٨)، البحر المحيط (٦/ ٧)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٤٣)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٥)، تفسير القرطبى (١٠/ ٢١٢)، الحجة لابن خالويه (٢١٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٨)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٣٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٢)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٩٤)، تفسير الرازى (٢٠/ ١٥٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٦).
(٤) سقط فى ج.
(٥) فى أ: لغة.
(٦) فى أ: ألا.
(٧) فى أ: لغة.
(٨) فى أ: بعد.
(٩) سقط فى ج.

وقوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ خارج من هذين الوجهين؛ ألا ترى أن: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ ليس هو بمعنى القول، كما أن قولك: «حقا» ؛ إذا سمعت كلمة الإخلاص: معنى القول، وليس قوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ بجملة، فيكون كقولك: قال زيد: عمرو منطلق؟!

ويجوز أن تكون «أن» بمعنى: «أى» التى بمعنى التفسير، وانصرف الكلام من الغيبة إلى الخطاب؛ كما انصرف منها إلى الخطاب فى قوله: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ [ص: ٦] والأمر، وكذلك انصرف من الغيبة إلى النهى فى قوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾.

وكذلك قوله: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي﴾ [المائدة: ١١٧] فى وقوع الأمر بعد الخطاب، ويجوز أن يضمر القول ويحمل «تتخذوا» على القول المضمر إذا جعلت «أن» زائدة؛ فيكون التقدير: وجعلناه هدى لبنى إسرائيل، فقلنا: لا تتخذوا من دونى وكيلا.

فيجوز -إذن- فى قوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون «أنْ» الناصبة للفعل؛ فيكون المعنى: وجعلناه هدى؛ كراهة أن تتخذوا من دونى وكيلا، أو: لئلا تتخذوا من دونى وكيلا.

والآخر: أن تكون بمعنى «أى» ؛ لأنه بعد كلام تام؛ فيكون التقدير: أى لا تتخذوا.

والثالث: أن تكون «أن» زائدة وتضمر القول.

فأما قوله: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٣] فيجوز أن يكون مفعول الاتخاذ؛ لأنه فعل يتعدى إلى مفعولين؛ كقوله: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ [المجادلة: ١٦] فأفرد «الوكيل» وهو فى معنى الجمع؛ لأن «فعيلا» يكون مفرد اللفظ، والمعنى على الجمع، نحو قوله: ﴿وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩] ؛ فإذا حمل على هذا كان مفعولا ثانيا فى قول من قرأ بالتاء والياء.

ويجوز أن يكون نداء، وذلك على قول من قرأ بالتاء: ألا تتخذوا يا ذرية، ولا يسهل أن يكون نداء على قول من قرأ بالياء؛ لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب.

ولو رفع «الذرية» على البدل من الضمير فى قوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ كان جائزا، وقد

ذكر أنها قراءة.

ولو رفع على البدل من الضمير المرفوع كان جائزا، ويكون التقدير: ألا تتخذ ذرية من حملنا مع نوح من دونى وكيلا.

ولو جعلته[(١)] بدلا من قوله: «بنى إسرائيل» جاز، وكان التقدير: وجعلناه هدى لذرية من حملنا [مع نوح.][(٢)]

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿لِيَسُـٔوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وحفص عن عاصم: ﴿لِيَسُـٔوا۟﴾ بالياء جماع، بهمزة[(٣)] بين واوين.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر وحمزة[(٤)]: ﴿لِيسُوءَ﴾ على واحد بالياء.

وقرأ الكسائى: ﴿لِنَسُوءَ﴾ بالنون.

قال أبو على: قوله: ﴿لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤] المعنى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَة﴾ - أى: المرة الآخرة [من قوله: ﴿لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤]][(٥)] - بعثناهم ليسوءوا وجوهكم، فحذف «بعثناهم»؛ لأن ذكره قد تقدم، ولأنه جواب «إذا» وشرطها يقتضيه؛ فحذف للدلالة عليه.

فأما ﴿لِيَسُـٔوا۟﴾ فقال أبو زيد: سؤته مساءة، ومسائية، وسواية.

وقال: ﴿وُجُوهَكُمْ﴾ على أن الوجوه[(٦)] مفعول به لـ «سؤت»، وعدى إلى الوجوه؛ لأن الوجوه قد يراد بها: ذوو الوجوه؛ كقوله -جل وعز-: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ. ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ﴾ [عبس: ٣٨، ٣٩]، وقال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢].

---

(١) فى أ: جعله.
(٢) سقط فى ج.
(٣) فى أ: همزة.
(٤) إتحاف الفضلاء (٢٨٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٣٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٩)، البحر المحيط (٦/ ١١)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير القرطبى (١٠/ ٢٢٣)، الحجة لابن خالويه (٢١٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٨)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٣٩)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٩٧)، تفسير الرازى (٢٠/ ١٥٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٦).
(٥) سقط فى ج.
(٦) فى ج: الوجه.

و [قال][١]: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٤].

وقال النابغة: [من الطويل]

أَقَارِعُ عَوْفٍ لَا أُحَاوِلُ غَيْرَهَا وُجُوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِى مَنْ تُجَادِعُ[٢]

وكأن الوجوه إنما خصت بذلك؛ لأنها تدل على ما كان فى ذوى الوجوه من الناس من حزن، ومسرة، وبشارة، وكآبة.

فأما ﴿لِيَسُوءُوا﴾ فالحجة له أنه أشبه بما قبله وما بعده؛ ألا ترى أن الذى يراد قبله: بعثناهم، وبعده: ﴿ليدخلوا المسجد﴾، وهو بيت المقدس، والمبعوثون فى الحقيقة هم الذين يسوءونهم بقتلهم[٣] إياهم وأسرهم لهم؛ فهو وفق المعنى.

فأما وجه قول من قرأ: ﴿لِيَسُوءَ وُجُوهَكُمْ﴾: بالياء، ففاعل ﴿ليسوء﴾ يجوز أن يكون أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون اسم الله -عز وجل- لأن الذى تقدم: ﴿بَعَثْنَا﴾ [٥]، و: ﴿رَدَدْنَا لَكُمُ﴾ [٦] و: ﴿وَأَمْدَدْنَاكُم بِأَمْوَالٍ﴾ [٦].

والآخر: أن يكون البعث دل عليه «بعثنا» المتقدم؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠] أى: البخل.

ومن قرأ: ﴿لِنَسوءَ﴾ بالنون كان فى المعنى كقول من قدر أن الفاعل ما تقدم من اسم الله - سبحانه - وجاز أن تنسب المساءة إلى الله - سبحانه وتعالى - وإن كانت من الذين جاسوا خلال الديار فى الحقيقة؛ لأنهم فعلوا المساءة بقوة الله -عز وجل- وتمكينه لهم؛ فجاز أن ينسب إليه[٤] كما قال -جل وعز-: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ [١٣]:

فقرأ ابن عامر وحده[٥]: ﴿كتابا يُلَقَّاهُ﴾ بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) البيت فى ديوانه ص (٣٤، ٣٥)، وخزانة الأدب (٢/٤٤٦، ٤٤٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٤٦)، والكتاب (٢/ ٧٠، ٧١)، واللسان (جدع)، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه (١/١٩٧).

(٣) فى ج: لقتلهم.

(٤) فى ج: إليهم.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٨٢)، البحر المحيط (٦/ ١٥)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٥٥)، التيسير =

وقرأ الباقون: ﴿يَلْقَنْهُ﴾ بفتح الياء وتسكين اللام وتخفيف القاف.

[و] حمزة والكسائى: يميلان القاف.

[قال أبو على:][(١)] من قرأ: ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يُلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ [بضم الياء وسكون اللام][(٢)] فالمعنى: يخرج طائره له كتابا يلقاه منشورا، وهى قراءة الحسن ومجاهد فيما زعموا.

فأما طائره: فقيل فيه: حظه.

وقيل: عمله، وما قدم من خير أو شر؛ فيكون المعنى على هذا.

ويخرج عمله [له][(٣)] كتابا، أى: ذا كتاب، ومعنى ذا كتاب: أنه مثبت فى الكتاب الذى قيل فيه: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَاۚ﴾ [الكهف: ٤٩]، وقوله: ﴿أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُۚ﴾ [المجادلة: ٦]، وقال: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْۚ﴾ [يونس: ٣٠]، وقوله: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

وإنما قيل لعمله: «طائر»، و: «طير» فى بعض القراءة؛ على حسب تعارف العرب لذلك فى نحو قولهم: جرى طائره بكذا، ومثل هذا فى «ياسين»: ﴿قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْۚ﴾ [١٩]، وفى «الأعراف»: ﴿إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [١٣١].

وروينا عن أحمد بن يحيى عن أبى المنهال المهلبى، قال: حدثنا أبو زيد الأنصارى: أن ما مر من طائر أو ظبى أو غيره فكل ذلك عندهم طائر.

وأنشد أبو زيد لكثير فى تصييرهم كل ما زجر طائرا، وإن كان ظبيا أو غيره من البهائم، فقال: [من الطويل]

فَلَسْتُ بِنَاسِيهَا وَلَسْتُ بِتَارِكٍ إِذَا عَرَضَ الأُدْمُ الجَوَارِى سُؤالَهَا

[قال:][(٤)] ثم أخبر فى البيت الثانى أن الذى زجره طائر، فقال: [من الطويل]

= للدانى (١٣٩)، تفسير الطبرى (١٥/ ٤٠)، تفسير القرطبى (١٠/ ٢٢٩)، الحجة لابن خالويه (٢١٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٨)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٤١)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٣)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٠٢)، تفسير الرازى (٢٠/ ١٦٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٦).

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ج.

أَأُدْرِكُ مِنْ أُمِّ الحكَيِّمِ غِبْطَةً ... به خَبَّرَتْنى الطَّيْرُ أَمْ قَدْ أَتَى لَهَا(١)

وأنشد لزهير فى ذلك: [من الوافر]

فَلَمَّا أَنْ تَفَرَّقَ آلُ لَيْلَى ... جَرَتْ بَيْنِى وَبَيْنَهُمُ ظِبَاءُ

جَرَتْ سُنُحًا فَقُلْتُ لَهَا مَرُوعًا ... نَوًى مَشْمُولَةٌ فَمَتَى اللِّقَاءُ(٢)

قال أبو زيد: فقولهم: سألت الطير، وقلت للطير: إنما هو: زجرتها.

وقولهم: خبرتنى الظباء والطير بكذا: إنما هو وقع زجرى عليها على كذا وكذا من خير وشر.

ويقوى ما ذكره أبو زيد قول الكميت(٣): [من الطويل]

وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزْجُرُ الطَّيْر هَمّهُ ... أَصَاحَ غُرَابٌ أَمْ تعرَّضَ ثَعْلَبُ(٤)

وأنشد [أبو زيد](٥) لحسان بن ثابت: [من الطويل]

ذَرِينِى وَعِلْمِى بِالأُمُورِ وَسِيرَتِى ... فَمَا طَائِرِى فِيهَا عَلَيْكِ بِأَخْيَلَا(٦)

أى: رأيى ليس بمشئوم.

---

(١) ينظر ديوانه ص(٣١٦).

(٢) البيتان فى ديوانه ص (٥٩)، وينظر البيت الثانى فى اللسان (سنح، شمل)، وتهذيب اللغة (٤/ ٣٢٢، ١١/ ٣٧٣)، وأساس البلاغة (شمل)، وتاج العروس (سنح، شمل).
ويروى: «أجيزى» بدل «مروعا».

(٣) الكميت بن زيد بن خنيس الأسدى، أبو المستهل: شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة. اشتهر فى العصر الأموى. وكان عالما بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقة فى علمه، منحازا إلى بنى هاشم، كثير المدح لهم، متعصباً للمضرية على القحطانية، وهو من أصحاب الملحمات، وأشهر شعره «الهاشميات»، وهى عدة قصائد فى مدح الهاشميين.
ويقال: إن شعره أكثر من خمسة آلاف بيت.
قال أبو عبيدة: لولم يكن لبنى أسد منقبة غير الكميت لم يكن للغة ترجمان. اجتمعت فيه خصال لم تجتمع فى شاعر: كان خطيب بن أسد، وفقيه الشيعة، وكان فارساً شجاعاً، سخيًّا رامياً لم يكن فى قومه أرمى منه.
قال الميدانى: الكميت ثلاثة:
الكميت بن ثعلبة، ثم الكميت بن معروف، ثم الكميت بن زيد، وكلهم من بنى أسد.
ينظر الأعلام (٥/ ٢٣٣).

(٤) البيت فى شرح أبيات المغنى (١/ ٣٢)، والخزانة (٢/ ٢٠٧).

(٥) سقط فى أ.

(٦) البيت فى ديوانه ص (٢٧١)، وشرح التصريح (٢/ ٢١٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٢)، واللسان (خبل)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٤٨)، والتاج (خبل)، وبلا نسبة فى الاشتقاق ص (٣٠٠)، وأوضح المسالك (٤/ ١٢٠)، وشرح الأشمونى (٢/ ٥١٤).

وأنشد لكثير: [من الطويل]

أَقُولُ إِذَا مَا الطَّيْرُ مَرَّتْ مُخِيلَةً لَعَلَّكَ يَوْمًا فَانْتَظِرْ أَنْ تَنَالَهَا(١)

مخيلة: مكروهة. وهو من الأخيل.

فأما قوله: ﴿فِي عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣] فمعناه -والله أعلم-: لزوم ذلك له وتعلقه به.

وهذا مثل قولهم: طوقتك كذا، وقلدتك كذا، أى: صرفته نحوك، وألزمته إياك.

ومنه: قلده السلطان كذا، أى: صارت الولاية فى لزومها له فى موضع القلادة، ومكان الطوق.

قال الأعشى: [من المنسرح]

قَلَّدتُكَ الشِّعْرَ يَا سَلَامَةُ ذَا الْ إِفْضَالِ وَالشِّعْرُ حَيْثُ مَا جُعِلَا(٢)

وقال أوس بن حجر: [من الطويل]

تَجُولُ وَفِى الأَعْنَاقِ مِنْهَا خزَايَةٌ أَوَابِدُهَا تَهْوِى إِلَى كُلِّ مَوْسِمِ(٣)

وقال الهذلى: [من الطويل]

فَلَيْسَتْ كَعَهْدِ الدَّارِ يَا أُمَّ خَالِدٍ وَلَكِنْ أَحَاطَتْ بِالرِّقَابِ السَّلَاسِلُ(٤)

وأنشد الأصمعى: [من الخفيف]

إِنَّ لِى حَاجَةً إِلَيْكِ فَقَالَتْ بَيْنَ أُذْنِى وَعَاتِقِى مَا تُرِيدُ

ومن قرأ: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا﴾ - وهو قراءة الجمهور - ف «الكتاب» ينتصب بأنه مفعول به؛ كقوله: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]، وقوله: ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]، و: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩].

فأما قوله: ﴿يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ فيدل عليه قوله: ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠].

---

(١) ويروى هكذا:

أقول إذا ما الطير مرت مخيفة سوانحها تجرى ولا أستشيرها

وينظر ديوانه ص (٣١٦)، واللسان (سنح).

(٢) البيت فى ديوانه ص (٢٣٥)، وفيه: «التفاضل والشيء» بدل «إفضال والشعر».

(٣) البيت فى ديوانه ص (١٢٣)، وفيه: «يخيل» بدل «تجول»، و «منا» بدل «منها».

(٤) البيت لأبى خراش الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص (١٢٢٣)، واللسان (٣/ ٣١٣) (عهد)، والتنبيه والإيضاح (٢/ ٤٣).

فأما من قرأ: ﴿يُلَقَّاهُ﴾ فهو من قولك: لقيت الكتاب، فإذا ضعفت قلت: لقانيه زيد؛ فيتعدى الفعل بتضعيف العين إلى مفعولين بعد ما كان يتعدى بغير التضعيف إلى مفعول واحد.

فإذا بنى الفعل للمفعول به نقص مفعول من المفعولين؛ لأن أحدهما يقوم مقام الفاعل فى إسناده فيبقى متعديا إلى مفعول واحد؛ وعلى هذا قوله: ﴿وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٧٥]، وفى البناء للفاعل: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١].

وإمالة حمزة والكسائى القافَ حسنةٌ، وتركها حسن.

قال: ولم يختلفوا فى قوله: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [١٦] أنها خفيفة الميم، إلا ما روى خارجة عن نافع[١]: ﴿آمَرْنَا﴾ ممدودة مثل: ﴿ءَامَنَّا﴾.

حدثنى موسى بن إسحاق القاضى قال: حدثنا هارون بن حاتم، قال: حدثنا أبو العباس ختن ليث، قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿أَمَّرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾، مشددة الميم.

وروى نصر بن على عن أبيه عن حماد بن سلمة، قال: سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿آمَرْنا﴾ ممدودا.

قال أبو عبيدة: ﴿أَمَّرْنَا﴾ أى: أكثرنا، يقال: أَمِر بنو فلان: إذا كثروا.

وأنشد للبيد: [من المنسرح]

إِنْ يُغْبَطُوا يُهْبَطُوا وَإِنْ أَمِرُوا   يَوْمًا يَصِيرُوا لِلْقُلِّ وَالنَّفَدِ[٢]

قال: وقال بعضهم: «أَمَرْنا» مثل «أخذنا»، وهى فى معنى: أكثرنا.

قال: وزعم يونس أن أبا عمرو قال: لا يكون فى هذا المعنى «أَمَرنا».

قال أبو عبيدة: وقد وجدنا تثبيتا لهذه اللغة: «سكة مأبورة، ومهرة مأمورة»، أى: كثيرة الولد.

قال: وقال قوم: «أمرنا» من الأمر والنهى.

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٢)، البحر المحيط (٦/ ٢٠)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٥٨)، تفسير الطبرى (١٥/ ٤٢)، تفسير القرطبى (١٠/ ٢٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٤٢)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٠٥)، المحتسب لابن جنى (٢/ ١٥)، المعانى للفراء (٢/ ١١٩)، تفسير الرازى (٢٠/ ١٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٦).

(٢) البيت فى ديوانه ص (١٦٠)، واللسان (٤/ ٢٨) (أمر، هبط، قعع)، وتهذيب اللغة (١/ ٦٣، ٦/ ١٨٣، ١٥/ ٢٩٦)، والتاج (قعع)، ومقاييس اللغة (١/ ١٣٨)، وأساس البلاغة (هبط).

قال أبو على: لا يخلو قوله: ﴿أَمَرْنَا﴾ فيمن خفف العين، من أن يكون: فَعَلنا، من «الأمر»، أو من: أَمِر القومُ، وأَمَرتهم، مثل: شَتِرت عينه، وشَتَرتها، ورجع ورجعته، وسار وسرته.

فمن لم ير أن يكون ﴿أمَرْنا﴾ من «أمر القوم»: إذا كثروا -كأبى عمرو- فإن يونس حكى ذلك عنه، فإنه ينبغى أن يجعل ﴿أَمَرْنَا﴾ من الأمر الذى هو خلاف النهى، ويكون المعنى: أمرناهم بالطاعة فعصوا وفسقوا.

ومن قال: ﴿آمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ فإنه يكون: أفعلنا، من «أمر القوم»: إذا كثروا، وآمرهم الله، أى: أكثرهم.

وكذلك[١] إن ضاعف [العين][٢] فقال: ﴿أمَّرنا﴾.

ونظير ذلك قولهم: سارت الدابة وسيرتها، وسرتها، وفى التنزيل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢].

وقال لبيد: [من الطويل]

لَسِيَّانِ حَرْبٌ أَوْ تَبُوءوا بِخِزْيَةٍ وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمَ الذَّلِيلُ المُسَيَّرُ[٣]

وكما عدى بتضعيف العين، كذلك يعدى بالنقل بالهمز؛ فيكون: آمرنا.

وزعم الجرمى أن آمرنا أكثر فى اللغة، ومثل «أمِر وأمَرته»[٤]، [قولك:][٥] سلك وسلكته.

وفى التنزيل: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٠]، و: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٢] وقال: [من البسيط]

حَتَّى إِذَا سَلَكُوهُم فِى قُتَائِدَةٍ ....[٦]

---

(١) فى أ: ذلك.
(٢) سقط فى أ.
(٣) البيت بلا نسبة فى شرح المفصل (٨/ ٩١)، واللسان (سوا).
(٤) زاد فى ج: وآمرته.
(٥) سقط فى أ.
(٦) صدر بيت لعبد مناف بن ربع الهذلى، وعجزه:

.... شلا كما تطرد الجمالة الشردا

ينظر الأزهية ص (٢٠٣، ٢٥٠)، والإنصاف (٢/ ٤٦١)، وجمهرة اللغة (٨٥٤)، وخزانة الأدب (٧/ ٣٩، ٤١، ٤٦، ٧١)، والدرر (٣/ ١٠٤)، وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٦٧٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٣١)، واللسان (شدد، قتد، سلك، إذا)، =

ويقوى حمل «أمَرنا» على النقل من «أَمِر»، وألا يجعل من الأمر الذى هو خلاف النهى؛ أن الأمر بالطاعة على هذا يكون مقصورا على المترفين، وقد أمر الله بطاعته جميع خلقه، من مترف وغيره، ويحمل «أمّرنا» على أنه مثل: آمَرْنا.

ونظير هذا: كَثُرَ وأَكْثَرَهُ اللهُ وكَثَّرَهُ، ولا يحمل «أمّرنا» [على أن المعنى: أنا جعلناهم][(١)] أمراء؛ لأنه لا يكاد يكون فى قرية واحدة عدة أمراء.

فإن قلت: يكون منهم الواحد بعد الواحد - فإنهم إذا كانوا كذلك لا يكثرون فى حال؛ وإنما يهلك الله لكثرة المعاصى فى الأرض.

وعلى هذا جاء الأمر فى التنزيل فى قوله: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦] فأمرهم بالهجرة من الأرض التى تكثر فيها المعاصى إلى ما كان بخلاف هذه الصفة.

ومما جاء فيه «أَمِر» بمعنى الكثرة قول زهير: [من المنسرح]

وَالإِثْـمُ مِنْ شَرِّ مَا يُصَالُ بِهِ   وَالـبِـرُّ كَـالْغَـيْـثِ نَـبْـتُـهُ أَمِـرُ[(٢)]

فقوله: أمر: اسم الفاعل من «أَمِر يأمَر».

وزعموا أن فى حرف أُبَى: ﴿بعثنا فيها[(٣)] أكابر مجرميها﴾، فهذا يقوى معنى الكثرة.

اختلفوا فى فتح الفاء وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ والتنوين[(٤)] [٢٣]:

فقرأ ابن كثير، وابن عامر[(٥)]: ﴿أُفَّ وَلَا﴾ بفتح الفاء.

= ومراتب النحويين (٨٥)، ولابن أحمر فى ملحق ديوانه (١٧٩)، واللسان (حمر) وبلا نسبة فى أدب الكاتب (٤٣٤)، والأشباه والنظائر (٥/ ٢٥)، وأمالى المرتضى (١/ ٣)، وجمهرة اللغة (٣٩٠، ٣٩١)، والصاحبى فى فقه اللغة (١٣٩)، وهمع الهوامع (١/ ٢٠٧).

(١) فى أ: على المعنى جعلناه.

(٢) البيت فى ديوانه (٣١٥).

(٣) فى ج: منها.

(٤) زاد فى ج. والمقصود: أى: اختلفوا فى التنوين.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٣٧)، البحر المحيط (٦/ ٢٧)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٦٤)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير الطبرى (١٥/ ٤٨)، الحجة لابن خالويه (٢١٥)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٩)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٤٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٤)، المجمع للطبرسى =

وقرأ نافع: ﴿أُفٍّ وَلَا﴾ بالتنوين، وكذلك فى «الأنبياء» [٦٧] و«الأحقاف» [١٧].
[وقرأ] حفص عن عاصم مثله.

وقرأ أبو عمرو وعاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى: ﴿أُفِّ﴾ خفضا بغير تنوين.

[قال أبو على:][١] قول ابن كثير: ﴿أُفَّ وَلَا﴾ والفاء فيه مبنى على الفتح؛ لأنه وإن كان فى الأصل مصدرا من[٢] قولهم: أَفَّة وتُفَّة، يراد به[٣]: نتنا وذفرا - قد سمى الفعل به فبنى، وهذا فى البناء على الفتح كقولهم: «سرعان ذى إهالة»[٤] كما صار اسما لـ «سرع»، فكذلك: أف، لما كان اسما لـ «أتكره» أو «أتضجر» ونحو ذلك، ومثل[٥] «سرعان» قولهم: وشكان ذلك.

وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

لَوَشْكَانَ لَو غَنَّيْتُمُ وَشَمِتُّمُ بِإِخْوانِكُم وَالعِزُّ لَم يَتَجَمَّعِ[٦]

ومثل ذلك قولهم: «رُويد»، فى أنه سمى به الفعل، فبنى ولم يلحق التنوين، إلا أن هذا فى الأمر والنهى، وأفٍّ فى الخبر.

وقال: [من الطويل]

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّمَا ثَدْىُ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَايِنُ[٧]

= (٦/٤٠٨)، المحتسب لابن جنى (٢/١٨)، المعانى للأخفش (٢/٣٨٨)، تفسير الرازى (٢٠/١٨٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٠٦، ٣٠٧).

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: فى.
(٣) فى أ: بها.
(٤) يراد به: ما أسرع ما كان هذا الأمر! وأصله أن رجلًا التقط شاةً عجفاء، فألقى بين يديها كلأً، فرآها يسيل رُغامُها، فظن أنه وَدَك، فقال: «سَرعانَ ذى إهالةً»، والإهالة: الْوَدَك، وذى بمعنى: هذه. وقد يقال: «وَشكانَ»، وهو مبنى على الفتح، وموضع «ذى» رَفْعٌ، و «إهالةً» تمييز، والمعنى: من إهالة.
ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ٤٢٣، ٤٢٤).
(٥) فى ج: ونحو.
(٦) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (وشك)، والتاج (وشك).
(٧) البيت لمالك بن خالد الهذلى فى شرح أبيات سيبويه (١/ ١٠٠)، وللمعطل الهذلى فى معجم ما استعجم (٣/ ٧٣٧)، ولأحدهما فى شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٤٧)، وللهذلى فى الكتاب (١/ ٢٤٣)، واللسان (حدد) - وفيه: «متنابر» مكان «متماين»، وهذا تحريف - =

وقول نافع: ﴿أُفٍّ وَلَا﴾ فإنه فى البناء على الكسر مع التنوين مثل «أفًّ» فى البناء على الفتح، إلا أنه بدخول التنوين دل على التنكير مثل: إيه، وصه، ومثله[١] قولهم: فداء لك، فبنوه على الكسر، وإن كان فى الأصل مصدرا، كما كان «أفة» فى الأصل كذلك[٢].

ومن قال: ﴿أفَّ﴾، ولم ينون جعله معرفة فلم ينون؛ كما أن من قال: «صه» و «غاق»[٣] فلم ينون، أراد به المعرفة.

فإن قلت: ما موضع «أف» فى هذه اللغات بعد القول: هل يكون موضعه نصبا كما ينتصب المفرد بعده، أو كما تكون الجمل؟

فالقول: إن موضعه موضع الجمل؛ كما أنك لو قلت: رويد، لكان موضعه موضع الجمل، وكذلك لو قلت: فدًا.

قال أبو الحسن: وقول الذين قالوا: ﴿أُفٍّ﴾ أكثر وأجود، ولو جاء: أفًّ لك، وأفًّا لك، لاحتمل أمرين:

= (مأن)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/ ٤٨٨)، وشرح المفصل (٤/ ٤٠)، واللسان (رود، مين)، والمقتضب (٣/ ٢٠٨، ٢٧٨).

(١) فى أ: مثل.

(٢) مصدرًا.

(٣) يُقال: صوت الغاق، وهو (الغُرابُ). قال ابن سِيدَه: وربما سُمِّى الغراب به لصوته. قال:

ولو ترى إذ جُبَّتِى من طَاقِ
ولِمَّتِى مِثْلُ جَنَاحِ غَاقِ

أى: مِثْل جناح غُراب.

وغاق، بالكسر: حكاية صوته، فإن نُكِّرَ نُوِّنَ.

قال ابن جنى: إذا قلت حكاية صوت الغراب غاقٍ غاقٍ، فكأنك قلت: بُعْدًا بُعْدًا، وفِراقًا فِراقًا، وإذا قلت: غاقِ غاقِ، فكأنك قلت: البُعدَ البُعدَ، فصار التنوين عَلَم التنكير، وتَرْكه عَلَمَ التعريف. وأنشد الليث للقُلاخ بن حَزْن:

مُعَاوِدٌ لِلْجُوعِ والإِمْلَاقِ
يَغْضَبُ إنْ قال الغُرابُ غَاقِ
أَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِن نِيَاقِ

وأنشَدَ شَمِر:

عَنْه ولا قَوْلُ الغراب غَاقِ
ولا الطَّبِيبانِ ذَوَا التِّرْيَاقِ

ينظر: التاج (٢٦/ ٢٦٧، ٢٦٨).

أحدهما: أن يكون الذى صار اسما للفعل، لحقه التنوين لعلامة التنكير.

والآخر: أن يكون نصبا معربا، وكذلك الضم، فإن لم يكن معه «لك» كان ضعيفا؛ ألا ترى أنك لا تقول: «ويل» حتى توصل به: «لك»؛ فيكون فى موضع الخبر؟!

اختلفوا فى التوحيد والتثنية من قوله -عز وجل-: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ﴾ [الإسراء: ٢٣]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ﴾ على واحد.

وقرأ حمزة والكسائى(١): ﴿يَبْلُغَانِّ﴾ [على اثنين](٢).

قال أبو على: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ﴾ مرتفع بالفعل.

وقوله -عز وجل-: ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ معطوف عليه، والذكر الذى عاد من قوله: ﴿أَحَدُهُمَآ﴾ يغنى عن إثبات علامة الضمير فى ﴿يَبْلُغَانِّ﴾؛ فلا وجه لمن قال: إن الوجه ثبات الألف؛ لتقدم ذكر الوالدين.

ووجه ذلك: أنه على الشىء الذى يذكر على وجه التوكيد، ولو لم يذكر لم يقع بترك ذكره إخلالٌ، نحو قوله -تعالى-: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ [النحل: ٢١]، فقوله: ﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ توكيد؛ لأن قوله: ﴿أَمْوَٰتٌ﴾ قد دل عليه.

اختلفوا فى قوله - جل وعز -: ﴿خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾ [٣١]:

فقرأ ابن كثير(٣): ﴿خِطَاءً كَبِيرًا﴾ مكسورة الخاء، ممدودة مهموزة.

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٣٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٤٩)، البحر المحيط (٦/ ٢٦)، التبيان للطوسى (٦/ ٢٦٤)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير الطبرى (١٥/ ٤٧)، الحجة لابن خالويه (٢١٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٩)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٣)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٠٨)، المعانى للفراء (٢/ ١٢٠)، تفسير الرازى (٢٠/ ١٨٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٦).

(٢) سقط فى أ.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، البحر المحيط (٦/ ٣٢)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٧٢)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير القرطبى (١٠/ ٢٥٣)، الحجة لابن خالويه (٢١٦)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٩)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٤٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٥)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤١٢)، تفسير =

وقرأ ابن عامر: ﴿خَطَأً﴾ بنصب الخاء والطاء، وبالهمز من غير مد.

وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿خِطْئًا﴾ مكسورة الخاء، ساكنة الطاء، [مهموزة، مقصورة][(١)].

وروى عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿خِطْئًا﴾ مثل أبى عمرو.

[قال أبو على:][(٢)] قول ابن كثير: ﴿خِطَاءً كَبِيرًا﴾، يجوز أن يكون مصدر «خاطأ»، وإن لم يسمع «خاطأ»، ولكن قد جاء ما يدل عليه، وذلك أن أبا عبيدة أنشد: [من المتقارب]

تَخَاطَأَتِ النَّبْلُ أَحْشَاءَهُ ....[(٣)]

وأنشد محمد بن السرى فى وصف كمأة: [من الطويل]

وَأَشْعَثَ قَدْ نَاوَلْتُهُ أَحْرَشَ الْقَرَى أَرَبَّتْ عَلَيْهِ الْمُدْجِنَاتُ الْهَوَاضِبُ
تَخَاطَأَهُ الْقَعَّاصُ حَتَّى وَجَدْتُهُ وَخُرْطُومُهُ فى مَنْقَعِ الْمَاءِ رَاسِبُ

فـ «تخاطأت» يدل على «خاطأ»؛ لأن «تفاعل» مطاوع «فاعل» كما أن «تَفَعَّلَ» مطاوع «فَعَّلَ».

وقول ابن عامر: ﴿خَطَأً﴾ فإن الخطأ ما لم يتعمد، وما كان المأثم فيه موضوعا عن فاعله، وقد قالوا: أخطأ، فى معنى: خطئ، كما أن «خطئ» فى معنى: أخطأ.

وقال: [من الوافر]

عِبَادُكَ يَخْطَئُونَ وَأَنْتَ رَبٌّ كَرِيمٌ لَا تَلِيقُ بِكَ الذُّمُومُ[(٤)]

ففحوى الكلام أنهم خاطئون.

وفى التنزيل: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالمؤاخذة عن المخطئ موضوعة؛ فهذا يدل على أن «أخطأنا» فى معنى: «خطئنا»، وكما جاء «أخطأ» فى معنى: خطئ، كذلك جاء «خطئ» فى معنى: أخطأ فى قوله: [من الرجز]

يَا لَهْفَ نَفْسِى إِذْ خَطِئْنَ كَاهِلا[(٥)]

= الرازى (٢٠/ ١٩٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٧).

(١) فى ب: مهموز مقصور.
(٢) سقط فى أ.
(٣) تقدم.
(٤) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (٥٤)، واللسان (خطأ)، والمخصص (١٧/ ١٦٥).
(٥) تقدم.

وفى قول الآخر: [من الطويل]

والنَّاسُ يَلْحَوْنَ الأَمِيرَ إِذَا هُمُ خَطِئُوا الصَّوَابَ وَلَا يُلامُ المُرْشِدُ[١]

أى: أخطئوه.

فكذلك قول ابن عامر: ﴿خَطَأً﴾ فى معنى ﴿خِطْئًا﴾، جاء «الخطأ» فى معنى: الخطء؛ كما جاء «خطئ» فى معنى: أخطأ.

ووجه قول من قرأ: ﴿خِطْئًا﴾ بين؛ يقال: خطئ يخطأ خطئا: إذا تعمد الشيء، حكاه الأصمعى، والفاعل منه: خاطئ، وقد جاء الوعيد فيه فى قوله -عز وجل-: ﴿لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ﴾ [الحاقة: ٣٧]، ويجوز فى قول ابن عامر أن يكون «الخطأ» لغة فى «الخِطْء»، مثل: المثل والمِثل، والشَّبه والشِّبْه، والبَدَل والبِدْل.

و [قد][٢] قال أبو الحسن: هذا خطاء من رأيك. فيمكن أن يكون «خطاء» لغة فيه أيضا.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ﴾ [٣٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿فَلَا يُسْرِف﴾ بالياء جزما[٣].

وقرأ حمزة وابن عامر والكسائى: بالتاء جزما.

[قال أبو على:][٤] قوله: ﴿فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ﴾: فاعل ﴿يُسْرِف﴾ يجوز أن يكون أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون القاتل الأول؛ فيكون التقدير: فلا يسرف القاتل فى القتل. وجاز أن يُضمر -وإن لم يجر له ذكر- لأن الحال يدل عليه[٥].

---

(١) تقدم.

(٢) سقط فى أ.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٢)، البحر المحيط (٦/ ٣٤)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٧٢)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير الطبرى (١٥/ ٥٩)، تفسير القرطبى (١٠/ ٢٥٥)، الحجة لابن خالويه (٢١٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٠)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٤٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٦)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤١٢)، المعانى للفراء (٢/ ١٢٣)، تفسير الرازى (٢٠/ ٢٠٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٧).

(٤) سقط فى أ.

(٥) ثبت ههنا فى ج: «يتلوه فى الجزء الخامس والثلاثين - إن شاء الله -: فإن قلت: أمر بألا يسرف. والإسراف مجاوزة الاقتصاد.

فإن قلت: أمر بألا يسرف [فى القتل][(١)] ، والإسراف: مجاوزة الاقتصاد؛ بدلالة قوله -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧] أى: كان قصدا بين السرف وأن يقتر، ولا يكون فى القتل قصد بين شيئين كما كان ذلك فى الإنفاق.

قيل: لا يمتنع أن يكون فيه الإسراف؛ كما جاء فى أموال اليتامى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُواْ﴾ [النساء: ٦] ولم يجز [له][(٢)] أن يأكل منه على الاقتصاد ولا على غيره؛ لقوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]، وقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٣٤] [الإسراء ٣٤]: فحظر [كل مال][(٣)] اليتيم حظرا عاما على جميع الوجوه؛ فكذلك لا يمتنع أن يقال للقاتل الأول: لا تسرف فى القتل؛ لأنه يكون بقتله مسرفا.

ويدل على جواز وقوع الإسراف عليه قوله: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] والقاتل يدخل فى هذا الخطاب مع سائر مرتكبى الكبائر، ويكون الضمير على هذا فى [قوله][(٤)]: ﴿إنه كان منصورا﴾ لقوله: ﴿ومن قتل مظلوما﴾، تقديره: فلا يسرف القاتل المبتدئ بقتله[(٥)]؛ لأن من قتل مظلوما كان منصورا بأن[(٦)] يقتص له وليه أو السلطان إن لم يكن له ولى غيره؛ ليكون هذا ردعا للقاتل عن القتل.

كما أن قوله: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] كذلك، فالولى إذا اقتص فإنما يقتص للمقتول، ومنه انتقل إلى الولى؛ بدلالة أن المقتول لو أنه أبرئ من السبب المؤدى إلى القتل لم يكن للولى أن يقتص، ولو صالح الولى من العمد على

= والحمد لله، وصلى الله على محمد ورسوله وصفيه، وعلى آله وسلم تسليمًا» وكتبه العباس بن أحمد بن أبى موّاس.

(١) سقط فى ج.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى ج: أكل ماله.
(٤) سقط فى ج.
(٥) فى أ: فى القتل.
(٦) فى أ: كأن.

مال، كان للمقتول أن يؤدى منه ديته، ولا يمتنع أن يقال فى المقتول: منصور؛ لأنه قد جاء: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [الأنبياء: ٧٧].

والآخر: أن يكون فى ﴿يُسْرِف﴾ ضمير الولى؛ فلا يسرف الولى فى القتل، وإسرافه فيه: أن يقتل غير من قتل، أو يقتل أكثر من قاتل وليه، وكان مشركو العرب يفعلون ذلك، والتقدير: فلا يسرف الولى فى القتل، إن الولى كان منصورا بقتل قاتل وليه، والاقتصاص من القاتل.

ومن قرأ: ﴿فَلَا تُسْرِفْ﴾ بالتاء، احتمل - أيضا - وجهين:

أحدهما: أن يكون للمبتدئ القاتل ظلما، فقيل له: لا تسرف أيها الإنسان فتقتل ظلما من ليس لك قتله؛ إن من قتل ظلما كان منصورا بأخذ القصاص له.

والآخر: أن يكون الخطاب للولى؛ فيكون التقدير: لا تسرف فى القتل أيها الولى فتتعدى قاتل وليك إلى من لم يقتله؛ إن المقتول ظلما كان منصورا. وكل واحد من المقتول ظلما ومن ولى المقتول قد تقدم ذكره فى قوله: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الإسراء: ٣٣].

اختلفوا فى ضم القاف وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿بِٱلْقِسْطَاسِ﴾ [الإسراء: ٣٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم[(١)] -فى رواية أبى بكر-: ﴿بِالقُسْطَاسِ﴾ بضم القاف، وفى «الشعراء» [١٨٢] مثله.

[وقرأ] حفص عن عاصم: ﴿بِٱلْقِسْطَاسِ﴾ كسرا.

وقرأ حمزة والكسائى بكسر القاف فيهما جميعا.

قال [أبو على:][(٢)] «القُسطاس» و«القِسطاس» لغتان، ومثله: القِرطاس والقُرطاس.

قال أبو الحسن: الضم فى «القُسطاس» أكثر، وهذا كقوله: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٠)، البحر المحيط (٦/ ٣٤)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٧٦)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير الطبرى (١٥/ ٦١)، تفسير القرطبى (١٠/ ٢٥٧)، الحجة لابن خالويه (٢١٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٠)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٤٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٦)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤١٢)، تفسير الرازى (٢٠/ ٢٠٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٧).

(٢) سقط فى أ.

بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٩]، وكقوله ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ. وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٢، ٣]، وكقوله: ﴿وَلَا تَنقُصُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [هود: ٨٤].

والوعيد فى البخس فى المكيال والميزان إنما يلحق من نقص أو بخس ما يتفاوت[١] بين الكيلين والوزنين، فأما ما لا يتفاوت[٢] من الزيادة والنقصان بينهما فهو -إن شاء الله- موضوع؛ لأن ذلك لا يخلو الناس منه، فليس عليهم إلا الاجتهاد فى الإيفاء.

ولذلك[٣] جاء فى «الأنعام» لما ذكرهما: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢]؛ إنما عليه الاجتهاد فى تحريه الإيفاء وقصده له، وأما ما لا يضبط فموضوع عنه؛ لأنه لم[٤] يكلف فى ذلك إلى الوسع.

اختلفوا فى الإضافة والتنوين من قوله -عز وجل-: ﴿كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٣٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو[٥]: ﴿سَيِّئَةً﴾ غير مضاف مؤنثا.

وقرأ عاصم [وابن عامر][٦] وحمزة والكسائى: ﴿سَيِّئُهُۥ﴾ مضافا مذكرا.

[قال أبو على: و][٧] زعموا أن الحسن قرأ: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨].

وقال: قد ذكر أمورا قبلُ؛ منها حسن ومنها سيئ، فقال: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ﴾؛ لأن فيما ذكر الحسن والسيئ من المذكور المكروه، ويقوى ذلك قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾

---

(١) فى أ: يتقارب.
(٢) فى أ: يتقارب.
(٣) فى أ: وكذلك.
(٤) فى ج: لا.
(٥) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٠)، البحر المحيط (٦/ ٣٨، ٦/ ٤٧٨)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير الطبرى (١٥/ ٦٣)، تفسير القرطبى (١٠/ ٢٦٢)، الحجة لابن خالويه (٢١٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٠)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٤٩)، المعانى للفراء (٢/ ١٢٤)، تفسير الرازى (٢٠/ ٢١١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٧).
(٦) سقط فى ج.
(٧) سقط فى أ.

والتذكير فيه، ولو كان ﴿سيئة﴾ غير مضاف لزم أن يكون: «مكروهة». فإن قيل: إن التأنيث غير حقيقى، ولا يمتنع أن يذكر - قيل: تذكير هذا لا يحسن، وإن لم يكن حقيقيا؛ لأن المؤنث قد تقدم ذكره؛ ألا ترى أن قوله: [من المتقارب]

.... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا(١)

مستقيم عندهم، ولو قال: «أبقل أرض»، لم يستقبح؟! فليس ما تقدم ذكره مما أريت بمنزلة ما لم يتقدم ذكره؛ لأن المتقدم الذكر ينبغى أن يكون الراجع وفقه، كما يكون وفقه فى التثنية والجمع، فإذا لم يتقدم له ذكر لم يلزم أن يراعى هذا الذى روعى فى المتقدم ذكره.

ووجه من قال: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئَةً﴾ أنه يشبه أن يكون لما رأى الكلام انقطع عند قوله: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٥]، وكان الذى بعد من قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [٣٦] أمرا حسنا فيه، كما كان بعد قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [٢٣] إلى قوله: ﴿وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا﴾ [٣٧] منه حسن ومنه سيئ- قال: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئَةً﴾، فأفرد ولم يضف.

فإن قلت: فكيف ذُكِّرَ المؤنث فى قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾ - فإنه يجوز ألا يجعله صفة لـ «سيئة» فيلزم أن يكون له فيه ذكر، ولكن يجعله بدلا، ولا يلزم أن يكون فى البدل ذكر المبدل منه كما وجب ذلك فى الصفة.

ويجوز أن يكون قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾ حالا من الذكر الذى فى قوله: ﴿عِندَ رَبِّكَ﴾؛ على أن يجعل ﴿عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ صفة للنكرة: [سيئة](٢).

والسيئة والحسنة قد جاءتا فى التنزيل على ضربين:

أحدهما: [سيئة](٣) مأخوذ بها، وحسنة مثاب عليها، كقوله: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وتكون الحسنة والسيئة لما يستثقل فى الطباع أو يستخف، نحو قوله-عز وجل-: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وكقوله: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟﴾

(١) تقدم.
(٢) سقط فى ج.
(٣) سقط فى أ.

[الأعراف: ٩٥]. فهذا على الخصب والجدب.

وكذلك الفساد قد يكون فسادا معاقبا عليه؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٧]، ويكون على [غير][1] ذلك؛ كقوله: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ [الروم: ٤١].

فهذا على الجدب، والبحر: الريف؛ قال: [من الرجز]

حَسِبْتُ فِيهِ تَاجِرًا بَصْرِيًّا نَشَّرَ مِنْ مُلَائِهِ البَخْرِيَّا[2]

وكذلك السوء، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [النحل: ٢٧].

وقوله: ﴿تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ [طه: ٢٢].

ومن الجدب والخصب قوله: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾، فقوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾ أى: عقوبة معجلة؛ كما أن قوله -تعالى-: ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ كذلك.

اختلفوا فى تشديد الذال وتخفيفها من قوله -جل وعز-: ﴿لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ [الإسراء: ٤١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ مشددا، وكذلك فى «الفرقان» [٥٠].

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ وكذلك فى «الفرقان» بالتخفيف[3].

[قال أبو على:][4] ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ أى: صرفنا القول فيه؛ [ليذكروا][5] كما قال: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٥١]، فهذا حجة من قال: ﴿لِيَذَّكَّرُوا۟﴾، فالتذكر ههنا أشبه من الذكر؛ لأنه كأنه يراد به

---

(١) سقط فى أ.
(٢) الرجز بلا نسبة فى تهذيب اللغة (٥/ ٤١).
(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، البحر المحيط (٦/ ٤٠)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٨٠)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير القرطبى (١٠/ ٢٦٥)، الحجة لابن خالويه (٢١٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٨١)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٥٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٧)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤١٦)، تفسير الرازى (٢٠/ ٢١٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٧).
(٤) سقط فى أ.
(٥) سقط فى أ.

التدبر، وليس التذكر الذى بعد النسيان[(١)]، ولكن كما قال -عز وجل-: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]؛ فإنما المعنى: ليتدبروه بعقولهم، وليس المراد[(٢)]: ليتذكروه بعد نسيانهم.

ووجه التخفيف أن التخفيف قد جاء فى هذا المعنى، قال: ﴿خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣] فهذا ليس على: «لا تنسوا»، ولكن: «تدبروه»؛ يقوى ذلك [قوله][(٣)]: ﴿خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٩٣] ففى هذا بعث على النظر[(٤)] فيه والتدبر له، والأول بهذا المعنى ألزم، وبه أخص.

فأما قوله: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] فيراد به الذكر باللسان؛ لأن ضروب الذكر من التلبية وغيرها مندوب إليها.

وكذلك قوله -تعالى-: ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠].

وكذلك ما فى القرآن من قوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ [الفرقان: ٥٠] أى: ليدبروا نعمة الله عليهم فى سقياهم ويشكروه عليها، ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠].

فقوله: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠] قريب من قوله: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤١] أى: ما يزيدهم تصريفنا الآيات لهم وتكريرها إلا نفورا منهم عنها؛ فهذا على أنهم ازدادوا نفورًا عند تفصيل الآى لهم، لا أن تصريف الآى نفرهم، ومثل هذا قوله -تعالى-: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥].

وكقوله فى الأصنام: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦] وإنما ضلوا هم بعبادتها[(٥)]، لا أنها هى فعلت بهم شيئا من ذلك.

ويدل على أن التذكر قد لا يكون عن النسيان قوله: [من الطويل]

---

(١) فى أ: نسيان.
(٢) فى ج: المعنى.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى أ: البصر.
(٥) فى ج: لعبادتها.

تَذَكَّرَ مِنْ أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ شِرْبُهُ يُؤَامِرُ نَفْسَيْهِ كَذِى الهَجْمَةِ الأَبِلْ(١)

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ... عَمَّا يَقُولُونَ... يُسَبِّحُ﴾ [٤٢، ٤٣، ٤٤].

فقرأ ابن كثير: ﴿ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ بالياء، ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾، ﴿يُسَبِّحُ﴾، ثلاثتهن بالياء.

وقرأ نافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- وابن عامر: ﴿كَمَا تَقُولُونَ﴾ بالتاء هذه وحدها. ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾، ﴿يُسَبِّحُ﴾ بالياء فى هذين الموضعين.

وقرأ أبو عمرو: ﴿آلِهَةٌ كَمَا تَقُولُونَ﴾ بالتاء، ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ بالياء، ﴿تُسَبِّحُ﴾ بالتاء.

وروى حفص عن عاصم: ﴿ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ بالياء، ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ﴾ كلاهما بالياء، ﴿تُسَبِّحُ﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائى(٢): ﴿آلِهَةٌ كَمَا تَقُولُونَ﴾ [بالتاء، ﴿عما تقولون﴾]، ﴿تُسَبِّحُ﴾ كلهن بالتاء.

[قال أبو على:](٣) من قرأ بالياء: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ فالمعنى: عما يقول المشركون من إثبات آلهة [من](٤) دونه؛ فهو مثل قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَيُغْلَبُونَ﴾ [آل عمران: ١٢]؛ لأنهم غيب.

فأما من قرأ: ﴿سبحانه وتعالى عما تقولون﴾، فإنه يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يعطف على ﴿تقولون﴾ كما عطف قوله: ﴿تحشرون إلى جهنم﴾ على ﴿ستغلبون﴾.

والآخر: أن يكون نزه نفسه -سبحانه- عن دعواهم؛ فقال: ﴿سبحانه وتعالى عما تقولون﴾.

وقراءة نافع وعاصم [فى رواية أبى بكر] وابن عامر: ﴿كَمَا تَقُولُونَ﴾ [على ما](٥) تقدم.

---

(١) تقدم.
(٢) إتحاف الفضلاء (٢٨٤)، البحر المحيط (٦/ ٤٠)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٨١)، التيسير للدانى (١٤٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٨١)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٨)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤١٦)، تفسير الرازى (٢٠/ ٢١٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٧).
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى ج.
(٥) فى ج: كما.

وقوله: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ على أنه نزه نفسه عن قولهم. ويجوز أن تحمله على القول؛ كأنه: قل أنت: سبحانه وتعالى عما تقولون.

فأما قوله: ﴿كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّابْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ وذلك[1] أن المشركين كانوا يعبدون الملائكة، فقيل لهم: إن الذين عبدتموهم وجعلتموهم آلهة معه يبتغون أن يتخذوا إلى ذى العرش سبيلا؛ بعبادتهم له، وتقربهم إليه بها.

ومثل ذلك قوله -جل وعز-: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [الدهر: ٢٩] فهذا قول.

وقال قوم من أهل التأويل: إن قوله: ﴿إِذًا لَّابْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾: اتخذت سبيلا إلى مضادته وممانعته.

وزعموا أن ذلك بمنزلة قوله: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ [المؤمنون: ٩١] وتعالى عما يقولون مما يدعونه ويفترونه من اتخاذ الولد، ومن أن يكون معه آلهة.

فأما قوله -جل وعز-: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ﴾ [الإسراء: ٤٤] فكل واحد من الياء والتاء حسن، وقد تقدم ذكر ذلك فى مواضع.

وزعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿سَبَّحَتْ لَهُ السَّمَوَاتُ﴾؛ فهذا يقوى التأنيث ههنا.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الإسراء: ٤٩]:

فقرأ ابن كثير: ﴿أيذا﴾ يهمز، ثم يأتى بياء ساكنة من غير مد: أَيْذا، ﴿أَيْنا﴾ مثله، وكذلك فى كل القرآن.

وكذلك روى أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع، غير أن نافعا كان لا يستفهم فى «أئنا»، كان يجعل الثانى خبرا فى كل القرآن.

وكذلك مذهب الكسائى، غير أنه يهمز الأولى همزتين، وقد بينت قراءتهما، وما كانا يقولان فى سورة النمل [٦٧] والعنكبوت [٢٨] فى قوله: ﴿أَءِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾، وفى قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾، وشرحته فى سورة الرعد [٥].

وقرأ عاصم وحمزة بهمزتين فى الحرفين جميعا.

---

(١) فى ج: وذاك.

وكان ابن عامر يقرأ: ﴿إِذَا كُنَّا﴾ بغير استفهام بهمزة واحدة. ﴿أَأَنَّا﴾ بهمزتين، كان يمد بين الهمزتين مدة، أخبرنى بذلك أحمد بن محمد بن بكر عن هشام [ابن عمار.](١)

وقرأ أبو عمرو: ﴿آإِذَا﴾، ﴿آإِنَّا﴾ ممدودتين مهموزتين(٢).

[قال أبو على:](٣) قول ابن كثير: ﴿أَيْذَا﴾ هو فى الأصل: «أإذا» وخفف الهمزة الثانية، وقياسها إذا خففت أن تجعل بين بين، بين الياء والهمزة، فقلبها ياء قلبا وأسكنها، ولم يخففها تخفيفا قياسيا، ولكن على ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال [فى](٤): بئس: بيْسَ، وشبه ابن كثير المنفصل بالمتصل، وعلى هذا ما جاء فى الشعر فى قولهم: يومئذ ويوميذ.

ومن ألحق همزة الاستفهام «إنا» ومن لم يلحق، فموضع «إذا» عنده نصب(٥) بما دل عليه قوله: ﴿لَمَبْعُوثُونَ﴾ لا يكون إلا كذلك، وقد تقدم تفسير هذا فيما تقدم.

قال: قرأ حمزة وحده(٦): ﴿داود زُبورا﴾ [٥٥] مضمومة الزاى.

وقرأ الباقون: ﴿زَبُورًا﴾ بفتح الزاى.

[قال أبو على:](٧) يحتمل ضم الزاى أمرين:

إما أن يكون جمع «زبور»(٨)، فحذف الزيادة ثم جمع، ونظير ذلك قولهم فى جمع ظريف: ظروف.

وإما أن يكون سمى ما أتى به داود -عليه السلام- زِبْرًا، كما سمى القرآن: كتابا، فسُمى الكتابان باسم المصدر؛ لأن «زبرت» بمنزلة «كتبت»، ثم جمع، كأنه جعل

---

(١) سقط فى ج.
(٢) ينظر: السبعة (٣٨٢).
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى أ.
(٥) فى أ: تصير.
(٦) إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، البحر المحيط (٦/ ٥٠)، التيسير للدانى (٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٤)، الكشف للقيسى (١/ ٤٠٢)، المعانى للفراء (٢/ ١٢٥)، تفسير الرازى (٢٠/ ٢٣٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٣).
(٧) سقط فى أ.
(٨) فى ج: الزبور.

أنحاء، ثم جعل كل نحو [منه][(١)] زِبْرا، ثم جمعه: زُبورا؛ كما جمع «الكتاب» على: كتب؛ حيث صارت التسمية مثل: عماد وعمد.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو[(٢)]: ﴿لئن أخرتنى ... لأحتنكن﴾ [الإسراء: ٦٢] بياء فى الوصل. وابن كثير يقف بياء.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى بغير ياء فى وصل ولا وقف.

[قال أبو على:][(٣)] إثبات الياء حسن؛ لأنه بفاصلة؛ فيحسن الحذف كما يحسن من القافية، نحو قوله: [من المتقارب]

فَهَلْ يَمْنَعَنِّى ارْتِيَادِى البِلَا دَ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ[(٤)]

وأما وقف ابن كثير بالياء؛ فلأنه ليس بفاصلة، وأما من قرأ بغير ياء فى وصل ولا وقف؛ فلأنه أشبه ياء «قاض» من حيث كانت ياء قبلها كسرة، و: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥]، فحذفوها كما حذفت فى هذا النحو من الأسماء والأفعال.

قال: قرأ عاصم فى رواية حفص: ﴿بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ﴾ [٦٤] مكسورة الجيم.

[وقرأ] أبو بكر عن عاصم ساكنة الجيم[(٥)].

وكذلك قرأ الباقون: ﴿وَرَجْلِك﴾ ساكنة الجيم.

قال أبو على: من أسكن فقال: ﴿ورَجْلِك﴾ جعله جمع «راجل»، وقالوا: راجل ورَجْل، كما قالوا: تاجر وتَجْر، وراكب ورَكْب، وصاحب وصَحْب.

وقالوا: راجل ورجال، كما قالوا: صاحب وصحاب، وراع ورعاء.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٨٥)، التيسير للدانى (١٤١)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٥٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٩).

(٣) سقط فى أ.

(٤) تقدم.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٨٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥١)، البحر المحيط (٦/ ٥٨)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٩٨)، التيسير للدانى (١٤٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٣)، الغيث للصفاقسى (٢٧٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٥٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٨)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٨).

وفى التنزيل: ﴿فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، وقال: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج: ٢٧] وقالوا[١]: رجْلَى ورُجَّال.

فأما ما روى عن عاصم من[٢] قوله: ﴿وَرَجِلِكَ﴾، فقال أبو زيد: يقال: رَجُلٌ رَجِلٌ للراجل، ويقال: جاءنا حافيا رَجِلا.

وأنشد أبو زيد: [من البسيط]

أَمَا أُقَاتِلُ عَنْ دِينِى عَلَى فَرَسٍ ... وَلَا كَذَا رَجِلًا إِلَّا بِأَصْحَابِ[٣]

كأنه قال: أما أقاتل فارسا وراجلا. و«رجِل» على ما حكاه أبو زيد صفة، ومثله: ندس[٤]، وحذر، [وأحرف نحوها][٥]، قد قالوا فيها: فَعِل وفَعُلٌ، وكذلك جاء «رجُل» كما جاء «نَدُسٌ».

ويجوز[٦] فيمن أسكن الجيم أن يكون قوله: ﴿وَرَجْلِكَ﴾: فَعْل، الذى هو مخفف من «فَعُل»، أو «فعِل»، مثل: عضْد وكتْف، ويكون المضاف واحدًا يعنى به: الكثرة.

ومن أهل التأويل من يقول: إن قوله: ﴿بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ﴾ يجوز أن يكون مثلا؛ كما تقول للرجل المجد فى الأمر: جئت بخيلك ورجلك.

وقد قيل: إن كل راكب فى معصية الله فهو من خيل إبليس، وكل راجل فى معصية الله فهو من رجالة إبليس.

وفى التنزيل: ﴿وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ [الشعراء: ٩٥] والجند يعم الفارس

---

(١) فى ج: وقال.

(٢) فى أ: فى.

(٣) البيت لحيى بن وائل فى نوادر أبى زيد ص (٥)، وليحيى بن وائل فى اللسان (رجل)، وبلا نسبة فى شرح شواهد الشافية (١٠٣)، وشرح المفصل (٥/ ١٣٣).

(٤) النَّدُسُ (الفَهِمُ) الفَطِنُ الكبير (كالنَّدْس، كعَضُدِ وكَتِفِ)، الأخيران ذكرهما الجوهرىُّ، والثلاثة عن الفراء، قال يعقوب: هو العالِمُ بالأمورِ والأخبار، (وقد نَدِسَ، كفرِحَ)، يَنْدَسُ نَدَسًا.

وقال السيرافى: النَّدُسُ، كعُضُدِ: الذى يُخالِطُ الناس ويَخِفُّ عليهم، قال سيبويه: والجمع: نَدُسُونَ، ولا يُكَسَّر؛ لقلة هذا البناء فى الأسماء، ولأنه لم يتمكن فيها للتكسير كـ «فَعِلٍ»؛ فلما كان كذلك وسهُلَتْ فيه الواو والنون تركوا التكسير وجمَعُوه بالواو والنون.

ينظر: التاج (١٦/ ٥٤٥، ٥٤٦).

(٥) فى أ: وأخر ونحوها.

(٦) فى أ: ويجوز أن يكون.

والراجل؛ فيجوز أن يكون الخيل والرجل مثل من ذكر من جنوده.

اختلفوا فى الياء والنون من قوله -عز وجل-: ﴿أَن يَخْسِفَ . . . أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ . . . أَن يُعِيدَكُمْ . . . فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ . . فَيُغْرِقَكُم﴾ [الإسراء: ٦٨، ٦٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[1] بالنون ذلك كله.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى ذلك كله بالياء.

[قال أبو على: أما وجه قراءة][2] من قرأ بالياء: فلأنه قد تقدم: ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾، ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ﴾ [٦٧]، ﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ﴾.

وأما من قرأ بالنون؛ فلأن هذا النحو [قد][3] يقطع بعضه من بعض وهو سهل؛ لأن المعنى واحد؛ ألا ترى أنه قد جاء: ﴿وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٢] فكما انتقل من الجمع[4] إلى الإفراد؛ لاتفاق المعنى؛ كذلك يجوز أن ينتقل من الغيبة إلى الخطاب، والمعنى واحد، وكل حسن.

والخسف بهم [نحو الخسف][5] بمن كان قبلهم من الكفار، نحو: قوم لوط وقوم فرعون.

اختلفوا فى فتح الميم وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿أَعْمَىٰ﴾، و ﴿أَعْمَىٰ﴾ [٧٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿أَعْمَىٰ فَهُوَ فِى ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ مفتوحتى الميم.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وحمزة والكسائى: ﴿أَعْمِى فَهُوَ فِى الآخِرَةِ أَعْمِى﴾ بكسر الميم فيهما جميعا.

[وقرأ] حفص عن عاصم: لا يكسرهما.

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٢)، البحر المحيط (٦/ ٦١)، التبيان للطوسى (٦/ ٥٠١)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير القرطبى (١٠/ ٢٩٣)، الحجة لابن خالويه (٢١٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٣)، الغيث للصفاقسى (٢٧٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٥٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٩)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٢٧)، تفسير الرازى (٢١/ ١١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٨).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ج.

(٤) فى أ: الجميع.

(٥) فى ج: يكون كما خسف.

وقرأ أبو عمرو ﴿فِى هَذِهِ أَعْمِى﴾ بكسر الميم، ﴿فَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ بفتحها[١].

قال أبو على: من قرأ ﴿أَعْمَىٰ﴾ بالفتحة غير ممالة كان قوله حسنا؛ لأن كثيرا من العرب لا يميلون هذه الفتحة.

ومن أمال الجميع فحسن؛ لأنه ينحو بالألف نحو الياء؛ ليعلم أنها تنقلب إلى الياء، وإن كانت فاصلة أو مشبهة للفاصلة، والإمالة فيها حسنة؛ لأن الفاصلة موضع وقف، والألف تخفى فى الوقف، فإذا أمالها نحا بها نحو الياء؛ ليكون أظهر لها وأبين.

ومما يقوى ذلك أن من العرب من يقلب هذه الألفات فى الوقف ياءات؛ ليكون أبين لها، فيقول: أفعَىْ، وحُبْلَىْ، ومنهم من يقول: أفعوْ، وهم كأنهم أحرص على البيان من الأولين من حيث كانت الواو أظهر من الياء، والياء أخفى منها من حيث كانت أقرب إلى الألف من الواو إليها.

وأما قراءة أبى عمرو: ﴿أَعْمِى فَهُوَ فِى الآخِرَةِ أَعْمَى﴾ فأمال الألف من الكلمة الأولى، ولم يملها من[٢] الثانية؛ فلأنه يجوز ألا يجعل «أعمى» [فى][٣] الكلمة الثانية عبارة عن العوار فى الجارحة، ولكن جعله «أفعل» من كذا، مثل: «أبلد من فلان»؛ فجاز أن يقول فيه: «أفعل من كذا»، وإن لم يجز أن يقال ذلك فى المصاب ببصره، وإذا جعله كذلك لم تقع الألف فى آخر الكلمة؛ لأن آخرها إنما هو: من كذا، وإنما تحسن الإمالة فى الأواخر لما تقدم.

وقد حذف من «أفعل» الذى هو للتفضيل الجار والمجرور، وهما مرادان فى المعنى مع الحذف، وذلك نحو قوله: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧] المعنى:

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٥)، التبيان للطوسى (٦/ ٥٠٤)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير الطبرى (١٥/ ٨٧)، الحجة لابن خالويه (٢١٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٧)، التيسير للدانى (١٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٣)، الغيث للصفاقسى (٢٧٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٦٠)، الكشف للقيسى (١/ ١٨٤)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٢٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٥٤).

(٢) فى أ: فى.

(٣) سقط فى ج.

أخفى من السر، وكذلك قولهم[١]: عام أول، أى: أول من عامك، وكذلك قوله: ﴿فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾، أى: أعمى منه فى الدنيا، ومعنى العمى فى الآخرة: أنه لا يهتدى إلى طرق الثواب.

ويؤكد ذلك ظاهر ما عطف عليه من قوله: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾، وكما أن هذا لا يكون إلا على «أفعل»، كذلك المعطوف عليه، ومعنى «أضل سبيلا فى الآخرة»: أن ضلاله فى الدنيا قد كان ممكنا من الخروج منه، [وضلاله فى الآخرة لا سبيل له إلى الخروج منه][٢]، ويجوز أن يكون قوله: ﴿أَعْمَىٰ﴾ - فيمن تأوله: أفعل من كذا - على هذا التأويل أيضا.

اختلفوا فى كسر الخاء وإثبات الألف من[٣] قوله -عز وجل-: ﴿خِلَٰفَكَ﴾ [٧٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم -فى رواية أبى بكر[٤]-: ﴿لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ﴾.

حفص عن عاصم: ﴿خِلَٰفَكَ﴾.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿خِلَٰفَكَ﴾.

[قال أبو على][٥]: زعم أبو الحسن أن خلافك فى معنى خلفك، وأن يونس روى ذلك عن عيسى، وأن معناه: بعدك. فمن قرأ: ﴿خلفك﴾ و﴿خِلَٰفَكَ﴾ فهو فى تقدير القراءتين جميعا على حذف المضاف؛ كأنه: لا يلبثون بعد خروجك. وكان حذف المضاف فى الآية، وفى قول ذى الرمة: [من الطويل]

لَهُ وَاحِفٌ وَالصُّلْبُ حَتَّى تَقَطَّعَتْ ... خِلَافَ الثُّرَيَّا مِنْ أَرِيكٍ مَآرِبُه[٦]

---

(١) فى ج: قوله.
(٢) سقط فى ج.
(٣) فى أ: فى.
(٤) إتحاف الفضلاء (٢٨٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٢)، البحر المحيط (٦/ ٦٦)، التبيان للطوسى (٦/ ٥٠٧)، التيسير للدانى (١٤١)، تفسير القرطبى (١٠/ ٣٠٢)، الحجة لابن خالويه (٢٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٣)، الغيث للصفاقسى (٢٧٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٦٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٥٠)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٣٢)، تفسير الرازى (٢١/ ٢٣، ٢٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٨).
(٥) سقط فى أ.
(٦) البيت فى ديوانه (٢/ ٨٤٢).

المعنى: خلاف طلوع الثريا، وحسن حذف المضاف؛ لأنه إحدى الجهات التى تضاف إلى الأسماء التى هى أعيان، وليست أحداثا. وقد أضافوا هذه الظروف [كما يضاف][1] إلى أسماء الأعيان، وكأنهم لم يستحبوا إضافتها إلى خلاف ما جرى عليه كلامهم فى إضافتها، كما أنها لما جرت منصوبة فى كلامهم تركوها على نصبها إذا وقعت فى غير موضع النصب؛ كقوله: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] وقوله: ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ﴾ [الممتحنة: ٣]، فكما تركوها على النصب ههنا، كذلك أضافوها إلى الأسماء الأعيان، وكذلك[2] من جعل قوله: ﴿خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١] اسما للجهة، [كان][3] على حذف المضاف؛ كأنه: خلاف خروج رسول الله ﷺ. ومن جعله مصدرا جعله مضافا إلى المفعول به، وعلى أى الأمرين حمل فى سورة التوبة كان قوله: ﴿بِمَقْعَدِهِمْ﴾: المقعد فيه مصدر فى معنى القعود، ولا يكون اسما للمكان؛ لأن أسماء الأماكن لا يتعلق بها شىء.

ومعنى قوله -تعالى-: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾.

قال أبو عبيدة: ﴿لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾. [٧٦] فأما الأرض فهو بلده، وحيث يستوطنه.

وكذلك قوله: ﴿أَوْ يُنفَوْا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، إنما هو من حيث كانوا يتصرفون فيه لمعاشهم ومصالحهم، ولا يجوز أن يعنى به: جميع الأرض؛ لأنه لا سبيل إلى إخراجه من جميعها.

وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠] إنما يريد به الأرض التى كان قصدها للامتيار منها، فربما أطلقت اللفظة، والمراد بها المكان المخصوص، وربما خصص فى اللفظ؛ [لقوله][4]: ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ﴾ [الشعراء: ٣٥] إنما يعنى به: بلادهم ومواطنهم.

ولو أخرجوك من أرضك، لم يلبثوا بعدك إلا قليلا حتى يستأصلوا، وهذه الآية كقوله -عز وجل-: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾

---

(١) فى ج: تضاف.
(٢) فى أ: وكان كذلك.
(٣) سقط فى أ.
(٤) سقط فى أ.

[الأنفال: ٣٠] فلو أخرجوك لاستأصلناهم كسنتنا فى إخراج الرسل قبلك إذا أخرجوا من ديارهم، ومن [بين][(١)] ظهرانيهم.

وقد أخرج النبى ﷺ من مكة؛ قال: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِىَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ [محمد: ١٣] فحكم فيهم بالقتل، ولم يؤخذوا بالاستئصال؛ لما سبق من القول بأنه لا تهلك هذه الأمة بالاستئصال. ولذلك[(٢)] جاء: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْـَٔايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩].

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [٨٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ فى وزن «نعى» ؛ حيث وقع بفتح النون والهمزة.

وقرأ ابن عامر وحده[(٣)]: ﴿وَنَاءَ بِجَانِبِهِ﴾ مثل: ناع.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿وَنِئِى﴾ فى رواية خلف عن سليم بإمالة النون وكسر الهمزة، كذلك حدثنى أبو الزعراء[(٤)] عن أبى عمر عن سليم عن حمزة.

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر أنه كسر هذه التى فى سورة بنى إسرائيل وفتح الهمزة فى السجدة [٥١].

وروى حفص عن عاصم أنه فتحهما جميعا.

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: وكذلك.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٥٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٢)، البحر المحيط (٦/ ٧٥)، التيسير للدانى (١٤١)، تفسير القرطبى (١٠/ ٢٢١)، الحجة لابن خالويه (٢٢٠)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٤)، الغيث للصفاقسى (٢٧٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٦٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٥٠)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٣٥)، تفسير الرازى (٢١/ ٣٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٨).

(٤) عبد الرحمن بن عبدوس - بفتح العين - أبو الزعراء البغدادى، ثقة ضابط محرر، أخذ القراءة عرضًا عن أبى عمر الدورى بعدة روايات وأكثر عنه. قال أبو عمرو الحافظ: وهو من أكبر أصحابه وأجلهم وأضبطهم وأوثقهم. روى عنه القراءات عرضًا: أبو بكر بن مجاهد وعليه اعتماده فى العرض، وعلى بن الحسين الرقى وعمر بن علان وإبراهيم بن موسى الدينورى وعلى بن النضر ومحمد بن المعلى الشونيزى، ومحمد بن يعقوب المعدل، والعجب أن الهذلى ذكر أن النقاش قرأ عليه فأسقط بينهما رجلًا. قال ابن مجاهد: قرأت عليه لنافع نحوًا من عشرين ختمة، وقرأت عليه للكسائى ولأبى عمرو وحمزة. مات سنة بضع وثمانين ومائتين، قاله أبو عبد الله الحافظ.
ينظر: الغاية (١/ ٣٧٣، ٣٧٤).

وأما أبو عمرو فروى عنه اليزيدى: ﴿وَنَآ﴾ مفتوحة الهمزة ههنا وفى السجدة.

وقال عبد الوارث مثله ههنا. وقال فى السجدة: بهمزة بعدها ياء، و «نَأَى» فى وزن «نعى».

وقال عباس: و«نئِى» مكسورة مهموزة فى وزن «نعى». أعرض، أى: ولى عرضه -أى: ناحيته- كأنه لم يقبل على الدعاء والابتهال على حسب ما يقبل فى حال البلوى والمحنة.

و«نأى بجانبه»، قال أبو عبيدة: تباعد.

[وقرأ] ابن كثير ونافع: ﴿وَنَآ﴾، لم يميلا واحدة من الفتحتين، وترك الإمالة كثير شائع[1]، وهو قول أهل الحجاز.

[وقرأ] ابن عامر: ﴿وناءَ﴾ مثل ناعَ، وهذا على القلب، وتقديره: فلعَ، ومثل هذا فى القلب قولهم: راءَ ورأى، قال: [من الطويل]

وَكُلُّ خَلِيلٍ رَاءَنِى فَهْوَ قَائِلٌ مِنَ اجْلِكِ هَذَا هَامَةُ الْيَوْمِ أَوْ غَدِ[2]

حمزة والكسائى: ﴿نِئِى﴾ بإمالة الفتحتين، ووجه ذلك أنه أمال فتحة الهمزة؛ لأن الألف منقلبة من الياء التى فى النأى، فأراد أن ينحو نحوها، وأمال فتحة النون لإمالة[3] فتحة الهمزة، وقد قالوا: رأيت عمادا، فأمالوا الألف لإمالة الألف؛ فكذلك أمالا الفتحة لإمالة الفتحة؛ لأنهم قد يجرون الحركة مجرى الحرف فى أشياء.

ووجه رواية خلاد عن سليم: ﴿ونَئِى﴾ بفتح النون وكسر الهمزة أنه لم يمل الفتحة الأولى لإمالة الفتحة الثانية، كما لم يميلوا الألف لإمالة الألف فى: رأيت عمادا.

قال: واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر أنه كسر هذه التى فى «بنى إسرائيل»، وفتح الهمزة فى السجدة.

إن كان يريد بهذه التى فى «بنى إسرائيل» كسر النون من غير أن يميل الفتحة التى فى الهمزة، فوجهها أن مضارع «نأى»: ينأى، على: يفعَل، فإذا كان المضارع على «يفعل» أشبه الماضى ما كان على «فعِلَ» والعين همزة؛ فكسرها كما كسر «شهد».

---

(١) فى أ: سائغ.
(٢) البيت لكثير عزة فى ديوانه (٤٣٥)، واللسان (هوم، رأى)، والكتاب (٣/ ٤٦٧).
(٣) زاد فى أ: الفتحة.

كما أن من قال: أبى يأبى، كان على هذا، وهذا كقول من قال: ﴿رِأَى القَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧].

وإن كان يريد بقوله: «كسر هذه»: أنه أمال الفتحة - فهو مثل قول حمزة.

قال: وروى حفص عن عاصم أنه فتحهما جميعا، فهذا[١] مثل قول ابن كثير ونافع.

قال: وأما أبو عمرو فروى عنه اليزيدى: ﴿وَنَئَا﴾ مفتوحة الهمزة ههنا، وفى السجدة.

قال: وقال عبد الوارث مثله ههنا.

قال: وقال فى السجدة بهمزة بعدها[٢] ياء، «ونأى» فى وزن نعى، وقال عباس مثل ذلك.

قال أبو على: قد مضى القول فى ذلك كله.

اختلفوا فى [ضم التاء والتشديد وفتحها والتخفيف][٣] من قوله -جل وعز-: ﴿حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا﴾ [الإسراء: ٩٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر[٤]: ﴿حتى تُفَجِّر لنا﴾ بضم التاء وفتح الفاء وتشديد الجيم مع الكسرة.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿حَتَّىٰ تَفْجُرَ﴾ بفتح التاء وتسكين الفاء وضم الجيم مع التخفيف.

[قال أبو على:][٥] وجه [قول][٦] من ثقل: أنهم أرادوا كثرة الانفجار من

---

(١) فى ج: هذا.
(٢) فى أ: بعده.
(٣) فى ج: فتح التاء والتخفيف، وضمها والتشديد.
(٤) إتحاف الفضلاء (٢٨٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٥٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٣)، البحر المحيط (٦/ ٧٩)، التبيان للطوسى (٦/ ٥١٦)، التيسير للدانى (١٤١)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٠٧)، تفسير القرطبى (١٠/ ٣٣٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٠)، الحجة لأبى زرعة (٤١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٤)، الغيث للصفاقسى (٢٧٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٥٠)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٣٩)، المعانى للفراء (٢/ ١٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٨).
(٥) سقط فى أ.
(٦) سقط فى ج.

الينبوع، وهو وإن كان واحدا فلتكرر الانفجار فيه يحسن أن يثقّل؛ كما تقول: ضرّب زيد إذا أكثر الضرب، فيكثر الفعل[١]، وإن كان فاعله واحدا.

ووجه قول الكوفيين: ﴿تَفْجُرَ﴾؛ فلأن الينبوع واحد؛ فلا يكون كقوله: ﴿فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإسراء: ٩١] ؛ لأن «فجرت الأنهار»، مثل: غلقت الأبواب؛ فلذلك اتفق الجميع على التثقيل فى «تُفَجِّر». و«تَفْجُرَ» يصلح للقليل والكثير، وتضعيف العين إنما يكون للتكثير.

ومما يقوى ﴿تَفْجُرَ﴾ قوله -عز وجل-: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] وانفجر مطاوع فجرته.

اختلفوا فى فتح السين وإسكانها من قوله: ﴿كِسَفًا﴾ [٩٢]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى[٢]: ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة فى كل القرآن إلا فى الروم [٤٨] فإنهم قرءوا ﴿كِسَفًا﴾ [محركة السين][٣].

وقرأ نافع، وعاصم فى رواية أبى بكر: ﴿عَلَيْنَا كِسَفًا﴾ [محرّكة أيضًا ههنا وفى الروم: ﴿كِسَفًا﴾ محركة السين، وسائر القرآن: ﴿كِسْفًا﴾: فى الشعراء [١٨٧] وفى سبأ [٩] وفى الطور][٤] [٤٤].

وروى حفص عن عاصم أنه يقرأ: ﴿كِسَفًا﴾ فى كل القرآن إلا فى الطور، فإنه قرأ: ﴿وإن يروا كِسْفًا﴾ السين ساكنة، هذه وحدها خفيفة.

وقرأ ابن عامر غير ذلك كله: قرأ فى «بنى إسرائيل» بفتح السين، وفى سائر القرآن ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة السين.

قال أبو زيد: قالوا: كسفت الثوب، أكسفه، كسفا: إذا قطعته قطعا، والكِسف:

---

(١) فى ج: فعله.
(٢) إتحاف الفضلاء (٢٨٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٦٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٣)، البحر المحيط (٦/ ٧٩)، التبيان للطوسى (٦/ ٥١٨)، التيسير للدانى (١٤١)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٠٨)، تفسير القرطبى (١٠/ ٣٣٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٠)، الحجة لأبى زرعة (٤١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٥)، الغيث للصفاقسى (٢٧٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٦٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٥٢)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٣٩)، المعانى للفراء (٢/ ١٣١)، تفسير الرازى (٢١/ ٥٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٩).
(٣) فى أ: متحركة.
(٤) فى أ: متحركة ههنا، وفى «الروم»: ﴿كسَفا﴾ متحركة السين أيضا، وسائر القرآن: «كِسْفا» فى: الشعراء، وفى سبأ، والطور.

القطع، الواحدة: كسفة وقطعة. وقال أبو عبيدة: كِسْفا: قطعا، ومن جعله جمع «كسفة» قال: كِسَفا، مثل: قطعة وقطع.

قال أبو على: إذا كان المصدر: الكَسْف، فالكِسف: الشىء المقطوع: كالطِّحْن، والطَّحن، والسَّقى والسِّقى، ونحوه.

ويجوز أن يكون «الكِسْف» جمع «كِسْفة»، مثل: سِدْرة وسِدر، فإذا كان كذلك جاز أن يكون قول ابن كثير ومن اتبعه: ﴿أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ أى: ذات قطع، وذلك أن «أسقط» فعل لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد؛ فإذا كان كذلك وجب أن ينتصب «كسفا» على الحال، والحال ذو الحال فى المعنى، فإذا كان كذلك وجب أن يكون الكسف هو السماء؛ فيصير المعنى: أو تسقط السماء علينا مقطعة أو قطعا، وإنما قرءوا فى الروم فى قوله -عز وجل-: ﴿ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا﴾ محركة[1] السين؛ لأن السحاب يكون قطعا، وإنما يتضام عن تفرق، فأما قوله: ﴿مِنْ خِلَـٰلِهِۦ﴾ [النور: ٤٣] فالذكر يرجع إلى السحاب.

وأما قراءة نافع وعاصم -فى رواية أبى بكر-: ﴿عَلَيْنَا كِسَفًا﴾ ههنا وفى الروم، فقد مضى ما جاء من ذلك فى الروم، وفى «بنى إسرائيل» كذلك؛ لأن المعنى: تسقط السماء علينا كسفا، أى: قطعا، و «كِسْف» فى جمع «كِسْفَة» مثل: سِدْرة وسِدْر، وكِسَف على هذا يجوز أن يكون مثل: سدرة وسدر، ودرَّة ودرر. وإذا لم يكن المعنى فى «بنى إسرائيل»: تسقط السماء علينا قطعة - وإنما المعنى: تسقطها[2] قطعا - كان التقدير: ذات كسف.

فأما ما فى «الشعراء» من قوله: ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا﴾ فتقديره: قطعا، وهذا يقوى قراءة نافع وعاصم فى إحدى الروايتين: ﴿كِسَفًا﴾ فى «بنى إسرائيل»، وفى «الشعراء» يتبين فى اللفظ - أيضا - على أنه يراد به القطع وهو قوله: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾؛ فكأنه دل على بعض السماء، وعلى قطع منها[3]. وأما ما فى سبأ من قوله: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْاْ إِلَىٰ مَا بَيْنَ

---

(١) فى أ: متحركة.
(٢) فى ج: تسقط.
(٣) فى ج: منه.

أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۚ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ فكما أن المعنى فى قوله: ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾ التى يتقلبون فيها ويتصرفون فى بلادهم ومساكنهم، فكذلك[1] نسقط عليهم من السماء ما أظلهم منها دون سائر السماء؛ فهو واحد.

وأما ما فى الطور من قوله: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا﴾ فقد أبان قوله: ﴿سَاقِطًا﴾ والتذكير فيه أنه مفرد ليس بجمع، وإن كان جمعا فهو على حد: شعيرة وشعير.

وما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ ﴿كِسَفًا﴾ فى كل القرآن إلا فى الطور، فقد ذكرنا وجه الجمع[2] فيه فيما مر، وخص هذا الذى فى الطور لوصفه بالواحد المذكر.

وأما قراءة ابن عامر ما فى «بنى إسرائيل»: ﴿كِسَفًا﴾ بفتح السين فإن المعنى: أو تسقط السماء قطعا. وقرأ ما عدا التى فى «بنى إسرائيل»: ﴿كِسْفًا﴾، فوجه ذلك: أن الذى فى الطور قد مضى وجهه.

وفى الشعراء كأنه قال: أسقط علينا قطعة من السماء، فاقترحوا إسقاط قطعة منها، ولم يقترحوا إسقاط جميعها.

وكذلك فى سبأ: ﴿أو تسقط عليهم كِسْفا من السماء﴾، أى: قطعة منها مظلة لأرضهم دون سائرها.

وأما قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [الروم: ٤٨] أى: يجعل ما يلتئم ويجتمع من السحاب قطعة قطعة، فتمطر؛ فكأنه اعتبر ما يئول إليه حال السحاب من الالتئام والاجتماع، كما اعتبر من قرأه: ﴿كِسَفًا﴾ حاله قبل، وكلتا القراءتين مذهب.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى﴾ [٩٣] فى ضم القاف وإسقاط الألف:

فقرأ ابن كثير وابن عامر[3]: ﴿قَالَ سُبْحَانَ رَبِّى﴾، وكذلك هى فى مصاحف أهل

---

(١) فى أ: وكذلك.
(٢) فى أ: الجميع.
(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٦)، البحر المحيط (٦/ ٨٠)، التبيان للطوسى (٦/ ٥١٨)، التيسير للدانى (١٤١)، تفسير القرطبى (١٠/ ٣٣١)، الحجة لابن خالويه (٢٢١)، الحجة لأبى زرعة (٤١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٥)، الغيث للصفاقسى (٢٧٥)، الكشاف =

مكة والشام.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو، وحمزة والكسائى: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى﴾ بغير ألف.

وجه من قرأ: ﴿قَالَ سُبْحَانَ رَبِّى﴾ أن الرسول -عليه السلام- قال عند اقتراحهم هذه الأشياء التى ليس فى طاقة البشر أن يفعلها[1]، ويأتى بها: ﴿سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾، كقوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَاْ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠] وهذه الأشياء ليس فى قوى البشر أن يأتوا بها، وإنما يظهرها الله - جل وعز - فى أزمان الأنبياء؛ علما لتصديقهم، وليفصلهم بها من المتنبئين. و ﴿قُلْ﴾ على الأمر [له بأن يقول] ذلك.

ويقوى ذلك قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَاْ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ ونحو ذلك مما يجيء على لفظ الأمر دون الخبر.

اختلفوا فى ضم التاء وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ﴾ [١٠٢]:

فقرأ الكسائى وحده: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُ﴾ بضم التاء[2].

وقرأ الباقون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

[قال أبو على:][3] حجة من فتح فقال: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ أن فرعون ومن كان تبعه قد علموا صحة أمر موسى -عليه السلام- بدلالة قوله -عز وجل-: ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤].

وقوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ. وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل ١٣، ١٤].

= للزمخشرى (٢/ ٤٤٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٥٢)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٩).

(١) فى أ: يفعله.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٨٧)، البحر المحيط (٦/ ٨٦)، التبيان للطوسى (٦/ ٥٢٦)، التيسير للدانى (١٤١)، تفسير الطبرى (١٥/ ١١٦)، تفسير القرطبى (١٠/ ٣٣٧)، الحجة لابن خالويه (٢٢١)، الحجة لأبى زرعة (٤١١)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٥)، الغيث للصفاقسى (٢٧٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٦٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٥٢)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٣٣)، المعانى للفراء (٢/ ١٣٢)، تفسير الرازى (٢١/ ٦٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٩).

(٣) سقط فى أ.

وقوله[١]: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٩].

ومن قال: ﴿لقد علمتُ﴾ بضم[٢] التاء.

فإن قلت: كيف يصح الاحتجاج عليه بعلمه، وعلمه لا يكون حجة على فرعون، إنما يكون علم فرعون ما علمه من صحة أمر موسى حجة عليه؟

فالقول: إنه لما قيل له: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء:٢٧]، كان ذلك قدحا فى علمه؛ لأن المجنون لا يعلم، فكأنه نفى ذلك، فقال: لقد علمت صحة ما أتيت به علما صحيحا كعلم العقلاء؛ فصار الحجة عليه من هذا الوجه، وزعموا أن هذه القراءة رويت عن على بن أبى طالب، رضى الله عنه.

* * *

(١) فى ج: وقولهم.
(٢) فى أ: فضم.

[بسم الله الرحمن الرحيم][١]

ذكر اختلافهم فى سورة الكهف

قرأ عاصم فى رواية أبى بكر[٢]: ﴿من لَدنِهِ﴾ [٢] بفتح اللام وإشمام الدال الضمة، وكسر النون والهاء، ولم يقرأ بذلك غيره، ووصل الهاء بياء فى الوصل.

وقرأ الباقون: ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾ بفتح اللام وضم الدال وتسكين النون وضم الهاء من غير بلوغ واو.

حفص عن عاصم: مثلهم.

[قال أبو على:][٣] فى «لدن» ثلاث لغات[٤]: «لدُن» مثل «سَبُع»، وتخفف الدال، فإذا خففت كان على ضربين:

أحدهما: أن تحذف الضمة من الدال [فيقال: «لَدْن».

---

(١) سقط فى أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٨٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٤)، البحر المحيط (٦/ ٩٦)، التبيان للطوسى (٧/ ٣)، التيسير للدانى (١٤٢)، تفسير القرطبى (١٠/ ٣٥٢)، الحجة لابن خالويه (٢٢١)، الحجة لأبى زرعة (٣١٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٨)، الغيث للصفاقسى (٢٧٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٧٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٥٤)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٤٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٠).

(٣) سقط فى أ.

(٤) قال ابن برى، نقلًا عن أبى على: فى «لدن» أربع لغات، وحكى أبو عمرو عن أحمد بن يحيى والمبرد أنهما قالا: العرب تقول: لَدُنْ غُدْوَةٌ، ولَدُنْ غُدْوَةً، وَلَدُنْ غُدْوَةٍ؛ فمن رفع أراد: لَدُنْ كانت غُدْوَةٌ، ومن نصب أراد: لَدُنْ كان الوقت غُدْوَةً، ومن خفض أراد: من عند غُدْوةٍ. وقال ابن كيسان: «لَدُنْ» حرف يَخْفِضُ، وربما نُصِبَ بها. قال: وحكى البصريون أنها تَنْصِب «غُدْوَةً» خاصة من بين الكلام؛ وأنشدوا:

ما زالَ مُهرِى مَزْجَرَ الكَلْبِ منهُمُ ... لَـدُنْ غُـدْوَةً حَتَّـى دَنَـتْ لِـغُـرُوبِ

وأجاز الفراء فى «غُدْوَةٍ» الرفع والنصب والخفض. قال ابن كيسان: من خفض بها أجراها مجرى: مِنْ وَعَنْ، وَمَنْ رفع أجراها مجرى: مُذْ، ومن نصب جعلها وقتًا وجعل ما بعدها ترجمة عنها؛ وَإِنْ شئت أضمرت «كان» كما قال:

مِـنْ لَـدُ شَـوْلاً وإِلَى إِتْـلائِـهـا

أراد: أن كانت شَوْلًا.

ينظر: اللسان (١٣/ ٣٨٥).

والآخر: أن تحذف الضمة من الدال][1] وتنقل إلى اللام فيقال: لُدْن، مثل: عُضْد، وفى كلا الوجهين يجتمع فى الكلمة ساكنان: الدال المنقول عنها الحركة أو[2] المحذوفة منها [والنون].

ويلحق الكلمة حذف النون، فإذا حذفت أمكن أن يقدر حذف النون منها، وقد أسكنت، وأن يقدر الحذف منها غير مسكن الأوسط، فإذا قدر حذفها وقد أسكنت، وردّ فيها النون بعد الحذف، جاز أن تحرك بالفتح، فيقال: لَدَنْ.

قال سيبويه: شبهوه بالخفيفة مع الفعل ففتحوها؛ كفتحهم لام الفعل مع الخفيفة.

وقال أبو زيد: جئت فلانا لَدَنْ غدوة، ففتحوا الدال، ويجوز أن تحرك بالكسر فى نحو: «من لَدِنْك»، و «لَدِنْهُ» ؛ لأن من الساكنين ما إذا التقيا ما يحرك أحدهما بالكسر كما يحرك بالفتح، وربما تعاقب الأمران على الكلمة الواحدة.

فأما حذف النون فى قوله: [من الرجز]

مِـــن لَدُ شَـــوْلاً ......[3]

فينبغى أن يكون أجرى فى الحذف ولم يلتق مع ساكن آخر مجراه فى حذفهم لها؛ لالتقاء الساكنين، وذلك أنه فى قولهم: «من لدُ الصلاة»، حذفت لالتقاء الساكنين من حيث كثر، كما حذفت من الأسماء الأعلام نحو: زيد بن فلان.

واستجازوا حذفها كما استجازوه فى نحو: [من الطويل]

.... وَلَاكِ اسْقِنِى ....[4]

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: و.

(٣) وتمام الرجز:

.... وإلى إتلائها

والرجز بلا نسبة فى شرح المفصل (٤/ ١٠١، ٨/ ٣٥)، والكتاب (١/ ٢٦٤)، واللسان (لدن)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٥١)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٢).

(٤) البيت للنجاشى، وتمامه:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ... إن كان ماؤك ذا فضل

وينظر ديوانه (١١١)، والأزهية (٢٩٦)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤١٨، ٤١٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٩٥)، وشرح التصريح (١/ ١٩٦)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٠١)، والكتاب (١/ ٢٧)، والمنصف (٢/ ٢٢٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ١٣٣، ٣٦١)، والإنصاف (٢/ ٦٨٤)، وأوضح المسالك (١/ ٦٧١)، وتخليص الشواهد =

وكما حذفوها من «عمرو العلا» ونحو ذلك.

والدليل على أنه حذف كما كان حذف لالتقاء الساكنين، أنه لا يخلو من أن يكون الحذف على ما كان عليه [لالتقاء الساكنين][١] ، أو على حد الحذف فى: دد، وددنٍ، فلا يجوز أن يكون على حد: ددٍ، وددن؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يسكن للبناء، كما أنك لما حذفت النون من المعرب الذى هو لام فى «ددن» أجريت على العين ما كان يجرى على اللام من الإعراب؛ فكذلك «لد» لو كان الحذف فيه على حد الحذف فى «ددن» لوجب أن تسكن الدال من «لد» بعد حذف النون؛ ألا ترى أنهم قالوا: لَهْى أبوك[٢]، فبنوا الاسم لما تضمن معنى لام المعرفة، وحرك بالفتح لالتقاء الساكنين، ثم لما حذفوا الياء التى فى موضع اللام قالوا: لَهْ أبوك، فبنوه على السكون؛ فكذلك الحذف فى «لَدنْ» لو كان على حد الحذف فى «لهى» والنون فى «ددن» لوجب أن تسكن الدال فى «لد» ولا تحرك؛ فبقاؤها على الحركة دلالة على أن حذفها ليس على حد الحذف فى «ددن»، و«لهى أبوك»، ولكن حذفت كما كانت حذفت لالتقاء الساكنين؛ لأن الحذف لالتقاء الساكنين كأنه فى تقدير الثبات، كما أن التحريك لهما فى تقدير السكون، فالذى قال: «من لد شولاً ....» إنما استعمل المحذوف لالتقاء الساكنين بالدلالة التى ذكرنا.

وأنشد أبو زيد: [من الكامل]

لَدُ غُدْوَةَ حَتَّى أَغَاثَ شَرِيدَهُمْ   جَوُّ العِشَارَةِ فَالْعُيُونُ فَزُنْقُبُ[٣]

فالدال متحركة بالضم، فمن قال: لدَن غدوة - على ما حكاه أبو زيد وسيبويه -

= (٢٦٩)، والجنى الدانى (٥٩٢)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٦٥)، ورصف المبانى (٢٧٧، ٣٦٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٤٠)، وشرح الأشمونى (١/ ١٣٦)، وشرح المفصل (٩/ ١٤٢)، واللامات (١٥٩)، ولسان العرب (لكن)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٩١)، وهمع االهوامع (٢/ ١٥٦)، والتاج (لكن).

(١) فى ج: لالتقائهما.

(٢) وقال بعضهم: لَهْىَ أبوك، فقَلب العين وجعل اللام ساكنة؛ إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخِر الاسم مفتوحًا كما تركوا آخر «أيْنَ» مفتوحًا. وإنما فعلوا ذلك به حيث غيَّروه؛ لكثرته فى كلامهم فغيَّروا إعرابه كما غيَّروه.
ينظر: الكتاب (٣/ ٤٩٨).

(٣) البيت لزيد الفوارسى الضبى، وهو من جملة أبيات ذكرت فى النوادر لأبى زيد (٣٥٩)، والخزانة (١/ ٥١٦)، ومعجم البلدان (٣/ ١٥٤).

شبهها بالخفيفة مع الفعل كما شبهها بالتنوين[١] فى قوله: لدُن غُدوة، وإنما شبهوها[٢] بالزيادة فى الموضعين جميعًا - أعنى: لدَنْ، لدُنْ - لأنه لم يكن حقها أن تحذف النون منها؛ لمشابهتها الحروف، وهذا الحذف إنما يكون فى الأسماء المتمكنة؛ فلما أشبهت الحروف لم يلزم الحذف فيها، فاستنكروه وجعلوا النون بمنزلة الزائدة فى لدنْ، وفى: لدُن غدوة.

وكذلك قد يستقيم أن تقول فى الذى قال: «لد شولاً»-: إنه تركها على الضمة؛ لأنه قدر أن تلك زائدة.

وأنشد عن خالد بن كلثوم: [من البسيط]

مِنْ عَنْ لَدُنْ قُرِّعَتْ نَفْس الصَّلَاةِ إِلَى ... أَنْ وَلَّتِ[٣] الشَّمْسُ فِى عَلٍّ وَفِى نَهلِ[٤]

وقد أضيفت فيه إلى الفعل.

ويمكن أن تكون إضافتها إلى الفعل كإضافة «حيث» إليه؛ لأنها [فى الإبهام مثلها][٥] ، وكإضافة «ذى» إلى «تسلم»، و«ريث» إلى الفعل فى مواضع، ويمكن أن يكون المعنى: لدن أن قرّعت، فحذف «أن».

ويقوى ذلك ثباتها فى قول الأعشى: [من الطويل]

أَرَانِى لَدُنْ أَنْ غَابَ أَهْلِى كَأَنَّمَا ... يَرَانِى فِيكُمْ طَالِبُ الضَّيْمِ أَرْنَبَا[٦]

وقد جاءت -أيضا- مضافة إلى الفعل فى قول بعض عبد القيس: [من الطويل]

وَإِنَّ لُكَيْزًا لَمْ تَكُنْ رَبَّ عُكَّةٍ ... لَدُنْ صَرَّحَتْ حُجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا[٧]

وجاء مضافا إلى الفعل فى غير هذه المواضع.

فأما ما روى عن عاصم من قراءته: ﴿مِن لَّدنِهِ﴾ [الكهف: ٢] فالكسرة ليست فيه بجر؛ إنما هى كسرة لالتقاء الساكنين، وذاك أن الدال أسكنت كما أسكنت فى «سبع»، والنون ساكنة؛ فلما التقيا كسرت الثانى منهما.

---

(١) فى أ: مع التنوين.
(٢) فى أ: شبهوه.
(٣) فى ج: ولت. وضرب عليها وكتب فوقها: غارت.
(٤) البيت فى شرح أبيات المغنى (٢/ ٤٠٧).
(٥) فى أ: فى الإيهام مثلها فى الإبهام.
(٦) البيت فى ديوانه (١٦٥)، وأساس البلاغة (رنب).
(٧) تقدم.

فإن قلت: فكيف حركت الأول من الساكنين فيمن قال: لدَن، وحرك فى قراءة عاصم الثانى منهما.

قيل: حرك [الأول من][(١)] «لدَنْ»؛ لأنه نزل أن النون ليست من نفس الكلمة، كما نزل فى «لدن غدوة» كذلك، وليس يخرج الكلمة هذا التنزيل فيها من أن تكون النون من أصلها؛ بدلالة ردها فى المضمر نحو: من لدُنْكَ، ومن لدُنه، ومن لدُنّى، ومن لَدُنى، حكاه أبو زيد، والساكنان إذا التقيا فى كلمة حرك الثانى منهما؛ فكذلك حرك الثانى فى «لدنه»، وليس يخرج ما عرض من شبه النون بالزيادة عن أن يكون من نفس الكلمة، وأن يراعى فيها الأصل؛ ألا ترى أن نحو «الترامى» و«التعادى» روعى فيه «التفاعل» فصرف كما صرف، ولم يجعل بمنزلة: جوارى وحضاجر[(٢)]؟!

وكذلك قولهم: المريض عدته، روعى فيه التعدى الذى فى الفعل فى الأصل، فكذلك هذه النون جعلت فى التحريك لالتقاء الساكنين بمنزلة: قولهم[(٣)]: انطَلْقَ.

و: [من الطويل]

.... لَمْ يَـلْدَهُ ....[(٤)]

لما أسكن اللامان من الكلمتين حرك الآخر منهما لالتقاء الساكنين.

فكذلك فى قوله: من لدْنِهِ، حرك الثانى من الساكنين لما أسكن الحرف الذى قبل النون.

وأما إشمام الضم الدال فى قراءة عاصم فى قوله: ﴿من لَدنِهِ﴾ فليعلم أن الأصل كان فى الكلمة الضمة، ومثل ذلك قولهم: أنت تغزين.

---

(١) فى أ: الأولان.

(٢) الحِضَجْر، بكسر الحاء وفتح الضاد وسكون الجيم: (العظيم البطن الواسِعُهُ، قال الشاعر:

حِـضَـجْـرٌ كـأُمِّ الـتَّـوْءَمَـيْنِ تَـوَكَّـأَتْ ... عَـلى مِـرْفَـقَـيْـهَـا مُـسْـتَـهِـلَّـةَ عَـاشِـرِ

وقال الأزهرى: الحِضَجْرُ: الوَطْبُ، ثم سُمِّى به الضَّبُع، أو الواسع منه، ج: حَضَاجِرُ، يقال: وَطْبٌ حِضَجْر، وأَوْطُبٌ حَضَاجِرُ. وقيل: الحِضَجْرُ: السِّقاءُ الضَّخْمُ.

والحِضَجْرَةُ، بالهاء: الإبِلُ المُتفرِّقَةُ على الراعى؛ لكثرتها، ونصُّ الأزهرى: على رِعَائِها من كثرتها.

ينظر: التاج (١١/ ٥٤).

(٣) فى أ: قوله.

(٤) تقدم.

وقولهم: قيل، أشمت الكسرة فيها الضمة؛ لتدل أن الأصل فيها التحريك بالضم.

وإن كان إشمام عاصم ليس فى حركة خرجت إلى اللفظ؛ وإنما هو[١] تهيئة العضو لإخراج الضمة، ولو كانت مثل الحركة فى «تغزين» لم يلتق ساكنان ولم تكسر النون لاجتماعهما، ولكن يجتمعان فى أن أصل الحرف التحريك بالضم.

وإن اختلفا فى أن الحركة فى «تغزين» قد خرجت إلى اللفظ، ولم تخرج فى قوله: ﴿من لَدنِهِ﴾. وأما وصله الهاء بياء فى الوصل فحسن؛ ألا ترى أنك لو قلت: ببابه وبعبده، فلم توصل الهاء بياء لم يحسن، ولكان ذلك مما يجوز فى الشعر؛ كقوله: [من الوافر]

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ ....[٢]

وأما قراءة الباقين: ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾ فعلى أصل الكلمة، والنون فى موضع جر، وضم الهاء من غير بلوغ ياء: حسن؛ لسكون ما قبل الهاء، فلو بلغوا به الياء لم يجز؛ لأن هذا ليس من المواضع التى تلحق هاء الضمير فيه الياء؛ لأنه لا ياء قبلها ولا كسرة، ولكن لو بلغوا بها الواو فقالوا[٣]: «من لدنهو»، لم يكن يحسن الضم بلا واو؛ لأن الهاء خفية، فإذا سكن ما قبلها وما بعدها أشبه التقاء الساكنين، ولو كان ما قبل الهاء حرف لين كان أقبح.

وأما الجار فى قوله: ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾ فيحتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون متعلقا بـ «شديد».

والآخر: أن يكون صفة للنكرة وفيها ذكر الموصوف.

اختلفوا فى فتح الميم وكسر الفاء، وكسر الميم وفتح الفاء من قوله -جل ثناؤه-: ﴿مِّرْفَقًا﴾ [١٦]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائى[٤]: ﴿مِّرْفَقًا﴾ بكسر الميم

---

(١) فى ج: هى.
(٢) تقدم.
(٣) فى أ: فقال.
(٤) إتحاف الفضلاء (٢٨٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٤)، البحر المحيط (٦/ ١٠٧)، التبيان للطوسى (٧/ ١٥)، التيسير للدانى (١٤٢)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٣٩)، الحجة لأبى زرعة (٣١٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٨)، الغيث للصفاقسى (٢٧٧)، الكشاف للزمخشرى =

وفتح الفاء.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿مَرْفِقًا﴾ بفتح الميم وكسر الفاء.

[وقرأ] الكسائى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿مَرْفِقًا﴾ بفتح الميم [وكسر الفاء مثلهما.][(١)]

[قال] أبو عبيدة: المرفق: ما ارتفقت به، وبعضهم يقول: المَرْفِق. فأما فى اليدين فهو مِرفق.

وقال أبو زيد: رفق الله عليك أهون المَرفِق والرِّفق.

قال أبو على: المَرفِق - فيما حكاه أبو زيد - مصدر؛ ألا ترى أنه جعله كالرفق، وكان القياس الفتح؛ لأنه [ليس من «يَرْفُق»][(٢)]، ولكنه كقوله -تعالى-: ﴿إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥]. ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقال أبو الحسن: مِرفقا، أى: شيئًا يرتفقون به، مثل: المِقْطع. ومَرْفِقا، جعله اسمًا مثل: المسجد، أو تكون لغة.

وقوله: «جعله اسما»، أى: جعل المرفق اسما، ولم يجعله اسم المكان ولا المصدر من: رفق يرفُقُ؛ كما أن «المسجد» ليس باسم الموضع من: سجد يسجد.

وقوله: «أو يكون لغة»، أى: لغة فى اسم المصدر؛ كما جاء «المطلِع» ونحوه، ولو كان على القياس لفتحت اللام.

وقال أبو الحسن -أيضًا-: مَرفقا ومِرفقًا: لغتان لا فرق بينهما أيضا، هما اسمان مثل: المسجد والمطبخ.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿تَزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ﴾ [١٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو[(٣)]: ﴿تَزَّاوَرُ﴾ بتشديد الزاى.

= (٢/ ٤٧٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٥٦)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٥٣)، المعانى للأخفش (٢/ ٣٩٤)، المعانى للفراء (٢/ ١٣٦)، تفسير الرازى (٢١/ ٩٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٠).

(١) سقط فى ج.

(٢) فى ج: من رفق يرفق.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٦٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٥)، البحر المحيط (٦/ ١٠٧)، التبيان للطوسى (٧/ ١٥)، التيسير للدانى (١٤٢)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٣٩)، تفسير القرطبى (١٠/ ٣٦٨) الحجة لابن خالويه (٢٢٢)، الحجة لأبى زرعة =

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿تَزَاوَرُ﴾ خفيفة.

وقرأ ابن عامر: ﴿تَزْوَرُّ﴾ مثل: تحمَرُّ.

قال أبو عبيدة: ﴿تَزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ﴾: تميل عنه، وهو من «الزَّوَرِ»، و«الأزور» منه، وأنشد لابن مقبل: [من البسيط]

فِينَا كَرَاكِرُ أَجْوَازٍ مُضَبَّرَةٍ فِيهَا دُرُوءٌ إِذَا شِئْنَا مِنَ الزَّوَرِ[1]

قال أبو على: تزاور، وتزّاور.

من قال: ﴿تَزَاوَرُ﴾ حذف التاء الثانية، وخفف الكلمة بالحذف، كما تخفف بالإدغام.

وقول ابن عامر: ﴿تَزْوَرُّ﴾، قال أبو الحسن: لا يوضع فى هذا[2] المعنى؛ إنما يقال: هو مُزْورٌّ عنى، أى: منقبض.

قال أبو على: ويدل على أن «ازور» فى المعنى: انقبض - كما قاله أبو الحسن - قوله: [من الكامل]

وَازْوَرَّ مِنْ وَقْعِ الْقَنَا بِلَبَانِهِ ....[3]

والذى حسن القراءة به قول جرير: [من الوافر]

عَسَفْنَ عَلَى الأَوَاعِسِ مِنْ قَفِيلٍ وَفِى الأَظْعَانِ عَنْ طَلَحَ ازْوِرَارُ[4]

فظاهر استعمال هذا فى الأظعان مثل استعماله فى الشمس.

فإن قلت: كيف جاز أن يقال: تزاورُ، ولا يكاد يستعمل هذا البناء فى هذا النحو؟ فإن هذا حسن؛ لما كان معناه الميل عن[5] الموضع، وقد استعملوا تمايل فأجروا «تزاور» مجرى «تمايل».

= (٤١٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٨)، الغيث للصفاقسى (٢٧٨)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٧٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٥٦)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٥٤)، المعانى للفراء (٢/ ١٣٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٠).

(١) البيت فى ديوانه (٨٥)، وفيه: «إذا خفنا» بدل «شئنا».

(٢) فى ج: ذا.

(٣) صدر بيت لعنترة، وعجزه:

.... وشكا إلى بعبرة وتحمحم

ينظر: ديوانه (٢١٧)، وتفسير القرطبى (١٠/ ٣٦٨).

(٤) ينظر ديوانه (١/ ١٣٤)، وفيه: «من حبى» بدل «من قفيل».

(٥) فى ج: إلى.

قال [ذو الرمة][(١)] : [من الطويل]

كَلَوْنِ الحِصَانِ الأَنْبَطِ البَطْنِ قَائِمًا تَمَايَلَ عَنْهُ الجُلُّ واللَّوْنُ أَشْقَرُ[(٢)]

وقال: [من الطويل]

تَجَانَفُ عَنْ خَلِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِى وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوائِكَا[(٣)]

و«الزور» فى بيت ابن مقبل: هو الميل والعدول للكبْر والصعَر؛ فمعنى العدول فيه حاصل، للكبر كان أو لغيره، وكما أن «تقرضهم»: تجاوزهم وتتركهم عن شمالها، كذلك «تزاور عنهم»: تميل عنهم ذات اليمين، فإذا مالت عنهم إذا طلعت، وتجاوزتهم إذا غربت، وكانوا فى فجوة من الكهف - دل أن الشمس لا تصيبهم ألبتة، أو فى أكثر الأمر؛ فتكون صورهم محفوظة.

اختلفوا فى تشديد اللام وتخفيفها من قوله -تعالى-: ﴿وَلَمُلِئْتَ﴾ [الكهف: ١٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع[(٤)]: ﴿ولَمُلِّئْتَ﴾: مشددة مهموزة.

وقرأ ابن عامر وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿وَلَمُلِئْتَ﴾ خفيفة مهموزة.

وروى إسماعيل بن مسلم عن ابن كثير: ﴿وَلَمُلِئْتَ﴾ خفيفة.

قال أبو الحسن: الخفيفة أجود فى [كلام العرب][(٥)]؛ تقول: «ملأتنى رعبًا»، ولا يكادون يعرفون: «ملّأتنى». قال أبو على: مما يدل على ما قاله أبو الحسن من أن التخفيف أكثر فى كلامهم قوله: [من الوافر]

فَـيـمْـلَأ بَـيْـتـنَـا أَقِـطًـا وَسَـمْـنَـا

---

(١) سقط فى أ.

(٢) البيت فى ديوانه ص (٦٢٦)، ولسان العرب (نبط)، وجمهرة اللغة ص (٣٦٢)، وتاج العروس (نبط)، وتهذيب اللغة (١٣/ ٣٧١)، وكتاب العين (٧/ ٤٣٩)، وأساس البلاغة (نبط).

ويروى: «كمثل» بدل «كلون»، و: «فاللون» بدل «واللون».

(٣) تقدم.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٨٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٥)، البحر المحيط (٦/ ١١٠، ٧/ ١٥)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٤٢)، تفسير القرطبى (١٠/ ٣٧٤)، الحجة لابن خالويه (٢٢٢)، الحجة لأبى زرعة (٤١٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٩)، الغيث للصفاقسى (٢٧٨)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٧٦)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٥٤)، المعانى للفراء (٢/ ١٣٧)، تفسير الرازى (٢١/ ١٠١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٠).

(٥) فى أ: كلامهم.

وقول الأعشى: [من الطويل]

وَقَدْ مَلَأَتْ بَكْرٌ وَمَنْ لَفَّ لَفَّهَا ....(١)

وقول الآخر: [من الطويل]

وَمِنْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ ....

وقول الآخر: [من الرجز]

لَا تَمْلَأِ الدَّلْوَ وَعَرِّقْ فِيهَا(٢)

وقولهم: «امتلأت»، يدل على «ملأ» ؛ لأن مطاوع «فعلت»: افتعلت.

قال: [من الرجز]

امْتَلَأَ الحَوْضُ، وَقَالَ قَطْنِى(٣)

وقد جاء التثقيل أيضًا، أنشدوا للمخبل السعدى: [من الطويل]

وَإِذْ فَتَكَ النُّعْمَانُ بِالنَّاسِ مُحْرِمًا فَمُلِّئَ مِنْ كَعْبِ بْنِ عَوْفٍ سَلَاسِلُهْ(٤)

اختلفوا فى كسر الراء، وإسكانها من قوله -عز وجل-: ﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائى وحفص عن عاصم: ﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ مكسورة الراء.

وقرأ أبو عمرو وحمزة، وأبو بكر عن عاصم: ﴿بِوَرْقِكُم﴾ ساكنة الراء خفيفة.

وروى روح عن أحمد بن موسى عن أبى عمرو: ﴿بِوَرِقكُّم﴾ مدغمة(٥).

---

(١) صدر بيت، وعجزه:

.... نباكا فأحواض الرجا فالنواعصا

وينظر ديوانه (١٩٩)، واللسان (نعص)، ومقاييس اللغة (٥/ ٢٠٧)، ومجمل اللغة (٤/ ٢٤٧)، والتاج (نعص، لفف، نبك).

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (حبر، عرق)، تهذيب اللغة (١/ ٢٢٦، ٥/ ٣٣، ٩/ ١٣٤)، وتاج العروس (حبر، عرق، نهد)، ومقاييس اللغة (١/ ٢٢٤، ٤/ ٢٨٥)، والمخصص (٩/ ١٣٤، ١٠/ ١٤)، وأساس البلاغة (حبر، عرق).

(٣) تقدم.

(٤) البيت فى ديوانه (٣٠٨)، واللسان (فتك)، وتهذيب اللغة (١٠/ ١٤٩)، وأساس البلاغة (فتك)، والتاج (فتك)، وبلا نسبة فى لسان العرب (مرم)، وكتاب العين (٥/ ٣٤٠).

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٨٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٧٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٥)، البحر المحيط (٦/ ١١١)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٠)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٤٨)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٧٦)، المحتسب لابن جنى (٢/ ٢٥)، تفسير الرازى (٢١/ ١٠٣).

قال: وكان يشمها شيئا من التثقيل.

قال أبو على: ورِق وورْق: كـ[كَبِدْ وكَبْد][1] و «كَتِف» و «كَتْف»، والتخفيف فى هذا النحو سائغ مطرد.

وأما إدغام القاف فى الكاف فحسن، وذلك نحو قولك: الحق كلَدَهْ[2]؛ كما[3] كان إدغام الكاف فى القاف فى قولك: انهك قطَنا، كذلك. ولإدغام القاف فى الكاف من المزية فى الحسن أن القاف أدخل فى الحلق، وهى أول مخارج الفم، والكاف أخرج إلى الفم، والإدغام فيما كان أقرب إلى الفم أحسن.

ألا ترى أن الإدغام إنما هو فى حروف الفم، وأن حروف الطرفين ليست بأصول فى الإدغام، [إلا أن الإدغام فى ذا الموضع ليس يحسن؛ لسكون القاف. ويجوز على قوله: [من الرجز]

وَمَسْحه مَرّ عُقَابٍ كَاسِرِ[4]][5]

اختلفوا فى التنوين من قوله -تعالى-: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ [٢٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم [وابن عامر][6]: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ منونًا.

وقرأ حمزة والكسائى[7]: ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ مضافًا غير منون.

---

(١) فى أ: كنبد ونبد.

(٢) الكَلْدُ: جمع الشيء بعضه على بعض، كالتَّكْلِيدِ، أنشد ابن الأعرابى:

فلما ارْجَعَنُّوا واشْتَرَيْنَا خِيَارَهُمْ وسَارُوا أُسَارَى فى الحَدِيدِ مُكَلَّدَا

والكَلَدُ (بالتحريك) والكَلَنْدَى: المكان الصُّلب بلا حصى)، كالكَلَدَةِ، والعرب تقول: ضَبُّ كَلَدَةٍ؛ لأنها لا تحفر جُحْرَهَا إلا فى الأرض الصلبة، والكَلَدُ: (النَّمِرُ)، وهى بهاءٍ والكَلَد: (الآكامُ، أو) هو (الأراضى الغليظة) أو قطعة منها غَليظة، (واحدها): كَلَدَة، (بهاءٍ).

ينظر: التاج (٩/ ١١٠، ١١١).

(٣) فى أ: فلما.

(٤) الرجز بلا نسبة فى اللسان (كسر)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٥٨)، والكتاب (٤/ ٤٥٠)، والمحتسب (١/ ٦٢)، والتاج (كسر)، والمخصص (٨/ ١٣٩).

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى أ.

(٧) إتحاف الفضلاء (٢٨٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٧١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٥)، البحر المحيط (٦/ ١١٧)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٨)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير الطبرى =

قال أبو الحسن: تكون السنون لـ «ثلاث مائة».

قال: ولا يحسن إضافة «المائة» إلى «السنين»؛ لا تكاد العرب تقول: «مائة سنين».

وقال: هو جائز فى هذا[1] المعنى، وقد يقوله بعض العرب.

قال: وقد قرأها الأعمش.

وفى حرف عبد الله [بن مسعود][2] : ﴿ثَلَاثِ مِائَةِ سَنَةٍ﴾.

قال أبو على: مما يدل على صحة قول من قال: ﴿ثلاث مائة سنين﴾ أن هذا الضرب من العدد الذى يضاف فى اللغة المشهورة إلى الآحاد - نحو: ثلاثمائة رجل، و:أربعمائة ثوب - قد جاء مضافا إلى الجميع فى قول الشاعر: [من الطويل]

مَا زَوَّدُونِى غَيْرَ سَحْقِ عِمَامَةٍ وَخَمْسِمِئٍ فِيهَا قَسِئٌ وَزَائِفُ[3]

وذاك أن: «مِىء» لا تخلو من أن تكون فى الأصل: «مئّى»؛ كأنه: فِعْلة، فجمع على فِعْل، مثل: سدرة وسدر، أو تكون: فَعْلة، جمع على «فُعُول»، نحو[4]: بَدرة وبدور، و:مأنة ومئون.

قال: [من الوافر]

.... عَظِيمَات الكَلَاكِلِ والمُئونِ[5]

فإن قلت: ما تنكر أن يكون «مِىء» أصله: مِئى، وإنما حركت العين كما حركت نحو: رَكَكٍ، وما أتبعت حركة عينه ما بعده-: فالذى يضعف ذلك أنك لا تجد فيما

= (١٥/ ١٥٣)، تفسير القرطبى (١٠/ ٣٨٧)، الحجة لابن خالويه (٢٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٤١٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٠)، الغيث للصفاقسى (٢٧٨)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٨١)، الكشف للقيسى (٢/ ٥٨)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٦٢)، المعانى للفراء (٢/ ١٣٧)، تفسير الرازى (٢١/ ١١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٠).

(١) فى ج: ذا.

(٢) سقط فى أ.

(٣) تقدم.

(٤) فى أ: مثل.

(٥) عجز بيت للمثقب العبدى، وصدره:

يشبهن السفين وهن بخت ....

وينظر ديوانه (١٤٩). وفيه: «للشئون» مكان «والمؤون» وشرح شواهد الإيضاح (٥٢٤)، وبلا نسبة فى اللسان (مأن).

كان على حرفين نحو: شعيرة وشعير، وسِدرة وسِدْر، فإذا لم تجد لذلك نظيرا عدلت عنه، وحملته على أنه «فُعُول»، وأنه خفف كما يخفف فى القوافى كقوله: [من الرجز]

كَنَهْوَرٌ كَانَ مِنَ اعْقَابِ السُّمِى[١]

وإذا كان كذلك فقد جاء إضافة نحو «ثلاثمائة» إلى الجمع، وكسرت الفاء من «مئى» كما كسرت من «حِلى» ونحوه.

فأما قوله: [من الكامل]

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُــودًا ....[٢]

فلا يدل على جواز: ثلاث مئين، وإضافتها إلى الجمع؛ لأن أبا عمر الجرمى حكى عن أبى عبيدة أن «الحلوب» لا يكون إلا جمعا، و «الحلوبة» تكون واحدا وتكون جمعا.

فإذا كان كذلك أمكن أن يكون الشاعر جعل «الحلوبة» جمعا، وجعل «السود» وصفا لها، وإذا أمكن هذا لم تكن فيه دلالة على جواز إضافة «ثلاثمائة»، ونحوها إلى الجمع.

فإن قلت: تكون «حلوبة» فى البيت واحدا ولا تكون جمعا؛ لأنه تفسير العدد، وهذا الضرب من العدد يفسر بالآحاد دون الجموع.

قيل: هذا لا يمتنع إذا كان المراد به الجمع أن يكون[٣] تفسيرا لهذا الضرب من العدد من حيث كان على لفظ الآحاد؛ فكذلك «الحلوبة» يراد به الجمع، ولا يمتنع أن تكون تفسيرا؛ كما لا يمتنع: عشرون نفرا، وثلاثون قتيلا. ونحو ذلك من الأسماء التى يراد بها الجمع، وهى على لفظ الآحاد.

ومما يدل على أنه «فُعُول» قوله: [من الرجز]

---

(١) تقدم.

(٢) وتمام البيت:

.... كخافية الغراب الأسحم

وهو لعنترة بن شداد فى ديوانه (١٩٣)، والحيوان (٣/ ٤٢٥)، وخزانة الأدب (٧/ ٣٩٠)، وشرح شذور الذهب ص (٣٢٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨٧)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣/ ٦٢٥)، وشرح المفصل (٣/ ٥٥، ٦/ ٢٤).

(٣) فى ج: يقع.

وَحَاتِمُ الطَّائِئُ وَهَّابُ المِئِى[١]

فهذا يدل على التخفيف، وهو «فُعُول» فى الأصل؛ وإنما خفف للقافية، كما خفف البيت الذى قبله وهو: [من الرجز]

حَـيْـدَةُ خَـالِى ولَقِـيـطٌ وَعَـلِى

[فخفف كما خفف][٢] نحو: [من الرجز]

مَتَى أَنَامُ لَا يُؤَرِّقْنِى الكرى لَيْلاً وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ المَطِى[٣]

فإن قلت[٤]: لم لا يكون «المِئى» فُعُلاً، ويكون جمع «فعلة» على: فُعُل، نحو: خَشَبة وخُشُب، وبَدَنة وبُدُنْ؟

فإن ذلك لا يكون؛ ألا ترى أن «فُعُلًا» لا يكسر فاؤها كما يكسر فاء «فعول»؟! ولأن «فُعُلًا» قد رفض فى [جمع][٥] المعتل؛ فلم يستعمل إلا فى هذه الكلمة التى هى «ثُن» فى جمع «ثنى» فقط؛ فلا يحمل عليها غيرها.

وأما قول من قال: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ [فإن «سنين» فيه بدل][٦] من قوله: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ﴾ وموضعه نصب؛ كما أن موضع البدل منه كذلك، وقد قدمنا ذكر ذلك عن أبى الحسن.

قال: وقرأ ابن عامر وحده[٧]: ﴿بِالغُدْوَةِ وَالعَشِّى﴾ [٢٨].

---

(١) الرجز لامرأة من عقيل فى خزانة الأدب (٧/ ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧)، واللسان (حتم، مأى)، ونوادر أبى زيد (٩١)، وشرح شواهد الشافية (١٦٣)، ولقصى بن كلاب فى المقاصد النحوية (٤/ ٥٦٥)، واللسان (أمه)، وبلا نسبة فى لسان العرب (حيد)، والمخصص (٩/ ٣، ١٧/ ٢٠٧)، والإنصاف (٢/ ٦٦٣)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٠، ١١/ ٣٧٤، ٣٧٦)، والخصائص (١/ ٣١١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٣٤)، والمنصف (٢/ ٦٨)، والتاج (سنا).

(٢) فى أ: فحذف كما حذف.

(٣) تقدم.

(٤) فى أ: قيل.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ج: فإنه بدل.

(٧) إتحاف الفضلاء (٢٨٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٧٣)، البحر المحيط (٦/ ١١٩)، التبيان للطوسى (٧/ ٣١)، التيسير للدانى (١٠٢)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٥٤)، الحجة لابن خالويه (١٤٠، ٢٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٤١٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٠)، الغيث للصفاقسى (٢٧٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٨١)، تفسير الرازى (٢١/ ١٨٥)، النشر =

وقرأ الباقون: ﴿بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ﴾ بالألف.

قال أبو على: أما «غداة» فهو اسم موضوع للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغى أن تدخل عليه الألف واللام، كما لا تدخل على سائر الأعلام، وإن كانت قد كتبت فى المصحف بالواو، لم يدل على ذلك.

ألا ترى أنهم قد كتبوا فيه «الصلاة» بالواو وهى ألف؟! فكذلك «الغداة» إن كتبت[(١)] بالواو. لا دلالة فيه على أنها واو؛ كما لم يكن ذلك فى «الصلاة» ونحوها مما كتب بالواو وهى ألف.

ووجه دخول لام المعرفة عليها: أنه قد يجوز - وإن كان معرفة - أن يُنَكَّر، كما حكاه أبو زيد من أنهم يقولون: لقيته فينة، والفينة بعد الفينة، ف «فينة» مثل «الغُدوة» فى التعريف؛ بدلالة امتناع الانصراف، وقد دخلت عليها لام التعريف[(٢)]، وذلك أنه يقدر من أمة كلها له مثل هذا الاسم؛ فيدخل التنكير لذلك، ويقوى هذا تثنية الأعلام وجمعها.

وقولهم: [من الرجز]

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ[(٣)]

وقولهم: أما البصرة فلا بصرة لك، فأجرى [هذا][(٤)] مجرى ما يكون شائعا فى الجنس. وكذلك «الغُدوة».

وقول من قال: ﴿بِٱلۡغَدَوٰةِ﴾ أبينُ.

قال: وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو[(٥)]: ﴿يَهۡدِيَنِى رَبِّى﴾ [٢٤] بياء فى الوصل.

= لابن الجزرى (٢/ ٢٥٨).

(١) فى أ: كتبت فى هذا.

(٢) فى ج: المعرفة.

(٣) الرجز لبعض بنى دبير فى الدرر (٢/ ٢١٣)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص (٢٥٠)، والأشباه والنظائر (٣/ ٨٢، ٨/ ٩٨)، وتخليص الشواهد (١٧٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٥٧، ٥٩)، ورصف المبانى ص (٢٦٠)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٥٩)، وشرح الأشمونى (١/ ١٤٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٠٥)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٢، ٤/ ١٢٣)، والكتاب (٢/ ٦٩)، والمقتضب (٤/ ٣٦٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٥).

(٤) سقط فى ج.

(٥) التيسير للدانى (١٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٩)، الغيث للصفاقسى (٢٧٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٨٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٦).

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى بغير ياء.

قال أبو على: إثبات الياء أحسن[١]؛ لأنها ليست بفواصل فتكون كالقوافى.

ومن حذف: فلأن الحذف فى هذا النحو وإن لم يكن قافية فقد جاء وكثر[٢].

قال: وكلهم قرأ: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [٢٦] بالياء والرفع، غير ابن عامر[٣] فإنه قرأ: ﴿وَلَا تُشْرِكْ﴾ جزما بالتاء.

قال أبو على: ﴿يُشْرِكُ﴾ بالياء؛ لتقدم أسماء الغيبة، وهو قوله: ﴿مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ﴾، والهاء للغيبة.

فكذلك قوله: ﴿وَلَا يُشْرِكُ﴾ أى: لا يشرك الله فى حكمه أحدا.

وقراءة ابن عامر: ﴿ولا تُشْرِكْ﴾ أنت أيها الإنسان فى حكمه [أحدًا][٤] على النهى عن الإشراك فى حكمه.

المعنى: أى لا تكن كمن قيل فيه: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]، وقوله: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، والقراءة الأولى أشيع[٥]، والرجوع من الغيبة إلى الخطاب كقوله -تعالى-: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بعد ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

وقرأ أبو عمرو: ﴿ثُمْرٌ﴾ [٣٤] و ﴿بِثُمْرِهِ﴾ [٤٢] بضم الثاء وسكون الميم.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائى[٦]: ﴿ثُمُرٌ﴾ و ﴿بِثُمُرِهِ﴾

---

(١) فى أ: حسن.
(٢) زاد بعدها فى ج: قال سيبويه.
(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٦)، البحر المحيط (٦/ ١١٧)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٨)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير القرطبى (١٠/ ٣٨٧)، الحجة لابن خالويه (٢٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٤١٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٠)، الغيث للصفاقسى (٢٧٨)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٨١)، الكشف للقيسى (٢/ ٥٨)، المجمع للطبرسى (٦/ ٣٦٢)، المعانى للفراء (٢/ ١٣٩)، تفسير الرازى (٢١/ ١١٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٠).
(٤) سقط فى أ.
(٥) فى ج: أشبه.
(٦) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٦)، البحر المحيط (٦/ ١٢٥)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٤)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٦١)، تفسير القرطبى (١٠/ ٤٠٣)، الحجة لأبى زرعة (٤١٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٠)، الغيث للصفاقسى =

مضمومة الثاء والميم.

[وقرأ] على بن نصر، وحسين الجعفى، عن أبى عمرو: ﴿ثُمُرٌ﴾ مثل نافع.

وقرأ عاصم: ﴿ثَمَرٌ﴾ و ﴿بِثَمَرِهِ﴾ بفتح الثاء والميم فيهما.

قال أبو على: الثمرة: ما يجتنى من ذى الثمرة، وجمعه: ثمرات، ومثله: رَحَبة، ورحبات، ورقَبَة ورقبات، قال: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ [النحل: ٦٧]، وقال: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥].

ويجوز فى جمع «ثمرة» ضربان:

أحدهما: أن تجمع على: ثَمَر، كبقرة وبقر.

والآخر: على التكسير: ثمار: كرقبة ورقاب، وهذا على تشبيه المخلوقات بالمصنوعات، وقد يشبه كل واحد منهما بالآخر.

ويجوز فى القياس أن يكسر «ثمار» الذى هو جمع «ثمرة» على: ثُمر؛ فيكون ك «كتاب وكتب»، ويكون تكسيره على: فُعُل، كتكسيره على «فعائل» فى[1] قوله: [من الطويل]

وَقَرَّبْنَ بِالزُّرْقِ الجَمَائِلَ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَان أَوْرَاكِهَا الخطر[2]

فقراءة [أبى عمرو][3] : ﴿وَكَانَ لَهُ ثُمْرٌ﴾ - إذا خفف - يجوز أن يكون جمع ثمار، ك «كتاب وكتب»، ويخفف كما يخفف «كتب».

ويجوز أن يكون «ثُمر» جمع «ثَمرة»؛ كبَدَنة وبُدْن، وخَشَبة وخُشْب. ويجوز أن يكون «ثُمر» واحدًا كعُنُقٍ وطُنُبٍ، فعلى أى هذه الوجوه كان جاز إسكان العين منه وساغ.

وكذلك قوله: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾.

وقال بعض أهل اللغة: الثمُر: المال، والثَّمر: المأكول، وجاء فى التفسير قريب من هذا، قالوا: الثمر: النخل والشجر، ولم يرد به الثمرة.

= (٢٧٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٥٩)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٦٧)، تفسير الرازى (٢١/ ١٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٠).

(١) فى أ: فى نحو.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: ابن عامر.

والثُمر - على ما روى عن عدة من السلف -: الأصول التى تحمل الثمرة، لا نفس الثَّمر؛ بدلالة قوله: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا﴾ أى: فى الجنة، والنفقة إنما تكون على ذوات الثمر فى أغلب العرف، وكأن الآفة التى أرسلت عليها، اصطلمت الأصول واجتاحتها، كما جاء فى صفة الجنة الأخرى: ﴿فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ﴾ [ن: ٢٠] أى: كالليل فى سواده؛ لاحتراقها، أو كالنهار فى بياضها، وما بطل من خضرتها بالآفة النزلة بها.

وحكى عن أبى عمرو: ﴿الثُّمْر﴾، والثُّمر: أنواع المال، وإذا أحيط بالثُّمر فاجتيح؛ دخلت فيه الثمرة، ولا يكون أن يصاب الأصل ولا تصاب الثمرة، وإذا كان كذلك؛ فمن قرأ: ﴿بثُمُره﴾ و ﴿بثُمْره﴾ كان [قوله][(١)] أبين ممن قرأ بالفتح.

وقد تجوز القراء بالفتح؛ [كأنه أخبر][(٢)] عن بعض ما أصيب، وأمسك عن بعض، وهى[(٣)] قراءة عاصم.

وفى «الثمرة» لغة أخرى لم تُحْكَ عمن ذكر[(٤)] من القراء فى هذا الكتاب.

قال سيبويه: تقول: ثُمُرة وثُمُرات، وسَمُرة وسَمُرات.

قال أبو على: فيجوز فى جمع «ثَمُرة»: ثَمُر؛ كما جاز السَّمُر، وقالوا: ثمرة وثمر وثمار، فـ «ثمار» جمع «ثمرة» كما أن «إضاء» جمع «أضًى»، وكسروه[(٥)] على «فعال» كما كسروه على «فعول» فى قولهم: صفًا وصُفِيّ[(٦)].

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر[(٧)]: ﴿خَيْرا مِّنْهُمَا منقلبا﴾ [٣٦] بزيادة ميم بعد الهاء على التثنية، وكذلك هى فى مصاحف أهل مكة والمدينة والشام.

---

(١) سقط فى ج.
(٢) فى أ: فأخبر.
(٣) فى أ: هو.
(٤) فى ج: ذكره.
(٥) فى ج: وكسره.
(٦) ثبت ههنا فى ج: «يتلوه - إن شاء الله - فى الجزء السادس والثلاثين: قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿خيرًا منهما منقلبًا﴾ بزيادة ميم بعد الهاء على التثنية. والحمد لله، وصلى الله على محمد رسوله وعلى آله وسلم تسليمًا».
(٧) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٧٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٦)، البحر المحيط (٦/ ١٢٦)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٨)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير القرطبى (١٠/ ٤٠٤)، الحجة لأبى زرعة (٤١٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٠)، الغيث للصفاقسى =

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ وكذلك هى فى مصاحف أهل البصرة والكوفة.

قال أبو على: الإفراد أولى؛ من حيث كان أقرب إلى الجنة [المفردة فى قوله -عز وجل-][1]: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ [٣٥]. والتثنية لا تمتنع؛ لتقدم ذكر الجنتين.

اختلفوا فى إسقاط الألف من قوله -عز وجل-: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [٣٨] وإثباتها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ بإسقاط الألف فى الوصل، وإثباتها فى الوقف.

وقرأ نافع فى رواية المسيبى: ﴿لَكِنَّا هُوَ الله ربى﴾ يثبت الألف فى الوصل والوقف، وقال ابن جماز وإسماعيل بن جعفر وورش وقالون عن نافع: بغير ألف فى الوصل، ويقف بالألف.

وقرأ ابن عامر[2]: ﴿لكنّا هو الله ربى﴾، يثبت الألف فى الوصل والوقف.

قال أبو بكر أحمد: ولم يختلف فى الوقف أنه بألف، وإنما اختلف فى الوصل.

قال: القول فيمن قرأ: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ فلم يثبت الألف فى الوصل، أنه كان: «لكن أنا»، فخفف الهمزة وألقى حركتها على النون؛ فصار: «لكن نا»، فاجتمع مثلان[3]، فأدغم المثل الأول فى الثانى بعد أن أسكنها؛ فصار فى الدرج: «لكنَّ هو الله ربى»، فلم يثبت الألف فى الوصل كما لم يثبت الهاء فى الوصل فى

= (٢٧٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٨٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٦٠)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٦٧)، المعانى للفراء (٢/ ١٤٤)، تفسير الرازى (٢١/ ١٢٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١١).

(١) فى أ: المنفردة من قوله.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٦)، البحر المحيط (٦/ ١٢٨)، التبيان للطوسى (٧/ ٣٩)، التيسير للدانى (١٤٣)، الحجة لأبى زرعة (٤١٧)، الحجة لابن خالويه (٢٢٤)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٦٢)، تفسير القرطبى (١٠/ ٤٠٤)، السبعة لابن مجاهد (١/ ٣٩)، الغيث للصفاقسى (٢٧٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٨٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٦١)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٦٩)، تفسير الرازى (٢١/ ١٢٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١١).

(٣) فى ج: المثلان.

نحو: ارمه واغزه؛ لأنها إنما تلحق فى الوقف؛ لتبين الحرف الموقوف عليه، فإذا وقف قال: «لكنّا»، فأثبت الألف فى الوقف كما كان يثبت الهاء فيه.

ومثل ذلك فى الإدغام ما حكاه أبو زيد من[1] قول من سمعه يقرأ: ﴿أَنْ تَقَعَ عَلَّرْضِ﴾ [الحج: ٦٥] خفف الهمزة، وألقى حركتها على لام المعرفة فصار: «على الارض». وخففها على قول من قال: «أَلَحْمر»، فأثبت همزة الوصل؛ لأن اللام فى تقدير السكون، فلما كان فى تقدير السكون حذف الألف من «على»، كما يحذفها إذا كانت اللام ساكنة؛ فاجتمع لامان مثلان فأدغم الأولى فى الثانية، ولو خففها على قول من قال: «لَحْمَر»، لم يجز الإدغام؛ لأن [الألف فى «على»][2] تثبت ولا تحذف كما حذفت فى القول الأول، لما كانت اللام فى تقدير سكون؛ فلم يجز الإدغام لفصل الألف بين المثلين، فإذا وقف من أدغم «لكنَّ» أثبت الألف، وإذا لم يقف حذفها.

ومثل هذه الألف فى أنها تثبت فى الوقف وتسقط فى الإدراج[3]، الألف فى «حيَّهلا»، تقول: حيهل بعمر، فتحذفها، فإن وقفت قلت: حيَّهلا.

وقد تجىء هذه الألف مثبتة فى الشعر فى الإدراج؛ كقول الأعشى: [من المتقارب]

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِى الْقَوَافِى ....[4]

وقول الآخر: [من الوافر]

أَنَا شَيْخُ[5] العَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِى حُمَيْدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا[6]

ولا يكون هذا مختارا فى القراءة.

وقد جاء فى غير هذا إجراء الوصل مجرى الوقف، نحو قوله: [من الرجز]

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّى[7]

فأما من قرأ: ﴿لكنّا هو الله ربى﴾ فى الوصل فإنه يحتمل أمرين:

---

(١) فى ج: فى.
(٢) فى ج: ألف على.
(٣) فى ج: الدرج.
(٤) تقدم.
(٥) فى ج: سيف.
(٦) تقدم.
(٧) تقدم.

أحدهما: أن يجعل الضمير المتصل مثل المنفصل الذى هو: نحن؛ فيدغم النون من «لكن» لسكونها فى النون من علامة الضمير؛ فيكون على هذا فى الوصل والوقف: «لكنَّا» بإثبات الألف لا غير؛ ألا ترى أن أحدا لا يحذف الألف فى نحو: فعلنا؟!

وقوله: «هو» من: ﴿هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [ضمير فى][1] علامة الحديث والقصة، كما أنه [فى قوله -عز وجل-][2]: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] -كذلك، والتقدير: «الأمر: الله أحد»؛ لأن هذا الضمير يدخل على المبتدأ والخبر؛ فيصير المبتدأ والخبر فى موضع الخبر[3]، كما أنه فى: إن، وكان[4]، وظننت، وما يدخل على المبتدأ والخبر - كذلك، وعاد الضمير على الضمير الذى دخلت عليه «لكن» على المعنى، ولو عاد على اللفظ: لكان: «لكنا هو الله ربنا»[5]، ودخلت «لكن» على الضمير مخففة كما دخلت فى قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤]، وهذا وجه.

ويجوز فيه وجه آخر: وهو أن سيبويه حكى أنه سمع [من العرب][6] من يقول: أعطنى أبْيَضّه، فشدد وألحق الهاء. فالتشديد للوقف، وإلحاقه إياها، كإلحاقه الألف فى «سبسبا». والياء فى: عَيْهلّى. فأجرى الهاء مجراهما فى الإطلاق كما كانت مثلهما فى قوله: [من المتقارب]

صَفِيَّةُ قُومِى وَلَا تَجْزَعِى ... وبَكِّى النِّسَاءَ عَلَى حَمْزَةِ[7]

فهذا الذى حكاه سيبويه فى الكلام، وليس فى شعر، وكذلك الآية تكون الألف فيها كالهاء، ولا تكون الهاء للوقف؛ ألا ترى أن هاء الوقف لا يبين بها المعرب، ولا ما ضارع المعرب؟!

فعلى أحد هذين الوجهين يكونُ قول من أثبت الألف فى الوصل، أو عليهما جميعًا.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: من قول.
(٣) فى ج: خبر.
(٤) فى أ: كأن.
(٥) زاد فى ج: فهذا وجه.
(٦) سقط فى ج.
(٧) تقدم.

ولو كانت فاصلة لكان مثل: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٧٦].

وقرأ ابن كثير[١]: ﴿إِنْ تَرَنِى أَنَا﴾ [٣٩]، و: ﴿تؤتينى خَيْرًا﴾ [٤٠] و: ﴿نَبْغِى فَارْتَدَّا﴾ [٦٤]، و: ﴿أَنْ تُعَلِّمَنِى مِمَّا﴾ [٦٦] و: ﴿يَهْدِيَنِى رَبِّى﴾ [٢٤] يثبت الياء فى الوصل والوقف.

وقرأ نافع وأبو عمرو بياء فى الوصل فى هذه الحروف، وزاد: ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِى﴾ [١٧] بياء فى الوصل، ويحذفها فى الوقف.

[و] الكسائى [يحذفها و][٢] يثبت الياء فى ﴿نَبْغِى﴾ وحدها فى الوصل.

[و] ابن عامر وعاصم وحمزة يحذفون الياء فى الوصل والوقف فى كل ذلك.

قال أبو على: إثبات ابن كثير الياء - فيما أثبت من هذه الحروف فى الوصل والوقف [فى كل ذلك][٣] - هو الأصل والقياس، وإثبات نافع وأبى عمرو الياء فى هذه الحروف التى حكيت عنهما فى الوصل هو القياس والأصل، وحذفهما لها فى الوقف أنها فواصل، أو [قد][٤] أشبهت الفواصل، فحذفاها كما تحذف فى القوافى؛ لأنه موضع وقف، والوقف مما يغير[٥] فيه الكلم عن حالها فى الوصل.

وأما حذف ابن عامر وعاصم وحمزة الياء فى هذه الحروف فى الوصل والوقف فإن حذفهم لها فى الوقف كحذف من تقدم ذكره؛ لأنها كالفواصل، وأما حذفها فى الوصل، فلأنهم قد يحذفون مما ليس بفاصلة فى الوصل نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [هود: ١٠٥].

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ﴾ [٤٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر - فيما أرى -: ﴿وَلَمْ تَكُن﴾ بالتاء.

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، التيسير للدانى (١٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٩١)، الغيث للصفاقسى (٢٧٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٨٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٦)، البحر المحيط (٦/ ١٢٩)، التبيان للطوسى (٧/ ٤١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٨٥)، المعانى للفراء (٢/ ١٤٤)، تفسير الرازى (٢١/ ١٢٧).

(٢) سقط فى ج.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ج.

(٥) فى أ: يعبر.

وقرأ حمزة والكسائى[(١)]: ﴿وَلَمْ يَكُنْ﴾ بالياء.

قال أبو على: الياء والتاء كلاهما حسن، وقد مضى ذلك [فى غير موضع.][(٢)]

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [٤٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم فى الروايتين: ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ بفتح الواو، ﴿للهِ الحقِّ﴾ خفضًا.

وقرأ حمزة[(٣)]: ﴿هُنَالِكَ الوِلَايَةُ للهِ الحَقِّ﴾ بكسر الواو والقاف.

وقرأ أبو عمرو[(٤)] ﴿هنالك الوَلاية لله الحقُّ﴾ بفتح الواو وضم القاف.

وقرأ الكسائى: ﴿هُنَالِكَ الوِلَايَةُ﴾ كسرًا، ﴿للهِ الحقُّ﴾ بضم القاف.

قال أبو على: قال أبو عبيدة: الوَلاية: أى التوالى، قال: وهو مصدر «الولى».

وحكى عن أبى عمرو والأصمعى: أن «الوِلاية» هنا لحن، والكسر يجىء فى «فِعَالة» فيما كان صنعة ومعنى متقلدا: كالكتابة والإمارة والخلافة وما أشبه ذلك، وليس ههنا معنى تولى أمر؛ إنما هو الوَلاية من الدين، وكذلك التى فى الأنفال: ﴿مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [٧٢]، وقد كسر قوم من القراء تلك[(٥)] أيضًا.

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٧)، البحر المحيط (٦/ ١٣٠)، التيسير للدانى (١٤٣)، الحجة لابن خالويه (٢٢٤)، الحجة لأبى زرعة (٤١٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٨٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٦٢)، تفسير الرازى (٢١/ ١٢٨).

(٢) سقط فى ج.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٧٨)، البحر المحيط (٦/ ١٣٠)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٦٤)، تفسير القرطبى (١٠/ ٤١١)، الحجة لابن خالويه (٢٢٤)، الحجة لأبى زرعة (٤١٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٨٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٦٢)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٦٩)، المعانى للفراء (٢/ ١٤٦)، تفسير الرازى (٢١/ ١٢٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٧).

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٠، ٢٩١)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٧٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٧)، البحر المحيط (٦/ ١٣١)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير القرطبى (١٠/ ٤١١)، الحجة لابن خالويه (٢٢٤)، الحجة لأبى زرعة (٤١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٨٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٦٢)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٦٩)، تفسير الرازى (٢١/ ١٢٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١١).

(٥) فى أ: ذلك.

وحكى ابن سلام عن يونس فى قوله -عز وجل-: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾، قال يونس: ما كان لله -عز وجل- فهو ولاية - مفتوح - من الوَلاية فى الدين، وما كان [من ولاية](١) الأمور فبالكسر: وِلاية.

وقال بعض أهل اللغة: الوَلاية: النصر(٢). يقال: هم أهل ولاية عليك، أى: متناصرون عليك. والوِلاية: ولاية السلطان.

قال: وقد يجوز الفتح فى هذه والكسر فى تلك، كما قالوا: الوِكالة والوَكالة، والوِصاية والوَصاية بمعنى واحد، فعلى ما ذكر هذا الذاكر يجوز الكسر فى الوِلاية فى هذا الموضع.

وأما من قرأ(٣): ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [فكسر القاف، فإنه جعله](٤) من وصف الله - سبحانه - ووصفه بالحق وهو مصدر كما وصفه بالعدل وبالسلام.

والمعنى: أنه ذو الحق وذو السلام، وكذلك الإله معناه: ذو العبادة؛ [يدل على ذلك](٥) قوله -عز وجل-: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥] وقوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦٢].

ومن رفع «الحقّ» جعله صفة للوَلاية، ومعنى وصف الولاية بالحق أنه لا يشوبها غيره، ولا يخاف فيها ما يخاف فى سائر الوَلايات من غير الحق.

اختلفوا فى التخفيف والتثقيل من قوله -جل وعز-: ﴿عُقُبًا﴾ [٤٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائى(٦): ﴿عُقُبًا﴾ مضمومة القاف.

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿عُقْبًا﴾ ساكنة القاف.

---

(١) فى ج: من الولاية ولاية.
(٢) فى ج: للنصر.
(٣) فى أ: قال.
(٤) فى ج: بكسر القاف جعله.
(٥) فى ج: ويدل على هذا.
(٦) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، البحر المحيط (٦/ ١٣١)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٥)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير القرطبى (١٠/ ٤١١)، الحجة لأبى زرعة (٤١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٩)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٨٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٦٣)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٦٩)، تفسير الرازى (٢١/ ١٢٩).

[قال] أبو عبيدة: خير عقُبا، وعاقبة، وعُقْبى، وعُقْبة، والمعنى واحد وهى: الآخرة.

قال أبو على: ما كان على «فُعُل» جاز تخفيفه، نحو: العُنُق، والطنُب. وقد تقدم ذكر ذلك.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ [٤٧]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[١] [وابن عامر][٢] : ﴿ويومَ تُسَيَّرُ﴾ بالتاء، ﴿الجبالُ﴾ رفعًا.

وقرأ نافع [وعاصم][٣] وحمزة والكسائى: ﴿نُسَيِّرُ﴾ بالنون، ﴿ٱلْجِبَالَ﴾ نصبًا.

قال أبو على: حجة من بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿تُسَيَّر﴾ قوله: ﴿وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ﴾ [النبأ: ٢٠]. وقوله: ﴿وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾ [التكوير: ٣].

ومن قال: ﴿نُسَيِّرُ﴾ فلأنه أشبه بما بعده من قوله: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [٤٧].

فإن قلت: فقد جاء: ﴿وَتَسِيرُ ٱلْجِبَالُ سَيْرًا﴾ [الطور: ١٠]، ولم يجب على هذا أن يقال: تَسير الجبال.

قيل: إنما قرئ على: ﴿تُسيَّر الجبالُ﴾ و: ﴿نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ ولم يقرأ على غير هذين الوجهين؛ فكما أسند الفعل إلى المفعول به فى قوله: ﴿وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ﴾ كذلك أسند إليها فى قوله: ﴿تُسَيَّرُ الجِبَالُ﴾.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُواْ﴾ [٥٢] فى النون والياء:

فقرأ حمزة وحده[٤]: ﴿نقول﴾ بالنون.

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩١)، البحر المحيط (٦/ ١٣٤)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٧)، التيسير للدانى (١٤٤)، تفسير القرطبى (١٠/ ٤١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٢٥)، الحجة لأبى زرعة (٤١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٣)، الغيث للصفاقسى (٢٨٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٨٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٦٤)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٦٩)، المعانى للفراء (٢/ ١٤٦)، تفسير الرازى (٢١/ ١٣٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١١).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٧)، البحر المحيط (٦/ ١٣٧)، التبيان للطوسى (٧/ ٤٩)، التيسير للدانى (١٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٢٥)، الحجة لأبى زرعة (٤٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٣)، الغيث للصفاقسى (٢٨٠)، الكشاف للزمخشرى =

وقرأ الباقون بالياء.

قال أبو على: قول حمزة: ﴿نقول﴾ [بالنون][(١)] أن قبلها: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [٥١]، ﴿وَيَوْمَ نَقُولُ﴾ محمول على ما تقدم فى المعنى؛ فكما أن «كنتُ» للمتكلم كذلك «نقول»، والجمع والإفراد فى ذلك بمعنى.

وحجة الياء أن الكلام الأول قد انقضى. وهذا استئناف؛ فالمعنى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾: أى: يوم يقول الله -سبحانه-: ﴿نَادُوا۟ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾، وهذا يقوى القراءة بالياء دون النون، ولو كان بالنون لكان الأشبه بما بعده[(٢)] أن يكون جمعا مثله، فيقول: شركاءنا.

فأما قوله -جل وعز-: ﴿ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾، فالراجع إلى الموصول محذوف، وخبر الزعم محذوف.

والمعنى: الذين زعمتموهم إياهم، أى: زعمتموهم شركاء، فحذف الراجع من الصلة، ولا بد من تقديره كقوله -عز وجل-: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، ومثل هذا فى حذف المفعولين جميعا.

[قول الكميت:][(٣)] [من الطويل]

بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحْسِبُ[(٤)]

فالآية أقوى من هذا؛ لأن الراجع إلى الموصول مقتضى، وإذا ثبت الراجع ثبت حصول المفعول الثانى؛ لأن الاقتصار على الأول من المفعولين لا يجوز.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿ٱلْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [٥٥] فى كسر القاف وفتح الباء، وضم القاف والباء.

= (٢/ ٤٨٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٦٥)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٧٥)، تفسير الرازى (٢١/ ١٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١١).

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ج: قبله.

(٣) فى أ: قول الشاعر وهو الكميت.

(٤) البيت فى خزانة الأدب (٩/ ١٣٧)، والدرر (١/ ٢٧٢، ٢/ ٢٥٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (٦٩٢)، والمحتسب (١/ ١٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٣، ٣/ ١١٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ٦٩)، وشرح الأشمونى (١٦٤)، وشرح ابن عقيل (٢٢٥)، وهمع الهوامع (١/ ١٥٢).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر[١]: ﴿قِبَلًا﴾ بكسر القاف.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿قُبُلًا﴾ رفعًا.

[قال] أبو عبيدة: قِبَلًا: مقابلة.

وقال أبو زيد: لقيت فلانا قِبلًا ومقابلة وقَبَلا وقُبلا وقَبَليًّا وقبيلا، كله واحد، [وهو المواجهة.][٢]

قال أبو على: فقوله: قِبلا، أى: مقابلة.

وقالوا إذا سقى إبله ولم يكن أعد لها الماء قبل ورودها: سقاها قَبَلا.

والقابل: الذى يسقيها وهى تقابل سقيه[٣].

قال الراجز: [من الرجز]

لَنْ يَغْلِبَ الْيَوْمَ جِبَاكُمْ قِبلِى

فهذا -أيضًا- من المقابلة؛ فمعنى: ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا﴾ أى: مقابلة من حيث يرونه.

وهذا كقوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤].

وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائى: ﴿قُبُلًا﴾ فتحتمل تأويلين:

يجوز أن يكون «قُبُلا» بمعنى: قِبَلا، كما حكاه أبو زيد؛ فيكون معنى القراءتين على ما فسره واحدا: اختلف اللفظ، واتفق المعنى.

ويجوز أن يكون «قُبُلا» جمع: قبيل؛ كأنه: يأتيهم العذاب قبيلا قبيلا، أى: صنفا صنفا، فجمع «قبيلا» الذى هو «فعيلا» على: فُعُل، وصنوف العذاب التى يقابلونها كما أخذ أصحاب فرعون؛ فيكون ضروبًا مختلفة، كل قبيل منه غير صاحبه، ويكون ضربا واحدا، ويجيئهم منه شىء بعد شىء.

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٨٢)، البحر المحيط (٦/ ١٣٩)، التبيان للطوسى (٧/ ٥٢)، التيسير للدانى (١٤٤)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٧٣)، تفسير القرطبى (١١/ ٦)، الحجة لابن خالويه (٢٢٦)، الحجة لأبى زرعة (٤٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٣)، الغيث للصفاقسى (٢٨٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٨٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٦٤)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٧٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١١).

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى أ: سقبه.

وقرأ الكسائى وحده[١]: ﴿وَمَا أَنسانِيهِ﴾ [٦٣] بإمالة السين. وكلهم فتحها غيره.

قال أبو على: الإمالة فى السين [من «أنسانيه»][٢] سائغة؛ لأنك تقول: أُنسيته، وسواء أكان من «نسيت» الذى هو خلاف «ذكرت»، أو من «نسيت» الذى هو «تركت»؛ لأن كل واحد منهما يتعدى إلى مفعول واحد، وإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين؛ فالإمالة فى السين شائعة من حيث قلت فى كل واحد منهما: أُنسيته.

وفى التنزيل: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ٥٩].

[وقرأ] حفص عن عاصم: ﴿أَنسَانِيهُ إِلَّا﴾ بضم الهاء.

وفى الفتح: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ﴾ [١٠] بضم الهاء.

[وقرأ] أبو بكر عن عاصم: ﴿أنسانيهِ﴾ بكسر الهاء.

و: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللهَ﴾ بكسر الهاء أيضًا.

[وقرأ][٣] الباقون بكسر الهاء من غير بلوغ ياء، إلا ابن كثير فإنه يثبت الياء فى الوصل بعد الهاء ﴿أَنْسَانِيهِى إِلَّا﴾[٤].

قال: [وقد تقدم القول فى وجوه ذلك كله][٥].

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [٦٦] فى التثقيل والتخفيف:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ مضمومة الراء، خفيفة [الشين.][٦]

وقرأ ابن عامر[٧]: ﴿مِمَّا عُلِّمْتَ رُشُدًا﴾، مضمومة الراء والشين.

هكذا فى كتابى عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان، ورأيت فى كتاب موسى بن

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٨)، التيسير للدانى (١٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٤)، الغيث للصفاقسى (٢٨٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٦٦)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٧٩)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٠٥).

(٢) سقط فى ج.

(٣) سقط فى ج.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٤)، الغيث للصفاقسى (٢٨٠)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٧٩)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٠٥).

(٥) فى أ: وقد تقدم ذكر القول فى وجوه ذلك كلها.

(٦) سقط فى ج.

(٧) التبيان للطوسى (٧/ ٦٢)، الحجة لابن خالويه (٢٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٤)، تفسير الرازى (٢١/ ١٥٠).

موسى عن ابن ذكوان: ﴿رُشْدًا﴾ خفيفة.

وقال هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿رُشْدًا﴾ خفيفة.

وقرأ أبو عمرو(١): ﴿رَشَدًا﴾ مفتوحة الراء والشين.

قال أبو على: رُشدا ورُشْدا [هما](٢) لغتان، وكل واحد منهما بمعنى الآخر. وقد أجرت العرب كل واحد [منهما](٣) مجرى الآخر، فقالوا: وَثَن ووُثْن، وأَسَدٌ وأُسْد، وخَشَبة وخُشْبٌ، وبَدَنَة وبُدْن، فجمعوا «فَعَلًا» على: فُعْل، ولما كان «فُعُلٌ» يجرى عندهم مجرى «فَعَل» جمعوا -أيضا- «فُعُلا» على: فُعْل، كما جمعوا «فعلا» عليه، وذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤]. وفى أخرى: ﴿فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩]، [يس: ٤١].

فهذا يدلك على أنهما عندهم يجريان [جميعا](٤) مجرى واحدا.

وعلى هذا -أيضا- جمعوا «فُعلا» و«فَعَلا» على: فِعْلان، فقالوا: قاع وقِيعان، وتاج وتِيجان، وحوت(٥) وحِيتانِ، ونون ونينان.

وقد قيل: إن القراءة بـ «رشَدًا» أرجح؛ لأنهم اتفقوا فى قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوْاْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٤] على الفتح، والتى فى الكهف رأس آية مثل ما وقع الاتفاق على فتحه وتحريك عينه؛ فوجب أن يكون هذا أيضا مثله، من حيث اجتمعا فى أن كل واحد فى رأس آية.

فأما انتصاب «رَشَدًا»، فيجوز أن ينتصب على أنه مفعول له، ويكون متعلقا بـ «أتبع»، وكأنه: هل أتبعك للرشد، أو لطلب الرشد على أن تعلمنى؛ فيكون «على» حالا من قوله: «أتبعك». ويجوز أن يكون الرشد مفعولا به تقديره: هل أتبعك على

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٨)، البحر المحيط (٦/ ١٤٨)، التبيان للطوسى (٧/ ٦٢)، التيسير للدانى (١٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٢٦)، الحجة لأبى زرعة (٤٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٤)، الغيث للصفاقسى (٢٨١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٦٦)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٨٢)، تفسير الرازى (٢١/ ١٥٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١١).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ج.

(٤) سقط فى ج.

(٥) فى أ: وقالوا حوت.

أن تعلمنى رشدا مما علمته، ويكون العلم الذى يتعدى إلى مفعول واحد يتعدى بتضعيف العين إلى مفعولين؛ كقوله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] تقديره: هل أتبعك على أن تعلمنى رشدا مما علمته فحذف[١] الراجع من الصلة إلى الموصول، ويكون على هذا كل واحد من الفعلين قد استوفى مفعوليه اللذين يقتضيهما الفعلان، ومعنى: علمنى رشدا: علمنى أمرا ذا رشد، أو علما ذا رشد.

قال: قرأ عاصم وحده[٢] -فى رواية أبى بكر-: ﴿لِمَهْلَكِهِم﴾ [٥٩] بفتح الميم واللام الثانية. وفى النمل: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلَكَ أَهْلِهِ﴾ [٤٩] مثلها.

وروى عنه حفص: ﴿لِمَهْلِكِهِم﴾، و: ﴿مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾ بكسر اللام فيهما.

وقرأ الباقون: ﴿لِمُهْلَكِهِم﴾، و: ﴿مُهْلَكَ أهلِهِ﴾، بضم الميم وفتح اللام.

قال أبو على: قالوا: هلَك زيد وأهلكته.

وفى التنزيل: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨].

وفيه: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِىَ ٱللَّهُ وَمَن مَّعِىَ أَوْ رَحِمَنَا﴾ [الملك: ٢٨].

وحكوا أن تميما تقول: هلكنى زيد؛ كأنهم جعلوه من باب: رجع ورجعته، وغاض الماء وغضته.

وعلى هذا حمل بعضهم [قوله][٣]: [من الرجز]

وَمَـهْـمَـهٍ هَـالِكِ مَـنْ تَـعَـرَّجَـا[٤]

فقالوا: هو بمنزلة: مُهْلِك من تعرَّجا.

ومن لم يجعل «هلك» متعديا ففى «هالك» ضمير عائد إلى النكرة، واسم الفاعل مضاف إلى المفعول به، كما أنه لو كان مكان «الهالك» «المهلك» كان كذلك.

---

(١) فى أ: فحذفت.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٨٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٨)، البحر المحيط (٦/ ١٤٠)، التبيان للطوسى (٧/ ٥٧)، التيسير للدانى (١٤٤)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٧٥)، الحجة لأبى زرعة (٤٢١)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٣)، الغيث للصفاقسى (٢٨٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٦٥)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٧٨)، المعانى للفراء (٢/ ١٤٨)، تفسير الرازى (٢١/ ١٤٢)، المعانى للفراء (٢١/ ١٤٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١١).

(٣) سقط فى أ.

(٤) تقدم.

ومن لم يجعل «هالك» بمعنى «مهلك» كان تقديره: هالك من تعرجه، و«من تعرجه» فاعل الهلك[١] في المعنى، وموضعه نصب مثل: حسنِ الوجه، فلما حذف التنوين أضافه إليه مثل: حسن الوجه؛ فموضع «من تعرجا»: جر على هذا الحد.

فقول عاصم: ﴿لِمَهْلَكِهِم﴾: مصدر يكون على قول من عدى «هلكت» مضافا إلى المفعول به، نحو ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] وفي قول من لم يعد «هلكت» مضافا إلى الفاعل كقولك: وجعلنا لهلاكهم. والمصدر من «فَعَلَ [يَفعَلُ][٢]» في الأمر الشائع يبنى على: مَفْعَل.

ومن قال: ﴿وجعلنا لمُهْلَكِهم موعدًا﴾ كان المصدر مضافا إلى المفعول بهم؛ كأنه: لإهلاكهم موعدا.

ورواية حفص [عن عاصم:][٣] ﴿لِمَهْلِكِهِم﴾، و: ﴿مَهْلِكَ﴾ الروايةُ الأوْلَى، وفتح اللام التي هي عين من «مهلَك» أقيس وأشيع.

وقد جاء المصدر من باب «فَعَل يفعِل» بكسر العين قال: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعُكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥] وقال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقالوا: «ما في برّك مكيل»، يريدون: الكيل، والأول أكثر وأوسع.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ﴾ [٧٠]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِى﴾ ساكنة اللام.

وقرأ نافع[٤]: ﴿تسألَنّى﴾ مفتوحة اللام مشددة النون.

وقرأ ابن عامر: ﴿فلا تَسْأَلَنِّ عن شيء﴾ اللام متحركة بغير ياء مكسورة النون.

وقال هشام عنه: ﴿تَسْأَلَنّى﴾ بياء[٥] مشددة النون.

---

(١) في أ: المهلك.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ج.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، الإملاء للعكبري (٢/ ٥٨)، البحر المحيط (٦/ ١٤٨)، التبيان للطوسي (٧/ ٦٤)، التيسير للداني (١٤٤)، الحجة لأبي زرعة (٤٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٤)، الغيث للصفاقسي (٢٨١)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٤٩٣)، الكشف للقيسي (٢/ ٨٣)، المجمع للطبرسي (٦/ ٤٨٢)، تفسير الرازي (٢١/ ١٥٣)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣١٢).

(٥) في أ: بتاء.

قال أبو على: قول ابن كثير ومن تبعه عدوا فيه السؤال إلى المفعول [به][(١)] الذى هو المتكلم مثل: لا تضربنِّى، ولا تظلمنى، ونحو ذلك.

وقول نافع: ﴿تسْأَلْنِى﴾ مفتوحة اللام، ففتحه اللام؛ لأنه لما ألحق الفعل الثقيلة بنى الفعل معها على الفتح: فإن أثبت الياء - كما أثبت من تقدم ذكره - فقد عداه إلى المفعول به كما عداه من تقدم، وإن فتح النون عدى الفعل فى المعنى، وليس فى اللفظ بمتعد.

وقول ابن عامر: ﴿فلا تسْأَلَنِّ﴾ ألحق الثقيلة، وعدى الفعل إلى المفعول به فى اللفظ، والكسرة فى النون تدل على إرادة المفعول به، وحذف الياء من اللفظ.

ورواية هشام: ﴿تسأَلَنِّى﴾ بياء، مشددة النون، تعدى الفعل فيه إلى المفعول به، وبين إثبات علامته غير محذوف منها الياء.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز ذكره-: ﴿لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [٧١] ورفع «الأهل» ونصبهم:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم: ﴿لِتُغْرِقَ﴾ بالتاء، ﴿أَهْلَهَا﴾ نصبًا.

وقرأ حمزة والكسائى[(٢)]: ﴿ليَغرَقَ أهلُها﴾ بفتح الياء والراء، ﴿أهلُها﴾ رفعا. وكلهم يخفف[(٣)] الراء.

قال أبو على: ﴿لِتُغْرِقَ﴾ أولى؛ ليكون الفعل مسندا إلى المخاطب كما كان المعطوف عليه كذلك؛ [ألا ترى أن المعطوف عليه][(٤)]: ﴿أَخَرَقْتَهَا﴾؟! فكذلك المعطوف، وهذا يجىء[(٥)] على معنى الياء؛ لأنه إذا أغرقهم غرقوا، وما بعده -

---

(١) سقط فى أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٩٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٨٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٨)، البحر المحيط (٦/ ١٤٩)، التبيان للطوسى (٧/ ٦٤)، التيسير للدانى (١٤٤)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٨٤)، تفسير القرطبى (١١/ ١٩)، الحجة لابن خالويه (٢٧٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٥)، الغيث للصفاقسى (٢٨١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٦٨)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٨٢)، المعانى للفراء (٢/ ١٥٥)، تفسير الرازى (٢١/ ١٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٣).

(٣) فى ج: خفف.

(٤) فى ج: وهو قوله.

(٥) فى ج: يأتى.

أيضًا- كذلك، وهو قوله: ﴿لَقَدْ جِئْتَ﴾ فهو أيضا خطاب.

قال: وكلهم خفف الراء، يعنى [أنهم قرءوا:][1] ﴿لِتُغْرِقَ﴾، ولم يقل أحد منهم لتغرّق؛ وذلك لقوله: ﴿فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، ولقوله: ﴿وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٥٠]، وقد يدخل «فعّل» فى هذا النحو، نحو: غرّمته وأغرمته، إلا أن الذى جاء به التنزيل أولى.

اختلفوا فى التخفيف والتثقيل من قوله -عز وجل-: ﴿نُّكْرًا﴾ [٧٤]:

فقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو والكسائى: ﴿نُّكْرًا﴾ خفيفة فى كل القرآن إلا قوله: ﴿إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦].

وخفف ابن كثير -أيضا- ﴿إلى شىء نُكْرٍ﴾.

وقرأ ابن عامر وعاصم -فى رواية أبى بكر- فى كل القرآن: ﴿نُكُرًا﴾، و: ﴿نُّكُرٍ﴾ مثقل.

[وقرأ] حفص عن عاصم: ﴿نُّكْرًا﴾ خفيفة.

واختلف عن نافع[2]: فروى إسماعيل بن جعفر: ﴿نُّكْرًا﴾ خفيفة[3] فى كل القرآن، إلا قوله: ﴿إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ﴾ فإنه مثقل.

وروى ابن جماز وقالون والمسيبى وأبو بكر بن أبى أويس وورش عن نافع: ﴿نُكُرًا﴾ مثقلًا فى كل القرآن.

نصر عن الأصمعى عن نافع: ﴿نُكُرًا﴾ مثقلًا.

قال أبو على: نُكُر: فُعُل، وهو من أمثلة الصفات، قالوا: ناقة أُجُد، ورجل شُلُل، ومشية سُجُح.

وأنشد سيبويه: [من البسيط]

---

(١) فى ج: أنه قرأ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٩٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٨)، البحر المحيط (٦/ ١٥٠)، التبيان للطوسى (٧/ ٦٥)، التيسير للدانى (١٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٢٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٥)، الغيث للصفاقسى (٢٨١، ٢٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٦٩)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٨٢)، تفسير الرازى (٢١/ ١٥٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢١٦).

(٣) فى أ: خفيفًا.

.... وَامْشُوا مِشْيَةً سُجُحًا ....[١]

فمن خفف ذلك، فكما يخفف [نحو][٢] العُنُق والعُنْق، والطُّنب والطُنب، والشُّغُل والشُّغْل، والتخفيف فى ذلك مستمر، وإذا كان الأمر كذلك فمن أخذ [بالتخفيف أو التثقيل][٣] كان مصيبا، وكذلك إن أخذ آخذ باللغتين فقرأ فى موضع بالتخفيف وفى موضع بالتثقيل [فجائز.][٤]

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿مِن لَّدُنِّى﴾ [٧٦]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿مِن لَّدُنِّى﴾ مثقلاً.

وقرأ نافع[٥]: ﴿من لدُنِى﴾ بضم الدال مع تخفيف النون.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر-: ﴿من لدنى﴾ يشم الدال شيئا من الضم فى رواية خلف [عن يحيى عن][٦] عن أبى بكر عن عاصم.

وقال غيره عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿مِن لَّدْنى﴾ يسكن الدال مع فتح اللام.

وروى أبو عبيدة عن الكسائى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿من لُدنِى﴾ بضم اللام وتسكين الدال، وهو غلط.

وفى كتاب «المعانى» الذى عمله إلى «طه» عن الكسائى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿من لَدْنى﴾ مفتوحة اللام ساكنة الدال.

---

(١) البيت لحسان بن ثابت، وتمامه:

ذروا التخاجؤ .... إن الرجال ذوو عصب وتذكير

وينظر ديوانه (١٧٩)، جمهرة اللغة (١٠٣٧)، والخصائص (٢/ ١١٦)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٢١٠)، واللسان (خجأ، عصب، سجح)، وبلا نسبة فى الكتاب (٤/ ٢٤٤).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: بالتثقيل وبالتخفيف.

(٤) سقط فى ج.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٩٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٨٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٨)، البحر المحيط (٦/ ١٥١)، التبيان للطوسى (٧/ ٦٧)، التيسير للدانى (١٤٥)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٨٥)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٢)، الحجة لابن خالويه (٢٢٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٦)، الغيث للصفاقسى (٢٨١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٦٩)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٨٤)، تفسير الرازى (٢١/ ١٥٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٣).

(٦) سقط فى أ.

وقال حفص عن عاصم: ﴿لَّدُنِّ﴾ مثل أبى عمرو وحمزة.

قال أبو على: من قال: ﴿مِن لَّدُنِّ﴾ زاد النون التى تزاد مع علامة المضمر المجرور والمنصوب فى نحو: منى، وعنى، وقَطْنى، وضربنى، فأدغم الأولى الساكنة فى التى تزاد مع الضمير؛ فصار: «لَدُنّى»، وهذا هو القياس والذى عليه الاستعمال.

وقرأ نافع: ﴿من لَدُنِى﴾، بضم الدال مع تخفيف النون.

وجه ذلك: أنه على ما تقدم ذكره إلا فى حذفه النون التى تلحق علامة الضمير، وإنما حذفها كما حذفت من: قَدْنى وقَدِى.

قال: [من الرجز]

قَدْنِىَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى[1]

ولا تكون النون المحذوفة الثالثة من «لدن» ؛ لأنها ترد مع إضافتها إلى الضمير فى نحو: ﴿مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ﴾ [٢]، و: من لدنا، و: لدنى؛ فكما لا تحذف من علامة الضمير، وإن حذفت [فى نحو][2] من: «لد شولًا»، و: «لد غدوة» فإنها ترد مع الضمير إلى الأصل.

كما ردوا: [من الوافر]

.... فَلا بِك مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَا[3]

ونحو ذلك.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر: ﴿مِن لَّدنِى﴾ يشم الدال شيئا من الضم فى رواية خلف.

قال أبو على: وجه ذلك أن «لدُن» مثل: سَبُع، وعضُد؛ فكما تحذف الضمة من نحو سبُع، كذلك حذفت من «لدُن»؛ فصار: «لَدن».

فأما إشمامها الضم فليعلم أن الدال كانت تتحرك بالضم؛ كما أن من قال: «تَغْزين»، و «قيل»، فأشم الحرفين الضمة، أراد أن يعلم أنها فى الأصل مضمومة.

---

(١) تقدم.
(٢) سقط فى أ.
(٣) تقدم.

قال أحمد: وقال غيره عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: يسكن الدال مع فتح اللام.

قال أبو على: هذا هو الوجه الذى تقدم، إلا أنه لم يشم الدال الضمة؛ وإنما لم يشمها كما أن كثيرا منهم لا يشمون الضمة، نحو: «قيل».

قال: وروى أبو عبيدة عن الكسائى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿مِن لُّدْنِى﴾ بضم اللام، ويسكن الدال.

قال أحمد: وهو غلط.

قال أبو على: يشبه أن يكون التغليط [منه](١) فى وجه الرواية، فأما من جهة اللغة ومقاييسها فهو صحيح؛ ألا ترى أن مثل سَبُع وعَضُد إذا خفف فتخفيفه على ضربين:

أحدهما: أن تحذف الضمة وتبقى فتحة الفاء على حالها، فيقال: عَضْد.

والآخر: أن تلقى الحركة التى هى الضمة على الفاء وتحذف الفتحة، فيقال: عُضْد.

فكذلك: لُدْن، ومثل ذلك: كَبِد وكَبْد وكِبْد، [فهذا وجه](٢) هذه الرواية فى القياس.

والنون التى تتبع علامة الضمير تحذف إذا سكنت الدال؛ لأن الدال قد سكنت بإلقاء الحركة منها، والنون من «لدن» ساكنة، فتحذف النون؛ لأن إدغام الأولى فيها لا يصلح لسكون ما قبلها من الدال؛ فيصير: «لَدْنى» أو: «لُدْنى»؛ فيحذف لالتقاء الساكنين، أحدهما: الدال المسكنة، والآخر: نون «لدن».

فإن أدغمت ولم تحذف لزمك أن تحرك الدال؛ لئلا يلتقى ساكنان؛ فيصير فى الامتناع للإدغام بمنزلة امتناعه فى: قَرم مالك، فى تحريك الساكن فى المنفصل، وهذا ممتنع، فلما لم يسغ ذلك حذف لالتقاء الساكنين؛ إذ قد حذفت لالتقائهما فى نحو: لدُ الصلاة، ولَدُ الحائط.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿لَتَّخَذْتَ﴾ [٧٧]:

---

(١) فى أ: من أبى بكر أحمد.
(٢) فى أ: فهذه أوجه.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[١]: ﴿لَتَخِذْتَ﴾ بكسر الخاء.
وكان أبو عمرو يدغم الذال.
وابن كثير يظهرها.
وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿لَتَّخَذْتَ﴾.
وكلهم أدغم.
إلا ما روى حفص عن عاصم فإنه لم يدغم مثل ابن كثير.
قال أبو زيد: اتخذنا مالا، فنحن نتخذه اتخاذا، وتخذت أتخذ تخذا.
وحكى سيبويه: استخذ فلان أرضا، وتأوله[٢] على أمرين:
أحدهما: أنه أراد اتخذ، فأبدل السين من التاء الأولى.
والآخر: أنه «استفعل»، فحذف التاء التى هى فاء، من «اتخذت»[٣].
قال أبو على: قوله: ﴿لَتَخِذْتَ﴾ بكسر الخاء: فعِلْت.
وأنشدوا: [من الطويل]

وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِى إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا   نَسِيفًا كَأُفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرِّقِ[٤]

وقال: وكان أبو عمرو يدغم الدال، ووجه الإدغام أن هذه الحروف متقاربة؛ فيدغم بعضها فى بعض كما يدغم سائر المتقاربة، فالطاء والدال والتاء والذال والثاء والظاء، أدغم بعضها فى بعض؛ للمقاربة.

فأما الصاد والسين والزاى فيدغم بعضها فى بعض، وتدغم فيها الحروف الستة ولا يدغمن فى الستة؛ لما يختل فى إدغامها فى [مقاربها من] الصفير، فالذال أدغمها أبو عمرو فى التاء، وإن كانت مجهورة والتاء مهموسة؛ لأن ما بينهما من الجهر

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٩)، البحر المحيط (٦/ ١٥٢)، التبيان للطوسى (٧/ ٦٨)، التيسير للدانى (١٤٥)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٨٨)، تفسير القرطبى (١١/ ٣٢)، الحجة لابن خالويه (٢٢٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٦)، الغيث للصفاقسى (٢٨١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٧٠)، المعانى للفراء (٢/ ١٥٦)، تفسير الرازى (٢١/ ١٥٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٤).
(٢) فى أ: يتأوله.
(٣) فى أ: تخذت.
(٤) تقدم.

والهمس لا يمنع [من][(١)] الإدغام لقلة ذلك.

فأما تبيين ابن كثير: ﴿لَتَخِذْتَ﴾ وتركه الإدغام؛ فلأن لكل حرف من الذال والتاء حيزا غير حيز الآخر: فالذال من حيز الظاء والثاء؛ فلم تدغم لاختلاف الحيزين واختلاف الحرفين[(٢)] فى الجهر والهمس.

وحكى سيبويه أنهم قالوا: أخذت، فبينوا.

اختلفوا فى التخفيف والتشديد من قوله -جل وعز-: ﴿أَن يُبْدِلَهُمَا﴾ [٨١]:

فقرأ ابن كثير وعاصم -فى رواية أبى بكر-: ﴿أَن يُبْدِلَهُمَا﴾ [٨١]، [و]: ﴿وَلَيُبْدِلَنَّهُم﴾ [النور: ٥٥]، و: ﴿أَن يُبْدِلَهُۥ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]، و: ﴿أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [ن: ٣٢] خفافا جمع.

وقرأ نافع وأبو عمرو[(٣)] فى الكهف والتحريم ونون والنور مشددا كله.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى فى الكهف والتحريم ونون مخففا، وفى النور: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم﴾ مشددة.

وروى حفص عن عاصم أنه خفف فى الكهف والتحريم ونون، وشدد فى النور.

قال أبو على: «بدَّل» و «أبدل» متقاربان[(٤)] فى المعنى؛ كما أن «نزَّل» و «أنزل» كذلك، إلا أن «بدل» ينبغى أن يكون أرجح؛ لما جاء فى التنزيل من قوله: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ٦٤] ولم يجئ منه الإبدال كما جاء التبديل فى مواضع من القرآن، وقد جاء: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ﴾ [النساء: ٢٠] فهذا[(٥)] يكون بمعنى الإبدال.

كما أن قوله: [من الطويل]

---

(١) سقط فى ج.

(٢) فى ج: الحيزين.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٩٤) البحر المحيط (٦/ ١٥٥)، التبيان للطوسى (٧/ ٦٩)، التيسير للدانى (١٤٥)، تفسير الطبرى (١٦/ ٤)، تفسير القرطبى (١١/ ٣٧)، الحجة لابن خالويه (٢٢٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٧)، الغيث للصفاقسى (٢٨١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٧٢)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٨٥)، تفسير الرازى (٢١/ ١٦١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٤).

(٤) فى أ: يتقاربان.

(٥) زاد فى ج: قد.

.... فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ(١)

بمعنى: فلم يجبه؛ فكما جاءت «يستجبه» بمنزلة: يجبه، كذلك الاستبدال يمكن أن يكون بمعنى الإبدال، فأما من قال: إن «بدل» غير «أبدل»؛ لأن قولك: [«تبدل»، هو أن يذهب بالشيء ويجيء بغيره](٢)، كقوله: [من الرجز]

عَزْلَ الأَمِيرِ لِلأَمِيرِ المُبْدَلِ(٣)

وقد يقال: يبدل في الشيء، و [قد](٤) يكون قائما وغير قائم: كقوله: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥] فالخوف ليس بقائم في حال الأمن.

وقال(٥): ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ [النحل: ١٠١] فقد تكون الآية المبدلة قائمة التلاوة كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

وربما رفع المبدل من التلاوة.

وقال: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ: ١٦] فالجنتان قائمتان.

وقال: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩] فالقولان جميعا قائمان؛ فليس ينفصل «بدل» من «أبدل» في هذا النحو بشيء.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله عز وجل: ﴿رُحْمًا﴾ [٨١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿رُحْمًا﴾ ساكنة الحاء.

وقرأ ابن عامر(٦): ﴿رُحُمًا﴾ [مثقلة الحاء](٧).

---

(١) تقدم.
(٢) في أ: تبدل، هو أن تذهب بالشيء وتجيء.
(٣) الرجز لأبي النجم في اللسان (بدل)، ومقاييس اللغة (١/ ٢١٠)، وبلا نسبة في كتاب العين (١/ ٣٥٧).
(٤) سقط في ج.
(٥) في أ: ومن قال.
(٦) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، البحر المحيط (٦/ ١٥٥)، التبيان للطوسي (٧/ ٦٩)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير القرطبي (١١/ ٣٧)، الحجة لابن خالويه (٢٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٤٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٧)، الغيث للصفاقسي (٢٨١)، الكشف للقيسي (٢/ ٧٢)، المجمع للطبرسي (٦/ ٤٨٥)، تفسير الرازي (٢١/ ١٦١)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢١٦).
(٧) في ج: مثقلًا.

وروى عن أبى عمرو: ﴿رُحْمًا﴾، و: ﴿رُحُمًا﴾.
عباس عن أبى عمرو أنه قال: أيتهما شئت فاقرأ.
قال: وأنا أقرأ بالضم: ﴿رُحُمًا﴾.
[وروى] على بن نصر، عن أبى عمرو: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾، و: ﴿رُحُمًا﴾ بتسكين الحاء وتحريكها.
أبو عبيدة: الرُّحُم والرُّحْم، وهو الرحمة.
وأنشد العجاج: [من الرجز]

وَلَمْ تعوَّج رُحْم مَنْ تَعَوَّجا[1]

وأنشد غيره لرؤبة: [من الرجز]

يَا مُنْزِلَ الرُّحْم عَلَى إِدْرِيس وَمُنْزِلَ اللَّعْنِ عَلَى إِبْلِيس[2]

قال أبو عبيدة: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾: عطفًا.
اختلفوا فى تشديد التاء وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٥]، ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٩، ٩٢]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو[3]: ﴿فاتَّبَع سببا﴾، ﴿ثم اتَّبَعَ سَبَبًا﴾، ﴿ثم اتبع سببًا﴾ مشددات التاء.
وقرءوا: ﴿فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] مهموزًا، وكذلك: ﴿فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الأعراف: ١٧٥]، وكذلك: ﴿فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ١٠]، ﴿فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾ [الحجر: ١٨].
وقرءوا: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود: ١١٦] مشددة التاء.
وروى حسين عن أبى عمرو: ﴿وأُتْبِعَ الذين ظلموا﴾ رواه هارون عن حسين عنه.

---

(١) الرجز فى ديوانه (٢/ ٦٦)، واللسان (رحم).
(٢) الرجز فى ديوانه (١٧٥).
(٣) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٩٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٩)، البحر المحيط (٦/ ١٥٩)، التبيان للطوسى (٧/ ٧٤)، التيسير للدانى (١٤٥)، تفسير الطبرى (١٦/ ٩)، تفسير القرطبى (١١/ ٤٨)، الحجة لابن خالويه (٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٤٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٧)، الغيث للصفاقسى (٢٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٧٢)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٨٩)، المعانى للفراء (٢/ ١٥٧)، تفسير الرازى (٢١/ ١٦٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٤).

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾، ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا﴾، ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا﴾، ﴿فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾، ﴿فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ﴾، ﴿فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ مقطوع. ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ موصولة.

أبو زيد: «رأيت القوم فأتبعتهم إتباعا»: إذا سبقوك[1] فأسرعت نحوهم، و «مروا على فأتبعتهم إتباعا»: إذا ذهبت معهم ولم يستتبعوك، و«تبعتهم أتبعهم تبعا» مثل ذلك.

قال أبو على: «تبع» فِعْل يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين؛ يدل على ذلك قوله: ﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [القصص: ٤٢]، وفى أخرى: ﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [هود: ٦٠].

لما بنى الفعل للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل.

فأما «اتَّبعوا» فافتعلوا، فتعدى إلى مفعول واحد كما تعدى «فعلوا» إليه، مثل: شويته واشتويته، وحفرته واحتفرته، وجرحته واجترحته، وفى التنزيل: ﴿ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الجاثية: ٢١].

وفيه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وكذلك: فديته وافتديته، وهذا كثير.

وأما قوله -عز وجل-: ﴿فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] فتقديره: فأتبعوهم جنودهم، فحذف أحد المفعولين كما حذف فى قوله: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] ومن قوله: ﴿لا يكادون يُفقِهون﴾ [الكهف: ٩٣] والمعنى: لا يُفقِهون أحدا [قولا][2]، ولينذر الناس بأسا شديدا.

و: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٥١] أى: عذابه أو حسابه[3]، وقال: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، أى: يخوفهم[4] بأوليائه؛ يدلك على ذلك [قوله][5]: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

---

(١) فى أ: سبقوا.
(٢) سقط فى ج.
(٣) فى ج: إحسانه.
(٤) فى ج: يخوفكم.
(٥) سقط فى أ.

فقوله: ﴿فاتَّبع سببا﴾ إنما هو «افتعل» الذى هو للمطاوعة، فتعدى إلى مفعول واحد، كقوله: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [البقرة: ١٠٢] ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

فأما قراءتهم: ﴿فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠].

فالمعنى: أتبعوهم جنودهم مشرقين.

وقوله: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا﴾ [يونس: ٩٠].

تقديره: أتبعهم فرعون طلبه إياهم وتتبعه لهم، وكذلك: ﴿فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾.

المعنى: أتبعه شهاب مبين الإحراق، أو المنع من استراق السمع.

وقوله -عز وجل-: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود: ١١٦] فمطاوع «تبع»، تعدى إلى مفعول واحد.

ومثله: ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

وأما ما رواه حسين عن أبى عمرو: ﴿وأُتْبِعَ الذين ظلموا ما أترفوا فيه﴾، فإن أَتْبع يتعدى إلى مفعولين من حيث كان منقولا من «تبعه» (١)، فأقيم أحدهما مقام الفاعل، وانتصب الآخر كما انتصب «الدرهم» فى: أعطى زيد درهما.

والمعنى: وأتبع الذين ظلموا عقاب ما أترفوا فيه، وجزاء ما أترفوا فيه.

وقراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ تقديره: فأتبع سببا سببا، أو: أتبع أمره سببا، أو: أتبع ما هو عليه سببا.

وقد فسرت الآى التى ذكرها بعد فيما تقدم.

وقال بعض المتأولين فى قوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤]: المعنى: وآتيناه من كل شىء بالخلق إليه حاجة سببا، أى: علما ومعونة له على ما مكناه فيه، ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ يراد به اتجه فى كل وجه وجهناه له وأمرناه به للسبب الذى ينال به صلاح ما مكن منه.

وقال أبو عبيدة: ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾: طريقا وأثرا.

اختلفوا فى قوله تعالى: ﴿فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [٨٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿حَمِئَةٍ﴾، وكذلك عاصم -فى رواية حفص-:

---

(١) فى ج: تبعته.

﴿حَمِئَةٍ﴾.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وابن عامر وحمزة والكسائى[(١)]: ﴿حَامِيَةٍ﴾.

[قال] أبو عبيدة: ﴿فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾: ذات حمأة.

قال [أبو على] [(٢)] من قرأ: ﴿حَمِئَةٍ﴾ فهى: فَعِلة، ومن قرأ: ﴿حامية﴾ فهى «فاعلة» من: حميت تحمى؛ فهى حامية.

حدثنا الكندى [قال: حدثنا] [(٣)] المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن أبى رجاء عن الحسن فى قوله: ﴿فِي عَيْنٍ حَامِيَةٍ﴾ قال: حارة.

ويجوز فيمن قرأ: ﴿حَامِيَةٍ﴾ أن تكون «فاعلة» من «الحمأة»، فخفف الهمزة على قياس قول أبى الحسن، فقلبها ياء محضة، وإن خفف الهمزة من «فاعل» على قول الخليل كانت بين بين.

قال سيبويه: وهو قول العرب والخليل.

وروى عن ابن عباس قال: كنت عند معاوية فقرأ: ﴿فى عين حامية﴾ فقلت: ما نقرؤها إلا ﴿حَمِئَةٍ﴾، فقال: لعبد الله بن عمرو بن العاص: كيف تقرؤها؟ قال: كما قرأتها يا أمير المؤمنين، قال ابن عباس: فقلت: فى بيتى نزل القرآن. فأرسل معاوية إلى كعب: أين تجد الشمس تغرب فى التوراة؟ فقال: أما العربية، فأنتم[(٤)] أعلم بها، وأجد الشمس فى التوراة تغرب فى ماء[(٥)] وطين. وكان جمهور الناس على: ﴿حامية﴾.

اختلفوا فى الإضافة والتنوين من قوله -عز وجل-: ﴿جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [٨٨]:

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٩)، البحر المحيط (٦/ ١٥٩)، التبيان للطوسى (٧/ ٧٥)، التيسير للدانى (١٤٥)، تفسير الطبرى (١٦/ ٩)، تفسير القرطبى (١١/ ٤٩)، الحجة لابن خالويه (٢٣٠)، الحجة لأبى زرعة (٤٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٨)، الغيث للصفاقسى (٢٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٧٣)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٨٩)، المعانى للفراء (٢/ ١٥٨)، تفسير الرازى (٢١/ ١٦٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٤).

(٢) فى أ: الحسن رحمه الله.

(٣) فى ج: عن.

(٤) فى أ: فأنت.

(٥) أخرجه ابن جرير (٨/ ٢٧٣) (٢٣٢٩٧)، وذكره السيوطى فى الدر (٤/ ٤٤٥)، وزاد نسبته لعبد الرزاق وسعيد بن منصور، وابن المنذر وابن أبى حاتم من طريق عثمان بن أبى.

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- وأبو عمرو وابن عامر(١): ﴿جَزَاءُ الحُسْنَى﴾ رفعا مضافة.

وقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم: ﴿جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ منونا منصوبا.

قال أبو على: من قرأ(٢): ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الحُسْنَى﴾، كان المعنى: فله جزاء الخلال الحسنى؛ لأن الإيمان والعمل الصالح خلال؛ فالتقدير: المؤمن له جزاء الخلال الحسنة التى أتاها وعملها.

ومن قال: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ فالمعنى: له الحسنى جزاء، أى: له الخلال الحسنى جزاء، فـ «الجزاء» مصدر واقع موقع الحال، المعنى: فله الحسنى مجزية.

قال أبو الحسن: وهذا لا تكاد العرب تكلمُ به مقدما إلا فى الشعر(٣).

اختلفوا فى ضم السين وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾ [٩٣]:

فقرأ ابن كثير: ﴿بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾ [بفتح السين](٤)، ﴿وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ [٩٤] بفتح السين أيضًا.

وقرأ فى يس: ﴿سُدًّا﴾ و ﴿سُدًّا﴾ [٩] [جميعًا بالضم](٥).

وأبو عمرو مثله.

[وقرأ] حفص عن عاصم بفتح ذلك [كله].

وقرأ نافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- بضم السين فى ذلك كله، وكذلك ابن عامر(٦).

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٩٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٩)، البحر المحيط (٦/ ١٦٠)، التبيان للطوسى (٧/ ٧٧)، التيسير للدانى (١٤٥)، تفسير الطبرى (١٦/ ١١)، تفسير القرطبى (١١/ ٥٢)، الحجة لابن خالويه (٢٣٠)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٨)، الغيث للصفاقسى (٢٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٧٤)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٩١)، تفسير الرازى (٢١/ ١٦٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٥).

(٢) فى ج: قال.

(٣) فى ج: شعر.

(٤) سقط فى ج.

(٥) سقط فى أ.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٩٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٩)، البحر المحيط (٦/ ١٦٣)، التبيان للطوسى (٧/ ٧٩)، التيسير للدانى (١٤٥)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٣)، تفسير القرطبى (١١/ ٥٩)، الحجة لابن خالويه (٢٣١)، الحجة لأبى زرعة =

وقرأ حمزة والكسائى بضم: ﴿بين السُّدين﴾ وحدها، ويفتحان: ﴿وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾، و: ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾.

قال أبو عبيدة: كل شيء وجدته العرب من فعل الله من الجبال والشعاب فهو: سُدٌّ، وما بناه الآدميون فهو: سَدّ.

وقال غيره: هما لغتان بمعنى واحد؛ كالضَّعف والضُّعف، والفَقر والفُقر.

قال أبو على: ويجوز أن يكون «السَّدُّ» المصدر من: سددته سَدا، والسُّد: المسدود؛ كالأشياء[1] التى يفصل فيها بين المصادر والأسماء نحو: السَّقى والسِّقى، والطَّحن والطِّحن، والشُّرب والشِّرب، والقَبض والقَبَض، وإذا كان ذلك كذلك، فالأشبه: ﴿بين السُّدين﴾؛ لأنه المسدود.

ويجوز فيمن فتح «السدين» أن يجعله اسما للمسدود، نحو: «نسجُ اليمن»، و«ضرب الأمير» تريد بهما: منسوجه ومضروبه.

فأما ما فى يس من قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [٩]:

فمن ضم كان المعنى: جعلنا بينهم مثل السد والحاجز المانع من الرؤية.

ومن فتح جعل السد: المسدود.

قال أبو الحسن: المفتوحة أكثر اللغتين.

اختلفوا فى فتح الياء وضمها من قوله -تعالى-: ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [٩٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ بفتح الياء.

وقرأ حمزة والكسائى[2]: ﴿يُفْقِهونَ قولاً﴾ بضم الياء، وكسر القاف.

= (٤٣١)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٩)، الغيث للصفاقسى (٢٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٧٥)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٩٢)، تفسير الرازى (٢١/ ١٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٥).

(١) فى أ: فى الأشياء.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٩٤، ٢٩٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٩٤)، البحر المحيط (٦/ ١٦٣)، التبيان للطوسى (٧/ ٧٩)، التيسير للدانى (١٤٥)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٣)، تفسير القرطبى (١١/ ٥٥)، الحجة لابن خالويه (٢٣١)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٩)، الغيث للصفاقسى (٢٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٧٦)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٩٢)، تفسير الرازى (٢١/ ١٧٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٥).

قال أبو على: ﴿لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ أى: لا يعلمونه، ولا يستنبطون من فحواه شيئا.

ومن قال: ﴿لا يكادون يُفْقِهون قولا﴾ فإن «فقهت» فعل يتعدى إلى [مفعول واحد، تقول] (١): فَقِهتُ السنة، فإذا نقلته(٢) بالهمزة تعدى إلى مفعولين؛ فالمعنى فيمن ضم: لا يكادون يُفْقهون أحدا قولا، فحذف أحد المفعولين كما حذف من قوله -عز وجل-: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ٢] وكما حذف من قوله: ﴿فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠].

وهذا [الحذف فى هذا] (٣) النحو غير ضيق.

اختلفوا فى همز ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [٩٤]:

فقرأ عاصم وحده: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ مهموز ههنا، وفى سورة الأنبياء [٩٦] أيضا.

وقرأ الباقون بغير همز(٤).

قال أبو على: اعلم أنك إن جعلت «يأجوج» عربيا - فيمن همز - فهو: يفعول، مثل: يربوع، وهو من «أجّ»، من قولك: «هبّ له بأجّة»، وليس من «يأجج» الذى حكاه سيبويه؛ لأن الياء فى «يأجج» فاء، فالكلمة من ياء وهمزة وجيم، وأظهر الجيم فى «يأجج»؛ لأنها للإلحاق، كما أظهرت الدال من(٥) «مهدد» لذلك.

ولو كان فى العربية «فعلول»؛ لأمكن أن يكون «يأجوج» فيمن همز: «فَعْلول» من «يأجج». ومن لم يهمز فقال: ياجوج، أمكن أن يكون خفف الهمزة، فقلبها ألفا مثل: راس؛ فهو على قوله -أيضا- «يفعول».

فإن كانت الألف فى «ياجوج» فيمن لم يهمز ليس على التخفيف، فإنه «فاعول»

---

(١) فى ج: مفعول يقول.
(٢) فى ج: ثقلته.
(٣) سقط فى أ.
(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٩)، البحر المحيط (٦/ ١٦٣)، التبيان للطوسى (٧/ ٧٩)، التيسير للدانى (١٤٥، ١٤٦)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٣١)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٩)، الغيث للصفاقسى (٢٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٧٦، ٧٧)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٩٢)، المعانى للفراء (٢/ ١٥٩)، تفسير الرازى (٢١/ ١٧٠)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٥).
(٥) فى أ: فى.

من: ى ج ج.

فإن جعلت الكلمة من هذا الأصل كانت الهمزة فيها كمن قال: سأق، ونحو ذلك مما جاء مهموزا ولم ينبغ أن يهمز، ويكون الامتناع من صرفه على هذا؛ للتأنيث والتعريف، كأنه اسم للقبيلة[١] كـ «مجوس».

وأما «مأجوج» فيمن همز فـ «مفعول» من «أج»، كما أن «يأجوج»: «يفعول» منه؛ فالكلمتان على هذا من أصل واحد فى الاشتقاق.

ومن لم يهمز «ماجوج» كان [«ماجوج»][٢] عنده «فاعولًا» من «مجَّ»، كما كان «ياجوج» [فاعولاً] [٣] من «يجَّ»؛ فالكلمتان على هذا من أصلين، وليستا من أصل واحد، كما كانتا كذلك فيمن همزهما، ويكون ترك الصرف فيهما[٤] أيضا؛ للتأنيث والتعريف.

وإن جعلتهما من العجمى فهذه التمثيلات لا تصح فيهما، وامتنعا من الصرف؛ للعجمة والتعريف، وإنما تمثل هذه التمثيلات فى العجمية؛ ليعلم أنها لو كانت عربية لكانت على ما يذكر.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿خَرْجًا﴾ [٩٤]، ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ [المؤمنون: ٧٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿خَرْجًا﴾، وفى المؤمنين: ﴿خَرْجًا﴾ بغير ألف، ﴿فَخَرَاجُ﴾ الأخير بألف.

وقرأ ابن عامر: ﴿خَرْجًا﴾ بغير ألف، وفى المؤمنين ﴿خَرْجًا﴾ بغير ألف، ﴿فَخَرْجُ رَبِّكَ﴾ بغير ألف فى الثلاثة.

وقرأ حمزة والكسائى[٥] ثلاثتهن بألف.

---

(١) فى ج: القبيلة.
(٢) سقط فى ج.
(٣) سقط فى أ.
(٤) فى أ: فيه.
(٥) إتحاف الفضلاء (٢٩٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٩٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٩)، البحر المحيط (٦/ ١٦٣)، التبيان للطوسى (٧/ ٧٩)، التيسير للدانى (١٤٦)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٠)، الغيث للصفاقسى (٢٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٧٧)، المجمع للطبرسى =

قال أبو على: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾: أى: هل نجعل لك عطية نخرجها إليك من أموالنا، وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿أم تسألهم خرجا﴾، أى: مالا يخرجونه إليك.

فأما المضروب على الأرض فالخراج.

وقد يجوز فى غير ضرائب الأرض الخراج؛ بدلالة قول العجاج: [من الرجز]

يَوْمُ خَرَاجِ يُخْرِجُ الشَّمَرَّجَا[(١)]

فهذا ليس على الضرائب التى ألزمت الأرضين المفتتحة كأرض السواد؛ لأن ذلك لا يكاد يضاف إلى وقت من يوم أو غيره، وإنما هو شىء مؤبد لا يتغير عما عليه من اللزوم للأرضين.

ويدل على أن الخراج العطية منهم له، قوله فى جوابه لهم: ﴿مَا مَكَّنِّى فِيهِ رَبِّى خَيْرٌ﴾ [الكهف: ٩٥]؛ كأن المعنى: ما مكنى فيه من الاتساع فى الدنيا خير من خرجكم الذى بذلتموه لى؛ فأعينونى بقوة دون الخراج الذى بذلتموه.

قال: كلهم قرأ: ﴿رَدْمًا. ءَاتُونِى﴾ [٩٥، ٩٦] ممدودا[(٢)]، غير عاصم فيما حدثنى به إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعى عن أبيه عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿رَدْمَنِ ائْتُونى﴾ بكسر التنوين.

وحدثنى موسى بن إسحاق عن أبى هشام عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم ﴿ردْمًا. ائْتُونِى﴾ بكسر التنوين على معنى: جيئونى.

وحدثنى موسى بن إسحاق عن هارون عن حسين عن أبى بكر عن عاصم: ﴿رَدْمَنِ ائْتُونِى﴾ مثله، على جيئونى[(٣)].

= (٦/ ٤٩٢)، المعانى للفراء (٢/ ١٥٩)، تفسير الرازى (٢١/ ١٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٥).

(١) الرجز فى ديوانه (٢/ ٢٤، ٢٥)، واللسان (سمج، فنزج، عكف، حجا)، وتهذيب اللغة (١/ ٣٢٢، ٥/ ١٣٢)، والتاج (سمج، فنزج، ربض، عكف، حجا)، جمهرة اللغة (٢٣٩، ١١٣٨)، وديوان الأدب (٢/ ٨٧)، وكتاب العين (١/ ٢٠٥، ٦/ ٢٠٠، ٢٠٤)، ولرؤبة فى اللسان (شمرج)، والتاج (شمرج)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (١٣٢٣)، ومقاييس اللغة (٤/ ١٠٨، ٥١٥)، ومجمل اللغة (٤/ ١٠٨)، والمخصص (٣/ ١٦، ١٢/ ٦٧).

(٢) فى ج: ممدودة.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٩٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٩)، البحر المحيط (٦/ ١٦٤)، التيسير للدانى (١٤٦)، الحجة لابن خالويه (٢٣٢)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٤)، السبعة لابن =

وروى حفص عن عاصم: ﴿رَدْمًا ءَاتُونِي﴾ مثل أبى عمرو.

حجة من قرأ: ﴿رَدمَنِ ائتونى﴾ أن «ائتونى» أشبه بقوله: ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾ [الكهف: ٩٥]؛ لأنه كلفهم المعونة على عمل السد، ولم يقبل الخرج(١) الذى بذلوه [له] (٢). فقوله: ﴿ائتونى﴾ الذى معناه: جيئونى، إنما هو معونة على ما كلفهم فى(٣) قوله: ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾.

وأما «آتونى» فمعناه: أعطونى، وأعطونى يجوز أن يكون على المناولة(٤)، ويجوز أن يكون على الاتهاب.

أخبرنا أبو الحسن عبد الله بن الحسين، أن ابن سماعة(٥) روى عنه محمد فى رجل كان عنده ثوب لرجل، فقال له: أعطنى هذا الثوب، فقال: قد أعطيتك -قال: هو صدقة، فإن لم يكن الثوب عنده ولكن [كان] (٦) عند رب الثوب، فقال له: أعطنى هذا الثوب، فقال: قد أعطيتك -قال: هو عارية.

وقولهم: «آتونى» مثل «أعطونى» فى المعنى، وقد احتمل «أعطونى»(٧) الوجهين، وكذلك يحتملهما «آتونى». و«ائتونى» لا يحتمل إلا جيئونى.

= مجاهد (٤٠٠)، الغيث للصفاقسى (٢٨٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٧٩)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٩٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٥).

(١) فى أ: الخراج.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: من.

(٤) فى أ: المشاركة.

(٥) قاضى بغداد العلامة أبو عبد الله، محمد بن سماعة بن عبيد الله بن هلال، التميمى الكوفى، صاحب أبى يوسف ومحمد. حدث عن: الليث، والمسيب بن شريك. روى عنه محمد بن عمران الضبى، والحسن بن محمد بن عنبر الوشاء. وصنف التصانيف.
قال ابن معين: لو أن المحدثين يصدقون فى الحديث كما يصدق ابن سماعة فى الفقه، لكانوا فيه على نهاية.
قلت: ولى القضاء للرشيد بعد يوسف بن أبى يوسف، ودام إلى أن ضعف بصره؛ فصرفه المعتصم بإسماعيل بن حماد.
عُمِّر مائة سنة وثلاث سنين، وتوفى سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٤٦ - ٦٤٧).

(٦) سقط فى أ.

(٧) فى ج: أعطنى.

ف «ائتونى» المقصورة ههنا أحسن[(١)]؛ لاختصاصه بالمعونة فقط دون أن يكون سؤال عين، والعطية قد تكون هبة، قال: [من الطويل]

وَمِنَّا الَّذِى أَعْطَى الرَّسُولُ عَطِيَّةً أُسَارَى تَمِيمٍ وَالعُيُونُ دَوَامِعُ[(٢)]

فالعطية تجرى مجرى الهبة لهم والإنعام عليهم فى فكِّ الأسر[(٣)].

وقد تكون بمعنى المناولة.

ووجه [قول من قرأ:] [(٤)] ﴿ءَاتُونِى﴾ أنه لم يرد ب «آتونى»: العطية والهبة؛ ولكن تكليف المناولة بالأنفس، كما كان قراءة من قرأ: ﴿ائتونى﴾ لا يصرف إلى استدعاء تمليك عين بهبة ولا بغيرها.

وأما انتصاب ﴿زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾ فإنك تقول: أتيتك بدرهم.

وقال: [من الطويل]

أَتَيْت بِعَبْدِ اللهِ فِى الْقِدِّ مُوثَقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ[(٥)]

فيصل الفعل إلى المفعول الثانى بحرف الجر، ثم يجوز أن يحذف الحرف[(٦)] اتساعا؛ فيصل الفعل إلى المفعول الثانى على حد: [من البسيط]

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ.... ....[(٧)]

ونحوه.

قال: قرأ ابن كثير وحده[(٨)]: ﴿مَا مَكَّنَنِى﴾ [الكهف: ٩٥] بنونين، وكذلك هى فى مصاحف أهل مكة.

---

(١) فى ج: حسن.
(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٥١٦)، وشرح أبيات مغنى اللبيب (٣/ ١٢٢).
(٣) فى أ: الأسير.
(٤) فى ج: قراءة.
(٥) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣/ ٦١٠)، ومجالس ثعلب (١/ ٧٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٧٥).
(٦) فى ج: حذفًا.
(٧) تقدم.
(٨) إتحاف الفضلاء (٢٩٥)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٩٤)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٩)، البحر المحيط (٦/ ١٦٤)، التيسير للدانى (١٤٦)، تفسير القرطبى (١١/ ٦٠)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٠)، الغيث للصفاقسى (٢٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٧٨)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٩٢)، تفسير الرازى (٢١/ ١٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٥).

وقرأ الباقون: ﴿ما مكَّنى﴾ مدغما.

قال أبو زيد: رجل مكين عند السلطان من قوم مكناء، وقد مكن مكانة.

قال أبو على: «مَكُنَ» فِعْل غير متعد كشرف وعظم، فإذا ضعفت العين عديته بذلك؛ كقولك: شرفته وعظمته؛ فقول ابن كثير: ﴿مكننى﴾ يكون منقولا من «مكُن»، وكذلك قول الباقين.

فأما إظهار المثلين فى «مكننى» فلأن الثانى منهما غير لازم؛ لأنك قد تقول: مكنك ومكنه، فلا تلزم النون؛ فلما لم تلزم لم يعتد بها، كما أن التاء فى «اقتتلوا» كذلك.

ومن أدغم لم ينزله منزلة ما لا يلزم؛ فأدغم.

كما أن من قال[1]: «قتّلوا» فى «اقتتلوا» كذلك[2].

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾ [٩٦]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر[3]: ﴿بين الصُّدُفَيْن﴾ بضم الصاد والدال.

وقرأ نافع وحمزة والكسائى: ﴿ٱلصَّدَفَيْنِ﴾ بفتح الصاد والدال.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر-: ﴿الصُّدْفين﴾ بضم الصاد وتسكين الدال.

وروى حفص عن عاصم: ﴿ٱلصَّدَفَيْنِ﴾ بفتحتين[4].

قال أبو على: هذه لغات فى الكلمة فاشية، زعموا.

وقال أبو عبيدة: الصدفان: جنبتا الجبل.

---

(١) فى أ: قرأ.

(٢) فى ج: كان كذلك.

(٣) اتحاف الفضلاء (٢٩٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٥٩)، البحر المحيط (٦/ ١٦٤)، التبيان للطوسى (٧/ ٨٢)، التيسير للدانى (١٤٦)، تفسير الطبرى (١٦/ ٢١)، تفسير القرطبى (١١/ ٦١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٢)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٠١)، الغيث للصفاقسى (٢٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٧٩)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٩٢)، المعانى للفراء (٢/ ١٦٠)، تفسير الرازى (٢١/ ١٧٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٥).

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٥)، البحر المحيط (٦/ ١٦٥)، التبيان للطوسى (٧/ ٨٢)، التيسير للدانى (١٤٦)، تفسير الطبرى (١٦/ ٢١)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٠١)، الغيث للصفاقسى (٢٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٧٩)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٩٢)، المعانى للفراء (٢/ ١٦٠)، تفسير الرازى (٢١/ ١٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٥).

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ﴾ [٩٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع [وأبو عمرو] (١) وابن عامر والكسائى: ﴿قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ﴾ ممدودا.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة ﴿قال ائْتُونِى﴾ قصرًا.

وروى خلف عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم [أنه] (٢) قال: ﴿ءَاتُونِىٓ﴾ ممدودة.

[وروى] حفص عن عاصم قال: ﴿ءَاتُونِىٓ﴾ ممدودة.

قال أبو على: أما [قراءة] (٣) من قرأ: ﴿ائْتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ فمعناه: جيئونى به، واللفظ على إيصال الفعل إلى المفعول الثانى بالحرف؛ كما كان قوله: ﴿ائْتُونِى زُبَرَ الحَدِيدِ﴾ كذلك، إلا أنه أعمل الفعل الثانى، ولو أعمل الأول لكان: «ائتونى أفرغه عليه قطرا»، إلا أن تقدير الفعل أن يصل إلى المفعول الثانى بلا حرف؛ كما كان كذلك فى قوله: ﴿ائتونى زبر الحديد﴾، وجميع ما مر بنا فى التنزيل من هذا النحو إنما هو على إعمال الثانى كما يختاره سيبويه، [فمن ذلك] (٤) قوله -عز وجل-: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِى ٱلۡكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ومنه قوله: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩].

ووجه من قال: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾ أن المعنى: ناولونى قطرا أفرغه عليه، إلا أنه أعمل الثانى من الفعلين كما أعمل الثانى فى قصر «ائْتُونِى».

قال: كلهم قرأ: ﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ﴾ [٩٧] بتخفيف الطاء غير حمزة (٥) فإنه قرأ: ﴿فَمَا اسْطَّاعُوا﴾ يريد: فما استطاعوا، ثم يدغم التاء فى الطاء.

قال: وهذا غير جائز؛ لأنه قد جمع بين السين وهى ساكنة والتاء المدغمة وهى ساكنة.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى ج.
(٣) سقط فى ج.
(٤) فى أ: فمنه.
(٥) إتحاف الفضلاء (٢٩٥، ٢٩٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٩٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٠)، البحر المحيط (٦/ ١٦٥)، التبيان للطوسى (٧/ ٨٢)، التيسير للدانى (١٤٦)، تفسير القرطبى (١١/ ٦٣)، الحجة لابن خالويه (٢٣٢)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٠١)، الغيث للصفاقسى (٢٨٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٨٠)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٩٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧١).

قال أبو على: طاع يطوع، فلم يتعد الفعل منه، فإذا أريد تعديته ألحقت الهمزة، فقالوا: أطعت زيدا، قال -جل وعز-: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ [الأنفال: ١].

وقالوا -أيضا-: اسطاع يسطيع، فى معنى: أطاع يطيع، وقولهم: اسطاع: أفعل، وإنما ألحقت السين البناء؛ لنقل الحركة إلى الفاء، وتهيئة الكلمة بنقل الحركة فيها للحذف؛ ألا ترى أنها هيأت الكلمة للحذف منها فى نحو: لم يسطع؟!

ومثل السين فى ذلك الهاء فى قول من قال: أهراق يُهَريق. فالهاء -فى أنها عوض- مثل السين فى «اسطاع»، وليس هذا العوض بلازم؛ ألا ترى أن ما كان نحوه لم يلزم هذه العوض؟!

وقالوا أيضا: استطاع يستطيع، وفى التنزيل: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] فهذا استفعل، وكأن «استفعل» فى ذلك جاء فى معنى: أفعل؛ كما أن «استجاب» فى معنى «أجاب» فى نحو: [من الطويل]

.... فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ[(١)]

وحذفوا من الكلمة التاء المزيدة مع السين فقالوا: اسطاع يسطيع.

وفى التنزيل: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ وهو قراءة الجمهور، لما اجتمعت المتقاربة[(٢)] أحبوا التخفيف بالإدغام كما أحبوا ذلك فى الأمثال؛ فلما لم يسغ التخفيف بالإدغام لتحرُّك[(٣)] ما لم يتحرك فى موضع عدل عنه إلى الحذف، كما أنه لما اجتمع المثلان فى قولهم: عَلْماءِ بنو فلان، يريدون: على الماء، ولم يسغ إدغام [الأول فى الثانى] [(٤)] وإن كانت تتحرك بحركة الهمزة فى نحو قولهم: ألَحْمَرُ - حذفوا الأول من المثلين؛ لما كان الإدغام يؤدى إلى تحريك ما تكره الحركة فيه.

فأما تحريكه بحركة الهمزة: فهى فى هذا التحريك فى نية السكون؛ يدلك على ذلك تقدير[(٥)] همزة الوصل مع تحرك اللام، فقالوا: «علماء بنو فلان»، فحذفوا الأول من المثلين؛ حيث لم يتجه الإدغام، وهذا أولى من قولهم: «اسطاع»؛ لأن

(١) تقدم.
(٢) فى ج: المقاربة.
(٣) فى أ: لتحريك.
(٤) فى أ: الأولى فى الثانية.
(٥) فى ج: تقرير.

هذه السين لم تتحرك بشىء[١] من الحركات كما تحركت اللام؛ فهذا «استفعل» بمنزلة «أفعل»، وأجروا المتقاربين فى هذا مجرى المثلين، فقالوا: بَلْعَنبر؛ لما كانت النون مقاربة اللام، وكانت تدغم فيها فى نحو: من لك، أريد إدغامها فى هذا الموضع أيضا؛ فلما لم يسغ ذلك عندهم خففوا بالحذف كما [خففوا به] [٢] فى المثلين.

ولغة أخرى خامسة فى الكلمة، وهى أن بعضهم قال فى «يسطيع»: يستيع، فهذا يحتمل أمرين:

أحدهما: أنه أبدل من الطاء - التى هى فاء - التاء؛ ليقربها من الحرف الذى قبلها؛ فأبدل التاء لتوافق السين فى الهمس، كما أبدل الدال من التاء فى نحو: ازدان؛ ليوافق ما قبله فى الجهر.

والآخر: أن يكون حذف الطاء؛ لما لم يستقم إدغام ما قبلها [فى المتقارب منها][٣]، كما حذف المثل والمتقارب[٤] من: عَلْماءِ بنو فلان، وبلْعَنبر، ويكون هذا- فى أنه حذف من الكلمة الأصل للتخفيف- بمنزلة قولهم: «تَقيتُ» ؛ ألا ترى أنه فى الأصل: اتقى، فحذف الفاء التى هى فى الأصل واو، فلما حذفها سقطت همزة الوصل المجتلبة؛ لسكون الفاء؛ فبقى: «تقيت» على «فعلت».

فإن قلت: فلم لا يكون على أنه أبدل من الفاء التى هى واو التاء، كما أبدل من «تَيْقور» و«تَوْلَج» ونحو ذلك، ولا يكون على ما ذكرت من حذفه الفاء من «افتعلت».

فالدليل على أن الحذف من «افتعلت»، وليس على حد ما ذكرت-: قولهم[٥] فى المضارع: «يتقى»، ولو كان على الحد الآخر لسكن ما بعد حرف المضارعة، وأنشدنا: [من الكامل]

يَتَقِى بِهِ نَفَيَانَ كُلِّ عَشِيَّةٍ ....[٦]

(١) فى أ: فى موضع.
(٢) فى ج: خففوه.
(٣) فى ج: من المقارب فيها.
(٤) فى ج: المقارب.
(٥) فى ج: من قولهم.
(٦) صدر بيت لساعدة الهذلى، وعجزه:

=

ومثل [تقديره حذف] [١] الفاء التى هى طاء من «يستيع»، تقدير حذف التاء[٢] من قولهم: استخذ فلان مالا، يجوز أن يكون: استتخذ؛ فحذف الفاء لاجتماع حروف متماثلة، فحذفت التاء التى هى فاء، كما حذفت الفاء فى: يستيع، وإنما هو: يستطيع.

ويجوز أن يكون «استخذ» اتخذ؛ فأبدل السين من التاء لاجتماعهما فى الهمس ومقاربة المخرج، وأبدلت السين من التاء، كما أبدلت التاء من السين فى قولهم: طَسْتٌ.

قال العجاج: [من الرجز]

أَأَنْ رَأَيْتِ هَامَتِى كَالطَّسْتِ[٣]

والأصل: السين؛ يدل على ذلك أن أبا عثمان أنشد: [من الرجز]

لَوْ عَرَضَتْ لِأَيْبُلِيٍّ قَسِّ
أَشْعَثَ فِى هَيْكَلِهِ مُنْدَسِّ
حَنَّ إِلَيْهَا كَحَنِينِ الطَّسِّ[٤]

فأما قول[٥] حمزة: ﴿فَمَا اسْطَّاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ فإنما هو على إدغام التاء فى الطاء، ولم يلق[٦] حركتها على السين فيحرك ما لا يتحرك، ولكن أدغم مع أن الساكن الذى قبل المدغم ليس حرف مد، وقد قرأت القراء غير حرف من هذا النحو، وقد قدمنا ذكر وجه هذا النحو، ومما يؤكد ذلك أن سيبويه أنشد: [من الرجز]

كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلالِ الزَّاجِرِ ومَسْحِيِى مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ[٧]

والحذف فى «ما اسطاعوا»، والإثبات فى «ما استطاعوا»، كل واحد منهما أحسن

=
.... فالماء فوق متونه يتصبب
ينظر: شرح أشعار الهذليين ص (١١٠٠)، واللسان (نفى)، والتاج (نفى).

(١) فى أ: تقديره.
(٢) فى ج: الفاء.
(٣) تقدم.
(٤) تقدم.
(٥) فى ج: قراءة.
(٦) فى ج: يلحق.
(٧) تقدم.

من الإدغام على هذا الوجه.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿دَكَّآءَ﴾ [٩٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر[١]: ﴿دَكًّا﴾ منونا غير مهموز غير مهموز ولا ممدود.

وقرأ حمزة والكسائى وعاصم: ﴿دَكَّآءَ﴾ ممدودا مهموزا بلا تنوين.

وهبيرة عن حفص [عن عاصم]:[٢] ﴿دَكًّا﴾ منونا غير ممدود.

وقال غير هبيرة عن حفص عن عاصم: ممدود.

قال أبو على: من [قال] [٣]: ﴿جَعَلَهُ دَكًّا﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أنه لما قال: ﴿جَعَلَهُۥ﴾ وكان بمنزلة: خلق وعمل؛ فكأنه قد قال: دكه دكا، فحمله على الفعل الذى دل عليه قوله: ﴿جَعَلَهُۥ﴾.

والوجه الآخر: أن يكون جعله ذا دك، فحذف المضاف، ويمكن أن يكون حالا فى هذا الوجه.

ومن [قال] [٤]: ﴿جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ﴾ فعلى حذف المضاف، كأنه: جعله مثل دكاء، قالوا: ناقة دكاء، أى: لا سنام لها، ولا بد من تقدير الحذف؛ لأن «الجبل» مذكر فلا يوصف بـ «دكاء»؛ لأنه من [وصف] [٥] المؤنث، و «جعل» مثل «خلق»، ويمكن أن يكون حالا.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ [١٠٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ بالتاء.

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٦)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٩٦)، البحر المحيط (٦/ ١٦٥)، التبيان للطوسى (٧/ ٨٣)، التيسير للدانى (١٤٦)، تفسير القرطبى (١١/ ٦٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٣، ٢٣٣)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٢)، الغيث للصفاقسى (٢٨٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٤٩٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٨١)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٩٢)، المعانى للفراء (٢٠/ ١٦٠)، تفسير الرازى (٢١/ ١٧٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧١).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ج.

(٤) سقط فى ج.

(٥) سقط فى أ.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى[(١)]: ﴿يَنفَدَ﴾ بالياء.

قال أبو على: التأنيث أحسن؛ لأن المسند إليه الفعل مؤنث، والتذكير حسن أيضا؛ لأن التأنيث ليس بحقيقى، وقد تقدم ذكر ذلك فى غير موضع.

* * *

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٦)، البحر المحيط (٦/ ١٦٩)، التبيان للطوسى (٧/ ٨٨)، التيسير للدانى (١٤٦)، الحجة لابن خالويه (١٣٣)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٢)، الغيث للصفاقسى (٢٨٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٠١)، الكشف للقيسى (٢/ ٨١، ٨٢)، المجمع للطبرسى (٦/ ٤٩٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٦).

[بسم الله الرحمن الرحيم] [١]

ذكر اختلافهم فى سورة مريم

اختلفوا فى [قوله -عز وجل-:] [٢] ﴿كٓهيعٓصٓ . ذِكۡرُ﴾ [١، ٢]:

فقرأ ابن كثير: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ بفتح الهاء والياء، وتبيين[٣] الدال التى فى هجاء «صاد».

وقرأ أبو عمرو: ﴿كَهِيَعَصَ. ذِّكْرُ﴾ بكسر الهاء وفتح الياء، ويدغم الدال فى الذال.

[و] نافع يلفظ بالهاء والياء بين الكسر والفتح، ولا يدغم الدال التى فى هجاء «صاد» فى الذال من «ذكر»، هذا قول محمد بن إسحاق عن أبيه.

وقال ابن سعدان عن إسحاق المدنى عن نافع: بفتح الهاء والياء ويدغم.

وقال إسماعيل بين الكسر والفتح.

وقال أحمد بن صالح عن ورش، وقالون عن نافع: الهاء بين الكسر والفتح، ونون «العين» غير مبينة، ودال «صاد» غير مبينة وهو معها ذال.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- والكسائى: بكسر الهاء والياء، والكسائى لا يبين الدال وعاصم يبينها[٤].

وقرأ حمزة وابن عامر: ﴿كَهَيِعَصَ. ذِكْرُ﴾ بفتح الهاء وكسر الياء، ويدغمان.

وكلهم يخفى نون «عين».

وروى ابن اليتيم عن أبى حفص [عن حفص] [٥] عن عاصم: [أنه كان] [٦] يبين الهاء ولا يرفعها ولا يكسر الياء.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى ج: تليين.
(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٧)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٩٩)، البحر المحيط (٦/ ١٧٢)، التبيان للطوسى (٧/ ٩٠)، التيسير للدانى (١٤٧)، تفسير القرطبى (١١/ ٧٤)، الحجة لابن خالويه (٢٣٤)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٠٢)، الكشف للقيسى (١/ ١٨٧)، المجمع للطبرسى (٦/ ٥٠٠)، تفسير الرازى (٢١/ ١٧٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ١).
(٥) سقط فى أ.
(٦) سقط فى ج.

أبو عمارة عن حفص عن عاصم: يفخم.

قال أبو على: القول فى إمالة هذه الحروف: إن إمالتها لا تمتنع؛ لأنها ليست بحروف معنى، وإنما هى أسماء لهذه الأصوات.

قال سيبويه: قالوا: با، تا؛ لأنها أسماء ما يتهجى به، فلما كانت أسماء غير حروف جازت فيها الإمالة كما جازت فى الأسماء.

ويدلك على أنها أسماء أنها إذا أخبرت عنها أعربتها، وإن كنت لا تعربها قبل ذلك، كما أن أسماء العدد إذا أخبرت عنها أعربتها؛ فكما أن أسماء العدد قبل أن تعربها أسماء، فكذلك هذه الحروف، وإذا كانت أسماء ساغت الإمالة فيها، فأما من لم يمل فعلى قول أهل الحجاز.

قال: كلهم يخفى نون «عين». حفص عن عاصم يبين النون[(١)].

قال أبو عثمان: بيان النون مع حروف الفم لحن، إلا أن هذه الحروف تجرى على الوقف عليها والقطع لها مما بعدها، فحكمها البيان وألا تخفى.

وقول عاصم هو القياس فيها وما لا مذهب عنه، وكذلك أسماء العدد حكمها على الوقف وعلى أنها منفصلة مما بعدها.

ومما يبين أنها على الوقف أنهم قالوا: ثلاثهَ اربعه، فألقوا حركة الهمزة على الهاء؛ لسكونها، ولم يقلبوها تاء - وإن كانت موصولة - لما كانت النية بها الوقف؛ فكذلك النون ينبغى أن تبين؛ لأنها فى نية الوقف والانفصال مما بعدها.

ولمن لم يبين أن يستدل بتركهم قطع الهمزة فى[(٢)] قوله: ﴿الٓمٓ اللهُ﴾ [آل عمران: ١-٢] ؛ ألا ترى أن الهمزة لم تقطع، وإن كان ما هى منه[(٣)] فى تقدير الانفصال مما قبله؟! فكما لم تقطع الهمزة فى ﴿الٓمٓ اللهُ﴾ وفى قولهم: واحد اثنان، كذلك لم تبين النون؛ لأنها جعلت فى حكم الاتصال، كما كانت الهمزة فيما ذكرنا كذلك.

قال أبو الحسن: التبيين -يعنى: تبيين النون- أجود فى العربية؛ لأن حروف الهجاء والعدد منفصل بعضها من بعض.

---

(١) ثبت فى حاشية ج: وهذا غلط؛ لأن أحدًا لم يبيّن النون، وإنما ذكر أنه يبين دالها.
(٢) فى أ: من.
(٣) فى ج: فيه.

قال: وعامة القراء على خلاف التبيين.
اختلفوا فى قوله: ﴿مِن وَرَآءِى﴾ [٥]:
فقرأ ابن كثير، فيما قرأت على قنبل: ﴿مِن وَّرَائِىَ﴾ مهموزة ممدودة مفتوحة الياء.
وحدثونى عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿مِن وَّرَاىَ﴾ مثل: ﴿عَصَاىَ﴾ [طه: ١٨]، و: ﴿هُدَاىَ﴾ [طه: ١٢٣] بغير همز ونصب الياء.
وكلهم همز ومد وأسكن الياء غير ابن كثير.
قال أبو عبيدة وغيره: ﴿مِن وَرَآءِى﴾: من قدامى.
وكذلك قال فى قوله: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] أى: بين أيديهم.
وأنشد لسوار بن المضرب: [من الطويل]

أَيَرْجُو بَنُو مَرْوَانَ سَمْعِى وَطَاعَتِى وَقَوْمِى تَمِيمٌ وَالفَلَاةُ وَرَائِيَا(١)

أى: أمامى، وهكذا حكى عنه التوزى.
قال: وقال: وراء الرجل: خلفه. ووراءه: قدامه.
قال: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ أى: أمامهم.
وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم: ١٧]، أى: أمامه.
قال التوزى: وأنشدنا أبو عبيدة(٢): [من الوافر]

أَتُوعِدُنِى وَرَاءَ بَنِى رِيَاحٍ كَذَبْتَ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِى(٣)

وراء بنى رياح، أى: قدام بنى رياح. وأنشد: [من الطويل]

أَلَيْسَ وَرَائِى أَنْ أَدِبَّ عَلَى العَصَا فَيَأْمَنَ أَعْدَائِى وَيَسْأَمَنِى أَهْلِى(٤)

وقال غيره -أيضا-: «وراء» يكون بمعنى: خلف، وبمعنى: قدام.
قال: وفى القرآن بمعنى(٥): خلف وبعد، قوله: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾

---

(١) البيت فى اللسان (ورى)، والتاج (ورى)، ونوادر أبى زيد (٤٥)، وللفرزدق فى جمهرة اللغة (١٣١٨) وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (٢٣٦، ١٠٧٠).
(٢) ثبت فى حاشية ج: البيت لجرير.
(٣) تقدم.
(٤) البيت لعروة بن الورد فى ديوانه (١١٤)، والأغانى (٣/ ٧٩)، والأضداد ص (٨٣) وفيها: «فيشمت» بدل «فيأمن».
(٥) فى أ: فى معنى.

[هود: ٧١]. وروى عن ابن عباس: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ أى: أمامهم[(١)]، ونحو ذلك [قال يعقوب، مثل غيره.][(٢)]

وقد حكى متقدمو أهل اللغة وقوع الاسم على الشىء وعلى ضده، وصنفوا[(٣)] فيه الكتب كقطرب، والتوزى ويعقوب وغيرهم، وربما أنكر ذلك منكرون بتعسف وتأويلات غير سهلة، وليس ينكر أحد أن اللفظة الواحدة تقع على الشىء وعلى خلافه، وكذلك لا ينبغى أن ينكر وقوعها[(٤)] على الشىء و [على][(٥)] ضده؛ لأن الضد ضرب من الخلاف، فإن زعموا أن ذلك يلبس فهو فى الخلاف أيضا يلبس[(٦)].

والقصر الذى روى عن ابن كثير لم أعلم أحدا من أهل اللغة حكاه، ولعله لغة، وقد جاء فى الشعر من قصر الممدود شىء كثير، وقياسه قياس رد الشىء إلى أصله، واللام من هذه الكلمة همزة، وليس من باب الورى، ولا من قول الشاعر: [من الطويل]

كَظَهْرِ اللَّأَى لَوْ يَبْتَغِى رِيَّةً بِهَا [نَهَارًا لَعَيَّتْ فِى بُطُونِ الشَّوَاجِنِ][(٧)]

لأنهم قالوا فى تحقيرها: وريِّئة، مثل: وديِّعة؛ حكى ذلك أبو عثمان وغيره، ولو كان من باب «الورى والتوارى» لكان تحقيره: وُرَيَّة.

ومن نادر ما جاء فى هذه الكلمة دخول الهاء فى تحقيرها مع أنها على أربعة أحرف، وكذلك دخلت فى: قديديمة، تحقير: قدام.

قال: [من الطويل]

---

(١) أخرجه ابن جرير (٨/ ٢٦٤) (٢٣٢٤١)، وذكره السيوطى فى الدر المنثور (٤/ ٤١٨).
(٢) هكذا فى أ، ج. وقد ضرب فى ج على «مثل غيره».
(٣) فى ج: ووضعوا.
(٤) فى أ، ج: وقوعه، وما أثبتناه هو الأنسب للسياق.
(٥) سقط فى ج.
(٦) ثبت ههنا فى ج: «يتلوه فى الجزء السابع والثلاثين - إن شاء الله -: والقصر الذى روى عن ابن كثير لم أعلم أحدًا من أهل اللغة حكاه، ولعله لغة. والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد ورسوله وعلى آله وسلم تسليمًا. وكتبه العباس بن أحمد بن أبى مواس.
(٧) ما بين المعكوفين سقط فى أ. والبيت للطرماح فى ديوانه (٤٨٩)، واللسان (شجن، ورى، لأى، روى)، وتهذيب اللغة (١١/ ٣٦٧، ١٤/ ٢٧١)، والتاج (شجن، لأى، ورى) وبلا نسبة فى المخصص (٨/ ٣٩).

قُدَيْدِيمةُ التَّجْرِيبِ وَالْحِلْمِ إِنَّنِى أَرَى غَفَلاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ(١)

وقال: [من البسيط]

.... يومٌ قُدَيْدِيمَةَ الْجَوْزَاءِ مَسْمُومُ(٢)

والقول فى ذلك أن ما كان على أربعة أحرف لا تدخله تاء التأنيث فى التحقير كما تدخل عامة ما كان على ثلاثة أحرف، وكأن الحرف الأصل قام مقام الزائد، كما قام مقامه فى قولهم: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم؛ ألا ترى أن هذه اللامات حذفت كما تحذف الحركات للجزم؟! وأما دخولها على «قديديمة» و«وريِّئة»، فمن الأشياء التى تشذ فترد إلى الأصل المرفوض نحو: استحوذ والقصوى والقود ورجل لدوغ، وطعام قضض؛ حكاه أبو زيد.

فأما قوله: ﴿وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى﴾ فإن الخوف لا يكون من الأعيان فى الحقيقة؛ إنما يكون من معان فيها(٣)، فإذا قال القائل: خفت الله، وخفت الوالى، وخفت الناس - فالمعنى: خفت عقاب الله ومؤاخذته، وخفت عقوبة الوالى، وملامة الناس.

وكذلك: ﴿وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى﴾ أى: خفت تضييع بنى عمى، فحذف المضاف، والمعنى على تضييعهم الدين ونبذهم إياه واطّراحهم له؛ فسأل ربه وليا يرث نبوته وعلمه؛ لئلا يضيع الدين.

ويقوى ذلك ما روى عن الحسن أنه قال: ﴿يَرِثُنِى﴾ [٦]: يرث نبوتى، وهذا بيِّن؛ لأنه لا يخلو من أن يكون أراد: يرث مالى أو علمى و(٤)نبوتى.

وفيما أثر عن رسول الله ﷺ من أنه قال: «نَحْنُ - مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ - لَا نُوَرَّثُ، مَا

---

(١) البيت للقطامى فى ديوانه (٤٤)، وخزانة الأدب (٧/ ٨٦)، واللمع فى العربية (٣٠٣)، ولسان العرب (قدم)، والمقتضب (٢/ ٢٧٣)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٥/ ١٢٨)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (٧٠)، والمقتضب (٤/ ٤١).

(٢) عجز بيت لعلقمة بن عبدة، وصدره.

وقد علوت قتود الرحل يسفعنى ....

ينظر: ديوانه (٧٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٤٩)، وبلا نسبة فى المقتضب (٢/ ٢٧٣، ٤/ ٤١).

(٣) فى ج: منها.

(٤) فى ج: أو.

تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ» (١) - دلالة على أن الذى سأل أن يرثه وليه ليس المال؛ فإذا بطل هذا ثبت الوجه الآخر.

وقريب [من هذا الوجه](٢): ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٩]، على أنه لا يجوز على نبى الله أن يقول: أخاف أن يرثنى بنو عمى وعصبتى على ما فرضته لهم، وكأن الذى حمله على مسألة ذلك رَبَّهُ ما شاهدهم عليه من تبديلهم الدين، واطراحهم له، وتوثبهم على الأنبياء، وقتلهم إياهم.

وروى عن عثمان بن عفان -رضى الله عنه-: ﴿وإنى خَفَّتِ الموالى من ورائى﴾ وكأن المعنى: أنهم قلوا، وقل من كان منهم يقوم بالدين؛ فسأل وليًّا يقوم به، وقد قال الشاعر: [من الطويل]

إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ فَلَمْ يَكُنْ ... كَـلَامُـكَ إِلَّا مِـنْ وَرَاءُ وَرَاءُ(٣)

فجوَّز(٤) فيه أهل النظر فى العربية غير وجه:

منها: إلا من وراءُ وراءُ، بضمها؛ كما ضمت(٥): قبلُ، وبعدُ، وتحتُ، ودونُ، وتجعل الثانى بدلا من الأول.

---

(١) هذا الحديث فى الصحيحين بلفظ: (لا نورث، ما تركنا صدقة) عن عمر، وأبى بكر، وعائشة.

- عمر بن الخطاب:

أخرجه البخارى (٦/ ٢٢٧ - ٢٢٨) فى كتاب فرض الخمس، باب: فرض الخمس (٣٠٩٤)، ومسلم (٣/ ١٣٧٧) فى الجهاد، باب: حكم القرء (٤٩/ ١٧٥٧).

- أبو بكر الصديق:

أخرجه البخارى (٦/ ٢٢٧) فى كتاب فرض الخمس، باب: الخمس (٣٠٩٢ و ٣٧١١ و ٤٠٣٥ و ٤٢٤٠ و ٦٧٢٥)، ومسلم (٣/ ١٣٨٠) كتاب الجهاد والسير، باب: قول النبى ﷺ: «لا نورث، ما تركنا صدقة» (٥٢/ ١٧٥٩).

- عائشة:

أخرجه البخارى (١٣/ ٤٨٩)، كتاب الفرائض، باب: قول النبى ﷺ: «لا نورث، ما تركنا صدقة» (٦٧٣٠)، ومسلم (٣/ ١٣٧٩)، كتاب الجهاد والسير، باب: قول النبى ﷺ: «لا نورث ما تركنا فهو صدقة» (٥١/ ١٧٥٨).

(٢) فى ج: من هذه الآية.

(٣) البيت لعتبى بن مالك فى اللسان (ورى)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٦/ ٥٠٤)، والدرر (٣/ ١١٣)، وشرح التصريح (٢/ ٥٢)، وشرح شذور الذهب ص (١٣٤)، وشرح المفصل (٤/ ٨٧)، واللسان (بعد)، وهمع الهوامع (١/ ١٠).

(٤) فى أ: فيجوِّز.

(٥) فى أ: ضممت.

قال أبو الحسن: أنشدناه يونس وبيتا آخر قبله.

قال: وزعم أنه شعر مرفوع.

و [منها]: إلا من وراءِ وراءِ، يريد به: «ورائى»، فحذف [ياء] (١) الإضافة، وتدل الكسرة عليها؛ فيكون: من وراءِ وراءِ، وتكون الثانية بدلا من الأولى، أو تكريرا.

ويكون: من وراءَ وراءَ، على أن تجعل «وراء» معرفة؛ فلا تصرفها للتأنيث والتعريف، وتكون الثانية تكريرا.

وروى ابن حبيب عن أبى توبة: إلا من وراءِ وراءُ، أضاف «وراءُ» إلى «وراءِ»؛ فجره بالإضافة(٢)، [وبنى] (٣) «وراء» المضاف إليها على الضم مثل: تحت ودون.

ويجوز: إلا من وراءِ وراءَ، تضيف الأول(٤) إلى الثانى، وقد جعلته لا ينصرف؛ للتأنيث والتعريف، و«وراء» الأول التقدير فيه الإفراد كما يقدر فى سائر ما يضاف(٥).

اختلفوا فى الرفع والجزم من قوله -عز وجل-: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ [٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ برفعهما.

وقرأ أبو عمرو والكسائى(٦): ﴿يَرِثْنِى وَيَرِثْ﴾ بالجزم فيهما.

قال أبو على: وجه الرفع [فيهما] (٧): أنه سأل وليا وارثًا علمه ونبوته، وليس المعنى الجزاء، أى: إن وهبته ورث؛ وذلك أنه ليس كل ولى يرث، فإذا لم يكن كذلك لم يسهل الجزاء من حيث لم يصح أن تقول: إن وهبته ورث؛ لأنه قد يهب

---

(١) سقط فى ج.
(٢) فى أ: للإضافة.
(٣) سقط فى ج.
(٤) فى أ: وراء الأول.
(٥) زاد فى أ: ذلك.
(٦) إتحاف الفضلاء (٢٩٧)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٠٢، ٣٠٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٠، ٦١)، البحر المحيط (٦/ ١٧٤)، التبيان للطوسى (٧/ ٩١)، التيسير للدانى (١٤٨)، تفسير الطبرى (١٦/ ٣٨)، تفسير القرطبى (١١/ ٨١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٤)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٤١٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٠٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٩٤)، المجمع للطبرسى (٦/ ٥٠٠)، المعانى للفراء (٢/ ١٦١)، تفسير الرازى (٢١/ ١٨١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٧).
(٧) سقط فى أ.

[له] وليا ولا يرث، وكون «وليا» فاصلة لا يدل على أن «يرثنى» ليس بصفة؛ ألا ترى أن الفاصلة قد يكون ما بعدها متصلا بها؛ فلا توجب الفاصلة قطع ما بعدها عنها؟!

ووجه الجزم: أنه أوقع الولى الذى هو اسم عام موضع الخاص، فأراد بالولى: وليا وارثا، كما وضع العام موضع الخاص فى غير هذا [الموضع] (١)؛ كقوله -عز وجل-: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وإنما يريد(٢) بكل واحد من قوله: ﴿ٱلنَّاسُ﴾: [رجلًا مفردًا] (٣)، وقد يقول الرجل: «جاءنى أهل الدنيا»، وإنما أتاه بعضهم؛ إذا قصد التكثير.

وتقول: «سِيْر عليه الدهرَ والأبدَ»، فوضع العام فى كل ذا موضع الخاص.

فكذلك قوله: ﴿وَلِيًّا﴾ لفظة عامة تقع على الوارث وغير الوارث، فأوقعه على الوارث دون غيره؛ فعلى هذا يصح معنى الجزاء.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿عِتِيًّا﴾ [٨] [و ﴿جِثِيًّا﴾] (٤) [٦٨] و ﴿وَبُكِيًّا﴾ [٥٨] و ﴿صِلِيًّا﴾ [٧٠] فى كسر أوائلها وضمها:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم -فى رواية أبى بكر- وابن عامر(٥): بضم أوائل هذه الحروف.

وقرأ حمزة والكسائى بكسر أوائل هذه الحروف كلها.

[وقرأ] حفص عن عاصم بكسر أوائل هذه الحروف كلها، إلا ﴿وَبُكِيًّا﴾ فإنه يضم أوله.

[قال] أبو عبيدة: كل مبالغ فى شر أو كفر فقد عتا عِتيا، ومثلها: عصى.

قال أبو على: اعلم أن ما كان على «فُعُول» كان على ضربين:

---

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: يراد.
(٣) فى أ: رجل مفرد.
(٤) سقط فى ج.
(٥) إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٠٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦١)، البحر المحيط (٦/ ١٧٥، ٢٠٨)، التبيان للطوسى (٧/ ٩٦)، الحجة لابن خالويه (٢٣٥)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٧)، الغيث للصفاقسى (٢٨٤، ٢٨٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٠٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٨٤)، المجمع للطبرسى (٦/ ٥٠٣)، المعانى للفراء (٢/ ١٦٢)، تفسير الرازى (٢١/ ١٨٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٧).

أحدهما: أن يكون جمعا.

والآخر: أن يكون مصدرا، وقد جاءت أحرف فى غير المصادر وهى قليلة.

فالجمع إذا كان على «فُعُول» من المعتل اللام جاء على ضربين:

أحدهما: أن تكون اللام واوا.

والآخر: أن تكون ياء.

فما كان اللام منه واوا من هذه الجموع قلبت إلى ياء، وذلك نحو: حَقْو وحُقِى، ودَلْو ودُلِى، وعصا وعُصى، وصفا وصُفى، فاللام إذا كانت واوا لزمها القلب على الاطراد إلى الياء، ثم قلبت واو «فعول» إلى الياء لإدغامها فى الياء؛ وكسرت عين الفعل كما كسرت فى مرمِى ونحوه.

وقد جاءت حروف من ذلك قليلة على الأصل، فمن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: إنكم لتنظرون فى نُحُوٍّ كثيرة.

وحكى غيره فى جمع «نجو» الذى يعنى به: السحاب: نُجُوٌّ، وفى «حَمًا»: حُمُوّة. وأنشد: [من الطويل]

.... وَأَصْبَحْتَ مِنْ أَدْنَى حُمُوَّتِها حَمًا[1]

فما كان كذلك فإن كسر الفاء فيه مطرد، وذلك نحو: دِلِى وحِقِى وعِصى، وجاز ذلك فيها؛ لأنها غيرت تغييرين، وهما: أن الواو التى هى لام قلبت، والواو التى كانت قبلها قلبت أيضا، فلما غيرت تغييرين قويا على هذا التغيير من كسر الفاء، كما أن باب «حنيفة وجديلة»، فى الإضافة لما غير تغييرين قوى على حذف الياء فى قولهم: جَدَلى، وحَنَفى، وفَرَضى، وقد تركوا أحرفا من ذلك على الأصل فلم تغير، فقالوا فى «السليقة»: سليقى، وفى «عميرة كلب»: عميرى، وفى «الحُرَّيْبَة»: حُرَّيْبى[2]، والمستمر هو الأول.

فأما ما كان لامه ياء من هذا النحو - نحو: ثُدِى وحُلِى ولُحِى - فقد كسروا الفاء

---

(١) عجز بيت لعبد الله بن عجلان النهدى، وصدره:

لقد أصبحت أسماء حجرًا محرمًا ....

ينظر: الشعر والشعراء (٧٢٠)، ولمسافر بن أبى عمرو فى الأغانى (٩/ ٦٣)، ولعبد الله أو لمسافر فى الأغانى (٢٢/ ٢٢٤)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٥/ ٢٧٢)، وكتاب العين (٣/ ٣١٢)، وتاج العروس (حمو)، واللسان (حمو).

(٢) فى أ: الخربية: خريبى.

منه أيضا؛ فقالوا: ثِدِى وحِلِى، وإن لم يغيروا[١] التغييرين اللذين ذكرنا فى باب «حُقى وعُصيّ»؛ وذلك لأنهم أجروا الياء ههنا مجرى الواو، كما أجروها مجراها فى: اتَّسر واتَّبس؛ إذا أردت: افتعل، من: اليُسرِ واليُبسِ، فاستمر الكسر فى فاء ما كان من الياء، كما استمر فى باب الواو الذى غير تغييرين؛ لإجرائهم الياء مجرى الواو، ولأنهم قد غيروا -أيضا- فى باب النسب[٢]، لتغيير واحد، فقالوا: قُرَشى، وهُذَلى، فحذفوا الياء لما ألحقوا ياءى الإضافة.

وأما ما كان من ذلك مصدرا: فما كان من الواو فالقياس فيه أن يصحح نحو: العُتو والعُلو[٣]؛ لأن واوه لم يلزمها الانقلاب كما لزمها الانقلاب فى الجمع، ولكن لما كانوا قد قلبوا الواو فى[٤] هذا النحو وإن كان مفردا نحو: معدى ومَرْضى[٥]، وقلب ما كان قبل الآخر بحرف كما قلب الآخر نحو: صيَّم، و [ما] [٦] كان على وزنه، وغير تغييرين كما غيروا فى الجمع -قلبوا ذلك أيضاً فى نحو: عتى.

وزعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿ظلما وعليًا﴾ [النمل: ١٤] فى «علو»، ولم يكن شبه هذا الضرب للجمع؛ حيث وافقه فى البناء وغير تغييرين بدون شبه «أحمد» بـ «أشرب»، فأجرى المصدر مجرى الجمع فى كسر الفاء منه.

فأما ما كان من هذه المصادر من الياء، فليس يستمر الكسر فى فائه، كما استمر فى الجمع، وفى المصادر التى من الواو؛ ألا ترى أن المضى فى نحو: ﴿فَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ مُضِيًّا﴾ [يس: ٦٧] ليس أحد يروى فيه الكسر فيما علمناه؟!

وحكى أبو عمر عن أبى زيد: أوى إليه إويا.

ومما يؤكد الكسر فى هذا النحو أنهم قد قالوا: قِسِى، وألزموها كسر الفاء، ولم نعلم أحدا يسكن إلى روايته حكى فيه غير الكسر، وذلك أنه قلبت الواو إلى موضع اللام، فلما وقعت موقعها قلبت كما تقلب الواو إذا كانت لاما، وكسرت الفاء

(١) فى أ: يغير.
(٢) فى أ: النصب.
(٣) فى أ: القلو.
(٤) فى أ: من.
(٥) فى أ: مرمى.
(٦) سقط فى ج.

وألزمت الكسر؛ فأن لم نسمع فيها [غير الكسر] [١] دلالة على تمكن الكسر فى هذا الباب.

قال أبو الحسن: أكثر القراء يضمون أول هذا، يعنى: ﴿عُتِيًّا﴾.

قال: وكذلك: الجُثى، والبُكى، والصُلى.

قال: وزعم يونس أنها لغة تميم، وغيرهم يكسر.

قال أبو الحسن: وسمعناه من العرب مكسورا سوى بنى تميم فى المصدر والجمع.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿خَلَقْتُكَ﴾، و: ﴿خلقناك﴾ [٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿خَلَقْتُكَ﴾ بالتاء من غير ألف.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿خلقنَاك﴾ بالنون والألف[٢].

قال أبو على: حجة من قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ﴾ أن قبله: ﴿قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ﴾.

وحجة من قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ﴾ أنه قد جاء لفظ الجمع بعد لفظ الإفراد.

قال -عز وجل-: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، [ثم قال] [٣] بعد: ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الإسراء: ٢].

وقال: [﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾] [٤] [الحجر: ٢٦] [و]: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق: ١٦]، [و]: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]، ونحو ذلك.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ [مريم: ١٩]:

---

(١) فى ج: غيره.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٠٥)، التبيان للطوسى (٧/ ٩٧)، التيسير للدانى (١٤٨)، تفسير القرطبى (١١/ ٨٤)، الحجة لابن خالويه (٢٣٦)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٨)، الغيث للصفاقسى (٢٨٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٠٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٨٥)، المجمع للطبرسى (٦/ ٥٠٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٧).

(٣) فى أ: وجاء.

(٤) سقط فى ج.

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ بالهمز.

وقرأ أبو عمرو ونافع[(١)] -فى رواية ورش- والحلوانى عن قالون: ﴿ليَهَبَ لك﴾ بغير همز.

وفى رواية غير ورش عن نافع: ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ بالهمز.

قال أبو على: حجة من قرأ[(٢)]: ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ ، فأسند الفعل إلى المتكلم، والهبة لله سبحانه، ومنه: أن الرسول والوكيل قد يسندون هذا النحو إلى أنفسهم، وإن كان الفعل للموكل والمرسل - للعلم بأنه فى المعنى للمرسل، وأن الرسول والوكيل مترجم عنه.

ومن قال: ﴿لِيَهَبَ لَكِ﴾ فهو على تصحيح اللفظ[(٣)] على المعنى؛ ففى قوله: ﴿لِيَهَبَ لَكِ﴾ ضمير من قوله: ﴿رَبِّكِ﴾، وهو -سبحانه- الواهب.

وزعموا أن فى حرفى[(٤)] أُبَى وابن مسعود: ﴿وَلِيَهَبَ لَكِ﴾، ولو خففت الهمزة من «لأهب» لكان فى قول أبى الحسن: «ليهبَ» فتقلبها ياء محضة، وفى قول الخليل: «لاهب» تجعلها بين الياء والهمزة.

اختلفوا فى كسر النون وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [٢٣]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر والكسائى ﴿نِسْيًا﴾ بكسر النون[(٥)].

---

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٠٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦١)، البحر المحيط (٦/ ١٨٠)، التبيان للطوسى (٧/ ١٠١)، التيسير للدانى (١٤٨)، تفسير الطبرى (١٦/ ٤٧)، تفسير القرطبى (١١/ ٩١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٦)، الحجة لابن خالويه (٤٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٨)، الغيث للصفاقسى (٢٨٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٨٦)، المجمع للطبرسى (٦/ ٥٠٧)، المعانى للفراء (٢/ ١٦٣)، تفسير الرازى (٢١/ ١٩٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٧).

(٢) فى أ: قال.

(٣) فى أ: اللغة.

(٤) فى أ: حرف.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٠٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦١)، البحر المحيط (٦/ ١٨٣)، التبيان للطوسى (٧/ ١٠٣)، التيسير للدانى (١٤٨)، تفسير الطبرى (١٦/ ٥٠)، تفسير القرطبى (١١/ ٩٣)، الحجة لابن خالويه (٢٣٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٤١)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٨)، الغيث للصفاقسى (٢٨٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٠٦)، الكشف للقيسى (٢/ ٨٦)، المجمع للطبرسى (٦/ ٥٠٧) المعانى للفراء (٢/ ١٦٤)، تفسير الرازى (٢١/ ٢٠٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٨).

وقرأ حمزة بفتح النون: [﴿نَسْيًا﴾] [(١)].

واختلف عن عاصم:

فروى أبو بكر عنه: ﴿نِسْيًا﴾ كسرا.

وروى حفص عنه[(٢)]: ﴿نَسْيًا﴾ فتحا مثل حمزة.

وقال أبو الحسن: النِّسى: هو الشيء الحقير ينسى، نحو: النعل والسوط.

وقال غيره: النسى: ما أغفل من شيء حقير.

وقال بعضهم: ما إذا ذكر لم يطلب.

وقالوا: الكسر أعلى اللغتين.

وقال الشنفرى[(٣)]: [من الطويل]

كَأَنَّ لَهَا فِي الأَرْضِ نِسْيًا تَقُصُّهُ   عَلَى أَمِّهَا وَإِنْ تُحَدِّثْكَ تَبْلَتِ[(٤)]

اختلفوا فى فتح الميم والتاء وكسرهما من قوله -جل وعز-: ﴿مِن تَحْتِهَآ﴾ [مريم: ٢٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم -فى رواية أبى بكر- وابن عامر: ﴿مَنْ تَحْتَهَا﴾ بفتح الميم والتاء[(٥)].

---

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: عن عاصم.

(٣) عمرو بن مالك الأزدى، من قحطان، شاعر جاهلى، يمانى، من فحول الطبقة الثانية. كان من فتاك العرب وعدّائيهم. وهو أحد الخلعاء الذين تبرأت منهم عشائرهم. قتله بنو سلامان. وقيست قفزاته ليلة مقتله، فكانت الواحدة منها قريبًا من عشرين خطوة. وفى الأمثال: «أعدى من الشنفرى»، وهو صاحب «لامية العرب» التى مطلعها:

«أقيموا بنى أمى صدور مطيكم   فإنى إلى قوم سواكم لأميل»

شرحها الزمخشرى فى «أعجب العجب» المطبوع مع شرح آخر منسوب إلى المبرِّد، ويظن أنه لأحد تلاميذ ثعلب.

ينظر: الأعلام (٥/ ٨٥).

(٤) تقدم.

(٥) ينظر إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٠٩)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦١)، البحر المحيط (٦/ ١٨٣)، التبيان للطوسى (٧/ ١٠٣)، التيسير للدانى (١٤٨)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٨)، تفسير القرطبى (١١/ ٩٣)، الحجة لابن خالويه (٢٣٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٤١)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٨)، الغيث للصفاقسى (٢٨٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٠٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٨٦)، المجمع للطبرسى (٦/ ٥٠٨)، المعانى للفراء (٢/ ١٦٥)، تفسير الرازى (٢١/ ٢٠٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٨).

وقرأ نافع وحمزة والكسائى وحفص عن عاصم: ﴿مِن تَحۡتِهَآ﴾ بكسر الميم والتاء.

قال أبو على: ﴿مِن تَحۡتِهَآ﴾؛ لأنه إنما هو جبريل، أو عيسى.

وقال بعض أهل التأويل: لا يكون إلا عيسى، ولا يكون جبريل؛ لأنه لو كان جبريل -عليه السلام- لناداها من فوقها.

وقد يجوز أن يكون جبريل، وليس قوله: ﴿مِن تَحۡتِهَآ﴾ يراد به الجهة المحاذية للمتمكن(١) من تحته؛ ولكن المعنى: فناداها من دونها.

ويدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا﴾ [مريم: ٢٤] فلم يكن الجدول محاذيا لهذه الجهة، ولكن المعنى: جعله دونك.

وقد يقال: «فلان تحتنا»، أى: دوننا فى الموضع، قال ذلك أبو الحسن؛ فَـ ﴿مِن تَحۡتِهَآ﴾ أبين؛ لأن المنادى أحد هذين، وأن يكون المنادى [لها] (٢) عيسى أشبه وأشد إزالة لما خامرها من الوحشة والاغتمام بما(٣) يوجد به طعن عليها؛ لأن ذلك يثقل على طباع البشر؛ ألا ترى قوله للنبى ﷺ: ﴿قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَۖ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وقوله: ﴿وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدۡرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [الحجر: ٩٧]؟!

وإذا قال: ﴿مَنۡ تَحۡتَهَا﴾، كان عاما، فلم يبلغ [فى] (٤) إزالة وحشتها وهمها ما يبلغه نداء عيسى، عليه السلام.

ووجه من قرأ: ﴿مَنۡ تَحۡتَها﴾: أنه وضع اللفظة العامة موضع اللفظ الخاص؛ فقال: ﴿من تحتها﴾، وهو يريد عيسى -صلى الله عليه وسلم- كما تقول: «رأيت من عندك»، وأنت تعنى واحدا بعينه.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ﴾ [مريم: ٢٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائى: ﴿تَسَّاقَطۡ﴾ بالتاء مشددة السين.

وقرأ حمزة(٥): ﴿تَسَاقَطۡ﴾ بالتاء مخففة السين.

---

(١) فى أ: للتمكن.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: لما.
(٤) سقط فى ج.
(٥) ينظر إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣١٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٢)، =

واختلف عن عاصم: فروى عنه أبو بكر: ﴿تَسَّاقَطْ﴾ مثل أبى عمرو، وروى عنه حفص ﴿تُسَاقِطْ﴾ بضم التاء، وكسر القاف، مخففة السين.

قال أبو على: هذه الوجوه كلها متفقة فى المعنى إلا ما رواه حفص عن عاصم؛ ألا ترى أن قول حمزة: ﴿تَسَاقَطْ﴾ إنما هو: تتساقط، فحذف التاء التى أدغمها غيره؟! وكلهم جعل فاعل الفعل الذى هو «تسّاقط» أو «تُسَاقطْ» -فى رواية حفص-: النخلة.

ويجوز أن[1] يكون فاعل «تَساقط» أو «تُساقط» هو: جذع[2] النخلة، إلا أنه لما حذف المضاف أسند الفعل إلى النخلة فى اللفظ.

ويجوز فى قراءة عاصم: ﴿تُسَاقِطْ﴾ هز النخلة، فتحذف، أو: تساقط النخلة.

فأما تعديتهم «تساقط» وهو «تتفاعل»، فإن «تتفاعل» مطاوع «فاعل»، كما أن «تَفَعَّلَ» مطاوع «فَعَّلَ»؛ فكما عدى «تفعل» فى نحو: تجرعته وتمليته وتمززته، كذلك عدى «تفاعل».

فمما جاء من ذلك فى الشعر قول ذى الرمة: [من الطويل]

وَمِنْ جُودَةٍ غُفْلٍ بسَاطٍ تَحَاسَنَتْ ... بها الوَشْىَ قَرَّاتُ الرِّيَاحِ وَخُورُهَا[3]

ومن ذلك قول الآخر: [من الوافر]

تُطَالِعُنَا خَيَالَاتٌ لِسَلْمَى ... كَمَا يَتَطَالَعُ الدَّيْنَ الغَرِيمُ[4]

وأنشد أبو عبيدة لأوفى بن مطر[5]: [من المتقارب]

= البحر المحيط (٦/ ١٨٤)، التبيان للطوسى (٧/ ١٠٣)، التيسير للدانى (١٤٩)، تفسير القرطبى (١١/ ٩٤، ٩٥)، الحجة لأبى زرعة (٤٤٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٩)، الغيث للصفاقسى (٢٨٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٠٧)، الكشف للقيسى (٢/ ٨٧)، المجمع للطبرسى (٦/ ٥٠٨)، المعانى للفراء (٢/ ١٦٦)، تفسير الرازى (٢١/ ٢٠٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٨).

(١) فى أ: بأن.

(٢) فى ج: جميع.

(٣) تقدم.

(٤) البيت بلا نسبة فى اللسان (طلع)، والتاج (طلع).

(٥) هو مقرن (المعروف بأوفى) بن مطر بن ناشرة، من بنى مازن بن عمرو بن تميم، أحد العدّائين المشهورين فى الجاهلية، (وهم: أوفى، وسليك بن السلكة، والمنتشر بن وهب)، وكان أحدهم يعدو خلف الظبى فيأخذه. وهو من الشعراء أيضًا. وعده ابن حبيب من المشهورين بالوفاء. وروى خبرًا عنه فى ذلك. ينظر: الأعلام (٧/ ١٨٣).

تَخَاطَأَتِ النَّبْلُ أَحْشَاءَهُ وَأَخَّرَ يَوْمِى فَلَمْ يَعْجَلِ[(١)]

قال: هو فى موضع «أخطأت».

وأنشد للأعشى: [من الكامل]

رَبِّى كَرِيمٌ لَا يُكَدِّرُ نِعْمَةً وَإِذَا تُنُوشِدَ بِالمَهَارِقِ أَنْشَدَا[(٢)]

قال: هو فى موضع «نُشِد»، أى: يُسأل بالكتب، وهى المهارق، وأنشد لامرئ القيس: [من الطويل]

وَمِثْلِكِ بَيْضَاءِ العَوَارِضِ طَفْلَةٍ لَعُوبٍ تَنَاسَانِى إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِى[(٣)]

قال: يريد: تنسينى.

وقد قرأ غيرهم: ﴿يتساقط﴾.

فمن قرأ كذلك أمكن أن يكون فاعله: الهز؛ لأن قوله: ﴿وَهُزِّىٓ﴾ قد دل على الهز؛ فإذا كان كذلك جاز أن يضمره كما أضمر «الكذب» فى قوله: من كذب كان شرا له.

ويمكن أن يكون الجذع، أى: يساقط عليك الجذع، ويجوز فى الفعل إذا أسند إلى الجذع وجهان:

أحدهما: أن الفعل أضيف إلى الجذع كما أضيف إلى النخلة برمتها؛ لأن الجذع معظمها.

والآخر: أن يكون الجذع منفردا عن النخلة يسقط عليها، ويكون سقوط الرطب من الجذع آية لعيسى - عليه السلام - ويصير سقوط الرطب من الجذع أسكن لنفسها، وأشد إزالة لاهتمامها، وسقوط الرطب من الجذع منفردا عن النخل مثل رزقها الذى [كان] [(٤)] يأتيها فى المحراب فى قوله -تعالى-: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: ٣٧] إلى قوله: ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل

---

(١) تقدم.

(٢) البيت فى ديوانه (٢٧٩)، واللسان (نشد، هرق)، والمخصص (١٤/ ٦٦)، وأساس البلاغة (نشد)، وتهذيب اللغة (٥/ ٣٩٧)، والتاج (نشد، أهرق).

(٣) البيت فى ديوانه ص (٣٠)، والأزهية ص (٢٣٢)، وخزانة الأدب (١/ ٦٦)، ولسان العرب (نسا)، والمنصف (١/ ٩٣)، وتاج العروس (نسى)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٢/ ٤٧٢)، ويروى: «تُنسينى» بدل «تناسانى».

(٤) سقط فى ج.

عمران: ٣٧].

وقوله: ﴿رُطَبًا﴾ في هذه الوجوه منصوب على أنه مفعول به.

ويجوز في قوله: ﴿تَسَاقط عليك﴾: أي: تساقط عليك ثمرة النخلة رطبا، فحذف المضاف الذي هو «الثمرة»، ويكون انتصاب رطب على الحال، وجاز أن تضمر «الثمرة» وإن لم يجر لها ذكر؛ لأن ذكر النخلة يدل عليها كما دل البرق على الرعد فيما ذكرناه فيما مر.

فأما الباء في قوله: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾، فتحتمل أمرين:

أحدهما: أن تكون زائدة[1]؛ كقولك: ألقى بيده، أي: ألقى يده، وقوله: [من الطويل]

بِوَادٍ يَمَانٍ يَنْبُتُ الشَّثُّ حَوْلَهُ ... وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّبَهَانِ[2]

ونحو ذلك.

ويجوز أن يكون المعنى: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ أي: بهز جذع النخلة رطبا.

كما قال: [من البسيط]

وَصَوَّحَ الْبَقْلَ نَأَّاجٌ تَجِيءُ بِهِ ... هَيْفٌ يَمَانِيَةٌ فِي مَرِّهَا نَكَبُ[3]

أي: تجيء بمجيئه هيف، أي: إذا جاء النأاج جاء الهيف، وكذلك إذا هززت الجذع هززت بهزه رطبا، [أي:][4] فإذا هززت الرطب سقط.

قال:

قرأ الكسائي وحده: ﴿وأوصاني﴾ [٣١] ممالة. ﴿وآتاني﴾ [مريم: ٣٠] ممالة. والباقون لا يميلون.

---

(١) في ج: زيادة.

(٢) البيت للأحول اليشكري في لسان العرب (شبه)، وبلا نسبة في لسان العرب (شثث)، وتهذيب اللغة (٦/ ٩٣)، وتاج العروس (شثث)، وجمهرة اللغة ص (٨٣، ١٢٣٦)، وكتاب العين (٣/ ٤٠٤)، ومجمل اللغة (٣/ ١٩٦)، وديوان الأدب (٢/ ٢١).

ويروى: «صدره» بدل «حوله».

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه (٥٤)، ولسان العرب (٢/ ٥٢٠) (صوح، صوع، هيف)، وتهذيب اللغة (٥/ ١٦٥، ٦/ ٤٤٩)، وكتاب العين (٤/ ٩٦)، ومقاييس اللغة (٣/ ٣١٩، ٥/ ٣٧٦)، أساس البلاغة (نأج)، وجمهرة أشعار العرب (٩٤٩)، والتاج (صوح، صوع، هيف).

(٤) سقط في ج.

قال أبو على: الإمالة فى ﴿آتانى﴾ أحسن منها فى ﴿أوصانى﴾ ؛ لأن فى ﴿أوصانى﴾ مستعليا، وهو مع ذلك يجوز كما جازت إمالة: صاد وطغا وصغا، ونحو ذلك.

اختلفوا فى [قوله -تعالى-] (١): ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾ [٣٤]:

فقرأ عاصم: ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾ نصبا.

وكذلك ابن عامر.

[وقرأ] (٢) ابن كثير وأبو عمرو ونافع وحمزة والكسائى (٣): ﴿قولُ الحق﴾ رفعا.

قال أبو على: الرفع على أن قوله: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾: كلام؛ فالمبتدأ المضمر ما دل عليه هذا الكلام، أى: هذا الكلام قول الحق.

ويجوز أن تضمر «هو»، وتجعله كناية عن عيسى ؛ فيكون الرافعَ قولَ الحقِّ، أى: هو قول الحق ؛ لأنه قد قيل فيه: «روح الله وكلمته»، والكلمة قول.

وأما النصب فعلى أن قوله: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ يدل على: أحق قول الحق.

وتقول: «هذا زيد الحق لا الباطل» ؛ لأن قولك: «هذا زيد» عندك بمنزلة «أحق»؛ فكأنك قلت: «أحق الحق»، و «أحق قول الحق».

اختلفوا فى كسر اللام وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿كَانَ مُخْلَصًا﴾ [٥١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم فى رواية الكسائى عن أبى بكر والمفضل عن عاصم: ﴿مُخْلِصًا﴾ بكسر اللام (٤).

---

(١) سقط فى ج.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٩٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣١٥)، البحر المحيط (٦/ ١٨٩)، التبيان للطوسى (٧/ ١١٠)، التيسير للدانى (٤٩)، تفسير الطبرى (١٦/ ٦٢، ٦٣)، تفسير القرطبى (١١/ ١٠٥)، الحجة لابن خالويه (٢٣٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٩)، الغيث للصفاقسى (٢٨٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٠٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٨٨)، المجمع للطبرسى (٦/ ٥١٣)، المعانى للفراء (٢/ ١٦٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٨).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٩٩)، البحر المحيط (٦/ ١٨٩)، التبيان للطوسى (٧/ ١١٨)، التيسير للدانى (١٤٩)، تفسير الطبرى (١٦/ ٧١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٤١٠)، الغيث للصفاقسى (٢٨٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥١٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٨٩، ٩٠)، المجمع للطبرسى (٦/ ٥١٧)، تفسير الرازى (٢١/ ١٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٥).

وقرأ عاصم -فى رواية يحيى عن أبى بكر- وحفص عنه: ﴿مُخْلَصًا﴾ بفتح اللام.
وقرأ حمزة والكسائى بفتح اللام أيضا.
قال أبو على: من كسر اللام فحجته قوله -تعالى-: ﴿وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٤٦].
ومن فتحها فحجته [قوله] (١): ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٤٦].
اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾ [٣٦]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو(٢): ﴿وَأَنَّ الله رَبِّى﴾ بنصب الألف.
وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ﴾ خفضا.
حجة من كسر: أنه حمله على قوله: ﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾(٣) فجعله مستأنفا، كما أن المعطوف عليه مستأنف.
وحجة من فتح أنه حمله على قوله: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ﴾ وبأن الله ربى وربكم.
على بن نصر عن أبى عمرو: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ﴾ [مريم: ٦٥] يدغم اللام، ويقول: إن شئت أدغمته وما كان مثله، وإن شئت بينته.
وقال هارون عن أبى عمرو: إنه كان يدغم ﴿هل تَّعلم﴾ ثم رجع إلى البيان.
قال أبو على: يرى سيبويه: أن إدغام اللام فى الطاء والدال والتاء والصاد والزاى والسين- جائز، وجواز إدغامها فيهن على أن آخر مخرج اللام قريب من مخارجهن، وهن حروف طرف اللسان، وليس إدغام اللام فى الطاء والدال والتاء فى الحسن كإدغامها فى الحروف الستة؛ لأن هذه أخرج من الفم من تلك.

---

(١) سقط فى ج.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٩٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣١٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٢، ٦٣)، البحر المحيط (٦/ ١٨٩)، التبيان للطوسى (٧/ ١١٢)، التيسير للدانى (١٤٩)، تفسير الطبرى (١٦/ ٦٤)، تفسير القرطبى (١١/ ١٠٧)، الحجة لابن خالويه (٢٣٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٤١٠)، الغيث للصفاقسى (٢٨٥)، الكشاف للزمخشرى (٢٠/ ٥٠٩)، الكشف للقيسى (٢/ ٨٩)، المجمع للطبرسى (٦/ ٥١٤)، تفسير الرازى (٢١/ ٢١٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٨).
(٣) فى أ، ج: إن الله ربى وربكم، والمثبت من حاشية ج، وهو الأنسب للسياق.

وقد جاز إدغامها -أيضا- فى الطاء وأختها[(١)].

قال: وقرأ أبو عمرو ﴿هَل ثُّوِّبَ الكفار﴾ [المطففين: ٣٦] فإذا أدغمها فى الثاء مع أنها أخرج من الفم ؛ فإدغامها فى التاء التى هى أدخل فيه أجوز[(٢)].

ومما أدغم فيه اللام فى التاء: ﴿بَل تُّؤْثِرون الحياة الدنيا﴾ [الأعلى: ١٦].

وأنشد لمزاحم العقيلى: [من الطويل]

فَذَرْ ذَا وَلَكِنْ هَتُّعِينُ مُتَيَّمًا عَلَى ضَوْءِ بَرْقٍ آخِرَ اللَّيلِ ناصِبِ[(٣)]

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [مريم ٦٧].

فقرأ عاصم ونافع وابن عامر: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ ساكنة الذال خفيفة.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى[(٤)] بفتح الذال مشددة الكاف: ﴿يَذَّكَّرُ﴾:

قال أبو على: التذكر يراد به: التدبر والتفكر، وليس تذكرا عن نسيان.

والثقيلة كأنها[(٥)] فى هذا المعنى أكثر، فمن ذلك قوله -عز وجل-: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ [فاطر: ٣٧].

وقال: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩] [الزمر: ٩].

فإضافته إلى «أولى [الألباب] [(٦)]» يدل على أن المراد به: النظر والتفكر، والخفيفة فى هذا المعنى دون ذلك فى الكثرة، وقد قال: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ﴾ [الإنسان: ٢٩] ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٢].

---

(١) فى ج: وأختيها.

(٢) فى أ: أجدر.

(٣) البيت فى ديوانه (٢٤)، وسر صناعة الإعراب (٣٤٨)، والكتاب (٤/ ٤٥٩)، وكتاب اللامات (١٥٥)، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٤٢)، وشرح المفصل (١٠/ ١٤١).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٢١)، البحر المحيط (٦/ ٢٠٧)، التبيان للطوسى (٧/ ١٢٤)، التيسير للدانى (١٤٩)، تفسير الطبرى (١٦/ ٨٠)، تفسير القرطبى (١١/ ١٣١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٤١٠)، الغيث للصفاقسى (٢٨٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥١٨)، الكشف للقيسى (٢/ ٩٠)، المجمع للطبرسى (٦/ ٥٢٢)، المعانى للفراء (٢/ ١٧١)، تفسير الرازى (٢١/ ٢٤١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٨).

(٥) فى أ: كأنه.

(٦) سقط فى أ.

وزعموا أن فى حرف أُبى: ﴿أَوَلَا يَتَذَكَّرُ الإِنْسَانُ﴾.

فأما قوله: ﴿وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٧] فمعناه: لم يك شيئا موجودا، وليس يراد: أنه قبل الخلق لم يقع عليه اسم شىء، وهذا كما قال: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] وقد قال: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] والمعنى: أولا يذكر الإنسان الجاحد للبعث أول خلقه ؛ فيستدل بالابتداء على أن الإعادة مثل الإنشاء[1]؛ كما قال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩].

وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧].

وقال: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ﴾ [يس: ٧٨].

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣] فى ضم الميم وفتحها فى مريم والدخان والأحزاب.

فقرأ ابن كثير[2]: ﴿خير مُّقاما﴾ بضم الميم، و: ﴿فِى مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان: ٥١] بفتح الميم، و: ﴿لَا مَقَام لَكُم﴾ [الأحزاب: ١٣] بفتح الميم أيضا.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿فِى مُقَام أَمِينٍ﴾ بضم الميم، و: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ بفتح الميم، و: ﴿لا مَقَامَ لكم﴾ بفتح [الميم] [3] أيضا.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى وأبو عمرو: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ بفتح الميم، و: ﴿فِى مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ بالفتح، و ﴿لَا مَقَام لَكُمْ﴾ بالفتح فيهن.

وروى حفص عن عاصم فى الأحزاب: ﴿لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ [بالضم][4]، و: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾، و: ﴿فِى مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ بفتح الميم فيهما.

وروى غيره: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [بفتح الميم] [5].

---

(١) فى أ: الابتداء.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٤)، البحر المحيط (٦/ ٢١٠)، التبيان للطوسى (٧/ ١٢٦)، التيسير للدانى (١٤٩)، تفسير القرطبى (١١/ ١٤٢)، الحجة لابن خالويه (٢٣٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤١١)، الغيث للصفاقسى (٢٨٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٢١)، الكشف للقيسى (٢/ ٩١، ٦/ ٥٢٤)، تفسير الرازى (٢١/ ٢٤٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٩).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ج.

(٥) فى ج: بالفتح.

اعلم أنهم قد قالوا: قام يقوم، وأقام يقيم، والمصدر واسم الموضع جميعا من «فعل يفعُل» [جىء] [١] [بهما] على: مفْعَل، وذلك نحو: قتل يقتُل مقْتلا، وهذا مقتلنا.

وكذلك: المقام: يستقيم أن يكون اسما للمصدر، ويستقيم أن يكون اسم الموضع.

وأما «أقام يقيم» فالمصدر والموضع يجيئان منه على: مُقام.

وكذلك ما زاد من الأفعال على ثلاثة أحرف بحرف زائد أو حرف أصلى[٢].

فـ«المُقام» يصلح أن يكون: الإقامة، فتقول[٣]: أقمت [مُقامًا كما تقول: أقمت] [٤] إقامة.

ومكان الإقامة: مقام -أيضا- وعلى هذا قوله -عز وجل-: ﴿بسم الله مُجْرَاها ومُرْسَاها﴾ [هود: ٤١]، تقديره: [باسم الله] [٥] إجراؤها وإرساؤها.

وقد يكون المُقام: المكان الذى تقيم فيه. فهذا أصل[٦] المُقام والمَقام.

وقال: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] فهذا على موضع قيامه، وليس المصدر.

وزعم أبو الحسن أنهم يقولون للمقعد: المُقام، وللمشهد: المَقام، وتأول قوله: ﴿قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩] أى: من مشهدك، وهذا مما لا يسوغ فيه أن يكون اسما للموضع؛ ألا ترى أن المصدر لا يكون ههنا؟! وأما قوله: ﴿إن المتقين فى مُقَام أمين﴾ [الدخان: ٥١] فالمعنى على الموضع؛ ألا ترى أن الموضع يوصف بالأمن، كما يوصف بخلافه الذى هوالخوف، كما قال: [من مخلع البسيط]

يَا رُبَّ مَاءٍ صَرًى وَرَدْتُه سَبِيلُهُ خَائِفٌ جَدِيبُ[٧]

(١) سقط فى أ.
(٢) فى أ: أصل.
(٣) فى ج: تقول.
(٤) سقط فى أ.
(٥) سقط فى أ.
(٦) فى أ: هو الأصل.
(٧) البيت لعبيد فى ديوانه (١٦)، وأساس البلاغة (خوف).
ويروى صدره هكذا:
فرب ماءٍ وردت أجن ....

فأما من قرأ[١]: ﴿فى مُقَامٍ أمين﴾ [الدخان: ٥١] فإن المقام اسم لما تقيم فيه، وتثوى؛ يدلك على ذلك ما قدمناه من وصفه بالأمن.

ويدل[٢] عليه -أيضا- قول حسان: [من السريع]

مَا هَاجَ حَسَّانَ رُسُومُ المَقَام ....[٣]

فالرسم إنما يضاف إلى الأمكنة، ولا يضاف إلى الأحداث.

وعلى هذا قول[٤] الشاعر: [من الخفيف]

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِى طَلَلِه ....[٥]

وأما قول الشاعر: [من الطويل]

وَفِيهِمْ مَقَامَاتٌ حِسَانٌ وُجُوهُهَا وَأَنْدِيَةٌ يَنْتَابُهَا القَوْلُ وَالفِعْلُ[٦]

فإنما هذا على حذف المضاف، أى: أهل مقامات ومشاهد.

وروى السكرى عن الأصمعى أنه قال: المجلسُ: القوم، وأنشد: [من الكامل]

.... وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَا كُلَيْبُ المَجْلِسُ[٧]

---

(١) فى أ: قرأه.

(٢) فى ج: يدلك.

(٣) صدر بيت، وعجزه:

.... ومظعن الحى ومبنى الخيام

وينظر ديوانه (١٨٤)، وشرح الأشمونى (٢/ ٥٢٥).

(٤) فى أ: قال.

(٥) صدر بيت لجميل بثينة، وعجزه:

.... كدت أقضى الحياة من جلله

وينظر: ديوانه (١٨٩)، والأغانى (٨/ ٩٤)، وأمالى القالى (١/ ٢٤٦)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٠)، والدرر (٤/ ٨٤، ١٩٩)، وسمط اللآلى (٥٥٧)، وشرح التصريح (٢/ ٢٣)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٣٩٥، ٤٠٣)، واللسان (جلل)، والتاج (جلل)، ومغنى اللبيب ص (١٢١)، والمقاصد النحوية (٣/ ٣٣٩)، وكتاب العين (٧/ ٤٠٥)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٣٧٨)، وأوضح المسالك (٣/ ٧٧)، والجنى الدانى (٤٥٤، ٤٥٥)، والخصائص (١/ ٢٨٥، ٣/ ١٥٠)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٣٣)، وشرح الأشمونى (٢/ ٣٠٠)، وشرح ابن عقيل (٣٧٣)، وشرح عمدة الحافظ (٢٧٤)، وشرح المفصل (٣/ ٨٢، ٧٩، ٨/ ٥٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٧).

(٦) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص (١١٣)، واللسان (قوم)، وكتاب الجيم (٣/ ١١٥)، والتاج (قوم).

(٧) عجز بيت للمهلهل، وصدره:

نبئت أن النار بعدك أوقدت .... =

قال أبو على: والمجلس: موضع الجلوس، والمعنى على: أهل المجلس؛ كما أن المعنى على: أهل المقامات.

قال السكرى: المقامة: المجلس، والمقام: المنزل.

فأما قوله -سبحانه-: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٣٥] فهو من الإقامة، وسمى: دار المقامة، كما سمى: دار الخلد، وجنات عدن، وكل ذلك من اللبث والمكث.

وأنشد أبو زيد: [من البسيط]

إِنَّ الَّتِى وَضَعَتْ دَارًا مُهَاجِرَةً بِكُوفَةِ الخُلْدِ قَدْ غَالَتْ بِهَا غُولُ[1]

قالوا: زعم الأصمعى أن هذا تصحيف؛ وإنما هو بـ «كوفة الجند».

قال الجرمى: ليس بتصحيف؛ وإنما هو بـ «كوفة الخلد»، و [إنما] [2] المعنى: أن أهلها قاطنون فيها، لا ينتقلون للنجع، وطلب المراعى.

وأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

وَذَاكَ فِرَاقٌ[3] لَا فِرَاقُ ظَعَائِنٍ لَهُنَّ بِذِى القَرْحَى مَقَامٌ ومُحْتَمَلْ[4]

فإن «المقام» مصدر، كما أن خلافه الذى هو «محتمل» كذلك.

فأما قوله: ﴿لا مَقَام لكم فارجعوا﴾ [الأحزاب: ١٣] فالمعنى: لا مشهد لكم؛ لأن المقام قد أريد به: المشهد.

ومن قرأ ﴿لَا مُقَامَ﴾: أراد: [لا إقامة] [5]، وكلا الأمرين سائغ.

وقد يكون «المقام» حيث يقوم الإنسان؛ مما يدل على ذلك قول الراجز: [من الرجز]

= وينظر: التاج (جلس)، وأمالى القالى (١/ ٩٥)، وسمط اللآلى (٢٩٨).

(١) البيت لعبدة بن الطيب العبشمى فى ديوانه ص (٥٩)، وتاج العروس (كوف)، ومعجم البلدان (الكوفة)، وشرح اختيارات المفضل ص (٦٤٦).
ويروى البيت هكذا:
إن التى ضربت بيتًا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غولُ

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: الفراق.

(٤) البيت للبعيث فى اللسان (شمل).
ويروى: «مرتحل» بدلًا من «محتمل».

(٥) فى أ: الإقامة.

هَــذَا مَــقَــامُ قَــدَمَــىْ رَبَــاحِ لِلشَّـمْـسِ حَـتَّـى دَلَكَـتْ بِـرَاحِ[١]

المعنى: هَذَا موضع قيامه.

وأما قوله: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣]:

فمن ضم الميم كان اسما للمثوى، ومن فتح كان ذلك أيضا؛ ألا ترى أن الندى والنادى هما المجلس؟! فمن ذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]، ومن ذلك قول كثير: [من الطويل]

أُنَادِيك مَا حَجَّتْ حَجِيجٌ وَكَبَّرَتْ بِـفَـيْـفَـا غَـزَالٍ رُفْـقَـةٌ وَأَهَـلَّتِ[٢]

فأما «المقام» -فيمن ضم، وفيمن فتح- على اسم المكان، وليس اسم الحدث، ويدل على ذلك: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤]، فلا يراد بهذا الحدث؛ إنما يراد به: حسن الشارة والمنظر، وهذا إنما يكون فى الأماكن، فعلى هذه المسالك تسلك وجوه هذه القراءات.

اختلفوا فى همز ﴿وَرِءْيًا﴾ [٧٤] وتركه:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿وَرِءْيًا﴾ مهموزة بين الراء والياء، فى وزن: رِعْيًا.

وقرأ ابن عامر ونافع[٣]: ﴿وَرِيًّا﴾ بغير همز.

وروى ابن جماز وورش وأبو بكر بن أبى أويس: ﴿وَرِءْيًا﴾ بالهمز بين الراء والياء.

أخبرنى محمد بن عبد الله، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت أشهب[٤] يقول: سمعت نافعا يقرأ: ﴿وَرِءْيًا﴾ مهموزا.

---

(١) الرجز للغنوى فى اللسان (برح)، وتهذيب اللغة (٥/ ٣٠، ١٠/ ١١٦)، وبلا نسبة فى لسان العرب (برح، ربح، دلك، قوم)، وشرح المفصل (٤/ ٦٠)، والتاج (برح، دلك، قوم)، ديوان الأدب (٢/ ١٢٦، ٣/ ٦٧)، والمخصص (٩/ ٢٥)، وجمهرة اللغة (٢٧٤، ٦٧٩).
ويروى: «غدوة» بدلًا من «للشمس».

(٢) البيت فى ديوانه (٩٦)، والتاج (فيف، غزل)، ومعجم البلدان (٤/ ٢٨٥) (فيفاء).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٣٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٤)، البحر المحيط (٦/ ٢١٠)، التبيان للطوسى (٧/ ١٢٦)، التيسير للدانى (١٤٩)، تفسير الطبرى (١٦/ ٨٩)، تفسير القرطبى (١١/ ١٤٣)، الحجة لأبى زرعة (٤٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤١١، ٤١٢)، الغيث للصفاقسى (٢٨٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٢١)، الكشف للقيسى (٢/ ٩١)، المجمع للطبرسى (٦/ ٥٢٤)، تفسير الرازى (٢١/ ٢٤٦).

(٤) هو: أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسى العارى الجعدى، (أبوعمرو)، فقية مصر، ولد =

وروى إسماعيل بن جعفر وقالون والمسيبى والأصمعى عن نافع: ﴿وَرِيًّا﴾ غير مهموز.

وأخبرنا محمد بن يحيى الكسائى عن أبى الحارث عن أبى عمارة عن يوسف عن ابن جماز عن أهل المدينة: ﴿ورِيًّا﴾ غير مهموز.

وذكر غير أحمد بن موسى: أن الأعشى روى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿ورِيئًا﴾ مثل: وريعا.

[قال] أبو عبيدة: ﴿وَرِءْيًا﴾ ما ظهر مما رأيت.

قال أبو على: «رِئىٌ» «فِعلٌ» من: رأيت، وكأنه اسم لما ظهر، وليس المصدر؛ إنما المصدر: الرأى والرؤية، يدلك على ذلك قوله -عز وجل-: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]، فالرأى: الفعل، والرِّئى: المرئى؛ كالطَّحن والطِّحن، والسَّقى والسِّقى، والرَّعى والرِّعى.

فأما ما روى عن عاصم من قوله: ﴿وريئا﴾، فإنه قلب الهمزة التى هى عين إلى موضع اللام؛ فصار تقديره: «فلعًا». فأما قولهم: «له رواء»، فيمكن أن يكون «فعالا» من الرؤية، فإن كان كذلك جاز أن تحقق الهمزة، فيقال: «رُآء»، فإن خففت الهمزة أبدلت منها الواو، كما أبدلتها من: جُون وتُودة، فقلت: «رواء»، ويجوز فى الرواء أن يكون «فعالا» من «الرى»؛ فلا يجوز همزه، كما جاز فى قول من أخذه من باب رأيت ؛ فيكون [المعنى: أن] [١] له طراءة وعليه نضارة؛ لأن الرى يتبعه ذلك، كما أن العطش يتبعه[٢] الذبول والجهد.

ومن خفف الهمزة من «رئيا» لزم أن يبدل منها الياء؛ لانكسار ما قبلها، كما تبدل

= سنة ١٤٥هـ، وقيل: سنة ١٥٠هـ وانتهت إليه رئاسة المذهب المالكى بعد ابن القاسم، وروى عن الليث والفضيل ابن عياض، ومالك وبه تفقه، وعنه: عبد الحكم والحارث بن مسكين وسحنون، وخرج عن أصحاب السنن، وعدد كتب سماعه عشرون.

وقال الشافعى - رضى الله عنه -: ما أخرجت مصر أفقه من أشهب. وقيل: اسمه مسكين، وأشهب لقب له. توفى بمصر سنة ٢٠٤هـ.

راجع: (تهذيب التهذيب ج ١/ ٣٥٩)، (طبقات الفقهاء للشيرازى ص١٢٨)، و (ترتيب المدارك ج١/ ٣٣٥)، و (شجرة النور الزكية ج١/ ٨٥).

(١) فى أ: فى المعنى أنه.

(٢) فى أ: يتبعه ذلك.

من: ذيب وبير، فإذا[١] أبدل منها الياء ووقعت ساكنة قبل حرف مثلها؛ فلا بد من الإدغام، وليس يجوز الإظهار فى هذا كما جاز الإظهار للواو فى نحو: رُويا، وروية، ونوى، إذا خففت الهمزة فيها ؛ لأن الياء فى «ريا» قَبْل مِثْلٍ، ووقعت فى «رُويا» قبل ما يجرى مجرى المقارب.

فإن خففت الهمزة - على ما روى عن عاصم من قوله: ﴿رِيئًا﴾ - حذفتها، وألقيت حركتها على الياء التى قبلها فقلت: ريا.

ومن قال: سوء وسى، قلب على قياس قوله: «ريا».

اختلفوا فى ضم الواو وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿وَوَلَدًا﴾ [٧٧] فى ستة مواضع: فى مريم أربعة [مواضع][٢] [٧٧، ٨٨، ٩١، ٩٢]، وفى الزخرف [٨١] ونوح [٢١]:

فقرأهن ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَوَلَدًا﴾ بالفتح إلا فى سورة نوح: ﴿ماله وَوُلْدُهُ﴾ فإنهما قرآ[٣] بضم الواو فى هذه وحدها.

وقرأهن نافع وعاصم وابن عامر بفتح الواو فى كل القرآن.

[وقرأهن حمزة والكسائى[٤] بضم الواو فى كل القرآن][٥].

قال أبو الحسن: الولد: الابن والابنة، قال: والولد: هم الأهل والولد. [قال:][٦] وقال بعضهم: بطنه الذى هو منه.

قال أبو على: الولد: هو ما ذكر فى التنزيل فى غير موضع مع المال، قال:

---

(١) فى ج: فإن.
(٢) سقط فى ج.
(٣) فى أ: قرأه.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠١)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٢٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٤)، البحر المحيط (٦/ ٢١٣)، التبيان للطوسى (٧/ ١٣٠)، التيسير للدانى (١٤٩، ١٥٠)، تفسير الطبرى (١٦/ ٩٢)، تفسير القرطبى (١١/ ١٤٦، ١٥٥)، الحجة لابن خالويه (٢٣٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٤١٢)، الغيث للصفاقسى (٢٨٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٢٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٩٢)، المجمع للطبرسى (٦/ ٥٢٧)، المعانى للفراء (٢/ ١٧٢، ١٧٣)، تفسير الرازى (٢١/ ٢٤٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٩).
(٥) سقط فى ج.
(٦) سقط فى أ.

﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]، وقال: ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَـٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥].

وقال: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَـٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ﴾ [التغابن: ١٤].

وروى محمد بن السرى عن أحمد بن يحيى عن الفراء قال: من أمثال بنى أسد: «وُلْدُكِ من دَمَّى عقبيك»(١).

قال الفراء: وكان معاذ -يعنى: الهراء- يقول: لا يكون الوُلْدُ إلا جماعا، وهذا واحد -يعنى: الذى فى المثل -أى: لا تقل لكل إنسان: ابنى ابنى.

وأنشد: [من الطويل]

فَلَيْتَ فُلَانًا كَانَ فِى بَطْنِ أُمِّهِ وَلَيْتَ فُلَانًا كَانَ وُلْدَ حِمَارِ(٢)

قال أبو على: الذى قال معاذ وجه، ويجوز أن يكون جمعا: كأسد وأُسْد، ونَمِر ونُمْر، وثَمَر وثُمْر، والفُلك، ويجوز أن يكون واحدا؛ فيكون: وَلَد ووُلْد؛ كبَخَل وبُخل، وحَزَن وحُزن، وعَرَب وعُرْب؛ فيكون [فيه](٣) لفظ الواحد موافقا للفظ الجمع، كما كان «الفُلك» كذلك؛ فلا يكون القول فيه كما قال معاذ: إنه(٤) لا يكون إلا جمعا، ولكن على ما ذكرناه.

وأما قوله: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ﴾ [نوح: ٢١] فينبغى أن يكون جمعا، وإنما أضيف إلى ضمير المفرد؛ لأن الضمير يعود إلى: «من» وهو كثرة فى المعنى، وإن كان اللفظ مفردا، وإنما المعنى: إنهم عصونى واتبعوا الكفار الذين لم تزدهم أموالهم وأولادهم إلا خسارا، فأضيف إلى لفظ المفرد وهو جمع.

وقد حكى الكسائى -أو غيره من البغداديين-: «ليت هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أنفسه»، فـ «وُلْدٌ»، فى أنه جمع، مثل: الأنفس.

---

(١) قالته امرأة الطفيل بن جعفر بن كلاب، وهى من بُلْقين؛ وكانت ولدت له عقيل بن الطفيل، فتبنَّته كبشةُ بنت عُروة بن جعفر، فعرمَ على أمه يومًا فضربته، فجاءت كبشةُ تمنعها وتقول: ابنى ابنى؛ فقالت: «ابنُك من دَمَّى عَقبيْك»، أى: من نَفِسْتِ به.
ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ٣٧).

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (ولد)، وتهذيب اللغة (١٤/ ١٧٨)، والمخصص (١٣/ ٢١٧)، والتاج (ولد).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: لأنه.

وما أنشده الفراء من قوله: [من الطويل]

.... وَلَيْتَ فُلَانًا كَانَ وُلْدَ حِمَارِ

يدل على أنه واحد ليس بجمع، وأنه مثل ما ذكرناه من قولهم: الفُلْكُ، الذى يكون مرة جمعا ومرة واحدا ؛ ولهذا يشبه أن يكون ابن كثير وأبو عمرو قرآه بالضم: ﴿مَالُهُ وَوُلْدُه﴾، وفتحا ما سوى ذلك.

وأما قراءة نافع وعاصم وابن عامر بفتح الواو فى كل القرآن، فإن فتحهم الواو فى قوله: ﴿مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥ﴾ على أنه واحد يراد به الجمع.

ويجوز ذلك من وجهين:

أحدهما: أنه إذا أضافه إلى اسم هو جمع فى المعنى، علم أن المفرد فى موضع جمع، كقوله: [من البسيط]

.... قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الجَوَامِيسِ[1]

وكقوله: [من الوافر]

كُلُوا فِى بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا ....[2]

ويجوز أن يكون كقوله -عز وجل-: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ [النحل:١٨].

وأما قراءة حمزة والكسائى: ﴿وَوُلْدًا﴾ فى جميع القرآن، فإن ما كان منه مفردا قصدا به المفرد، وما كان جمعا قصدا به الجمع.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ﴾ [مريم: ٩٠] فى الياء والتاء.

وفى «عسق» [٥] مثله:

فقرأهن[3] ابن كثير فى السورتين [جميعا][4]: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ بالتاء، ﴿يَتَفَطَّرۡنَ﴾ بالياء والتاء، مشددة الطاء.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وأبو عمرو: ﴿تَكَادُ﴾ بالتاء، ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾

---

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) فى ج: فقرأ.
(٤) سقط فى أ.

بالياء والنون فى السورتين جميعا.

[وقرأ] ابن اليتيم عن أبى حفص [عن حفص][١] عن عاصم: ﴿تَكَادُ﴾ بالتاء، ﴿يَنفَطِرْنَ﴾ مشددة.

وفى «عسق» مثله.

هبيرة عن حفص مثل أبى بكر فى السورتين جميعا. أبو عمارة عن حفص عن عاصم مثل ابن اليتيم.

وقرأ نافع والكسائى: ﴿يَكَادُ﴾ بالياء، ﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾ بالياء والتاء، مشددة الطاء فى الموضعين[٢] [جميعا][٣].

وقرأ حمزة وابن عامر فى مريم مثل أبى عمرو.

وفى «عسق» مثل ابن كثير.

قال أبو على: أما اختلافهم فى: ﴿تَكَادُ﴾ و ﴿يَكَادُ﴾، وإلحاق علامة التأنيث وترك الإلحاق -فكلاهما حسن، وقد تقدم ذلك، وإلحاق العلامة أحسن ؛ لأن الجمع بالألف والتاء فى الأصل للجمع القليل، والجمع القليل يشبه الآحاد، فكما أن الأحسن فى الآحاد إلحاق العلامة فى هذا النحو ؛ فكذلك مع الألف والتاء.

وروينا عن مجاهد فى هذه السورة: الانفطار: الانشقاق.

وقال أبو عبيدة: يتفطرن: يتشققن.

وفى التنزيل: ﴿بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، وفيه: ﴿لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [فاطر: ١]، فمطاوع «فطر»: انفطر؛ كما أن مطاوع «فطّر»: تفطر، وفطّر، للتكثير؛ فمطاوعه فى الدلالة على الكثرة مثل ما هو مطاوع له، فكأنه أليق بهذا الموضع؛ لما فيه من معنى المبالغة، وتكثير الفعل، ولا يدل ما

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠١)، البحر المحيط (٦/ ٢١٨)، التبيان للطوسى (٧/ ١٣٣)، التيسير للدانى (١٥٠)، تفسير القرطبى (١١/ ١٥٦)، الحجة لأبى زرعة (٤٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٤١٣)، الغيث للصفاقسى (٢٨٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٢٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٩٣)، المجمع للطبرسى (٦/ ٥٢٩)، تفسير الرازى (٢١/ ٢٥٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٩).

(٣) سقط فى أ.

جاء من[(١)] قوله - عز وجل -: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١]، وقوله: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨] - على ترجيح قراءة من قرأ: ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾؛ وذاك[(٢)] أن قوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ كقوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] وذلك في القيامة؛ لما يريد الله -سبحانه- من إبادتها وإفنائها، وجاء ذلك على تَفَعَّلَ -أيضا- في قوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]، وما في سورة مريم إنما هو لعظم فريتهم وعتوهم في كفرهم؛ فالمعنيان مختلفان.

وذهب أبو الحسن في معنى [قوله][(٣)]: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ إلى أن «تكاد» معناها: تريد.

وكذلك قال في قوله: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦]-: أي أردنا له.

وأنشد: [من الكامل]

كَادَتْ وَكِدْتُ، وَتِلْكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ   لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى[(٤)]

وكذلك قال في قوله: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] أي: أريد أخفيها، وعلى هذا فسر غير أبي الحسن قول الأفوه: [من البسيط]

....   بَـلَغُـوا الْأَمْـرَ الَّذِي كَـادُوا[(٥)]

أي: أرادوا.

قال أبو الحسن: المعنى: يردن؛ لأنهن لا يكون أن ينفطرن ولا يدنون من ذلك، ولكن هنّ: هممن به إعظاما لقول المشركين، ولا يكون على من هم بالشيء أن يدنو منه؛ ألا ترى أن رجلا لو أراد أن ينال السماء لم يدن من ذلك، وقد كانت منه إرادة؟!

وقال بعض المتأولين في قوله -عز وجل-: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنفَطِرنَ مِنْهُ﴾-: هذا مثل كانت العرب إذا سمعت كذبا ومنكرا تعاظمته، [و] عظمته بالمثل الذي كان

---

(١) في أ: في.
(٢) في ج: وذلك.
(٣) سقط في ج.
(٤) البيت بلا نسبة في اللسان (كود، كيد)، والتاج (كود).
(٥) جزء من عجز بيت، وقبله:
فـإن تجـمـع أوتـاد وأعـمـدة   وسـاكـن.... ....
ينظر: ديوانه (١٠)، واللسان (كيد)، والتاج (كود).

عندها عظيما ؛ فتقول: «كادت الأرض تنشق»، و «أظلم [على][1] ما بين السماء والأرض»، فلما افتروا على الله الكذب ضرب مثل كذبهم بأهول الأشياء وأعظمها.

قال أبو علي: ومما يقرب من هذا، قول الشاعر: [من الطويل]

أَلَمْ تَرَ صَدْعًا فِي السَّمَاءِ مُبَيَّنًا عَلَى ابْنِ لُبَيْنَى الحَارِثِ بْنِ هِشَامِ[2]

وقريب من هذا قول الآخر: [من الوافر]

وَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ[3]

وقال الآخر: [من الطويل]

بَكَى حَارِثُ الجَوْلَانِ مِنْ مَوْتِ رَبِّهِ وَحَوْرانُ مِنْهُ خَاشِعٌ مُتَضَائِلُ[4]

وقال: [من الكامل]

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ المَدِينَةِ والْجِبَالُ الخُشَّعُ[5]

* * *

(١) سقط في أ.

(٢) تقدم.

(٣) البيت للحارث بن خالد في ديوانه (٩٣)، والاشتقاق ص (١٠١، ١٤٧)، وبلا نسبة في الجنى الداني (٥٧١)، وجواهر الأدب (٩٣)، الدرر (٢/ ١٦٣)، وشرح التصريح (١/ ٢١٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥١٥)، واللسان (قشم)، ومغني اللبيب (١/ ١٩٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٣).

(٤) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (١٢١)، واللسان (حرث، جول)، والتنبيه والإيضاح (١/ ١٨٣)، والتاج (حرث، جول)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (٤٩٣، ١٠٤٤). وفيه: «موحش» بدلًا من «خاشع».

(٥) البيت لجرير في ديوانه (٩١٣)، والأشباه والنظائر (٢/ ١٠٥، ٢٢٠، ٢٢٥)، وجمهرة اللغة ص (٧٢٣)، خزانة الأدب (٤/ ٢١٨)، وشرح سيبويه (١/ ٥٧)، واللسان (حرث، سور، أفق)، ولجرير أو للفرزدق في سمط اللآلي (٣٧٩، ٩٢٢)، وليس في ديوان الفرزدق، وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٤١٨)، ورصف المباني (١٦٩)، والصاحبي في فقه اللغة (٢٦٧)، والمقتضب (٤/ ١٩٧).

[بسم الله الرحمن الرحيم][(١)]

ذكر اختلافهم فى سورة طه

اختلفوا فى كسر الطاء والهاء من: ﴿طه﴾ [١]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿طه﴾ بفتح الطاء والهاء.

وقرأ نافع: ﴿طه﴾ بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب.

كذلك قال خلف عن المسيبى.

وقال ابن سعدان: كان المسيبى إذا لفظ بـ «ها»؛ فكأنه يشمها الكسر.

فقلت له: إنك قد كسرت، فيأبى إلا الفتح.

وقال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: ﴿طه﴾ بفتح الطاء والهاء.

وكذلك قال القاضى عن قالون: مفتوحتان.

وقال أحمد بن صالح عن قالون: الطاء والهاء وسط.

وقال يعقوب بن جعفر عن نافع: ﴿طِهِ﴾ بكسر الطاء والهاء.

وقال الأصمعى: ﴿طه﴾ كأنك تقطعها.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى: ﴿طِهِ﴾ بكسر الطاء والهاء[(٢)].

وقرأ أبو عمرو -فى غير رواية عباس-: ﴿طَهِ﴾ بفتح الطاء وكسر الهاء.

وروى عباس عن أبى عمرو: ﴿طِهِ﴾ بكسر الطاء والهاء مثل حمزة.

وقرأ عاصم -فى رواية حفص- ﴿طه﴾ بالتفخيم.

قال أبو على: قد قلنا فى الإمالة فى نحو: ﴿طه﴾ والتفخيم فيما تقدم، والتفخيم لغة أهل الحجاز، ولغة النبى ﷺ.

اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾

---

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٣٠)، التبيان للطوسى (٧/ ١٣٩)، التيسير للدانى (١٥٠)، تفسير القرطبى (١١/ ١٦٨)، الحجة لابن خالويه (٢٤٠)، الحجة لأبى زرعة (٤٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٤١٦)، الغيث للصفاقسى (٢٨٨)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٢٨)، الكشف للقيسى (١/ ١٨٧)، المجمع للطبرسى (٧/ ١)، المعانى للفراء (٢/ ١٧٥)، تفسير الرازى (٢٢/ ٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٧١).

[١١، ١٢]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[(١)]: ﴿أَنِّىٓ﴾ بفتح الألف والياء.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿إِنِّىٓ﴾ بكسر الألف.

وفتح نافع الياء.

من كسر؛ فلأن [هذا][(٢)] الكلام حكاية، كأنه نودى فقيل: يا موسى إنى أنا ربك، والكسر أشبه بما بعد مما هو حكاية، وذلك قوله: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [١٤]، وقوله: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ﴾ [١٣]، فهذه كلها حكاية؛ فالأشبه أن يكون قوله: [﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾][(٣)] كذلك أيضًا.

ومن فتح كان المعنى: نودى بكذا، و «نادى» قد يوصل بحرف الجر.

قال: [من الكامل]

نَادَيْتُ بِاسْمِ رَبِيعَةَ بْنِ مُكَدَّمٍ ... أَنَّ المُنَوَّهَ بِاسْمِهِ المَوْثُوقُ[(٤)]

وقال: [من الطويل]

وَنَادَى بِهِ مَاءٍ إِذَا ثَارَ ثَوْرَةً ... .[(٥)]

المعنى: ونادى بندائها: ماء، فقوله: «ماء» قد وقع النداء عليه.

ومن الناس من يُعمل هذه الأشياء التى هى فى المعنى قول، كما يعمل القول ولا يضمر القول معها.

وينبغى أن يكون فى «نودى» ضمير يقوم مقام الفاعل؛ لأنه لا يجوز أن يقوم واحد من قولك: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾ ولا: ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ مقام الفاعل؛ لأنها جمل،

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٢)، البحر المحيط (٦/ ٢٣٠)، التبيان للطوسى (٧/ ١٤٤)، التيسير للدانى (١٥٠)، تفسير الطبرى (١٦/ ١١٠)، الحجة لأبى زرعة (٤٥١)، الغيث للصفاقسى (٢٨٧، ٢٩٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٣١)، المجمع للطبرسى (٧/ ٣)، المعانى للفراء (٢/ ١٧٥)، تفسير الرازى (٢٢/ ١٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٩).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ج: إنى أنا الله.

(٤) البيت بلا نسبة فى الخزانة (٢/ ٥٢١)، البحر المحيط (٦/ ٢٣٠).

(٥) صدر بيت لذى الرمة، وعجزه:

.... أصيبح أعلى نقبة اللون أطرقُ

ينظر: ديوانه ص (٤٨٢)، والمخصص (٨/ ٢٧)، ورواية العجز فيه: أصيبح نوام يقوم فيخرق.

والجمل لا تقوم مقام الفاعل، فإن[١] جعلت الاسم الذى يقوم مقام الفاعل: موسى- لأن ذكره قد جرى -كان مستقيما.

اختلفوا فى إجراء: ﴿طُوًى﴾ [١٢] وضم طائها:

فقرأ ابن كثير ونافع [وأبو عمرو][٢]: ﴿طُوَى وَأَنَا﴾ غير مجراة، والطاء مضمومة، وفى النازعات [١٦، ١٧] مثله.

وروى أبو زيد عن أبى عمرو: ﴿طُوَى﴾ وقال: هى أرض.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿طُوًى﴾ مجراة، مضمومة الطاء.

حدثنا الكندى، قال: حدثنا مؤمل، قال: حدثنا إسماعيل عن ابن أبى نجيح[٣]: ﴿فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ﴾، قال: يقول: امض بقدميك إلى بركة الوادى، [قال أبو على]: أظنه - يعنى: مجاهدا - [قال]: «طُوى» مصروف وغير مصروف: فمن صرف فمن وجهين: أحدهما: أن يجعله اسم الوادى فيصرف؛ لأنه [اسم مذكر][٤]. والوجه الآخر: أن يجعله صفة، وذلك فى قول من قال[٥]: إنه قُدِّس مرتين، فيكون «طِوى» كقولك: ثِنًا، ويكون صفة كقولهم: مكانا سوى، وقوم عدى.

وجاء فى «طوى» الضم والكسر، كما جاء فى قوله: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] الكسر والضم.

قال الشاعر: [من الطويل]

أَفِى جَنْبِ بَكْرٍ قَطَّعَتْنِى مَلَامَةً   لَعَمْرِى لَقَدْ كَانَتْ مَلَامَتُهَا ثِنَا[٦]

---

(١) فى ج: فإذا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٥)، البحر المحيط (٦/ ٢٣١)، التيسير للدانى (١٥٠)، تفسير الطبرى (١٦/ ١١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٠)، الحجة لأبى زرعة (٤٥١)، الكشف للقيسى (٢/ ٩٦)، المجمع للطبرسى (٧/ ٣)، المعانى للفراء (٢/ ١٧٦)، تفسير الرازى (٢٢/ ١٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣١٩). وما بين المعقوفين سقط فى ج.

(٣) زاد فى أ: قلت له.

(٤) فى أ: سمى مذكرًا بمذكر.

(٥) فى ج: قولك.

(٦) البيت لكعب بن زهير فى ديوانه (١٢٨)، ولسان العرب (ثنى، طوى)، والتاج (ثنى)، ولمعن بن أوس فى مقاييس اللغة (١/ ٣٩١)، ومجمل اللغة (١/ ٣٧٠)، وليس فى ديوانه، ولأوس بن حجر فى ملحق ديوانه ص (١٤١)، والصاحبى فى فقه اللغة (١٣٤)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٥/ ١٤٧).

أى: ليس هذا بأول ملامتها.

وكذلك: طُوى وطِوى.

وقد أنشدوا: [من البسيط]

تَرَى ثِنَانَا إِذَا مَا جَاءَ بَدْأَهُمُ وَبَدْؤُهُمْ إِنْ أَتَانَا كَانَ ثُنْيَانَا[١]

ثِنانًا: مكسورة الثاء، أنشدناه محمد بن السرى، وزعم أبو الحسن أن الضم فى هذا لغة، وبالضم أنشد قول الشاعر: ترى ثُنانا... وقال: الثُّنَى: هو الثانى.

قال أبو على: ومعنى ثِنى وثُنى: الذين يثنى بهم بعد السادة؛ لأنهم قالوا للسيد: البَدْء، من حيث بدئ بهم فيما يهم من الأمور.

ومن لم يصرف احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون اسما لبقعة أو أرض، وهو مذكر؛ فهو بمنزلة امرأة سميتها بـ «حجر»، ويجوز أن يكون معدولا كعمر.

فإن قلت: إن «عمر» معدول عن: عامر، وهذا الاسم لا يعرف عمَّ عدل؟

فإنه لا يمتنع أن يقدر العدل عما لم يخرجوه إلى الاستعمال ؛ ألا ترى أن «جمع» و «كتع» معدولتان عما لم يستعمل[٢]؟! فكذلك يكون: طوى.

[قرأ] ابن سعدان عن إسحاق عن نافع وحمزة: ﴿لِأَهْلِهُ امْكُثُوا﴾ [١٠]، وكذلك فى القصص [٢٩] بضم الهاء.

والباقون يكسرون الهاء فيهما[٣].

وقد تقدم القول فى ذلك.

اختلفوا فى التاء والنون من قوله -عز وجل-: ﴿وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ﴾ [١٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائى: ﴿وَأَنَا﴾ خفيفا، ﴿ٱخۡتَرۡتُكَ﴾ بالتاء بغير ألف.

---

(١) البيت لأوس بن مغراء السعدى فى اللسان (بدأ، ثنى)، والتنبيه والإيضاح (١/ ٦)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٢٠٥، ١٥/ ١٣٦)، والتاج (بدأ)، (ثنى)، والمخصص (٢/ ١٥٩، ١٥/ ١٣٨)، ومجمل اللغة (١/ ٢٤٨، ٤/ ٣٦٩)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٨/ ٢٤٤)، ومقاييس اللغة (١/ ٢١٣، ٣٩١).

(٢) فى ج: يستعملا.

(٣) ينظر: السبعة (٤١٧).

وقرأ حمزة(١): ﴿وَأَنَّا﴾ بالنون(٢) مشددة، ﴿اخْتَرْنَاكَ﴾ بألف ونون.

قال أبو على: الإفراد -زعموا- أكثر فى القراءة، وهو أشبه بما قبله من قوله: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾، ووجه الجمع: أن نحو ذلك قد جاء، نحو قوله: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١] ثم قال: ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الإسراء: ٢].

وزعموا أنه قراءة الأعمش.

وزعموا أنه فى حرف أُبَى: ﴿وأنّى اخترتُك﴾؛ فهذا يقوى الوجه الأول.

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿هَارُونَ أَخِي أَشْدُدْ بِهِ﴾ [طه: ٣٠، ٣١] [الألف](٣) مقطوعة مفتوحة، والياء ساكنة: ﴿وأُشْرِكْه﴾ الألف مضمومة على الجواب والمجازاة.

وقرأ الباقون(٤): ﴿أَخِي. ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِي. وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي﴾ مفتوحة على الدعاء [همزة: «أشركه»]، [إلا أبا عمرو وابن كثير فإنهما فتحا](٥) الياء من ﴿أَخِيَ﴾.

وقرأ نافع فى رواية المسيبى وابن كثير: ﴿وَأَشْرِكْهُو فِي أَمْرِي﴾ بزيادة واو فى اللفظ.

وقرأ الباقون: ﴿وَأَشْرِكْهُ﴾ مضمومة الهاء من غير واو.

قال أبو على: الوجه: الدعاء دون الإخبار؛ لأن ذلك معطوف على ما تقدمه من

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٢، ٣٠٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٣٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٥)، البحر المحيط (٦/ ٢٣١)، التبيان للطوسى (٧/ ١٤٤)، التيسير للدانى (١٥٠، ١٥١)، تفسير الطبرى (١٦/ ١١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٤٠)، الحجة لأبى زرعة (٤٥١)، السبعة لابن مجاهد (٧/ ٤)، الغيث للصفاقسى (٢٨٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٣٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٩٧)، المجمع للطبرسى (٧/ ٣)، تفسير الرازى (٢٢/ ١٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٠).

(٢) فى أ: النون.

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٣٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٦)، البحر المحيط (٦/ ٢٤٠)، التبيان للطوسى (٧/ ١٥١)، التيسير للدانى (١٥١)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٢١)، تفسير القرطبى (١١/ ١٩٤)، الحجة لابن خالويه (٢٤١)، الحجة لأبى زرعة (٤٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٤١٨)، الغيث للصفاقسى (٢٨٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٣٥)، الكشف للقيسى (٢/ ٩٧)، المجمع للطبرسى (٧/ ٦)، المعانى للفراء (٢/ ١٧٨)، تفسير الرازى (٢٢/ ٤٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٠).

(٥) فى ج: إلا أن أبا عمرو وابن كثير فتحا.

قوله: ﴿قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي . وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي﴾ [طه: ٢٥، ٢٦] فكما أن ذلك كله دعاء؛ فكذلك ما عطف عليه.

فأما الإشراك فيبعد فيه الحمل على غير الدعاء؛ لأن الإشراك فى النبوة لا يكون إلا من الله سبحانه، اللهم إلا أن يجعل أمره شأنه الذى هو غير النبوة، وإنما ينبغى أن يكون النبوة؛ ألا ترى أنه قد جاء: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [النازعات: ١٧]، فقال: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ﴾ [القصص: ٣٤]، فأما ﴿أَشدُد به أزرى﴾ فحمله على الإخبار، وغير الدعاء أسهل؛ لأن الشد يكون من هارون لموسى.

وقال أبو عبيدة: ﴿ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾ أى: ظهرى، قال: يقولون: آزرنى، أى: صار لى ظهرا، ويشبه أن يكون «آزر» لغة فى «وازر»: كأكدت ووكدت، وآصدت وأوصدت، وأرخت وورخت، ونحو ذلك، ولا يسوغ أن يحمل: ﴿وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى﴾ على غير السورة؛ لأنه قد جاء ما يعلم منه مسألة موسى -عليه السلام- لذلك، وذلك قوله: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ . قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٣، ٣٤].

وقال: [من الطويل]

بِمَحْنِيَةٍ قَدْ آزَرَ الضَّالَ نَبْتُهَا ... مَضَمَّ جُيُوشٍ غَانِمِينَ وَخُيَّبِ[1]

كأن المعنى: أن كلأها قد طال حتى صار فى قوام الضال، ويدل على أن قول الجماعة غير ابن عامر أرجح أن قوله: ﴿كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٣] كالجواب بعد هذه الأشياء التى سألها موسى ربه تعالى؛ فينبغى أن يكون ذلك كله فى جملة ما دعا به.

اختلفوا فى قوله: ﴿مَهْدًا﴾ [٥٣] فى زيادة الألف ونقصانها ههنا، وفى الزخرف [١٠]، ولم يختلفوا فى غيرهما:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر[2]: ﴿مِهَادًا﴾ بالألف فى كل القرآن.

---

(١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (٤٥)، واللسان (أزر، صفا)، وأساس البلاغة (ضمم)، والتاج (أزر، صفا)، وبلا نسبة فى اللسان (جرر)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٤٧٦، ١٣/ ٢٤٧)، والتاج (جرر).
ويروى: «مجرّ» بدلًا من «مضم».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٣)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٤٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٧)، البحر المحيط (٦/ ٢٥١)، التبيان للطوسى (٧/ ١٥٧)، التيسير للدانى (١٥١)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٣٣)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٠٩)، الحجة لابن خالويه (٢٤١)، الحجة =

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿مَهْدًا﴾ بغير ألف فيهما.

قال أبو على: المهد: مصدر كالفرش، والمهاد مثل الفراش فى قوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ [نوح: ١٩] فالمهاد مثل الفراش والبساط، وهما اسم ما يفرش ويبسط.

ويجوز أن يكون «المهد» استعمل استعمال الأسماء؛ فجمع كما يجمع «فَعْل» على: فِعَالٍ، والأول أبين.

ويجوز فى قول من قرأ: ﴿مَهْدًا﴾ أن يكون المعنى: ذا مهدٍ؛ فيكون [فى][(١)] المعنى كقول من قال: مهادًا.

واختلفوا فى قوله: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [٥٨] فى ضم السين وكسرها:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائى: ﴿مكانا سِوى﴾ كسرًا[(٢)].

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: ﴿سُوًى﴾ بضم السين.

[قال] أبو عبيدة: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾، و: ﴿سِوى﴾ يضم أولها ويكسر، مثل: طُوى وطِوى.

قال: وهو المكان النصف فيما بين الفريقين.

وأنشد لموسى بن جابر الحنفى: [من الطويل]

فَإِنَّ أَبَانَا كَانَ حَلَّ بِبَلْدَةٍ ... سِوًى بَيْنَ قَيْسٍ قَيْسِ عيلَانَ وَالْفِزْرِ[(٣)]

قال أبو على: قوله: ﴿سِوى﴾، هو «فِعَل» من التسوية؛ فكأن المعنى: مكان تستوى فيه مسافته على الفريقين؛ فتكون مسافة كل فريق[(٤)] إليه كمسافة الفريق

= لأبى زرعة (٤٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٤١٨)، الغيث للصفاقسى (٢٨٧)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٢٤٠)، الكشف للقيسى (٢/ ٩٧)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٢)، تفسير الرازى (٢٢/ ٦٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٠).

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٤١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٧)، البحر المحيط (٦/ ٢٥٣)، التبيان للطوسى (٧/ ١٦٠)، التيسير للدانى (١٥١)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٣٤)، تفسير القرطبى (١١/ ٢١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٤١)، الحجة لأبى زرعة (٤٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٤١٨)، الغيث للصفاقسى (٢٩١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٤٢)، الكشف للقيسى (٢/ ٩٨)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٤)، المعانى للفراء (٢/ ١٨٢)، تفسير الرازى (٢٢/ ٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٠).

(٣) تقدم.

(٤) فى ج: واحد.

الآخر، وهذا بناء يقل فى الصفات، ومثله: قوم عِدًى. وأما «فُعَل» فهو فى الصفات أكثر من «فِعَل»، نحو قولهم: رجل سُكَعٍ[١]، ودليل جُمَع، ومال لُبَدٍ، ورجل حُطَم.

وأما انتصاب قوله: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾، فلا يخلو من أن يكون مفعولا للموعد فى قوله: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: ٥٨]، أو يكون ظرفا واقعا موقع المفعول الثانى، أو يكون منتصبا بأنه المفعول الثاني-: فلا يجوز أن يكون متعلقا بالموعد [لا][٢] على أنه مفعول به، ولا على أنه ظرف له؛ وذلك أن الموعد قد وصف بالجملة التى هى: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ﴾ [طه: ٥٨]، وإذا وصف لم يجز أن يعمل عمل الفعل؛ لاختصاصه بالصفة، ولأنه إذا وصف لم يجز أن يتعلق به بعد الوصف [له][٣] شىء منه، كما أنه إذا عطف عليه لم يجز أن يتعلق به بعد العطف شىء منه، وكذلك إذا أخبر عنه لم يجز أن يقع بعد الخبر عنه شىء يتعلق بالمخبر عنه، ولم يجز سيبويه: هذا ضارب ظريف زيدا، ولا: هذا ضويرب زيدا، إذا حقر اسم الفاعل ؛ لأن التحقير فى تخصيصه الاسمَ بمنزلة إجراء الوصف عليه، وقد جاء من ذلك فى الشعر شىء.

سمعت أبا إسحاق ينشد: [من الطويل]

وَرَاكِضَةٍ مَا تَسْتَجِنُّ بِجُنَّةٍ بَعِيرَ حِلَالٍ غَادَرَتْهُ مُجَعْفَلِ[٤]

وقرأت على محمد بن السرى من خط السكرى لبشر بن أبى خازم: [من الطويل]

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْن رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِى الخَلِيطِ المُبَايِنِ[٥]

وقال ذو الرمة: [من الطويل]

وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ أَظُنُّهُ سَيُودِى بِهِ تَرْحَالُه وَمَذَاهِبُهْ[٦]

---

(١) فى أ: سلع، خنع.

(٢) سقط فى ج.

(٣) سقط فى أ.

(٤) البيت لطفيل فى ديوانه ص (٦٨)، واللسان (جعفل، حلل)، وتهذيب اللغة (٣/ ٤٢٣)، والتاج (جعفل، حلل)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٢/ ٢٢)، والمخصص (٧/ ١٤٧).

(٥) البيت فى المقاصد النحوية (٣/ ٥٦٠)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/ ٣٤١)، واللسان (فقد).
ويروى: «المزايل» بدلًا من «المباين».

(٦) البيت بلا نسبة فى شرح المغنى (٢/ ٨٤٢)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٣٢).
ويروى: «جعائله» بدلًا من «مذاهبه».

وهذا الذى جاء منه فى الشعر يحمل النحويون مثله على إضمار فعل آخر ؛ كما ذهبوا إليه فى نحو قول الشاعر: [من الكامل]

إِنَّ الـعَـرَارَةَ وَالـنُّـبُـوحَ لِدَارِمٍ وَالـمُـسْـتَـخِـفَّ أَخُـوهُـمُ الأَثْـقَـالَا[١]

وكذلك قوله: [من الكامل]

لَسْنَا كَـمَـنْ حَـلَّتْ إِيَادٌ دَارَهَـا تَكْرِيتَ تَرْقُبُ حَبَّهُ أَنْ يُحْصَدَا[٢]

فإن قلت: فقد جاء: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠] والظرف فى المعنى يتعلق بالمقت الأول؛ لأن المعنى: لمقت الله إياكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون -أكبر من مقتكم أنفسكم؛ [لأن قوله][٣]: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ متعلق بالمقت الأول، وقد وقع بعد خبره.

قيل: إن الظروف يتجوز فيها ما لا يتجوز فى غيرها ؛ ألا ترى أنها تقع مواقع لا يقعها غيرها؟! وهو أيضا -مع ذلك- ينبغى أن يحمل على فعل آخر دل المقت عليه؛ كأنه: مَقَتَكم؛ إذ تدعون إلى الإيمان [فتكفرون][٤].

فعلى هذا الضرب من الأفعال يحمل هذا النحو إذا جاء، ولم نعلم فى التنزيل مجىء شىء منه إلا فى الظروف. فقد علمت أن: ﴿مَكَانًا﴾ [فى قوله: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾][٥] ليس يتعلق بالموعد؛ لما ذكرنا[٦]، وليس بالسهل أن تجعل انتصاب: ﴿مَكَانًا﴾ فى قوله: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ على أن يكون ظرفا وقع موقع المفعول الثانى، كقولك: ظننت خروجك اليوم، وعلمت ركوبك غدا ؛ لأنك إن حملته على ذلك جعلت المبتدأ الذى يلحقه: جعلتُ، وظننت، ونحوه: موعدا لا نخلفه نحن ولا

---

(١) البيت للأخطل فى ديوانه (٢٥٣)، واللسان (عرر)، والتنبيه والإيضاح (١/ ٢٧٥، ٢/ ١٦٨)، وجمهرة اللغة ص (٢٨٥)، وتهذيب اللغة (١/ ١٠٢)، ومقاييس اللغة (٤/ ٣٧)، وأساس البلاغة (نبع)، وكتاب العين (١/ ٨٦، ٣/ ٢٥٢)، والتاج (نبع، عرر)، والمخصص (١/ ٩٠، ٣/ ١٢١)، وبلا نسبة فى لسان العرب (نبع)، وديوان الأدب (٣/ ٦٨).

(٢) البيت للأعشى فى ديوانه (٢٨١)، واللسان (منن)، وبلا نسبة فى الخصائص (٢/ ٤٠٢، ٤٠٣، ٣/ ٢٥٦)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٤١)، واللسان (كرت).

(٣) فى أ: الآية، وقوله.

(٤) سقط فى ج.

(٥) سقط فى ج.

(٦) فى ج: ذكر.

أنت» مكانا قصدا ؛ فتنصب «المكان» كما تنصب «اليوم»، فى قولك: «القتال اليومَ».

ولم يجروا قولهم: الموعد، مجرى سائر هذه الأحداث؛ ألا ترى أنه قد جاء فى التنزيل: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُۚ﴾ [هود: ٨١] برفع الصبح.

وجاء: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: ٥٩].

فالقراءة بالرفع على أن الثانى هو الأول، وهذا حذف واتساع.

ولا تقول على قياس «موعدك الصبح»: مرجعك الصبح، ولا: مجيئك باب الأمير، ولا: مقعدك السوق.

وقد رأيت أنهم قد أخرجوا الموعد من أحكام نحوه؛ فلا يحسن فيه ما حسن فى نحو ما يشبهه، ومما يدلك على أنهم أخرجوا ما بعد الموعد من أن يكون ظرفا - قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: ٥٩] ؛ ألا ترى أن قوله: ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ﴾ ليس من الظروف فى شىء؛ فلولا أن اليوم فى قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾، قد خرج من[١] أن يكون ظرفا لم يعطف عليه ما لا يكون ظرفا.

ولو نصب ناصب «اليوم» فى[٢] قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ فجعل «اليوم» خبرا عن الحدث مثل: القتال اليوم، مع عطف قوله: ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ عليه جاز [على][٣] أن يتعلق «يوم الزينة» بالمحذوف، ويضمر لقوله: ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ ما يكون مبنيا عليه ؛ كأنه: موعدكم يوم الزينة، وموعدكم أن يحشر الناس ضحى، وهذا هو الأصل.

وإذا صار الاستعمال فيه على ما وصفناه مما جاء التنزيل به كان غير ذلك كالأصول المرفوضة.

ولو قال قائل: إن الموعد فى الآى اسم الزمان؛ فيكون مجىء الموعد اسما للزمان، كقولهم: كان هذا مبعث الجيوش، ومضرب الشُّوّل[٤]، ومحبل فلانة، أى: وقت بعثهم، ومضرب الشول، أى: وقت ضربها، ومحبل فلانة، أى: زمان

---

(١) فى ج: على.
(٢) فى أ: من.
(٣) سقط فى ج.
(٤) أى النوق التى تشول بذنبها (ترفعه)؛ للقاح، أى: لحصول اللقاح بها، أى: الحمل. ينظر: ترتيب القاموس المحيط (شول).

حبلها. فإذا جاز أن يكون اسما للزمان ارتفع «الصبح» و«يوم الزينة»؛ من حيث كان الثانى فيه[1] هو الأول.

وأنشد أبو الحسن: [من الرمل]

كُلَّمَا قُلْتُ غَدٌ مَوْعِدُنَا غَضِبَتْ هِنْدٌ وَقَالَتْ بَعْدَ غَدْ[2]

فهذا يتجه -أيضا- على الوجهين اللذين قدمنا:

أن يكون جعل الموعد الحدث، وجعله غدا، قبل على الاتساع.

أو يكون جعل الموعد اسم زمان مثل المحبل، وعلى هذا الاتساع فيه.

ويجوز أن يكون الموعد اسم المكان.

فمما جاء فيه اسم مكان: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣] فالموعد ينبغى ههنا أن يكون مكانا؛ لأن جهنم مكان، والثانى فيه هو الأول، وهذا أبين من أن تحمله على أن جهنم مكان موعدهم؛ لأن الكلام على الظاهر ولا حذف فيه، فإذا جعلت قوله: «مكانا» مفعولا ثانيا لـ «جعلت» كان بمنزلة قوله -جل وعز-: ﴿جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، وقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَٰٓئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ الرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] فى أنه انتصب على أنه مفعول ثان لـ «جعلت».

واختلفوا فى ضم الياء وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿فَيُسْحِتَكُم﴾ [٦١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فيَسْحَتَكُم﴾ بفتح الياء من «يسحت»[3].

وقرأ عاصم -فى رواية حفص- وحمزة والكسائى: ﴿فَيُسْحِتَكُم﴾ بضم الياء من «أسحت»، وكسر الحاء.

[قال] أبو عبيدة: يَسْحَتُكم: يهلككم، قال: وبنو تميم يقولون: يُسْحتكم.

وأنشد: [من الطويل]

---

(١) فى أ: لأنه.

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص (٣٢٣).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٤٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٧)، البحر المحيط (٦/ ٢٥٤)، التبيان للطوسى (٧/ ١٦١)، التيسير للدانى (١٥١)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٣٦)، تفسير القرطبى (١١/ ٢١٥)، الحجة لابن خالويه (٢٤٢)، الحجة لأبى زرعة (٤٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٤١٩)، الغيث للصفاقسى (٢٩٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٤٣)، الكشف للقيسى (٢/ ٩٨)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٤).

وَعَضُّ زَمَانٍ يَابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ[(١)]

وفسر «لم يدع»: لم يبق.

وقال أبو الحسن نحو ذلك.

[وقال] أبو عثمان [فى][(٢)] سحت، وأسحت نحو قول أبى عبيدة.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] فى تشديد النون وتخفيفها:

فقرأ ابن عامر ونافع وحمزة والكسائى[(٣)]: ﴿إِنَّ﴾ مشددة النون ﴿هَٰذَٰنِ﴾ بألف خفيفة النون من «هذان».

وقرأ ابن كثير[(٤)]: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِّ﴾ بتشديد نون: «هذانّ» وتخفيف نون ﴿إِنّ﴾.

واختلف عن عاصم: فروى أبو بكر: ﴿إِنَّ هذان﴾ نون «إن» مشددة.

وروى حفص عن عاصم: ﴿إِنّ﴾ ساكنة النون، وهى[(٥)] مثل قراءة ابن كثير، و: ﴿هَٰذَٰنِ﴾ خفيفة.

وقرأ أبو عمرو وحده[(٦)] ﴿إِنَّ﴾ مشددة النون، ﴿هَٰذَيْنَ﴾ بالياء.

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٢٦)، وجمهرة أشعار العرب (٨٨٠)، وجمهرة اللغة (٣٨٦، ١٢٥٩)، وخزانة الأدب (١/ ٢٣٧، ٨/ ٥٤٣)، والخصائص (١/ ٩٩)، واللسان (سحت، جلف، ودع)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ١٨٨)، وجمهرة اللغة (٤٨٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٢٧٩)، وشرح المفصل (١/ ٣١، ١٠/ ١٠٣)، والمحتسب (١/ ١٨٠، ٢/ ٣٦٥).

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٤٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٧)، البحر المحيط (٦/ ٢٥٥)، التبيان للطوسى (٧/ ١٦١)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٣٧)، تفسير القرطبى (١١/ ٢١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٤٢)، الحجة لأبى زرعة (٤٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٤١٩)، الغيث للصفاقسى (٢٩٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٤٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١٠٠)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٤)، المعانى للأخفش (٢/ ٤٠٨)، المعانى للفراء (٢/ ١٨٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢١).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، البحر المحيط (٦/ ٢٥٥)، التبيان للطوسى (٧/ ١٦١)، التيسير للدانى (١٥١)، تفسير القرطبى (١١/ ٢١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٤٢)، الحجة لأبى زرعة (٤٥٦)، الغيث للصفاقسى (٢٩٠)، المعانى للفراء (٢/ ١٨٣)، تفسير الرازى (٢٢/ ٧٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢١).

(٥) فى ج: وعلى.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٤٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٧)، البحر المحيط (٦/ ٢٥٥)، التبيان للطوسى (٧/ ١٦١)، التيسير للدانى (١٥١)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٣٧)، تفسير القرطبى (١١/ ٢١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٤٢)، الحجة =

قال أبو على: قال قائلون: «إنَّ» فى قوله[(١)]: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ بمعنى: أجل، وأن تكون ﴿إن﴾ للتأكيد والناصبة للاسم أشبه بما قبل الكلام وما بعده:

فأما قبل فقوله: ﴿فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَىٰ﴾ [طه: ٦٢]، فالتنازع إنما هو فى أمر موسى وهارون -عليهما السلام-: هل هما ساحران على ما ظنوه من أمرهما؟ وقد تقدم من قولهم ما نسبوهما فيه إلى السحر، وهو قولهم: ﴿أَجِئۡتَنَا لِتُخۡرِجَنَا مِنۡ أَرۡضِنَا بِسِحۡرِكَ يَٰمُوسَىٰ. فَلَنَأۡتِيَنَّكَ بِسِحۡرٖ مِّثۡلِهِۦ﴾ [طه: ٥٧، ٥٨] فهذا -وإن لم يتقدمه سؤال عن سحرهم كما تقدم السؤال [فى] مثل[(٢)] قوله: ﴿قَالُواْ نَعَمۡ﴾ وهو قوله: ﴿فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡ﴾ [الأعراف: ٤٤] - فقد تقدم: ﴿أَجِئۡتَنَا لِتُخۡرِجَنَا مِنۡ أَرۡضِنَا بِسِحۡرِكَ يَٰمُوسَىٰ. فَلَنَأۡتِيَنَّكَ بِسِحۡرٖ مِّثۡلِهِۦ﴾ [طه: ٥٧، ٥٨]؛ فيكون: «نعم» منصرفا إلى تصديق أنفسهم فيما ادعوه من السحر، و«إن» بمنزلة «نعم». وقال: قد قال[(٣)] سيبويه: «نعم» عدة وتصديق. وأن تصرف إلى الناصبة للاسم أولى.

قال الجرمى: هو قراءة أبى عمرو وعيسى وعمرو بن عبيد، وقوله: ﴿يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم...﴾ إلى آخر الكلام، أن يكون تأكيدا - لأنهما ساحران - أشبه بالكلام؛ فإن حمله على التصديق ضرب من التأكيد، فإن حملت «إنّ» على أنه بمعنى «نعم» بقى الكلام: «هذان لساحران»؛، فتحصل لام الابتداء داخلة على خبر المبتدأ، وهذا [مذهب][(٤)] قد قال النحويون فيه: إنه يجوز فى الشعر على الضرورة.

فإن قلت: أقدر الابتداء محذوفا؟

فإن هذا لا يتجه؛ لأمرين:

أحدهما: إن الذى حمله النحويون على الضرورة لا يمتنع [من][(٥)] أن يستمر هذا التأويل فيه، ولم يحملوه مع ذلك عليه.

والآخر: أن التأكيد باللام لا يليق به الحذف.

= لأبى زرعة (٤٥٤)، الغيث للصفاقسى (٢٩٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٤٣)، المعانى للفراء (٢/ ١٨٣)، تفسير الرازى (٢٢/ ٧٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢١).

(١) فى ج: قولك.
(٢) فى ج: قبل.
(٣) فى أ: وقال.
(٤) سقط فى أ.
(٥) سقط فى ج.

ألا ترى أن الأوجه في الرتبة أن يتم الكلام ولا يحذف، ثم يؤكد؟! فأما أن يحذف ثم يؤكد، فليس باللائق في التقدير.

ووجه قول من قال: ﴿إنْ ذان﴾، و﴿إن هذان﴾ فخفف[1] «إنْ»: أن «إنّ» إذا خُفِّفت لم يكن النصب بها كثيرا، وكان الأوجه أن يرفع الاسم بعدها، والدليل على ذلك كثرة وقوع الفعل بعدها في نحو: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾ [الفرقان: ٤٢]، و: ﴿وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾ [الصافات: ١٦٧]، و: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦].

وإذا كان الأوجه الرفع بعدها رفع «هذان» بعدها، وأدى مع ذلك خط المصحف.

ومن زعم أن ﴿هذان﴾ في الآية الألف التي فيه الألف التي كانت في هذا، ليس[2] التي جلبته التثنية -فإن الأمر لو كان على ما زعم لم تنقلب هذه[3] الألف في تثنيته، كما أن الألف التي في «هذا» لا تنقلب على حال، وفي كون هذه الألف مرة ياء، ومرة ألفا -دلالة على أنه كسائر التثنية، ولا فصل بين «هذا» وبين غيره من الأسماء المعربة، وذلك أن هذه الأسماء في الانفراد إنما بنيت؛ لمشابهتها الحروف، فإذا ثنيت زال بالتثنية مشابهتها للحروف ؛ من حيث لم تثن الحروف؛ فتصير كسائر الأسماء المعربة.

ويدل على أن هذه الألف للتثنية: أن التي كانت في الواحد قد حذفت، كما حذفت الياء من «التي» و«الذي» إذا قلت: اللتان واللذان؛ فالياء التي كانت في الاسم قد حذفت، وجيء بالتي للتثنية[4].

ومثل حذف هذه الألف حذف الألف من «أولات» ومن «ذوات» ومن «هيهات»، هذه كلها حذفت فيها الألف والياء؛ لقلة تمكنها ؛ فكذلك تحذف من قولهم: «هذا» ألفه، وتلحق التي تكون علما للتثنية ؛ ومن ثم انقلبت مرة ياء ومرة ألفا، والتي تثبت في الواحد لا يتعاورها القلب، ولا تزول عن أن تكون ألفا.

---

(١) في أ: مخفف.
(٢) زاد في أ: إلا ألف.
(٣) في ج: بعده.
(٤) ثبت ههنا في ج: «يتلوه في الجزء الثامن والثلاثين - إن شاء الله -: ومثل حذف هذه الألف حذف الألف من «أولات». والحمد لله، وصلى الله على رسوله ونبيه محمد وعلى آله وسلم تسليمًا.
وكتبه العباس بن أحمد المؤاس في شهر رمضان في سنة أربع وسبعين وثلاثمائة».

وقال أبو الحسن: ﴿إنْ هذانِ لساحران﴾ بتخفيف «إن» لأن الكتاب: هذان؛ فيحملها على لغة من يخفف «إن» فيرفع بها، وإن ثقلت فهى لغة لبنى الحارث بن كعب؛ يرفعون الاثنين فى كل موضع.

قال: فأى التفسيرين فسرت فهو جيد.

اختلفوا فى همز الألف من قوله -تعالى-: ﴿فَأَجْمِعُواْ كَيْدَكُمْ﴾ [٦٤] فى كسر الميم وإسقاط الألف وفتح الميم:

فقرأ أبو عمرو وحده[١]: ﴿فَاجْمَعُوا﴾؛ مفتوحة الميم من «جمعت».

[وروى] القُطَعِى عن عبيد وهارون عن أبى عمرو: ﴿فَأَجْمِعُواْ﴾ ألف مقطوعة مثل حمزة.

وقرأ الباقون: ﴿فَأَجْمِعُواْ﴾ بقطع الألف وكسر الميم من «أجمعت».

احتج أبو عمرو -زعموا- للقراءة بالوصل بقوله[٢]: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾ [طه: ٦٠] والفعل فى الموضعين جميعا معدى إلى الكيد.

قال أبو الحسن: وإنما يقولون بالقطع إذا قالوا: «أجمعنا على كذا وكذا»، فأما إذا قالوا: «اجمعوا أمركم»، و «اجمعوا كيدكم»، فلا يقولون إلا بالوصل.

قال: والقطع أكثر القراءة.

قال: فإما أن يكون لغة فى ذا المعنى؛ لأن باب «فعلت وأفعلت» كثير.

أو أن يكون «أجمعوا»، أى: أجمعوا على كذا وكذا، ثم قال: ﴿كَيْدَكُمْ﴾ على أمر مستأنف.

فإن قيل: فقد تقدم ذكر قوله: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾؛ فإذا قالوا: ﴿فاجمَعُوا كيدكم﴾، كان تكريرا[٣] -قيل: لا يكون كذلك؛ لأن ذاك فى قصة وذا [فى][٤]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٤٧)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٨)، البحر المحيط (٦/ ٢٥٦)، التبيان للطوسى (٧/ ١٦١)، التيسير للدانى (١٥٢)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٣٨)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٢٠)، الحجة لابن خالويه (٢٤٤)، الحجة لأبى زرعة (٤٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٤١٩)، الغيث للصفاقسى (٢٩٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٤٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١٠٠)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٤)، تفسير الرازى (٢٢/ ٨١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢١).

(٢) فى ج: لقوله.

(٣) فى ج: تكثيرًا.

(٤) سقط فى ج.

أخرى، ذاك إخبار عن فرعون فى جمعه كيده وسحره، وهذا فيما يتواصى به السحرة فى جمع كيدهم، وما يستظهرون فى المبالغة فى سحرهم، ويشبه أن يكون [ذلك][(١)] على لغتين كما ظنه أبو الحسن؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

وَأَنْتُمْ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مِائَةٍ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ طُرًّا فَكِيدُونِى[(٢)]

فقوله: «فأجمعوا أمركم» بمنزلة: ﴿فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ﴾؛ لأن [كيدهم من أمرهم][(٣)].

قال: وروى القُطَعى عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ ايتُوا صَفًّا﴾ [طه: ٦٤] بفتح الميم، ثم يأتى بياء بعدها ساكنة.

وروى خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير[(٤)]: ﴿ثُمِّ ايتُوا﴾ بكسر الميم بغير همز، ثم يأتى بالياء التى بعدها تاء، وهذا غلط؛ لأنه كسر الميم من «ثم» وحظها الفتح، ولا وجه لكسرها، وإنما أراد ابن كثير أن يتبع الكتاب فلفظ بالياء التى خلفت الهمزة بعد[(٥)] فتحة الميم.

وروى الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبى يزيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ ايتُوا صَفًّا﴾ مفتوحة الميم وبعدها ياء.

وكذلك روى محبوب عن إسماعيل المكى عن ابن كثير، وهذا هو الصواب.

وروى النبال وغيره عن ابن كثير: ﴿ثم ائتوا صفا﴾ مثل حمزة.

وكذلك قرأ[(٦)] الباقون.

قال أبو على: قول ابن كثير[(٧)]: ﴿ثُمَّ ايتُوا صَفًّا﴾ بفتح الميم ثم يأتى بياء بعدها ساكنة، وجهه فيه: أنه مثل قوله: «أيذا» كأنه قلب الهمزة ياء بعد ما خففها بأن جعلها بين بين إلا أنه فى هذا قلبها ياء، وإن لم يكن خففها، وهذا مثل ما حكاه سيبويه فى

---

(١) سقط فى ج.
(٢) البيت لذى الإصبع العدوانى فى ديوانه (٩٥)، واللسان (زيد، عشر)، والتنبية والإيضاح (٢/ ٢٥)، والتاج (زيد، جمع)، وأساس البلاغة (زيد)، وكتاب الجيم (٢/ ٥٩)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (٦٤٣)، ومقاييس اللغة (٣/ ٤٠)، وديوان الأدب (٣/ ٣٢٣).
(٣) فى أ: كيدكم من أمركم.
(٤) البحر المحيط (٦/ ٢٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٠).
(٥) فى ج: وبعد.
(٦) فى ج: قال.
(٧) زاد فى ج: من.

المتصل: بَيْسَ، وقد كان أبين من هذا أن يقلبها ألفا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، مثل: راسٍ وفاسٍ، فى المتصل.

فأما قوله: ﴿ثم ايتوا صفا﴾ فخطأ بيِّن، وأصل هذا: أنك تقول: أتى، يأتى.

فإذا أمرت منه قلت: ائتِ، تجتلب[1] همزة الوصل؛ لسكون الهمزة التى هى فاء؛ فلزم أن تقلب الفاء ياء لاجتماع الهمزتين، فقلت: إيت.

وإن وصلته[2] بشىء سقطت همزة الوصل؛ فلا يخلو ما يتصل به من أن يكون ساكنا أو متحركا: فإن كان متحركا لم يخل من أن يكون ضمة أو فتحة أو كسرة:

فإن كانت ضمة وخففت الهمزة قلبتها واوا، فقلت: يا زيدُ وتِ، وعلى هذا: ﴿يَا صَالِحُ وتِنَا﴾ [الأعراف: ٧٧] - [وإن شئت حققت الهمزة][3] - وعلى هذا: ﴿ومنهم من يقول اوْذَن لى ولا﴾ [التوبة: ٤٩].

وإن كانت كسرة فخففت الهمزة، قلت: يا غلام يْتِ بكذا، فقلبتها ياء، وإن شئت حققت الهمزة، فقلت: يا غلام ئتِ بكذا، كما حققت بعد الضمة من قولك: يا زيد ؤْت.

وإن كانت فتحة قلبتها ألفا إذا خففت الهمزة، فقلت: يا غلام أتِ، وإن شئت حققت الهمزة.

وعلى قياس قراءة ابن كثير: يا غلامَ يْتِ، فتقلبها ياء ولا تقلبها ألفًا.

والوجه ما عليه الجمهور والكثرة.

وقد قال: قوم - فيما روى بعض البغداديين - فى «أتى يأتى»: تِ بكذا وكذا.

وأنشد: [من الطويل]

تِ لِى آلَ زَيْـــدٍ ....[4]

وهذا على قياس من حذف الهمزة حذفًا من حيث كان حرف علة؛ كما حذف

---

(١) فى ج: جلبت.

(٢) فى ج: وصفته.

(٣) سقط فى أ.

(٤) جزء من صدر بيت، وبعده:

... . وابدهم لى جماعة وسل آل زيد أى شىء يضيرها

وهو بلا نسبة فى الدرر (٦/ ٣٢٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٨٢٣)، واللسان (أتى)، وهمع الهوامع (٢/ ٢١٨).

من: خذ، ومر، وكل، وليس ذلك بالكثير ولا المعروف.

والوجه فى الآية: [ما رواه](١) النبال وغيره عن ابن كثير.

اختلفوا فى تشديد القاف وتخفيفها من قوله: ﴿تَلْقَفْ﴾ [٦٩]:

فقرأ ابن عامر وحده(٢): ﴿مَا فِى يَمِينِكَ تَلَقَّفُ ما﴾ برفع الفاء وتشديد القاف.

وروى حفص عن عاصم: ﴿تَلْقَفْ﴾ خفيفة.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَلَقَّفْ مَا﴾ مجزومة الفاء.

وروى النبال عن ابن كثير: ﴿مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ﴾ خفيفة التاء -كذلك قرأت على قنبل -وكان [ابن كثير](٣) يشدد التاء [والقاف] فى رواية البزى وابن فليح: ﴿مَا فِى يَمِينِكَ تَّلَقَّفْ﴾.

وجه قول ابن عامر: ﴿تَلَقَّفُ﴾ يرتفع على أنه فى موضع حال، والحال يجوز أن يكون من الفاعل الملقِى، ومن المفعول الملقى:

فإن جعلته من الفاعل الملقى جعلته: المتلقف، وإن كان التلقف فى الحقيقة للعصا، ووجه جعل التلقف(٤) للفاعل(٥) أن التلقف بإلقائه كان؛ فجاز أن ينسب إليه، كما قال -جل وعز-: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، فأضاف الرمى إلى الله سبحانه، وإن كان للنبى ﷺ لما كان بقوة الله وإقداره.

ويجوز أن تكون الحال من المفعول، وقال فيه: ﴿تَلْقَفْ﴾ على حد قولك: هند تذهب؛ لأنه حمل الكلام على المعنى، والذى فى يمينه عصا فأنثه، كما قال: ﴿وَمَنْ تَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١]، وكما قال: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]؛ فأنث الأمثال لما كانت فى المعنى حسنات، ومثل هذا فى أن لفظ

---

(١) فى أ: قراءة.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٥)، الإملاء للعكبرى (٢/٦٨)، البحر المحيط (٦/ ٢٦٠)، التبيان للطوسى (٧/ ١٦٥)، التيسير للدانى (١٥٢)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٢٣)، الحجة لابن خالويه (٢٤٤)، الحجة لأبى زرعة (٤٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٠)، الغيث للصفاقسى (٢٩٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٤٥)، الكشف للقيسى (٢/ ١٠١)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢١).

(٣) سقط فى ج.

(٤) فى أ: المتلقف.

(٥) زاد فى أ: على.

«تفعل» يكون فيه مرة للمخاطب ومرة للمؤنث الغائب، قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] فهذا على أن تكون: تحدث أنت أيها الإنسان، وعلى أن الأرض تحدث.

فأما قوله: [من الطويل]

.... فَإِنْ تَكُنْ هَوَاكَ الَّذى تَهْوَى يُصِبْكَ اجْتِنَابُهَا[١]

فإن «تهوى» للغائبة لا غير، وجعلت «تَلَقَّفُ» حالا، وإن لم تتلقف بعد، كما جاء فى التنزيل: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وكما أجاز النحويون: مررت برجل معه صقر صائدا به غدا، وهذا النحو من الحال كثير فى التنزيل وغيره.

وأما «تَلَقَّفْ» فعلى أن يكون جوابا؛ كأنه: إن تلقه تلقف، وكذلك: تلْقَف، ويجوز فى «تَلَقَّف» و«تَلْقَفْ» أن يكون لك أيها المخاطب، ويجوز أن يكون للغيبة، وعلى الحمل على المعنى.

ومن خفف التاء من «تَلْقَفْ» ومن شدد فقال: ﴿ما فى يمينك تَّلَقَّف﴾، فإنما أراد: تتلقف، وهذا يكون على: تتلقف أنت أيها المخاطب، وعلى تتلقف [هى إلا][٢] أنه أدغم التاء فى التاء، والإدغام فى هذا ينبغى ألا يجوز ؛ لأن المدغم يسكن، وإذا سكن لزم أن تجلب له همزة الوصل كما جلبت فى أمثلة الماضى، نحو: ادَّرأ وازَّينت واطَّيروا، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع؛ ألا ترى أن من قال فى: تترس: اتَّرس، لا يقول فى المضارع: اتَّرسون، ولا: اتَّفكَّرونَ، يريد: تتفكرون؟! وهذا يلزم أن يقوله من قال: ﴿مَا فِى يَمِينِكَ تَّلَقَّفُ﴾، وإنما لم تدخل همزة الوصل على المضارع، كما لم تدخل على اسم الفاعل؛ لأن كل واحد منهما مثل الآخر، وليس حكم الوصل أن يدخل على الأسماء المعربة إلا أن تكون المصادر الجارية على أفعالها، وإنما دخلت على هذه الأسماء القليلة التى دخلت عليها لما كانت محذوفة الأواخر ؛ لأنه بذلك أشبه الأفعال المحذوفة منها؛ فأشبهت الأفعال التى للأمر عند النحويين.

---

(١) تمام البيت:

زجرت لها طير الشمال... ....

وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين (٤٢)، واللسان (طير، شمل، هوى)، والتاج (هوى)، وللهذلى فى جمهرة اللغة (٢٧٢).

(٢) فى أ: فى الآية.

وسألت أحمد بن موسى: كيف يبتدئ من أدغم؟

فقال كلاما معناه: أنه يصير بالابتداء إلى قول من خفف، ويدع الإدغام.

اختلفوا فى فتح السين وكسرها، وإخراج الألف وإدخالها، وتسكين الحاء وكسرها من: ﴿كَيْدُ سَٰحِرٍۖ﴾ [٦٩]:

فقرأ حمزة والكسائى[١]: ﴿كَيدُ سِحْرٍ﴾ بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿كَيْدُ سَٰحِرٍۖ﴾ بألف.

قال أبو على: حجة ﴿كَيْدُ سَٰحِرٍۖ﴾ أن الكيد للساحر فى الحقيقة، وليس للسحر، إلا أن تريد: كيد ذى سحر؛ فيكون فى المعنى -حينئذ- مثل: «كيد[٢] ساحر»، ويقوى ذلك: ﴿تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ﴾، [والسحر][٣] لا يمتنع أن يضاف إليه الكيد على التوسع.

وزعموا أنه قراءة الأعمش.

قرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم، وورش عن نافع: ﴿ءَامَنتُمْ﴾ [٧١] على لفظ الخبر.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿آمَنْتُمْ﴾ بهمزة ممدودة.

وقرأ حمزة والكسائى وأبو بكر عن عاصم[٤]: ﴿أآمَنتم﴾ بهمزتين، الثانية ممدودة.

[قال] - يعنى أحمد -: إن الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة القطع، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة[٥] التى هى فاء الفعل.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٥)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٨)، البحر المحيط (٦/ ٢٦٠)، التبيان للطوسى (٧/ ١٦٥)، التيسير للدانى (١٥٢)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٤٠)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٢٣)، الحجة لابن خالويه (٢٤٤)، الحجة لأبى زرعة (٤٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٢١)، الغيث للصفاقسى (٢٩٠)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٤٥)، الكشف للقيسى (٢/ ١٠٢)، المجمع للطبرسى (٧/ ١٩)، المعانى للفراء (٢/ ١٨٦)، تفسير الرازى (٢٢/ ٨٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢١).

(٢) زاد فى ج: ذى.

(٣) سقط فى ج.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٥)، التبيان للطوسى (٧/ ١٦٧)، التيسير للدانى (١٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٢١)، النشر لابن الجزرى (١/ ٣٦٨، ٣٦٩).

(٥) فى ج: الألف.

وقوله عن أبى عمرو وابن عامر بهمزة ممدودة؛ يعنى: أنهما يستفهمان فيأتيان بهمزة الاستفهام، وبعدها مدة، وتكون الأولى همزة القطع، والثانية الأصل.

قال أبو على: الخبر ههنا وجهه حسن ؛ كأنه[١] يقرعهم على تقدمهم بين يديه، وعلى استبدائهم[٢] على ما كان منهم من الإيمان عن غير أمره وإذنه، والاستفهام إلى هذا المعنى يئول ؛ لأنه تقريع وتوبيخ [منه لهم][٣] بإيمانهم.

وأما اللفظ فى[٤] قوله: قرأ نافع [وأبو عمرو]، وابن عامر: ﴿آمنتم﴾ بهمزة ممدودة، يعنى به: أنهم يستفهمون، فيأتون بهمزة الاستفهام بعد مدة: الأولى: همزة الاستفهام، والثانية: همزة «أفعل» فى «أأمَنَ»، وأبو عمرو إذا اجتمع هذا النحو من الهمزتين أدخل بينهما ألفا، وكأنه ترك هنا هذا الأصل؛ لما كان يلزم من اجتماع همزتين وألفين: الهمزة الأولى همزة الاستفهام، والألف الأولى التى بعد الهمزة [الأولى][٥] هى التى يفصل بها بين الهمزتين فى نحو: [من الطويل]

.... آأَنْـتِ أَمْ أُمُّ سَـالِمِ[٦]

والهمزة الثانية -وهى الثالثة من أول الكلمة -همزة «أفعل» فى: أأمَنَ، والألف التى بعدها هى الألف المنقلبة عن فاء الفعل من الأمن والأمان، وأبدلت ألفا؛ لاجتماعهما مع همزة «أفعل»؛ فكان يلزم اجتماع همزتين وألفين متواليات: أاأامنتم، فترك ذلك فى هذا الموضع؛ لكراهة اجتماع الأمثال.

وقرأ حمزة والكسائى على أصلهما فى هذا النحو، وقد مر ذلك فى مواضع.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا﴾ [٧٧]:

فقرأ حمزة وحده[٧]: ﴿لا تَخَفْ﴾ جزما بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿لا تخافُ﴾ رفعا بألف.

ولم يختلفوا فى فتح الراء من: ﴿دَرَكٗا﴾.

---

(١) فى أ: كأن.
(٢) فى أ: استبدادهم.
(٣) فى ج: له منه.
(٤) فى أ: و.
(٥) سقط فى ج.
(٦) تقدم.
(٧) ينظر: البحر المحيط (٦/ ٢٦٤)، الحجة لابن خالويه (٢٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢).

وجه قول من رفع: أنه حال من الفاعل، [أى]: اضرب لهم طريقا غير خائف ولا خاش، ويجوز أن تقطعه من الأول؛ [فيكون]: أنت لا تخاف.

ومن قال: ﴿لا تخف﴾ جعله جواب الشرط، [أى]: إن تضرب لا تخف دركا ممن خلفك، ولا تخش غرقا بين يديك.

فأما من قال: ﴿لا تخف دركا﴾، ثم قال: ﴿لا تخشى﴾ -فيجوز أن تقطعه من الأول، أى: إن تضرب لا تخف، وأنت لا تخشى، ولا تحمله على قول الشاعر: [من الطويل]

.... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا[١]

ولا على نحو: [من الرجز]

... لَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ[٢]

لأن ذلك إنما يجيء فى ضرورة الشعر؛ كما أن نحو قوله: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِى ....[٣]

ونحو قوله: [من البسيط]

.... لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[٤]

كذلك، ولكنك تقدر أنك حذفت الألف المنقلبة عن اللام، ثم أشبعت الفتحة؛ لأنها[٥] فاصلة، فأثبت الألف الثانية عن إشباع الفتحة، ومثل هذا مما ثبت فى الفاصلة: قوله -تعالى-: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧].

وقد جاء إشباع هذه الفتحة فى كلامهم، قال: [من الوافر]

فَأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِينَ تُلْقَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ[٦]

قال: روى عبيد: ﴿فاتَّبَعَهُمْ﴾ [٧٨] وحدها موصول فى هذا، وكل شىء من القرآن: ﴿فَأَتۡبَعَهُمۡ﴾.

---

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) تقدم.
(٤) تقدم.
(٥) زاد فى ج: فى.
(٦) تقدم.

وقرأ: ﴿فَأَتۡبَعُوهُم مُّشۡرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] مقطوع الألف[١].

وعبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿فَاتَّبَعَهُم فرعون﴾ موصولة، وكل شيء في القرآن: ﴿فأتبعهم﴾ مقطوع.

قال أبو علي: الباء الجارة على هذا معدية الفعل إلى المفعول[٢]؛ لأنك تقول: تبعته واتبعته؛ كما تقول: شويته واشتويته، وحفرته واحتفرته، وفديته وافتديته، فإذا استوفيت المفعول الذي يتعدى إليه الفعل، فعديته[٣] إلى آخر - عديته بالجار.

ومن قطع الهمزة هنا، فقال: ﴿فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ بِجُنُودِهِۦ﴾ فالباء زائدة في قوله ؛ لأن «أتبعهم» منقول من «تبعهم»، و «تبع» يتعدى إلى مفعول واحد؛ فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى آخر؛ كقوله: ﴿وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِۦ لَعۡنَةً﴾ [هود: ٩٩]؛ فإذا كان كذلك جعلت الباء زائدة كما تزاد في كثير من المفعولات ؛ نحو: [من البسيط]

.... لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ[٤]

وقد يجوز أن تكون هذه الباء في موضع حال من الفاعل ؛ كأنه اقتصر بالفاعل على فعله، ولم يعده إلى مفعوليه اللذين يتعدى فعله إليهما؛ فصار مثل: تبعه زيد بسلاحه، وقد تقدم ذكر هذه الكلمة.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم... وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ... مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ...﴾ [٨٠، ٨١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم الثلاثة الأحرف بالنون.

---

(١) ينظر: البحر المحيط (٦/ ٢٦٤)، الحجة لابن خالويه (٢٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢).
(٢) في ج: مفعول.
(٣) في ج: فصرفته.
(٤) جزء من عجز بيت للراعي النميري، وقبله:
هـن الحـرائـد لا ربـات أحمـرة سـود المحـاجـر ...
وهو في ديوانه (١٢٢)، وأدب الكاتب (٥٢١)، واللسان (سور)، والمعاني الكبير (١١٣٨)، وللقتال الكلابي في ديوانه (٥٣)، وللراعي أو للقتال في خزانة الأدب (٩/ ١٠٧، ١٠٨، ١١١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٨٣)، وجمهرة اللغة (١٢٣٦)، والجنى الداني (٢١٧)، وخزانة الأدب (٧/ ٣٠٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣٨٣، ٥٠٠، ٨٣٠)، وشرح شواهد المغني (٨/ ٩١، ٣٣٦)، واللسان (قرأ، لحد، قتل، زعم)، ومجالس ثعلب (٣٦٥)، ومغني اللبيب (١/ ٢٩، ١٠٩، ٢/ ٦٧٥)، والمقتضب (٣/ ٢٤٤).

وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَوَعَدْنَاكُم﴾ بغير ألف فى كل القرآن.

وقرأهن حمزة والكسائى[١] بالتاء.

حجة ﴿وَعَدْنَاكُمْ﴾: أن ذلك يكون من الله سبحانه.

وقال أبو الحسن: زعموا أن «واعدناكم» لغة فى معنى «وعدناكم»، وإذا كان كذلك فاللفظ لا يدل على أن الفعل من الاثنين؛ كما أن: استَحْسر[٢] واستقر، ونحو ذلك من بناء «استفعل» لا يدل على استدعاء، والقراءة بـ «وعد» أحسن؛ لأن «واعد» بمعنى «وعد»، ويعلم من «وعد» أنه فعل واحد لا محالة، وليس «واعد» كذلك، والأخذ بالأبين أولى.

وحجة من قرأ[٣]: ﴿أَنجَيْنَٰكُم . . . وَوَٰعَدْنَٰكُمْ﴾، قوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ﴾ [طه: ٨٠] واتفاقهم فى ذلك على إسناد الفعل إلى اللفظ الدال على الكثرة. وفى أخرى: ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١٤١].

اختلفوا فى قوله: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾ [٨١]:

فقرأ الكسائى وحده[٤]: ﴿فيَحُلَّ عليكم﴾ بضم الحاء، ﴿ومن يَحْلُلْ﴾ بضم اللام.

وقرأ الباقون: ﴿فَيَحِلَّ﴾، ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ﴾.

ولم يختلفوا فى قوله: ﴿أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [طه: ٨٦] أنها بكسر الحاء.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٦)، البحر المحيط (٦/ ٢٦٥)، التبيان للطوسى (٧/ ١٧٠)، التيسير للدانى (١٥٢)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٤٥)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢)، الغيث للصفاقسى (٢٩١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٤٧)، الكشف للقيسى (٢/ ١٠٣)، تفسير الرازى (٢٢/ ٩٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢١).

(٢) فى أ: استسر.

(٣) فى ج: قال.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٦)، البحر المحيط (٦/ ٢٦٥)، التبيان للطوسى (٧/ ١٧٢)، التيسير للدانى (١٥٢)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٤٤)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٣٠)، الحجة لابن خالويه (٢٤٥)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢)، الغيث للصفاقسى (٢٩١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٤٨)، الكشف للقيسى (٢/ ١٠٣)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٢)، المعانى للأخفش (٢/ ٤٠٩)، المعانى للفراء (٢/ ١٨٨)، تفسير الرازى (٢٢/ ٩٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢١).

[قال] أبو زيد: تقول: قد حل عليه أمر الله يحل حلولا، وحل الدار يحلُّها حلولا: إذا نزلها، وحل العقدة يحلها حلا، وحل له الصوم [يحل له](١) حِلا، [وأحله له](٢) إحلالا، وحل حقى عليه يحل محلا، وأحل من إحرامه إحلالا، وحل يحل حِلا.

وجه قراءة من قرأ: ﴿يَحِلَّ﴾ بكسر الحاء: أنه روى فى زمزم أَنَّهُ: «لَشَارِبٍ حِلٌّ وَبِلٌّ(٣)» أى: مباح له غير محظور عليه، ولا ممنوع منه(٤)، والحل والحلال فى المعنى مثل المباح؛ فهو خلاف الحظر والحجر والحرام، والحرم، فهذه الألفاظ معناها: المنع، وهى خلاف الحل والحلال الذى هو [إباحة وتوسعة](٥)، والإباحة من «باح بالسر والأمر يبوح [به]»(٦): إذا لم يجعل دونه حظرا، والمحل خلاف المحرم؛ فمعنى ﴿يَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾: ينزل بكم وينالكم بعدما كان ذا حظر وحجر ومنع عنكم. ويبين [ذلك](٧) ما حكاه أبو زيد من قولهم: «حل عليه أمر الله يحل»، والأمر قد جاء فى التنزيل يراد به العذاب؛ قال: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١] فهذا يعنى به العذاب؛ لقوله: ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ﴾ [العنكبوت: ٥٤] وقال: ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا﴾ [يونس: ٢٤] ويقوى ذلك قوله - عز وجل-: ﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [هود: ٣٩] أى: ينزل به بعد أن لم يكن كذلك، ولم يختلفوا فى هذا الحرف فيما زعموا، وهذا بمنزلة [قوله](٨): ﴿أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [طه: ٨٦] فى أنه يحل بالكسر.

ووجه من قال: ﴿يَحُلَّ عليكم غضبى﴾: أن الغضب لما كان يتبعه العقوبة والعذاب جعله بمنزلة العذاب؛ فقال: يحُل، أى(٩): ينزل، فجعله بمنزلة قولهم: «حل بالمكان، يحل»، وعلى هذا جاء: ﴿تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن

---

(١) سقط فى ج.
(٢) فى ج: وأحله الله له.
(٣) ذكره أبو عبيد فى غريب الحديث (٢/ ١٤٣)، والنهاية لابن الأثير (١/ ١٥٤).
(٤) فى ج: عنه.
(٥) فى أ: الإباحة والتوسعة.
(٦) سقط فى ج.
(٧) سقط فى ج.
(٨) سقط فى ج.
(٩) فى ج: أن.

دَارِهِمۡ﴾ [الرعد: ٣١]؛ فكما أن هذا عذاب، فأخبر عنه بأنه يَحُلُّ، كذلك أخبر عن الغضب بمثله، فجعله بمنزلته؛ لأنه يتبعه ويتصل به.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿مَوۡعِدَكَ بِمَلۡكِنَا﴾ [٨٧] فى ضم الميم وكسرها وفتحها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر(١): ﴿بِمِلْكنا﴾ بكسر الميم.

وقرأ نافع وعاصم: ﴿بِمَلۡكِنَا﴾ بفتح الميم.

وقرأ حمزة والكسائى(٢): ﴿بِمُلكنا﴾ بضم الميم.

[وقرأ] القُطَعِى عن عبيد عن هارون عن أبى عمرو: ﴿بِمَلۡكِنَا﴾.

قال أبو على: هذه لغات.

وزعموا أن الكسر أكثر فى القراءة، والفتح لغة فيه.

المعنى: ما أخلفنا موعدك بمِلكنا الصواب، ولكن لخطئنا، فأضاف(٣) المصدر إلى الفاعل، وحذف المفعول، كما أنه قد يضاف إلى المفعول ويحذف الفاعل فى نحو: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، و: ﴿بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤].

وأما من قال: ﴿ما أخلفنا موعدك بمُلكنا﴾ فإنه لا يخلو من أن يريد به مصدر «المَلِك»، أو يكون لغة فى مصدر «المالك»، فإن أريد بالملك مصدر «المَلك» فالمعنى: لم يكن لنا ملك فنخلف موعدك لمكان مُلكنا، وهذا على هذا التقدير

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٩)، البحر المحيط (٦/ ٢٦٨)، التبيان للطوسى (٧/ ١٧٤)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٤٧)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٣٤)، الحجة لابن خالويه (٢٤٦)، الحجة لأبى زرعة (٤٦١)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢)، الغيث للصفاقسى (٢٩١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٥٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٠٤)، المحتسب لابن جنى (٧/ ٢٤)، المعانى للفراء (٢/ ١٨٨)، تفسير الرازى (٢٢/ ١٠٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٩)، البحر المحيط (٦/ ٢٦٨)، التبيان للطوسى (٧/ ١٧٤)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٤٧)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٣٤)، الحجة لابن خالويه (٢٤٦)، الحجة لأبى زرعة (٤٦١)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢)، الحجة لأبى زرعة (٤٦١)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢)، الغيث للصفاقسى (٢٩١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٥٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٠٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٤)، المعانى للفراء (٢/ ١٨٨)، تفسير الرازى (٢٢/ ١٠٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٢).

(٣) فى ج: وأضيف.

كقوله -تعالى-: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] أى: ليس منهم[(١)] مسألة فيكون منهم إلحاف فيها، ليس على أنه أثبت ملكا، كما [أنه][(٢)] لم يثبت فى قوله: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ مسألة منهم.

و [مثل ذلك][(٣)] قول ابن أحمر: [من السريع]

لا يُـفْـزِعُ الأَرْنَـبَ أَهْـوَالُـهَـا وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرْ[(٤)]

أى: ليس لها أرنب فيفزع لهولها، ومثله: [من الرجز]

وَبَلْدَةٍ لَا يَسْتَطِيعُ سِيدُهَا حَسْرى الأَرَاكِيبِ وَلَا يَهِيدُهَا

ومثله قول ذى الرمة: [من البسيط]

لَا تُشْتَكَى سَقْطَةٌ مِنْهَا وَقَدْ رَقَصَتْ بِهَا المَفَاوِزُ حَتَّى ظَهْرُهَا حَدِبُ[(٥)]

أى: ليس منها سقطة فتشتكى.

ولا يجوز أن يراد به تثبيت المُلك الذى هو مصدر المَلِك ؛ لأنهم لم يكن لهم ملك بل كانوا مستضعفين، قال -عز وجل-: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٥]، وقال: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]. وأظن أن أبا الحسن حكى أن الملك مصدر فى المالك، وحكى غير أبى الحسن: أن بعضهم قال: «ما لى مُلك»، يريد: شيئا أملكه.

وقد يكون المِلك: الشىء المملوك، والمَلك: المصدر، مثل: الطَّحن والطِّحن، والسَّقى والسِّقى.

وقد يجوز فى قراءة من قرأ: ﴿بِمِلْكنا﴾ أن تقدر حذف المفعول وتعمله إعمال المصدر.

كما قال: [من الوافر]

---

(١) فى ج: منه.
(٢) سقط فى ج.
(٣) فى أ: مثله.
(٤) تقدم.
(٥) البيت فى ديوانه (٤٤)، ومقاييس اللغة (٤/ ٣٥٥)، وجمهرة أشعار العرب (٩٤٨)، وبلا نسبة فى كتاب العين (١/ ٢٤٣).
ويروى: «المعاطش» بدلًا من «المفاوز».

.... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[(١)]

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ﴾ [٨٧] فى ضم الحاء وتشديد الميم، وفتحها[(٢)] وتخفيف الميم:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿حُمِّلْنَآ﴾ بضم الحاء مشددة الميم.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وأبو عمرو وحمزة والكسائى[(٣)]: ﴿حَمَلْنَا﴾ خفيفا.

وقال أبو زيد عن أبى عمرو: ﴿حَمَلْنَا﴾ و ﴿حُمِّلْنَآ﴾.

قال أبو على: حمل الإنسان الشىء وحمَّلته إياه، يتعدى الفعل إلى مفعول واحد، فإذا ضعفت[(٤)] العين عديته إلى مفعولين[(٥)].

قال -جل وعز-: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ [الجمعة: ٥] والحمل: المصدر، والحِمْل: المحمول.

وفى التنزيل: ﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا . . . وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الأحزاب: ٧٢]؛ كأنه: أبين ألا يؤدين الأمانة فيما استؤمن فيه، وحملها الإنسان، أى: لم يؤدها؛ لأن حمل الحامل الشىء إمساك [له][(٦)] وخلاف لأدائه؛ فكأنه لم يؤد الأمانة، وكأن المعنى على أهل السموات وأهل الأرض وأهل الجبال.

﴿وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ أى: من حمل الأمانة، فحذف المضاف.

---

(١) تقدم.

(٢) أى: فتح الحاء.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٩)، البحر المحيط (٦/ ٢٦٩)، التبيان للطوسى (٧/ ١٧٥)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٤٨)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٣٤)، الحجة لابن خالويه (٢٤٦)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٣)، الغيث للصفاقسى (٢٩١)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٥٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١٠٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٤)، تفسير الرازى (٢٢/ ١٠٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٢).

(٤) فى أ: ضاعفت.

(٥) فى أ: المفعولين.

(٦) سقط فى أ.

وما روى فى الحديث أَنَّهُ: «إِذَا كَانَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ أَوْ خَمْسَ قِلَالٍ لَمْ يَحْمِلْ خَبَثًا»(١) - معناه: أنه لقلته يضعف عن أن يحتمل النجس، فينجس(٢)؛ لأنه لا يحتمله كما يحتمله الكثير الذى بخلافه، وقالوا: احتمل الشىء وحمله: إذا اضطلع به، وقوى عليه.

أنشد الأصمعى: [من الرجز]

وَاحْتَمَلَ الْيُتْمَ فُرَيْخُ التُّمَّرَهْ ... وَنَشَرَ الْيَسْرُوعُ بُرْدَىْ حِبَرَهْ(٣)

المعنى: أنه استقل بنفسه، واحتمل طلب قوته، وفارق ما كان عليه من اليتم فى حاجته إلى الكاسب له.

فمن قرأ: ﴿حُمِّلْنَآ﴾ كان المعنى عنده: جعلونا نحمل أوزار القوم، وحُمِلْنَا على ذلك، وأردنا له.

ومن قال: ﴿حمَلنا﴾ أراد: أنهم فعلوا ذلك.

وقد يجوز إذا قرأ: ﴿حَمَلْنا﴾ أن يكونوا(٤) حُمِلوا على ذلك، وكلفوه؛ لأنهم إذا حُمِّلوه حملوه.

اختلفوا فى إثبات الياء من قوله -تعالى-: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ [٩٣] وحذفها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِى﴾ بياء فى الوصل ساكنة، ويقف ابن كثير بالياء، وأبو عمرو [يقف](٥) بغير ياء.

واختلف عن نافع(٦): فروى ابن جماز وإسماعيل بن جعفر: ﴿ألا تَتَّبِعنىَ أفعصيتَ﴾ بياء منصوبة، وليس فى الكتاب.

وفى رواية قالون والمسيبى وورش وأحمد بن صالح عن أبى بكر وإسماعيل بن

---

(١) أخرجه أبو داود (١/ ٥١) كتاب الطهارة، باب: ما ينجس الماء، حديث (٦٣)، والترمذى (١/ ٩٧) كتاب الطهارة، باب (٥) حديث (٦٧)، والنسائى (١/ ١٧٥)، كتاب المياه، باب: التوقيت فى الماء، وابن ماجه (١/ ١٧٢)، كتاب الطهارة، باب: مقدار الماء الذى لا ينجس، حديث (٥١٧)، والطحاوى فى مشكل الآثار (٣/ ٢٦٦).

(٢) فى ج: فيتنجس.

(٣) الرجز بلا نسبة فى المخصص (٨/ ١٢١).

(٤) فى ج: يكون.

(٥) سقط فى ج.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٧)، التيسير للدانى (١٥٤)، الحجة لابن خالويه (٢٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٣)، الغيث للصفاقسى (٢٩١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٠٩).

أبى أويس: ﴿تَتَّبِعَنِى﴾ بياء فى الوصل ساكنة، ويقف بغير ياء.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى بغير ياء فى وصل ولا وقف.

قال أبو على: قد ذكر هذا النحو فى غير موضع.

اختلفوا فى فتح الميم وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [٩٤]:

فقرأ: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ بنصب الميم، ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى وابن عامر: ﴿يابْنَ أُمِّ﴾ بكسر الميم(١).

قال أبو على: من قال: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾، احتمل قوله أمرين:

أحدهما: أن يكون أراد: يابنَ أمَّا، فحذف الألف كما تحذف [الياء](٢) من «غلامى» فى النداء إذا قال: «يا غلام»، وحذف الياء من المضاف إليه، وإن كانت لا تحذف فى المضاف إليه إذا قال: «يا غلام غلامى»، كما تحذف من المضاف إذا قال: «يا غلامِ»؛ لأن هذا الاسم قد كثر استعماله ؛ فتغير عن أحوال النظائر، والفتحة فى «ابن» على هذا نصبة، كما أنها فى قولك: يا غلامَ أمى كذلك.

ويجوز أن يكون جعل «ابن» و «أمَّ» جميعا بمنزلة اسم واحد، فبنى الآخر على الفتح، وكذلك الاسم الذى هو المصدر، فالفتحة فى الأول ليست بنصبة كما كانت فى الوجه الأول؛ ولكنها بمنزلة الفتحة فى «خمسة» من «خمسة عشر»، والاسم فى موضع ضم من حيث كانا بمنزلة «خمسة عشر»، كما أن «خمسة عشر» كذلك.

ومن قال: ﴿يَابْنَ أمِّ﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون أضاف «ابنا» إلى «أمِّ»، وحذف الياء من الثانى، وكان الوجه إثباتها مثل: «يا غلامَ غلامى».

والآخر: أن يكون جعل الاسم(٣) الأول مع الثانى اسما واحدًا، وأضافه إلى نفسه؛ كما تقول: «يا خمسة عشر أقبلوا»، فحذف الياء كما تحذف من أواخر

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٧)، التبيان للطوسى (٧/ ١٧٧)، التيسير للدانى (١١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٣)، الغيث للصفاقسى (٢٩١)، الكشف للقيسى (١/ ٤٧٨)، تفسير الرازى (٢٢/ ١١٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٧٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ج: اسم.

المفردة نحو: «يا غلامِ».

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾ [٩٦] فى الياء والتاء:

فقرأ حمزة والكسائى[1]: ﴿تَبْصُروا به﴾ بالتاء.

وقرأ الباقون: ﴿يَبْصُرُواْ﴾ بالياء.

من قال: ﴿يَبْصُرُواْ﴾ -وهو قراءة الأكثر فيما زعم بعضهم- أى: لم يبصر به بنو إسرائيل. ومن قال: ﴿تبصُروا به﴾ صرف الخطاب إلى الجمع.

واختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾ [٩٧] فى فتح اللام وكسرها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[2]: ﴿لن تُخْلِفَهُ﴾ بكسر اللام.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾ بفتح اللام.

قال أبو على: «أخلفت» يتعدى إلى مفعولين، و ﴿لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾ مثل: لن تعطاه، لما أسندت الفعل إلى أحد المفعولين، فأقمته مقام الفاعل - بقى الفعل متعديا إلى مفعول واحد، وفاعل الفعل الذى هو «تخلف»: الله - سبحانه - أو موسى -عليه السلام- ومعناه: سنأتيك به ولن يتأخر عنك.

و ﴿لَنْ تُخْلِفَهُ﴾ أى: ستأتيه ولا مذهب لك عنه، وهو وعيد، وهذا المعنى فى القراءة الأولى أبين.

أبو بكر عن عاصم: ﴿أَعْمِى﴾، و: ﴿أَعْمِى﴾ [١٢٤، ١٢٥] مكسورتان مثل حمزة والكسائى.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٧)، البحر المحيط (٦/ ٢٧٣)، التبيان للطوسى (٧/ ١٧٩)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٥٢)، الحجة لابن خالويه (٢٤٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٤)، الغيث للصفاقسى (٢٩١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٠٥)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٤، ٢٥)، تفسير الرازى (٢٢/ ١١٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٧)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٥٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٩)، البحر المحيط (٦/ ٢٧٥)، التبيان للطوسى (٧/ ١٧٩)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٥٢)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٤٢)، الحجة لابن خالويه (٢٤٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٥١)، الكشف للقيسى (٢/ ١٠٥)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٧)، المحتسب لابن جنى (٢/ ٥٧)، تفسير الرازى (٢٢/ ١٢٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٦٩)، البحر المحيط (٦/ ٢٧٦)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٥١)، المجمع للطبرسى (٧/ ٢٧)، المحتسب لابن جنى (٢/ ٥٧)، تفسير الرازى (٢٢/ ١١٢).

حفص عن عاصم بفتحهما.

نافع: بين الكسر والفتح.

أبو عمرو: بفتحهما، وكذلك ابن كثير وابن عامر(١).

قال أبو على: الإمالة وتركها فيهما جميعا حسنان فى هذا [النحو](٢)، وقد ذكر فيما مر قبل.

وقال بعض المفسرين: ﴿لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾: أعمى عن الحجة، وقد كنت بصيرا بها، ويجوز أن يكون أعمى عن طرق الثواب.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾ [١٠٢] فى الياء والنون:

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿يَوْمَ نَنفُخُ﴾ بالنون.

وقرأ الباقون: ﴿يُنفَخُ﴾ بالياء على ما لم يسم فاعله.

قال أبو على: وجه من قال: ﴿يُنفَخُ﴾: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ﴾ [الزمر: ٦٨]، و: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ [النبأ: ١٨].

ووجه النون: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾ [التحريم: ١٢]، ونفخ الروح فى التنزيل يجىء حيث يراد الإحياء، قال: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣].

ويقوى ذلك -أيضا-: ما عطف عليه من قوله: ﴿وَنَحْشُرُ﴾ [١٠٢].

والصور: جمع صورة فى [قول الحسن](٣)، مثل: صوف وصوفة، وثوم وثومة.

وفى قول مجاهد: آلة ينفخ فيها، قال: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] كأنهم أصابهم الصعق لما عاينوا من أهوال القيامة.

وقال: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ [الزمر: ٦٨] ؛ لأنهم دفعوا إلى حال كالموت فى الشدة، وقال: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّآ أَفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ؛ فقوله: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ [الزمر: ٦٨] فى المعنى كقوله: ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ﴾.

اختلفوا فى كسر الألف وفتحها من قوله -عز و جل-: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا﴾

---

(١) ينظر: السبعة (٤٢٥).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ج: قوله.

[١١٩]:

فقرأ نافع وعاصم[١] -فى رواية أبى بكر-: ﴿وَإِنَّكَ﴾ بكسر الألف.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى وحفص عن عاصم: ﴿وَأَنَّكَ﴾ مفتوحة الألف.

وكلهم قرأ: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١٢] بالألف على الخبر، غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿لا يَخَفْ﴾ على النهى.

من قال: ﴿وَأَنَّكَ﴾ ففتح [الألف][٢]، حملها على[٣] ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ﴾، وإن لك أنك لا تظمأ فيها.

فإن قلت: إن «إنَّ» لا يجوز أن [تحمل عليها][٤] «أنَّ».

ألا ترى أنك لا تقول: إن أنك منطلق؟! فهلا لم يجز [ذلك فى العطف][٥] أيضًا.

قيل له: إنما لم يجز: إنّ أنّ؛ لكراهة اجتماع حرفين متقاربى المعانى، فإذا فصل بينهما لم يكره ذلك، ومثل ذلك «إن» مع «اللام»؛ لا تقول: إن لزيدا منطلق، ولا: لأن زيدا منطلق، ولو فصلت بينهما لجاز نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ وَإِن كُنَّا﴾ [المؤمنون: ٣٠]، و: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم﴾ [الشعراء: ٦٧]؛ فلذلك لم يجز: «إن أنك»، فإذا فصلت بينهما حسن، جاز.

ومن كسر فقال: ﴿وإنَّك﴾ قطع الكلام من الأول واستأنف، وعلى هذين الوجهين حمل سيبويه الآية.

قال: وكلهم قرأ: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ بألف على الخبر، غير ابن كثير فإنه قرأ:

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٨)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٦٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٧٠)، البحر المحيط (٦/ ٢٨٤)، التبيان للطوسى (٦/ ١٨٩)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٦٢)، تفسير القرطبى (١١/ ١٦٢)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٥٤)، الحجة لابن خالويه (٢٤٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٤)، الغيث للصفاقسى (٢٩٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٥٦)، الكشف للقيسى (٢/ ١٠٧)، المعانى للفراء (٢/ ١٩٤)، تفسير الرازى (٢٢/ ١٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٢).

(٢) سقط فى ج.

(٣) زاد فى أ: أن.

(٤) فى ج: يحمل عليه.

(٥) فى أ: فى ذلك العطف.

﴿فَلَا يَخَفْ﴾ على النهى.

المعنى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [طه: ١١٢] الجملة فى موضع نصب على الحال، والعامل فيها: «يعمل»، وذو الحال: الذكر الذى فى «يعمل» من: «مَنْ»، وموضع الفاء وما بعدها من قوله: «يخاف»، أو: «يخفْ» جزم؛ لكونه فى موضع جواب الشرط، والمبتدأ محذوف مراد بعد الفاء، والمعنى: فهو لا يخاف.

وكذلك الفاء فى قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ﴾ [الجن: ١٣]، أى: لا يخاف أن يؤخذ بذنب غيره.

والأمر فى: ﴿لا يخف﴾ حسن[1]؛ لأن المعنى: من يعمل من الصالحات، أى: شيئا من الصالحات، أى[2]: من يعمل [من][3] الصالحات فليأمن؛ لأنه لم يفرط فيما وجب عليه؛ فكذلك: ﴿فلا يخف﴾، واللفظ على النهى، والمراد: الخبر بأن المؤمن الصالح لا خوف عليه.

اختلفوا فى ضم التاء وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾ [١٣٠]:

فقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- والكسائى[4]: ﴿لَعَلَّكَ تُرْضَى﴾ مضمومة التاء.

وقرأ الباقون، وهبيرة عن حفص عن عاصم، وعمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: ﴿تَرْضَىٰ﴾ بفتح التاء.

[وقرأ] أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿تُرْضى﴾ مضمومة التاء.

والمعروف عن حفص عن عاصم بالفتح.

قال أبو على: حجة من فتح التاء، قوله -جل وعز-: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ

(١) فى أ: «جنس»، وهو تحريف.
(٢) فى ج: أو.
(٣) سقط فى ج.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٨)، البحر المحيط (٦/ ٢٩٠)، التبيان للطوسى (٧/ ١٩٥)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير الطبرى (١٦/ ١٦٨)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٦١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٨)، الحجة لأبى زرعة (٢٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٥)، الغيث للصفاقسى (٢٩٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٥٩)، الكشف للقيسى (٢/ ١٠٧)، المجمع للطبرسى (٧/ ٣٥)، تفسير الرازى (٢٢/ ١٣٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٢).

﴿فَتَرۡضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥].

وحجة من قال: ﴿تُرْضَى﴾: أنه قد جاء فى صفة بعض الأنبياء -عليهم السلام-: ﴿وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرۡضِيّٗا﴾ [مريم: ٥٥].

وكأن المعنى: تُرضى؛ لفعلك ما أمرت به من الأفعال التى يرضاها الله، أو: ترضى بما تعطاه من الدرجة الرفيعة.

وتَرضى: تَرضى بما يعطيكه الله -عز وجل- من الدرجة العالية والدرجة المرضية.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿أَوَلَمۡ تَأۡتِهِم بَيِّنَةُ﴾ [١٣٣]:

فقرأ نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم: ﴿أَوَلَمۡ تَأۡتِهِم﴾ بالتاء.

وقرأ الباقون وعاصم -فى رواية أبى بكر- بالياء(١).

قال أبو على: من قرأ بالتاء؛ فلتأنيث لفظة «البينة».

ومن قرأ بالياء؛ فلأن «البينة» و«البيان» معناهما واحد، كما أن: الوعظ والموعظة، والصوت والصيحة - كذلك.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٨)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٧١)، البحر المحيط (٦/ ٢٩٢)، التبيان للطوسى (٧/ ١٩٨)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٦٤)، الحجة لابن خالويه (٢٤٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٥)، الغيث للصفاقسى (٢٩٢)، الكشف للقيسى (٢/ ١٠٨)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٢، ٣٢٣).

[بسم الله الرحمن الرحيم
ذكر][١] اختلافهم فى سورة الأنبياء

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ﴾ [٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم -فى رواية أبى بكر- وابن عامر[٢]: ﴿قل ربى يعلم﴾.

وقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم: ﴿قَالَ رَبِّي﴾ بألف، وكذلك هى فى مصاحف أهل الكوفة.

قال أبو على: وجه من قال: ﴿قل﴾ أنه لما قال: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ﴾ إلى قوله: ﴿تُبْصِرُونَ﴾، [قيل][٣]: ﴿قُل ربى يعلم القول﴾، أى: قل: إن الله -عز وجل- عالم بما أسررتموه فيما بينكم وغيره مما لا يعلمه إلا الله، عز وجل.

و ﴿قَالَ﴾ على إضافة القول إلى الرسول ﷺ والخبر عنه.

[وقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم: ﴿مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ﴾ [٧] بالنون، وكسر الحاء][٤].

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم[٥]: [﴿يُوحَى﴾][٦] بالياء.

---

(١) سقط فى أ.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٦٦)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٧١)، البحر المحيط (٦/ ٢٩٧)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٠١)، التيسير للدانى (١٥٤)، تفسير الطبرى (١٧/ ٣)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٧٠)، الحجة لابن خالويه (٢٤٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٨)، الغيث للصفاقسى (٢٩٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١١٠)، المجمع للطبرسى (٧/ ٣٨)، المعانى للفراء (٢/ ١٩٩)، تفسير الرازى (٢٢/ ١٤٢)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٣).
(٣) سقط فى ج.
(٤) فى ج: حفص عن عاصم: ﴿إلا رجالًا نوحى إليهم﴾ بالنون.
(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٩)، البحر المحيط (٦/ ٢٩٨)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٠٤)، التيسير للدانى (١٣٠)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٧٢)، الحجة لابن خالويه (٢٤٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٨)، الغيث للصفاقسى (٢٩٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١٤، ١٥)، المجمع للطبرسى (٧/ ٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٩٦).
(٦) سقط فى ج.

قال أبو على: حجة النون أنه قد تقدمه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا﴾ والنون أشبه بما قبله، والياء فى المعنى كالنون، وكما جاء: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، ثم قال: ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى﴾ [الإسراء: ٢] ؛ كذلك يجوز أن يتقدم لفظ الجميع ويتبعه لفظ الإفراد؛ لأن المعنى واحد.

قال: قرأ ابن عامر وحده(١): ﴿ولا تُسْمِعُ﴾ [الأنبياء: ٤٥] بالتاء المضمومة، ﴿الصُّمَّ﴾ نصبا.

وقرأ الباقون: ﴿وَلَا يَسْمَعُ﴾ بالياء، ﴿ٱلصُّمُّ﴾ رفعًا.

قال أبو على: قول ابن عامر أنه حمله على ما قبله، والفعل مسند إلى المخاطب؛ فكذلك قوله: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ مسند إليه، والمعنى: أنهم معاندون، فإذا أسمعتهم لم يعملوا بما يسمعونه، ولم ينقادوا له كما لا يسمع الأصم.

ووجه قول الباقين: أنه على وجه الذم لهم والتقريع؛ بتركهم سمع ما يجب [عليهم](٢) استماعه والانتهاء إليه، وقد تقول لمن تقرعه بتركه ما تدعوه إليه: ناديتك فلم تسمع، وأفهمتك فلم تفهم، ولو كان: ﴿ولا تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ كما قال ابن عامر، لكان: «إذا تنذرهم»، فأما ﴿إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ فحسن أن يتبع: ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ﴾ إذا ما أنذروا(٣).

قال: قرأ ابن كثير وحده(٤): ﴿أَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٣٠] بغير واو بين الألف

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٠)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٧٤)، البحر المحيط (٦/ ٣١٠)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٢١)، التيسير للدانى (١٥٥)، تفسير الطبرى (١٧/ ٢٤)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٩٢)، الحجة لابن خالويه (٢٤٨، ٢٤٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩)، الغيث للصفاقسى (٢٩٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٧٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١١٠)، المجمع للطبرسى (٧/ ٤٨)، المعانى للفراء (٢/ ٢٠٥)، تفسير الرازى (٢٢/ ١٧٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٣).

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: أنذروا به.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٠)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٧٢)، البحر المحيط (٦/ ٣٠٨)، التبيان للطوسى (٧/ ٢١٥)، التيسير للدانى (١٥٥)، تفسير القرطبى (١١/ ٢٨٢)، الحجة لابن خالويه (٢٤٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٨)، الغيث للصفاقسى (٢٩٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٧٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١١٠)، المجمع =

واللام، وكذلك هى فى مصاحف أهل مكة.

وفى سائر المصاحف: ﴿أَوَلَمْ يَرَ﴾، كذلك قرأ الباقون: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾.

وقد مضى ذكر هذا النحو فيما تقدم.

وقرأ نافع وحده(١): ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ﴾ [الأنبياء: ٤٧] رفعا.

وقرأ الباقون: [﴿مِثْقَالَ﴾](٢) نصبا.

وجه الرفع: أنه أسند الفعل إلى المثقال، كما أسند فى قوله -تعالى-: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أى: ذا عسرة.

وكذلك قوله: [من الطويل]

.... إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبَا(٣)

ووجه النصب: وإن كان الظلامة مثقال حبة، وهذا حسن؛ لتقدم قوله: ﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، فإذا ذكر ﴿تُظْلَمُ﴾ فكأنه ذكر «الظلامة»؛ كقولهم: من كذب كان شرا له.

وقرأ ابن كثير وحده(٤): ﴿وضِئَاءً﴾ [٤٨] بهمزتين، الأولى قبل الألف، والثانية بعد الألف.

كذلك قرأت على قنبل عن القواس، وأَبَى ذلك ابن فليح وغيره، وهو غلط، والذى روى ابن فليح وغيره هو الصواب.

وقرأ الباقون: ﴿وَضِيَآءً﴾ بهمزة واحدة بعد الألف.

وقد تقدم القول فى ذلك.

= للطبرسى (٧/ ٤٣)، تفسير الرازى (٢٢/ ١٦١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٠)، البحر المحيط (٦/ ٣١٦)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٢٤)، التيسير للدانى (١٥٥)، الحجة لابن خالويه (٢٤٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩)، الغيث للصفاقسى (٢٩٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٧٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١١١)، المجمع للطبرسى (٧/ ٤٨)، تفسير الرازى (٢٢/ ١٧٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٤).

(٢) سقط فى ج.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، التيسير للدانى (١٢٠، ١٢١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩)، الغيث للصفاقسى (٢٩٣)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٧٥).

قرأ ابن عامر وحده[١]: ﴿وَإِلَيْنَا تَرْجِعُون﴾ [٣٥] بالتاء مفتوحة.

وقرأ الباقون: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ مضمومة [التاء][٢].

عباس عن أبي عمرو: ﴿وَالْخَيرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ بالياء المضمومة.

قال أبو علي: ووجه ﴿تَرْجعون﴾: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

ووجه ﴿تُرْجَعُونَ﴾: ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٦]، وقوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [التوبة: ٩٤].

وقول أبي عمرو: ﴿وإلينا يُرْجَعون﴾، يكون على الانصراف من الخطاب إلى الغيبة؛ كقوله -عز وجل-: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]، ويجوز أن يكون على قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ... وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [٣٥].

اختلفوا في ضم الجيم وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا﴾ [٥٨]:

فقرأ الكسائي وحده[٣]: ﴿جِذاذًا﴾ بكسر الجيم.

وقرأ الباقون: ﴿جُذَٰذًا﴾ بضم الجيم.

قال أبو علي: جذاذ: «فعال»، من: جذذت الشيء: إذا قطعته.

قال: [من الطويل]

تَجُذُّ السَّلُوقِيَّ المُضَاعَفَ نَسْجُهُ ....[٤]

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٠)، البحر المحيط (٦/ ٣١١) الحجة لابن خالويه (٢٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩).

(٢) سقط في ج.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإملاء للعكبري (٢/ ٧٣)، البحر المحيط (٦/ ٣٢٢)، التبيان للطوسي (٧/ ٢٢٧)، التيسير للداني (١٥٥)، تفسير الطبري (١٧/ ٢٨)، تفسير القرطبي (١١/ ٢٩٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٠)، الحجة لأبي زرعة (٤٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩)، الغيث للصفاقسي (٢٩٤)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٥٧٦)، الكشف للقيسي (٢/ ١١٢)، المجمع للطبرسي (٧/ ٥٢)، المعاني للفراء (٢/ ١٩٩)، تفسير الرازي (٢٢/ ١٨٣)، النشر لابن الجزري (٢٢/ ٣٢٤).

(٤) صدر بيت للنابغة الذبياني، وعجزه:

.... وتوقد بالصفاح نار الحباحب

وينظر ديوانه (٤٦)، واللسان (حبحب، صبوح، سلق)، ومقاييس اللغة (٢/ ٢٨، ٣/ ٢٩٣)، والتنبيه والإيضاح (١/ ٥٨)، ومجمل اللغة (٢/ ٢٨)، وكتاب العين (٥/ ٧٧)،

ومثل «الجُذاذ»: الحطام والرفات، والضم فى هذا النحو أكثر، والكسر فيما زعموا لغة، وهى قراءة الأعمش.

واختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ﴾ [٦٧]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر[1]: ﴿أُفَّ لكم﴾ بفتح الفاء.

وقرأ نافع وحفص عن عاصم: ﴿أُفٍّ﴾ خفض منون.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائى[2]: ﴿أُفِّ لَكُم﴾ بكسر الفاء غير منون.

وقد تقدم القول فى ذلك.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو [وحمزة][3] والكسائى[4]: ﴿لِيُحْصِنَكم﴾ بالياء [٨٠].

وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿لِتُحْصِنَكُم﴾ بالتاء.

وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿لِنُحْصِنَكُمْ﴾ بالنون[5].

= وتهذيب اللغة (٤/ ٢٥٧، ٨/ ٤٠٤)، وجمهرة اللغة (١٧٤)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٣/ ١٢٢)، وجمهرة اللغة (٨٥١)، وتاج العروس (حبب، صفح، سلق).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٧٦)، التيسير للدانى (١٣٩)، الحجة لابن خالويه (٢١٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩، ٤٣٠)، الغيث للصفاقسى (٢٩٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٦، ٣٠٧).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٧٦)، التيسير للدانى (١٣٩)، الحجة لابن خالويه (٢١٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩، ٤٣٠)، الغيث للصفاقسى (٢٩٤)، الكشف للقيسى (٢/ ٤٤)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٠٧).

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٧٤)، البحر المحيط (٦/ ٣٣٢)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٣٦)، التيسير للدانى (١٥٥)، تفسير الطبرى (١٧/ ٤١)، تفسير القرطبى (١١/ ٣٢١)، الحجة لابن خالويه (٢٥٠)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٩)، الكشف للقيسى (٢/ ١١٢)، المعانى للفراء (٢/ ٢٠٩)، تفسير الرازى (٢٢/ ٢٠٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٤).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٧٤)، البحر المحيط (٦/ ٣٣٢)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٣٦)، التيسير للدانى (١٥٥)، تفسير الطبرى (١٧/ ٤١)، تفسير القرطبى (١١/ ٣٢١)، الحجة لابن خالويه (٢٥٠)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٠)، الغيث للصفاقسى (٢٩٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٨٠)، الكشف للقيسى (٢/ ١١٢)، المجمع للطبرسى (٧/ ٥٦)، المعانى للفراء (٢/ ٢٠٩)، تفسير الرازى (٢٢/ ٢٠٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٤).

قال أبو على: وجه الياء [فى قوله][(١)]: ﴿ليُحصنكم﴾: يجوز أن يكون الفاعل اسم الله -تعالى- لتقدم ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ﴾.

ويجوز أن يكون اللباس؛ لأن اللَّبوس بمعنى اللباس؛ من حيث كان ضربا منه.

ويجوز أن يكون: داود.

ويجوز أن يكون: التعليم؛ يدل عليه ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ﴾.

ومن قرأ: ﴿لِتُحْصِنَكُم﴾ حمله على المعنى؛ لأنها[(٢)] الدرع.

ومن قرأ: ﴿لنحصنكم﴾؛ فلتقدم قوله: ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ﴾ أى: علمناه لنحصنكم.

قال: وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر[(٣)]-: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨٨] بنون واحدة مشددة الجيم على ما لم يسم فاعله، والياء ساكنة.

وروى حفص عن عاصم: ﴿نُـجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بنونين: خفيفة، الثانية منهما ساكنة، مثل حمزة، وكذلك قرأ الباقون.

[وقرأ] عبيد عن أبى عمرو، وعبيد عن هارون عن أبى عمرو: ﴿نُجّى﴾ مدغمة؛ كذلك قالا، وهو وهم لا يجوز فيه هنا الإدغام؛ لأن الأولى متحركة، والثانية ساكنة، والنون لا تدغم فى الجيم، وإنما خفيت؛ لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم؛ فحذفت من الكتاب وهى فى اللفظ ثابتة، ومن قال: مدغم، فهو غلط.

[قال أبو على: أقول][(٤)] فى ذلك: إن عاصما ينبغى أن يكون قرأ: ﴿نُنجِى﴾ بنونين، وأخفى الثانية؛ لأن هذه النون تخفى مع حروف الفم، وتبيينها لحن، فلما أخفى عاصم، ظن السامع أنه مدغم؛ لأن النون تخفى مع حروف الفم، ولا تبين؛ فالتبس على السامع الإخفاء بالإدغام من حيث كان كل واحد من الإخفاء والإدغام

(١) سقط فى ج.
(٢) فى ج: لأنه.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٨١)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٧٤)، البحر المحيط (٦/ ٣٣٥)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٤٣)، التيسير للدانى (١٥٥)، تفسير الطبرى (١٧/ ٦٥)، تفسير القرطبى (١١/ ٣٣٤)، الحجة لابن خالويه (٢٥٠)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٠)، الغيث للصفاقسى (٢٩٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١١٣)، المجمع للطبرسى (٧/ ٦٠)، المعانى للفراء (٢/ ٢١٠)، تفسير الرازى (٢٢/ ٢١٧)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٤).
(٤) فى أ: قال: قوله.

غير مبين[١]، ويبين ذلك إسكانه الياء من ﴿نُجِّىْ﴾ ؛ لأن الفعل إذا كان مبنيا للمفعول به كان ماضيًا لم يسكن آخره، وإسكان آخر الماضى إنما يكون[٢] فى قول من قال فى «رُضِىَ»: «رُضا»، وليس هذا منه ؛ فإسكان الياء يدل على أنه قرأ: ﴿نُـجِّى﴾ كما روى حفص عنه[٣].

ومما يمنع أن يظن ذلك به[٤] نصب قوله: ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ من ﴿نُـجِّى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، ولو كان على ما لم يسم فاعله لوجب أن يرتفع.

فأما قول من قال: إنه يسند الفعل إلى المصدر ويضمره؛ لأن الفعل دل عليه - فذلك مما يجوز فى ضرورة الشعر، والبيت الذى أنشده: [من الوافر]

وَلَو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِرْوِ الكِلَابَا[٥]

---

(١) فى ج: منون.
(٢) فى أ: كان يكون.
(٣) فى ج: عن عاصم.
(٤) فى أ: له.
(٥) هل يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟ على قولين: الكوفيون وبعض المتأخرين كعلى ابن سليمان تلميذ المبرد وابن مالك ذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى؛ لأنه أوجب مع وجود المفعول به الصريح من غير شرط، سواء تأخر النائب عن المفعول به أم تقدم عليه لوروده، قرأ أبو جعفر: ﴿ليُجْزَى قومًا بما كانوا يكسبون﴾ واستدلالًا بالقراءة الشاذة: ﴿لولا نُزِّل هذا القرآنَ﴾ بالنصب، وبقول الشاعر فى الشاهد الذى معنا، وبقول الشاعر أيضًا:

لم يُعْنَ بالعلياءِ إلا سيدًا ولا شفى ذا الغى إلا ذو هدى

ف «يعن» مضارع مبنى للمفعول من: عنى بكذا، و«بالعلياء» نائب فاعل، و«سيدًا» مفعول به مؤخر. . . واختاره ابن مالك فى التسهيل. قال أبو حيان: ونقل الدهان أن الأخفش شرط فى جواز ذلك تأخر المفعول به فى اللفظ، فإن تقدم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به كقول الشاعر:

وإنما يُرْضِى المنيبُ رَبَّه ما دَامَ معنيًا بذكر قلبه

ف «معنيًا» اسم مفعول من: عنى بحاجتك. . ونائب الفاعل هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرًا وهو: قلبه. قال ابن هشام فى شرح الشواهد: فأما قراءة أبى جعفر فلا دليل لهم فيها؛ لجواز أن يكون الأصل: ليجزى الله الغفران قومًا بما كانوا يكسبون، ثم حذف الفاعل للعلم به، وأضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله- تعالى -: ﴿يغفروا للذين لا يرجون أيام الله﴾ فارتفع واستتر فى الفعل، وإنما النائب المفعول به لا الجار ولا المجرور، وإنابة الثانى فى باب «كسا» جائزة عند أمن اللبس، وهذا منها. قال ابن قاسم: فالمذاهب على هذا ثلاثة، فإن جوزناه أولًا ولكن فقد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر أو ظرف أو مجرور، وشرط المصدر أن يكون =

لا يكون حجة فى هذه القراءة، وإنما وجهها ما ذكرنا ؛ لأن الراوى حسب الإخفاء إدغاما ؛ ألا ترى أن الفعل مبنى للمفعول؟! فينبغى أن يسند إليه كما يسند المبنى للفاعل، وإنما يسند إلى هذه الأشياء من الظروف والجار والمجرور إذا لم يذكر المفعول به، فأما[1] إذا ذكر المفعول به لم يسند إلى غيره ؛ لأن الفعل له فهو أولى به.

وكذلك من حكى عن أبى عمرو أنه أدغم النون الثانية من ﴿نُجِّى﴾ فى الجيم فهو- أيضا - وهم، ولعله التبس عليه الإخفاء بالإدغام أيضا، وإنما حذفت النون من الخط؛ كراهة لاجتماع صورتين متفقتين، وقد كرهوا ذلك فى الخط فى غير هذا الموضع، وذلك أنهم كتبوا نحو: الدنيا والعليا والحديا، بألف، ولولا الياء التى قبل الألف لكتبوها بالياء، كما كتبوا نحو: بُهمى، و: حبلى، و: أخرى، ونحو ذلك بالياء، كما كرهوا الجمع بين صورتين متفقتين فى هذا النحو، كذلك كرهوه فى: ﴿نُـجِى﴾ فحذفوا النون الساكنة، والوجه فيه: كما رواه حفص عن عاصم.

وقد قال بعض من يضبط القراءة: إن الصحيح أن الجماعة وحفصا عن عاصم قرءوا: ﴿نُـجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بنونين، الثانية منهما ساكنة، والجيم خفيفة.

وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿نُجِّىْ المؤمنين﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم وسكون الياء، وقد تقدم القول فيه.

= متصرفًا، بخلاف: سبحان الله، ومعاذ الله؛ لالتزام العرب فيه النصب، وألا يكون للتأكيد، بخلافه فى: قام زيد قيامًا؛ لعدم الفائدة؛ إذ المفهوم منه حينئذ غير المفهوم من الفعل. قال ابن جنى عن رأى الكوفيين: هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد به أصلًا، بل لا يثبت إلا محتقرًا شاذًا. وقال القالى فى شرح اللباب: وقيل: «الكلاب» ليس مفعولًا لـ «سب» بل مفعول «ولدت»، و«جرو» نصب على النداء أو على الذم، وقيل: «الكلاب» نصب على الذم، وجمع؛ لأن «قفيرة» و«جروًا» و«كلبًا» ثلاثة.

ومذهب البصريين أن المفعول به إذا وجد تعين للقيام مقام الفاعل؛ وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به أشد منه لسائر المنصوبات، ولأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولًا به مجازًا، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره؛ لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب.

والبيت لجرير فى خزانة الأدب (١/ ٣٣٧)، والدرر (٢/ ٢٩٢)، وبلا نسبة فى ابن يعيش (٧/ ٧٥)، الخصائص (١/ ٣٩٧)، الهمع (٢/ ١٦٢)، ابن الشجرى (٢/ ٢١٥)، الكافية (١/ ٨٥).

(١) فى ج: فكما.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأنبياء: ٩٥]: فقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى[١]: ﴿وَحِرْمٌ﴾ بكسر الحاء بغير ألف.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ بألف.

قال أبو على: وحِرْمٌ وَحَرَام: لغتان، وكذلك: حِلٌّ وحَلَال. وكل واحد من: حرم [وحرام][٢] إن شئت رفعته بالابتداء؛ لاختصاصه بما [طال][٣] بعده من الكلام، وإن شئت جعلته خبرَ مبتدأ، وكان المعنى: وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون، وجعلت «لا» زائدة، والمعنى: وحرام على قرية أهلكناها رجوعهم؛ كما قال: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٥٠]. وإن شئت جعلت «حراما» و «حرما» خبر مبتدأ، وأضمرت مبتدأ، ويكون المعنى: وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون، وجعلت: «لا» غير زائدة، [أى][٤]: رجوعهم، المعنى: وحرام على قرية أهلكناها بالاستئصال رجوعهم، ومعنى: حرام عليهم: أنهم ممنوعون [من][٥] ذلك، كما يمنعون من الأشياء المحرمة فى الشرع والعقل.

وقيل فى تفسير قوله -عز وجل-: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢]-: إن المعنى: حراما محرما، فهذا من معنى الامتناع، وما حتم به عليهم، كما أن ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ كذلك، وليس كحظر الشريعة الذى إن شاء المحظور عليه ركبه. وإن شاء توقاه وتركه، وكان الأمر فيه موقوفا على اختياره.

وأما [قوله -تعالى-][٦]: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٢)، الإعراب للنحاس (٢/ ٣٨٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ٧٤، ٧٥)، البحر المحيط (٦/ ٣٣٨)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٤٥)، التيسير للدانى (١٥٥)، تفسير الطبرى (١٧/ ٦٨)، تفسير القرطبى (١١/ ٣٤٠)، الحجة لابن خالويه (٢٥١)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٣١)، الغيث للصفاقسى (٢٩٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٨٣)، الكشف للقيسى (٢/ ١١٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ٦١)، المعانى للفراء (٢/ ٢١١)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٤).
(٢) سقط فى أ.
(٣) سقط فى ج.
(٤) سقط فى ج.
(٥) سقط فى ج.
(٦) سقط فى أ.

﴿يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١] فيحتمل ضربين:

أحدهما: كم أهلكنا بأنهم إليهم لا يرجعون، أى: بالاستئصال.

والآخر: أن قوله: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾، يدل على إهلاكنا؛ فيكون قوله: ﴿أنهم إليهم لا يرجعون﴾ فيكون هذا هو الإهلاك، ولا يكون بدلا من «كم»؛ لأن «كم» يراد به أهل القرون الذين أهلكوا وليس الإهلاك فيبدل منهم.

كلهم قرأ: ﴿فُتِحَتْ﴾ [٩٦] خفيفا، غير ابن عامر(١) فإنه قرأ: ﴿فُتِّحَتْ﴾ مشددا.

قال أبو على: من خفف؛ فلأن الفعل فى الظاهر مسند إلى هذين الاسمين؛ فلم يحمل ذلك [على الكثرة](٢) فيجعله بمنزلة: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠].

ومن شدد ذهب إلى المعنى، وإلى أن ثم سدما وردما يفتح، وذلك كثير فى المعنى؛ فجعله مثل: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾.

ويجوز أن يكون المعنى: حتى إذا فتح سد يأجوج ومأجوج، فأريد السد، وأضيف الفعل إليهما، والسد فى اللفظ واحد، فلم يحمل على الكثرة؛ لانفراده فى اللفظ.

وكلهم قرأ: ﴿يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ﴾ [٩٦] غير مهموز، إلا عاصما فإنه قرأ: ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ بالهمز.

قال أبو على: وقد تقدم القول فى ذلك.

واختلفوا فى قوله: ﴿لِلْكِتَابِ﴾ و: ﴿لِلْكُتُبِ﴾ [١٠٤] فى الجمع والتوحيد:

فقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم: ﴿لِلْكُتُبِ﴾ جماعا.

وقرأ الباقون ﴿لِلْكِتَابِ﴾ واحدا.

قيل: إن أبا الجوزاء روى عن ابن عباس: أن السِّجل: الرجل(٣)، أراد: كطى الرجل الصحيفة.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٢)، البحر المحيط (٦/ ٣٣٩)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٤٧)، التيسير للدانى (١٠٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥١)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٣١)، الغيث للصفاقسى (٢٩٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٨٤)، الكشف للقيسى (٢/ ١١٤)، المجمع للطبرسى (٧/ ٦٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٥٨).

(٢) فى ج: للكثرة.

(٣) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٩/ ٩٤) (٢٤٨٤٨) و (٢٤٨٥٠) و (٢٤٨٥١)، وذكره =

وروى عن السدى أن السجل: ملك يطوى الصحف[١].

قال قتادة: ﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ﴾ كطى الصحيفة فيها الكتب.

﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ﴾ يكون فى انتصابه وجهان:

أحدهما: أن يكون[٢] بدلا من الهاء المحذوفة من الصلة ؛ ألا ترى أن المعنى: هذا يومكم الذى كنتم توعدونه؟!

والآخر: أن يكون منتصبا بـ «نعيده»، المعنى: نعيد الخلق إعادة كابتدائه، أى: كابتداء الخلق، ومثل ذلك فى المعنى قوله -جل وعز-: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ولا يكون الكلام على الظاهر؛ لأن الظاهر: تعودون كالبدء، وليس المعنى على تشبيههم بالبدء؛ إنما المعنى على إعادة الخلق كما ابتدئ ؛ فتقدير: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾: كما بدأ خلقكم يعود خلقكم، أى: يعود خلقكم عودا كبدئه ؛ فكما أنه لم يعن بالبدء ظاهره من غير حذف المضاف إليه [منه][٣]، كذلك لا يعنى[٤] بالعود من غير حذف المضاف إليه منه، فحذف المضاف الذى هو «الخلق»، فلما حذف قام المضاف إليه مقام الفاعل، وصار الفاعلون مخاطبين، كما أنه لما حذف المضاف من قوله: كما بدأ خلقكم، صار المخاطبون مفعولين فى اللفظ، ومثل ذلك فى المعنى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾، [والخلق هنا][٥] اسم الحدث، لا الذى يراد به: المخلوق.

فأما قوله: ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ﴾، فالمصدر فيه مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف من اللفظ؛ كقوله: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ [ص: ٢٤]، والتقدير: كطى [الطاوى الكتب][٦]؛ كما أن المعنى: بسؤالك نعجتك؛ فكأن معنى قوله: ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ﴾: كطى الصحيفة مدرجا فيها الكتب، أى: كطى الصحيفة لدرج الكتب

= السيوطى فى الدر (٤/ ٦١١)، وزاد نسبته للنسائى وابن أبى حاتم وابن مردويه وابن عساكر.

(١) أخرجه ابن جرير (٩/ ٩٤) (٢٤٨٤٧)، وذكره السيوطى فى الدر (٤/ ٦١١)، وزاد نسبته لابن أبى حاتم.

(٢) فى ج: يطوى.

(٣) سقط فى ج.

(٤) فى ج: يعاد.

(٥) فى ج: فالخلق هذا.

(٦) فى ج: الطاوون للكتب.

فيها، على تأويل قتادة، و: كطى الصحيفة لدرج الكتب، فحذف المضاف، والمصدر مضاف إلى الفاعل على قول السدى، والمعنى: كطى زيد الكتب؛ فتكون اللام على هذا زائدة كالتى فى ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]؛ ألا ترى أنه لو قال: «كطى زيد الكتب»، لكان مستقيما؟!

فأما قول من أفرد الكتاب، ولم يجمع، فإنه واحد يراد به الكثرة، كما أن قول من قال: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] كذلك.

ومن قرأ: ﴿لِلْكُتُبِ﴾ جمع اللفظ كما أن المراد به فى المعنى الجمع.

وقرأ حمزة وحده[١]: ﴿الزُّبُور﴾ [١٠٥] بضم[٢] الزاى.

[وقرأ الباقون: ﴿الزَّبُورِ﴾ بفتح الزاى][٣].

قال أبو على: وقد مضى القول فى ذلك.

ابن اليتيم وغيره عن حفص عن عاصم: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾ [١١٢] بألف.

وقرأ الباقون: ﴿قُل رَّبِّ﴾ بغير ألف[٤].

قال أبو على: من قال: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾، أراد: قال الرسول: رب احكم، وحجة ذلك أن الرسل قبله - عليهم السلام - قد دعوا بمثل هذا فى قولهم: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩]. و ﴿قل﴾ على: قل [أنت][٥] يا محمد.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [١١٢]:

فقرأ ابن عامر وحده[٦]: ﴿عَلَى مَا يَصِفُونَ﴾ بالياء فى رواية ابن ذكوان.

وفى رواية هشام بن عمار بالتاء.

---

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٢)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٥٠)، التيسير للدانى (٩٨)، تفسير القرطبى (١١/ ٣٤٩)، الحجة لابن خالويه (٢٥١)، الحجة لأبى زرعة (٤٧١)، السبعة لابن مجاهد (٤٣١)، الغيث للصفاقسى (٢٩٥)، تفسير الرازى (٢٢/ ٢٢٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٥٣).

(٢) فى ج: ضم.

(٣) سقط فى ج.

(٤) ينظر: السبعة (٤٣١).

(٥) سقط فى ج.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٢)، البحر المحيط (٦/ ٣٤٥)، التبيان للطوسى (٧/ ٢٥٤)، الحجة لابن خالويه (٢٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٢)، الكشاف للزمخشرى (٢/ ٥٨٣)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٢٥).

وقرأ الباقون بالتاء.

قال أبو على: التاء على: ما تكذبون به من ردكم إعادة الأموات، والياء على: ما يصفون، [ما] يصف هؤلاء الكفار من كذبهم فيما يكذبون به من إحياء الأموات والبعث والنشور والجنة والنار.

* * *

فهرس المحتويات

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء (بنى إسرائيل)

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء